

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـات ومصيـر العـرب

(المجلد الثالث)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٣ الجات ومصيَر العرب (المجلد الرابع)

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
فرض ادخال اصرحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان -اتفاق غات سيزيد صافى الدخل العالمى ب			
	الحياة	١	٩٤-٠١-٠١
مواءمة اةضاع الاقتصاد المصرى مع اتفاقيات "الجات"			
	الاهرام	٢	٩٤-٠١-٠٢
الناس والاقتصادى - الجات .. دعوة للتحدى			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣	٩٤-٠١-٠٢
المصدر وحده هو المستفيد من اتفاقية "الجات"			
شريف العبد	الاهرام	٤	٩٤-٠١-٠٢
الناس والاقتصاد			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٦	٩٤-٠١-٠٣
"الجات" وتعريف القيمة للاغراض الجمركية			
امال علام	الاهرام الاقتصادى	٧	٩٤-٠١-٠٣
بعد قرارات "الجات"٢٥% زيادة فى اسعار الحبوب المستوردة			
مسعد نوار	العربى	٩	٩٤-٠١-٠٣
اتفاق "الجات" لصالح الدول الكبرى			
نعمت اللة ابوالنصر	العالم اليوم	١٠	٩٤-٠١-٠٤
ترسيخ نهب دول الجنوب الفقير .. ومحاولة انقاذ اقتصاديات الشمال			
احمد مصطفى	الشعب	١١	٩٤-٠١-٠٤
فجر النور : انضمام مصر لاتفاقية "الجات" ضرورة لتحرير التجارة			
نجلاء زكرى	الاهرام	١٣	٩٤-٠١-٠٤
الجات تقتل العالم الثالث			
رضا محمد لارى	الشرق الاوسط	١٤	٩٤-٠١-٠٥
الاغنياء يكسبون والفقراء يدفعون			
فتحى عبد الفتاح	العالم اليوم	١٦	٩٤-٠١-٠٥
رئيس هيئة للاستثمار اتفاقية الجات تضع مصر فى منافسة عالمية شديدة			
مديحة عزب	الاخبار	١٨	٩٤-٠١-٠٥

مجلد رقم ٣ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاتفاقية تضر بمصالح العالم العربى وتستفيد منها اوربا			
حازم منير	الاهالى	١٩	٩٤-٠١-٠٥
حلم لوركا .. والجات ومصير الفقراء			
لويش جريس	الاهالى	٢٠	٩٤-٠١-٠٥
مصر حصلت على مزايا عديدة فى اتفاقية الجات!			
ابتسام سعد	الاهرام	٢١	٩٤-٠١-٠٦
الجات .. المكاسب والخسائر			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٢٢	٩٤-٠١-٠٧
حرس الانذار لمصر			
سامى ابوالعز	الوفد	٢٥	٩٤-٠١-٠٧
محمد محمود وزير الاقتصاد يراس اجتماعيا موسعا من ٢٢٠ خبيرا مصريا لمناقشة تاثيرات اتفاقية "ال			
	الاهرام	٢٩	٩٤-٠١-٠٨
حق مصر فى دعم صناعتها الوطنية فى اطار اتفاقية الجات			
محمد خراجة	الاهرام المسائى	٣١	٩٤-٠١-٠٩
اللعب مع الكبار فى الجات !			
عبد القادر شهيب	روزاليوسف	٣٢	٩٤-٠١-١٠
رئيس وفد مصر فى مفاوضات "الجات"			
ياسر صبحى	الاهرام	٣٣	٩٤-٠١-١٠
ناقشها الرئيس مبارك أمس التزامات الحكومة "للجات" تدمر صناعة النسيج وترفع اسعار الغذاء			
مسعد نوار	العربى	٣٤	٩٤-٠١-١٠
اتفاقية "الجات" تحت نظر مجلس الشعب			
محمد عبد اللاة	الاهرام الاقتصادى	٣٥	٩٤-٠١-١٠
مقارنة بين تعريفات القيمة فى "الجات" و "بروكسل"			
	الاهرام الاقتصادى	٣٨	٩٤-٠١-١٠
الدول النامية تستفيد من اتفاقية أورجوى فى الملابس والمنسوجات والزراعة وانهاء الحصص ودخول			
	الاهرام الاقتصادى	٤٠	٩٤-٠١-١٠
العلم فى حياتنا اتفاقيه الجات واخطارها على دول العالم الثالث			
	الاهرام	٤٢	٩٤-٠١-١١
كارثة تهدد صناعة السكر فى أوروبا			
	العالم اليوم	٤٣	٩٤-٠١-١١
الجات لا تقتل ولا تهزم .. بل تنبه الساهى وتوقظ الوسنان			
على الدجانى	الشرق الاوسط	٤٤	٩٤-٠١-١٢

مجلد رقم ٣ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
امريكا فرضت تعديلا فى الجات يزيد اسعار الواردات الزراعية ٣ مرات			
	الاهالى	٤٦	٩٤-٠١-١٣
"الجات" ليست مؤامرة ضد العالم الثالث			
السيد هانى	الجمهورية	٤٧	٩٤-٠١-١٣
الجات .. من أجل الاغنياء أم الفقراء ؟			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤٩	٩٤-٠١-١٤
سياسات الولايات المتحدة الحمائية الدولية العادلة			
عاطف سلطان	الشرق الاوسط	٥٢	٩٤-٠١-١٤
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثير غات على الامن الاقتصادى			
	الحياة	٥٧	٩٤-٠١-١٤
سباق عربى لدخول الجات			
	الاهرام	٥٩	٩٤-٠١-١٤
على الدمل العربيه عدم تجاهل التحديات المقبلة			
	الحياة	٦٠	٩٤-٠١-١٤
رياح الجات تهب على الحقول المصرية !			
	الاهرام	٦٢	٩٤-٠١-١٥
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية			
النحاس حسن	المساء	٦٤	٩٤-٠١-١٥
"الجات" .. الاعصار المدمر ؟!			
	الاهرام	٦٦	٩٤-٠١-١٥
ولكن اوروبا ايضا جائرة !			
	الاهرام المسائى	٦٨	٩٤-٠١-١٥
حكاية "الجات" .. وحكايتنا معه !			
ابراهيم صالح	اكتوبر	٧٠	٩٤-٠١-١٦
رجال الاعمال العرب وحسابات ما بعد الجات			
	العالم اليوم	٧٢	٩٤-٠١-١٧
الرعب اسمه اتفاقية الجات			
شريف العبد	الاهرام الاقتصادى	٧٣	٩٤-٠١-١٨
الجات ــــ النافتا ــــــ ابيك والاتفاق بين امريكا واليابان			
	العالم اليوم	٧٥	٩٤-٠١-١٧
الاجراءات الرمادية والجات			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٧٧	٩٤-٠١-١٧

مجلد رقم ٣ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سباق بين الدول العربية للانضمام الى "الجات"			
	العالم اليوم	٨٣	١٧-٠١-٩٤
وزير التجارة الامريكى فى الرياض : تركيز امريكى على اسواق السعودية والخليج			
سامى المهنا	العالم اليوم	٨٥	١٧-٠١-٩٤
وزير التجارة الامريكى طالب دول مجلس التعاون بايجاد حل للمقاطعه العربية لاسرائيل			
سليمان نمر	الحياة	٨٧	١٧-٠١-٩٤
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٩٠	١٧-٠١-٩٤
ثورة "الجات" التجارية			
عدنان بسيسو	العالم اليوم	٩١	١٨-٠١-٩٤
التجارة الدولية : قصة ما قبل الجات (١-٢)			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٩٢	١٨-٠١-٩٤
الجات : التحرير أو الحرب (٢-٢)			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٩٣	١٩-٠١-٩٤
كبير المفاوضين المصريين "الجات" للعالم اليوم			
فتحية ابراهيم	العالم اليوم	٩٤	١٩-٠١-٩٤
مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية :			
	الاهرام	٩٧	١٩-٠١-٩٤
الناس والاقتصاد			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٩٨	٢٠-٠١-٩٤
الجات الكلمة التى اقتحمت حياتنا			
نجلاء بدير	صباح الخير	٩٩	٢٠-٠١-٩٤
اتفاقية الجات والبلاد النامية			
	الاهرام	١٠٣	٢١-٠١-٩٤
نحن والجات فى حوار مع وزير الاقتصاد مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصدرين قريبا			
ماجد عطية	المصور	١٠٦	٢١-٠١-٩٤
المغرب يسعى الى استغلال مؤتمر غات لدمج الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الدولى			
محمد الشرقى	الحياة	١١٢	٢١-٠١-٩٤
اتفاقية الجات والبلاد النامية			
سعيد النجار	الاهرام	١١٣	٢١-٠١-٩٤
انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق "الجات"			
ألفة السلامى	العالم اليوم	١١٦	٢٢-٠١-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"الجات" والسوق الشرق أوسطية تبحثها الجامعة العربية			
	اكتوبر	١١٨	٢٣-٠١-٩٤
الدول النامية واتفاقية "الجات" سلبيات وايجابيات			
ناهد رمزى	العالم اليوم	١١٩	٢٣-٠١-٩٤
اتفاقية الجات وكيف ستواجهها دولنا			
احمد ابو الفتح	الشرق الاوسط	١٢٢	٢٤-٠١-٩٤
اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد المصرى			
ابراهيم امين	الاهرام الاقتصادى	١٢٤	٢٤-٠١-٩٤
اميركا مستعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى غات			
	الحياة	١٢٦	٢٥-٠١-٩٤
٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب .. من "الجات"			
ابراهيم نوار	العالم اليوم	١٢٧	٢٥-٠١-٩٤
نحن وعالم ما بعد (الجات) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية			
ابراهيم العيسوى	الاهالى	١٢٩	٢٦-٠١-٩٤
اتفاق "جات" يزيد فاتورة الواردات الغذائية العربية			
عاطف عبداللة	الاهرام	١٣٢	٢٦-٠١-٩٤
اتفاقية الجات : وحقيقة تأثيرها على الاقتصاد المصرى			
علاء الدين مصطفى	اخرساعة	١٣٣	٢٦-٠١-٩٤
مصر ابلغت امريكا ملاحظاتها على "الجات"			
	الاهرام	١٣٧	٢٦-٠١-٩٤
"الجات" .. والفيتو الاقتصادى الدولى !			
	الاهرام	١٣٨	٢٦-٠١-٩٤
تقرير لمبارك من الحزب الوطنى حول اثار "الجات"			
نهال شكرى	الاهرام	١٤٠	٢٧-٠١-٩٤
مصر فى دائرة تجارة الخدمات			
جميل جورج	الاخبار	١٤١	٢٧-٠١-٩٤
حتى طبق الفول سيتأثر بـ "الجات"			
سامية بولس	العالم اليوم	١٤٤	٢٧-٠١-٩٤
السوق العربية المشتركة هى الحل لمواجهة آثار "الجات"			
مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	١٤٨	٢٧-٠١-٩٤
غات : التجارة العالمية سجلت تقدمانسبتة ثلاثة فى المئة عام ١٩٩٣			
	الحياة	١٤٩	٢٧-٠١-٩٤

مجلد رقم ٢ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحزب الوطنى يناقش اثار الجات خلال ايام	هانى صالح	الجمهورية	١٥٠	٢٨-٠١-٩٤
"الجات" .. والمغانم الوفيرة للأقوياء ؟!		الاهرام	١٥٢	٢٩-٠١-٩٤
اتفاق غات مفيد للاقتصاد العربية	عبد الحكيم الاسوانى	الحياة	١٥٤	٢٩-٠١-٩٤
سياسة خارجية وحدة صف الجنوب	احمد يوسف القرعى	الاهرام	١٥٥	٣١-٠١-٩٤
وزراء الاقتصاد العرب يبحثون بالقاهرة الجات ... والبطالة		الشعب	١٥٦	٣٠-٠١-٩٤
كلينتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجارى جديد والادارة الامريكية تركز على ١٠ اسواق ناشئة		العالم اليوم	١٥٧	٣١-٠١-٩٤
الجات والملكية الفكرية	محمد دغش	الاهرام الاقتصادى	١٥٩	٣١-٠١-٩٤
"الجات" فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا		العالم اليوم	١٦٤	٣١-٠١-٩٤
"الجات" فى مواجهة الاقتصاد العربى		الاهرام الاقتصادى	١٦٥	٣١-٠١-٩٤
توقع ارتفاع عالمى كبير فى اسعار الرز والسكر والقمح والحليب واللحوم		الكفاح العربى	١٦٦	٣١-٠١-٩٤
نحن والجات	نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	١٦٩	٣١-٠١-٩٤
صباح الخير	سعيد سنبل	الاخبار	١٧٤	٣١-٠١-٩٤
افكار واقتراحات الدوائر الثلاث : لمواجهة اتفاقية "الجات"	محمد سعد ابو عامود	الجمهورية	١٧٥	٣١-٠١-٩٤
الجات .. ذلك المجهول !	رجاء عبد الرسول	الاهرام الاقتصادى	١٧٦	٣١-٠١-٩٤
الدول الكبرى اسست الاتفاقية وارغمت دول العالم الثالث	عبد الرحمن صادق	الوفد	١٧٨	٠١-٠٢-٩٤
من يكسب ومن يخسر فى اللعب مع الكبار ؟	ابراهيم العيسوى	الاهالى	١٨٢	٠٣-٠٢-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات والنظام الاقتصادى العالمى			
سعيد النجار	الاهرام	١٨٥	٠٤-٠٢-٩٤
الجات اخر الوارث العالمية عام ١٩٩٢ الاتفاقية لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية ... و			
عبد الرحمن صادق	الوفد	١٨٧	٠٤-٠٢-٩٤
نؤيد انضمام السعودية الى "الجات"			
محمد عبدالرحمن	العالم اليوم	١٩٠	٠٥-٠٢-٩٤
"الجات" احتكار التقدم وتاصيل التخلف ؟			
	الاهرام	١٩١	٠٥-٠٢-٩٤
دول جنوب شرق اسيا ونظام التجارة العالمى الجديد			
	العالم اليوم	١٩٣	٠٥-٠٢-٩٤
اتفاقية التجارة الدولية متعددة الاطراف والنظام الاقتصادى الدولى			
عيسى فتحى عيسى	العالم اليوم	١٩٤	٠٥-٠٢-٩٤
من يفض الاشتباك بين وزارتى الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الجات ؟			
ايناس عبد العليم	السياسى	١٩٧	٠٦-٠٢-٩٤
الجات التى لا نعرفها			
نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٢٠٠	٠٧-٠٢-٩٤
هل نتحرك .. قبل فوات الاوان ؟			
	العالم اليوم	٢٠٥	٠٨-٠٢-٩٤
ضبط ١٦٨ كتابا مزيفا			
	الجمهورية	٢٠٦	٠٨-٠٢-٩٤
التوقيع على اتفاقيتين لمنع تزوير الكتب			
	الشعب	٢٠٧	٠٨-٠٢-٩٤
اتفاقية الجات هل تكون دافعا لاقامة السوق العربية المشتركة			
محمد سعد ابو عامود	العالم اليوم	٢٠٨	٠٨-٠٢-٩٤
اجتماع لمؤسسات التمويل العربية للبحث فى غات			
	الحياة	٢١٠	٠٩-٠٢-٩٤
لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية لـ غات			
اشرف الفقى	الحياة	٢١١	١٠-٠٢-٩٤
المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية			
امين محمد امين	الاهرام	٢١٢	١٠-٠٢-٩٤
الجات وتحرير التجارة الدولية			
سعيد النجار	الاهرام	٢١٤	١١-٠٢-٩٤

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات امام مجلس الشورى-ضرورة دخول الانتاج المصرى فى حلبة المنافسة الدولية	شريف العبد	الاهرام	٢١٦	١٣-٠٢-٩٤
لقطات تحت القبة		الاهرام	٢١٨	١٣-٠٢-٩٤
راى المعارضة اتفاقية الجات !!	مصطفى كامل مراد	الاحرار	٢١٩	١٤-٠٢-٩٤
لقطات تحت القبة		الاهرام	٢٢١	١٤-٠٢-٩٤
مناقشات ساخنة فى مجلس الشورى حول اتفاقية الجات	شريف العبد	الاهرام	٢٢٢	١٤-٠٢-٩٤
الجات التى لانعرفها	نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٢٢٤	١٤-٠٢-٩٤
مشروع اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات		الاهرام الاقتصادى	٢٣٠	١٤-٠٢-٩٤
مجلس الشورى يختتم مناقشاته فى "الجات"	عبد الجواد على	الاهرام	٢٤٣	١٥-٠٢-٩٤
بنك الامارات الصناعى يطالب بتوحيد التعريفة الجمركية		الاهرام	٢٤٥	١٦-٠٢-٩٤
الجامعة العربية تحدد ٤ بدائل للتعامل مع اتفاقية "الجات"		العالم اليوم	٢٤٦	١٦-٠٢-٩٤
"الجات" ومناقشات الشورى الواعية		الاهرام	٢٤٨	١٨-٠٢-٩٤
اضواء على "حرب الكبار" الجات على الطريقة الامريكية	عاطف فتحى	الاهرام المسائى	٢٤٩	٢٠-٠٢-٩٤
التعاون العربى فى مواجهة "الجات" و "التكتلات"	عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٥٠	٢١-٠٢-٩٤
اتفاقية والدور المصرى المطلوب	محمد فتحى بديوى	الاهرام الاقتصادى	٢٥١	٢١-٠٢-٩٤
حرية التجارة مجرد مبدأ		الاهرام	٢٥٤	٢١-٠٢-٩٤
الجات وغذاء المصريين	سعيد توفيق	المصور	٢٥٥	٢٥-٠٢-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات والطريق الى دورة اوروجواى			
سعيد النجار	الاهرام	٢٦٢	٢٥-٠٢-٩٤
المستوردون هم الخاسرون فى اتفاقية الجات			
هانى خيرى	السياسى	٢٦٥	٢٧-٠٢-٩٤
هل تستفيد المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية "الجات" ؟			
سلوى غنيم	الاهرام	٢٦٧	٢٧-٠٢-٩٤
ماذا تعنى الجات عربيا ؟ توقيع اتفاق اوروجواى فى مراكش سيمهد			
عاطف سليمان	الشرق الاوسط	٢٦٨	٢٨-٠٢-٩٤
"انذار للتليفزيونات العربية لوقف بث الفيلم المصرى فضائيا"			
سعيد علام	الوفد	٢٧١	٠١-٠٣-٩٤
الكويت تامل أن تكون المكاسب اكبر من التكاليف			
فادية الزغبى	الشرق الاوسط	٢٧٢	٠٢-٠٣-٩٤
الامارات : المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الاوسط	٢٧٦	٠٣-٠٣-٩٤
احتمالات قوية باشتراك الصين فى اتفاقية الجات			
	العالم اليوم	٢٨٠	٠٣-٠٣-٩٤
موقف عربى موحد للتعامل مع اتفاقية "جات"			
عاطف عبداللة	الاهرام	٢٨١	٠٣-٠١-٩٤
الامم المتحدة لا دخل لها باتفاقية الجات ولا تتحمل مسئولية نتائجها			
	الاهرام	٢٨٢	٠٥-٠٣-٩٤
المغرب مستعد للاتفاقية بعد ١٠ سنوات من التكيف			
ضرغام مسروجة	الشرق الاوسط	٢٨٣	٠٥-٠٣-٩٤
ماذا تعنى الات عربيا : منح الاردن وضع "الاولى بالرعاية" والانضمام يدفع الى اعادة النظر			
	الشرق الاوسط	٢٨٧	٠٦-٠٣-٩٤



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

يفرض إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان

إتفاق "غات" سيزيد صافي الدخل العالمي بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و٣٠٠ بليون دولار

■ جنيف - رويتر - تظهر تقديرات رسمية أن اتفاق «غات» لتحرير التجارة العالمية الذي تم التوصل اليه في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٣ سيزيد صافي دخل دول العالم بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و٣٠٠ بليون دولار سنوياً، أي اكثر من واحد في المئة من اجمالي الناتج القومي العالمي على مدى عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٥.

وستنجم الزيادة في دخل ١١٧ دولة. وهي الدول التي يجب ان توقع الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية في العالم الى ما معدله ثلاثة في المئة من خمسة في المئة حالياً وإلغاء الكثير من الحواجز التجارية غير الجمركية.

وفي ما يأتي موجز عن الفوائد التي سيجنيها كل قطاع:

سيتيح الاتفاق الزراعي في إطار المعاهدة للمجموعة الاوروبية الاستفادة من قطاعها الزراعي الكفؤ بزيادة صافي دخلها نحو ٢٠ بليون دولار.

وستصل الزيادة في الدخل الصافي لليابان التي ستفتح تدريجاً أسواقها أمام واردات الرز وغيره من المنتجات الزراعية الخاضعة للحماية الى نحو ٢٢ مليون دولار. وسيخسر معظم دول العالم الثالث نحو ١,٥ بليون دولار.

ستحقق الولايات المتحدة ودول الكتلة السوفياتية السابقة أكبر فائدة من إلغاء اتفاق حماية المنسوجات على مدى عشر سنوات. وسيستفيد المستهلكون الاميركيون من انخفاض الأسعار ودول الكتلة السوفياتية السابقة من زيادة فرص التصدير. وسيزيد صافي الدخل ٢٢ بليون دولار و٢٠ بليون دولار في الجانبين على التوالي.

ستستفيد دول الكتلة السوفياتية السابقة ايضاً من تحرير الخدمات بنحو ١٣ بليون دولار. وسيزيد صافي دخل المجموعة الاوروبية خصوصاً بريطانيا وفرنسا، وهما من اكبر الدول المصدرة للخدمات، نحو سبعة بلايين دولار. وفي الولايات المتحدة سيرتفع صافي الدخل نحو بليوني دولار.

وسيزيد صافي الدخل في المجموعة الاوروبية بنحو ٦١ بليون دولار وفي الكتلة السوفياتية السابقة بنحو ٣٧ بليون دولار وفي الولايات المتحدة بنحو ٣٦ بليون دولار وفي اليابان بنحو ٢٧ بليون دولار وفي العالم الثالث بنحو ١٦ بليون دولار. وسيستفيد المصدرون الزراعيون باستثناء المشار اليهم سابقاً نحو ١٢ بليون دولار ودول أوروبا الغربية غير الاعضاء في المجموعة نحو ثمانية بلايين دولار والمستوردون الزراعيون باستثناء المشار اليهم سابقاً نحو سبعة بلايين دولار وكندا نحو اربعة بلايين دولار واستراليا ونيوزيلندا نحو بليوني دولار.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ وزير الاقتصاد:

مواءمة أوضاع الاقتصاد المصرى مع اتفاقيات «الجات»

تحرير التجارة ضرورة لحماية الانتاج الوطنى بالأسواق

أكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان امام الاقتصاد المصرى فترة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات لتغيير اوضاعه ومواءمته مع اتفاقات منظمة «الجات» فى اطار جولة اورجواى. وقال: اننا اتخذنا اجراءات أكثر صرامة مما تنص عليه الاتفاقية فى برنامج الاصلاح الاقتصادى.

كما أكد الوزير - خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمتابعة مفاوضات الجات امس - ضرورة تحسين وتجويد الانتاج المصرى حتى يمكن منافسة مثيله المستورد بالاسواق المحلية والخارجية. وقال أن تحرير التجارة أمر حتمى، واننا فى ظل هذا التحرير سوف نحمى انتاجنا من التجارة غير المشروعة.

واوضح: ان اتفاق جولة اورجواى - التى استمرت ٧ سنوات - لن يترتب عليه اضافة أعباء جديدة تفوق القدرة الاحتمالية للاقتصاد المصرى، وان الالتزامات المصرية المترتبة على تحرير التجارة الدولية تقل كثيرا عن الاعباء التى ستتحملها الدول النامية نتيجة لتطبيق بعض المعايير التى توفر معاملة افضل لمصر فى تجارتها الدولية. وسوف تنتهى لجنة متابعة مفاوضات «الجات» خلال الايام القليلة القادمة من دراسة الآثار المترتبة على الاتفاق الاخير فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

الناس والاقتصاد

الجات.. دعوة للتحدى

شهدت امس قاعة المؤتمرات بشركة النصر للتصدير والاستيراد اجتماعات اللجنة القومية الدائمة لمتابعة مفاوضات الجات.

رأس الاجتماع محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وحضرها رئيس التمثيل التجارى مدحت الجوينى ومعاونو الوزير الذين يعملون فى «مطبخ» الجات محمد مامون الوزير المفوض فى جنيف والدكتور محسن هلال المستشار التجارى.

وضمت القاعة نحو ٢٠٠ من كبار المسئولين ممثلين للوزارات والأجهزة الحكومية وقطاع الأعمال العام والخاص وبعض رجال الأعمال والمصدرين باعتبارهم اول المتاثرين بنتائج اتفاقات الجات..

واللجنة القومية الدائمة انشئت منذ عام ١٩٨٨ وكان هدفها ان يكون رأى المفاوض المصرى خلال المفاوضات معبرا عن رأى كافة الجهات.

ولذلك اكد وزير الاقتصاد فى كلمته ان ٩٥٪ من اتفاقات «الجات» التى اعلن عنها تمت مناقشتها واخذت الأراء الفنية بشانها من خلال اللجنة القومية واللجان الفنية المتخصصة.، وان اجتماع الأمس هو بداية لمناقشة الـ ٥٪ الباقية كمستجدات جرت على الاتفاقية. واكد وزير الاقتصاد ان ماجاء بالاتفاقية هو دعوة تحد للمنتج المصرى لكى يتميز وينتج بتكلفة اقتصادية ليتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية.

واشار الوزير الى انه بعد مناقشاته واستفساراته المتعددة، للمصدرين المصريين قد شاهد فى السعودية انتاجا مصريا متميزا ينافس الانتاج الأجنبى من حيث الجودة والسعر وذلك بالمعرض المصرى الذى يقام حاليا هناك، خاصة وانها سوق مفتوحة امام الانتاج العالمى.

وقد دارت المناقشات بعد ذلك مع وزير الاقتصاد وتركزت حول الايجابيات والسلبيات فى الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالزراعة على وجه التحديد حيث من المقرر ان ترفع الدول الصناعية الكبرى الدعم الزراعى الذى كانت تمنحه للمنتجين والمصدرين مما سوف يؤثر سلبا على واردات الدول النامية من الغذاء، وقيل فى هذا الصدد ان هناك فترة انتقالية من المقرر خلالها ان تقدم الدول الصناعية منحا ومساعدات وقروضا للدول النامية.

عموما اتفق الجميع على ان اهم مايجب عمله الآن هو دراسة الموقف لتعظيم الايجابيات وتقليل السلبيات من خلال اجراء الدراسات والمناقشات والمتابعة لما بعد تطبيق اتفاق «الجات».

وقد اتفقت المناقشات والآراء فى هذه اللجنة على انه لامفر من قبول الاتفاقية، وضرورة التفرقة بين الآثار الناتجة عن الاتفاقية فى الأجل القصير والمتوسط من ناحية والأجل الطويل من ناحية اخرى، وان الصعوبة المتوقعة التى تواجهنا الآن هى اختصار السلبيات المتوقعة فى الأجل القصير والمتوسط، حيث انه لاتوجد مشكلة فى الأجل الطويل حينما تكون الدولة قد تكيفت اوضاعها مع النظام العالمى الجديد. وأثار البعض بمناسبة اتفاقات الجات، ضرورة النظر الى الصادرات المصرية نظرة جديدة وازالة كل العوائق التى تواجهها. وفى هذا الصدد اثير موضوع القطن طويل التيلة ومدى الحاجة الى ضرورة زراعته وكيف ان اسعاره غير منافسة فى الأسواق الخارجية، وان المغازل المحلية قد اصيبت بضرر نتيجة عدم قدرتها على المنافسة بسبب ارتفاع اسعار الغزول المحلية. وقال الوزير: لقد تعدل الوضع حيث اصدرت الحكومة قرارا ببيع الأقطان للمغازل المحلية بالأسعار العالمية.

ومازالت اللجان المتخصصة لمتابعة اتفاقات الجات فى حالة انعقاد دائم لتقييم الموقف ودراسته ومايمكن ان يسفر عنه التطبيق خلال المرحلة القادمة.

وحرص وزير الاقتصاد محمود محمد محمود ان يشيد بالدور العام الذى قام به الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق الذى قطع شوطا كبيرا فى الترتيب لاتفاقات الجات.

وكلمة اخيرة.. موضوع الجات سوف يتأثر به الجميع وهو موضوع فنى ومتخصص ومجموعة من الاتفاقات يجب ان يعرفها ويقراها جيدا من يريد الحديث عنها .

عبدالرحمن عقل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

الجنزورى فى مجلس الشورى

المصدر وحده هو المستفيد من اتفاقية «الجات»

اعلن الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان علينا ان نقبل على حوار عربى - عربى قبل ان نقبل على حوار عربى إسرائيلي سوق شرق أوسطية، فى ظل تجارة بين الدول العربية لا تتعدى ٥ فى المائة، وفى ظل استثمارات عربية على أرض اجنبية تصل إلى ٨٥ فى المائة.

وقال نائب رئيس الوزراء - امام مجلس الشورى فى جلسته التى عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي - إن الدولة خصصت اعتمادات للتعليم قدرها مليار و٦٠٠ مليون جنيه، إيمانا منها بانه لا انطلاق بدون دفعة للتعليم. وقال انه ايضا يتعذر ان ندعو إلى الامن والاستقرار دون علاج جذرى للعشوائيات، ولذا خصص لها ٤ مليارات جنيه.

واضاف نائب رئيس الوزراء اننا لم نهمل محافظات الصعيد، بل اننا نركز على علاج العشوائيات، ونحن نعلم جيدا ان هناك ٩ محافظات بالصعيد تعانى من العشوائيات. وقال ان التركيز على الزراعة من اجل الحد من واردات الغذاء أصبح هدفا لا غنى عنه، ونحن ندفع المزارع فى الفترة المقبلة إلى ان يتجه بزراعاته إلى منتجات يكون المجتمع فى حاجة إليها.

لا وجود لسوق شرق أوسطية فى ظل استثمارات متواضعة للعرب فى بلادهم

تابع الجلسة: شريف العبد

وأضاف الدكتور الجنزورى ان اتفاقية «الجات» تعنى الحرية التجارية، لكنها أداة فى يد المصدر، فمن يصدر هو الذى يستفيد من هذه الاتفاقية.

وكان مجلس الشورى قد واصل مناقشاته أمس حول بيان رئيس الجمهورية، وطالب الأعضاء بضرورة تنشيط سوق المال لتصبح المصدر الممول للمستثمر وليس الجهاز المصرفى فقط الذى يتقيد بحدود ائتمانية.

كما طالبوا بتطويع التكنولوجيا لخدمة مشروعات التنمية واختيار الاكثر ملاءمة منها لظروف البلاد، وبالعمل على زيادة معدلات النمو لتتمشى مع الزيادات السكانية.

كان أول المتحدثين الدكتور إسماعيل سلام قال ان أسباب تقدم الشعوب لم تعد مقصورة على السلاح، وإنما النمو الاقتصادى ونجاح السياسة الخارجية.. الدنيا تتقدم ولم يعد هناك مجال لأنصاف الحلول، وعلى كل القوى الوطنية فى مصر الآن أن تتكاتف من أجل مصر.

لابد من وضع رؤية علمية مستقبلية لمصر فى القرن الـ ٢١، وعلم المستقبليات لم يعد مجرد تصور لكنه علم يقيس أين مصر من النظام العالمى الجديد والتكتلات الاقتصادية؟ اين مصر بعد اتمام السلام فى الشرق الأوسط؟

دعوة الرئيس مبارك للحوار تهدف أول ما تهدف إلى أن نضع خطة تشارك فيها كل القوى ولا أتصور أن نضع شروطا مسبقة للحوار فهو سوف يشمل فى رأيى كل الأبعاد.

والديمقراطية ستظل دائما هى التى تحمى جبهتنا، والرئيس مبارك يحسب له انه لم يقامر ابدا على الديمقراطية حتى فى أحلك الظروف.

الاقتصاد الآن هو سيد العالم، ولا مكان الآن للأقزام ولا مكان إلا للعمالقة، لذا لابد أن يكون هناك صيغة لاقتصادنا فى ظل التكتلات المقبلة.

نريد حلولا غير تقليدية فى مشكلة البطالة، لابد من تحفيز للقطاع الخاص ليمتص البطالة عن طريق التوسع فى تدريب الفنيين، الورش فى رايى لابد أن تتحول إلى مدارس.

الدكتور على لطفى: لقد عودنا الرئيس مبارك أن يلقى بيانه فى افتتاح الدورة البرلمانية، وبيانه فى هذه الدورة جاء شاملا وجاء بمثابة خطة عمل للمرحلة القادمة.

اهم ما جاء فى البيان الدعوة إلى حوار قومى وما احوجنا لهذا الحوار، الذى يجب أن تشارك فيه جميع القوى السياسية، ويتحدث فيه الجميع بصراحة وعقل مفتوح ونية خالصة.

ارجو أن يستمع الجميع إلى المتحدثين وأتمنى أن ينجح هذا الحوار ونتوصل إلى مجموعة من السياسات لنواجه المتغيرات المتلاحقة التى تحدث.

نحن جميعا نعتز بعضويتنا فى مجلس الشورى والمجلس أعد مجموعة من التقارير بينما لم يعرض عليه سوى ٨٣ مشروع قانون منذ نشأته بمعدل ثلاثة مشروعات فى السنة، بل ان هذه المشروعات تتناقص عاما بعد عام.. إن التقارير هامة لكن عرض المشروعات أهم، ووفقا لنص الدستور هذا يدخل فى اختصاصات المجلس.

التكنولوجيا هى تصنيع العلم وهى التى تسمح لنا بزيادة الإنتاج والوقوف أمام المنافسة العالمية، خاصة فى ظل اتفاقيات «الجات».. أطالب بتطوير التكنولوجيا وانتقاء ما يتلاءم مع ظروفنا وأوضاعنا، لا نريد تكنولوجيا تزيد من أزمة البطالة.. للأسف الشديد الجزء الأكبر من مجهودات التنمية مازالت تلتهمه الزيادات السكانية، وقد حققنا تقدما محدودا فى معدلات النمو السكانى.. مازلنا حتى الآن نعيش على ٤ فى المائة من مساحة مصر.

الدكتور حامد السايح: المرحلة القادمة فى الإصلاح الاقتصادى صعبة، لأنها مرحلة تتصل بالتصحيح الهيكلى. علينا أن ننمى سوق المال فى مصر، والتمويل لا يعتمد فقط على الجهاز المصرفى الذى يمد المستثمرين بائتمان لكن فى حدود معينة، اما صلب التمويل فهو يأتى من سوق المال عن طريق تمهيد تدفق المدخرات إلى الاستثمار، فيجب تقوية سوق المال وإعدادها، لانى أرى حتى الآن أن الإعداد ليس كافيا لهذه السوق.

الديمقراطية - فى رأيى هى متمثلة اساسا فى حرية الرأى، وهو موضوع لابد أن نضعه نصب أعيننا.. أما البيروقراطية فهى إلى الآن تبين أنها من أحد الأسباب الهامة فى الفساد، وهو لا يمكن أن يتمشى مع مناخ صحى للاستثمار..



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٩ ٢ يناير ١٩٩٤

خلاف عبدالجابر: حرية التجارة الدولية التي أجمع عليها المجتمع العالمي ويوقع عليها في ابريل القادم، هذه الاتفاقية تضم كل الأنشطة ونحن الآن نعكف كلجنة اقتصادية على دراسة هذه التطورات التي تجرى على الساحة.

الدكتور مصطفى كمال حلمي: نحن نحرص كمجلس على تناول الموضوعات الهامة، واتفاقية «الجات» من الموضوعات التي تؤثر على الدول النامية، ونحن منها، وسوف نعطى هذه الاتفاقية حقها من الدراسة بما يتلاءم مع أهميتها.

فؤاد أبو زغلة: مناطق جنوب الصعيد مازالت تعاني من التخلف والبطالة، الوادي ضيق في هذه المناطق والحيز الزراعي محدود، وهناك ربط حالي بين مدن الصعيد والبحر الأحمر، وقد خصص الرئيس ١٥٠ مليون دولار لمشروع حيوي في الصعيد ، لابد أن نفتح الأبواب لعلمائنا، فهم قادرون على تحقيق الكثير، وربما لو فعلنا ذلك لما ظهرت حاجتنا للتكنولوجيا المستوردة.

الدكتور عادل عز: خطاب الرئيس مبارك مع بدء الولاية الثالثة كان خطابا تاريخيا ويعد دستورا للمرحلة القادمة.

إننا في ترجمة هذا الخطاب نرى أن هناك أهدافا محددة يتعين أن ترتكز على مقومات تتوافر يجئ في مقدمتها الاستقرار الداخلي، فبدونه لا تنمية، أيضا السلام مع العالم الخارجي لضمان تدفق الأموال إلى المشروعات المختلفة.

أيضا لا غنى عن أن تجيء معدلات النمو الاقتصادي متمشية مع معدلات النمو السكاني.

ويواصل المجلس اجتماعاته صباح اليوم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير [redacted]

الناس والاقتصاد

«الجات» بين الحذر والتفاؤل

يعتقد البعض أن هناك خلافا في الرأى بين عمرو موسى وزير الخارجية ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد ظهر ذلك في التصريحات المتعلقة باتفاقية الجات، وأستندوا في التفسير الى ان تصريحات وزير الخارجية كانت حذرة بينما جاءت تصريحات وزير الاقتصاد متفائلة!!

تحدثت مع وزيرخارجيتنا... وقلت له: في اتفاقية الجات كنا نسعى الى تعظيم الايجابيات وتقليل السلبيات!

رد: تعظيم الإيجابيات ليس بالكلام ولا بالشعارات وأؤكد من وجه نظرى أن اتفاقية «الجات» ليست في صالح الاقتصاديات النامية ابدا، بدليل أن المفاوضات جرت أساسا بين الدول الصناعية الكبرى بعضها البعض لدرجة أن مشاكل المنتجات الزراعية اقتصرت مناقشاتها بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وليس بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وبثقة ووضوح كاملين اشار وزير خارجيتنا الى موضوع الخدمات كدليل حاسم آخر على وجهة نظره فقال: رغم حساسية موضوع الخدمات كنا بعيدين الى حد ما «مع الدول النامية» عن مناقشة بنود المفاوضات التى تمت.. ولى سؤال.. هل الدول النامية قادرة على المنافسة في مجال الخدمات كالتامين والبنوك والسياحة والنقل والاتصالات؟؟ كما اننا كنا بعيدين الى حد كبير في مجال مناقشة بنود الاتفاقية الخاصة بالملكية الفردية، كذلك موضوع القطن الذى لم تتضح نتائج تاثير المفاوضات التى تمت بشانه خصوصا في الأجل القريب.

واتصور - الكلام لايزال لوزير خارجيتنا - ان الصعوبات التى اكتنفت المفاوضات مرجعها الى تناقض المواقف التى اتخذتها الدول النامية فلم يكن هناك موقف عام للجنوب في مواجهة الشمال.

اما بخصوص الحصص (التى الغيت في الاتفاقية) والتى كانت مخصصة للدول النامية كوسيلة لدعمها في السوق العالمية لا تستطيع ان تحدد عندما نطرحها للدراسة هل هى في صالحنا ام في غير صالحنا؟، فعلى سبيل المثال لم نكن نصدر كامل حصصنا اصلا لعدم القدرة على ذلك فما بالك والسوق صارت مفتوحة.

ومع ذلك فوزير الخارجية لايختلف مع وزير الاقتصاد في ان رفع الحواجز وفتح السوق العالمية يعنى أن البقاء للأصلح ولم يعد من الممكن أن ندخل الى الأسواق العالمية إلا بمواصفات الجودة العالمية.

وقال عمرو موسى: إن وزارة الخارجية سوف تقف وراء وزارة الاقتصاد تساندها وتدعمها في كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية من واقع المسئولية التضامنية للحكومة وباعتبار وزارة الاقتصاد هى المسئولة عن تجارتنا الخارجية.

وقد فهمت من وزير الخارجية ان الدول الصناعية الكبرى هى صانعة الاتفاقية وبالتالى هى المستفيدة منها وكانت مصالحها الأولى بالرعاية.

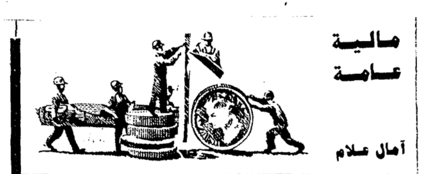
الأمر الثانى يجب الا ندعى اننا صنعنا شيئا - كدول نامية - في هذه الاتفاقية، الامر الثالث ان خروجنا من الاتفاقية امر غير وارد في ظل النظام العالمى الجديد. الأمر الرابع علينا رصد المكاسب والخسائر بحسابات فعلية دقيقة كي نفكر جديا في وسائل اطلاق اقتصادنا من دائرة النمو الى دائرة التقدم.

عبدالرحمن عقل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤



مالية عامة

آمال علام

«الجات» وتعريف القيمة للأغراض الجمركية

اهتمت اتفاقية الجات بهدف توحيد تعريف القيمة للأغراض الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فأوردت في المادة السابعة أول مجموعة من القواعد الدولية في هذا الموضوع، وهي تدعو الأطراف المتعاقدة الي القيام بقدر المستطاع بتوحيد تعاريف القيمة والأساليب المطبقة بالنسبة لها، عن طريق الاتفاق علي المبادىء وأسس تحديد القيمة والعناصر اللازمة للقيمة والأحكام الخاصة بتحويل العملات الأجنبية، كما يوضحها محمود الحسيني المفوض الدائم بالجمارك

١ المبادىء العامة:

١ المبادىء العامة:

وتشمل جميع حالات تحديد القيمة ايا كان المفهوم المعتمد - واقعيا أو نظريا - وهي: -

- أن تكون قيم البضائع قيما واقعية وألا تكون وهمية.
- أن تكون الأسس والأساليب المستخدمة في تحديد هذه القيمة ثابتة وتحقق لها الذيوع والعلم
- أن يكون تطبيق القواعد المتعلقة بتحديد القيمة موحدا وحياديا وعادلا وقابلا للتحكيم.

٢ أسس تحديد القيمة:

يجب أن تقوم القيمة علي أساس القيمة الحقيقية للبضاعة المستوردة أو لبضاعة مماثلة ويجوز الجمع بين هذين الأساسين بشرط أن يبقي هذا الجمع ثابتا والعبارات المستعملة ولاسيما: - القيمة الحقيقية... لبضاعة مماثلة يجب توضيحها، بحيث يراعي الالتزام الذي يقضي بأن القيمة الخاضعة للرسوم لايمكن أن تقوم علي أساس المنتجات ذات المنشأ الوطني ويجب الا تشمل أى رسم داخلي مفروض في بلد المنشأ أو المصدر تكون البضاعة المستوردة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قد اعقبت منه او جرى او سيجري استيراده

٣ العناصر اللازمة لتعريف القيمة

وتأتي مطابقة لأسس تحديد القيمة وهي:

● أن السعر المستخدم في تحديد القيمة الحقيقية هو ثمن البضاعة المستوردة الخاضع للرسوم أو ثمن بضاعة مماثلة اذا كان ناتجا عن بيع او عرض بيع جرى بمناسبة عمليات تجارية عادية وحاصل في سوق منافسة حرة.

● أن زمان البيع الذي يتيح تحديد السعر هو الزمن الذي يحدده تشريع البلد المستورد.

● أن مكان البيع الذي يتيح تحديد السعر هو المكان الذي يحدده تشريع البلد المستورد

● وبالقدر الذي يكون فيه السعر مرتبطا بالكمية فان السعر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو الخاص لكميات قابلة للمقارنة أو كميات تضمن للمستوردين مزايا لاتقل عن تلك التي يحصلون عليها فيما لو اعتبرت أضخم كمية من البضاعة كانت بالفعل موضع عمليات تجارية بين بلد التصدير وبلد الاستيراد وعلي شرط أن يجري الاختيار بين الاحتمالات مرة واحدة فقط.

وعلى ذلك فان قيمة البضاعة هى: السعر الذي تباع به او تعرض به للبيع البضاعة المختارة لتحديد السعر (بضاعة مستوردة أو بضاعة مماثلة) ضمن العناصر السابقة وهي الزمان والمكان والكمية أو سعر معادل يمكن التثبت من صحته، واذا تعذر تحديد القيمة طبقا لهذا العرض فالأقرب ما يكون لهذه القيمة.

٤ الأحكام الخاصة بتحويل العملات الأجنبية:

يتم الالتزام بالأسعار التي يقررها صندوق النقد الدولي، والا فالسعر الجاري للعملة الأجنبية في الصفقات التجارية.

ورغم اتمام التصديق علي اتفاقية الجات ودخولها حيز التنفيذ بصورة عامة الا أن ورد في بروتوكول خاص ملحق بهما، علي أن الأطراف المتعاقدة غير ملزمة بتغيير تشريعاتها المتعلقة بتقدير القيمة غير المتفقة مع احكام المادة السابعة من الجات اذا كانت هذه التشريعات سارية المفعول في سنة ١٩٤٧



المصدر : العربي

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد قرارات «الجات»:
٣٥٪ زيادة فى أسعار الحبوب المستوردة

كتب مسعد نوار:

أكـــدت دوائر فى وزارة الاقـتـصـاد ان الاقـتـصـاد المصرى سيتحمل اعباء جديدة نتيجة لتحرير اسعار الحبوب المستوردة وفقا للمقررات الأخيرة لأعضاء اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية المعروفة باسم (الجات) التى تم توقيعها اخيرا، وقدرت الأعباء المضافة بزيادة تتراوح بين ١٥ الى ٣٥ بالمائة من القيمة الحالية لأسعار استيراد الحبوب.

ومن جهة اخرى علمت «العربى» ان محافظ البنك المركزى سيعقد قريبا عددا من الاجتماعات مع رؤساء البنوك المصرية والمسئولين فى القطاعات المصرفية المختلفة لتحديد الجداول الزمنية لتحرير كل قطاع منها تمهيدا للاجتماع المنتظر لمجموعة دول اعضاء (الجات) المقرر عقده فى ابريل المقبل بالمغرب، ويشارك فيه وزراء تجارة واقتصاد ١١٧ دولة لتقديم الجداول الزمنية لتنفيذ مقررات اجتماعات جنيف. ويذكر ان عدد الاتفاقات التى تقدمت بها الدول كمشاريع لدورة اورجواى الحالية بلغ عددها ٢٧ اتفاقية بينها ١٢ اتفاقية تخص تحرير اسعار الحاصلات والمنتجات الزراعية و١٥ اتفاقية لتحرير المنتجات الصناعية و١٠ لتحرير الخدمات..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

د. حسن عباس زكى :

اتفاق «الجات» لصالح الدول الكبرى

□القاهرة : نعمت الله أبو النصر :

اكد الدكتور حسن عباس زكى وزير الاقتصاد المصرى السابق ورئيس الشركة المصرفية العربية الدولية ان اتفاقية الجات التى تم التوقيع عليها مؤخرا هى محاولة للبحث عن حلول مقبولة للدول الكبرى والاوروبية والاسيوية والامريكية حتى تظل الدول النامية تابعة للدول الكبرى وفقا لما تحصل عليه من مساعدات من هذه الدول. وان اتفاق الجات يهدف الى الخروج من حالة الكساد والركود والعمل على زيادة حركة النمو فى العالم وفقا للناحية التطورية، وانه يخدم صالح الدول الكبرى.

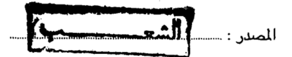
وقال ان المنتجات التى تتمتع بإعفاءات من الضرائب الجمركية هى السلع التى تجيد انتاجها الدول الكبرى فى الماضى والحاضر وتملك زمام المستقبل مثل الأشرطة والفيديو والسينما وغيرها وان ما يمكن الإتفاق عليه الان بين اوروبا وامريكا سيكون هو ما يسود العالم ما لم تتحد الدول النامية وتتكتل فى مجموعات عربية وأفريقية واسيوية، كما حاولت فى فترات سابقة لدفع صادراتها.

وطالب بضرورة دراسة الصفقات المتكافئة، وتطبيق عمليات تحرير التجارة تدريجيا مشيرا الى ان كافة الانظمة بالدول العظمى بدأت بحماية انتاجها الصناعى بما فيها امريكا حيث تقوم امريكا بالضغط على اليابان لقبول الصادرات الامريكية فى ظل حرية التعامل بالضغط وهو ما يستلزم دراسة عمليات تحرير التجارة تدريجيا. وأوضح الدكتور حسن عباس زكى ان كافة المسئولين بانجلترا وامريكا والمؤسسات الدولية اجمعوا على ان هذا الاتفاق سيؤدى الى الاضرار بالدول النامية واعلن سفراء هذه الدول ان هذه الاتفاقيه لا تخدم صالح الدول النامية. وأشار الى ان معظم صادرات الدول النامية من المواد الاولية قد انخفضت اسعارها، بينماتشهد معظم صادرات الدول الكبرى من المواد المصنعة ارتفاعا كبيرا فى اسعارها نسبيا.. واذا قامت الدول المنتجة للمواد الخام بدراسة عمل تكتلات مثل التكتلات الماضية التى قامت على اساس سلعى للقطن والبن والنحاس والمعادن وغيرها لاستطاعت الدول النامية ان يكون لها حصص عادلة فى اسعار السلع فى التجارة الخارجية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

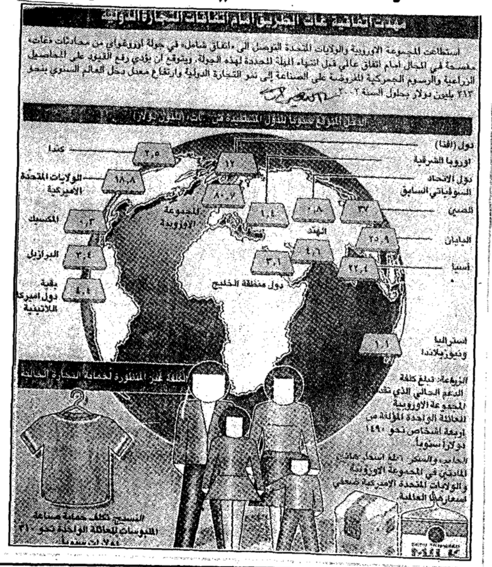
المصدر : الشعب



التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

اتفاق التجارة العالمى الجديد

ترسيخ نهب دول الجنوب الفقير.. ومحاولة إنقاذ اقتصاديات الشمال





لا يزال اتفاق التجارة والتعريفة الجمركية (جات) الذى توصلت معظم الدول فى العالم للاتفاق عليه فى منتصف الشهر الماضى يثير كثيراً من التحليلات والتعليقات، سواء فى الدول الصناعية أو فى دول الجنوب الفقيرة، ورغم تصوير الإعلام الغربى للأزمة بين أوروبا والولايات المتحدة على أنها العقدة الرئيسية أمام الاتفاق، الذى وصف بأنه اتفاق تحرير التجارة العالمية، فإن تبعات الاتفاق أخطر بكثير من مجرد تسوية مشكلات تجارية بين أمريكا ومنافسيها الأغنياء فى أوروبا وآسيا.

أحمد مصطفى

ولا يزال الحديث الإعلامى عن اتفاق الجات يتميز بالدعائية إلى حد ما، ويندر أن تجد تحليلاً عميقاً يتناول أثره على النظام الاقتصادى العالمى، والعلاقات الجائرة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير. وباستثناء البرلمان الهندى، الذى ناقش أعضاؤه باستفاضة الاتفاق وشنت المعارضة حملة ضد حكومة ناراسيماراو، لأنها وقعت الاتفاق واعتبرت أصوات مؤثرة عديدة أن التوقيع يخضع الهند لمزيد من الضغوط من دول الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان معروفاً أن العلاقات الهندية الأمريكية، خاصة التجارية، تمر بمرحلة من التوترات فى السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق باتفاق حقوق الابداع. فإن الكثير من دول العالم الثالث ليست فى حال أفضل من الهند فى علاقاتها بأمريكا أو بالدول الصناعية الأخرى.

وغطت على ما أعلن من أن الاتفاق سيكلف الدول النامية نحو ١.٥ مليار دولار خسائر سنوية- تصريحات المسئولين فى الدول التابعة سياسياً لأمريكا أو الخبراء المتغربين من أبناء العالم النامى، بأن الاتفاق يعطى دفعة للاقتصاد العالمى ككل نحو النمو، ويحقق فائضاً كبيرا يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنوياً مما سيزيد من فرص المنح والهبات والقروض الميسرة من الدول الغنية إلى العالم النامى. وباستثناء بعض الإشارات العابرة لجور النظام الاقتصادى العالمى الذى يكرسه اتفاق التجارة الأخيرة، فإن النغمة التى سادت هى التبشير بمستقبل أفضل ونمو ورواج اقتصادى يستفيد منه الغنى والفقير من دول العالم الـ ١١٧ التى وقعت أو ستوقع على اتفاق جات. والواقع أن هذه اللهجة التبشيرية تحمل قدراً من التزييف والخداع لكل ذى عقل.

اتفاق إنقاذى

فبرغم تشكيك دول أوروبا واليابان من مدى التزام الولايات المتحدة ببنود اتفاق الجات، ولهم فى سوابقها مايبرر التخوف، فقد سبق وعددت اليابان خرق أمريكا للبنود العشرة للتجارة الدولية فى الأعوام الأخيرة، فإن التزاماً لو فرض حدوثه من الدول الغنية لن ينقذ الاقتصاد العالمى من حالة التراجع الشديد التى يمر بها الان، وأقصى ما يمكن تحقيقه هو استقراء التراجع، بمعنى وقف اضطهاده وليس تحقيق النمو والانتعاش.

وقد توصل العديد من الباحثين وخبراء الاقتصاد والتجارة الدولية، خاصة الفرنسيين، إلى نتائج تفيد المبالغة الشديدة فى الأرقام الرسمية حول المكاسب التى ستعود على الدول الموقعة على اتفاق الجات، وربما لا يزيد الرقم على ضعف المعلن عنه، اى نحو مليار دولار. إلى جانب أن معظم العائد

... غير مباشرة، اى ليس زيادة مباشرة فى الفائض الحالى، ومن ثم يشكك الباحثون فى احتمالات توظيفه فى زيادة الاستثمار بما يحقق زيادة فى النمو الاقتصادى (حقيقة)، وبالاخرى ينسف امال التابعين وتابعيهم المعتمدين على تسول المنح والهبات والقروض.

يبقى انه إذا كان الاتفاق خفض بعض الشىء من الأزمة الضاغطة على أمريكا واقتصادها، فإن العلة فى الاقتصاد العالمى (وهى تبدأ من الغرب وتصدر مع المنح والقروض وبرامج إعادة الهيكلة إلى دول العالم النامى والفقيرة) تعود إلى اسباب جذرية لا يتوقع أن يحلها اتفاق لتنظيم التجارة واستمرار نزف موارد العالم النامى لصالح الدول الغنية فى الشمال. فعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة تراجع نصيب الصناعة من الناتج القومى الاجمالى من ٣٧٪ إلى ٢٣٪ على مستوى العالم، فى الوقت الذى وصل فيه نصيب قطاع الخدمات إلى ٧٢٪ من الناتج القومى الاجمالى (!!).

ويدل ذلك بوضوح على تراجع الصناعة لصالح قطاعات مثل الترفيه واللهو وما شابه، والتى قاتلت أمريكا فى مفاوضات الجات لتحافظ على نصيبها العالمى منها. فى الوقت نفسه تراجع نصيب القيمة المضافة من العمل المباشر للاسهام فى النمو الاقتصادى، مما يعنى زيادة نصيب النشاطات الاخرى التى تتسم بالهشاشة والقابلية للاختراق.

وفى كل تلك الأحوال تدفع الدول النامية ثمن الاستقرار النسبى للأوضاع الاقتصادية فى الدول الغنية، وحتى مع توجه دول الجنوب نحو إعادة هيكلة اقتصادياتها فى سياق الانتقال للسوق الحر، وما يسمى اللبرلة الاقتصادية، لم تتمكن من الاستفادة من التعامل مع العالم المتقدم، خاصة فى مجال نقل التكنولوجيا، بل حدث العكس وزاد اعتماد الدول النامية على العالم الصناعى تحديداً فى التبعية التكنولوجية.

وتبقى العلة الأكبر فى النظام الاقتصادى والتجارى العالمى وهى استمرار النزيف القاتل لموارد العالم النامى على حساب شعوبه، ففى عام ١٩٩١ تم تحويل الموارد إلى الشمال الغنى ٤٣ مليار دولار، على رغم استمرار معدل الدخل السنوى للفرد فى المتوسط فى الجنوب ٢٠٠ دولار، بينما يصل إلى ٢٠ ألف دولار فى المتوسط فى الشمال (!!) وهذا ماه يعمقه اتفاق التجارة الجديدة.



المصدر : الأهـــــــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

فـج النور : انضمام مصر لاتفاقية «الجات» ضرورة لتحرير التجارة

الاسماعيلية من نجلاء ذكرى ورأفت سليمان :

اكد الدكتور محمد حسن فج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال اهمية انضمام مصر لاتفاقية «الجات» خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات المالية مما ينعكس مستقبلا على سوق المال فى مصر وقال: انه لامجال اخر امام السوق المصرية الا المنافسة وان ذلك يتطلب تحسن كفاءة العمل ورأس المال واننا نستطيع المنافسة بشكل جيد اقليميا وان هناك ٦٥٠ مليار دولار استثمارات عربية فى اسواق المال الاجنبية يمكن جذب جزء منها الى السوق المصرية عن طريق تطوير المال فيها من خلال تصحيح البنية الاساسية لقطاعات الاقتصاد القومى. واضاف الدكتور فج النور امام ندوة تنشيط سوق المال التى تنظمها الهيئة بالاشتراك مع مؤسسة «فريدريش نومان» ان الحكومة قامت بدورها خلال المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى وان المرحلة الثانية ستركز على تنشيط ورفع معدلات الانتاج وعلى سوق راس المال للقيام بدورها فى ذلك مناشدا القطاع الخاص المصرى المشاركة فى تكوين المؤسسات اللازمة لسوق رأس المال المصرى . واكد رئيس هيئة سوق المال معارضته لبيع شركات قطاع الاعمال العام بالاسلوب المباشر مشيرا الى اهمية البيع عن طريق الاكتتاب العام بما يتيح الفرصة امام المستثمرين المصريين لتوسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق المال.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٥ يونيه ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات تقتل العالم الثالث

رضا محمد لاري

● ان ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة «الجات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث، تستهدف اعادتها الى عهود الاستعمار القديم، باساليب اكثر خطورة من الوجود العسكري فوق اراضيها، او بربطها ثقافيا بأرض من كان يستعمرها، لأنه يعمل على التحكم في لقمة عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول المتقدمة الى ابد الآبدين

تحتفل الحكومة الامريكية وحدها، بنتائج المفاوضات الطويلة، التي استمرت لمدة سبع جولات، والخاصة باتفاقية حرية التجارة والتعرفة الجمركية «الجات»، بعد ان وافقت على التوقيع عليها مائة وسبع عشرة دولة.

تتضح معالم هذا الفرح الامريكي، من قول الرئيس بل كلينتون، الذي يقرر بان اتفاقية «الجات»، تدعم موقف الولايات المتحدة الامريكية القيادي، في التجارة الدولية، تحت مظلة النظام الدولي الجديد.

الفرح الامريكي، يقابله احزان اوربية، بعد ان فقدت العواصم الاوربية استقلالها الاقتصادي، في التعامل الدولي، واصبحت تقوم بدور التابع لرغبات واشنطون.

هذا الموقف المشين الاوربي، نقله الى العالم صوت رئيس الوزارة الفرنسية، الذي يطالب بالحذر الشديد، من نتائج هذه الاتفاقية، التي تخرج عن اطار العدالة في التعامل الدولي.

ويتلازم مع الفرح الامريكي، والحزن الاوربي، احباط كامل في دول العالم الثالث، لان اتفاقية «الجات»، تدخلها في سجن الفقر الدائم، بعد ان وافقت مجبرة او مختارة، على زيادة غنى الاغنياء وفقر الفقراء.

التفاوت الكبير بزيادة الفجوة، بين الاغنياء والفقراء، في المجتمع الدولي، تحت مظلة اقتصادية تقوم على التسلط الامريكي، والخضوع الاوربي، والاحباط في دول العالم الثالث، سيزيد من حجم المشاكل الدولية الاقتصادية، بانتشار المجاعة في المجتمعات الفقيرة، ليأتي التدخل الامريكي في تلك الدول، تحت راية الامم المتحدة، لانقاذ الناس من الجوع، بينما يستهدف في حقيقته السيطرة الاقتصادية عليها تماما، كما حدث في الصومال، دون ان يستطيع احد من الخاضعين الاوربيين، او المحبطين من دول العالم الثالث الوقوف في وجه واشنطون والاعتراض على تصرفاتها الدولية غير العادلة.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، وما تفرضه من خوف على الانسان ومستقبل حياته، اعلن من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993م، بيتر سوزر لاند المدير العام لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وحرية التجارة (الجات) عن الوصول الى إقرار اكبر اتفاق تجاري في التاريخ الانساني، في الجولة السابعة لمنظمة «الجات» الدولية في بونتاديل استا باوروجواي.. وهذا يعني ان العالم اختار الانفتاح والتعاون، في ما بين اعضائه، بدلا من التوتر والصراع على المصالح، اللذين يقودان الى الصدام المسلح. وقرر بيتر سوزر لاند، ان هذه الاتفاقية «الجات»، تستهدف ازالة عوائق التصدير، بين الدول في جميع انحاء العالم، بكل ما يترتب على ذلك من تكامل اقتصادي عالمي، وايجاد فرص عمل جديدة، على اساس التخصص في الانتاج، الذي يؤدي في مردوده النهائي، الى انعاش الاقتصاد الدولي.

غير ان هذا الاقرار لاتفاقية «الجات»، لا يعني البدء في سريانها، الا بعد ان يتم في ابريل من عام 1994م، بمدينة مراكش المغربية، التوقيع رسميا من مائة وسبع عشرة دولة، على الاتفاق المكون من خمسمائة وخمسين صفحة، غير ما لحق بها من ملاحق توضيحية. عوائق التوقيع، لا تقوم على تباين المصالح، وما يترتب عليها من نفع وضرر فقط، وانما تقوم ايضا، على احتمال قيام معارك حامية، في داخل الدولة الواحدة، بين السلطة التنفيذية (الحكومة) الراغبة في التوقيع على الاتفاقية، وبين السلطة التشريعية، (البرلمان) المتحفظة على هذه الاتفاقية لما ستؤدي اليه من نتائج تضر بالدخل القومي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

الامانة تقتضي القول، بأن اتفاقية توحيد التعريفة الجمركية وحرية التجارة الدولية، ليست فكرة جديدة، وانما بدأ التفكير فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باجتماع مجموعة كبيرة من الدول، لبحث اسباب الكساد الاقتصادي، في نهاية العشرينيات، وطوال حقبة الثلاثينيات للتوصية بالسبل والطرق، التي تمنع تكرار ذلك الفساد الاقتصادي الدولي، الذي فرض حالة الكساد العام الخانق للعالم.

تأسست «الجات» كهيئة دولية في سنة 1947م، لتخدم اغراض منظمة التجارة الدولية، التي تأسست في عام 1946م، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبدأت هيئة «الجات» الدولية اجتماعاتها، بست وخمسين دولة، في نوفمبر من عام 1947م في هافانا عاصمة كوبا، ووقعت في مارس من عام 1948م، ثلاث وخمسون دولة على ميثاق هافانا.

وعلى الرغم من الوقت المبكر لقيام منظمة «الجات» الدولية، لم تستطع ان تحقق نتائج عملية على الواقع الدولي، في مجال التجارة الخارجية، بين الدول طوال السنوات اللاحقة، على الرغم من تعدد الجولات، التي كان آخرها الجولة السابقة في اوروجواي.

ولولا سقوط الاتحاد السوفيتي، والانفراد النسبي للولايات المتحدة الامريكية بالسلطة الدولية، لما استطاعت الجولة السابعة لمنظمة «الجات» الدولية في اوروجواي، الوصول الى النتائج الخطيرة، التي اعلن عنها من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993م.

وقد واجهت منظمة «الجات» الدولية مشكلتين حادتين، في جولتها بأوروجواي، قبل اتفاق المائة والسبع عشرة دولة.

اولهما.. مشكلة الزراعة، والمطالبة برفع الدعم الحكومي للمزارعين، وتخفيض الرقعة الزراعية.. وتصدت لهذا القرار فرنسا، بهدف حماية اوربا من اغراقها بالمنتجات الزراعية الامريكية، وتمت التسوية في ظل المظاهرات الصاخبة، من قبل



المزارعين، على اساس رفع المعونة الزراعية الحكومية، دون المساس بالرقعة الزراعية.

ثانيهما.. مشكلة التلفزيون والسينما، والمطالبة برفع الدعم الحكومي عنهما.. وكررت فرنسا موقفها المضاد للولايات المتحدة الامريكية، الراغبة في اغراق الاسواق الاوربية، بمنتجاتها التلفزيونية والسينمائية، ودعم الموقف الفرنسي في المواجهة، ان المطلب الدولي، عبر منظمة «الجات» الدولية فيه مساس مباشر بالثقافة الاوربية، وتمت تسوية المشكلة، بخضوع الحكومة الامريكية للموقف الفرنسي، واستمر الدعم الحكومي الاوربي لصناعة التلفزيون والسينما، على اعتبارهما قناتين طبيعيتين للتعبير عن الفكر والثقافة الاوربية.

الموقف الفرنسي في منظمة «الجات» الدولية، وما فرضه من توازن نسبي، لم يخرج العالم من المازق، وانما حتم النظر بدقة متناهية الى موازين اخرى، تحدد حسابات المكاسب والخسارة، بعد بدء سريان اتفاق منظمة «الجات» الدولية، التي سيتم ابرامها في ابريل من عام 1994م.تتضح معالم المكاسب والخسارة، من تخفيض التعريفة الجدركية في المتوسط، من 5% الى 3% ابتداء من عام 1995م، وفي ذلك اضرار بالغ بدول العالم الثالث، لان هذا التخفيض يلزمها بالتخلي عن سياساتها الرامية، الى حماية الصناعات القائمة بها، وغير القادرة على منافسة مثيلاتها من صناعات متقدمة، في سبيل ازالة الحواجز الجمركية، لتنشط حرية التجارة الدولية، بكل ما يترتب على ذلك من عوائد في الارباح. ويقدر حجم زيادة صافي الارباح الدولية، بهذه الاتفاقية لمنظمة «الجات» الدولية، بمبلغ يصل الى حوالي ثلاثمائة بليون دولار امريكي في العام، تقتسمها الدول المتقدمة، حيث يخصص واحد وستون بليون دولار امريكي، لمجموعة الدول الاوربية، ويخصص سبعة وثلاثون بليون دولار امريكي لمجموعة الدول التي قامت على انقاض الاتحاد السوفيتي، ويخصص ستة وثلاثون بليون دولار امريكي للولايات المتحدة الامريكية.

ويقابل هذه المكاسب للدول المتقدمة، خسائر على الدول المتخلفة في العالم الثالث، تتحمل دول القارة الافريقية خسائر تصل في مجموعها، الى بليونين ونصف البليون دولار امريكي، وتتحمل بقية دول العالم الثالث خسائر تصل في مجموعها، الى بليون ونصف البليون دولار امريكي.

الخسائر التي تتحملها دول العالم الثالث، لا تقف عند حدود ارقام الدخل النقدي، وانما تتجاوزها بالتأثير على الدخل الحقيقي عن طريق رفع اسعار السلع الزراعية، بما يعادل على اقل تقدير حجم الدعم الحكومي، الذي كانت تحصل عليه، وهي تقدر بنسبة 10%، مما سيرفع قيمة هذه السلع الغذائية، بنفس النسبة عن قيمتها الحالية المتداولة في الاسواق.

يضاف الى هذه الخسارة في المواد الغذائية، خسارة افدح، تتمثل في قتل الصناعات القائمة داخل دول العالم الثالث، لان رفع الحواجز الجمركية، بتوحيد التعريفة الجمركية يحول دون قدرتها على منافسة الصناعات المماثلة في الدول الصناعية الكبرى، مما يعيدها الى دول منتجة للمواد الاولية، التي تباع باثمان بخسة في السوق الدولي، لتحصل منه على احتياجاتها من السلع الصناعية، باسعار باهظة.

ان ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة «الجات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث، تستهدف اعادتها الى عهود الاستعمار القديم، باساليب اكثر خطورة من الوجود العسكري فوق اراضيها، او بربطها ثقافيا بارض من كان يستعمرها، لانه يعمل على التحكم في لقمة عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول المتقدمة الى ابد الآبدين.



المصدر : الأهالي اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

اتفاقية الجات

الأغنيــــاء يكسبــــون والفقــراء يـــدفعـــون

.. وأخيرا، وبعد أكثر من سبع سنوات من المناوشات بل وارهاصات الحروب التجارية، تم التوقيع على اتفاقية الجات وانتهت دورة أورجواى التى بدأت منذ ١٩٨٦ بالنجاح .. المؤقت!!

وجرت المساومات والتنازلات تحت ضغوط الأزمة الرأسمالية العالمية، لتفرض على أقطاب التجارة الدولية شكلا من أشكال توافق المصالح .. ولو إلى حين. وإلى أن يتم التوقيع النهائى على الاتفاقية فى مدينة مراكش المغربية فى ابريل عام ١٩٩٤، فمازالت هناك فرصة محدودة وضئيلة لمجموعة دول العالم الثالث أو العالم النامى لترى موقعها الحقيقى من هذه الاتفاقية وهو موقع هامشى تماما لن يناله منها سوى الغرم المؤكد. فالاتفاقية التى اختلفت ثم اتفقت عليها التكتلات الاقتصادية الأساسية فى الدول الغنية أوروبا وأمريكا واليابان، تخرج من عباءة يطلق عليها تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق واسقاط كل أشكال الحماية الجمركية، وتعنى فى النهاية وببساطة شديدة ... فتح الأسواق العالمية أمام القادر والمتحكم... مع نزع شبه تام لأسلحة الفقراء وغير القادرين لحماية أسواقهم وتطويرها وتنميتها واسقاط لحقوقهم المشروعة السابقة فى الاحتجاج.

■ د. فتحى عبد الفتاح ■

وبينما كان الاغنياء ينسجون خيوط الاتفاقية فيما بينهم ويسعون إلى احتواء خلافاتهم، وقف العالم الثالث موقف المتفرج اللاهى، ربما جريا وراء حلم سلبى بأن خلافات الاغنياء غير قابلة للحل، وربما عن عدم وعى حقيقى بأنه سيكون الضحية الرئيسية لانعاش اقتصاديات دول الشمال الغنى والتى عانت فى السنوات الأخيرة من الكساد والركود والبطالة.

لقد قدرت الاوساط الاقتصادية العالمية أن اتفاقية الجات تعنى دخلا اضافيا للاقتصاد العالمى هنا يقدر بحوالى ٣٠٠ مليار دولار سنويا، والاقتصاد العالمى كلمة مضللة تماما مثل القول بأن مرتب الوزير والخفير يبلغ ١٠٠٠ جنيه والذى يعنى فى الواقع أن نصيب الخفير من هذا المبلغ الكبير لايتعدى بضعة جنيهات.

ويقول التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إن هذه الزيادة فى الاقتصاد العالمى ستذهب فى الاساس إلى مجموعة دول السوق الأوروبية «حوالى ٦٥ مليار دولار» والولايات المتحدة «حوالى ٤٠ مليارا» ودول شرق أوروبا «حوالى ٣٥ مليار»..

ويؤكد نفس التقرير أن دول العالم الثالث ستحلق بها فى السنوات الأولى للاتفاقية خسائر تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو تقدير متواضع من وجهة نظر عدد آخر من الاقتصاديين الذين يذهبون إلى أن عددا واسعا من الدول الأسيوية والافريقية قد تصل خسائرهم إلى أبعد من هذا بكثير.

والخسارة التى اصبحت محققة لدول العالم الثالث بعد اتفاقية الجات تأتى من خمسة مصادر اساسية.

أولا: إن اسقاط أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة فى تلك البلدان سيعنى فتح السوق تماما أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة فى دول الشمال والذى يمكن أن يؤدى إلى محاصرة بل وتدمير المشروع الصناعى المحلى والوطنى.

ثانيا: زيادة أسعار الحاصلات الزراعية «والقمح بشكل اساسى» وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوروبى الأمريكى على كسب الأسواق والذى كان يؤدى فى واقع الأمر إلى الحد من ارتفاع الأسعار.

وتقدر الزيادة المرتقبة فى الحاصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠ إلى ١٥٪، وهو الأمر الذى يقع عبؤه فى الاساس على دول العالم الثالث التى تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ٥٠ إلى ٨٠٪.

ثالثا: انخفاض حتمى لأسعار المواد الخام وهى السلعة التصديرية الرئيسية التى تملكها غالبية دول العالم الثالث الذى مازال يسيطر على أكثر من ٧٠٪ من المواد الخام فى العالم.

رابعا: إخراج العمالة من دائرة اتفاقية الجات الأمر الذى يعنى تقييد تصدير العمالة الاجنبية والتى تعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزياد الدخل القومى، وإخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات أى اعتبارها سلعة مقيدة، يتواكب ايضا مع اتجاه دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الاجنبية الوافدة من الجنوب، ويتضح جليا مع ترسانة القوانين المقيدة لهجرة وانتقال العمالة التى تعم الغرب الأوروبى والأمريكى.



خامسا: إخراج النسيج ومشتقاته من دائرة الجات وهو إحدى السلع الرئيسية التى استطاع كثير من دول العالم الثالث البروز فى مجاله وتعتمد عليه فى التصدير لتنمية مواردها.

أما الفكرة التى دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من مقاولى الجات بأن الدول النامية قد تخسر على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد، فإنها تقوم على اساس أنه مع ازدياد أسعار السلع التى تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزا لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتى.

ولكن القضية هى أنه إذا كانت هذه الدول - ونتيجة لتراث الاستنزاف الاستعمارى الطويل والغرق فى الديون والحظر على انتقال التكنولوجيا المتقدمة - قد حوصرت خلال العشرين عاما الماضية، واجهضت بقسوة أحيانا محاولاتها لإجراء تنمية شاملة وجذرية فهل يمكن لها بعد فتح الأسواق عنوة واقتدارا واسقاط كل مظاهر السيادة الاقتصادية على سوقها أن تضع الاسس الحقيقية لصناعة متطورة أو اقتصاد صحى متوازن وليس مجرد سوق استهلاكى.



علما بأنه وفقا لتقديرات المسئولين عن اتفاقية الجات حتى عام ٢٠٠٥ فإن الاقتصاد العالمى ككل سيزداد بنسبة ٨٪ فى حين أن نفس الأوساط تؤكد أن الدول الافريقية ستخسر فى تلك الفترة حوالى ٣ مليارات دولار سنويا فى شكل فقدان المزايا التجارية التى كانت تتمتع بها!

وهناك أخيرا ملاحظتان اساسيتان:

الأولى: أنه رغم تهدئة الصراعات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والتى كانت قد تفجرت فى السنوات الأخيرة إلا أن هذا لايعنى انتفاء تفجر الصراعات مرة أخرى، خاصة أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذى سيفرض بالضرورة حتى داخل دول الشمال نفسها تناقضات بين الطبيعة الكوزموبوليتانية المسيطرة على التجارة العالمية وبين المؤسسات القومية العاملة فى هذه الدول.

وقد بان ذلك بوضوح فيما سمى بمعركة الاستقلال الثقافى والفنى التى قادها المثقفون الفرنسيون دفاعا عن الانتاج السينمائى والتليفزيونى الفرنسى ضد الغزو الثقافى الكوزموبوليتانى المهجن والفاقد الهوية والمضمون الثقافى والفنى الحقيقى الأمر الذى فرض - وفى الساعات الأخيرة قبل اتفاقية الجات - تنازلات أمريكية فى هذا المجال والموافقة على إخراج الانتاج التليفزيونى والسينمائى من دائرة الاتفاقية الذى اعتبره المثقفون الفرنسيون نصرا لهم..

وليس من المستبعد أن تتفجر خلافات أخرى كثيرة إزاء هذا التناقض حتى بعد توقيع اتفاقية الجات.

أما الملاحظة الثانية التى تستحق الرصد والانتباه فهى أنه إذا كانت العمالة كسلعة قد أخرجت من الجات فإنه من الواضح أن هناك ثمة معارضة قوية بين الاوساط العمالية والفلاحية فى بلدان الشمال نفسها ضد تحكم الشركات المتعددة الجنسيات وافضل مثال على ذلك موقف الاتحادات العمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتفاقيات الاقتصادية الموسعة التى تضر مصالحها «النافتا».

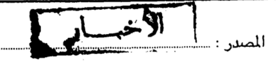
وايضا ثورة المزارعين الفرنسيين واليابانيين والكوريين ضد مقررات الجات والتى تعنى حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعى، ويقابل ذلك فى العالم الثالث تقارب ضرورى ومتوقع فى المصلحة والهدف بين المنتجين فى مجالات الصناعة والزراعة للاضرار المحققة التى ستصيب طرق الانتاج، العمال والمزارعين من ناحية ورجال الأعمال والمستثمرين فى مجالات التجارة والصناعة والزراعة من ناحية أخرى، الأمر الذى سيؤدى إلى إعادة تشكيل جبهات المصالح المختلفة كما سينمى تناقضات جديد داخل المجتمعات الشمالية نفسها.

وفى النهاية فلقد جاءت اتفاقية الجات بديلا ونقيضا فى نفس الوقت للمشروعات العديدة التى قدمت للأمم المتحدة فى الثمانينات والتى كانت تسعى إلى درجة من العدالة فى التجارة الدولية لتنشيط القدرات الاقتصادية والتصديرية لدول العالم الثالث، ابتداء من مشروع «برانت» الذى سمى باسم رجل الدولة الألمانى البارز والراحل فيلى برانت والذى تراس فى الثمانينات مجموعة عمل عكفت على المشروع وقدمته إلى الأمم المتحدة وحتى مشروع الفاش الجنوبى الذى وضعته لجنة من خبراء الاقتصاد فى الدول النامية تراسها الزعيم الافريقى الراحل جوليوس نيريرى.

والجات هى الطلقة الأخيرة لمحاولة علاج الأزمة الطاحنة التى تمر بها اقتصاديات الرأسمالية العالمية فى مواجهة الكساد والبطالة.

وقد تمثل على الضفة الأخرى من النهر حافزا ودافعا لدول العالم الثالث فى البحث الجدى عن مخرج حقيقى وفعال لدخول التاريخ مرة أخرى..





المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

رئيس هيئة الاستثمار «للأخبار» :

اتفاقية الجات تضع مصر فى منافسة عالمية شديدة

مشروعات صغيرة ومتوسطة فى ٦ محافظات لتوفير فرص العمل

كتبت مديحة عزب :

أعلن الدكتور محيى الدين الغريب رئيس هيئة الاستثمار فى تصريحات خاصة - للاخبار - أنه بعد توقيع إتفاقية الجات أصبحت مصر فى دائرة منافسة شديدة مع مختلف دول العالم ، البقاء فيها للأصلح ولمن يلتزم بقوى السوق .

وقال ان السبيل لتلك المواجهة يفرض على مصر إعادة صياغة وحدات الانتاج الموجودة ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية بالتحديث والتطوير واستبعاد الادارات الفاشلة ، وانشاء المزيد من المناطق الصناعية فى مختلف المحافظات وازالة القيود والمعوقات التى تعرقل مسيرة الانطلاق نحو وضع اقتصادى افضل ، وتوظيف كل الطاقات واستخدام الموارد المتاحة .

واعرب عن تفاؤله بالنسبة للمستقبل نظرا للمناخ المستقر الذى يشهده الاستثمار فى مصر فى السنوات الأخيرة و خير دليل عليه هو ثبات سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة


د .محيى الدين الغريب

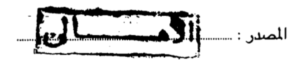
للدولار لأكثر من ٣ سنوات ، وهو مادى بدوره الى جذب المزيد من المستثمرين العرب والأجانب .

وعن المناطق الصناعية الجديدة واثرها فى توفير فرص عمالة تغطى اكثر من نصف مليون سنويا - فقد صدر قرار رئيس الوزراء مؤخرا باعتبار ٥ مناطق فى مصر مناطق نائية تتمتع بالاعفاءات الضريبية تشجيعا لجذب الاستثمارات .. وهى الوادى الجديد ، اسوان ، البحر الأحمر ، جنوب سيناء ، شمال سيناء .. بالاضافة الى المناطق التى اعلن عنها من قبل وهى سوهاج ، مطروح ، شمال سيناء ، القنطرة شرق ، الدقهلية والاسكندرية .. كما يجرى الآن الاعداد لاستصدار قرارات جديدة لانشاء مناطق صناعية اخرى فى قنا على مساحة ٥٠٠ فدان .

وفى نجع حمادى (٥٠٠ فدان) وفى المنيا (١٥٠٠ فدان) وفى الفيوم (١٥٠٠ فدان) وفى الجيزة (١٥٠٠ فدان) وفى الشرقية (١٠٠ فدان) وفى المنوفية (١٠٠ فدان) وقال إن هذه المناطق تكلفتها اقل من تكلفة إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومعظم المشروعات بها صغيرة ومتوسطة . وتتركز حول الصناعة والزراعة والسياحة .. مع تمتع كامل بمزايا الاعفاء مما يفجر الطاقات ويحركها للاستثمار مثلما حدث خلال الشهرين الاخيرين فى سوهاج ، فقد أخذ ٣٠ مشروعا بها طريقة الى التنفيذ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٥ يونيه ١٩٩٤

مندوب مصر فى « الجات »

الاتفاقية تضر بمصالح العالم العربى وتستفيد منها اوربا

كتب حازم منير

اكد السفير منير زهران ممثل مصر فى مفاوضات اتفاقية (الجات) ان التحرير الكامل لتجارة المنسوجات وفقا لبنود الاتفاقية ، وفتح الاسواق للمنافسة الحرة بين الصادرات سيضر بالصادرات المصرية واضاف ان الاتفاقية تلغى الميزة النسبية التى نتمتع بها والخاصة بدعم حصة من صادرات النسيج .

وقال امام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب يوم الاربعاء الماضى ، ان بنود الاتفاقية تلزم بالغاء الدعم عن الانتاج الغذائى مما سيؤدى الى ارتفاع اسعاره ، والاضرار بالدول المستوردة النامية ومنها مصر وتحقيق فائدة خالصة للدول المصدرة واغلبها من بلدان اوروبا .

واضاف زهران ان الاتفاقية تلغى كذلك نظم حظر الاستيراد ، ونظام الحصص ، وتحدد شرائح الرسوم الجمركية وفقا لجداول تم الاتفاق عليها بين دول الاتفاقية .

وقال ان الاتفاقية تتيح لشركات الانشاءات العالمية دخول السوق المصرى ، لمنافسة الشركات المصرية كما تسمح لنا فى المقابل بمنافسة الشركات الاجنبية فى بلادها .

واضاف السفير ان المفاوضات تاثرت بحجم النشاط التجارى الدولى لكل دولة ومدى قدراتها الاقتصادية .

حلم لوركا .. والجات ومصير الفقراء

لويس جرجس

هل توجد علاقة بين انتشار الجوع وتسلط الفاشية المتعصبة ؟ صعد السؤال الى ذهني وأنا اقرأ قصة حياة شاعر اسبانيا الثائر فيديريكو جارثيا لوركا .

تحدث الشاعر قبل استشهاده بشهور برصاص الفاشيين في ١٩٣٦ قائلا : « يوم يتم القضاء على الجوع سيشهد العالم أعظم انفجار روحي في التاريخ » .. ولم يكتف الشاعر بالحديث عن حلم انهاء الجوع بل حارب بقلمه ضد التعصب ومحذرا من صعود الفاشية .

من منطلق انساني خال من التعصب دافع لوركا عن غرناطة وعن الحضارة العربية الاندلسية ، فلم يعجب كلامه الفاشيين المتمسحين بالدين . قبيل الحرب الاهلية الاسبانية - حيث وقف لوركا في صف الجمهورية ضد الفاشية - سئل عن رأيه في سقوط غرناطة العربية عام ١٤٩٢ في يدي فرديناند وايزابيل فقال :

« كان ذلك كارثة رغم انهم يقولون غير ذلك في المدارس ، لقد ذهبت حضارة رائعة : شعر وعمارة وتهذيب بلامثيل في الدنيا » .. ولانه قال ذلك من منطلق انساني يتجاوز حدود اللغة والدين والثقافة والجنس ، ولانهم لايعرفون من الانسانية سوى التعصب الأعمى المغلف بكلمات رنانة في الدفاع عن الدين فقد قتلوه رميا بالرصاص .

واليوم ، وقد مر نصف قرن على استشهاد الشاعر - الثائر العالم - فان انهاء الجوع ، والقضاء على الفاشية مازال حلما انسانيا غاليا لانعرف متى يتحقق ، ويبدو أن الأمر سيطول مرة اخرى ونحن نرى الفاشية تطل برأسها من جديد في الدول الغنية - المانيا وايطاليا وروسيا - من تحت عباءة الجوع - أو مجرد الخوف منه - تماما كما حدث في ثلاثينيات القرن حين حكم هتلر وموسوليني بوعود تحقيق الرخاء ومحاربة الفقر ، وارتكبا ما ارتكبا من فظائع باسم الحرية والديمقراطية كما يقول استاذنا صلاح الدين حافظ في « احزان حرية الصحافة » ..

لقد كافحت الانسانية طويلا من أجل انهاء الجوع واقامة العدل ، وفي كل مرة كان البشر يقفون على أعتاب تحقيق حلمهم كانت قوى الاستغلال والمصالح الانانية - بمختلف مسمياتها على مدار التاريخ - تنقض عليهم وتأكل لحم الفقراء متهم نيئا (كما يفعل صندوق النقد في زماننا هذا باعتباره ممثلا لمصالح الاغنياء)

تاريخ طويل يمتد من أول ثورة على الاقطاع في عهد الفراعنة وحتى ثورات القرن العشرين التي كادت تنتزع اللقمة من فم ناهبيها الذين اتحدوا وواجهوا الامر بمنتهى العنف ،

وليتوجوا ذلك بالاتفاقية التي وقعت في اطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وهي اتفاقية تعمل لحساب الاغنياء ضد مصالح الفقراء في العالم كله ، ولتبدأ صفحة جديدة من الاستغلال وابتعاد الحلم .. أو اقترابه لو أحسن الفقراء المواجهة .

في الاتفاقية المذكورة رتب الأغنياء أوضاعهم ، وسووا خلافاتهم ، وارتضوا أن يدوسوا باقدام من حديد على انفاس الدول الفقيرة لتزداد فقرا .

ولنقرأ معا : بعد الجات ستدفع الدول التي تستورد سلعا غذائية بكميات كبيرة - وكلها دول فقيرة - ثمنا أعلى ، الدول الافريقية ستخسر ٢,٦ مليار دولار سنويا نتيجة انخفاض أسعار المواد الخام ، الدول الغنية ستحقق أرباحا خيالية من دم الفقراء .. اوروبا تربح ٦١ مليار دولار ، والولايات المتحدة ٣٦ مليارا !!

لوركا

وننتقل من العام إلى الخاص الذي يهمنا . الى الصورة داخل الدول الفقيرة الأشد تأثرا بالجات ومن بينها مصر . ونتساءل : من الذي سيتحمل أعباء ذلك الافقار ؟ هل سيقبل أغنياء تلك الدول التضحية بشيء من رفاهيتهم حتى يمكن لدولهم المواجهة وتحقيق استقلال ذاتي يغنيها عن استيراد الغذاء ؟ هل سيقبل هؤلاء تحويل أموالهم وأرصدتهم المكتنزة سواء في الداخل أو الخارج الى أصول انتاجية حقيقية تخدم التنمية الحقيقية أم في غيبوبتهم يجرون وراء سيارة بمليون جنيه ، وحفلات بآلاف الجنيهات ، وشقق فارهة يكفي ثمن الواحدة منها لاسكان العشرات من الشباب الباحث عن الاستقرار والامان ؟ .

لابديل عن تخصيص ٩٠٪ من الميزانية العامة لصالح الـ ٩٠٪ من أبناء مصر في جميع القرى والنجوع والمدن الصغيرة الذين يتشوقون الى تلبية احتياجاتهم الاساسية بدلا من التركيز على الخدمات في القاهرة فقط والتي تبتلع جزءا كبيرا من الميزانية دون عائد إنتاجي حقيقي .

الامر جد خطير ، وقدم الاغنياء فوقنا ثقيلة ، وان لم نسرع بازاحتها باقتصاد قوي مستقل ، وبديمقراطية حقيقية تتيح العمل السياسي لأصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية ، وبثقافة انسانية رحبة فان الفاشية في انتظارنا لتحكمنا لصالح أغنياء العالم .

□ وزير الاقتصاد:

مصر حصلت على مزايا عديدة فى أتفاقية الجات!

الاتفاقيات التجارية لن تضيف اعباء جديدة على المستورد.. وتتواءم مع قوانين البنوك والتأمين

كتبت : ابتسام سعد

أعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الدائمة لمفاوضات جولة اورجواى قد انتهت من أعداد تقاريرها الشاملة عن اتفاقية الجات والتى سيتم عرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسبا قبل الاجتماع الوزارى لانهاء اعمال هذه الجولة من المفاوضات في ابريل ١٩٩٤.

وقال وزير الاقتصاد ان الصورة أصبحت واضحة الأن أمام اللجنة الدائمة لمفاوضات الجات خاصة أن اللجان الفرعية عقدت عدة أجتماعات دورية خلال مراحل المفاوضات المختلفة كما أعدت تقارير تتضمن تحليلا للالتزامات والحقوق الواردة فى هذه الاتفاقات وقت أن كانت مشروعات وكذلك الموضوعات التى طلب تحديد موقف مصر منها أثناء المفاوضات

محمود محمد محمود

واوضح وزير الاقتصاد أن المرحلة القادمة للعمل فى جولة اوروجواى خلال عام ١٩٩٤ تتناول اجراء بعض التصحيحات التى تتطلبها الصياغة القانونية دون تغيير لأى من محتوياتها مع بقاء نصوص الاتفاقات التى تم التوصل اليها في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بدون تعديل. واشار وزير الاقتصاد إلى أن مجموعتى الوصول للأسواق والتجارة في الخدمات سوف تستمر فى عملها نظرا لأن المفاوضات فيها مستمرة لتحسين ما تم تقديمه من الدول فى هذين المجالين حيث أن موضوع الوصول إلى الأسواق في مجالات السلع والخدمات مازال مفتوحا للتفاوض من الآن وحتى الاجتماع الوزارى فى ابريل القادم واشار الوزير إلى ان مصر لم تفتح ابوابها على مصراعيها بل تم ذلك في ضوء ما التزمت به وما يتفق مع برنامج الاصلاح الاقتصادى كما ان مصر باعتبارها دولة نامية لها وضع خاص فى التجارة الدولية فانها استطاعت ان تحصل على مزايا اكثر وتلتزم بالتزامات أقل من الغير ولقد استطعنا الحصول على اقرار نص يسمح لنا بالاستمرار فى الحصول على المعونات الغذائية بالاضافة الى استيراد القمح وبعض الحاصلات الغذائية الاخرى بنفس الظروف الحالية وذلك طبقا لالتزام الدول المصدرة لهذه الحاصلات في اطار الجات التى تقوم بدورها بمراجعة كافة التزامات الدول كل ثلاثة أشهر ومدى التزام كل دولة على حدة.

واشار الوزير إلى ان الاتفاقيات التجارية في اطار الجات الآن لن تضيف علي اى مستورد اية اعباء اضافية بل اننا نسير وفق برنامج الاصلاح الذى وضعته الحكومة المصرية.. وانه اذا كانت مصر قررت فتح اسواقها فى مجال تجارة الخدمات فان ذلك ياتي فى اطار ما تسمح به القوانين الحالية مثل قانون البنوك والتامين وان مصر فتحت قطاع التشييد والبناء بهدف الاستفادة من التكنولوجيا بالاضافة الى الدخول في اسواق افريقيا والدول العربية بهذه التكنولوجيا وأشار الوزير الى انه بالنسبة للملكية الفكرية التى تعد أحد بنود الاتفاقات فهي هامة بالنسبة لمصر لانها تتضمن حماية حق المولف وحقوق أصحاب الفكر سواء فى الكتب او الافلام أو الاسطوانات والتي تعد مصر مستفيدة من هذه الحماية حيث انها نشطة فى هذا المجال..

كما ان توفير حماية حقوق الاختراعات سيترتب عليه نقل تكنولوجيا جديدة الى مصر وما يصحبه من استثمارات جديدة وخلق فرص عمالة وبالتالى اتاحة فرص التصدير بعد تحسن وارتفاع للجودة. كما انه من حقنا كدولة نامية فى اطار الى ايجات ان نطالب الدول المتقدمة بتقديم تكنولوجيا متطورة لنا كنوع من المساعدات الفنية.

وبالنسبة لقطاع النسيج فاننا لن نفتح اسواقنا للخارج إلا بالتدريج وخلال عشر سنوات، وذلك وفقا لطلب وزارة الصناعة المصرية التي اكدت ان صناعاتنا النسجية يمكنها المنافسة بقوة خلال هذه الفترة.

وبالنسبة للدواء فلا تخوف من رفع سعره فى أطار اتفاقية الجات من جراء رفع الدعم نظرا لأن تطبيق الالتزامات سيتم خلال فترة لاتقل عن عشر سنوات يمكن خلالها ترتيب كافة الاوضاع.

ويؤكد الوزير ان احتمالات زيادة الاسعار خلال تطبيق اتفاقات الجات لن تزيد عن ٥٪ سنويا نظرا لأن الدعم على السلع لن ينخفض الا بنسبة ٢٠٪ على مدى ست سنوات اى ما يوازى نحو ٣,٣٪ سنويا فقط وكانت اللجنة الدائمة لمفاوضات جولة اوروجواى قد عقدت اجتماعها امس واستعرضت امام وزير الاقتصاد تقارير اللجان الدائمة. واشار وزير الاقتصاد إلى أن توقيت المفاوضات جاء متوازنا مع اجراءات الأصلاح الاقتصادى وأن جزءا كبيرا من التزامات الاتفاقات تم الاخذ به فعلا في مصر قبل انتهاء اعمال الجولة، ومازال هناك القليل الذى يخضع للمفاوضات فى مجال الوصول إلى الاسواق فى السلع والخدمات. وقال وزير الاقتصاد ان نتائج جولة اوروجواى ليست بالصورة التى تخيف البعض لان ما تم الاتفاق عليه لم يكن بعيدا عنا او مفروضا علينا وانما كانت لنا مشاركة فعالة فى صياغته مع الاخرين بما يحقق مصالحنا ومصالح بقية الدول المشاركة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٤



يمكن القول دون مبالغة بأن أهم حدث شهدته الساحة الاقتصادية خلال الأسبوع الماضي هو المناقشة التي جرت حول اتفاقية الجات - على المستوى المحلي والعالمي

الجات.. المكاسب والخسائر

عبدالرحمن عقل

ويوم السبت الماضي تم اجتماع اللجنة القومية لمتابعة اتفاقية الجات والتي انتهت بتقرير أعدته يوم الأربعاء الماضي وهذه اللجنة ضمت كل الأطراف التي لها صلة باتفاقية الجات - الوزارات - الهيئات - رجال الأعمال - المصدرين - المستوردين - البنوك - شركات السياحة. والمفروض أن هؤلاء جميعا شاركوا خلال سنوات سابقة فيما يجب أن يتحدث عنه المفاوض المصري في اجتماعات الجات والتي انتهت بأن أقرت لجنة المفاوضات التجارية في جنيف في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والمفروض أن يبدأ تطبيق الاتفاقية (والتي تتضمن ٢٨ اتفاقا دوليا ينظم كافة مجالات التجارة الدولية) في يناير ١٩٩٥ بعد أن تنتهي برلمانات الدول الأعضاء من التصديق عليها، وسوف يذهب قبلها وزراء اقتصاد ١١٧ دولة الى مراكش في ابريل القادم للتوقيع على الاتفاقية.. وفي اعتقادي وكما قال

كل من عمرو موسى وزير الخارجية فى تصريحاته الحذرة ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد فى تصريحاته المتفائلة ان الاتفاق والتميز والانتاج بتكاليف اقتصادية هو التحدى المفروض على الدول النامية فى واجهة هذه الاتفاقية.

ويجب على الدول النامية ونحن منها ان تستعد للمواجهة مع الانتاج الأجنبى الذى لن يجد حواجز فى دخول الأسواق، وعلينا ايضا أن نتابع بجدية تلك «الآلية» أو «الميكانيزم» الذى أقرته المفاوضات من حيث مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء والمتضررة من رفع الدول المتقدمة للدعم المقدم لانتاجها الزراعى والذى من شأنه ان يرفع ثمن فاتورة الغذاء للدول النامية.، وهو ثمن سوف يختلف من دولة إلى أخرى حسب نسبة الاكتفاء الذاتى لكل دولة من الغذاء، عموما أن متابعة هذا «الميكانيزم» يعنى حرص كل دولة على الاستفادة من قرار إعطاء الدول النامية مساعدات ومبيعات ميسرة كتعويض لخسائرها الناتجة عن رفع اسعار الغذاء من الدول المتقدمة؛ وسوف يراقب تنفيذ هذا القرار مجلس التجارة فى السلع فى إطار منظمة التجارة الدولية.

وهناك توقعات ذكرها بعض المحللين الاقتصاديين «وول ستريت جورنال» تقول هذه التحليلات أن الانكماش المرتقب فى حجم الدعم التصديرى الذى يحصل عليه المزارعون الاوروبيون.. وبالتالى انكماش حجم صادرات محاصيلهم إلى الأسواق العالمية من الممكن أن يساعد المزارعين فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وبالإضافة لذلك، فإن الالغاء التدريجى للنظام الحالى لحصص المنسوجات والملابس ستيعظم الفرص التصديرية المتاحة أمام الدول النامية الأسرع نموا، خاصة الهند والصين وبنجلاديش.

ويتفق المحللون الاقتصاديون فى «وول ستريت جورنال» على أن اتفاق الجات سيفيد اكثر الدول النامية التى تمكنت من بناء قاعدة صناعية متنوعة. والتى تعتمد بقدر اقل من غيرها على استغلال ثروات طبيعية، خاصة دول جنوب شرق اسيا الرائجة حاليا والمتوجهة للتصدير حيث أن اتفاقية الجات كانت ذات اهمية قصوى بالنسبة لها.

ويتوقع المحللون الاقتصاديون ان تساهم دول جنوب شرق اسيا فى طرح مبادرات اكثر جراءة فى أعقاب دورة اوروجواى حيث ان اقتصادياتها والتى تنمو بمعدل حوالى ١٠٪ تخشى بقدر اقل من الاقتصاديات الصناعية الناضجة من اثر التجارة المحررة على فرص العمل.

فن ناحية اخرى يعتبر محللو «وول ستريت جورنال» ان احد مصادر القلق للدول النامية يكمن فيما يتعلق بالانفاق ويعطى كافة الدول المتعاقدة حرية شبه مطلقة لاتخاذ اجراءات «مكافحة الاغراق» ضد المصدرين الذين يشتبه فى تصريفهم لسلعهم باسعار منخفضة «غير عادلة»، وتخشى الدول النامية من استخدام الولايات المتحدة وأوروبا لسلاح مكافحة الاغراق لتحجيم صادرات الدول المنافسة ذات التكلفة الاقل.

ولنا عدد من الملاحظات فى مجال الحديث عن المكاسب والخسائر فى اتفاقية الجات:

(١) انه لايمكن الخروج عن إطار هذه الاتفاقية فكل الشواهد تقول ان الدول النامية لم تاخذ موقفا موحدا هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان تحرير التجارة فى ظل هذه الاتفاقية يعتبر الى حد كبير أحد اليات النظام العالمى الجديد.

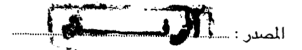
(٢) أن المكاسب والخسائر لايمكن إخضاعها للحسابات الدقيقة بالنسبة للدول النامية؛ فلن تحقق الدول مكاسب بدرجة واحدة او خسائر بدرجة واحدة، وعلى مستوى الدولة الواحدة قد تتحقق لها مكاسب فى جزئية من الاتفاقيات وتتحقق لها خسائر فى جزئية أخرى. هذا فضلا عن أن المكاسب والخسائر سوف تتحد فى النهاية بالقياس الى الزمن. وقد تكون هناك خسائر فى الأجل القصير ثم تتحول الى مكاسب فى الأجل الطويل. فاذا تهيأت الدول النامية واقامت قواعد انتاجية وصناعية فيمكنها ان تجد منافسة فى صالحها وتكون أمامها فرصة واسعة فى السوق المفتوحة.

(٣) المستفيد الاكبر بلا منازع هو الدول الصناعية الكبرى ولم يكن أمام الدول النامية فرصة رفض شروط الدول الكبرى.

(٤) ليس هناك منطق فى معارضة الدول المتقدمة فى شأن اصلاح الخلل الموجود فى اقتصادياتها والمتعلق برفع الدعم عن انتاجها الزراعى.

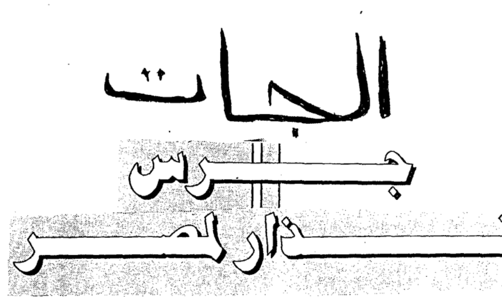
(٥) وفى حساب المكاسب لابد ان نذكر عددا من الامور على سبيل المثال لا الحصر. كما اتضح من قراءة أوراق الاتفاقية ومناقشات اجتماعات اللجان الفرعية التى شكلها وزير الاقتصاد اعتبارا من السبت الماضى وقدمت اوراقها امس الاول حيث يتضح ان الالتزامات



المصدر : ....


التاريخ : .... ٢ - يناير ١٩٩٤ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الجات
جرس انذار لمصر

«الجات» كلمة تتردد كثيرا في الآونة الاخيرة عبر الصحف ووكالات الانباء.. والكثير من الناس لايعرفون معني هذه الكلمة كما لايعرفون شيئا عن الاتفاقية الخاصة بها. تدور الاتفاقية حول التجارة الحرة والتعريفة الجمركية وسوف تسمح الاتفاقية بالتجارة الحرة بين الدول جميعا مع خفض التعريفة الجمركية ورفع الدعم عن السلع جميعا وترك المشتري يختار بين افضلها وارخصها دون التدخل من الدول في التعريفة الجمركية لحماية منتجاتها.

وظاهر الاتفاقية عدل ولكن باطنها ينطوي علي اخطار كبيرة بالنسبة لنا.. ويكفي للدلالة علي خطر هذه الاتفاقية انها ستدر علي الدول المتقدمة دخلا سنويا يزيد علي ٣٠٠ مليار دولار - اوروبا ستزيد ٨١ مليار دولار وامريكا ستزيد ٣٦ مليار دولار اما الدول النامية فسوف تخسر كثيرا.. كثيرا.

ماذا تعني هذه الاتفاقية
وماهو تأثيرها علي مصر
وماذا يقول الخبراء؟

مطلوب: تحسين خدمات البنوك والتأمين وتطوير السياحة

الإصلاح الاقتصادى أو .... تدمير الصناعات الوطنية



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ـ يناير ١٩٩٤

مختلفة بين مجموعات الدول فبينما تلتزم الدول المتقدمة بخفض ٣٦٪ على المنتجات الزراعية خلال ست سنوات فإن الدول النامية أتاحت لها الاتفاقية الالتزام بخفض نسبته ٢٤٪ على عشر سنوات، فضلا عن ذلك فان هناك استثناء من هذا الالتزام للسلع الحساسة مثل الدواجن وبعض اصناف الفاكهة وترك أمر فرض رسوم جمركية عليها والتزام بنسب معينة وذلك حماية للانتاج الوطنى، وفى مجال خفض دعم صادرات الانتاج الزراعى فقد تم اعمال نفس القاعدة ونفس النسبة والمدة التى اتبعت بشأن خفض الرسوم الجمركية، وقد سمح لمصر بصفة خاصة وبعض الدول النامية بتقديم دعم لصادراتها الزراعية، وفيما يتعلق بالدعم الداخلى للانتاج الزراعى فبينما التزمت الدول المتقدمة بتخفيض قدره ٢٠٪ على ست سنوات التزمت الدول النامية بخفض نسبته ١٤٪ على عشر سنوات، وقد سمح للدول النامية دعم مدخلات الانتاج الزراعى لمدة عشر سنوات. وفى مجال تجارة الخدمات وهى المتعلقة بامور اثارت حفيظة الكثيرين باعتبار أن تحرير هذه التجارة مثل البنوك ـ التامين ـ السياحة ـ سوق المال ـ المواصلات، سوف يؤدى حتما إلى منافسة قاتلة حيث أن الدول النامية لاتقوى على المنافسة فى هذه المجالات ـ الا أن الاتفاقية فى نصوصها لايجب أن تدع الخوف يسيطر علينا ـ لأن الاتفاقية قد أعطت مصر مرونة فى الالتزام بتحرير القطاعات التى تراها وفقا لقدرتها التنافسية ومستويات نموها، كما تلتزم الدول المتقدمة بفتح مراكز للمعلومات عن قطاعات الخدمات ووسائل الوصول للتكنولوجيا الجديدة، كما أنه يمكن لأى دولة نامية وفقا لاتفاقية الجات فرض قيود على تجارة الخدمات فى حالة حدوث صعوبات أو مشاكل فى المستقبل. وهناك ماهو اهم من ذلك فيما يتعلق بتجارة الخدمات حيث اعطيت الدول النامية الحق فى الاحتفاظ ببعض الاحتكارات فى بعض قطاعات الخدمات مثل قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية، كما أن ماتم التفاوض عليه فى تجارة الخدمات لم يلغ حق الدول فى اجراء اتفاقات ثنائية فمثلا، اذا كانت مصر ملتزمة او مرتبطة باتفاق ثنائى فانه من حقها الاحتفاظ به والابقاء عليه، وكذلك حقها فى إبرام اتفاقيات فى المستقبل وهذه الميزة حصل عليها المفاوض المصرى لمصر فقط دون تعميم هذه المزايا على الدول الاخرى.

وبصفة عامة ودون التعرض لتفاصيل الالتزامات والحقوق المترتبة على الاتفاقية والتى التزمت بها الدول المتقدمة او الدول النامية أو مصر بصفة خاصة فإن فريقا من المحللين الاقتصاديين يعتبر ان الارتباط بهذه الاتفاقية يعنى ضرورة التقدم إلى الأمام واستحالة الدوران للخلف وهذا فى حد ذاته يعتبر أحد مكاسب هذه الاتفاقية.

(٦) علينا ان نضع فى اعتبارنا ان منح حوافز للتصدير أصبح أمرا حتميا لتمكين المصدرين من الوقوف أمام المنافسة الاجنبية.

(٧) على الدول النامية ترتيب اوضاعها فى إطار الاتفاق الجديد لتحرير التجارة وتلك مسئوليتها خصوصا وان هناك معاملة خاصة اتاحتها الاتفاقية من حيث منحها فترات زمنية أطول لتنفيذ التزاماتها ومرونة كبيرة فى تحرير قطاعات اقتصادية هامة، وفى النهاية... علينا ان نعرف ان البقاء للأصلح والأقوى والبديل الوحيد المطروح أمامنا هو العمل من اجل التقدم.

«والجات»

اسم مختصر لمؤتمر التجارة الدولية والتعريفة الجمركية.. وهي تسعي بوضوح الي الغاء جميع الحواجز والموانع الجمركية والضريبية والادارية امام التجارة الدولية.

تأسست «الجات» كهيئة مؤقتة في عام ١٩٤٧ لتنفيذ البنود السياسية التجارية لمنظمة التجارة الدولية لتصبح الهيئة الثالثة التى يتم انشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية لقيادة العالم نحو الانتعاش الاقتصادي بعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبدأت ٢٣ دولة محادثاتها بعد الحرب العالمية الثانية لوضع اتفاق يمنع تكرار مأساة الكساد الاقتصادي الذي شهدته الثلاثينات وفي مارس عام ١٩٤٨ وقعت ٥٣ دولة ميثاق «هافانا» الخاص بمنظمة التجارة الدولية.. ورفض الكونجرس الامريكي التخلي عن بعض الامتيازات التجارية لصالح منظمة اجنبية وادركت الادارة الامريكية ان التصديق علي الميثاق من جانب الكونجرس مسألة بالغة الصعوبة ثم بدأت دورة اوروجواي من مفاوضات تحرير التجارة العالمية في سبتمبر عام ١٩٨٦ وكانت الجولة الاخيرة في جنيف في منتصف شهر ديسمبر الماضي من اشرس واصعب المفاوضات التي شهدتها منظمة الجات والتي تضم حاليا ١١٧ دولة جاءت بنود الاتفاقية في ٥٥٠ صفحة بخلاف الملاحق لتضع حدا لإجراءات الحماية الجمركية متضمنه للمرة الاولي تجاره المواد الزراعية والسلع والخدمات والمنسوجات ومعظمها عماد لاقتصاد العالم الثالث والدول النامية.

ويخطيء من يعتقد ان الاتفاقية سوف تلبي قواعد التجارة العادلة وتنمية الاقتصاد العالمي بمعدل متكافيء. فقد اشارت الدلائل الي انتصار مصالح القوي التجارية الكبري بعد ان خرجت الاطراف الفقيرة من المساحة في وقت مبكر.

باختصار جاءت اتفاقية الجات لضرب التكتلات الاقتصادية للدول النامية والالتفاف من حولها لتقويضها وابطال مفعولها في الوقت الذي تتوسع هي في التكتل وتوسيع نطاقه بدليل ان دول المجموعة الاوروبية لم تكتف بقيام اوروبا الموحدة بل وافقت علي انضمام دول «النافتا» اليها لتكون تكتلا اكثر اتساعا وقوة.. واعتبرت مدخلا من الداخل التي تحاول بها الدول المتقدمة السيطرة علي اقتصاديات الدول النامية مما يجعلها تابعة لها اقتصاديا.

وماحدث في كوريا الجنوبية اكبر دليل علي تلك المخاطر فقد استقال رئيس وزرائها من منصبه لانه لايستطيع تحمل المسئولية الاخلاقية لفتح اسواق بلاده امام واردات الارز كما تنص المعاهدة.

وقد قاومت بعض الدول الاوروبية اتفاقية «الجات» ورفضت ان توقع عليها بشكل شامل فقد رفضت فرنسا - بوصفها شعبا يحرص علي ثقافته اللاتينية وهويته - خفض الحواجز الجمركية امام السينما والتليفزيون والموسيقي الامريكية واعتبر الفرنسيون ومعهم انجلترا ان هذا يهدد الهوية الثقافية الاوروبية وفي النهاية حذف بند الترفيه من الاتفاق وهكذا تسامحت فرنسا فيما هو اقتصادي ورفضت ان تتسامح فيما هو ثقافي حتي لو كان داخلا تحت بند الترفيه.

.. وقد اشار عمرو موسي وزير الخارجية المصري الي ان الاتفاقية ستكون لها آثار

سلبية خطيره علي مصر والعالم العربي وافريقيا، وانتقد الدول المتقدمة لان الاتفاقية تخدمها اساسا وتضر بغيرها.

واعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية انه لابديل عن اتفاقية «الجات» خاصة في ظل ظهور قوي اقتصادية عملاقة وتشكيل اندماجات اقتصادية عديدة سواء في مجال التجارة الحرة او برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلي ولذلك ليس هناك اي احتمال لرفض مصر الانضمام لهذه الاتفاقية وقال ان مصر شاركت في وضع تصور لاتفاق المباديء الذي يحكم تجارة الخدمات الدولية بما يضمن للدول النامية تحقيق مصالحها في فتح اسواق الدول المتقدمة امام صادرات



عمرو موسى الجنزورى

الدول النامية في هذا القطاع.. وقال ان «الجات» تفتح ابواب عمل جديدة للعمالة المصرية.

اما الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فقد حذر من خطورة اتفاقية الجات علي الدول التي تعتمد علي الاستيراد خاصة في مجال الغذاء واشار الي ان مصر تستورد مواد غذائية بنحو ٣ مليارات دولار.. يتضاعف بعد رفع الدعم في الدول الاوربية عن السلع الغذائية واضاف ان الاتفاقية اداة في يد المصدر فمن يصدر هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقية.

ملحوظة: طبقا لكلام الدكتور الجنزوري فإن مصر تستورد سلعا غذائية بـ٣ مليارات دولار وبعد اتفاقية الجات تزيد تكلفتها ٢٠٠٠ مليون دولار.

البداية

عملية المناداه بحرية التجارة ينادي بها الاقتصاديون منذ زمن طويل ويقولون انها تؤدي الي حرية تنقل عوامل الانتاج بين البلاد المختلفة عن طريق انتاج السلع التى تتناسب مع المزايا النسبية في كل بلد وهذا مايشير اليه الدكتور احمد ابواسماعيل رئيس اللجنة المالية بالوفد ووزير المالية السابق قائلا: ان المبادلة بين بلاد العالم المختلفة في مثل هذه الحالات تعود بالفائدة عليهم جميعا وان هذا الفكر هو الذي بدأت انجلترا في اعتناقه في القرن التاسع عشر باعتبارها اولي الدول التى بدأ فيها التصنيع لكن اوروبا رفضت مشاركتها في ذلك الحين.

وقام الفرنسيون والالمان بحماية صناعتهم في ظل الحماية الجمركية وانتقلت الصناعة بعد ذلك الي الامريكان الذين قاموا كذلك بحماية صناعتهم وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نوع جديد

تحقيق
سامي ابو العز

من الانفتاح وبدأت معه الدعوة الي حرية التجارة وتكوين مؤسسة «الجات» وفي دورتها الاخيرة لم تقتصر علي تحرير الاسواق امام الصناعات ولكنها اباحت حرية التعامل في الخدمات الداخلية - شركات التامين والبنوك - واتفقت الدول الكبري علي نص اساسي وتمسكت امريكا بضرورة ان تلغي الدول الاوروبية الاعانات التي كانت تعطيها للانتاج الزراعي بغرض ايجاد سوق حره لهذا النوع من الانتاج حتي تستطيع التصدير لاوروبا وغيرها وتم الاتفاق فعلا علي تخفيض هذه الاعانات التي تعطي للمزارعين في اوروبا وسوف يترتب علي ذلك ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية بنحو ١٠ ٪ وهذا يعني ان هذه المنتجات سوف تصل الي الدول النامية بنسبة اعلي بنفس المقدار وبالتالي ستقع عليها خسارة ومن هنا سوف تؤثر التجارة الحرة علي مجموعة الدول النامية وعلي الرغم من تقدم كوريا في الصناعة الا أنها وقفت ضد فتح اسواقها لانها تستفيد من بقائها مغلقة حاليا لان الارز مثلا عندها يباع اعلي من الاسواق الخارجية ويبدو ان الاتفاق سيتم بينها وبين امريكا علي اساس ان تعطي كوريا اعانة للمزارعين متناقصة لمدة عشر سنوات وبعدها يتم بيع الارز بسعر السوق الحره.

واضاف الدكتور احمد ابواسماعيل: اننا سوف نتأثر في مصر بالنسبة للمواد الغذائية التي تزيد عن احتياجاتنا كما سيتأثر المستهلك المصري بزيادة الاسعار ولابد ان نولي الزراعة اهتماما





رغم مرور اكثر من ٧ سنوات علي المفاوضات التي أتت بالصيغة النهائية لاتفاقية الجات والتي اقرتها الدول المشتركة في المنظمة المعنية وعددها ١١٧ دولة من بينها مصر إلا ان الحكومة المصرية لم تعقد اجتماعا واحدا حتي الآن لمناقشة اثار ونتائج تلك الاتفاقية علي مصر من كل النواحي وبادر الوزراء كل منهم علي حده يعلن موقفه تجاه تلك الاتفاقية. في البداية حذر عمرو موسي وزير الخارجية من الاتفاقية ثم اعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد انه يوافق علي الاتفاقية قلبا وقالبا اما الدكتور كمال الجنزوري وزير التخطيط فقد صرح بان الاتفاقية سوف تؤثر علي مصر خاصة في مجال الانتاج الزراعي بما يجعلنا نخسر حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.

ولم يتبقي سوي ايام معدودة وتوقع مصر علي الاتفاقية. فهل تبادر بعقد اجتماع وزاري لمناقشة تلك الاتفاقية قبل التوقيع؟.

وهل تسارع بتقديم بيان الي مجلس الشعب حول هذا الموضوع؟.

خلافات

بدات عملية المفاوضات في اتفاقية الجات منذ عام ١٩٨٦ وتعدت ٧ سنوات حتي تم الاتفاق عليها في منتصف شهر ديسمبر من العام الماضي واشار الدكتور حامد السايح وزير المالية السابق الي ان المفاوضات اخذت كل هذا الوقت لان الاطراف المشتركة فيها عديدة ومن ناحية اخري كانت هناك خلافات كبيرة بين المنتجين الكبار العالميين استغرقت هذا الوقت مابين الكتل المختلفة وفي اخر لحظة تم الاتفاق واصبحت عملية الدعم علي اي مواد اخري لها جدول معين لتحريرها والمفروض انه من الناحية الجدولية ان تبدا هذه القيود في الرفع من عام ٩٥ وحتي عام ١٩٩٩

وان الاتفاقية شملت العديد من البنود فهناك الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة السلع والاخري بتحرير تجارة الخدمات وتشمل العديد من الاشياء مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية والملكية الفكرية وتدفق الاموال والاستثمارات وان كل هذه البنود ستؤثر علي كافة الشعوب خلال القرن القادم. وهناك الناحية التنظيمية فقد اعطوا للدول النامية مدة حتي ابريل القادم لتوقيع الاتفاقيات والمفروض ان نكون بداخل هذه الاتفاقيات لان اصلاحنا الاقتصادي يقضي بتحرير التجارة ومن مصلحتنا دوليا أن نكون داخل المجتمع الدولي ومن حق الدول النامية ان تاخذ فترة خمس سنوات بعد التوقيع لتوفيق اوضاعها.

الآثار

جاءت الاتفاقية متضمنة لبعض الاثار الايجابية والاخري سلبية علي الدول النامية بصفة عامة وعلي مصر بصفة خاصة.. كانت تلك بداية كلمات الدكتور حمدي عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا والذي اوضح ان الجوانب الايجابية تكمن في ان تحرير التجارة يمكن ان يؤدي الي منع المزايا التي ينفرد بها المنافسون من الدول الاوروبية في اسواق السلع الزراعية والفواكه الذين يحصلون علي دعم من حكوماتهم وبعد الغاء هذا الدعم تدريجيا يمكن لهذه الدول النامية ومصر ان تنافس هذه الدول في تجارة هذه المنتجات بشكل افضل دون معوقات بالاضافة الي ان الاتفاقية تجعل التجار والمنتجين للسلع والخدمات في الدول النامية بعد فتح الاستيراد يهتمون بالجودة والمواصفات الفنية القياسية وهو مايدعو الي تطوير المنتجات ويكون في صالح المستهلكين في الدول النامية. كما ان تحرير تجارة الخدمات يمكن ان تستفيد به بعض الدول النامية التى لديها مزايا نسبية في بعض الخدمات الدولية مثل السياحة والملاحة والايدي العاملة خلافا علي ان نقل التكنولوجيا يجعل الدول النامية قادرة علي تطوير منتجاتها وتطبيق اهم منجزات العلم الحديث والاستفادة من هذه التكنولوجيا دون قيود طالما انها ستكون متاحة بشكل حر للجميع واشار الدكتور حمدي عبدالعظيم الي انه في الناحية الاخري هناك العديد من السلبيات تتمثل في انتهاء المعاملة التفضيلية التى تحصل عليها بعض الدول النامية من الدول المتقدمة مما يجعل تصدير هذه السلع اكثر صعوبة من ذي قبل بعد انتهاء المعاملات التفضيلية كما ان الغاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والدول الزراعية بصفة عامة يؤدي الي ارتفاع اسعار واردات الدول النامية من السلع الغذائية التى نحصل عليها من اوروبا وامريكا واليابان وهو مايتحمل عبأه المستهلك العادي في الدول النامية.

بالاضافة الي ان الغاء الرسوم الجمركية المرتفعة يؤدي الي عدم قدرة المشروعات في الدول النامية للاجل القصير علي الصمود في مواجهة المنتجات الاجنبية ويؤدي هذا الي انخفاض حجم المبيعات وانخفاض عدد العمالة وزيادة معدل البطالة ونقص التشغيل او الاستفادة من الموارد الاقتصادية بشكل عام كذلك نجد ان هذه الدول يصعب عليها ـ وقد تعودت علي الحماية ـ ان تطور نفسها وتستمر في الاسواق بدونها في المستقبل مما يضر بالصناعة الوطنية.

ومن ناحية اخري فإن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتأمين واعادة التاميني تسيطر عليه شركات عالمية احتكارية في اوروبا وامريكا وبالتالي لاتستفيد الدول النامية من تحرير العمل المصرفي او التأميني لان معدلات الخطر في هذه البنوك والمؤسسات المالية تعتبر مرتفعة طبقا لمعايير لجنة «بازل» بسويسرا التي اعتبرت جميع الدول النامية مناطق خطر مصرفي ماعدا السعودية، كما ان نقل التكنولوجيا لايزال احتكاريا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات ولايوجد تكنولوجيا في الدول النامية من اختراعها ومن هنا سيكون التحرير في صالح الدول المتقدمة. بالاضافة الي ان تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي الي نقص حصيلة الجمارك وهو مايؤدي الي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة.

ويختتم الدكتور حمدي حديثه قائلا ان الاتفاقية يترتب عليها مشاكل تتعلق بالاجراءات التى تتبعها الدول المتقدمة مع الدول النامية فيما يتعلق بالطيران المدني الذي يعتبر في هذه الحالة مثل انشطة الملاحة المختلفة معرضا لشركات كبيرا عن طريق دعمها وتحسين شبكات الري والصرف والاهتمام بالبذور المحسنة حتي يكون عندنا انتاج زراعي يغنينا عن الواردات المستوردة واننا مواجهون باخطار كبيرة من هذه الاتفاقية ولابد ان نبدأ بدراسة تحليل الانتاج الصناعي في كل نواحيه لسد اي ثغرة في هذا الانتاج والارتفاع بمستواه عن طريق الخدمات التي نقدمها للعالم مثل السياحة فلابد ان يفهم الجميع ان السياحة مصدر تعويضي جيد واننا نملك فرصا جيده لايملكها غيرنا ولاتتوفر عند احد بالاضافة الي ضرورة تحسين خدمات البنوك وشركات التأمين وان نعطي فرصة لشركاتنا حتي تكون علي المستوي اللائق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٤

الطيران الاجنبية وفرض شروطها علي شركات الطيران والملاحة في الدول النامية. واشار الي انه في الوقت الذي تدعو فيه الدول المتقدمة الدول النامية الي منع الحماية وتحرير الاقتصاد القومي والغاء كافة القيود وكافة اشكال الدعم فإنها هي ذاتها تتوسع في الدعم لمنتجيها وتتوسع في إعطاء الحماية لاقتصادياتها حتي يتحقق لها الانفراد بالزعامة الاقتصادية العالمية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٤

محمد محمود وزير الاقتصاد يرأس اجتماعاً موسعاً

من ٢٢٠ خبيرا مصريا

لمناقشة تأثيرات اتفاقية «الجات» على مصر

الخبراء يطالبون باستراتيجية ذات برنامج زمنى لتحقيق القدرة على المنافسة

لمناقشة تأثيرات اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصرى تم عقد اجتماع موسع بقاعة شركة النصر للاستيراد والتصدير برئاسة السيد محمد محمود وزير الاقتصاد، وحضره د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى و٢٠٠ من ممثلى النقابات وأكاديمية البحث العلمى والمستثمرين ووزارات الزراعة والصناعة والتعاون الدولى. وبداية أشارت الكلمات إلى أن قوانين الجات سيبدأ تطبيقها من ١ يناير ١٩٩٥ وسيتم توقيع اتفاق ممثلى الدول فى المغرب فى أبريل ١٩٩٤.

وأثير فى الاجتماع الموسع قضايا المنافسة والجودة، الحوافز فى الإنتاج والتصدير، الضريبة الموحدة وحوافز التصدير، سعر الصرف، حماية الدول النامية خلال الفترة الانتقالية، حظر استيراد الملابس حتى عام ٢٠٠٢، سعر الفائدة، السوق الشرق أوسطية وتأثيرها على إعادة الميزة النسبية لدول الإقليم (فلسطين - لبنان - الأردن)، الاهتمام بالتوعية.

بيع القطن المصرى بالأسعار العالمية وصناعة الغزل والنسيج لايجب أن تحمل بأسعار أقطان أغلى من قيمتها

ومن الآراء التى طرحت فى الاجتماع:

- أن الحكومة قررت بيع الأقطان المحلية بالأسعار العالمية وأن صناعة الغزل والنسيج لايجب أن تحمل بأسعار أقطان أغلى من قيمتها.
- وأن الاتفاقية ترتب حقوقاً والتزامات على الإدارة وتؤدى إلى تخفيض الجمارك وإلغاء سياسة الإغراق.

وطالب الاجتماع بضرورة وجود استراتيجية ومخطط شامل ببرنامج زمنى لتحقيق قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة وواقع الأمر أن محادثات تحرير التجارة العالمية أثارت موجة من القلق فى كثير من الدول خشية أن يؤدى وضع نهاية ناجحة للمفاوضات الخاصة بإصلاح نظام التجارة العالمية إلى خفض العمالة وفقد الوظائف، ففى كوريا الجنوبية تظاهر المزارعون الذين يشعرون بالقلق تجاه أرزاقهم احتجاجاً على فتح أسواق الأرز المحلية وفى أوروبا نزل المزارعون إلى الشوارع فى مسيرات احتجاج، وينتاب القلق القطاعات الاقتصادية الأخرى أيضا خوفاً من أن يؤدى التوصل لاتفاقية فى ختام محادثات جولة أوروجواى إلى فقدان فرص العمل ولكن خبراء الجات يشيرون إلى أنه على الرغم من أن هناك قطاعات معينة قد تتأثر بشدة إلا أن تحرير التجارة العالمية فى مجمله سيزيد من الوظائف الموجودة ويساهم فى خلق فرص عمل جديدة ولايزال كثير من الدول تحاول حماية اقتصادياتها المحلية ضد المنافسة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٤

جنبية من خلال فرض حواجز تجارية أو من خلال اتفاقات ثنائية وغالباً مايتعين على مستهلكين أن يدفعوا الثمن.

وقد أعرب وزراء الصناعة والتجارة الأفارقة عن قلقهم الشديد إزاء الشروط الواردة فى اتفاق الجات وأوضحت التحليلات الاقتصادية فى هذا الشأن أن خسائر دول القارة الإفريقية باستثناء ليبيا ومصر ستصل إلى ٢٦٠٠ مليون دولار نتيجة لتنفيذ اتفاق الجات وأن حصة نيجيريا وحدها من الخسائر ستصل إلى مليار دولار فى حين تصل خسائر كل من تونس والمغرب والجزائر ٦٠٠ مليون دولار وبالنسبة لجمهورية جنوب إفريقيا فمن المتوقع أن تصل خسائرها إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار، وتأتى هذه الصورة القائمة لدول العالم الثالث فى الوقت الذى كثرت فيه تصريحات الدوائر الغربية عن مزايا الاتفاقية، والأمر المثير للقلق هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية وبمستويات متفاوتة وهو مايعنى أن مستوردى المواد الغذائية وغالبيتهم من دول العالم الثالث والعالم العربى سيتعرضون لضغوط مالية لتسديد فوائد المواد الغذائية المستوردة وتبقى الجماعة الأوروبية الرابح الأكبر من اتفاقية الجات إذ تبلغ حوالى ٦١,٣ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٢، وتشير التقديرات إلى أن أرباح الزراعة الأوروبية ٣٠ مليار دولار والنسيج ١٧,٣ مليار دولار والخدمات سبعة مليارات دولار والصناعة ٧,٦ مليار دولار بينما ستربح الصين ٣٧ مليار دولار سنوياً. أما أرباح الولايات المتحدة من اتفاقية الجات ستقدر بحوالى ٣٦٤ مليار دولار وتقدر أرباح اليابان ٣٦,٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول ٢٠٠٢ من بينها ٢٢ مليون دولار فى صناعة التقنية العالية والزراعة ومع ذلك فإنها ستخسر حوالى ٥٠٠ مليون دولار نتيجة لتحرير تجارة النسيج وستكون اتفاقية الجات نافعة أيضاً لدول أوروبا الشرقية خاصة فى قطاعات النسيج والخدمات وتقدر أرباح دول الاتحاد السوفيتى السابق بحوالى ١٣ مليار دولار سنوياً.

التجارة الدولية فى السلع الزراعية وموقف مصر منها

تميزت التجارة الدولية فى السلع الزراعية عن غيرها من التجارة السلعية بأنها خضعت فى معظم دول العالم إلى قيود شتى سواء فى شكل رسوم مرتفعة أو فى خضوعها لأنواع مختلفة من القيود غير الجمركية، هذا إلى جانب وجود سياسات متنوعة لدعم الإنتاج والتصدير فى العديد من الدول الكبرى.

فى ضوء هذه الظروف فشلت جولات المفاوضات التجارية السابقة فى الجات فى إزالة القيود والخلل فى هذا القطاع من السلع مما أدى إلى ظهور حروب تجارية خاصة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وتأثرت بها دول أخرى متقدمة ونامية سواء مصدرة أو مستوردة.

رغم أن إعلان بونتادل إيستة قد تضمن تحقيق عدد من الأهداف لمزيد من التحرير فى هذه التجارة وإزالة الدعم سواء الداخلى أو دعم التصدير أو لتقوية نصوص الجات فإن المفاوضات قد أسفرت فى النهاية عن حلول توفيقية تراعى مصالح الأطراف المشاركة سواء تلك التى تريد التحرير الكامل لهذه السلع أو تلك التى تقف أمام هذه الحرية.

كان من الواضح أنه بالنسبة لمصر أنها استفادت خلال السنوات الماضية من حرب الدعم بين الدول الكبرى بالحصول على واردات من السلع الغذائية بأسعار تقل عن مستواها الحقيقى، إلا أن هذه الاستفادة قد ظهرت فقط فى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات ولكن من ناحية أخرى بدأت تتحول مصر من دولة مكتفية ذاتياً إلى دولة تعتمد فى غذائها على الخارج وأثرت السلع المدعومة من الخارج على الإنتاج المحلى. إلى جانب ما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية أخرى.

ولم يكن لمصر أن تعارض اتجاه العالم نحو تصحيح الأوضاع فى تجارة السلع الزراعية ولكنها من ناحية أخرى بدأت فى الاستعداد لمجابهة الموقف الجديد داخلياً ومن خلال المفاوضات فى جولة أورجواى سواء بالنسبة للاستيراد أو التصدير.

وفى عام ١٩٩١ تم الاتفاق التجارى على تحويل كل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وتم الاتفاق على تخفيض الدعم الداخلى بنسبة ٢٠٪.

وفى عام ١٩٩٢ تم إجراء التعديلات سعياً لحل المشكلات التى نشأت وتم السعى لحلها لصالح طرف من الأطراف.

ولكن التعديلات الأخيرة لم تمس مصر بالسلب أو الإيجاب إلا فى:

١ ـ تحسين النص الخاص بالدول النامية المستوردة للغذاء لكى يصبح أكثر فاعلية بدلاً من مجرد نوايا ولكن التطبيق الفعلى لن يتم قبل بدء سريان الاتفاق والتفاهم مع الدول المانحة على كيفية التنفيذ من خلال لجنة الزراعة.

٢ ـ تحويل الالتزام بتخفيض الدعم الداخلى من التزام على كل سلعة إلى التزام إجمالى بما يعطى لأى دولة الحق فى التحلل من الالتزام بتخفيض الدعم على سلعة معينة.

وعن إثارتنا لهذا الموضوع مع كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية أشارتا إلى أنه بالنسبة للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية مثل القطن أو الأرز أو الزيوت النباتية أو القمح فإن أمر التخفيض متروك لها، كما أكدت الولايات المتحدة بأنها قد أوفت بالتزاماتها تماماً فى كل السلع بالنسبة لخفض الدعم الداخلى حيث قد تم ذلك حتى عام ١٩٩١ على اعتبار أن الالتزام بالخفض كان بالنسبة لمستويات الدعم الموجود فى السنوات ١٩٨٨/٨٦.

٣ ـ أما بالنسبة لسلعنا التصديرية والتى يمكن أن تستفيد من إزالة الرسوم فى أسواق الدول المستوردة فهو أمر خاضع لإطار المفاوضات حول النفاذ للأسواق والذى سيستمر حتى نهاية مارس ٩٤.

حق مصر في دعم صناعتها الوطنية في إطار اتفاقية الجات

اكد السفير منير زهران ممثل مصر لدى الامم المتحدة بجنيف ورئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الجات انه تم اقرار عدة احكام خاصة بتسوية النزاعات التى قد تنشأ نتيجة تطبيق نصوص اتفاقية الجات وان هذه الاحكام تتضمن عقوبات على الاطراف غير الملتزمة بنصوص الاتفاقية جاء ذلك فى الندوة التى نظمتها جمعية الاقتصاد والتشريع مساء امس

واضاف ان مصر ستحصل على تعويضات نتيجة الاضرار التى يمكن ان تلحق بها بسبب خفض الدعم او ازالته عن المنتجات الزراعية من خلال موافقة الدول الكبرى المشاركة فى الاتفاقية على تقديم معونات غذائية كمنح او قروض ميسرة بسعر فائدة مخفضة وفترة سداد اطول لتمويل استيراد المواد الغذائية من الخارج . واشار الى ان الوفد المصرى نجح في تاجيل الاتفاق المتعلق بالبيئة لانها ستعوق الصادرات المصرية للخارج على ان يتم التفاوض عليها بدأ من ١٥ مايو القادم لمدة ١٨ شهرا . وقال ان الاتفاقية تؤكد حق مصر فى حماية صناعتها الوطنية من ممارسات الدعم والاغراق باعتبارها من الدول التى يقل فيها دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار في السنة .

محمد خراجة

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩٩٤ يوليو



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللعب مع الكبار في الجماعة ؟

لاننا نصر على عدم الاستفادة من اخطائنا ، انشغل عدد من مسئولينا خلال الايام القليلة الماضية في إثبات ان اتفاقات الجات لن تسبب لنا اى اضرار ، بل وتمادى بعضهم فاكدوا انها ـ على العكس ـ سوف تحقق لنا فوائد جمة ! ، رغم ان كل خبراء الدنيا يعترفون انها سوف تلحق خسائر فادحة بكل الدول النامية ، ونحن منها ، لانها تفرض إلغاء الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها ، وبالتالى سوف ترفع اسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية التى نستوردها ،

المسئول الوحيد الذى كانت لديه الشجاعة واعترف باضرار هذه الاتفاقات علينا كان هو عمرو موسى وزير الخارجية ، حينما اكد انها جاءت في صالح الدول الصناعية الكبرى اساسا ، بدليل ان المفاوضات الاخيرة جرت فيما بينها وحدها ، ولم تشارك فيها الدول النامية .

ومن بعده جاء الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ليؤكد نفس المعنى .

وهذا بالتحديد جوهر المشكلة التى يتعين علينا ان نواجهها ، بدلا من إشاعة التفاؤل الكاذب الذى يحض على التراخى والكسل .

حقا ملعب التجارة الدولية صار الآن مفتوحا للجميع .. ولكن قواعد اللعب وضعتها الدول الصناعية الكبرى ، او بالأصح الشركات العملاقة المتعددة الجنسية .. ولأننا كدول نامية لن نتمكن من تغيير هذه القواعد .. لم يعد من سبيل امامنا سوى اللعب بها ، او تهيئة انفسنا للعب مع الكبار .

ولن يتحقق ذلك إلا إذا خفضنا بشدة وارداتنا ، وبالذات من الغذاء الذى نستورد سنوياً منه بثلاثة مليارات دولار ، وزدنا من صادراتنا التى انخفضت في النصف الأول من العام الماضى إلى النصف تقريباً !!
اما التصريحات الوردية المتفائلة للسادة المسئولين فلن تنفعنا حتى ولو نقعناها وشربنا عصيرها ! ■

عبد القادر شهيب



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

□ رئيس وفد مصر فى مفاوضات «الجات»:

الاتفاقية فى صالح صادراتنا وتضر بعض قطاعات الزراعة

كتب ـ ياسر صبحي :

اكد السفير منير زهران رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية ـ التى تم الاتفاق عليها فى ١٥ ديسمبر الماضى فى جنيف ـ أن الوفد قام ببذل كل الجهود الممكنة لتخفيف الأضرار الممكنة من جراء تطبيق الاتفاقية وتعظيم المكاسب مشيراً إلى أن دراسة المكاسب والخسائر المحتملة لم تنته وستظل مستمرة حتى نهاية مارس القادم.

وأن التركيز فى الدراسة يكمن فيما قدمته الدول المقابلة من تخفيضات جمركية فى صالح صادراتنا جاء ذلك فى الندوة التى عقدتها جمعية الاقتصاد والتشريع والاحصاء أمس الأول.

وأشار إلى أن الدول النامية بعد الاتفاقية عليها أن تقوم بتخفيض جمركي بما يقدر بـ ٢٤٪ بينما الدول المتقدمة ملزمة بالتخفيض بما يقدر بـ ٣٣٪ على جملة صادراتها. وأن التخفيضات الجمركية بالنسبة لمصر ستتم من خلال التعريفة القديمة اى قبل تعديلها من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى.

واوضح أن المفاوضات كانت شديدة وصعبة خاصة بالنسبة للدول النامية. وأن مصر وقفت فى بعض البنود وقفات قوية غير معلنة مثل تلك التى تتعلق بالبيئة والتى كانت الدول المتقدمة تريد إدراجها ضمن الاتفاقية. وهى تمثل إجراءات تقليدية حمائية إضافية على المنتجات المصرية والدول النامية فى حالة تطبيقها . وقد تم تأجيلها لفترة قادمة فى المباحثات خلال الـ ١٨ شهرا القادمة.

كما استطاعت مصر فرض موضوع العمالة «انتقال العمالة بعد ان كانت الدول المتقدمة ترفض إدراجه نهائياً فى الاتفاقية وتم إستصدار قرار بالتفاوض عليه في المجموعة التكميلية خلال الـ ١٨ شهراً القادمة أسوة بالبيئة وبعض الخدمات المصرفية والاتصالات المرئية والنقل البحرى. وتستطيع مصر استخدام ورقة العمالة حتى فى حالة رفضها فى التعويض فى بنود أخرى وفى مجال الزراعة يقول ان هناك بعض القطاعات سوف نستفيد منها والبعض الأخر سوف يلحق بنا ضرراً وأن المحصلة فى النهاية ستكون مضرة بالنسبة لمصر. وأوضح أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم يكن من الممكن مناقشتها أو التعديل فى أى بندد منها.

وأنها تمت بين الولايات المتحدة واوروبا قبل ستة أيام من قبول الاتفاقية ولم يمكن تغيير كلمة منها. حتى أن وزير الخارجية اليابانى اعترض على فتح أسواق الارز بما تمثله من حماية للمزارعين والاكتفاء الذاتى من المحصول الرئيسى لديهم. إضافة الى انهم يعتبرون أن الأرز هو من صميم كيانهم وتقاليدهم وأن «الارز مساو للحياة» ولم تستطع اليابان وكوريا تغيير أى كلمة فى الاتفاقية ولكن سمح لهما بفترة انتقالية خاصة لمد الحظر، ووافقت اليابان لأنها من الدول المستفيدة فى الاتفاقية والتى قد تصل استفادتها إلى ٢٥ مليار دولار. اما مصر والدول النامية فلم تستطع الاعتراض ولكن عبرنا عن استيائنا وطالبنا بالتعويض.

وأضاف السفير منير زهران ان الاتفاق سوف يعوض الدول النامية وإن كان هذا التعويض يحتاج إلى المتابعة التنفيذية إذ أن الدول المتقدمة كانت تسعى إلى المراوغة وتحميل المسئولية على مؤسسات عالمية أخرى ولكن مصر والدول النامية استطاعت الحصول على اتفاق للتعويض بشرط المتابعة التنفيذية له. واوضح أن الدول النامية وقفت فى بعض البنود مواقف ضعيفة وفى بعض البنود الأخرى مواقف قوية، ولكنها تعترف بأنها ستتبع الدول المتقدمة فيما تضعه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار .

وأوضح أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة إذ انها لاتستطيع التعايش دون هذا النظام. فالدول النامية كلها لاتمثل إلا ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية ، وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم للاتفاقية وليس لمصر معها تعاون يذكر ، وأن التعاون التجارى اغلبه مع الدول المشتركة ضمن الاتفاقية ومن ثم لم يكن من الممكن التخلف عنها.

٠٠٠٠٠٣٣



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٤

ناقشها الرئيس مبارك أمس

التزامات الحكومة «للجات» تدمر صناعة النسيج وترفع أسعار الغذاء

كتب مسعد نوار:

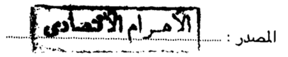
في نفس الوقت الذي غادر فيه صباح أمس وفد اقتصادي مصري إلى مراكش للمشاركة في المفاوضات التنفيذية لاتفاقية الجات ناقش الرئيس مبارك مع أعضاء المجموعة الاقتصادية في مجلس الوزراء تأثير «الجات» على السياسة التصديرية، ونتائج الغاء الدعم على السلع الزراعية تدريجياً خلال (٦) سنوات من جانب الدول المنتجة والمصدرة، واثر ذلك على ارتفاع اسعار السلع الغذائية والزراعية التي تستوردها مصر علمت «العربي» أن الحكومة انتهت من وضع ورقة التعهدات بالتنفيذ لمقررات «الجات» وتضمنت الورقة التي اطلعت «العربي» على أهم بنودها، التزام الحكومة بتخفيض الجمارك على كافة السلع والمنتجات بنسبة ٢٤ في المائة وهو ما نفذته الحكومة بالفعل من خلال ما يسمى بالتعريفة الجمركية المنسقة، وبالاضافة لذلك فإن الحكومة تعهدت بالغاء كل اشكال الحماية والدعم لصناعة المنسوجات والمحاصيل الزراعية فضلاً عن التعهد بخصخصة البنوك وشركات التأمين وشركات المقاولات والتشييد والسياحة وتحرير الملكية الفكرية!!

وتضمنت الورقة التي اعدتها الحكومة بتعهداتها لتنفيذ مقررات الجات تخفيض الجمارك على السلع الغذائية والمنسوجات المستوردة خلال فترة انتقالية تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات، في مقابل الحصول على معونات وقروض ميسرة من مؤسسات المال الدولية في اطار المعونات المقررة للدول النامية المستوردة لهذه السلع كمقابل للضرر الذي سيقع عليها في صورة زيادة ضخمة في قيمة فواتير الاستيراد بسبب تنفيذ الغاء الدعم عن السلع الغذائية في بلدان الانتاج الرئيسية في اوروبا وأمريكا.

وكان السفير منير زهران عضو الوفد المصري في مفاوضات «الجات» قد قال يوم السبت الماضي قبل سفره إلى المغرب امام جمعية الاقتصاد والتشريع ان هذه التعويضات ستكون بخسة جداً نظرا لانه سيتم توزيعها على الدول المتضررة وهي لا تقل عن ١٣٢ دولة يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً بطريقة قسمة الغرماء، فضلاً عن أن هذه القروض ليست ميسرة وانما ستكون باسعار فائدة باهظة اذ لن تقل عن اسعار الفائدة في السوق سوى بمقدار نصف في المائة فقط، وحذر السفير من أن مصر اذا لم تستطع تصدير حصتها بالكامل من القطن والمنسوجات فانها ستقابل بمنافسة شديدة من جانب الهند وباكستان داخل الاسواق المصرية ذاتها.

وكشف السفير زهران عن ان الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع المجموعة الأوروبية فرضوا على الدول الأعضاء مشروع تحرير الزراعة قبل انتهاء الجولة بستة أيام حتى لا تعطى الدول النامية أية فرصة لادخال تعديلات عليه.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

اتفاقية «الجات» تحت نظر مجلس الشعب

☐ إطلاق حرية التجارة الدولية .. من الرابح ومن الخاسر ؟!

☐ مجالس التعاون العربية .. لماذا ضربت قبل «الجات» ؟!


د . محمد عبد اللاه

● كانت لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الدكتور محمد عبداللاه، هى صاحبة السبق الاول فى طرح موضوع إتفاقية «الجات» للمناقشة البرلمانية واستدعت لذلك عددا من السفراء بوزارة الخارجية هم منير زهران، ومصطفى ابو شنيف، ونبيل زكى، وكان الهدف من النقاش هو الوقوف على مدى تاثير هذه الاتفاقية لتحرير التجارة الدولية على مصر وخططها فى التنمية الاقتصادية.

● لقد كان حرص اللجنة شديدا على إن تستمع فى بداية إجتماعها الى السفير منير زهران، مندوب مصر الدائم فى مقر الأمم المتحدة بجنيف، بإعتباره معايشا لمراحل المفاوضات بشأن إتفاقية «الجات» حيث أشار السفير زهران الى ان البدايات الأولى لتحرير التجارة الدولية بدات عام ١٩٤٧، وانضمت مصر لهذه الخطوة الاولية عام ١٩٧٠ حيث التزمت بالحدود العليا فيها للتعريفة الجمركية لحماية الصناعات الوطنية من التدفق السلعى الخارجى، وقد كان من حق اى عضو فيها ان يخفض او يلغى الرسوم الجمركية دون الرجوع الى الشركاء، ولكن فى اتفاقية «الجات» الجديدة لايحق لأى عضو مشارك ان يتخذ اى خطوات جمركية الا بموافقة الشركاء التجاريين فى الاتفاقية التى اصبح الانضمام اليها ضرورة لصالح الاقتصاد الوطنى حتى لا يكون بمعزل عن حركة التجارة الدولية وإن بدت الاتفاقية انها فى غير صالح الدول النامية او الفقيرة لأن المستفيد منها هى الولايات المتحدة الامريكية وهى التى شجعت على إصدارها فى هذا الوقت لكى تواجه التكتل الاقتصادى الاوروبى ضدها وخاصة بعد ان نجحت الولايات المتحدة الامريكية فى إقامة تكتل إقتصادى تحت اسم «النافتا» بالاشتراك مع كندا والمكسيك والذى دعم الموقف الامريكى تماما فى مفاوضات «الجات».

واضاف السفير منير زهران قائلا: ان اتفاقية «الجات» لتحرير التجارة الدولية تشمل عدة انظمة لفض المنازعات وحماية الاطراف



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزراعية، والمنسوجات ، وتدخل فى إطارها التجارى السلع الزراعية، والمنسوجات والخدمات، والثقافة، والاستثمار ، والبيئة، والمصنفات الفنية، والعمالة ، والنقل البحرى.

خطر على الدول النامية

وقال: إن من اهم الآثار السلبية على الدول النامية فى إتفاقية «الجات» هو نظام إلغاء الدعم على السلع الزراعية، خاصة إن الدول النامية تعتبر إكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول الغنية مما يعنى استنزافا لموارد الدول النامية نتيجة لشراء سلع زراعية غير مدعومة كما كان الحال فى السابق. وسيكون المستفيد الوحيد من ذلك هو الدول المتقدمة لانها المنتجة للغذاء بينما الدول النامية هى دول مستهلكة له.

واضاف قائلا: إن حلا وسطا لمشكلة الدول النامية المستوردة للسلع الزراعية يمكن ان يزيل الكثير من المخاوف، وهو تقديم دعم للدول النامية فى صورة سلع غذائية او قروض بديلا عن رفع الدعم عن السلع الزراعية.

وقال : إنه طبقا لهذه الاتفاقية فإن المزايا التفضيلية الحالية بين الدول، وخاصة الدول الاوروبية ستصبح بلا قيمة، لأن قرارات الاتفاقية ملزمة للجميع.

واضاف قائلا: إن الغريب فى هذه الاتفاقية ان الدعم لم يرفع عن القطن والارز، لا لشئ إلا لأنهما سلعتان لا تنتجهما الدول المتقدمة بل إن إنتاجهما مركز فى الدول النامية، ويبدو ان الدول المتقدمة ارادت تحقيق فائدة لها من خلال استيراد هاتين السلعتين فى الوقت الذى خرجت فيه الدول النامية من هذه الفائدة على وارداتها الزراعية من الدول المتقدمة ولأن الدول المتقدمة اقوى فقد فرضت هذا الشرط .

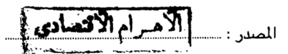
هل تستفيد مصر؟

وحول تخوف الاعضاء من التاثيرات السلبية على مصر من إتفاقية «الجات» اجاب السفير منير زهران قائلا: إن مصر سوف تستفيد بلا شك من هذه الاتفاقية حيث ان لها حصة ثابتة فى مجال الصادرات من المنسوجات، وإن كان نظام حظر الاستيراد سوف يلغى طبقا للاتفاقية ، كما إن الاتفاقية لها فوائد اخرى سواء من حيث زيادة فرص التشغيل والاستثمار لزيادة الطلب على الصادرات المصرية.

○○ وتساءل الدكتور محمد عبداللاه عن مدى امكانية إصدار تشريع لمواجهة الاغراق، او تحديد اسلوب التعامل مع الدول التى لم تنضم الى إتفاقية «الجات»؟

فقد اجاب السفير منير زهران قائلا بانه من الافضل التريث وعدم التعجل فى إصدار مثل هذا التشريع الآن، والالتزام بتطبيق احكام اتفاقية «الجات» لانها تتضمن مزايا عديدة يمكن لمصر أن تستفيد بها ، خاصة وان احكام هذه الاتفاقية التى وقعت عليها مصر يجب أن تدخل فى القانون المصرى بشأن التجارة الخارجية والداخلية ، خاصة وإن احكام إتفاقية «الجات» النهائية سوف يتم إقرارها والتصديق عليها فى إجتماع المنظمة الدولية فى شهر





المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابريل القادم بمدينة مراكش بالمغرب.

واعرب الدكتور محمد عبداللاه عن اعتقاده بان إتفاقية «الجات» إنما هي من وسائل الصراع بين العمالقة وخاصة اوربا والولايات المتحدة الامريكية، وليس المقصود بها مصر طبعا، لانها لا تمثل إلا قدرا يسيرا في نشاط التجارة العالمي!

واشار السفير مصطفى ابو شنيف الى ضرورة الانفتاح والتعاون مع العالم وعدم الانعزال عنه، ومواكبة المتغيرات فيه حتى يكون لمصر موقع خاصة وانه نظام يقوم على العلم والتكنولوجيا حيث لا مكان فيه للمتخاذلين او القاعدين.

ضرب التكتلات الاخرى

واشارت الدكتورة حورية مجاهد عضو مجلس الشعب، الى ضرورة التحرك المصرى السريع على الساحة العربية والاسلامية والافريقية لتوحيد المواقف وتجميعها في إطار تكتل إقتصادى يكون له تاثير حتى لو كان محدودا لمواجهة التكتلات الاقتصادية الجديدة على الساحة الدولية.

وايدها في ذلك السفير منير زهران الذى اشار الى ضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة التى كان مقررا إقامتها منذ عام ١٩٦٤ ولم تنشا حتى الآن بسبب الخلافات العربية، كما طالب بإنشاء سوق افريقية مشتركة على ضوء إتفاق «ابوجا» وإيجاد صيغة للتعاون بين السوق العربية والافريقية في مواجهة التكتلات الدولية.

وقد اعرب راغب نوار وكيل لجنة العلاقات الخارجية عن تخوفه من المتغيرات الدولية الجديدة سياسيا وإقتصاديا لان الدول المتقدمة تريد من هذه المتغيرات إحكام سيطرتها على الدول النامية حتى لا تنتعش اقتصاديا وتظل سوقا مستهلكة لمنتجاتها، ولضمان عدم عودة النظام الشيوعى الى دول الكتلة الشرقية بعد سقوطه هناك، ومواجهة اى تكتلات رمزية في مهده مثلما حدث مع العالم العربى حينما فكر في إنشاء تجمعات عربية ثلاثة هى : مجلس التعاون العربى، ومجلس التعاون الخليجى، والاتحاد المغاربى، وقد تم ضرب كل واحد منها باسلوب مختلف ولم تعد لها قائمة خوفا من ان يكون للعرب تكتل إقتصادى قوى وسياسى في مواجهة التكتل الاوروبى او الامريكى!!

كما اشار عبدالرحيم الغول - رئيس لجنة الشباب والرياضة الى ان المصريين متخوفون من التاثير السلبى على الصادرات المصرية والانتاج الوطنى في ظل هذه الاتفاقية التى تطلق حرية التجارة بلا قيود مما يعنى إنحرافا للسوق بالواردات الاجنبية.

المدونة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

مقارنة بين تعريفات القيمة فى «الجات» و «بروكسل»
«بروكسل» نظرية و «الجات» واقعية

فى الأسبوع الماضى أستعرضنا تعريفة القيمة للاغراض الجمركية فى إطار اتفاقية الجات، ومن المعروف أن مصر بتطبيقها للتعريفة المنسفة سوف تلغى تماماً تعريفة بروكسل ومصر كعضو فى إتفاقية الجات فهى ملزمة بتطبيق تعريفاتها المختلفة .

وسوف نعرض هنا مقارنة بين تعريفتى بروكسل والجات للقيمة للأغراض الجمركية .

وفى البداية كما يقول محمود محمد الحسينى نوضح أن المقارنة بين تعريفى بروكسل والجات هى مقارنه اساساً بين المفهوم النظرى والمفهوم الواقعى للقيمة ،ففى ظل المفهوم النظرى لتعريف بروكسل ،يوجد نموذج واحد، السعر العادى للبضائع، أى السعر الذى يمكن أن تحصل عليه فى بيع فى سوق منافسة حرة فى ظل شروط معينة، وفى ظل المفهوم الواقعى لتعريف الجات، توجد قاعدة أولية لوضع القيمة للاغراض الجمركية، هى القيمة التبادلية للبضائع المستوردة، أى السعر المدفوع فعلا أو الواجب دفعه للبضائع التى تقدر قيمتها عندما يتفق البيع مع شروط محددة

وعندما لا يكون هناك بيع أو لم تتوافر فى البيع الشروط المقررة، فيجب اللجوء الى الطرق الأحتياطية الخمس الأخرى لتقدير القيمة وهى قيمة البضاعة المماثلة، قيمة البضائع المتشابهة، القيمة الأستدلالية، القيمة الحسابية، طريقة التقدير المرن

ورغم وجود هذا الأختلاف الاساسى بين نظامى تحديد القيمة، فان كل منهما يصدر عن المبادئ العريضة المقررة فى الأتفاق العام للتعريفات



والتجارة (الجات)، وبالتالى فليس من المستغرب انه فى كثير من الحالات فإنهما يوصلان تقريبا الى نفس النتائج ، وهذا يأتى بصفه خاصة بسبب :

● ما ورد بالملاحظات التفسيرية من تعريف بروكسل الخاص بقبول السعر المدفوع أو الواجب دفعه للبضائع المستوردة عندما يكون موضوعاً لبيوع حسنة النية فى سوق حرة ، اساساً لتقدير القيمة مع الأخذ فى الاعتبار ظروف البيع التى تختلف عن تلك المحددة فى التعريف.

● تركيز تعريف الجات بنفس القدر على أنه لأقصى درجة ممكنه ، يجب استخدام الأساس الأول وهو القيمة المتفق عليها، بمعنى السعر المدفوع بالفعل أو الواجب دفعه بالشروط المحددة.

وعلى ذلك فان تقدير قيمة البضائع فى كثير من الحالات فى ظل كلا التعريفين بالرجوع الى السعر المدفوع أو الواجب دفعه.

وتتم المقارنه بين تقدير القيمة فى النظامين بين السعر العادى الوارد فى تعريف بروكسل والقيمة التبادلية الواردة فى اتفاق الجات وذلك على أساس من عناصر القيمة على الوجه التالى

● من ناحية السعر :

فرغم إمكانية قبول السعر الذى تم الأتفاق عليه فعلا طبقاً لتعريف بروكسل إذا كان صادقا وتمت التصحيحات المقررة عليه، كأساس لتقدير القيمة فإن هذا السعر يجب أن يخضع لعملية مراجعة بقصد مقارنته بالسعر العادى فى السوق المفتوحة، وبعبارة أخرى .

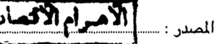
فإن على الادارة الجمركية أن تتحقق فيما إذا كان سعره يعتبر عاديا أم متأثرا بأى علاقة خاصة بين البائع والمشترى

وطبقا لتعريف الجات فإن القيمة التبادلية، هى السعر المدفوع فعلا أو الواجب دفعه للبضائع عندما تباع للتصدير لبلد الأستيراد، وبعد اجراء التصحيحات المناسبة والتحقق من توافر الشروط المقررة فى الصفقة والقيمة التى تنتج عن ذلك يتم قبولها. ويصرف النظر عما إذا كان السعر أعلى أو اقل من أسعار السلع المماثلة أو المتشابهة.

ويتفق كل من النظامين على أنه من الواجب أن يكون السعر هو الأعتبار الوحيد فى الصفقة وان لا توجد اى مبالغ زائدة ستعود بصورة مباشرة أو غير مباشرة للبائع أو اى شخص مرتبط معه فى الأعمال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

الدول النامية تستفيد من اتفاقية أورجواى فى الملابس والمنسوجات والزراعة وإنهاء الحصص ودخولها تزداد بمقدار ٨٦ مليار دولار

إنتهت الجولة الثامنة من مفاوضات منظمة الجات المعروفة باسم جولة اورجواى بعد ٧ سنوات من المباحثات والتى كان مقررا لها ان تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها امتدت الى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ .

بدات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « المعروفة باسم الجات عام ١٩٤٧ باجتماع من ٢٣ دولة صناعية فى جنيف بهدف الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية التى تشكل حاجزا امام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفة الجمركية التى تشكل حاجزا امام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفة الجمركية على ٤٥ الف صنف من المنتجات

كما ارسى الاتفاق مبادىء عديدة منها معاملة اعضاء الاتفاقية معاملة الدول الاكثر رعاية من خلال فرض الحد الادنى التعريفة الجمركية على السلع الواردة من البلد العضو فى الا الوطنية ويعنى عدم فرض ضرائب او اى رسوم او اجراءات على منتجات للسلعة الاجنبية لاتفرضها الدولة على السلعة المحلية .. والمبدا الثالث هو عدم فرض حصص او قيود نوعية على السلع المستوردة واذا تم فرض حماية للمنتجين المحليين من خلال التعريفات الجمركية يتم ذلك بعد مفاوضات ضمن « جات » وبشكل صريح ومعلن .

فى عام ١٩٦٧ وضمن جولة كينيدى توصل اعضاء جات الى اتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية الجمركية بصفة عامة على المنتجات بدلا من اجراء مفاوضات لكل سلعة على حدة كما تم التوصل الى اتفاق خاص بعدم اغراق الاسواق بمنتجات باسعار اقل من تكلفتها او اقل من ثمن بيعها فى بلد المنشأ او اى بلد ثالث .

وفى طوكيو وبعد مفاوضات ستة اعوام اتفقت ٩٩ دولة اعضاء « جات » على تخفيض جديد للتعريفات شمل ٩٠ ٪ من اجمالى التجارة بين الدول الصناعية .. وتمنع قوانين الجات استخدام الدعم فى صادرات المنتجات الصناعية وتنظم استخدام الدعم المنتجات الزراعية وتحدد الحالات التى يمكن من خلالها فرض رسوم تعويض على واردات بضائع الاغراق وكيفية تقدير قيمة السلع المستوردة .

بدات جولة اورجواى عام ١٩٨٦ وشاركت فيها ١١٠ دول وتتفاوض روسيا والصين مع الامانة العامة للجات على الانضمام الى المنظمة .. وكان للغموض فى انظمة الجات فيما يتعلق بدعم الصادرات الزراعية ان اشتد الخلاف بين بعض الاعضاء قبل توقيع الاتفاق الاخير لانها ادت الى زيادة التوترات التجارية ..وفى خلال جولة اورجواى قامت ١٥ لجنة رسمية باجراء مفاوضات فى العديد من الموضوعات منها المنسوجات والمنتجات [illegible]

فى دراسة اعدتها منظمه التعاون الاقتصادى فى امريكا قالت ان تحرير التجارة بعد اتفاقية اورجواى سوف يرجع الدخول القومية للدول النامية بما يعادل نحو ٢٩ مليار دولار اذا طبقت الدول الصناعية وحدها شروط الاتفاقية ويرتفع حجم الدخول بما يعادل ٨٦ مليارا و ٤٠٠ مليون دولار فى حالة انضمام الدول النامية الى جهود تحرير التجارة .



تبدأ مراحل تطبيق اتفاقية اورجواى من اول يوليو ١٩٩٥ ويرى الاقتصاديون الاجانب ان الدول النامية سوف تحقق مكاسب كبيرة فى مجالات الملابس والمنسوجات والزراعة ودخول المنتجات الصناعية الى الاسواق .

ففى مجال الملابس والمنسوجات يقدر حجم هذه الصناعة بما يعادل ٢٤٠ مليار دولار سنويا ونتيجة لالغاء نظام حصص الواردات الذى وضعته الدول الصناعية للدول النامية .. سيتم خلال السنوات العشر القادمة تخفيض القيود على الحصص تدريجيا .. وتخفيض التعريفات على المنسوجات تدريجيا ايضا بمعدل يصل فى الولايات المتحدة مثلا الى ١٢ ٪ فى المتوسط وبذلك من المتوقع ان ترتفع الصادرات الى امريكا الى ٢٠,٥ ٪ للمنسوجات و ٣٦,٥ ٪ للملابس نتيجة لهذه الاتفاقات الجديدة .

وفيما يتعلق بدخول المنتجات الصناعية الى الاسواق فسوف تلغى الدول الصناعية تعريفاتها على مواد البناء من الزراعة والمعدات الطبية والصلب والجعة والمواد الصيدلية والورق ولعب الاطفال والاثاثات ويتراوح التخفيض للمنتجات الالكترونية بين ٥٠ ٪ و ١٠٠ ٪

بينما ستخضع التعريفة على الاخشاب والمعادن غير الحديدية لمزيد من المباحثات .

وبالنسبة للزراعة تدعو الاتفاقية الى تخفيض دعم الصادرات والمساعدات الداخلية وقيود دخول الاسواق ولابد من استيراد ٣ ٪ على الاقل من الاستهلاك المحلى للسلعة المحظور أستيرادها ترتفع الى ٥ ٪ بعد ٦ سنوات .. وهناك ميزة للدول النامية حيث تقوم الدول الصناعية بالتزاماتها خلال ٦ سنوات تصل بالنسبة للدول النامية الى ١٠ سنوات ويتم تخفيض معوقات دخول الاسواق فى الدول الصناعية بنسبة ٣٦ ٪ بمالايقل عن ١٥ ٪ لكل فئة منتج تصل الى ٢٤ ٪ فى المتوسط بالنسبة للدول النامية بمالايقل عن ١٠ ٪ لكل فئة منتج ومن المتوقع ان يؤدى انخفاض دعم الانتاج فى الدول الصناعية الى مساعدة الدول النامية على دخول الاسواق العالمية .

فى مجال الاستثمار تفرض اتفاقية اورجواى على الدول الصناعية ازالة معوقات الاستثمار التى تعرقل التجارة خلال عامين بينما تلتزم الدول النامية بازالة هذه المعوقات خلال ٥ سنوات .



المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم فى حياتنا

اتفاقية الجات وأخطارها على دول العالم الثالث

قرأت عن اتفاقية الجات التى تم توقيعها بين الدول الصناعية الكبرى لتنظيم تجارة العالم، وهى اتفاقية ظلت المفاوضات جارية بشأنها منذ عام ١٩٨٦ .. ولكن لم اقرأ شيئا يذكر عن اثرهذه الإتفاقية على دول العالم الثالث الفقير ومنها مصر .. هل هى إتفاقية تضمن مصالح الدول النامية مثلما تضمن مصالح الدول الغنية ام تطغى عليها ، وما هو تأثيرها على مصر بالذات ، وهل هناك خطر على الانتاج المصرى داخل السوق المحلية وخارجها ؟

وقد وصلنى كتاب من جامعة اسيوط ارسله لى الصديق الدكتور محمد رجائى الطحلاوى رئيس جامعة اسيوط وهو يحتوى على محاضرة بعنوان الانطلاقة اليابانية ونبذ العنف للدكتور سيد عاشور احمد الاستاذ بكلية علوم اسيوط والحاصل على درجة الدكتوراه فى العلوم الزراعية من جامعة كيوتو اليابانية .

وما لفت نظرى فى المحاضرة وشد اهتمامى كثيرا الجزء الذى يتحدث عن اليابان والمتغيرات الدولية ، وفى هذا المجال تطرق حديث العالم المصرى الى إتفاقية الجات التى سوف تجعل كل دولة متخصصة فى انتاج سلعة معينة او مجموعة سلع ذات جودة عالية وبكميات هائلة بغرض الوصول الى اعلى جودة مع اقل سعر .

واذا ما نظرنا الى وقع ذلك على الدول النامية الفقيرة سنجد انه يؤدى الى استعمار معاصر درج على تسميته بالاستعمار الاقتصادى ، حيث ان العالم الثالث الفقير هو الخاسر الاكبر فى اتفاقية الجات رغم ان ديباجيتها توحى بعكس ذلك ، حيث لاتضع هذه الاتفاقية اى اعتبار للديون التى تثقل كاهل العالم الثالث ، او الاسعار المحلية للسلع فيها .. وسوف يؤدى غزو تلك السلع عالية الجودة رخيصة السعر الى انهيار تلقائى للإنتاج المحلى من تلك السلع ناهيك عن ضياع الامل فى امكانات تصديرها الى الخارج بسبب الهزال الشديد الذى سوف يصيب قدرتها على المنافسة ويساعد على حدوث ذلك الديناميكية الحتمية للمجتمع الدولى بما تنطوى عليه من عدم استطاعة دولة ما العيش بمفردها فى بداية القرن القادم بدون تعاون دولى يشد ازرها .

والسؤال :الايستحق كل هذا منا كمصريين اهتماما اكبر - اهتمام يركز على دراسة آثار اتفاقية الجات علينا وعلى انتاجنا الصناعى والزراعى - وفى اعتقادى ان الاجهزة المسئولة مطالبة بتكليف مجموعة من الخبراء المتخصصين لعمل دراسة شاملة عن آثار الجات على مصر وكيفية مواجهتها ، حتى لوكنا نعتقد ان هذه الآثار ستظهر فى المستقبل القريب .

باحث

بسبب اتفاقية « الجات »

كارثة تهدد صناعة السكر فى أوروبا

□ بروكس - من بيتر بلاكبورن:

انتقد مصنعو السكر الأوروبيون اتفاقية الجات للزراعة وأكدوا أنها سوف تهدد صناعتهم الحيوية. وصرح دانيل جيوجيون مدير عام اللجنة الأوروبية لمصنعي السكر بأن عواقب هذه الاتفاقية قد تسبب كارثة لصناعة السكر فى دول المجموعة الأوروبية مشيرا إلى أن الاتفاقية سوف تؤدى إلى انهيار أسعار السكر لدول المجموعة وسوف تجبر العديد من مصانع معالجة البنجر على الإغلاق.

وأضاف دانيل أن الاتفاقية سوف توجد مشاكل كثيرة فى شرقى أوروبا فضلا عن شمال أوروبا.

ووفق اتفاقية الجات، سوف يقل حجم صادرات السكر المدعوم بنسبة ٢١٪ خلال ست سنوات أى خفض ٣٧٠ ألف طن عن مستوى حجم الصادرات حاليا والبالغ ١،٥ مليون طن فى العام. كما سيتم خفض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦٪ خلال ستة أعوام.

ويرى دانيل أن خفض قيمة الصادرات من الممكن انجازه فقط مع وجود خفض كبير فى حجم وأسعار صادرات الأرز.

وأضاف أن اتفاقية الجات قد تفشل فى تثبيت أسعار سوق السكر العالمى لأنها لن تغطى إلا ٢٥٪ فقط من صادرات السكر. مشيرا إلى أن توازن السوق سيستمر بأيدى الدول النامية غير الملزمة ببنود الجات وبأيدى دول أخرى كالصين التى لم تلحق بعد بالاتفاقية.

وأكد دانيل أن اتفاق السكر غير مناسب لأنه أعد على غرار اتفاق النباتات الجيدة التى يقل حجم صادراتها كثيرا عن السكر. فهناك ١٢ دولة تصدر ٧٥٪ من الصادرات العالمية للسكر فى حين توجد ثلاث دول فقط تصدر نفس النسبة من القمح.

وأضاف دانيل أن إقليم السكر فى المجموعة الأوروبية كان يغطى نفسه حاليا نظرا لوجود نظام جباية الضرائب على المستهلك والتى يبلغ حجمها من ٦٠٠ - ٧٠٠ ايكو سنويا، ولكنه أشار إلى أن هذه الجبايات قد تم تصنيفها كدعوم وفق اتفاقية الجات وأنها قابلة للتخفيض حيث إن المبالغ التى يتم دفعها للمزارعين لترك الأراضى المزروعة بالنباتات الجيدة والبذور الزيتية سوف تتوقف. وأعرب دانيال عن اعتقاده بأن هذا الاتفاق غير مقبول أيضا لأنه خلال سبع سنوات من محادثات الجات لم تتم دراسة مشكلة تقلب العملات أمام الدولار وأيضا لم تتم دراسة مشكلة التضخم. وأشار إلى ضرورة وجود نظام يؤمن ويحمى الدول والمنتجين ضد مخاطر ارتفاع حجم الواردات إذا انخفض الدولار بحدة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الجات لا تقتل ولا تهزم.. بل تنبه الساهي وتوقظ الوسنان

علي الدجاني

ليست اتفاقية الجات بعبعاً مخيفاً حتى تستكين له الدول النامية بينما عليها ان تحذره وتتحداه، فهذه الاتفاقية لم تات بشيء جديد لم يكن مسطورا او مسنونا من قبل في اتفاقية الجات الاساسية لعام 1947 ولم تعلن شيئا جديدا في دعوتها لتحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية لتمكين التجارة الدولية من الانسياب والتدفق بين الاقطار العالمية باقل ما يمكن من القيود او الرسوم الجمركية... وقد دعت الاتفاقية منذ بدايتها، وكما تدعو الان الى ان الاعتماد الكلي على الرسوم غير المباشرة لاقامة اود الايرادات العامة لخزينة اي دولة من الدول لا يخدم رفاه الشعوب ونموها الاقتصادي المستمر Sustainable Progress بل يضع في يد الحكومات سلاحا دائما تستخدمه كلما رات نفسها بحاجة للمزيد من الايرادات المالية لتغطية نفقاتها.. وهو السلاح الذي تكثر الدول النامية من استعماله كلما الحت عليها الحاجة للمال، وعلى سبيل المثال فقد رفعت بعضها الرسوم الجمركية على السيارات الى مائة بالمائة واكثر من قيمتها الاصلية، رغم ان استعمال السيارات اصبح مرتكزا مكملا لحياة الانسان اليومية كالغذاء والماء والهواء.

وفي رؤيتها لتخفيض الرسوم غير المباشرة لكي لا يقع عبؤها الضريبي على جميع المواطنين دون تمييز وعلى مضض منهم عمدت الدول المتقدمة الى فرض الضريبة على الدخل، وبعدها الضريبة على المبيعات (الجات. GAT) التي تعطي المواطن حرية الشراء او عدمه، وهذا للتعويض عن النقص في عائدات الرسوم الجمركية، وهذا ما ادى الى تسهيلات واسعة في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة مع تحفظ بعضها في حماية بعض منتجاتها الوطنية او توفير دعم مالي مباشر لمنتجيها.

لم تتدارك الدول العربية منفردة ومجتمعة تنمية قدراتها الانتاجية بالقدر اللازم والواجب عليها بتنميته ولم تتدارك الا متاخرة، وعلى نطاق محدود، الأمور الخاصة بضبط الجودة وتطبيق المواصفات القياسية والانتاجية والتدريب التقني الملائم للاساليب الانتاجية الحديثة، وقد اكتفت الى حد بعيد المدى بحماية منتجاتها الوطنية كمشروعات او صناعات ناشئة واستمرت في هذه الحماية بالرغم من مضي سنوات عديدة كان ينبغي للناشئ ان يكبر ويرشد ويعتمد على نفسه لا ان يبقى عاملا مختفيا وراء اسوار الحماية.

وقد ساعدت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على تعطيل مسيرة اتفاقية الجات الى ان انهار الاتحاد السوفياتي، وجددت الدول المتقدمة جهودها لاحياء اتفاقية الجات سواء بضغط من الولايات المتحدة الامريكية او بغيره بسبب منظورها العام المتفق عليه لتحرير التجارة الدولية.. وهكذا تاتي الجات لتنبه الدول النامية، ومنها الدول العربية، الى ان العالم المعاصر سيضطرها للسير في ركاب الحرية التجارية اذا عرفت كيف تنظم نفسها لغايات هذه المسيرة او تقع ضحية لها تربيها في حوزة التبعية الدائمة ونيولها من ارتفاع الاسعار والبطالة والعوز والضعف المستديم لاحتياجات النمو السكاني الكبير ولقد منحت الدول النامية فرصتان لتعظيم قدراتها الانتاجية وبنيتها الاقتصادية ولكنها لم تحسن استغلال هاتين الفرصتين.

وكانت الفرصة الاولى بين العامين 1947 عام ميلاد منظمة الجات و1977 عام ميلاد منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية - الانكتاد UNCTAD واذا لم تحسن الدول النامية الاستفادة من الفرصة الاولى الممتدة من 1947 - 1977 لكونها سنوات الحصول على الاستقلال والشروع في البناء الاقتصادي. وتعذر عليها ذلك فانها لم تحسن الاستفادة من الفرصة الثانية الممتدة من السنوات 1977 - 1994.

ولنذكر ان الدول النامية حشدت جموعها في هيئة الامم المتحدة عام 1976 تحت اسم الدول الـ 77 شاكية من اغلاق الدول المتقدمة اسواقها امام الدول النامية ومن شراء المواد الخام باسعار زهيدة ثم تصدير السلع الجاهزة المصنوعة من تلك المواد الخام باسعار عالية وثم الاضطرار للاقتراض للحصول على النقد القابل للتحويل لتعديل موازين مدفوعاتها.

لقد اعطت منظمة الانكتاد الدول العربية والدول النامية فرصة فريدة لتصدير منتجاتها الى الدول المتقدمة صناعياً برسوم جمركية مخفضة او تصل الى حد الاعفاء الكامل.. ولكن الاستفادة من هذه الفرصة كانت محدودة بل وضئيلة جدا، لانه لم تتحسن التجارة البينية العربية - الدولية، كما لم تتحسن التجارة البينية للدول النامية مع الاسواق الدولية وكانت النتيجة زيادة المديونيات، وانخفاض سعر النقد المحلي امام النقد الاجنبي الا في حالات خاصة مستثناة، وازدادت نسب التضخم والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة والاسعار وكثرة التوترات الاجتماعية وغيرها من النزعات المخلة بالاستقرار العام.

لم تستفد من الفرصتين اللتين انقضتا من الدول النامية سوى بعض الدول الاسيوية في الشرق الاقصى التي توصف بالنمور وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ التي عرفت مواطن اوجاعها الاقتصادية ثم داوتها بتلك الوسائل الناجعة التي رفعتها الى مستوى الدول المتقدمة في المبادلات التجارية فلم تخش الجات ولا تخشى مضرة من اقتصاديات السوق او حرية التبادل التجاري.

مضى حوالي نصف قرن على اتفاقية الجات الاساسية وربع قرن على هبة الدول النامية السبع والسبعين لانصاف تجارتها الخارجية ولكن هذه الدول لم تنصف نفسها في تعظيم بنياتها الاقتصادية ولسوف تشكو من الجات الجديدة ثم تندب حظها على ابواب



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الدول المتقدمة وهيئة الامم المتحدة.

وها نحن في الدول العربية نبادر بالخوف والتخويف من الجات وليس في بزاتنا تروس تقينا من هيمنتها بتفعيل قدراتنا الانتاجية وتكامل بنياتها.. ان التخوف جائز اذا كان دافعا للاحتراس والاستعداد ويكون آفة اذا كان لمجرد رفع الصوت بالندبة والشكوى.

لا نريد ان ندخل في اسباب التفرقة الاقتصادية بين الاقطار العربية لكننا نقول ان المتغيرات الاقتصادية العالمية التي ستهب رياحها على منطقتنا جديرة بان تجدد التفكير في المستقبل ولو من اجل الدفاع عن النفس.. لم تكن الطموحات الاقتصادية هي السبب في الفرقة التي تعود اسبابها الى مسببات وعوامل اخرى يجب ان ينقضي امدها ووجودها... وعلى كل فرد من ابناء الامة ان يتقي الله في العلاقات والكرامات العربية فيحترمها ويجلها في التقدير والاجلال بالمحافظة على الامن العربي حيث كان.. لكي تتسهل امور العمل والتنقل ويشعر كل انسان عربي انه آمن ومطمئن في اي بلد عربي كان، وموفور الكرامة امام سائر الشعوب الاخرى.

لقد قرات في جريدة العرب الدولية «الشرق الاوسط» يومي 1993/12/22 و1994/1/5 ان الجات هزيمة للدول النامية، وانها تقتل العالم الثالث، وهي نظرة سلبية توحي بان الجات ستدمر العالم الثالث وكان المتوقع استنهاض همم الدول العربية وتنبيهها الى ضرورة بناء ذاتها وبناء اقتصادها قويا بحيث يدرأ عنها اقتحامات الدول المتقدمة اقتصاديا، فالتخوف ليس بالعلاج الشافي والجمود ليس بالدفاع الناجع والوسيلة الحقة هي الاستعداد لمجابهة الاعصار ايا كانت قوته خوضا لساحته بتعزيز الانتاج وبتضامن القوى الاقتصادية.. والحياة في جميع امورها عقيدة وجهاد.. ولنكن عندئذ بناة بالجهد والعلم والايمان، والجات عندئذ منبه ومحذر وليست مخدرا او بعبعا مخيفا.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمريكا فرضت تعديلا فى الجات يزيد أسعار الواردات الزراعية ٣ مرات

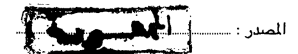
فرضت الولايات المتحدة تعديلا على اتفاقية الزراعة ، قبل نهاية مفاوضات الجات بستة ايام فقط كشف هذا السفير منير زهران ممثل مصر ومنسق افريقيا فى المفاوضات .

وقال : ان كل الدول بما فيها اليابان لم تستطع ان تغير حرفا واحدا فى التعديل الامريكى وان هذا التعديل سيؤدى الى ارتفاع اسعار الواردات فى الدول النامية ومنها مصر من السلع الغذائية ثلاث مرات . بسبب النص على تخفيض الدعم الداخلى على تلك السلع ، وتخفيض دعم الصادرات ، وتخفيض المساحات المزروعة مما يؤدى الى قلة المعروض .

وقال السفير زهران ان الجميع كانوا والعين تحت ضغط شديد بسبب قرار الكونجرس الامريكى بتفويض الادارة الامريكية ، انهاء مفاوضات الجات فى ١٥ ديسمبر .

المعروف ان مفاوضات الجات فى دورتها الاخيرة كانت قد بدات منذ عام ١٩٨٦





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سفير كندا بالقاهرة :

«الجات» ليست مؤامرة ضد العالم الثالث

○○ أكد سفير كندا فى القاهرة « جاك سيمارد » أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم « الجات » ليست مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث كما يحاول البعض أن يصورها !

قال فى حوار خاص مع « الجمهورية » أن بعض مواد هذه الاتفاقية تحمى صناعات العالم الثالث وتفتح أمامها الأسواق العالمية .. وأن الدول النامية تستطيع بما هو متوفر لديها من أيد عاملة رخيصة ، وخامات أساسية ، وتكنولوجيا تستوردها من الخارج ، أن تنتج سلعا جيدة منخفضة التكاليف تنافس بها منتجات الدول المتقدمة .



جاك سيمارد
سفير كندا فى القاهرة

أجرى الحوار :
السيد هانى

وفيما يلى نص الحوار :

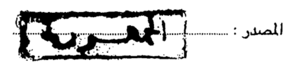
○ قلت : ان اتفاقية الجات تحتوى على بنود تعسفية لم تراع مصالح دول العالم الثالث وستلحق اضراراً جسيمة بإقتصادياتها .

● قال : هذا الكلام غير صحيح .. ومغرض !

○ قلت : الاتفاقية تلغى الكثير من نظم الحماية الجمركية التى تفرضها دول العالم الثالث على وارداتها لحماية صناعاتها المحلية .. وبالتالى فإنها ستدمر هذه الصناعات .. فضلاً عن أنها تلغى أيضا الدعم الذى كانت تقدمه الدول الغنية للمحاصيل الزراعية - كالقمح مثلاً - وبالتالى سترتفع أسعار هذه المحاصيل ؟!

● قال : ولماذا هذا التشاؤم ؟ .. إن نتائج اتفاقية « الجات » لم تتضح كلها بعد .. فلا يجب أن نبادر بالحديث عن الأضرار .. أو نبالغ فنصورها للناس على أنها ضد مصالح الشعوب النامية .. أو أنها مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث .. من الممكن أن نتكهن أو نتوقع النتائج التى ستتحقق عند تطبيق الاتفاقية ، وقد تختلف توقعاتنا ونختلف فى الرأى حول النتائج المنتظرة .. لكن يجب أن يظل لدينا حسن النية .. وأنا أعتقد أن نتائج « الجات » ستكون ممتازة لجميع





٣ آلاف مهاجر مصرى سنوياً ومكتب خاص لهم فى «كويبك»

دول وشعوب العالم ، وأنها ستحمى صناعات العالم الثالث وتفتح أمامها أبواب الأسواق العالمية .

○ قلت : ولكن صناعات العالم الثالث مازالت - فى أغلب دوله - تحبو .. ولايمكن أن نتصور أن المصنوعات التى تنتج فى « تشاد » أو « فنزويلا » مثلاً ، يمكن أن تنافس ماينتج فى اليابان أو ألمانيا أو كندا ؟!

● قال : ليس الأمر بهذه الصورة .. ونحن إذا نظرنا إلى خريطة العالم الثالث الآن ، نجد أنها تغيرت عما كانت عليه منذ عشر سنوات .. لأن بعض دوله كالنمور الآسيوية : الصين وكوريا وتايلاند وسنغافوره وماليزيا وتايوان واندونيسيا ، استطاعت أن تنهض وتحقق معدلات نمو مرتفعة ، وأصبحت منتجاتها تنتشر فى أسواق أوربا وأمريكا وتنافس منتجات الدول الغربية .. سنغافورة مثلاً كنا نقدم لها مساعدات من كندا منذ عشر سنوات لكن وضعها الاقتصادى الآن أصبح مختلفاً وتستطيع هى أن تقدم لنا المساعدات ! .. أى أن الدول النامية فى العالم الثالث تستطيع بما هو متوفر لديها من أيد عاملة رخيصة ، وخامات أساسية ، وتكنولوجيا تستوردها من الخارج أن تنتج سلعا جيدة منخفضة التكاليف وتنافس بها منتجات الدول المتقدمة فى الأسواق العالمية .

مصائب قوم

○ قلت : الدراسات التى أجريت حول اتفاقية « الجات » تقول أنها ستحقق نمواً اقتصادياً وزيادة فى حجم التجارة العالمية يقدر بحوالى ٢٧٤ مليار دولار سنويا عام ٢٠٠٢ .. وكل هذه الأموال ستذهب طبعا إلى خزائن دول الشمال .. بينما الدول الافريقية ستخسر سنويا ماقيمته ٢.٦ مليار دولار مزايا تجارية من حق الدول النامية أن تأخذ نصيباً من - الـ ٢٧٤ مليار دولار - فى شكل منح ومساعدات لتطوير صناعتها ؟

● قال : المنح والمساعدات تخضع لاتفاقيات تعاون بين الدول ، وهى اتفاقيات ثنائية .. لكن « الجات » اتفاقية عالمية لتحرير التجارة !.

○ قلت له : ومادمنا باتفاقية « الجات » سمحنا للسلع بحرية الانتقال وأزلنا من أمامها الحواجز التجارية .. لماذا لانطبق نفس المبدأ على البشر ؟.

● قال : لكل دولة قوانينها التى تنظم بها عمليات الهجرة .. لكن الأهم هو تشجيع الدول النامية على تطوير اقتصادياتها وخلق فرص عمل جديدة بها بدلاً من فتح أبواب الهجرة لمواطنيها .

الهجرة مفتوحة

○ قلت : نشرت بعض الصحف أن كندا وضعت شروطاً جديدة للحد من الهجرة إليها منذ سبتمبر الماضى ؟.

● قال : سياسة الهجرة عندنا لم تتغير .. مازالت كما هى نفس القوانين ونفس الاجراءات .. ومازلنا نقبل سنويا حوالى ١٥٠ ألف مهاجر إلى كندا من جميع انحاء العالم .. ومن مصر يهاجر إلينا سنوياً ٣ آلاف مهاجر .. وتيسيراً على المصريين الراغبين فى الهجرة إلى مقاطعة « كويبك » الكندية .. افتتحنا مكتبا خاصا للهجرة إلى « كويبك » .

○ ولماذا مكتباً خاصا ؟ .. هل زادت نزعة انفصال سكان « كويبك » ؟

● قال السفير الكندى : لا أعتقد أن هذا الخطر يهدد بلادنا أبداً .. لأن الغالبية العظمى يريدون أن تظل كندا موحدة .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

الجات .. من أجل الأغنياء أم الفقراء ؟

وصف البعض الدول النامية في اتفاقية الجات «بالفريسة» او الضحية التي نصبت لها الدول المتقدمة «شباك» الاتفاقية ، واوقعتها فيها ، استعدادا لالتهامها على الراحة - وبشروط النظام العالمي الجديد !

وفسروا الوصف «المخيف» بأن الاتفاقية هي فخ محكم الاطراف ، ظاهره الرحمة وباطنه كل انواع العذاب والاستغلال ، ومن لايصدق فاليجب لنا عن هذا التساؤل الساذج: ماذا تفعل هذه «الفرائس» النامية ، نقصد الدول النامية ، في مواجهة طوفان القوى الانتاجية العاتية للدول الصناعية المتقدمة ، من سلع وموارد وامكانات هائلة ، عندما تسقط الحواجز الجمركية ويصبح العالم كله سوقا واحدة؟!

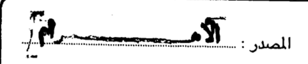
وفور اعلان نصوص الاتفاق في ١٥ ديسمبر الماضي تغيرت نظرة الفقراء للاغنياء وراحوا يحسبون بالورقة والقلم كم سيكسب «المترفون» من هذه الصفقة وقالوا ان مكاسب الاغنياء تقدر بحوالى ٣٠٠ مليار دولار ، قطعا سوف يدفعها الفقراء !

ولكن البعض الاخر لايذهب إلى هذا الحد ويطلب فقط وقفة هادئة امام الاتفاقيات وقراءتها بتمهل فالدول النامية لن تفتح اسواقها بالكامل لكى تموت جوعا وليس من مصلحة الدول المتقدمة ان تفقد هذه الاسواق والا : فاين تبيع هذه الدول الغنية انتاجها ؟ ، وجانب من هؤلاء المدققين للنظر في الاتفاقية يذهبون إلى درجة اكبر من التفاؤل ، لأمرين الأول أن هناك تحريرا تدريجيا للتجارة بالنسبة للدول النامية وان الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية تختلف حسب درجة نمو كل دولة بل ان بعض الدول حصلت فعلا على معاملات خاصة في بعض الجوانب ومنها مصر !

والامر الثاني ان قبول الدول النامية لهذه الاتفاقية - حتى ولو كان رغما عنها - هو الطريق الوحيد لاثبات ذاتها والاعتماد على نفسها واذا كان الاقوياء هم الذين فرضوا شروطهم : اذن كيف تفسر المميزات ، والفوائد التي حصلت عليها الدول النامية ؟ ! هل اخذتها عنوة من فم الاسد ام انها منحة من الاغنياء للفقراء ؟!

وحتى نحدد بالضبط هل هذه الاتفاقية من اجل الاغنياء ام من اجل الفقراء؟ ، سوف نترك امام القارىء هذا الموضوع الوثائقي وهو عبارة عن اوراق تضم مناقشات اللجان التي شكلها وزير الاقتصاد لمتابعة المفاوضات في مختلف فروعها سواء في تجارة السلع او الخدمات ومن المعروف ان هذه اللجان سبق ان اجتمعت على مر



المصدر : 

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالرحمن عقل

السنوات السابقة وكان معروضا عليها ٩٥٪ من النتائج التى تمت دراستها والتفاوض بشأنها خلال شهرى ديسمبر ٩١ ويناير ١٩٩٢ ولم يتبق سوى ٥٪ فقط من نتائج المفاوضات تمت خلال الفترة من ٩٢ حتى الاعلان عن الاتفاقية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وهو ماكان تحت نظر هذه اللجان ، وهو ماسوف نعرضه على القارىء ليعرف راى المختصين وتصوراتهم ، لانه صاحب المصلحة الحقيقية .

ان لجنة مثل لجنة الخدمات على سبيل المثال ممثل بها مندوبون من ٢٣ جهة وهيئة وهو مايعنى ان تقاريرها قد اخذت فى اعتبارها رؤية كل المتخصصين وكل من لهم صلة بكل فروع التجارة سواء كانت سلعا ام خدمات .

ولأن الاتفاقية تهم الجميع «فان عرض التفاصيل وطرحها أمام الراى العام هى مسئولية الاعلام (فاننا نضعها) ، فاذا كنت من الفلاحين فانت مخاطب بهذه الاتفاقية فقد تجد ان أسعار انتاجك الزراعى فى مستوى الأسعار العالمية بعد ان ترفع الدول المتقدمة الدعم عن انتاجها واذا كنت من مستهلكى الغذاء المستورد ونحن كذلك فان فاتورة الغذاء سوف ترتفع على الأقل من الأجل القصير ولن ينجو منها الا من يزيد انتاجه ويقل استيراده

صحيح أن هناك منحا وقروضا ومبيعات ميسرة التزمت بها الدول المتقدمة لتخفيف عبء ازالة الدعم . ولكن هذا محكوم بزمن مهما طال فسوف يظل الاعتماد على النفس هو الأساس، واذا كنت ممن يعملون فى قطاع النسيج والملابس الجاهزة فصناعتك سوف تواجه منافسة مع الانتاج الاجنبى فالدول النامية مطالبة بفتح أسواقها اكثر أمام التجارة الدولية، واذا كنت من بائعى الخدمة فعليك أن تعرف الالتزامات المحددة التى فرضتها الاتفاقية على مصر والتى راعت فيها أن تكون هذه الالتزامات متناسبة مع قدرتها التنافسية .

فالاتفاقية بكل فروعها تمثل حياتنا كلها وليس ذلك خيالا لانها التجارة الدولية فى كل شيء ينتجه الانسان سلعا كانت أم خدمات .

وللحقيقة هناك مقالات وكتابات كثيرة فى الخارج منها من اكد ان الدول النامية سوف تحقق فائدة ومنها من قال أنها خراب على الفقراء .. أيهما أصح هذا ماسوف تجيب عنه انت بعد ان يتاح لك مناقشات اللجان التى درست وناقشت الاتفاقية منذ ان كانت اجتماعات الجات من سنوات مضت وهى اليوم تتابع المستجدات وتضعها اليوم أمام الراى العام .

وقبل ان ندلف الى عرض مناقشات اللجان لابد ان نوضح وباختصار شديد ودون اسهاب ماهى «الجات» وجولة اورجواى .. الجات هى اتفاقية تستهدف تنظيم التجارة بين الدول الاطراف منذ عام ١٩٤٦ .. مصر عضوة بهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٧٠ ومن المهم ان نعرف انه خلال هذه الاتفاقية كانت الدول المتقدمة تقوم بصياغة الاتفاقات بشان التجارة فيما بينها ... وبعد ذلك تطرحها للدول المشاركة فى الاتفاقية وعليها - هذه الدول - ان تقبلها اولا تقبلها .. ثم حدث تحول تاريخى فى عام ١٩٨٦ فى اورجواى .. فكانت اول جولة للمفاوضات تشارك فيها الدول النامية وعقدت فى دولة نامية وهى اورجواى .. ثم تتابعت هذه الجولات للتوصل الى صيغة نهائية مقبولة بين الاطراف كلها .. الدولة المتقدمة والدول النامية وهذا التحول التاريخى كان مقصودا به مشاركة الدول النامية حيث سيكون الاجتماع الوزارى الأخير الذى سيقر هذه الاتفاقية فى دولة نامية ايضا وهى المغرب فى ابريل القادم

ومن خلال المفاوضات فى السنوات الماضية تاكد ان الالتزامات الموجودة فى كافة الاتفاقات مقسمة الى ٣ مستويات ـ مستوى الدول المتقدمة .. مستوى الدول النامية .. مستوى الدول الاقل نموا . ولكن كل هذه المستويات لها نفس الحقوق المتساوية ، كما ان اعلان «بنتادلست» عام ٨٦ كان يؤكد عدم تحمل الدول النامية التزامات تتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وذلك فى كافة الاتفاقات التى كان يتم التفاوض فيها والتوصل اليها.

ولنا ان نعرف انه بعد تنفيذ هذه الوثيقة التى تتضمن ٢٨ اتفاقا سوف تذوب اتفاقية الجات وجولة اورجواى فى مؤسسة جديدة تتضمن قواعد التجارة الدولية وهى المؤسسة التى سوف يطلق عليها المنظمة العالمية للتجارة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

سياسات الولايات المتحدة الحمائية والتجارة الدولية العادلة

المعاملة بالمثل ونظام «الجات» عبر نصف قرن

بعد سبع سنوات من تعثر مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) توصلت 117 دولة في منتصف الشهر الماضي الى اتفاق يصفه المتفائلون بانه «حجر الزاوية» في اساليب تحرير التجارة الدولية من القيود الضريبية والاجراءات الحمائية خاصة المفروضة من قبل الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.

«الشرق الأوسط» تعرض اليوم كتاباً صدر حديثا في نيويورك يقول ان السياسة التجارية للولايات المتحدة وهي اكبر قوة اقتصادية في العالم كانت دائما مرتبطة بالسياسة الخارجية وقائمة على مبدأ «المعاملة بالمثل» ويقترح تطبيق هذا المبدأ من اجل الحفاظ على التجارة الدولية بشكل «عادل» لكافة الاطراف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

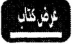
التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

Reciprocity,
U.S. Trade Policy,
and the
GATT Regime

CAROLYN
RHODES

Reciprocity,
U.S. Trade Policy,
and the GATT Regime
By Carolyn Rhodes
Cornell University Press
Sage House
512 East Street
Ithaca, New York 14850, USA
ISBN 0-8014-2864-5
Price: £ 23.99 (in the UK)

لندن: من عاطف سلطان



قبيل ساعات قليلة من انتهاء ليلة منتصف الشهر الماضي التقط العالم انفاسه عندما اعلنت شاشات وكالات الانباء من جنيف اخبار توصل مفاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير التجارة الدولية بعد ان كان احتمال انهيار المفاوضات يلوح في الافاق في صباح نفس اليوم.

ورغم ان هذه المفاوضات التي استغرقت سبع سنوات من المساومات المضنية منذ بداية «دورة الأوروجواي» في عام 1987 اضافة الى توقفها وتعرضها للفشل مرات عديدة قبل ان تحوز ارتياح معظم الحكومات واوساط الاعمال حول العالم فانها في الواقع لم تأت بشيء جديد منذ أول دورة لها «في جنيف» في عام 1947.

خلال السنوات السبع تناول المفاوضون قضايا عديدة من بينها وسائل التخلص من القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية التي تفرضها بعض الدول الكبيرة والصغيرة على الواردات الزراعية والصناعية وتحرير التجارة غير المنظورة، بما فيها خدمات البنوك والتامين والشحن والسياحة، وحل المنازعات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

في السنوات الأخيرة من المفاوضات انصبت المباحثات أساساً على الخلاف بين اللاعبين الكبار (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) على الاعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية) للمنتجين المحليين والتي طالبت الولايات المتحدة بالغائها على اعتبار انها «مقيدة للمنافسة الحرة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا على وجه الخصوص والولايات المتحدة حول هذه الاعانات.

لكن قبيل اقتراب الموعد المقرر لانتهاء المفاوضات 15 ديسمبر (كانون الاول) الماضي طفح الى السطح خلاف لم يكن على بال أحد حتى قبل ايام قليلة والذي تمحور حول اصرار الولايات المتحدة على الغاء الاتحاد الاوروبي للقيود المفروضة على «الصوتيات والمرئيات»، خاصة الافلام، والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا مما ادى الى تزعم فرنسا مرة أخرى لجبهة اوروبية معارضة للمطلب الاميركي.

ولولا اتفاق الاطراف المتفاوضة في اللحظات الأخيرة على «تأجيل» النظر في الخلاف الأخير والذي كاد يعصف بالمفاوضات برمتها، لما كان من الممكن اقرار الاتفاق والذي يقول عنه المتفائلون بانه سيؤدي الى



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 14 يناير 1994

اضافة ما بين 200 و300 مليار دولار الى الدخل العالمي وتقليص المعدلات العالية للبطالة، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان، وانعاش العديد من اقتصاديات الدول الصناعية والنامية المصابة الآن بنوبات من الركود الاقتصادي الحاد وتحرير حركة انتقال رؤوس الأموال حول العالم.

في أعقاب اتفاق بريتون وودز فور انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي تأسس ضمنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى جاءت اتفاقية «الجات» لتثبيت معطيات محددة لتنظيم التجارة الدولية كان اهمها تعميم مبدأ «الدولة الاكثر رعاية» والذي يتطلب الابتعاد عن فرض قيود حمائية والتزام كافة الاطراف «المتعاقدة» بمعاملة بعضها البعض على أسس لا تقل «يسراً» عما تقدمه لأي دولة أخرى تجاه فرض قيود ضريبية او حمائية اخرى على الواردات منها او الصادرات اليها.

في اعقاب بريتون وودز ايضا صعدت الولايات المتحدة الى مصاف الدول العظمى على المستويات السياسية والعسكرية والتجارية بعد ان كان ذلك محصورا لحقبة طويلة على الدول الاوروبية الكبيرة، خاصة بريطانيا وفرنسا.

وخلال النصف الثاني من القرن الحالي تحولت الولايات المتحدة الى اكبر قوة تجارية وصناعية ومالية عرفها العالم. وبسقوط الاتحاد السوفياتي في مقتبل العقد الحالي اصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة على الاصعدة العسكرية والسياسية ايضا.

منذ صعود الولايات المتحدة الى المصاف كانت سياستها التجارية لا تخلو من القيود، على الاقل القيود «الانتقائية»، كجزء اساسي من مكونات وتوجهات سياستها الخارجية. في هذا السياق طالعتنا كارولين رودس محاضرة العلوم السياسية بجامعة «اتساه» الاميركية بكتاب معنون «المعاملة بالمثل وسياسة الولايات المتحدة التجارية ونظام الجات» تتناول فيه تطور السياسية التجارية الاميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والقائمة على مبدأ «المعاملة بالمثل» والذي تقول المؤلفة انه اصبح ذات اهمية متعاظمة منذ بداية السبعينات بسبب ظهور «مصالح محلية» متعاطفة مع فرضه رغم معارضة البعض على سواد هذا المبدأ باعتباره اجراء «مقيداً» لحرية التجارة والتي تتشدق بها الولايات المتحدة اكثر من غيرها رغم عدم خلو سياستها التجارية من القيود الحمائية المؤقتة والدائمة والمتشددة في حالات كثيرة.

يقول الكتاب الصادر عن دار نشر جامعة كورنيل الاميركية والواقع في 249 صفحة من القطع الكبير ان الحكومة الاميركية مهما كانت



هويتها الحزبية تعتبر السياسة التجارية كواحدة من المكونات الرئيسية لسياستها الخارجية وأهدافها الاستراتيجية الكونية بما فيها الجوانب الأمنية والتقنية.

وهنا يقول الكتاب ان الادارة الاميركية «لا تتورع» عن فرض الاجراءات «العقابية» حتى ضد شقيقتها الصغرى المجاورة (كندا) واجدادها الأوروبيين (فرنسا وبريطانيا والمانيا) ومنافستها الجديدة (اليابان) وعدوها السابق (الاتحاد السوفياتي) الى جانب دول أخرى بعضها قريب جدا (كوبا) وأخرى بعيدة جدا (فيتنام وكوريا الجنوبية) والتي تخضع كلها لمقاطعة اقتصادية صارمة منذ عقود.

كان من مظاهر هذه السياسة مثلا استخدام الادارة الاميركية «لسلاح» صفقات توريد فائض القمح الاميركي كاجراء «عقابي» ضد دول كثيرة كان من بينها في العقود الثلاثة الاخيرة مثلا مصر والجزائر وليبيا وسورية والاتحاد السوفياتي السابق والصين. كما خضعت الأخيرتان ايضا الى حظر جزئي على صادرات المعدات الاميركية متطورة التقنية من بينها الاجهزة الالكترونية والدفاعية والفضائية والداخلة في صناعات الطائرات. والى جانب صفقات القمح والتقنية المتطورة امتدت الاجراءات الحمائية الاميركية ايضا الى صناعتي الصلب والسيارات وهما من اكبر الصناعات الاميركية المتعرضة لمنافسة أجنبية قوية، خاصة من اليابان.

في هذا السياق تقول المؤلفة ان مبدأ «المعاملة بالمثل» هو من اكثر السياسات التجارية «فعالية» اذا ما طبق بشكل «انتقائي» يسمح «بمعاقبة» الاطراف «غير المتعاونة» و«بمكافأة» الشركاء «المتعاونين». وتقول انه على عكس الشائع يؤدي هذا المبدأ الى «الحفاظ على حرية نظام المبادلات التجارية الدولية». وتقول ان فشل السياسة التجارية الاميركية في اعقاب الكساد الكبير الذي اصاب العالم في مقتبل الثلاثينات من القرن الحالي كان يرجع اساسا الى اتخاذ الحكومة لاجراءات «لبرالية» على حساب التطبيق الصارم «للمعاملة بالمثل» مما دعا الرئيس تيودور روزفلت بعد ذلك الى اللجوء الى سياسة «المعاملة بالمثل» من اجل «الحفاظ» على «التجارة المتكافئة».

هنا ايضا تجادل المؤلفة بأن مبدأ «المعاملة بالمثل» كان في الواقع من «احدى دعائم» اتفاقية الجات. ولكنها تقول ايضا ان هذا المبدأ قادر ايضا على «تعدي» أطر التجارة الحرة. وهنا ايضا تقول بأن «المعاملة بالمثل» قد «برهنت» على انها من الوسائل «الفعالة» في مساومات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة. وتقول «اننا لا نستطيع تفهم وتقييم» سياسات «المعاملة بالمثل» دون تفهم «جذورها» وتطبيقاتها في كل من المحتويين «الليبرالي» و«الحمائي».

لكن كما اظهرت المحاولات المحمومة التي شهدتها مفاوضات الجات في الاسبوع الثاني من الشهر الماضي، خاصة حول الاعانات الزراعية والمنتجات الصوتية والمرئية والدعم الحكومي لصناعات الطائرات وتحرير القيود على حركة رأس المال والاستثمارات، ان «الأخذ والعطاء» و«المصالح المشتركة» وليس «المبادئ» هما في النهاية الاساليب العملية الكفيلة بضمان تدفق التجارة الدولية باقل قدر من القيود الحمائية.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثير «غات» على الأمن الاقتصادي

□ دبي - «الحياة»:

■ قالت أوساط اقتصادية خليجية ان المزايا التي تتيحها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (غات) هي في صالح مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. ودعت الى الاستفادة منها في ظل وجود العديد من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي اقرتها الدول النامية التي يمكن من خلالها الحصول على اكبر استفادة ممكنة من دون ان تقابلها اي التزامات اضافية مثل التي تفرض على خطط دول المجلس التصديرية نتيجة تزايد القيود على الصادرات من منتجاتها وصعوبة الاستمرار في دعم الصناعات مستقبلاً.

وجاء تقرير أعدته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عن اهمية «غات» لدول الخليج «ان دول المجلس ستتمتع بمزايا عديدة وبالاضافة الى المساهم في تدعيم النظام التجاري واستقرار التجارة الخارجية بواسطة التعرف على السياسة التجارية للدول المختلفة، يمكن اللجوء الى «غات» لمجابهة ومعالجة الممارسات السلبية، مثل الاغراق بواسطة الضمانات والتدابير الاجرائية وانخفاض تكلفة الحصول على مزايا التخفيض الجمركي وغير الجمركي، بالمقارنة مع تكلفة الدخول في مفاوضات منفردة مع كل دولة على حدة. وستتمكن دول الخليج من الاستمرار في دعم الصناعات الناشئة من دون التعرض لأي اجراءات او تدابير انتقامية من جانب الدول الاخرى خصوصاً اذا كان هناك تأثير سلبي على هذه الدول من جراء منح الإعانات للصناعات الى جانب ذلك تحتفظ الدول بحق التدخل وفرض القيود عند حدوث ضرر لها او وجود عجز هيكلي مع ضمان عدم اتخاذ اجراءات ضد الدولة المتضررة».

واشارت المنظمة الى ان مزايا «غات» لا تقتصر على دول معينة انما تمتد الى كل المجتمع الدولي لكن درجة الاستفادة منها ستختلف من دولة الى اخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي ونوعية صادراتها ووارداتها، ومراحل التصنيع التي تمرّ بها مشيرة الى ان العديد من الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية سارعت الى هذا التجمع الدولي ايماناً منها بدور «غات» والفائدة التي يمكن ان تجنيها من هذا الانضمام.

وقالت المنظمة «ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظلت لفترة ليست قصيرة بعيدة عن هذا التجمع الدولي، (ما عدا الكويت) نظراً لعدم حاجتها الى هذه الاستفادة خلال فترة الطفر النفطية مشيرة الى انه تبين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجود اوجه شبه مع غيرها من الدول النامية في الصعوبات التي قد تعترض نمو تجارتها الخارجية خصوصاً عند تصريف منتجها الى اسواق الدول المتقدمة لوجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وان هناك عديداً من المجالات التي يمكن الحصول فيها على مزيد من المزايا في ظل «غات» بما يحقق لدول المجلس معدلات نمو مناسبة، لذلك بدأت بعض الدول في التفكير في الانضمام وهناك طلبات للانضمام تحت البحث لدى (غات) لكل من قطر والبحرين والامارات، كما ان السعودية تحضر اجتماعات لجنة القيود الفنية على التجارة المنبثقة عن «غات» بصفة مراقب كما قدمت طلباً الى الانضمام للمنظمة وذلك في تموز (يوليو) ١٩٩٣.

ولاحظت المنظمة عيوب «غات» على دول المجلس بصفة العائد الاقتصادي من الانضمام في الأجل القصير، نظراً الى ان التجارة الخارجية لدول المجلس خلافاً للنفط تتسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات الكثافة التقنية والرأسمالية معاً، الذي يعدّ انتاجهما مستقراً صناعياً في الدول المتقدمة، في حين ان دول المجلس لا تزال في المراحل الاولى من دورة حياة المنتج، مما يسبب استمرار القيود امام منتجاتها.

وقالت ان «غات» تطالب بالمزيد من أجراءات التحرير، مما يؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي القومي، حيث ان «غات» تتوخى بالضرورة ان يكون الانضمام عاملاً مساعداً وليس عبئاً عليها، بمعنى ان الانضمام ينبغي ان يؤدي الى خفض القيود، وليس الى الاستفادة من دون مقابل وقد تطالب «غات» بضرورة تأييد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي الى التوجه الخارجي، وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية بين دول مجلس



التعاون ذاتها او بين الوطنيين المقيمين، وقد يكون لهذا تاثيره على الامن القومي الاقتصادي عند دخول غير الوطنيين في النشاط التجاري.

كما لاحظت المنظمة احتمالات التاثير السلبي المستقبلي وقالت «ان هذا يرتبط بمدى تضمين «غات» المجالات الجديدة محل البحث في جولة اورغواي، مما قد يكون له بعض التاثير السلبي على اقتصادات دول مجلس التعاون. ويعتمد قطاع الخدمات مثلاً في دول المجلس، وهو قطاع ناشئ، على الدعم الحكومي لتقويته وتتعهد ازالة القيود عليه الاستثمارات التي تمت فيه، كما ان المقاييس المرتبطة بالاستثمار قد يكون لها تاثيرها السلبي عند فتح الباب امام امتلاك غير الوطنيين للانشطة الاستثمارية المختلفة.

وقالت ان «غات» لا تعني التنفيذ الحكومي الإلزامي والحرفي لكل بنودها، بل تركت الباب مفتوحاً لتبرير اي ممارسات قد تتخذها الدول المتعاقدة، وتكون في صالحها لضمان امنها القومي والاقتصادي في ظل اقتناع «غات» والدول المتعاقدة بهذه الاجراءات.

ونوّهت المنظمة الى ان التعاون الدولي امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية التي تساعد على تطور وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجنب الآثار السالبة لقيام التعاون الثنائي او الجماعي المحدود على الاقتصاد الدولي.

سباق عربى لدخول الجات

بدأت الدول العربية تتسابق للدخول فى اتفاقية الجات بعد النتائج الأخيرة التى اسفرت عنها جولة اوروجواى التى اعتبرتها الدول العربية ذات اهمية خاصة ومفيدة للدول النامية فى ظل نظام عالمى جديد أصبحت فيه الجودة والمنافسة الحرة والعادلة فى التجارة الدولية أمرا لا مفر منه وكانت البحرين العضو رقم ١١٤ فى الجات قد تم قبول عضويتها خلال الاجتماع الاخير لمجلس الجات فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ليصبح هناك خمس دول عربية أعضاء فى الجات... كما يتوقع ان تكون الجزائر هى الدولة العربية السادسة التى تنضم للاتفاقية من ناحية اعلنت وزارة الاقتصاد السورية أن سوريا سوف تنضم للمنظمة الدولية قريبا وهذا من شأنه أن يعود بالكثير من المكاسب على الاقتصاد السورى ستكون اكثر بكثير من الالتزامات التى ستقدمها. ومن المتوقع أن تقوم لبنان أيضا بخطوة مماثلة للانضمام للاتفاقية ولكنها فى انتظار الأجراءات التى ستقوم بها سوريا فى هذا الشأن وكانت المملكة العربية السعودية قد اعربت عن رغبتها فى الانضمام للجات وهى فى سبيل اتخاذ الاجراءات المطلوبة للعضوية كما أعربت الاردن عن رغبتها ولكنها فى نفس الوقت تقوم بتقويم الجوانب السلبية لأتفاقات جولة اوروجواى عليها فى مجالات السلع والخدمات.. ومع هذا فان المصادر الرسمية تؤكد ان الاردن فى سبيلها للانضمام للمنظمة خاصة بعد إجتماع وزير الخارجية الاردنى وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات فى عمان والذى عقد فى ديسمبر ١٩٩٣ لتأييد الطلب الاردنى للانضمام إلى الجات حتى قبل أنتهاء التعيين النهائى لنتائج جولة اوروجواى.

على الدول العربية عدم تجاهل التحديات المقبلة

اتفاق "غات" يتسم بآثار مهمة لكل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط

□ لندن – من رودني ويلسون*:

■ سيكون لتوصل المشاركين في جولة اورغواي من محادثات «غات» الى اتفاق اخيراً نتائج خطيرة بالنسبة الى اقتصادات الشرق الأوسط في العقود المقبلة على رغم ان قلة من هذه المنطقة تنتمي الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

ولم يكن للجولات السابقة من محادثات «غات» سوى تاثير ضئيل على تجارة دول الشرق الأوسط لأن خفض التعرفات الجمركية تناول في الدرجة الأولى السلع المصنعة التي تنتجها الدول الصناعية الرئيسية. لكن إطار محادثات جولة اوروغواي توسع حتى شمل المنتجات الزراعية والمنسوجات والخدمات والنشاطات الاقتصادية الأكثر اهمية بالنسبة الى اقتصادات الشرق الأوسط.

ولم تبد اهتماماً بـ «غات» إلا بضع حكومات فقط في الشرق الاوسط على اعتبار ان هذه الحكومات اكثر انشغالاً بمسالة تشكيل تحالفات اقليمية وبهموم التعامل مع دول الإتحاد الأوروبي التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لمعظم دول الشرق الأوسط.

ولم تسجل المحاولات الهادفة الى الدمج الاقتصادي الاقليمي عن طريق الجامعة العربية والسوق العربية المشتركة والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي سوى نجاحات محدودة. إذ تشكل التجارة بين دول الشرق الأوسط اقل بكثير من عشرة في المئة من تجارة المنطقة كلها.

وتنامى العجز التجاري للمنطقة مع دول الاتحاد الأوروبي، فيما تراجعت اسعار النفط ومع ذلك لم تؤثر اتفاقات التعاون المعقودة بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والدولة العبرية من جهة اخرى، في التدفق التجاري إلا قليلاً. ولم ينجح حتى إتفاق المشاركة المعقود بين دول الاتحاد الأوروبي وتركيا كثيراً في تسهيل وصول الصادرات التركية الى اوروبا. ويذكر ان تركيا ترغب في ان تكون عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي.

وعلى رغم اخفاق دول الشرق الأوسط في انشاء كتلة اقليمية تجارية في ما بينها، اقتصر الإهتمام بالتجارة الدولية على المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية الذي عقد للمرة الأولى عام ١٩٦٤ بغية تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية وصار يعقد سنوياً بعد ذلك.

وتعتبر دول الشرق الأوسط هذا المؤتمر انسب لها من اتفاقية «غات» التي تعتبرها إجمالاً نوعاً من الاندية الخاصة بالدول الغنية، مشاركة في ذلك دولاً نامية اخرى في هذه الرؤية.

ومع ذلك لم يتمكن مؤتمر الامم المتحدة هذا من حماية اسعار السلع الأساسية. وهي الحماية التي كانت من اهم غايات مؤسسي المؤتمر ولا تهم دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط وحسب، بل ايضاً دولاً كالاردن والمغرب اللذين يصدران كميات مهمة كبيرة من الفوسفات.

والمؤسف ان مؤتمر الامم المتحدة تحول مع مرور الزمن الى ندوة نقاش وتشدق لا ينعقد إلا مرة كل اربع سنوات وتقتصر اعماله على الإعراب عن الشكوى والتذمر والتلوع ازاء الشؤون التجارية. وبالنظر الى إفتقار المؤتمر الى أي قوة او نفوذ، لا يحقق شيئاً ملموساً، او القليل جداً من الامور المهمة.

من جهة اخرى، تعززت اتفاقية «غات» بفضل نجاح جولة اوروغواي من المحادثات لا سيما ان هذا النجاح ادى الى إنشاء «منظمة التجارة الدولية» التي يجري تنظيمها حالياً. وستكون هذه المنظمة الدولية الجديدة مسؤولة عن ضمان تطبيق الاتفاق الذي توصلت اليه جولة اوروغواي من المحادثات وعن تحديد تدابير حل الخلافات التجارية بين الدول وعن رفع توصية تغطي الخدمات وما يسمى «حقوق الملكية الفكرية».

وتشمل هذه الحقوق ترتيبات الترخيص الخاصة بالمنتجات التقنية المتقدمة المتطورة، كما تشمل اموراً تتعلق بالجعالات. وهذا كله مهم بالنسبة الى عدد كبير من دول الشرق الاوسط التي تعتمد على المستوردات من التكنولوجيا الغربية واليابانية لا سيما في مجالات مثل البتروكيماويات.

وبموجب قوانين «غات» التي تمخضت عنها جولتا كينيدي وطوكيو السابقتان من محادثات «غات» كان يجري الاعلام فقط عن الدول التي خالفت او تخالف مبادئ عدم التمييز في التجارة الدولية.

لكن بموجب نتائج جولة اورغواي من محادثات «غات» بوسع منظمة التجارة الدولية السماح لدولة مظلومة في نزاع تجاري بان تنتقم من شركائها التجاريين اذا لم يتقيدوا باتفاقات التجارة الدولية. واذا دعمت دولة شرق اوسطية صادراتها من منتجات النفط المكررة قد تجد أن دول الاتحاد الاوروبي او الولايات المتحدة الاميركية تضع تعرفات ضدها بموجب القوانين الدولية الجديدة الهادفة الى مكافحة الاغراق.

وبما أن المقاطعة العربية لاسرائيل تخالف مبدا عدم التمييز في التجارة الدولية، لم توقع اي دولة عربية، باستثناء مصر، اتفاقية «غات». وبموجب البند الخاص بالدول الاكثر رعاية، يتعين على الدول الموقعة على اتفاقية «غات» ان تشمل شركاءها التجاريين كافة بالرعاية التفضيلية التي تتمتع بها اي دولة تتفاوض معها اي دولة من هذه الدول بخصوص امتيازات او تنازلات تجارية.

وتتحاشى دول الاتحاد الاوروبي الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا كله عن طريق التفاوض مع الآخرين ككتلة تجارية واحدة موحدة وعن طريق اعتبار التبادل التجاري في ما بينها ذي طبيعة داخلية لا دولية.

وربما ان الدول العربية لا تشكل كتلة تجارية واحدة لا يمكن تطبيق امتيازات مماثلة في نشاطاتها التجارية.

وينظم وضع مصر في اتفاقية «غات» بروتوكول تكميلي تم الاتفاق عليه عام ١٩٧٩. وتمكنت مصر من توقيعه بعد عقدها معاهدة سلام مع اسرائيل. وبعد عام ١٩٧٩ بفترة من الزمن صادقت مصر على اتفاقية «غات» الخاصة بالحواجز التقنية وبالدعم التعويضي وبرخص الاستيردا وبلحم البقر.

وتتمتع مصر بحق المشاركة كمراقب في اجتماعات «غات» الخاصة بالمشتريات الحكومية لانها لم تبد رغبة حتى الآن في تبني مبدأ عدم التمييز في المشتريات الحكومية بسبب رغبتها في حماية الصناعات التي تمكلها الدولة المصرية. وعلى سبيل المثال سيحصل ضغط على مصر، بموجب اتفاق جولة اوروغواي، لكي لا تميز لمصلحة صلب حلوان على حسب المستوردات من الصلب تحت طائلة العقاب، اذا تمسكت مصر بسياسة قصر الشراء على المنتجات المصرية.

يذكر ان ايران، التي عزلت نفسها عن العالم في معظم المجالات، انسحبت من اتفاقية «غات» بعد اندلاع الثورة الاسلامية. لكن اسرائيل وتركيا تشاركان في هذه الاتفاقية على رغم انهما لا ترتاحان كثيراً الى عدد كبير من تدابير «غات» لاسباب اهمها ان هذه التدابير تحدّ من مقدرتهما على حماية المنتجات المحلية:

ولا تشارك اسرائيل في المحادثات الخاصة بالحواجز التقنية وبالتقييمات الجمركية وبرخص الاستيراد وبمكافحة الاغراق الا بصفة مراقب على رغم انها وقعت بالكامل البنود الخاصة بالمشتريات الحكومية ووافقت مع التحفظ على البنود الخاصة بالدعم التعويضي. وصادقت تركيا على اتفاقية «غات» الخاصة بالدعم التعويضي كما وقعت على التدابير الخاصة بالتقييمات الجمركية، لكنها لا تشارك في اجتماعات «غات» الاخرى المتبقية الا بصفة مراقب.

ومن المؤكد ان الاتفاقات التي توصلت اليها جولة اوروغواي من محادثات «غات»، سيكون لها تأثير عميق في الزراعة في الشرق الاوسط ففي الوقت الراهن تعتري اسواق الحبوب الدولية تحريفات خطيرة حادة بسبب الدعم الحكومي وبسبب الحواجز امام المستوردات التي تقيمها دول الاتحاد الاوروبي واليابان والولايات المتحدة.

ويشكو معظم دول الشرق الاوسط من عجز كبير يتنامى في التجارة بالمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال، تتكلف مصر ثلاثة بلايين دولار سنوياً بسبب المواد الغذائية التي تستوردها مما يشكل نحو ٣٠ في المئة من قيمة مستورداتها كافة. وتتجاوز المواد الغذائية ربع مستوردات الجزائر كلها. مما يكلفها بليوني دولار سنوياً.

يذكر ان مصر والجزائر تشتريان هذه المواد الغذائية باسعار الاسواق الدولية التي تضغط عليها نزولاً الصادرات المدعومة الفائضة الوفيرة من دول الاتحاد الاوروبي. ويذهب بعض المواد الغذائية الى دول الشرق الاوسط عن طريق المعونات الغذائية على رغم ان الدولة الوحيدة التي لا شك تستحق هذه المعونات هي السودان.

وبموجب الاتفاق الذي توصلت اليه جولة اوروغواي من محادثات «غات»، سيتعين على دول الاتحاد الاوروبي خفض الدعم الذي توفره داخلياً للمواد الغذائية بنسبة ٢٠ في المئة، وخفض دعم قيمة الصادرات من هذه المواد بنسبة ٣٦ في المئة وخفض دعم حجم الصادرات بنسبة ٢١ في المئة. وسيترتب عن هذا كله ان سعر السوق الدولية الخاص بالحبوب ربما ازداد على الاقل بنسبة الخمس، ما يرفع اعباء الانفاق على المستوردات في الدول الشرق الأوسطية التي تستورد المواد الغذائية.

لكن التبدلات التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات «غات»، ستعود بالمنافع أيضاً على رغم ان العالم سينتظر ليكتشف ما اذا كان المنتجون في دول الشرق الاوسط سيستفيدون من الفرص الجديدة السانحة. ومن شان زيادة اسعار المنتجات الزراعية ان تشكل مزيداً من الحفز على قيام المزارعين في منطقة الشرق الاوسط بتوسيع الانتاج.

يذكر ان الالغاء التدريجي للضوابط التي كانت تقيد اسعار المواد الغذائية في مصر ادى الى زيادة انتاج القمح بنسبة ٥٠ في المئة بين ١٩٨٦ و١٩٩٢. بينما زاد انتاج الذرة بنسبة ٧٤ في المئة وزاد انتاج قصب السكر بنسبة ١٤ في المئة في هذه الفترة نفسها.

ومن المحتمل ان تؤدي اي زيادة اضافية في الاسعار الى تدفق الاستثمارات التي تهدف الى تحسين انظمة الري والى استخدم السمادات الاغلى ثمناً بما في ذلك السمادات العضوية.

وبموجب اتفاق جولة اوروغواي سيتم الغاء ترتيبات «الانسجة المتعددة» التي تفرض حصصاً على المنسوجات، بالتدريج على مدى فترة زمنية تمتد عشر سنوات. وهذه الحصص تحدّ حالياً من صادرات تركيا وتونس والمغرب من الملبوسات الى دول الاتحاد الأوروبي. ووجدت حتى دبي، التي انشأت صناعة منسوجات متواضعة في الثمانينات يعمل فيها عمال باكستانيون، ان صادراتها تخضع للقيود التي تتضمنها ترتيبات الانسجة المتعددة.

وسيعتمد مدى الانتفاع من انهاء العمل بموجب الحصص على مدى التنافسية التي يستطيع منتجو المنسوجات الشرق اوسطين الاحتفاظ بها. ويكمن الخطر في ان يؤدي تحرير الصادرات من دول جنوب آسيا والشرق الاقصى الى اغراق الاسواق الاوروبية التقليدية بالمنتجات الزهيدة الثمن ما يحرم منتجي الشرق الاوسط الذين يخدمون هذه الاسواق منها.

وربما وجد المنتجون في تركيا والمغرب ان اسعار الهند والصين ادنى بكثير من اسعارهم لان الاجور في الدولتين الآسيويتين العظميين ادنى بكثير من الاجور في تركيا والمغرب.

وسيكون من عدم الحكمة ان تتجاهل حكومات دول الشرق الاوسط التحديات التي تضعها امامها اتفاقات جولة اوروغواي من محادثات «غات». فتحرير التجارية الدولية من القيود سيعود بالنفع على الذين يتمتعون بميزة المنافسة.

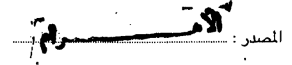
وتتمثل المشكلة بالنسبة الى دول الشرق الاوسط في انه يتعين عليها، فيما تتراجع اسعار النفط او تبقى على حالها في احسن الحالات، ان تبحث عن مصادر اخرى من عائدات التصدير ومع ذلك يخدم معظم النشاط الصناعي في الشرق الأوسط اسواقاً محلية «تتمتع» بالحماية.

وفيما تستفيد اقتصادات دول جنوب آسيا والشرق الاقصى من الفرص الجديدة المتاحة، يتعرض الشرق الاوسط لخطر التهميش والبقاء وحيداً ومتخلفاً عن الركب العالمي. وهذا ما حدث بالفعل حتى الآن للدول الافريقية الاستوائية. وعوض ان تنمو دول الشرق الأوسط العربي ذات الدخل المتوسط ربما تراجعت نسبياً في عالم تزداد فيه اهمية القوة الاقتصادية على اي قوة اخرى.

---

* استاذ في جامعة دارام متخصص باقتصادات الشرق الأوسط.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

رياح الجات تهب على الحقول المصرية!

حتى المزارع المصرى متى يدرك موضع قدميه على أرض النظام الاقتصادى العالمى الجديد؟

الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الاراضى كلف قطاع الشئون الاقتصادية بالوزارة والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بإجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن اثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة الدولية على إنتاج وصادرات وواردات مصر من المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة صادراتنا من القطن والارز والخضر والفاكهة. فى الصدارة من أولويات اهتمامات وزارة الزراعة الآن تأتى قضية اتفاقية الجات الجديدة وعلمت مصر الخضراء أن: ومن المعروف أن هذه الاتفاقية الجديدة والتى تم الاتفاق عليها مبدئيا فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بدأ التفاوض عليها منذ جولة اورجواى فى سبتمبر ١٩٨٦ والمنبثقة عن اتفاقية الجات بجنيف فى ١٩٤٧ والتى انضمت اليها مصر فى عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات.. وستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ بعد عقد المؤتمر الوزارى للاتفاقية فى ابريل ١٩٩٤ وبعد أن تصدق حكومات وبرلمانات الدول عليها.

وصرح د. سعد نصار مستشار الوزارة والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية أن اللجنة الفرعية حول التجارة فى السلع الزراعية قد عقدت اجتماعها يوم الاثنين الماضى فى مبنى التمثيل التجارى فى اطار اجتماعات اللجنة القومية الدائمة لمتابعة مفاوضات جولة اورجواى والاثار المترتبة عليها.

وقد ناقشت اللجنة محاور الاتفاقية الجديدة وذلك فيما يختص بالتجارة فى السلع الزراعية وتتلخص أهم تلك المحاور فى :

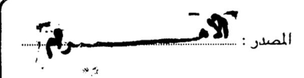
- الغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وتحويل الحظر الى تعريفات جمركية مع تخفيض تلك التعريفات الجمركية فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال مدة ٦ سنوات وفى الدول النامية بنسبة ٢٤٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك بدءا من ١٩٩٥/١/١ مع اعتبار فترة الاساس هى متوسط الفترة من ٨٦ ـ١٩٨٨ .

- تخفيض الدعم الداخلى للانتاج الزراعى فى الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال مدة ٦ سنوات وفى الدول النامية بنسبة ١٣.٣٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك على مستوى جميع المنتجات وليس سلعة سلعة مع السماح بالدعم الداخلى للانتاج الزراعى فى الدول النامية فى حدود ١٠٪ فى بعض الحالات وفى الدول المتقدمة فى حدود ٥٪ فى بعض الحالات.

- الغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية وفقا لنفس القواعد فى البند السابق، وقد حصلت مصر على السماح بدعم التصدير للمنتجات الزراعية كحالة استثنائية (متوسط دخل الفرد فى مصر اقل من ١٠٠٠ دولار فى السنة).

- التحكم فى الخلافات وفقا للاتفاقية الجديدة اصبح ملزما وهناك نص على انه فى حالة تضرر الدول النامية من قضية معينة فلابد ان يتم الحكم فيها فى فترة زمنية لاتتجاوز ٦ شهور .

- ان ماتم تطبيقه بالفعل فى قطاع الزراعة فى مصر فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى يغطى معظم ان لم

المصدر : 

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

يكن كل ماتطالب به الاتفاقية الجديدة.

كما ناقشت اللجنة الاثار المتوقعة لهذه الاتفاقية والتي تدور حول:

.. إن الغاء دعم الانتاج الزراعى ودعم التصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدى الى زيادة اسعار التصدير، وهذا قد يخفف من آثار سياسات الاغراق ويشجع الانتاج الزراعى المحلى فى الدول النامية .

.. لكن فى نفس الوقت قد تؤدى زيادة اسعار التصدير الى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء والفقيرة .

ومن أجل ذلك فقد نصت الاتفاقية انه على الدول المتقدمة ان تستمر فى تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والفقيرة لفترة ٦ سنوات.

.. ان الغاء حظر الاستيراد والغاء دعم التصدير فى الدول المتقدمة قد يؤدى الى زيادة صادرات الدول النامية الى تلك الدول .

.. انه رغم الغاء الحظر على التصدير والاستيراد فان بعض الدول تلجأ الى حماية انتاجها المحلى عن طريق التشديد فى مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعى.

.. انه لابد من التفاوض مع السوق الاوروبية المشتركة بشأن بعض القيود الخاصة بحصص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية الى السوق والغاء تلك القيود فى اطار الاتفاقات بين مصر والسوق أو عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة.

* وبالنسبة للمشاكل التى ستلحق بدول العالم الثالث عموما بعد اتفاقية الجات فتأتى من خمسة مصادر اساسية كما تشير دراسات القطاع الاقتصادى وهى:-

د. والى يكلف قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة باجراء دراسة تحليلية وتفصيلية عن أثر اتفاقية الجات على إنتاج وصادرات وواردات مصر من المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة القطن والأرز والخضر والفاكهة

● الاتجاه للتفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة لإلغاء بعض القيود الخاصة بحصص ومواسم الاتفاقات بينها وبين مصر

اولا: إن اسقاط أى شكل من اشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة فى تلك البلدان سيعنى فتح السوق تماما امام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة في دول الشمال والذى يمكن ان يؤدى الى محاصرة المشروع الصناعى المحلى والوطنى.

ثانيا: زيادة اسعار الحاصلات الزراعية (والقمح بشكل اساسى) وذلك بعد الغاء الدعم والتنافس الاوروبى الامريكى على كسب الاسواق والذى كان يؤدى فى واقع الأمر الى الحد من ارتفاع الاسعار، وتقدر الزيادة المرتقبة فى الحاصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠٪ الى ١٥٪ وهو الامر الذى يقع عبؤه فى الاساس على دول العالم الثالث التى تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح مابين ٥٠ - ٨٠٪.

ثالثا: اخراج العمالة من دائرة اتفاقية الجات الامر الذى يعنى تقييد تصدير العمالة الاجنبية والتى تعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومى واخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات أى اعتبارها سلعة مقيدة ، يتواكب ايضا مع اتجاه دول الشمال الى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الاجنبية الوافدة من الجنوب ويتضح جليا مع القوانين المقيدة لهجرة وانتقال العمالة التى تعم الغرب الاوروبى والأمريكى.

رابعا: اخراج النسيج ومشتقاته من دائرة الجات وهى إحدى السلع الرئيسية التى استطاع كثير من دول العالم الثالث البروز فى مجاله وتعتمد عليه فى التصدير لتنمية مواردها .

اما بالنسبة للفكرة التى دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من اقتصادى الجات بأن الدول النامية قد تخسر على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد فأنها تقوم على اساس انه مع ازدياد اسعار السلع التى تستوردها هذه الدول فأن ذلك سيكون حافزا لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتى.

خامسا: اذا كانت العمالة كسلعة قد اخرجت من الجات فإنه من الواضح أن هناك مشاكل كثيرة من المزارعين الفرنسيين واليابانيين والكوريين ضد مقررات الجات والتى تعنى حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعى ، الأمر الذى سيقابله فى العالم الثالث تقارب ضرورى ومتوقع في المصلحة والهدف بين المنتجين فى مجالات الصناعة والزراعة.

● ونهاية فان اتفاقية الجات بديل للمشروعات العديدة التى قدمت للأمم المتحدة فى الثمانينيات والتى كانت تسعى الى درجة من العدالة فى التجارة الدولية لتنشيط القدرات الاقتصادية والتصديرية لدول العالم الثالث ابتداء من مشروع (برانت) الذى سمى باسم رجل الدولة الالمانى البارز والراحل فيللى برانت والذى ترأس في الثمانينات مجموعة عمل عكفت على المشروع وقدمته للأمم المتحدة وحتى مشروع الفاش الجنوبى الذى وضعته لجنة من خبراء الاقتصاد فى الدول النامية .

والجات هى المحاولة الاخيرة لعلاج المشاكل التى تمر بها اقتصاديات الراسمالية العالمية فى مواجهة الكساد والبطالة.



المصدر : المساء

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

لا خوف على اقتصاد وصناعة مصر.. من «الجات»

جهاز خاص لمحاربة إغراق السوق بالسلع الأجنبية

الاسكندرية ـ النحاس حسن :

اعلن محمود محمد بيومى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اننا لن ننعزل عن العالم.. وانه لاخوف على اقتصاد وصناعة مصر من «الجات» .. لاننا منضمون اليها منذ عام ١٩٧٠ وتعاملنا مع «الجات» حقيقة.. واتفاقية الجات هى فى الحقيقة ٢٨ اتفاقية منها ١٨ وافقنا عليها عام ٧٠ والعشر الباقية اهمها الملكية الفكرية والخدمات .

قال انه لاول مرة شكلت مصر مجموعة عمل استفاد منها المفاوض المصرى وكان له دور بارز وشكل مع الدول النامية قوة استطاعت ان تحصل على تيسيرات اهمها الا تضار الدول النامية من تخفيضات الدعم.. واتفق على تخفيض ٢٠٪ من الدعم للحاصلات الزراعية على مدى ٦ سنوات اى بواقع ٢,٥٪ فقط .

اضاف ان الاعلان السياسى للجات ينص على انه يتم التعويض لاى دولة نامية تضار من خفض الدعم.. كما انه لن



تتأثر بالضرورة اسعار الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية .. وقال ان البعض يتشاءم بارتفاع رهيب للاسعار ولكنى اؤكد انه لن يحدث ذلك .

واكد بانه لاخوف اطلاقا من الاغراق والدعم والتجارة غير المشروعة للسلع وخاصة المنسوجات والغزل والملابس الجاهزة فقد انفردنا بحمايتها بالحظر للاقمشة حتى ١٩٩٦/١/١ والملابس حتى سنة ٢٠٠٢ وفرضت عليها ٨٠٪ رسوم جمركية مضافا الى ذلك ضمان تعويض «الجات» لاى دولة نامية تضار من اثر الاغراق او الدعم بتيسيرات فى المنح والقروض الميسرة .

وقال وزير الاقتصاد بان صناعتنا المصرية قوية وفى ظل هذه السنوات العشر ستنافس كل صناعات العالم .

واشار الى أننا انشأنا جهازا خاصا بوزارة الاقتصاد مهمته كيفية محاربة الدعم والاغراق للسلع الاجنبية وقال باننا اشترطنا الحماية الفكرية والاعمال الفنية والمسرحية لمدة ١٠ سنوات .

واضاف وزير الاقتصاد بان مصر لاول مرة تحقق فائضا ٥ ملايين جنيه فى الميزان التجارى ويعتبر انجازا لمسيرة مبارك الذى تثق فيه كل الاوساط العالمية لمصداقيته .

واشار إلى انخفاض العجز والتضخم من ٢٩٪ إلى ٩,١٪ هذا العام .

وتحدث عن قضية التصدير فقال إن الباب مفتوح للتصدير بلا قيود وان مجلس الوزراء فى جلسته القادمة سيناقش قانون النقد وخاصة الاستمارة ت.ص التى تجرم المصدرين وستلغى فى هذه الجلسة .

وأشار إلى تدفق العملات الاجنبية ووجود مدخرات وصلت ١٦ مليار دولار فى البنوك وقال إن صادراتنا مع السعودية ارتفعت من ٢٠٦ إلى ٦٧٥ مليون جنيه وميزان تجارتنا مع امريكا وهى اكبر شريك تجارى لمصر وبلغت صادراتنا من يناير إلى اكتوبر ٩٣ مبلغ ٥١١,٩ مليون دولار وانخفض العجز التجارى من ٢١٩٢ إلى ١٨١٦ مليون دولار . جاء ذلك فى الندوة الاقتصادية لجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية برئاسة محمد رجب وحضرها المستشار اسماعيل الجوسقى



رؤية

«الجات» .. الإعصار المدمر ؟!

فى التصريحات الصحفية حول تاثير اتفاقية الجات الاخيرة لتحرير التجارة العالمية كانت هناك مفارقة عميقة الدلالة فقد التزم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى تعليقه عليها بالدبلوماسية الشديدة فى حين التزم وزير الخارجية فى تعليقه عليها بمقتضيات الاقتصاد وهى مقتضيات لايفيد فيها من قريب او بعيد دبلوماسية الكلمات والتحليلات .. ولان الدبلوماسية هنا تكاد تتساوى مع تغييب الحقائق او على الاقل تجميلها فى مواجهة قضية لاتحتمل «التغييب او التجميل» باعتبارها قدرا وواقعا عالميا - لاتملك مصر كغيرها من الدول النامية - الا ان تدرس بعلم وعمق تقزيم سلبياته وتعظيم فوائده وايجابياته اذا كان هناك سبيل لذلك فى الحاضر او المستقبل.

وقد كانت الصورة بالغة الوضوح لدى السيد عمرو موسى وزير الخارجية لان الدول الافريقية المشاركة فى مفاوضات الجات حملت السفير المصرى فى المقر الاوروبى للامم المتحدة بجنيف ورئيس وفدها فى المفاوضات امانة القاء خطاب «الرثاء الاخير» لمصالح الدول النامية الضائعة التى اهدرتها الاتفاقية وحملته امانة الافصاح والابانة عن ضخامة الخسائر التى ستتحملها الدول النامية فى مواجهة المكاسب الضخمة التى توزعت بين الدول الصناعية الكبرى.. بالاضافة الى علم وزير الخارجية بالضرورة بأن الجمعيات الخيرية فى بريطانيا انزعجت من الضائقة التى ستحل بالدول النامية الاكثر فقرا وخاصة الدول الافريقية فى ظل الاتفاقية الجديدة مما دعاها للمطالبة العاجلة بتقديم منح اضافية لهذه الدول حتى تحافظ على مستواها الراهن ولاتتدهور كثيرا عن حدوده المتردية .

ببساطة - ومع الاعتذار لدبلوماسية وزير الاقتصاد - فإن الصراع والنزاع على مائدة المفاوضات المسماة بجولة اوراجواى والذى استمر لمدة سبع سنوات متصلة منذ بدايته فى عام ١٩٨٦ ويمثل الحلقة الثامنة من حلقات الحوار الدولى لتحرير التجارة العالمية فى ظل ما يسمى بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات واختصارها «الجات» .. كان يدور بالدرجة الاولى بين الدول الصناعية الكبرى وكانت الاغلبية المشاركة فى المفاوضات بحساب العدد والمنتمية لدول العالم الثالث تجلس فى مقاعد المتفرجين بحكم انها «الاغلبية الصامتة» لان الكبار يتحدثون لغة «المكاسب والخسائر» فيما بينهم.

وقد حكمت الموضوعات المطروحة على مائدة المفاوضات ان تلتزم الاغلبية من الدول النامية بفضيلة الصمت اولا بحكم هامشيتها فى التجارة الدولية وبحكم ان الاغنياء يملكون ٩٠٪ من السيطرة على التجارة السلعية العالمية وايضا بحكم ان الاغنياء اضافوا الى جدول الاعمال قضايا مازال امام غالبية الدول النامية سنوات طويلة حتى تعانى منها وتشتكى من مضارها وهى القضايا المرتبطة بحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية وايضا القضايا المرتبطة بتحرير التجارة الدولية من الخدمات وفى مقدمتها نشاط البنوك وشركات التامين والسياحة والمقاولات والنقل والاستشارات بحكم ان الدول النامية لا تنافس فى هذه المجالات والانشطة ولذلك فإن دول العالم الثالث اعترضت من البداية على دخول هذه الامور ضيفا على مائدة المفاوضات بحكم انها لا تدخل فى نطاق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الجات» وان الاتفاقية تقتصر على التجارة فى السلع فقط.

وببساطة ايضا ولكن بلغة الاقتصاد التى تحدث بها وزير الخارجية فإن الدول الصناعية الكبرى لانها الاكثر تقدما والاكثر فعالية ونشاطا فى المحيط الدولى والاكثر كفاءة من حيث نوعيات الانتاج وتكاليفه والاكثر سطوة

وسيطرة بحكم تقدمها التكنولوجى ستحوز مكاسب بالغة الضخامة تصل تقديراتها الى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويا مع بدء تطبيق اتفاقية الجات وعلى الاخص عند اكتمال تطبيق كافة بنودها مع سنة ٢٠٠٢ لانها تمكنت من فتح الاسواق العالمية امام منتجاتها وامام خدماتها وتمكنت من حماية ملكيتها الادبية والفنية والصناعية من السرقة والتزييف والتزوير والذى تتعرض له حاليا بغير رقابة وبدون حساب.

ولكن الاكثر خطورة فى اتفاقية الجات الجديدة يرتبط بالاحكام التى تضمنتها فيما يتعلق بقوانين الاستثمار ذات الاثر على التجارة الدولية حيث منحت الاتفاقية نفسها سلطة ايقاف مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثمارية التى تتعارض معها وهو حق يمس جانبا هاما من استراتيجية الدول النامية للحاق بركب الصناعة والتصنيع العالمى.. ووفقا للاتفاقية فإن كافة التشريعات الاستثمارية او الجمركية او غيرها التى تشترط للتمتع بالمزايا الضريبية والجمركية ان تكون هناك نسبة من «المكون المحلى» للمنتج النهائى تعتبر باطلة وخارجة على قواعد الجات باعتبار ان ذلك الشرط له نفس اثر الحماية الجمركية الذى يعيق سير وتدفق التجارة الدولية الحرة لانه يجبره على استخدام المنتجات المحلية ولا يستوردها من موطنها الاصلى الاكثر جودة وكفاءة ويجهض هذا الشرط الواضح فى اتفاقيات الجات الجديدة كافة الاحاديث والامانى والاحلام لاقامة صناعة جديدة والتوسع فى الصناعة القائمة وكذلك كافة احاديث صناعات التجميع ودورها فى خلق حلقات من الصناعات المغذية والصغيرة.

وفى ظل اتفاقية الجات فإن المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة تراجعت خطوتين وستتراجع عشر خطوات مع انشاء «منظمة التجارة متعددة الاطراف» اعتبارا من اول يوليو ١٩٩٥ والتى تحل محل الجات وتفتح عضويتها فقط للراغبين فى الالتزام التام باتفاق تحرير التجارة الدولية بصورته الكاملة والشاملة والتى تمنع الحكومات من دعم المنتجين ومن مساندة المصدرين ومن حماية انتاجها الوطنى ومن اقرار سياسات لتحفيز الاستثمار وتشجيع الصناعة وهو كيان يملك كافة مقومات اجهزة الامن والشرطة والجاسوسية لانه سيملك صلاحيات ملاحقة كافة سياسات الحماية والدعم فى كافة الدول الاعضاء وسيفرض على الاعضاء مفاهيم محددة لمواجهة الاغراق لاتحتمل التوسع فى النص والتفسير .. وهو جهاز قرره تقوده الدول الصناعية الكبرى وفى مقدمتها امريكا والتى لم تلتفت كثيرا الى صرخات الدول النامية فى اجتماعات الجات الاخيرة بجنيف .

اذا كانت احداث حرب الخليج قد دفعت بدول العالم النامى الى مواجهة مقصلة التفسير الامريكى والاوروبى للفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة والذى يبيح التدمير والحصار الشامل والكامل على المخالفين والمشاغبين من الدول الاعضاء بسلطة مجلس الامن المطلقة .. فإن احداث جنيف واتفاق الجات الاخير وما تضمنه من انشاء منظمة التجارة متعددة الاطراف ينذر بمنظمة حشرية واسعة النفوذ والسلطات فى الملاحقة التجارية لكافة الدول الاعضاء وفيما يمس صميم سيادتها المتطلعة للنمو والتقدم والازدهار وهو جهاز يتعارض دوره ونشاطه واستراتيجيته مع الحلم بالانضمام لنادى الدول الصناعية الجديدة والالتحاق بموكب النمو الاقتصادى .. تلك هى القضية الحقيقية فى اتفاق الجات الجديد وهى قضية تحتاج الى حركة مكثفة تبعث الحركة والحياة فى موقف الاغلبية الصامتة للدول النامية قبل ان يجرفها الطوفان بغير رجعة وبدون عودة لان الجات توشك ان تصبح الاعصار المدمر لكل العالم النامى؟!





.. ولكن أوروبا أيضا حائرة!

لسنا وحدنا الحائرين مع الاتفاقية الاخيرة التى توصلت إليها منظمة الجات بشأن تحرير التجارة العالمية.. ولكن أوروبا أيضا حائرة مثلنا.

فعندنا من يرى ان تحرير التجارة العالمية بالكامل ليس فى مصلحتنا وذلك لأسباب تكاد تكون معروفة لأى أكاديمى مبتدئ وهى جمود هياكلنا الإنتاجية وعدم قدرة منتجاتنا على المنافسة فى الأسواق العالمية وإمكان غزو السلع الاجنبية لأسواقنا وقضائها على صناعاتنا الوطنية الناشئة.. إلخ ولكن هناك من يرى الصورة من وجهها الآخر وهو ان هذه هى فرصتنا لتطوير هياكلنا الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجاتنا الوطنية والإحساس بان صناعاتنا لن تظل إلى الأبد تعمل خلف أسوار الحماية الجمركية فضلا عن اننا حتى فى ظل هذه الاتفاقية نستطيع ان نوفر الحماية للصناعة الوطنية بما يمكنها من النمو والازدهار وليس التراخى والتكاسل اعتماداً على انفرادها بالسوق المحلية.

ويضيف المتفائلون إلى ذلك اسبابا اخرى فى مقدمتها ان اتفاقية تحرير التجارة العالمية ستضيف إلى الدخل العالمى بحلول عام ٢٠٠٢ مالا يقل عن ٢٧٠ مليار دولار سوف تستخدم فى أعمال الاستثمار بطبيعة الحال وهو الأمر الذى سينعش الاقتصاد العالمى ويفتح المزيد من فرص العمل امام شبابنا فى الخارج.

ولايزال الحوار مستمرا بين المتفائلين والمتشائمين وهو امر كما قلت يوقع البعض منا فى حيرة حقيقية ولكن ما اود تسجيله هو ان اوروبا أيضا حائرة فى هذا الشأن.. ومازالت تسأل هل سيستفيد الاقتصاد الأوروبى من تحرير التجارة العالمية أم سيكون هو احدى الضحايا؟!

فالمتفائلون الاوروبيون يرون طبقا للتقديرات العلمية ان اوروبا ستحصل على حصة من حصيلة الزيادة فى الدخل العالمى ١٠٩ مليارات دولار وان هذه الحصة ستترجم إلى مشروعات وتوسعات جديدة وهو الأمر الذى سيؤدى إلى انتعاش الاقتصاد الأوروبى خصوصا إذا وضعنا فى الاعتبار العوامل المعنوية الأخرى ذات العائد الاقتصادى مثل ازدياد ثقة رجال الأعمال التى ستترتب على ازدياد حرية التجارة الدولية والتوصل إلى اتفاق الجات الذى جاء بعد سنوات من التأخير والإحباط وخيبة الأمل.

ويضيف المتفائلون الأوروبيون إلى ذلك قولهم ان الاقتصاد الأوروبى فى مجمله كان قد بدأ فى الانتعاش وان انخفاض تكلفة اليد العاملة فى الصناعة الأوروبية جعلت منتجاتها اكثر تنافسية وان هناك مؤشرات كثيرة لحالة الرواج الجديدة منها انخفاض فى أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل على السواء.. وانخفاض معدلات التضخم أيضا.. وتراجع أسعار الطاقة العالمية.. إلخ وهى امور ستدعم تيار الانتعاش وتأخذ الاقتصاد الأوروبى فى مجمله إلى آفاق جديدة.



وعلى العكس من ذلك يرى المتشائمون فى أوروبا ان الشركات لكى تصبح اكثر تنافسية تضطر إلى خفض النفقات وهى فى سبيل ذلك تستغنى عن جزء من العمالة وهو الأمر الذى سيؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة فى اوروبا.

ويقول المتشائمون ان إجمالى الناتج المحلى الاوروبى فى أكبر ١٩ دولة صناعية أوروبية قد انخفض فى عام ١٩٩٣ عما كان عليه من قبل وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٥.. كذلك فإن عدد العاطلين كبير وهو أيضا فى زيادة مستمرة.. ويقدر هذا الفريق عدد العاطلين فى اوروبا عام ١٩٩٥ باكثر من ٢٢ مليون شخص أى بنسبة ١١,٥٪ فى حين ان نسبة البطالة حاليا لا تتجاوز ١٠,٧٪. ويحاول هؤلاء المتشائمون الإيحاء بان النتيجة النهائية لاتفاق الجات ليست فى صالح أوروبا فهى قد تاخذ بالشمال ما تعطيه باليمين.

وهكذا فإن الحيرة تكاد تكون شاملة وإذا أمعنا النظر فى اركان العالم سنجدها موجودة أيضا فى اليابان وأمريكا مثلما هى موجودة عندنا وفى أوروبا وذلك لان اتفاقية الجات كانت اتفاقية حريصة على الحياد وعلى ان تعطى لكل الأطراف بقدر وتاخذ ايضا من كل الاطراف بقدر.. وعلينا فى النهاية ان نودع الحيرة لنبدا العمل الجاد من أجل الاستفادة بهذه الاتفاقية إلى أقصى حد ممكن وتحجيم آثارها السلبية على أوضاعنا الاقتصادية.

المحرر



حكاية « الجات » .. وحكايتنا معه !

ابراهيم صالح

العدل .. والظلم ، الخير .. والشر ، الجمال .. والقبح ، كلها تعبيرات عن معان لها تعريفات وقواعد وضوابط . ولكنها من ناحية ليست قاطعة ، بل عامة يمكن أن تدخل عليها استثناءات . ومن ناحية أخرى هى نسبية وليست مطلقة . فالظلم فى الديمقراطية التعددية قد يكون هو العدل فى الديكتاتورية الشمولية ، والخير للمستهلك قد يكون شرًا للمنتج ، والجميل فى نظرى قد يكون قبيحًا فى نظرك . وفى ضوء هذا يجب أن ننظر إلى الضجة التى ثارت مؤخرًا حول « الجات » بصفة عامة ، وبالنسبة لمصر بصفة خاصة .. وهل هو معنا أم علينا ؟!

و .. « الجات » من تلك الاصطلاحات التى تقدم للناس بالتفصيل فى بدايتها ثم تظل تتداول كإصطلاح فقط ، وبمرور الزمن تنقطع الصلة بين الاصطلاح وما يعبر عنه أصلاً ، حتى يصبح الناس بالنسبة للحديث عنه وفهمه مثل .. « الأطرش فى الزفة » !! .. فلا أحد يعرف ما هو بالضبط ، ولماذا يهتف البعض بحياته .. ويصرخ البعض الآخر فى وجهه !!

□□□

« الجات » هو اصطلاح يرمز إلى تعبير .. « الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة » General Agreement on Tarrifs and Trade (GATT) وقد ظهر التعبير الأصلى والرمز عام ١٩٤٧ عقب الحرب العالمية الثانية .

كان قد بدأ ظهور التكتلات السياسية الكبرى وبالتحديد الكتلتان .. الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتى (سابقًا) . وفى نفس الوقت بدأ إحساس العالم بأهمية الاقتصاد فى حماية ودعم القرار السياسى فظهر مشروع مارشال الأمريكى لدعم أوربا ، وبدأت التكتلات الاقتصادية .

وكانت الأمم المتحدة قد بدأت نشاطها لاحتواء التكتلات فى وعاء التجمع الدولى سياسيًا واقتصاديًا بالدرجة الأولى . فشكل المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة لجنة تحضيرية لوضع ميثاق للتجارة الدولية وإنشاء هيئة للتجارة الدولية . واكتشفت اللجنة أن الرسوم الجمركية هى العنصر المؤثر فى حجم وسيولة التجارة الدولية ، وأنها يمكن أن تعوق تحرير وتنمية التجارة الدولية ما لم تنظم باتفاق دولى .

من هنا ظهرت فكرة اتفاق مستقل للتعريفات الجمركية والتجارة ، انتهت منه وتم التوقيع عليه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ليبدأ تنفيذه أول عام ١٩٤٨ لمدة ثلاث سنوات ثم ظلت تتجدد بالمفاوضات والموافقات والتعديلات الطفيفة .

□□□

أسفر الاتفاق عن إلغاء بعض أنواع الرسوم الجمركية ، وتثبيت بعض الإعفاءات الجمركية ، وتثبيت بعض الرسوم الجمركية عند مستواها ، وخفض بعض الرسوم والتعديلات الأخرى ، ومن بنوده عدم فرض رسوم داخلية - غير التعريفة الجمركية - على السلع المستوردة ، أعلى من تلك المفروضة على السلع المنتجة محليًا ، حتى لا تكون الرسوم الداخلية ثغرة للتحلل من التزامات « الجات » ، وعدم الالتجاء إلى القيود الكمية أو نظام الحصص .

وفى عام ١٩٦١ اعتبرت الأمم المتحدة عقد الستينات هو عقد التنمية للأمم المتحدة . وقدم السكرتير العام تقريرًا قال فيه إنه لو انساب ١ ٪ من جملة دخول الدول المتقدمة للدول النامية لأضاف ١٠ ٪ إلى دخولها القومية وحوالى ١٠٠ ٪ إلى صافى تكوين رءوس الأموال ، وارتفع معدل نمو جملة الدخول القومية للدول النامية ٣,٥ ٪ . وإذا أمكن رفع نصيبها من التجارة الدولية من ٢٦ ٪ إلى ٢٨ ٪ لتزايد معدل النمو من ٣,٥ ٪ إلى ٥ ٪ .. كان هذا فى بداية الستينات .

وظلت مفاوضات تعديل وتجديد اتفاق « الجات » مستمرة حتى كان عام ١٩٦٦ عندما وافق ثلثا الأعضاء على تعديل يهدف إلى مساعدة الدول النامية من خلال مزايا أهمها :

١ - منح تسهيلات للدول النامية وفتح الأسواق لها ، دون أن تطلب الدول المتقدمة نفس الامتيازات مقابلها .

٢ - التعاون على استقرار أسعار المواد الأولية .

٣ - ألا تزيد الدول المتقدمة الرسوم الجمركية على ما يستورد من الدول النامية .

□□□

عندما بدأ تنفيذ الجات عام ١٩٤٨



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٤

كان يضم ٢٣ عضوا ، ارتفعوا إلى ٦٣ عضوا عام ١٩٦٤ . وظل العدد يتزايد حتى وصل الآن إلى حوالى ١٢٠ عضوا ، رغم أن الكتلة الشرقية (سابقًا) لم تنضم إليه عند نشأته - ولم تزل - واستقلوا سياسيا واقتصاديا بعيدًا عن باقى المجتمع الدولى وراء ستار حديدى ، وأنشأوا لأنفسهم نظامًا تجاريًا خاصًا وسوقًا خاصة (الكوميكون) .

وظل الصراع السياسى بين الشرق والغرب يتحول تدريجيا إلى صراع اقتصادى مع فشل تطبيق النظرية الشيوعية . وفى نفس الوقت ظهر صراع اقتصادى آخر داخل الكتلة الغربية سواء من ناحية أوربا التى بدأت تحس بانهيار الكتلة الشرقية مقابل الهيمنة الأمريكية ورغبتها فى استقلال قرارها فبدأت فى تقوية وحدتها الاقتصادية وتحويلها إلى وحدة سياسية ، أو من ناحية الدول التى كانت معزولة سياسيا وعسكريا بعد الحرب العالمية الثانية مثل المانيا واليابان فركزت كل جهودها على التفوق الاقتصادى . كل هذا بدأ يعرّض الاقتصاد الأمريكى للخطر وبالتالى السياسة الأمريكية ، خاصة أمام المنافسة الأوربية فى الإنتاج الزراعى مثلًا الذى تدعم أوربا تصديره حتى تكدس فائضه ومخزونه فى أمريكا إلى درجة خطيرة تمثل ثلث إنتاجها .

كل هذا فى الوقت الذى انهار فيه الاتحاد السوفييتى أمام اتساع الهيمنة الأمريكية والقوة الأوربية والوحدة الألمانية والتفوق اليابانى .

وفى إطار هذا الصراع ظلت محاولات تجديد شباب دستور « الجات » تتعثر حتى فشلت فى جنيف عام ١٩٨٢ فى أول اجتماع لها منذ عام ١٩٧٣ .

وتجددت المحاولات مرة أخرى فى جولة أوروجواى التى بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ بمدينة بونتادل إيست وظلت فى شد وجذب وصراع حتى كان قد اكتمل تمامًا انهيار الكتلة الشرقية وإتمام الوحدة الأوربية وتطلع الدول النامية إلى دور مؤثر فى المجتمع الدولى وخاصة فى التنمية والتجارة ، وهنا بدأ الصراع على أسواقها وأدوارها بين القوى الاقتصادية العظمى إلى جانب صراعها مع بعضها وانتهى الأمر بعد سبع سنوات من التفاوض إلى توحد المصالح الكبرى إلى حد كبير وإتمام الاتفاق الجديد للجات فى جلسة ختامية استغرقت ست ساعات بعد سبع سنوات خلاف ، وصدر الاتفاق فى ٥٠٠ صفحة ليبدأ تطبيقه فى منتصف ١٩٩٥ على مدى ست سنوات تنتهى عام ٢٠٠١ يتم خلالها بالتدريج تحرير التجارة والحد من الرسوم الجمركية والحماية بوسائلها المختلفة . وكان أبطال الاتفاق أو « العرسان » فيه الولايات المتحدة الأمريكية والـ ١٢ دولة أوربية واليابان وكندا وهم يسيطرون على ٨٠ ٪ من التجارة العالمية .

□□□

ولأن كل شىء نسبى كما قلنا فى البداية ، فليس الاتفاق الجديد خيرا كله ولا هو شر كله .. وأقصد بالنسبة للدول النامية .

هو بالتأكيد لصالح الدول الغنية قوية الإنتاج . وهو بالتأكيد يحمل أضرارا بالنسبة للدول النامية الفقيرة . بل .. إن بعض الدول الكبرى لا تقوى على التزاماته مثل الاتحاد السوفييتى فى إنهياره والذى يحتاج إلى حوالى عشر سنوات للتكيف مع النظم الحديثة وخاصة فى الناحية الاقتصادية .

وإذا نظرنا إلى مصر كدولة نامية نجد أنها أحسن حالا من معظم الدول النامية .

انضمت مصر إلى « الجات » عام ١٩٦٢ بعضوية مؤقتة لمدة سنتين تتجدد لمدد مماثلة حتى انضمت إليه نهائيًا عام ١٩٧٠ .

فانضمام مصر إلى الجات فى الستينات ، ومبادرتها إلى التحرر السياسى والاقتصادى فى السبعينات . وانطلاقها إلى الاصلاح الاقتصادى فى الثمانينات ، جعلها اقتربت كثيرًا من متطلبات التزامات الجات الجديدة فيما عدا بعض النواحى التى يمكن تقليل أثرها تمهيدًا للتغلب عليها فى المستقبل القريب ، ثم الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الغذائية ونحن دولة مستوردة لها ، والدخول فى مواجهة أسواق أقدم وأقوى منها .

وأمام مصر ثلاثة محاور يجب أن تتحرك فيها بقوة .. وبسرعة .

الأول .. إطلاق التنمية الزراعية الأفقية والرأسية وخاصة للقطاع الخاص .

الثانى .. قيام المجموعة الاقتصادية الأفريقية ولم يبق على ظهورها إلى الحياة سوى ثلاثة أو أربعة أصوات ، أعتقد أن مصر فى رئاستها الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية قادرة على تجميعها هذا العام .

الثالث .. إحياء السوق العربية المشتركة النائمة فى العسل .. بعيدًا عن طموحات وأطماع الزعامة والسيطرة لتواجه بها خطرًا مشتركًا .

وأعلم تمامًا أن المشكلة والحل واضحان تمامًا فى عقل ونظر القيادة السياسية .

واعلم تمامًا أن التحرك الدبلوماسى لعمرو موسى وزير الخارجية فى الفترة القادمة سيعطى الأولوية لذلك .. بالتوازى مع جهود السلام فى الشرق الأوسط .

□



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

رجال الأعمال العرب وحسابات ما بعد الجات

مازالت مختلف دول العالم تعيد حساباتها بشأن اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية والذى تم التوصل إليه فى منتصف شهر ديسمبر الماضى والذى سيتم التوقيع عليه فى شهر أبريل المقبل على أن يبدأ تنفيذه فى العام القادم.

وقد بدأت بعض الدول العربية فى حساب تأثيرات اتفاق «الجات» عليها فى محاولة لتحقيق أكبر المكاسب من هذا الاتفاق أو تقليل الخسائر المحتملة. لكن رجال الأعمال العرب وجمعياتهم لم يبادروا بعقد لقاءات لتدارس الاتفاق الذى سيؤثر عندما يبدأ تطبيقه على الشركات ورجال الأعمال فى الدول المنضمة وغير المنضمة لمنظمة الجات.

ومن المؤكد أن منتجى المنسوجات والملابس الجاهزة فى الدول العربية هم أكثر رجال الأعمال العرب الذين ينبغى لهم تدارس اتفاق الجات للاستعداد لمواجهة طوفان المنسوجات والملابس الجاهزة الرخيصة من دول الشرق الأقصى وعلى رأسها الصين، التى تشير التقديرات إلى أن صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف تحقق ما يشبه الاكتساح للعديد من الأسواق بالنظر إلى جودة ورخص تلك المنتجات وقدرتها التنافسية المذهلة.

كذلك فإن منتجى الورق والسيارات وعشرات السلع الصناعية التى تم الاتفاق فى «الجات» على تحرير تجارتها، يجب أن يبدأوا من الآن فى الاستعداد لمواجهة مرحلة بدء تنفيذ الاتفاق فى عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن هذا الاستعداد يجب أن ينصب على زيادة جودة المنتجات العربية وتقليل تكلفة إنتاجها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة فى إنتاجها بما يزيد من قدرتها التنافسية، ويجعلها قادرة على الحفاظ على مواقعها فى الأسواق العربية وقادرة أيضا على المنافسة فى الأسواق الدولية للحصول على حصة منها كعامل لحفز نمو هذه الصناعات وتطويرها تكنولوجيا ورفع إنتاجية العاملين فيها كسبيل وحيدة للإبقاء على منتجاتها جيدة ورخيصة وقادرة على الصمود فى المنافسة الدولية.





المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

برلمانيات

شريف العبد

وقف النائب فى قاعة مجلس الشورى يدافع عن اتفاقية الجات ويؤكد انه لاداعى للتخوف منها فما كان من باقى النواب الا الاعتراض على راى النائب ورفضه حيث الاتفاقية من وجهة نظرهم تحمل معها المخاطر وتهدد الدول النامية التى منها مصر وتضع اقتصاد كل دولة فى مازق يصعب الخروج منه ..

الرعب اسمه اتفاقية الجات

النائب الذى اعرب عن اطمئنانه ينطلق فى رايه من ان هذه الاتفاقية ستفرض على الصناعة المحلية ان تطور نفسها وتجود منتجاتها والا فلا مكان لها وسط اسواق التصدير وهو امر مطلوب حتى تعيش هذه الصناعة الامر الواقع وتستشعر الخطر القادم وتخوض معارك حقيقية فى المنافسة وتدخل الاختبار الواقعى دون ان تظل محتكرة فى الداخل تفرض فرضا على المستهلك وتطمئن انه سيقبل عليها مجبرا طالما انه لايجد البديل امامه ..

اما باقى النواب الذين لايرحبون بهذه الاتفاقية ويتصورون انها ضربة لصناعاتنا واقتصادنا بل يتصورها البعض انها مخطط للدول المتقدمة تفرض به سطوتها ونفوذها على اسواق الدول النامية فهم فى ذلك لهم رؤية خاصة مؤداها ان الصناعة المحلية غير مؤهلة سواء الآن او فيما بعد لتدخل منافسة غير متكافئة حيث فارق التكنولوجيا الواسع والمنتج المحلى ليس على استعداد ليقف وجها لوجه امام المستورد ولو حدث هذا سوف يتلقى ضربات فى مقتل يعجز عن الصمود اليها وان حمايته كانت وجوبيه ولاغنى عن تطبيق التعريفة الجمركية العالية نسبيا ليقف على قدميه شيئا فشيئا وان اى قرار بخفض هذه التعريفة فى غير توقيته الملائم سوف يقضى على الصناعة دون ان تقوم لها قائمة مرة اخرى لتحل مكانها كليا المنتجات الاجنبية وتتربع فيها الى الابد ..

الجات فى نظر اغلب النواب تستلزم تحضيرا واستعدادا واقعيا يخرج من خلاله المنتج المحلى من دائرة الجمود والتخلف وان كانت الاتفاقية هى حقيقة واقعة لا محالة وهى ضريبة التحول الذى يفرض نفسه على العالم كله الآن فإن الامر يقتضى اعادة الحسابات واتخاذ كل السبل التى يمكن بموجبها النهوض بهذا المنتج المحلى الذى هو فى احيان كثيرة يتعثر ويترنح ويحتاج دائما الى طوق نجاة ينقذه من الغرق المؤكد ..

كنا من قبل نتهم ادارة القطاع العام بالتخلف والروتين والعجز عن اتخاذ الاجراءات والقرارات التى تكون محصلتها تجويد المنتج وخفض تكلفته ودعم قدرته التنافسية والآن وبعد ان بدأ قطاع الاعمال يظهر على السطح ويمارس دوره واختصاصاته نجد ان الوضع مازال على ما هو عليه على مستوى اغلب الصناعات ومازال المنتج المحلى راكدا تفشل امامه اية سياسات تسويقيه ناجحة ولايجدى معه ايضا اى نظم مستحدثه للتقسيط كما ان هذا المنتج فى نفس الوقت وبطبيعه الحال مازال غائبا تماما عن اسواق التصدير وقد سمعنا مرارا من نواب الشعب ان اسواق الخليج تمتلىء عن اخرها بكافة السلع المستوردة من كل دول العالم بينما المنتج المصرى لاوجود له هذا رغم العلاقات الجيدة التى تربط مصر بهذه الدول والتى مفروضا بناء عليه ان تعطى الاولوية للسلعة المصرية ليكون لها المكان الرئيسى داخل هذه الاسواق وطالما ان المنتج المصرى احيانا نسمع أن العيب ليس من المنتج المصرى وانما هو حالة الكساد التى يمر بها العالم كله والتى بموجبها اصبحت المنافسة على اشدها ثم أن اغلب الشركات المنتجة اثناء تبعيتها للقطاع العام كانت تعانى من تراكمات مازالت تؤثر على نشاطها ومراكزها المالية حتى غائب عن اسواق الخليج فهو من باب اولى سوف يغيب عن اسواق التصدير الاخرى ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الآن وان ظاهرة الخلل فى هياكلها المالية مازالت لها تأثيرها المباشر على حالة منتجاتها فمن الصعب ان نتصور وجود سلعة مجودة مطوره داخل شركة متعثرة تعانى من خلل مزمن فى هيكلها التمويلى ..

لكن على جانب آخر ماقيمة هذا كله وهناك حقيقة لابد من الاعتراف والتسليم بها ولا مجال للهروب منها وهى ان اتفاقية الجات قادمة لا محالة وان الحماية المفتعلة للمنتج المحلى والممثلة فى تعريفه جمركية مبالغ فيها من الصعب استمرار تطبيقها مهما كانت الحاجة اليها ملحة ومن هنا فلا مفر من أن المنتج المصرى سوف يجد نفسه مرة واحدة وجها لوجه امام المستورد دون تمييز او مساندة ..

هل ينجح قطاع الاعمال فى تطوير منتجاته فى الفترة القصيرة القادمة بحيث يكون تأثير الجات السلبى عليه فى اضيق حدوده الممكنة ..

من جانب اخر سمعنا الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط يحذر باعلى صوت وهو رجل هادىء قائلا فى مجلس الشورى انه لامكان للانزام وسط التحولات التى يمر بها العالم ووسط التكتلات التى تزداد صلابتها يوما بعد يوم .. وقال ان مواجهة الحظر والتصدى للمنتج المستورد القادم بسرعة البرق يستلزم اعادة الحسابات من جانب كل الدول العربية حتى تتزايد الاستثمارات على اراضيهم ولاتكون كما هى الآن مجرد ١٥ فى المائة من حجمها الاجمالى بينما الباقى مركز فى امريكا واوربا وجنوب شرق اسيا .

وليس معقولا ايضا ان ينصرف العرب عن تبادل تجارى الا فى اضيق الحدود التى لاتزيد عن ٥ فى المائة كتجارة فيما بينهم بينما السلعة الاجنبية تتربع دائما داخل هذه الاسواق ..

سمعنا الجنزورى يحذر ان الويل كل الويل على من يعتمد فى تدبير غذائه على الخارج وعلامات وجهه يرتسم عليها التشاؤم مما تستقر عليه احوال السوق فى الفترة القادمة .

نستطيع ان نقول ان التحولات العالمية ليست فى صالحنا وماعلينا الا أن نعد العدة بالجدية الكافية لتكون المضار على الأقل فى اضيق حدودها وحتى لانجد السلعة المستوردة آتية بكل شوق وارتياح لتحل مكان المنتج المحلى الذى يأخذ وضعه متفرجا مكتفيا بان ينزوى بعيدا عن كل سلعة تحل مكانة لنراه فى نهاية الامر يرحب بها بصدر رحب ..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات؟

الجات ــ النافتا ــ ابيك والاتفاق بين أمريكا واليابان

□ إعداد ـ خالد بدر الدين:

شهد العام المنتهى ٤ اتفاقات لها تأثيرها على كافة دول العالم المتقدم والنامى على السواء، وليس تجاوزا فى القول عن التأثير الذى قد يمتد إلى سكان أقاصى الأرض.

ـ اتفاقية «الجات» بعد ٧ سنين من المفاوضات المضنية.

ـ اتفاقية «ابيك» وتضم دول حوض الباسفيك والولايات المتحدة وبعض دول «الأسيان».

ـ اتفاقية «النافتا» وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويمتد «عمقها» إلى أمريكا اللاتينية بأسرها.

ـ اتفاقية جانبية لتسوية نزاع «فائض وعجز المدفوعات» بين أمريكا واليابان وفتح السوق اليابانى المغلق.

ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات وتأثيرها على الاقتصاد والتجارة الدولية، فضلا عن أطراف الاتفاقات، وقبل أن يفاجأ المجتمع الدولى باتفاق جديد وشيك بين «الافتا» والمجموعة الأوروبية وتشابك هذه الاتفاقات كلها مع سياسات الحماية والتزامات الجات.

الأسئلة والإجابة يتولاها فريد بيرجستون مساعد وزير الخزانة الأمريكية السابق ومدير معهد الاقتصاد القومى بواشنطن حاليا.

اعترت النظام التجارى العالمى بصفة عامة والسياسة التجارية الأمريكية بصفة خاصة مشاكل خطيرة خلال فترة ما بعد الحرب، ومن الممكن أن تعمل الاتفاقيات الأربع الكبرى فى غضون الشهور القليلة القادمة على تغيير شكل الاقتصاد العالمى فى اتجاهات جوهرية ومستديمة، كما أن بعض النتائج الناجمة عنها يمكن أن تؤثر فى عدة جبهات على الحالة الهشة للاقتصاد العالمى فى اتجاه ركود متفاقم عالمى.

اولا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «النافتا» يبين إبرامها أن الولايات المتحدة تشعر بأمان كبير فى مستقبلها الاقتصادى وفى مقدرتها على الدخول فى العديد من اتفاقيات التحرير على المستوى العالمى ولاسيما إذا كانت تتضمن مصالح تجارية لها.

واتفاقية النافتا التى تعد من أفضل اتفاقيات هذا القرن بالنسبة للولايات المتحدة، إن لم يكن الكونجرس الأمريكى قد وافق عليها فإن المصداقية الأمريكية كان سيعتريها الشك فى بقية المفاوضات الاقتصادية العالمية، وكانت القيادة الأمريكية للنظام التجارى العالمى فيما بعد الحرب العالمية الثانية ستنتهى حتما تاركة النظام بدون أية قيادة على الإطلاق.

ثانيا: جولة اوروجواى ونجاحها رغم المعارضة الفرنسية وتهاون بقية دول الاتحاد الأوروبى فى العمل على توفيق الآراء، ولكن بفضل إبرام النافتا استطاعت الولايات المتحدة التركيز على مفاوضات الجولة ومارست ضغوطها أيضا لإنهائها بنجاح.

وطبعا لو رفض الكونجرس الأمريكى النافتا لكان ذلك قد أعطى فرنسا حصانة منيعة وساعد بقية المعارضين على رفض أية اتفاقية مع الولايات المتحدة تحتاج إلى تصديق فيما بعد.

وكانت الولايات المتحدة وحدها هى التى ستتحمل انتقادات فشل الاتفاقية العامة للتعريفات «الجات» والتجارة ويحد من دورها بعد ذلك فى صياغة شكل النظام التجارى.

وفشل جولة اوروجواى كان معناه عرقلة الجات بشدة لأن هذه الجولة هى الأداة التى تم اختيارها عام ١٩٨٦ لدفع عجلة التقدم من جديد نحو التحرير ولكنها تعثرت على مدى سبع سنوات وتم تجديد مواعيدها النهائية عدة مرات إلى أن قدر لها أخيرا النجاح فى منتصف ديسمبر الماضى.

وانهيار مفاوضات اوروجواى معناه ركود شديد فى جميع دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة واتجاه نحو تطبيق تكتيكات بديلة اقليمية وثنائية، ومن جانب واحد فى سبيل تحقيق الأهداف التجارية.

ولذلك فإن نجاح النافتا والجات ساعد فى رسوخ النظام التجارى العالمى وتدعيم أركانه.

ثالثا: المفاوضات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان، ربما ترفض اليابان معظم المطالب الأمريكية التى تستهدف حالة الحساب الجارى العالمى وأيضا الواردات فى القطاعات الرئيسية.

ومن المحتمل بعد ذلك أن توضح الولايات المتحدة من جانبها فقط ضرورة تحقيق هذه الأهداف لدرجة أن الكونجرس يقرر إدراج هذه الأهداف فى التشريع ليبين لليابان أن الولايات المتحدة تقف يدا واحدة وأنها تهتم بالعمل وحده وأنها تحدد موعدا نهائيا لإتمام المفاوضات وأنها تعتزم



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الانتقام من خلال القانون ٣٠١ الجديد والشهير إن لم تتحقق تلك الأهداف.

ومن ثم فقد تزداد حدة الصراع التجارى بين أكبر قوتين اقتصاديتين فى العالم الأمر الذى يعنى زعزعة أركان نظام التجارة العالمى.

رابعا: منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا الواقعة على المحيط الباسيفيكى «ابيك» والذى عقد أول قمة له فى منتصف نوفمبر فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة، يعد أقل أهمية بكثير من التكتلات الثلاثة السابقة.

ومع ذلك فيمكنه أن يحدد اتجاهين تاريخيين مهمين:

الأول: تأسيس كتلة اقتصادية اقليمية فى منطقة آسيا الباسيفيكية التى تساهم بحوالى نصف إنتاج العالم، ونصف تجارته ومعظم الاقتصادات الديناميكية فى العالم.

والثانى: تحويل أنظار أمريكا نحو العالم من المحيط الاطلنطى إلى المحيط الباسيفيكى.

وكانت هذه العواقب الوخيمة ستكون أكثر تأثيرا إذا ما فشلت جولة اوروجواى بسبب الاتحاد الأوروبى الذى دفع الولايات المتحدة ودول آسيا على السعى نحو بديل ثان أفضل للتحرير العالمى.

وهذه التكتلات الأربعة معا يمكن أن تحدث تغييرا تاريخيا فى السياسات التجارية الدولية ومن ثم فى التدابير الاقتصادية والأمنية على نطاق أوسع وقد تنتهى قيادة الولايات المتحدة للعالم. وسوف تتقهقر «العالمية» بصورة أساسية وذلك إن لم تنحل أيضا.

كما ستتحقق أحلام التجارة الحرة من «يوكون» إلى «يوكاتان» ومن الاسكا إلى مضايق ماجلان.

والتحول الكبير فى التجارة العالمية قد يؤدى إلى تقسيم أكبر قوتين على المحيط الباسيفيكى ولذلك يجب البدء فورا فى البحث عن البدائل والوسائل اللازمة والكافية لالتقاط الفتات الناتج عن هذا الانقسام.

وسيكون التأثير السيكلوجى على الاقتصاد العالمى شديدا حيث إن اقتصادات جميع المناطق الكبيرة ـ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، والتى تساهم بحوالى ثلثى الناتج العالمى ـ هشة للغاية، فأوروبا واليابان تعانيان من نمو يصل إلى الصفر، أما الولايات المتحدة فما زال نموها ٢٪ أو أقل لخامس سنة على التوالى.

ويعانى الجميع من مشاكل هيكلية عميقة ويأملون فى حلها قريبا، وفى الواقع فإن استمرار الحالة المالية الهشة فى كل مكان تقريبا ينم عن قرب وقوع الأزمات.

ويفتقر اقتصاد العالم المعرض لأية صدمة جديدة إلى ثقة المستثمرين والمستهلكين، كما أن انهيار النظام التجارى فيما بعد الحرب، وتأثيرات التعاون الاقتصادى العالمى، والقيادة الأمريكية، يمكن كل ذلك أن يؤدى إلى حدوث تلك الصدمة.

والبورصات فى كل مكان قد يكون ردود أفعالها حادة.

والاستثمارات الخاصة والاستهلاك يمكن أن تتراجع بشدة.. وبعض الدول فقط ـ باستثناء اليابان ـ يمكنها أن تحدد نطاق التوسع المالى.

وينجم عن كل ذلك كساد عالمى شديد.

والقرارات التجارية التى ستصدر فى غضون الشهرين القادمين سيكون لهما شأن كبير على الاقتصاد العالمى سواء على المدى القصير أو الطويل.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

الإجراءات الرمادية والجات

ايجابيات وسلبيات الجات ـ كما يراها ـ



السفير منير زهران

رئيس وفد مصر فى مباحثات الجات

الايجابيات :

- **انشاء المنظمة العالمية للتجارة**
- الاتفاق على احكام ملزمة تحكم السلوك والتبادل التجارى
- **الاتفاق على احكام ملزمة بتسوية النزاعات**
- السماح للدول باختيار مجالات الخدمات التى تستطيع المنافسة فيها .
- **تعويض الدول المتضررة عن طريق المعونات الغذائية او القروض الميسرة**
- انشاء لجنة للزراعة مهمتها متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالتعويضات

السلبيات :

- **ارتفاع اسعار السلع الغذائية المستوردة**
- **ازدياد ثرا الدول الغنية وازدياد فقر الدول النامية والفقيرة**
- **الدول النامية لم تحصل من حصاد جولة اورجواى الا على الفنان لأن الكعكة واحدة والمتضررون كثيرون**
- **مكاسب الدول المتقدمة ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وخسائر الدول الافريقية ٢,٦ مليار دولار سنويا**

الجات هى اختصار لاتفاقية التجارة الحرة والتعريفة الجمركية وهى المنظمة التى كانت من اوائل المنظمات التى انشئت بعد قيام الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ وبالتحديد فى عام ١٩٤٧ .

وقد استمرت المناقشات والمباحثات حول اتفاقية الجات سبع سنوات كاملة عملت فيها الدول المتقدمة على التفاوض فيما بينها بعيداً عن مباحثات الجات ذاتها وذلك لتسوية منازعاتها الثنائية .

فالولايات المتحدة الامريكية تفاوضت مع اوربا لتسوية مشكلات الحاصلات الزراعية ووسائل الاعلام والسينما ، وتفاوضت ايضا مع اليابان لتفتح اسواقها للارز الامريكى .. رغم ان الارز فى اليابان يدخل فى صميم كيانهم وتقاليدهم ويعتبرونه ، مسلو للحياة ،

كما جرت ترتيبات اخرى من ابرزها السوق الحرة .. ، نافتا ، والتى قامت بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك .

وابرز ماخرجت به المنظمات الدولية والاقتصادية بعد توقيع اتفاقية الجات هو اعلانها عن استفادة الدول المتقدمة الغنية منها وزيادة ارباحها ، فى حين ان الدول النامية والفقيرة ستزداد فقراً وان خسارتها المادية ستبلغ ٤ مليار دولار سنويا .

واتفاقية الجات تعنى الغاء الحواجز التجارية بين الدول وتخفيض التعريفة الجمركية وهذا سيؤدى الى خفض اسعار المواد الاولية والخام التى لاتملك الدول النامية غيرها وتعتبر بحق المصدر الرئيسى لمواردها المالية واقتصادها بالاضافة الى ان هذه الدول النامية لن تستطيع الوقوف امام منافسة الصناعات والخدمات للدول المتقدمة .. وطبقاً للجات .. ممنوع الحماية للصناعات الوطنية .

وبالتالى فميزان المدفوعات لهذه الدول النامية سيصاب بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد وانكماش الصادرات والمستفيد الاوحد من هذا هو الدول المتقدمة .



زينب ابراهيم



عن اتفاقية الجات : ايجابياتها وسلبياتها وتاثيراتها على الدول النامية .. استضافت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع السفير منير زهران مندوب مصر الدائم فى الامم المتحدة بجنيف ورئيس وفد مصر فى مباحثات الجات ليلقى محاضرة عن حصاد جولة اورجواى والدول النامية ... فى بداية محاضرته قال : شاركت مصر فى جولة طوكيو بعد ان انضمت للجات عام ١٩٧٠ بعد ثمانى جولات من المفاوضات حيث شاركت لأول مرة فى الجولة السابعة وهى جولة طوكيو . ويبلغ عدد الدول الاعضاء فى الجات ١١٧ دولة ومن المتوقع انضمام دول اخرى متقدمة ونامية اليها .

وقد اسفرت جولة اورجواى ـ وهى الجولة الثامنة فى المفاوضات ـ عن الاتفاق على احكام ٢٨ اتفاق بالاضافة الى مشاريع لقرارات سوف تصدر عن الاجتماع الوزارى الذى سيعقد فى ابريل القادم فى مراكش بالمغرب .

ويضيف : ان جولة اورجواى اسفرت ايضا عن اتفاقيات تمت فى مجالات جديدة لم تتطرق اليها الجات من قبل وهى مجالات الزراعة والمنسوجات والخدمات والإستثمار بالاضافة الى الاتفاق على انشاء منظمة دولية جديدة هى المنظمة العالمية للتجارة .

وهذه المنظمة كان من المفروض ان تنشىء عام ١٩٤٨ وبسبب عدم انشائها فى ذلك الوقت هو اعتراض الولايات المتحدة الامريكية على ميثاق هافانا ، وهذه المنظمة تنبعث فكرتها من اتفاق الاطلنطى الذى حلت محله اتفاقية الجات .

كما اسفرت ايضا جولة اورجواى عن الاتفاق على احكام تحكم السلوك والتبادل التجارى وهى احكام ملزمة للاطراف المتعددة ، وقد كانت هذه الاحكام والقواعد فى الماضى من قبيل الاسترشاد وكان يمكن للبعض ان يلتزم بها والبعض الاخر لايلتزم بها .

كما تم الاتفاق ايضا على احكام تتعلق بتسوية النزاعات باحكام ملزمة بحيث اذا صدر حكم فى النزاع التجارى على الطرف الذى صدر ضده هذا الحكم ان ينفذه والا تعرض لعقوبات .

ويضيف السفير منير زهران : اسفرت ايضا جولة اورجواى على عدة اجراءات لمكافحة الاغراق واحكام لتنظيم التبادل التجارى ليس فقط فى مجال السلع والخدمات وانما انتقلت ايضا الى مجال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والاستثمار

وسوف تؤثر هذه الاحكام بالطبع على الاقتصاد العالمى فى الفترة القادمة .

وقد صاحبت جولة اورجواى مفاوضات حول النفاذ للاسواق فى مجال السلع والخدمات وهو مجال جديد لم تكن الدول النامية متحمسة لقبوله بل كانت تعارض ادخال مجال الخدمات ضمن التجارة العالمية لخشيتها من ان تفتح اسواقها لخدمات الدول المتقدمة التى سوف يكون لها الغلبة فيها .

وعندما اثير هذا الموضوع فى اجتماعات الجات كان للدول النامية موقف موحد رافض لادخال الخدمات ضمن التجارة الخارجية وكان الحل التوفيقى الذى شاركت فيه مصر هو احالة هذا الموضوع للدراسة للتعرف على تقييم المكاسب او الخسائر التى يمكن ان تلحق بالدول النامية فى حالة إدخال الخدمات ضمن التجارة الخارجية ، وتم بالفعل اعداد دراسات وظلت الدول النامية على موقفها غير مرحبة بادخال الخدمات للتجارة الدولية ولكنها فى النهاية قبلت ذلك على مضض على اساس ان لكل دولة نامية الحق فى ان تختار مجال الخدمات التى يمكن ان تقدم فيه عروضا تتناسب معها .

ويقول : ان تحرير التجارة الدولية جاء على اساس الغاء الحواجز الجمركية ونظام الحصص لجميع المشاركين فى اتفاقية الجات وتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٣ ٪ للدول المتقدمة و ٢٤ ٪ للدول النامية .

وقد قبلت ذلك كل الدول وقدمت عروضها فى المجالات المختلفة للسلع وفى التخفيضات الجمركية ، كذلك قدمت عروض فيما يتعلق بمجالات الخدمات التى ستسمح بالمنافسة فى اسواقها .

وقدمت مصر بالفعل مجالات الخدمات التى ستسمح بالتنافسة العالمية فى اسواقها وتشمل مجالات السياحة والبنوك والتأمين وسوق راس المال ، كما قدمت عروضا للتخفيضات الجمركية فيما يتعلق ببرنامج الاصلاح الاقتصادى

وبالنسبة للاعفاءات فى مجال الزراعة فسوف تتراوح فيما بين خمس وعشر سنوات وخلال هذه الفترة سوف يتم التدرج فى تنفيذ الاتفاقات بحيث يتم الغاء نظام الحصص وفتح الاسواق بالكامل فى نهاية هذه الفترة الانتقالية ونفس الشىء سيطبق على المنسوجات فالاعفاءات تتضمن ١٠ سنوات .

ويؤكد السفير منير زهران . ان مفاوضات جولة اورجواى كانت اساسا فيما بين الدول ذات المصالح الهامة واهمها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية واليابان كما تم تقييم مدى التقدم فى الجولة فى اجتماعات دولية مختلفة مثل اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ للدول النامية بجانب التقييم فى الاجتماعات الاقليمية فى افريقيا فى اطار منظمة الوحدة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية فى افريقيا واللجنة الاقتصادية لدول شرق اسيا ، كما كان يجرى التقييم ايضا فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

ايضا تم تقييم جولة اورجواى فى اطار المجموعة الاوربية والاتحاد الاوربى . كل هذا بهدف تجميع المواقف لصالح رغم نصوص الاتفاقية بما يخدم مصالح كل مجموعة .

وبالنسبة لافريقيا كان يمثلها فى المفاوضات تونس ثم قامت مصر بالتحدث باسم المجموعة الافريقية منذ منتصف عام ١٩٩٢ عندما رأست المجموعة الافريقية وعندما انتهت رئاسة مصر للمجموعة الافريقية تمسكت الدول الافريقية بمصر كمنسق فى مفاوضات جولة اورجواى رغم انتقال الرئاسة منها وكنت بصفتى رئيسا لوفد مصر اتحدث باسم المجموعة الافريقية ، وكنا نعبر باستمرار عن المصالح الافريقية ومن اهمها مصالح الدول المستوردة للغذاء ومصالح الدول التى لها صادرات اساسية من المنتجات الاستوائية .

ورغم ان هناك تعدد فى المصالح استغله البعض للتفرقة بين الدول الافريقية تحت ذريعة ان المصالح ليست موحدة .. ورغم ان هذه المصالح ليست واحدة الا



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

انها ليست متعارضة .. فبالنسبة للدول المستوردة للغذاء كانت زيمبابوى كدولة مصدرة للغذاء لاتساند الدول المستوردة للغذاء ، وقد أوضحنا لهم اننا لا نطالب الدول المصدره للغذاء بافريقيا بأى التزامات وانما التزاماتنا موجهة اساسا للدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المختلفة واتفقنا على ان يساند كل منا الاخر فى مطالبه .

لقد كان مطلبنا الاساسى هو ان نحصل على تعويض نتيجة لتخفيض الدعم وأن نحصل ايضا على اعتراف من الدول المتقدمة بان الدول النامية ستحدث لها اضرار نتيجة تنفيذ اتفاقية الجات وذلك حتى نحصل على تعويض منها يتناسب مع هذه الاضرار .

وقد اقرت لجولة اورجواى ان التعويض سيكون عن طريق معونات غذائية او قروض ميسرة .

كما اقرت جولة اورجواى ايضا انشاء لجنة للزراعة مهمتها متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتعويض الدول المصدرة للغذاء والمتضرره من الاتفاقية .

وفى المرحلة الاخيرة من المفاوضات تقدمت الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية بتعديل على اتفاق الزراعة الذى قيل انه لا يمكن ان يمس ـ والحديث مازال لمنير زهران ـ حيث اجتمع كبار الشركاء منذ يناير ١٩٩٢ لتعديل الاتفاق وامكن مبدئيا الاتفاق على تعديله فى بلير هاوس فى واشنطن ، وفى ٩ ديسمبر الماضى جاء المفاوضون بالنص المعدل الذى يقضى فخفض الدعم مرتين خفض الدعم الداخلى وخفض دعم الصادرات ، بجانب خفض المساحات المزروعة ، وهذا الامر سيؤدى الى تحديد المعروض من السلع وبالتالى ارتفاع الاسعار ٣ مرات وليس مره واحدة نتيجة بخفض دعم الصادرات كما تحسبها البعض .

والتساؤل الملح الان : من الذى سيتحمل هذه الفروق وهذه الزيادات فى الاسعار بالطبع ستتحملها الدول المستوردة للغذاء ، وسوف تتحملها على نحوين : الاول ارتفاع الاسعار داخليا نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية وهذه سوف يتحملها المستهلك وارتفاع اسعار السلع عالميا وسوف تتحملها الدول .

واذا كان هناك تعويض عن طريق المعونات الغذائية والقروض الميسرة .. فاعتقد ان المعونات الغذائية ستكون محدودة لان الكعكة واحدة وسوف تقسم على عدد كبير من المتضررين ولذلك فسوف يكون حجم التعويض محدودا . والنسبة الغالبة من التعويض سوف تكون عن طريق القروض الميسرة ..

ادخال الخدمات

وفيما يتعلق بالخدمات يقول رئيس وفد مصر فى مباحثات الجات : سوف تقوم كل دولة طبقا للاتفاقية بتقديم عروض للخدمات التى تمكنها منالوقوف امام منافسة الشركات الاجنبية ولذلك فلا بد لكل دولة ان تقيم خدماتها ليس فقط فيما يتعلق بوضعها كدولة متلقية للخدمات خاصة وان هناك شركات خدمات خارجية ستشارك الشركات الوطنية .

وانما يجب ان يكون التقييم على اساس حدوث عروض والتزامات متقابلة وتوازن بين الذى نستقبلة من خدمات وما نقدمه منها بجانب اجراء التقييم ايضا على اساس المدى الذى يمكن ان تنافس به الخدمات الوطنية الخدمات الاجنبية وليس فى حدود ما يمكن ان تقدمه الخدمات الاجنبية للسوق الوطنى فقط .

وبالنسبة لقطاع المنسوجات : ومصر دولة مصدرة للقطن والمنسوجات فهناك فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات سيتم خلالها التخلص من نظام الحصص الذى تنص عليه اتفاقية المنسوجات حتى تتصرف الدولة فى انتاجها . ومن المعروف ان المصدر المصرى يتمتع بالحماية الان بتخصيص حصة لصادراته اذا لم يستنفذها لا يمكن للمصدر المنافس ان يستخدمها ولكن بعد الغاء نظام الحصص سوف تدخل مصر فى منافسة كاملة مع السوق العالمى وسوف تفتح سوقها المحلى للمنتجين العالميين لينافسوا المنتجين المصريين فى مجال المنسوجات .

لقد عبرت مصر عن مصالحها وعن مصالح الدول الافريقية فى مرات عديدة فى اطار جولة اورجواى .. وكان يعبر عن مصالح الدول النامية ككل سفير ماليزيا .

وقد عبرنا عن مخاوفنا وعن السلبيات المتوقعة للجولة وطالبنا بتعديل الاحكام التى نخشى منها .. وبالرغم من ذلك فلم تؤد تلك المحاولات الى النتائج المرجوه ورغم ذلك فاتفاقية الجات لها جانب ايجابى وجانب سلبى ..

الجانب الايجابى هو انشاء منظمة دولية للتجارة والتوصل الى احكام ملزمة واتفاقية لتسوية النزاعات ملزمة . ومن المتوقع ان تؤدى جولة اورجواى ايضا الى انعاش الاقتصاد العالمى والى زيادة فرص التشغيل وفرص التدريب وانما اكبر المغانم التى قدرتها مؤسسات التمويل الدولية ستكون من نصيب الدول المتقدمة وتقدر ب ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، كما قدرت نفس هذه المؤسسات ايضا ان الدول الافريقية سوف تكون اكثر تضررا من نتائج هذه الاتفاقية بتحملها ٢,٦ مليار دولار سنويا ، والدول النامية ككل لن تحصل من حصاد جولة اورجواى الاعلى لفتات .

تساؤلات اعضاء الجمعية

وبعد انتهاء محاضرة السفير منير زهران طرح اعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع عده تساؤلات عليه كان اولها هو : هل تضمنت اتفاقية الجات المكاسب التى حصلت عليها الدول النامية فى الفترة الماضية من ناحية امكانية حماية اسواقها ؟ واذا لم تتضمن الاتفاقية ذلك .. فهل تضمنت امكانية نفاذنا نفاذنا الى الاسواق الصناعية من خلال الاجراءات الرمادية ؟ وهل يمكن لمصر اتخاذ اجراءات لحماية اسواقها . دون ان تقع تحت طائلة عقوبات الاتفاقية الجديدة ؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

□ السفير منير زهران : اتفاقية الجات تتضمن ٥٥٠ صفحة ، وهى ان كانت لها سلبيات فلها ايضا ايجابيات ، وقد قام الوفد بتقديم كل الجهود الممكنة لتعديل النصوص بها لصالحنا ولتخفيف الاضرار وتعظيم المكاسب وعلى سبيل المثال فى الايام الاخيرة من المفاوضات جاءت الولايات المتحدة الامريكية بموضوع البيئة لادراجه ضمن الاتفاقية وهى تمثل اجراءات تقليدية حمائية اضافية على المنتجات المصرية والدول النامية فى حالة تطبيقها ، واستطعنا عدم ادراج موضوع البيئة فى جولة اورجواى .

ـ انه كان من الموضوعات الخلافية ولو تم بحثه فى هذه الجولة لما كان من الممكن انهاؤها فى موعدها المحدد يوم ١٥ / ١٢ والكل كان مقيدا بانهاء الجولة فى الموعد المحدد . ورغم اصرار الدول المتقدمة على ادراج موضوع البيئة ضمن الجولة الا اننا رفضنا وقاومنا وكان للدول النامية موقف ايجابى فى رفض ادراج هذا الموضوع واتفق على ادراجه فى خلال الـ ١٨ شهرا القادمة .

والقسم الرابع من الاتفاقية يتعلق بالدول النامية وما يسمى بالمعاملة الخاصة والمتميزة وقد نص على مراعاة مصالح الدول النامية والا تفرض عليها التزامات تعوق مسيرتها التنموية وهذا ما نحاول باستمرار ان نركز عليه

وفيما يتعلق بالاجراءات الرمادية فلا شك ان صادراتنا تعرضت لها عن طريق الاجراءات الادارية والمفاوضات التجارية .

وقال : ان سلع الدول النامية سوف تخسر فى اسواق الدول المتقدمة بنسبة ٥٠ ٪ .

وأثار الدكتور جودة عبد الخالق عدة تساؤلات عن :

عن حصاد جولة اورجواى بالنسبة للدول النامية .. خاصة أننا نعيش الان فيما يمكن ان نطلق عليه الداروينية فى الساحة الاقتصادية التى تحولت إلى غابة تلتهم فيها الحيوانات الكبيرة الحيوانات الصغيرة .

وتساءل ايضا عن حظ مفهوم التعاون من المصداقية وهل يوجد احتمال ان يدخل فى مرحلة التنفيذ من واقع جولة اورجواى ؟

وقال ان الدول المستوردة للغذاء ستتعرض لاضرار ولكن علينا ان نفرق بين منتجى المواد الغذائية ومستوردى هذه المواد الذين ستكون نتائج هذه الجولة عليهم بالسلب .

ولذلك اتساءل كيف يمكن الاستفادة بما تحقق لطرف لتعويض خسارة الطرف الاخر ؟ وما هو الاطار المقترح لتعويض الدول النامية ؟ هل هو اطار حمائى فقط ؟

ايضا يوجد فى مصر تباين حول اتفاقية الجات يتضح من متابعة التصريحات لوزير الاقتصاد ونوع من القلق تعكسه تصريحات الخارجية المصرية ؟

معظم جولة اورجواى سلبى وبعضها ايجابى ... ماذا نحن فاعلون تجاه ذلك ؟

□ السفير منير زهران : التعاون فيما بين الجنوب ... يوجد بالفعل تعاون بين الدول العربية وهناك مشروع سوق عربية مشتركة وتعاون بين مجموعة الـ ١٥ فى اطار دول عدم الانحياز على اساس ٥ دول من كل قارة .. افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

وبالنسبة لتحرير التجارة فى السلع الزراعية الاساس فيه هو المكسب والخسارة والتعويض وهذا الموضوع متشابك فالدول المتقدمة راوغت وحاولت القاء المسئولية على المؤسسات العالمية مثل منظمة الاغذية والزراعة وغيرها وقالت ان التعويض يدخل ضمن مسئوليات هذه المؤسسات ولكننا قلنا لهم انكم هنا وهناك ووزراؤكم سوف يشاركون فى اجتماعات اورجواى وهم ايضا الذين يشاركون فى اجتماعات منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولى ، وقد وافقت الدول المتقدمة بعد جهود كبيرة على قرار بانشاء لجنة للزراعة تتولى مراجعة مدى تنفيذ التزامات الدول المتقدمة والتعويضات المستحقة بجانب تقييم الاضرار باستمرار . وبالنسبة لمصر فلابد من العمل على تقليل الاضرار الناتجه عن اتفاقية الجات والاستعداد لمواجهة التحدى وخاصة فى مجال صناعة الدواء بحيث يتم تنظيم هذا المجال وتكثيف الجهود حتى نستطيع الاعتماد على انفسنا بدلا من الحصول على تراخيص الانتاج للدواء خاصة وان لدينا بحوثا مصرية فى ذلك بالاضافة الى ضرورة العمل ايضا على زيادة الانتاج وتكثيف الجهود فى مجال الأمن الغذائى عن طريق التوسع الافقى والرأسى ومحاولة تحسين جودة الانتاج المصرى والعمل على حل مشكلاتنا .

وقال : يجب علينا ان ندخل فى هذه الاتفاقية ونقبلها بما لها وما عليها لاننا لن نستطيع ان نعيش بمفردنا خاصة وان نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية ٢٠ ٪ فقط وعددها ١٣٢ دولة والدول المتقدمة تساهم بـ ٨٠ ٪ فى التجارة العالمية ولذلك فالدول النامية لابد وان تساير الدول المتقدمة ورغم ذلك فقد عملنا بقدر الامكان على تخفيف الاضرار

فيما يتعلق بالعمالة : لقد صممنا نحن والدول النامية على دخول موضوع العمالة امام تصميم الدول المتقدمة على ادخال موضوع البيئة .... على ان يجرى التفاوض حوله فى خلال الـ ١٨ شهرا القادمة خاصة وان موضوع العمالة يعتبر ايضا من الموضوعات الخلافية وتشمل معه البيئة والمصنفات الفنية والنقل البحرى . وهذه الموضوعات الخلافية ستتم مناقشتها خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهرا وعامين .

□ وتساءلت الدكتورة كريمة كريم : عن بداية إجراء تخفيض التعريفة الجمركية على الدول النامية وقدرها ٢٤ ٪ خاصة وأننا فى مصر الان نطبق برنامج الاصلاح الاقتصادى ومعنى ذلك اننا فى يناير سنة ١٩٩٥ سنكون قد خفضنا التعريفة الجمركية ادينا بنسبة ٤٥ ٪ وليس ٢٤ ٪ فقط ؟

وعن تأثير ذلك على مصر كمستورد للسلع الزراعية بكميات كبيرة ؟ بالاضافة الى عدم امكانية الدول النامية ومنها مصر على التقدم صناعيا ؟

□ السفير منير زهران : التخفيض فى التعريفات الجمركية وقدره ٢٤ ٪ للدول النامية لا يتعارض مع التزاماتنا مع شركائنا خاصة لن نستطيع بمحض ارادتنا ان نزيد من تلك التعريفات ولذلك فنسبة الـ ٢٤ ٪ تبدأ مع التزاماتنا الحالية عند دخول الجات وقد حصلنا على اعفاء بحيث نعدل فى اطار الاصلاح الاقتصادى فى التعريفات الجمركية بهدف تطبيق ما يسمى بالنظام الجمركى المنسق وتقليل الفوارق فيما بين التعريفات القائمة فهناك سلع عليها ٥ ٪ جمارك وسلع اخرى عليها ١٠٠ ٪ جمارك .

وقال نحن دولة مستوردة للغذاء ولكننا دولة مصدرة ايضا لسلع اخرى ورغم ذلك فالمحصلة النهائية هى اننا دولة مستوردة وتخفيض الدعم على الزراعة سيؤدى الى ارتفاع الاسعار وبالتالى صادراتنا سوف تحقق مكاسب فى حين ان وارداتنا سوف تحقق خسائر ولذلك فلابد من اتخاذ اجراءات وعمل برامج لتوفير السلع الغذائية للشعب المصرى على اساس اننا خاسرون من عمليات الاستيراد ، والمشكلة التى تواجهنا هى اننا دولة تعانى من المعدلات السكانية المرتفعة ولذلك يجب ان نعمل على ان تكون الزيادة فى الانتاج الزراعى أعلى من الزيادة فى معدلات السكان ولابد ايضا من العمل على التوسع فى الانتاج الغذائى واعطائه الاولوية .

● تساءل الدكتور على سليمان عن هل الموقف الخاص لمصر يجعلها تستفيد من اتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلق بموضوع العمالة والخدمات فى مجال البنوك والملاحة وفى مجال الملكية الفكرية على اعتبار ان مصر الان تعتبر مصدرة للكتب والافلام والكاسيتات ولا تحصل على عائد لهذا التصدير ... فهل بعد الاتفاقية ستحصل على عائد مجز ؟

□ □ السفير منير زهران : بالنسبة للعمالة فالمسموح منها نسبته ١٠ ٪ من فئة المديرين والمتخصصين وهذه النسبة بالطبع فى صالح الدول المتقدمة ولن تكون فى صالح الدول النامية ، ولذلك فلابد من تعميم الخدمات بما فى ذلك العمالة المدربة والعمالة العادية .

وبالنسبة للملكية الفكرية : فلابد أن نحسب حساب الخسارة والمكسب ونحن سوف نستفيد القليل ولكننا سوف ندفع الكثير ومع ذلك فلابد من الدخول فى الاتفاقية فالعلاقة ستكون بين جنوب وشمال وليس بين جنوب وجنوب .

□ وتساءل الدكتور مصطفى احمد مصطفى هل تمت بعض الضغوط من قبل الدول النامية على بعض الموضوعات ؟

● ● السفير منير زهران : حدثت ضغوط ولكن غير مباشرة اذ ان الدول النامية لا تستطيع التعايش دون هذا النظام فالدول الاعضاء فى الجات ١١٧ دولة وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم الى الاتفاقية وتعاملات مصر الخارجية اغلبها من الدول المشتركة فى الاتفاقية ولا يوجد تعاون يذكر مع الدول غير المنضمة للاتفاقية ولذلك فلم يكن من الممكن رفضها ، لقد بذلنا كل جهد ممكن لتقليل الاضرار ولكن فى الجات عقود اذعان مثلما حدث فى الزراعة، ومن يعترض عليها سيبقى خارج هذا النظام ومع ذلك فقد عبرنا عن استيائنا .

وقال : ان الاتفاقية نصت على امكانية اختيار كل دولة للسلع التى تخفض عليها التعريفة الجمركية ولا يوجد اجبار فى التخفيض على جميع السلع ، كما توجد فترات انتقالية يتم فيها تحرير التجارة تباعا وعلى خطوات حتى يتم نفاذ الاحكام خلال الـ ١٠ سنوات وهى احكام تتعلق بالدول النامية ، بالاضافة الى ان الفصل الرابع فى اتفاقية الجات سمح للدول التى يقل فيها دخل الفرد عن الف دولار فى السنة ..... بان تحمى دخلها الى ان يزيد هذا الدخل عن ألف دولار سنويا ، ودخل الفرد فى مصر حاليا يبلغ ٦٠٠ دولار .

واضاف : ان اتفاقية الجات لا تمنع قيام الاتحادات او الاسواق المشتركة مثل السوق العربية المشتركة أو السوق الافريقية المشتركة ... ، ولذلك فلابد من العمل من الان على الاعتماد على الذات وخاصة فى مجالات الدواء والمنسوجات والأمن الغذائى ولابد ايضا ان نعيد هيكلة وتحديث صناعة المنسوجات فى مصر حتى يمكنها مواجهة المنافسة .

وعن لماذا تم استثناء البترول من اتفاقية الجات قال السفير منير زهران : البترول من السلع الاستراتيجية التى تدخل فى جميع الصناعات وهو مستثنى من التخفيض التجارى حيث تحكمه اعتبارات عالمية مثل المخزون والاحتياطى وسقوف الانتاج وعدم انتظامها .



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدأ بالسعودية وسوريا والجزائر والأردن ولبنان

سباق بين الدول العربية للانضمام الى «الجات»

المنظمة تسيطر على ٩٠٪ من التجارة الدولية

اصبحت اتفاقية «الجات» الجديدة تشكل ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية بحيث اصبح من العسير تجاهل المزايا التى تعود على التجارة العربية فى حالة الانضمام، والاضرار الشديدة التى تلحق بهذه التجارة فى حالة عدم الانضمام.

من هنا سارعت الدول العربية تطلب الانضمام للمنظمة الدولية «الثالثة» من حيث ادارة النظام الدولى بعد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وفى مقدمة الدولة التى سارعت بطلب الانضمام المملكة العربية السعودية والجزائر وسوريا والأردن ولبنان ولم يكن عضوا بهذه المنظمة سوى ٤ دول عربية هى مصر والمغرب وتونس والكويت، وكانت البحرين قد قبل طلب انضمامها يوم ١٣ ديسمبر الأخير. وغير الدول العربية هناك تسابق دولى على الانضمام للاتفاقية الجديدة مثل الصين وروسيا وسائر جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول اوروبا الشرقية، يقينا من الجميع باهمية الاتفاقية الجديدة لصادرات هذه البلدان.

هذه ورقة أعدها الوزراء المفوضون التجاريون المصريون الذين تولوا تمثيل مصر فى مفاوضات الجات على مدى ٧ سنوات، وهم د. محسن هلال، وعلاء شلبى، ومأمون. يبدو أن النتائج التى اسفرت عنها جولة أوروجواى قد فتحت شهية العديد من الدول العربية للانضمام لعضوية الجات، ورغم ان كل الدول العربية تدخل فى اطار الدول النامية، فانها اعتبرت الاتفاقيات الاخيرة التى اسفرت عنها جولة أوروجواى ذات أهمية خاصة ومفيدة للدول النامية فى ظل نظام عالمى جديدة اصبحت فيه الجودة والمنافسة الحرة والعادلة فى التجارة الدولية أمر لا مفر منه.

وقد تم قبول دولة البحرين كعضو رقم ١١٤ فى الجات وذلك فى الاجتماع الاخير لمجلس الجات فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وبذلك تدخل دولة عربية جديدة بعد مصر والمغرب وتونس والكويت، كما ان الجزائر ستكون الدولة العربية السادسة التى تنضم للجات بعد ان كانت تطبق قواعد الجات بحكم الواقع de factobasis، هذا اضافة الى اهتمام كل من سوريا والأردن بنتائج الجولة وسعيهم للاشتراك فى المنظمة العالمية الجديدة.

ففيما يتعلق بسوريا — والتى كانت ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسين للجات ولكنها انسحبت هى ولبنان فى عام ١٩٥١ ذلك بسبب انضمام اسرائيل لعضوية الجات فى ذلك الوقت — فان هناك اتجاها واضحا عبرت عنه وزارة الاقتصاد السورية للانضمام للمنظمة الدولية واعتبرت ان المكاسب التى ستعود على الاقتصاد السورى اكبر بكثير من الالتزامات التى ستقدمها. فقد اجرت هذه الوزارة اتصالات مكثفة مع البنك المركزى السورى - المعارض للانضمام - لاقناعه بوجهة نظرها، خاصة ان وزارة الخارجية السورية لاترى ان هناك سببا سياسيا يمنع العودة باعتبارها منظمة دولية شأنها فى ذلك شأن المنظمات الدولية الأخرى، وترى وزارة الاقتصاد ان الابتعاد عن الجات لايزال سببا لعدم دخول المنتجات السورية الى العديد من الاسواق الدولية التى تميز فى معاملتها بين البضائع المستوردة من دول منتسبة للاتفاق والبضائع المستوردة من دول غير منتسبة. وذكرت بعدم قدرة المنسوجات السورية - على سبيل المثال - على المنافسة امام المنسوجات الهندية والباكستانية رغم ان تكلفتها فى سوريا اقل، وترى المصادر الاقتصادية السورية ان طرح مبدأ العودة الى الجات مناسب الآن وذلك بعد الافكار التى طرحت فى اجتماع لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والتى طالبت بحماية المستهلك السورى عن طريق إلغاء فكرة منع الاستيراد المطلق والسماح بالاستيراد فى ظل وضع رسوم جمركية مناسبة. وكانت وجهة النظر المقابلة والمضادة لوجهة نظر البنك المركزى السوري مجموعة من المزايا يمكن ان تتمتع



بها الصادرات السوريه خاصه بعد انكماش اسواق اوروبا الشرقية وروسيا، وان الاقتصاد السورى متجه الى التحرر حيث لامكان للانغلاق فى ظل النظام الدولى الجديد، كما ان تجارة الاطراف المتعددة المتعاقدة فى «الجات» اصبحت تشكل ٩٠٪ من تجارة العالم وهو ما لا يمكن تجاهله. هذا ومن المتوقع ان تقوم لبنان بخطوة مماثلة للانضمام للجات ولكنها فى توقعنا تفضل الانتظار لترى الاجراءات التى ستقوم بها سوريا فى هذا الشأن.

كما اعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها فى الانضمام للجات وانها فى سبيل اتخاذ الاجراءات المطلوبة للعضوية. كما اعربت الاردن عن رغبتها فى الانضمام ولكنها فى نفس الوقت تقوم بتقييم الجوانب السلبية لاتفاقات جولة أوروجواى عليها فى مجالى السلع والخدمات، ومع هذا فان المصادر الرسمية تؤكد بعد ان تم اجتماع بين وزير الخارجية الاردني وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات فى عمان والذي عقد فى ديسمبر ١٩٩٣ لتأييد الطلب الاردنى للانضمام الى الجات حتى قبل انتهاء التقييم النهائى لنتائج جولة أوروجواى.

والى جانب الدول العربية وسعيها للانضمام للاتفاقية العامة هناك العديد من الدول الاخرى خاصه جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تسعى للحصول على عضوية الجات مثل: سلوفيينا وأرمينيا ولاتفيا ومولدوفا وأوكرانيا، هذا اضافة الى جمهورية الصين الشعبية التى شكل طلب عضويتها حساسية لبعض القوى الكبرى من حيث التأكد من تغيير السياسات التجارية الى اقتصاد السوق وتطبيق مبادىء التجارة العادية، وبالرغم من عدم انضمام الصين حتى الآن الا ان الاطراف المتعاقدة فى الجات وافقت على مشاركتها الكاملة فى جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية لاهميتها وبذلك يفتح الباب لعملاق اسيا الاقتصادى لعضوية الجات ورغم ان الصين تجيد فى الترتيب — من حيث صادراتها — كرابع دولة فى اسيا حيث وصلت هذه الصادرات الى ٧١,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩١، الا انها تتوقع زيادة هذه الصادرات بنسبة كبيرة بعد عضويتها فى الجات.

ومن المتوقع ان تشهد الأيام المقبلة مزيدا من طلبات الدول للانضمام لعضوية الجات بعد ان بات من المؤكد ان عدم العضوية ستكون باهظة التكاليف للدول غير الاعضاء.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

وزير التجارة الأمريكي في الرياض:

تركيز أمريكي على أسواق السعودية والخليج
المباحثات الأمريكية الخليجية تتناول الانضمام للجات

□ الرياض - سامي المهنا وعبدالله الرفيدي:

صرح وزير التجارة الأمريكي رونالد براون — الذي يزور المملكة العربية السعودية في إطار جولة في المنطقة — بأن حكومة الرئيس كلينتون تبدي اهتمامها البالغ بدعم وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية والأسواق بين الولايات المتحدة ودول المجلس.

وأشار الوزير براون لدى وصوله للمملكة عقب استقبال وزير التجارة الدكتور سليمان السليم والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية إلى أن زيارته للمملكة تأتي كمحطة أولية في زيارته لمنطقة الشرق الأوسط وثاني زيارة له للمملكة ورابع زيارة لعضو في الحكومة الأمريكية خلال عام في إدارة كلينتون مما يؤكد الأهمية التي يوليها الرئيس الأمريكي كلينتون للمملكة ومنطقة الخليج.

وأكد أن المباحثات الخليجية الأمريكية تناولت بحث إزالة العوائق من أجل دعم العلاقات التجارية بين أمريكا ودول مجلس التعاون وإزالة الحواجز الجمركية وسبل الحماية لبراءة الاختراع مشيرا إلى سياسات الولايات المتحدة في التركيز على أسواق المملكة ودول الخليج لما يتوافر بها من إمكانيات ضخمة تعمل على الاسهام في التجارة الحرة بين الطرفين.

وأوضح الوزير الأمريكي أن الشركات الأمريكية ترغب في تحقيق تعاون بينهما وبين الشركات ورجال الأعمال في المملكة ودول مجلس التعاون وتنويع اقتصادياتها المرتكزة على البترول وإيجاد التنوع والنمو الاقتصادي حتى منطقة الشرق الأوسط.

وأكد أهمية هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان المبادىء بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتوقف العداء بين الجانبين وقال إن هذه المرحلة تدخل دولنا جميعا في عهد جديد محاط بالأمل والخير والسلام والأمن يؤدي إلى تطورنا الاقتصادي وأشار إلى هذه الايجابية من خلال اتفاقية الجات بمشاركة ١١٥ دولة مما يدعونا جميعا للتعاون بشكل أوثق.

وكان الوزير الأمريكي قد اجتمع بسمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام. كما قام بزيارة لشركة الالكترونيات المتقدمة والاجتماع بسمو الأمير فهد بن عبد الله مساعد وزير الدفاع والطيران لشئون الطيران المدني ورئيس لجنة التوازن الاقتصادي والاجتماع بالدكتور علوي «التتمة ص٦»

«اقرا ص٩»

معرض الاتصالات السعودي ٩٤

عمالقة شركات الاتصالات العالمية تطل على السوق الخليجي من نافذة المعرض

التفاصيل ص ٦



المصدر : الأهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

تــــركيـــز امـــريكى

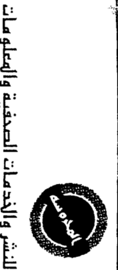
درويش كيـــال وزيـــر البرق والبريد والهاتف والاجتماع برجال الأعمال الأمريكيين بالرياض خلال حفل غـــداء العمل والاجتماع والدكتور سليمان السليم وزير التجارة. كما قام بزيارة مركز معارض الرياض لزيارة معرض الاتصالات السعودى الذى يعكس التطور والتكنولوجيا السعودية فى مجال الاتصالات ويذكر أن هناك مشروعا أمريكيا «نورث تلكوم» تم بحثه مع وزير البرق والبريد والهاتف وقد حضر الوزير الضيف حفل الاستقبال الذى أقامه القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى الرياض.

وقد أبرزت التقارير الاقتصادية أهم المشاكل التى تعرقل تنمية المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من واقع المصدرين والمستوردين الخليجيين فبالنسبة للمصدرين تبين وجود نسبة ٦٦,٧٪ يواجهون مشاكل فى تصدير منتجاتهم مع الشركاء الأمريكيين منها ما هو ناتج عن العلاقات التعاقدية ومنها ما هو ناتج عن شروط التمويل والدفع ويرجع مصدرها بنسبة ١٠٠٪ إلى السياسات والانظمة المطبقة فى الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالمستوردين فقد تبين وجود نسبة ٨٦,٧٪ من المستوردين يواجهون بمشاكل مع الشركاء الأمريكيين ويأتى فى مقدمة المشاكل التمويلية التى تواجه المستوردين مشكلة اشتراط التغطية الكاملة لقيمة المنتجات مقدمة بواسطة بنك محلى ثم التشدد فى المستندات الخاصة بالاعتمادات المستندية.

وتشير آخر الاحصائيات إلى أن التبادل التجارى بين البلدين شهد تطورا كبيرا خلال عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ خصوصا فيما يتعلق بالواردات الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية التى وصلت فى عام ٩١ إلى ١١ مليار دولار بنسبة زيادة ٦٩٪ عن العام الذى سبقه ١٩٩٠ ثم ارتفعت فى عام ١٩٩٢ إلى حوالى ٨ و١٢ مليار دولار.

وتشير الأرقام التى أوردتها وكالة الأنباء القطرية إلى أن ٩٠٪ من الاستثمارات الأمريكية فى المشروعات المشتركة فى دول المنطقة تركزت على الصناعات الكيماوية وأن دول المنطقة تحبذ تنويع هذه الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة خاصة أن اقتصاد دول الخليج اخذ فى التنويع كما أن نصيب النفط من الناتج المحلى الاجمالى يتضاءل بينما زاد نصيب الزراعة والخدمات والصناعة التمويلية خاصة المواد الكيماوية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : بيا

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

وزير التجارة الاميركي طالب دول مجلس التعاون بايجاد حل للمقاطعة العربية لاسرائيل

السعودية تتطلع الى دعم اميركي للانضمام الى "غات" وتدعو واشنطن الى التعاون لايجاد أسواق نفط مستقرة

□ الرياض - من سليمان نمر:

■ اكد وزير التجارة السعودي الدكتور سليمان السليم والاميركي رونالد براون تاييد الجانبين الخليجي والاميركي لقيام تبادل تجاري حر اوسع بينهما.

ودعا الوزير الاميركي دول مجلس التعاون لايجاد حل لموضوع قرارات المقاطعة العربية لاسرائيل من اجل حض الشركات الاميركية على الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

واشاد الوزيران السعودي والاميركي في كلمتين القياهما لدى افتتاح اجتماعات اللقاء الخامس للحوار الخليجي - الاميركي بالخطوات التي قطعت على طريق حرية التجارة العالمية والنجاحات التي تحققت بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية الحرة (غات) واتفاقية (نافتا) للتجارة الحرة لدول اميركا الشمالية.

واعرب وزير التجارة السعودي في كلمته عن تطلع بلاده الى دعم الولايات المتحدة لها للانضمام الى (غات). واكد في هذا الصدد إيمان دول مجلس التعاون الخليجي بحرية التجارة. وقال: «إن دول المجلس تنظر بجدية الى انضمامها الى اتفاقية غات» مشيراً الى ان انضمام هذه الدول الى هذه الاتفاقية سيعزز صفتها العالمية ويشجع دولاً نامية اخرى على الانضمام اليها.

وطمان السليم في كلمته الجانب الاميركي الى اهتمام دول مجلس التعاون بحماية الملكية الفكرية وتسهيل حل المنازعات التجارية مشيراً الى قرار قمة مجلس التعاون الاخيرة انشاء مركز للتحكيم التجاري والى إقرارها، في دورة سابقة، نظام براءات الاختراع وإنشاء مكتب لحماية الملكية الفكرية. وذكر ان السعودية قررت اخيراً الانضمام الى اتفاق نيويورك للإعتراف وتنفيذ التحكيم، كما قررت التزام نظام الـ «يونسكو» الدولي الخاص بالملكية الفكرية.

واعرب الوزير السعودي عن الامل بان تؤدي هذه الاجراءات الى تشجيع وحماية الاستثمارات الاميركية المباشرة في دول مجلس التعاون مشيراً الى تطلعه الى امكان التفاوض في شان صيغة قانونية لاتفاق حماية وتشجيع الاستثمار المتبادل في دول المجلس والولايات المتحدة.

من جهته، لوح وزير التجارة الاميركي بان بلاده قد تفرض قيوداً على نقل التكنولوجيا المتقدمة الى دول المنطقة اذا لم تسوَ مسالة ضمان حقوق الملكية الفكرية لانها «امر اساسي في عملية التطور وموضع اهتمام خاص بالنسبة الى الولايات المتحدة». وذكر ان الشركات الاميركية لن تسمح للتكنولوجيا الاميركية المتقدمة بالوصول الى مناطق لا يمكن فيها ضمان حقوق المنتجين، لكنه اعرب عن ارتياحه الى ما وصفه بالتطور الذي حصل في المنطقة في هذا المجال معرباً عن امله «ان نرى فيه حفظ حقوق الملكية الفكرية وقد اصبح امراً مفروغاً منه».

واكد براون تحمس الشركات الاميركية للاستثمار في منطقة الخليج، لكنه استدرك قائلاً: «إن بعض الاجراءات مثل قوانين التعرفة واجراءات الجمارك المختلفة بين اعضاء المجلس وحواجز الاستثمار ومتطلبات التوازن الاقتصادي وفي بعض الاحيان اجراءات التاشيرة تصب في مصلحة عدم تشجيع التصدير والاستثمار».

ودعا الوزير الاميركي دول مجلس التعاون الخليجي الى إيجاد حل لمسالة قرارات المقاطعة العربية لاسرائيل. وقال إن حكومة بلاده ترى ان الشركات الاميركية يجب ان تكون قادرة على القيام بالأعمال التجارية في اي مكان في العالم من دون ان تفرض عليها عقوبات من اطراف اخرى. واعرب عن امله «ان ياتي قريباً ذلك اليوم الذي تستطيع فيه الشركات



الاميركية الاتجار مع الشعوب في انحاء هذه المنطقة من دون خوف من انتقام او إجراء اقتصادي». واشار الى حساسية موضوع المقاطعة. ورحب بالخطوات التي اتخذت من أجل إزالة موضوع المقاطعة من «علاقاتنا التجارية والاقتصادية».

واعتبر براون ان رفع المقاطعة العربية من الدرجة الثانية (تشمل الشركات الاجنبية التي تتعامل مع اسرائيل) ومن الدرجة الثالثة (وهي الشركات التي تساهم في انتاج بعض السلع أو المعدات التي تدخل في الصناعات الاسرائيلية التي يعاد تصديرها الى الخارج) سيساعد الشركات الاميركية على الاستثمار في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين أسوة بمناطق الشرق الاوسط الأخرى.

وحض دول مجلس التعاون على المساهمة في مشاريع تمويل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة واريحا. وقال: «إن الرئيس كلينتون شخصياً كلفني تشجيعكم على تقديم دعمكم النشط».

وفي الوقت الذي طالب فيه وزير التجارة الاميركي بإيجاد حل لمسألة قرارات المقاطعة العربية، طالب وزير التجارة السعودي الولايات المتحدة بالتعاون من اجل إيجاد اسواق نفطية تتمتع بالاستقرار مشيراً الى وجود مصلحة مشتركة، لدول مجلس التعاون كمصدر رئيسي للنفط والولايات المتحدة كمستهلك رئيسي، في وجود أسواق طاقة صحية تتمتع بالاستقرار والشفافية.

وفي إشارة الى تدهور اسعار النفط أعرب الوزير السليم عن قلق دول مجلس التعاون ازاء ما وصفه بقيام الدول المستهلكة بوضع مزيد من العراقيل في وجه تجارة الطاقة تحت ذريعة حماية البيئة. وعنى الوزير بذلك رغبة دول المجموعة الاوروبية في فرض ضريبة على الطاقة. واعرب عن تطلع دول المنطقة الى تعاطف وتفهم الولايات المتحدة لهذا الموضوع.

وكان وزير التجارة الاميركي سلم الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة من الرئيس بيل كلينتون تتعلق بالعلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وكان خادم الحرمين الشريفين استقبل مساء أول من امس الوزير الاميركي الذي استقبله امس ايضاً النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الامير سلطان بن عبدالعزيز.

وكان براون قال انه سيبحث مع المسؤولين السعوديين في موضوع دعم موقف الشركات الاميركية للحصول على عقد لبيع الخطوط الجوية السعودية نحو ستين طائرة ركاب مدنية جديدة وللحصول على عقد آخر لتوسيع شبكة الهاتف السعودية الذي تقدمت للمنافسة عليه شركة «اي. تي. اند تي» الاميركية مع شركات كندية وفرنسية وسويدية.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



صباح الخير

اخشى ان تمضى الايام ، وتنقضى الاسابيع والشهور ، ونحن مستمرون فى الحديث عن إتفاقية الجات .. دون ان نتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الآثار المترتبة على هذه الاتفاقية !

والجات .. هى الاتفاقية الدولية التى تم التوقيع عليها فى منتصف الشهر الماضى . والتى يبدأ تنفيذها والعمل بها اعتبارا من منتصف العام المقبل .. وبمقتضاها يتم تحرير التجارة الدولية . عن طريق خفض الرسوم الجمركية . وانهاء نظام الحصص الذى تطبقه بعض البلدان على وارداتها . والتوقف عن تقديم الدعم للسلع التى يجرى تصديرها لأسواق الخارج !

وقد كتبت اكثر من مرة اقول : إن الاتفاقية لها جوانب سلبية . واخرى ايجابية .. وواجبنا فى مصر ان نعمل على تخفيف الآثار السلبية للاتفاقية إلى اقصى قدر ممكن .. وان نسعى إلى تعظيم النواحى الايجابية ، والاستفادة منها إلى اقصى حد ممكن؟!

ورغم أن ـ الجات ـ اتفاقية تتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول وبعضها .. إلا ان اثر هذه الاتفاقية سوف ينعكس بشكل واضح على اقتصاديات الدول المختلفة ، ويؤدى إما إلى إنعاش الاوضاع الاقتصادية .. او إلى الاساءة إليها ! ومصر واحدة من الدول التى سوف تتأثر بالاتفاقية .

مثلا .. فى ظل إتفاقية الجات .. سوف تزيل مصر بعض القيود التى تفرضها حاليا على وارداتها من الخارج بقصد حماية الانتاج المحلى .. وهذا الامر يمكن ان يؤثر على الانتاج الصناعى عندنا ، بل وعلى الانتاج الزراعى ، وعلى الخدمات ايضا .

والأمر الطبيعى ان نبدأ على الفور باجراء دراسات مستقبلية للتعرف على الآثار التى سوف تنجم عنها فتح السوق المصرى امام الواردات والسلع الاجنبية .. حتى نتمكن من اتخاذ الاجراءات ، وتطبيق السياسات التى تدعم الانتاج المحلى ، وتمكنه من الصمود فى وجه المنتجات الاجنبية .. بل والتنافس معها ، والتفوق عليها .

وفى ظل اتفاقية الجات .. يمكن ان تزيد حصة الصادرات المصرية لأسواق الخارج ، إن هى استطاعت ان تزيد من قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة .. ولو تحقق هذا الامر ، لانتعشت الصناعة المصرية وتوسعت ، وامكنها تقديم المزيد من فرص العمل ، والمساهمة فى زيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة .. ولكن لو عجز الانتاج المصرى عن غزو الاسواق الخارجية لانعكست الامور ، وزادت الاوضاع سوءا فى الداخل !

من هنا يصبح من الضرورى ان نبدأ فورا ، التفكير فى مواجهة هذا الموقف والاستعداد له

إن الجدل الدائر حاليا حول إتفاقية الجات ، والقول بانها إتفاقية رديئة . او إتفاقية جيدة .. لا يفيد ولا يجدى ! لأنه لا مفر من الانضمام للاتفاقية والالتزام باحكامها .. وبدلا من ان نبدد الوقت فى هذا الجدل .. يجب أن نبدأ فورا فى وضع استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الاتفاقية الدولية ، من خلال خطط متعددة ، يجرى إعدادها وتنفيذها .

إن الأيام تمضى .. والشهور تجرى .. ومن واجبنا ان نتعامل مع القضايا والاحداث من منطلق الفعل .. وإلا نصبح ضحايا لسياسة رد الفعل !

سعيد سنبل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٤

ثورة «الجات» التجارية



■ عدنان بسيسو ■

الحدث الاقتصادى المهم الذى احتل العناوين والصفحات الأولى لأجهزة الإعلام الدولية كان بدون منازع المفاوضات الدولية للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة «الجات» والحوارات الساخنة والتهديدات المبطنة والمعلنة بضرورة الوصول إلى اتفاق فى وقت محدد (الأربعاء ١٥/١٢/١٩٩٣) وإلا أخذت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة حمائية متشددة تغلق الأسواق الأمريكية فى وجه الواردات الأجنبية لها. ولحسن الحظ تم الاتفاق على أكثر من ٩٠٪ من نقاط الخلاف، أما العشرة فى المائة الباقية فقد أجلت إلى المستقبل القريب. وقبل تحليل واستعراض هذه الاتفاقية وأهميتها لابد من خلفية تاريخية تعريفية لها.

«الجات» اتفاقية تنادت لها الدول الصناعية فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية أى فى عام ١٩٤٨ بغية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود القطرية والإقليمية والدولية، سواء أكانت هذه القيود منع أو تحديد الاستيراد أو رفع معدلات التعرفة الجمركية، كل ذلك من أجل حماية الصناعات المحلية بصرف النظر عن جودة منتجاتها ونوعيتها أم لا.

بمعنى آخر «الجات» محاولة دولية لفتح الأسواق العالمية من أجل انسياب البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء فى تلك الاتفاقية بسهولة ويسر وبدون قيود أو حدود.

وقد أجريت حتى الآن سبع دورات من المفاوضات بين الدول الأعضاء فى تلك الاتفاقية خلال الأربعين عاما الماضية، وتم خلال هذه الدورات، التى انعقد معظمها فى أورجواى، انجاز لا بأس به فى تحرير التجارية الدولية، إذ يقدر الخبراء المختصون أنه قد تم تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع والسلع المصنعة من متوسط بلغ ٤٥٪ إلى ٥٪ خلال الدورات المتعددة التى عقدت. وهى نسبة لا بأس بها بأى مقياس.

يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية فى أعقاب هذه الموجة التحررية قد تضاعفت بنسب فلكية وزادت إلى مستويات لم تشهدها البشرية فى تاريخها الطويل.

كذلك فإنه مما لاشك فيه أن الاتفاق الأخير لدول الجات «البالغ عددها حتى آخر إحصاء ١١٧ دولة» يعتبر بمثابة ثورة تجارية عظمى لا تقل فى تقديرنا عن الثورة الصناعية، والانطلاقة الاستعمارية الشرسة التى صاحبت تلك الثورة بما فيها من قهر واستيطان واستعمار.

لكن هذه الثورة التجارية رغم ما فيها من اجحاف وظلم وعدم تكافؤ للدول النامية ومنها بالطبع دولنا العربية، إلا أنها جاءت بالتراضى وبموافقة الجميع. كذلك فإن شأنها شأن أى اتفاق بين اللاعبين الكبار واللاعبين الصغار حيث يستحوذ الطرف الأول على معظم المكاسب. وفى الواقع فإن المنتظرين الوحيدين فى مباحثات «الجات» الأخيرة فى جينيف كانوا الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وإلى حد ما اليابان.

وجدير بالذكر أن الاتفاق الحالى للجات يحدد مرحلة زمنية هى عام ٢٠٠٥ للتخلص من كافة القيود والحدود والرسوم كى تصبح أسواق دول الجات مفتوحة على بعضها البعض وكأنها سوق محلى واحد. وفى نهاية هذه المرحلة يتوقع الخبراء المختصون أن تزول كافة الحواجز التجارية وأن تزداد قيمة البضائع المصنعة المنتجة عالميا بحوالى ٢٧٠ بليون دولار، أى ما يعادل نسبة ٨٪ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للدول الأعضاء.

كذلك يتوقع هؤلاء الخبراء الاستغناء عما يعادل ٣٠٠ بليون دولار أمريكى سنويا تمثل الدعم والعون الذى تدفعه الدول الصناعية لقطاعها الزراعى، الأمر الذى من شأنه أن يعمل على تخفيض أسعار المنتجات الزراعية ويساعد على ولوج الدول النامية الأسواق العالمية واختراقها بتصدير منتجاتها الزراعية إليها.

كل هذا الكلام جميل ومعقول ومقبول، ولكن لمن؟ الواقع أن تقييم سلبيات وإيجابيات الانضمام لهذه الاتفاقية يعتمد بالدرجة الأولى على مكونات اقتصاد البلد المعنى. فإن كان اقتصادا تصديريا كانت الفائدة من «الجات» أعم وأشمل مما لو كان اقتصادا يعتمد على الاستيراد، رغم أن البلد المستورد سيستمتع بأسعار تنافسية رخيصة لوارداته نتيجة للمنافسة الدولية الحرة.

وفى نفس الوقت سيفقد دخلا مهما من الرسوم الجمركية التى يفرضها على الواردات، ولكن بوسع ذلك البلد إذا كانت الرسوم ذات أهمية قصوى له أن يستعيض عنها بضريبة المبيعات المحلية والضرائب غير المباشرة. ولكن من الناحية الاقتصادية البحتة لا ينظر إلى الرسوم الجمركية كمصدر من مصادر الدخل للدولة بل على أنها أداة رقابية مهمة للتحكم فى حجم الواردات لاعتبارات اقتصادية وحمائية بحتة.

وعلى هذا الأساس فما قد يكون سلبيا لبلد يكون إيجابيا للبلد الآخر فى حالة انضمام الاثنين إلى اتفاقية «الجات». وبوسع صناع القرار والمخططين الاقتصاديين اختيار الأنسب والأفضل لمتطلبات اقتصادهم واحتياجاته.

ولعل سائلا يتساءل: وماذا عن دولنا العربية؟ الذى نعلمه أن العديد من الدول العربية لم تدخل فى هذه الاتفاقية. وجدير بالذكر أن البحرين قد دخلت «الجات» مؤخرا والتى نعتقد أن دخولها كان قرارا صائبا لأن اقتصادها غير النفطى يعتمد على الاستيراد ومما يتيح لها أسعارا تنافسية دولية أفضل.

ولكن لابد من التحذير من أن على كل دولة أن تراعى مصالحها المشروعة أمام اللاعبين الكبار الذين ستأتى بضائعهم وسلعهم كالطوفان وبصورة تنافسية قد تؤثر على قدرات الدول النامية حيث غياب اقتصاديات الحجم الكبير واضح وحيث يمكن أن تفقد السيطرة على شئونها الاقتصادية.

تحذير آخر، إذا صح ما توقعه الخبراء من أن التجارة الدولية بعد تحررها فى مطلع القرن الحادى والعشرين، ستتضاعف بنسب كبيرة فإن هذا يستتبع حتى الآن إجراء إصلاحات جذرية فى النظام النقدى العالمى، إذ لا يعقل أن يظل نظام تعويم العملات الحالى على حاله، لأنه يعوق التوسع ويحد من التخطيط المستقبلى السليم، مما يعرض الاقتصادات الدولية إلى أزمات خطيرة، وليس مشكلة ديون العالم الثالث ببعيدة عن الأذهان، ومازال النظام المصرفى يعانى منها حتى يومنا هذا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٤

التجارة الدولية : قصة ما قبل الجات (١-٢)

عندما ألحت إتفاقية الجات على تحرير التجارة الدولية، فهي لم تعبر عن كشف جديد فى تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد عاشت التجارة الدولية أجواء التحرير خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ثم عرفت بعد ذلك أشكال الحماية الجمركية، ولم يكن الأمر معلقاً ـ ولن يكون ـ بفضائل الحرية ، ولكن كان مرتبطا ــ وسوف يظل ـ بحسابات المصالح.

ففى ٢٦ مايو ١٨٤٦ صوت البرلمان البريطانى على قانون بإلغاء كافة القوانين المقيدة للتجارة الحرة، وفى ٥ يناير ١٨٦٠ اصدر نابليون الثالث تعليماته بتحرير التجارة الفرنسية الخارجية، وفى ١٨٦٥.. كانت الدولتان توقعان اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وهى مجرد مثال من بين أمثلة متعددة.. تدفقت خلالها السلع عبر بوابات مفتوحة.

كان الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية يمثل ـ آنذاك ــ استجابة لواقع اقتصادى يتشكل فى مخاض الثورة الصناعية الأولى، والتى امتدت بأثرها الضاغط لإيجاد حقائق اقتصادية جديدة : فلقد زادت الانتاجية وتضاعفت بمعدلات غير مسبوقة (حوالى ٤٠٠٪ و ٢٧٠٪ في القطاع الصناعى وفى القطاع الزراعى على التوالى .. خلال الفترة ١٨٥٠ / ١٩٠٠) وكان لابد من ايجاد اسواق لتصريف فائض الانتاج ، ومن ثم كان لابد من تحرير التجارة بحثا عن أسواق خارجية.

وفى نفس الوقت ، فلقد عمدت آليات الثورة الصناعية الأولى، إلى الوصول سريعا بمعظم اقتصاديات الدول المبكرة التصنيع (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلى مرحلة العمالة الكاملة ، أى إلى المرحلة التى يتدنى فيها معدل البطالة إلى حوالى الصفر، وعلى الرغم من الفضيلة الاجتماعية التي تجسدها حالة العمالة الكاملة، إلا أنها تجسد ـ فى لحظة التزامن ـ قيدا على النمو الاقتصادى، فاحتياجات النمو تقتضي وجود احتياطي قوة عمل يمكن ضخه عبر المدى القصير فى دولاب النشاط الاقتصادى وإلا لانتهى الأمر الى مأزق الركود ، وكانت حرية التجارة تمثل مدخلا الى تجاوز المأزق .. من خلال اعادة تخصيص موارد الدول وفقا لمعيار الميزة النسبية وبالتالى تحرير جزء من العمل، ثم إعادة تدويره فى أنشطة إنتاجية جديدة تدفع بمعدلات النمو إلى أعلي هروبا من مأزق الركود، وكان هذا السيناريو هو عقدة

■ د. رفعت لقوشة ■

الحبكة فى النظرية الشهيرة للعالم الاقتصادى البريطانى ريكاردو والتى اتخذها فيما بعد كل أنصار حرية التجارة كحجة مرجعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعل ريكاردو اختزل نظريته فى مقولته الصريحة «عندما نحرر التجارة.. فإننا نحرر العمل».

وأفرزت الثورة الصناعية الأولى حقيقة اقتصادية أخرى، إنحازات بنمط توزيع الدخل لصالح الارباح فى موازنة المقارنة بالاجور، حتى يتم تامين حيوية دورة التراكم الراسمالى (والأرباح هى أهم روافدها) ، ولأن المكون الفيزيقي للأجور يرتبط تماما بسلة غذائية يحتل القمح مركز الثقل فيها ، فلقد كان تحر التجارة ضروريا لخفض أسعار القمح وبالتالي خفض الاجور، ولقد شهدت فرنسا ــ على سبيل المثال ـ انخفاضات متتالية فى سعر القمح بلغت حوالى ٣٠٪ في الفترة من ١٨٧٠ / ١٨٩٠ ، وحوالى ٥٪ فى الفترة ١٨٩٠ / ١٩٠٠.

ولم يكن الاقتصاد الفرنسي بالذات مرناً فى مواءمة أوضاعه مع التدهور المتلاحق فى أسعار القمح، لسببين رئيسيين :

١ ــ إن انخفاض أسعار القمح أضر بمصالح المزارعين الفرنسيين، ودفع ببعضهم الى هجر النشاط الزراعى ، فى توقيت شهدت أحصائياته .. بأن الناتج الزراعي ارتفع بأهميته إلى حوالى ٤٠٪ من اجمالى الناتج القومي الفرنسى (وهى نسبة لم تطاولها الأهمية النسبية للناتج الزراعى فى البلدان الاوروبية الأخرى).

٢ ـ إن إنتاجية العامل الفرنسى لم تلحق ــ فى هذه الفترة ـ بانتاجية العامل البريطانى أو بانتاجية العامل الأمريكي ، وظل فارق التخلف ملحوظا ومحسوسا.. وعكس آثاره على تفاوت معدلات الضريبة فى البلدان الثلاثة (١٧٪ فى فرنسا ، ١٢٪ فى بريطانيا ، ٨٪ في الولايات المتحدة)، وكانت الضريبة بالضرورة مرتفعة فى فرنسا، لاستقطاع الزيادات في الأجور الحقيقية نتيجة لتحرير تجارة القمح، وهى الزيادات التى لاتتوافق اتساقا مع الانخفاض النسبى فى مستوى إنتاجية العامل الفرنسى ، وكان التفاوت فى معدلات الضريبة موضوعا لانتقادات الرأى العام الفرنسي.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

الجات: التحرير أو الحرب (٢ - ٢)

■ د . رفعت لقوشة ■

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، خرجت دولة واحدة بغنائم الانتصار الاقتصادى.. وهى الولايات المتحدة الامريكية، واقتضت مصالحها أن تعيد صياغة قواعد اللعبة التى تحكم دورة التجارة الدولية وأن تدفع بها فى اتجاه التحرير، ولذلك فلقد كانت ازاحة الحاجز الجمركى الاوروبى هى أحد الشروط المسبقة التى فرضتها الادارة الامريكية على الدول الاوروبية فى ملاحق مشروع «مارشال» ثم عمدت واشنطون إلى محاولة تقنين حرية التجارة من خلال اتفاقية حملت اسم «الجات» ووقعت عليها ٢٣ دولة فى عام ١٩٤٨.

وتعددت المبادىء التى صاغت الاطار العام للاتفاقية مثل: عدم التمييز فى المعاملة، ومنح معاملة الدولة الاولى بالرعاية للأطراف المتعاقدة، والغاء القيود الكمية على الواردات...... الخ. وفى حقيقة الامر.. فإن الاتفاقية لم تكن عقدا ملزما ولكنها مجرد دليل حركة، لأنها افتقدت الالية الجماعية لتوقيع العقوبات على الطرف الذى يتحلل من التزاماته، وبالفعل فلقد تحلل الجميع.. فالسوق الاوروبية المشتركة (وكذا اليابان) اعتمدت أساليب الحماية الجمركية غير المباشرة، والولايات المتحدة بادرت فى المقابل بتكريس سياسات دعم الصادرات (وهى التكنيك المضاد لسياسات الحماية الجمركية غير المباشرة)، وهكذا اقترب الجميع من خط التماس لحرب تجارية حشدوا من أجلها كل متاريس الحماية الجمركية المباشرة وغير المباشرة.. وفتحوا من أجلها كل الممرات الخلفية لدعم الصادرات.

كانت مناوشات الحرب تشغل بال واشنطون، خاصة أن موازين القوى ومنذ منتصف الستينيات لم تعد تنحاز اليها اقتصاديا، فالسوق الاوروبية المشتركة تنمو وتضم - تباعا - إلى منظومتها دولا جديدة، والقيود الجمركية غير المباشرة حاكمة ومستعصية فى السوق اليابانى وتقود إلى عجز مطرد فى الميزان التجارى اليابانى الامريكى، وهو عجز لا يطيقه الاقتصاد الامريكى، وهكذا لم يعد أمام واشنطون إلا العودة إلى اتفاقية الجات.. بإعادة تأويلها خروجا من المأزق، وكانت التأويلات موضوعا لصراع المصالح بينها وبين حلفائها الاوروبيين، لتتصاعد حدة المناوشات استعدادا لدقات الطبول.

ذهبت التأويلات الامريكية إلى الالحاح على الغاء دعم الصادرات الزراعية ثم ذهبت التأويلات الامريكية إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما أصرت على الحاق الخدمات والمنتجات الثقافية باتفاقية الجات، على الرغم من أن الاطار المرجعى للاتفاقية لم ينسحب إلا على السلع الصناعية والزراعية، وفى حقيقة الامر.. فلقد حاولت الولايات المتحدة أن تستثمر تفوقها النسبى فى قطاع الخدمات، حيث تتوافر لها ميزة نسبية على سلم المنافسة.. يصعب على الاخرين اللحاق بها، فى وقت تعلن فيه الاحصائيات العالمية عن زيادة قيمة المبادلات التجارية السلعية بحوالى ٥٪ فى الفترة ١٩٨٦/ ١٩٩٠، بينما تقفز النسبة إلى حوالى ٨٪ فى دورة المبادلات الخدمية الدولية. وبدا هذا التأويل وكأنه اعلان أمريكى بالحرب على أوروبا.. وعلى فرنسا بالذات، فالأخيرة تحتل المرتبة الثانية فى قائمة المصدرين للخدمات عالميا، إذ تأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الاولى وبفارق محسوس، وحوالى ٧٧٪ من الصادرات الخدمية والثقافية الفرنسية يتجه إلى بلدان السوق الاوروبية المشتركة وإلى بلدان الفرانكو - فون، وإذا ما تحررت تجارة الخدمات.. فإن حصة فرنسا سوف تتقلص بالفعل فى هذه الاسواق، خاصة أن الحصة بالفعل ضعيفة نسبيا فى كفة المقارنة بالحصة الامريكية، وبالتالى فإن تحرير تجارة الخدمات.. يعنى سلفا وفى حسابات مركز القرار الفرنسى.. خروج فرنسا من قائمة مصدرى الخدمات، ويعنى أيضا تدهور صناعات الخدمات فى الداخل الفرنسى.. لأنها صناعات مازالت تعتمد على دعم الدولة.. التى تحصل مخصصاته من الرسوم الاضافية المفروضة على مبيعات الخدمات والمنتجات الثقافية الاجنبية (وتبلغ هذه الرسوم حوالى ٧٪ من إجمالى قيمة المبيعات)، وبافتراض تحرير تجارة الخدمات.. يسقط حق الدولة فى تحصيل الرسوم الاضافية.. وبالتالى تعجز عن تمويل مستحقات الدعم.

وانتهت المفاوضات الاخيرة بجولة «أورجواى - الجات»، وخرج الكبار ببعض المكاسب.. وخرج الصغار صفر اليدين، وعلى الجبهة الامامية لمسرح الحرب، خرجت الولايات المتحدة بوعد بإعادة النظر فى تحرير كل الخدمات بما فيها المنتجات الثقافية، وخرجت أوروبا (وبالذات فرنسا) بشحن الاستعداد لجولات قادمة، فشئنا أو لم نشأ.. إذا لم تتحرر كل الخدمات والمنتجات الثقافية.. فهى الحرب.

كبير المفاوضين المصريين «بالجات» للعالم اليوم:

عضوية مصر بالجات تمنحها ميزات خاصة وتسهل لها التصدير لدول العالم

نجاح مباحثات مصر في اورجواى حافز لانضمامها لاتفاقية الجات الجديدة في ابريل القادم

□ القاهرة — فتحية إبراهيم:

أكد الوزير مفوض تجارى محمد مامون وكبير المفاوضين المصريين بمنظمة «الجات» منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ان المباحثات التى تجرى فى مصر حاليا لا تستهدف الانضمام إلى الجات، فمصر جزء منها منذ عام ١٩٧٠ وصدقت على ١٨ اتفاقية هى فى مجملها جميع الاتفاقيات للجات والتى صدرت حتى عام ١٩٨٠، وأن ما يتم الآن فى مصر من مباحثات يعد محاولة للإجابة على سؤال هو لماذا تخرج مصر عن الاتفاقية الجديدة خاصة وأن الايجابيات التى حققها المفاوض المصرى فى اجتماعات جولة اوروجواى كانت لصالح مصر على وجه الخصوص باعتبارها دولة نامية بالاضافة الى أن الانضمام فى الاتفاقية يعطى مصر دفعة للتصدير الى معظم دول العالم دون أية قيود.



وقال في تصريحات خاصة «للعالم اليوم» إن «الجات» هي نظام للتجارة الدولية يعمل على تحرير التجارة بكل الوسائل اعتبارا من عام ١٩٤٧، وقد بدأت الدعوة اليها بواسطة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي ثبت أن من اسبابها الرئيسية الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الثلاثينات وبسببها قامت كل دولة بعمل حواجز تجارية اسفرت عن كساد عام في كل انحاء العالم فقامت الحرب العالمية الثانية، مما دعا الأمم المتحدة للبدء في الدعوة لفكرة التحرير للحواجز التجارية حتى لا تتكرر الحروب العالمية، وتم التفاوض على انشاء أول مشروع للتحرر في هافانا بعد الحرب الثانية إلا أن الكونجرس الامريكي لم يوافق عليها نظرا لأنها تضمنت بعض البنود التي تضع حواجز على اسعار السلع. وقد بدأت امريكا الدعوة الى انشاء منظمة الجات التي تهدف الى تحرير التجارة، فشكلت بـ ٢٣ دولة اتفقت على اهداف محددة منها الزام كل الدول الأعضاء بفتح الاسواق امام سلع الدول الاخرى على أن تكون السلع بأرخص الاسعار مع عدم التفرقة بين المنتج المحلي والمستورد من خلال الرسوم الجمركية، وتعميم المزايا التي تحصل عليها دول الجات على الجميع دون تفرقة بين دولة صغيرة وكبيرة وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف عقدت الجات عدد من الجولات للمفاوضات التجارية التي اسفرت عن عددا من الاتفاقيات كان اهمها التخفيض المستمر لمستويات الرسوم الجمركية الا ان بعض الدول وتحت ضغوط صناعاتها المحلية بدأت التفكير في فرض حواجز غير جمركية حماية لانتاجها المحلي مما أدى الى العودة الى الحواجز التجارية التي استتبعها هذا الكساد العالمي حاليا.

وأوضح كبير المفاوضين المصريين جات أن جولة أورجواي هي أكثر لات الجات أهمية لانها أضافت قيات جديدة لاتفاقية الجات دت لموضوعات لم تكن مطروحة بقا وهي اتفاقية التجارة في السلع ير المنظورة (الخدمات) واتفاقية الملكية الفكرية كما تطرقت لاتفاقيات لم تنته الجولات السابقة فيها لحلول ومنها اتفاقية الزراعة واتفاقية شروط الوقاية المقصود بها الحقوق المتاحة لأية دولة لحماية صناعاتها أو إنتاجها من أي تزايد مفاجيء للواردات قد يهدد الانتاج المحلي. يضاف إلى ذلك أن جولة أورجواي أعادت تفسير بعض المواد الأساسية في نظام التجارة والتي كانت محل غموض أو تفسيرات مختلفة من بعض الاطراف حتى لا يتم الالتفاف حولها من جانب اى طرف مثل نصوص الدعم وردا على سؤال حول ما ستتحمله مصر للاستمرار في عضوية الجات؟ قال كبير المفاوضين إن مصر صدقت على ١٨ اتفاقية للجات والمطلوب منها للانضمام للاتفاقية الجديدة قبول الاتفاقيات الجديدة.

وعن آثار خروج مصر من الاتفاقية أوضح أن الخروج يعني خسارة فادحة لأن مصر لن تحصل على أية ميزة تجارية أو اقتصادية من أية دولة من دول الجات ثانيا أن الخروج من الجات ثم الانضمام لها مرة أخرى فيه صعوبة كبيرة، فالجات ناد خاص من ينضم إليه يجب أن يقدم تنازلات تقبلها الدول الأعضاء وطبيعي ان ما قدمته مصر من تنازلات عام ١٩٧٠ سيكون اقل بكثير مما هو مطلوب حاليا للعضوية في الجات موضحا ان مصر عندما انضمت الى الجات اقتصرت التنازلات التي قدمتها على تخفيض الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة أما الان فحتى تنضم أى دولة الى هذا النادي فعليها ان تقدم تنازلات تتمثل في تعديل في النظام الاقتصادي والتجاري كاملا فضلا عن تخفيض الرسوم الجمركية التي قد تصل الى الاقتراب من متوسط الرسوم الجمركية بالدول المتقدمة حاليا والتي تصل بالنسبة للسلع الصناعية إلى ٧٪ وبالنسبة للسلع الزراعية إلى ١١٪ والمثل الصارخ امامنا الصين التي تسعى الى الانضمام الى المنظمة من أكثر من ٥ سنوات للحصول على ميزة شرط الدولة الأولى بالرعاية دون جدوى والسبب في ذلك يرجع الى ان الدول الكبرى امام الجات لها معاملة خاصة. فالحصول على العضوية يجب ان يسبقه تقديم تنازلات اكبر مما هو مطلوب في حالة الدول النامية التي تطلب ذات العضوية مما يعني أن الدول النامية في الجات غير ملزمة بكل شروط الاتفاقية ولا تعامل معاملة الدول الكبرى في تقديم التنازلات .. فدول بنجلاديش وتنزانيا مثلا دخلت المنظمة دون أى مقابل بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية.

وحول مميزات استمرار مصر في عضوية الجات؟

- قال محمد مأمون إن اهم ميزة لاستمرار مصر في العضوية يعني انها ستتمكن من حماية انتاجها المحلي من الدول الاخرى خاصة الاسيوية التي لديها من القيود الداخلية التي تلزمها بطرح صناعاتها في العالم باسعار رخيصة جدا لا تستطيع الدول المتقدمة ذاتها منافستها مشيرا الى أن انضمام دولة كالصين الى الاتفاقية سيعني ان الصين ستكون ملزمة بالغاء كافة القيود وبالتالي ستظهر سلعها في الاسواق العالمية بأسعار اعلى تتيح الفرصة امام الصادرات المصرية من ذات السلع المنافسة امامها سواء في الداخل أو الخارج.

وفيما يتعلق بالالتزامات المطلوبة حاليا لانضمام مصر للاتفاقية الجديدة؟

أكد محمد مأمون أن مزيدا من التخفيضات على الرسوم الجمركية على سلع تستوردها من دول العالم، وقد قدمت مصر بالفعل في العام الماضي هذه التخفيضات في صورة التزام يتدرج تنفيذه على ١٠ سنوات. أما الالتزامات الاخرى فتتمثل في قبول قواعد النظام التجاري الناشيء عن الاتفاقيات الجديدة، مؤكدا ان احترام مصر للقواعد الدولية لا يمثل عبئا حيث إن احترام القواعد فيه ميزة تجنب مصر للتعرض للقيود التي تواجهها اى دولة ضعيفة في الدول المتقدمة امام صادراتها.

وردا على سؤال حول امتداد هذه



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

القيود الى الغاء الحصص قال ان الحصص السلعية هى القاعدة الوحيدة المستثناة فى الجات، وقد استمر استخدام الحصص كوسيلة من وسائل الحماية فى الاتفاقية الجديدة حماية لصناعة المنسوجات بأوروبا وامريكا على وجه الخصوص من صناعات المنسوجات الواردة من دول هونج كونج والصين وكوريا.

وقال كبير المفاوضين ان مصر طالبت بالابقاء على نظام حصص المنسوجات الى اوروبا وامريكا لمدة ١٠ سنوات حتى تستطيع منتجاتها الوقوف امام منافسة الدول النامية بجنوب شرق أسيا حيث ان اتفاقية الجات اعطت الدول الصغيرة ميزة التعامل بشروط افضل فى نمو حصصها الى اسواق اوروبا وامريكا. عن الدول النامية بمعنى ان صادرات مصر من المنسوجات ستزيد حصصها بنسب اعلى من زيادة حصص الدول النامية ككوريا وهونج كونج الى ذات الدول.

وفيما يتعلق بأثار اتفاقية الزراعة على ارتفاع الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية التى تستورد الدول النامية الجزء الأكبر منها قال ان الاتفاقية فعلا كان محددا لها ان تحقق زيادة فى اسعار السلع الزراعية بنسبة ١٠٠٪ الا ان هذه الزيادة قد اختلفت بعد الاتفاقية. فمع بداية المباحثات كان المحدد ان جميع الدول ستلغى الدعم عن الزراعة الا ان ما انتهت اليه الاتفاقية تضمن تخفيض الدعم بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات.

وبالتالى فان الزيادة المتوقعة فى الاسعار اصبحت ١/٥ ما كان متوقعا واثرها سيمتد على ٦ سنوات.

وعلى الرغم من هذا فقط استطاع المفاوض المصرى ان يحصل على حق مصر فى الحصول على تعويض من الدول المصدرة للحاصلات الزراعية فى صورة منح غذائية وقروض ميسرة فى شكل مبيعات اقل من الاسعار العالمية فى حالة ما اذا زادت اسعار السلع الغذائية من هذه الدول عن الحدود المسموح لها بالزيادة خلال السنوات الست المحددة لزيادة الاسعار.

وحول وجود ميزات اخرى للانضمام الى اتفاقية الجات؟.

قال ان اهم ميزة هى ما تشير اليه الدراسات من ان فرص التصدير من مصر ستزيد نسبة ٣٢٪ عما هى عليه حاليا بشرط أن تقدم الحكومة من الاجراءات والحوافز للمصدرين وتساعد على تخفيض اعباء التكلفة على الصادرات وفى النهاية فأهمية الجات انها من الاتفاقيات التى تهدف فى النهاية المستهلك الذى لا شك سيتأثر بالبيع بأرخص الأسعار لسلع جيدة من مختلف الاسواق حيث ستؤدى الزيادة فى الاستهلاك الى الزيادة فى الانتاج وتوفيرا لمزيد من فرص العمل والقضاء على الكساد وهو الهدف الاساسى لانشاء الجات.

وقال كبير المفاوضين المصريين بالجات ان المفاوض المصرى تمكن من تحقيق طلبه فى اضافة الدول الصغيرة كتقسيمة رابعة لدول الجات لتصبح دولا متقدمة ودولا نامية ودولا اقل نموا والدول الصغيرة ومنها مصر. ومن مميزات هذه التقسيمة انها غير ملزمة بنفس الالتزامات التى تأخذ بها الدول النامية والتى منها كوريا والبرازيل وانها تحصل على مزايا لا تحصل عليها الدول النامية.

منها الحق فى فتح الدعم لمنتجاتها للتصدير وهو الحق الذى لم تحصل عليه الدول النامية ومنها ايضا عدم فرض اجراءات منع الاغراق أو الالتزام بحدود الرسوم الجمركية بالجات على الدول الصغيرة فورا وبالنسبة لمصر تستمر هذه المزايا حتى يصل مستوى دخل الفرد السنوى الى ١٠٠٠ دولار.



المصدر : 

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية:

محاذير وتخوفات من اتفاقية الجات على الاقتصاد القومى

الطويل: الضرائب تمثل ٥٠٪ من الناتج القومى

تقرر تشكيل لجنة من رجال الاعمال تضم ممثلى تنظيماتهم فى مصر من اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعية رجال الاعمال وذلك لبحث اساليب تعظيم ايجابيات اتفاقية الجات الاخيرة على الاقتصاد المصرى وتخفيض حجم السلبيات التى قد يتعرض لها الاقتصاد بعد الاتجاه العالمى الجديد بتحرير كامل للتجارة، جاء ذلك فى اجتماع مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية امس، كما وافق اعضاء المجلس على مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية والمقدم لمجلس الشعب والذى ستناقشه لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس يوم ٢٥ يناير الحالى.



محمود العربى سعيد الطويل خالد ابواسماعيل

وقداكداعضاء المجلس فى اجتماعهم برئاسة محمود العربى ان اتفاقية الجات سيكون لها تاثير مباشر على المنتجين والمصدرين والتجار نظرا لما سيشهدونه من منافسة شديدة وهو الامر الذى يحتاج الى معرفة حجم الاثار الناتجة عن تطبيق مصر لنصوص الاتفاقية والتى سيبدأ العمل بها من يناير ٩٥، مؤكدا ان هناك محاذير على الاتفاقية لان الانتاج المصرى لايقوى فى الوقت الراهن على منافسة الاجنبى نظرا لتحملة اعباء ضريبية وغير ضريبية تفقدة القدرة على التصدير وحتى التعامل فى السوق المحلية.

واوضح سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال ان اتفاقية الجات اصبحت ملزمة وهناك دول كثيرة ترغب الانضمام اليها والا ستكون فى معزل عن النشاط الاقتصادى العالمى، الا ان اللجنة المقترحة ستعمل على تقديم اقتراحاتها الى الاجهزة المعنية فى الدولة لتهيئة الاقتصاد القومى ككل لمواجهة المنافسة القادمة وكيفية تعظيم الفوائد التى سنجنيها من الجات خاصة فى مجال الزراعة ، كما ندرس كيفية تغيير مفاهيم الجباية الضريبية والتى اوصلتنا الى ان الضرائب المباشرة وغير المباشرة تمثل فى الوقت الراهن نحو ٥٠٪ من الناتج القومى المحلى مشيرا الى ان عام ٩٢ شهده وحده حصيلة ٩ مليارات جنيه ضرائب مباشرة و ١٤ مليار جنية حصيلة الضرائب غير المباشرة فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه اجمالى الناتج المحلى ٥٢ مليار جنيه.

واوضح خالد ابو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية بان التصنيف الذى ورد للاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات والذى يشير الى اننا من الدول المتدنية فى النمو كما اننا رقم ٢٤ ضمن هذه الدول لهو تاكيد على ضرورة العمل جميعا على تنمية اقتصادنا القومى حيث لايعقل ان مصر بكل امكانياتها لايتجاوز دخل الفرد فيها الف دولار وهو الحد الذى قررته الجات لتحديد الدول التى يمكنها ان تدعم منتجاتها استثناءا من اتفاقية الجات وشروطها، مشيرا الى انه ايضا مؤشر للدولة لتدعم صادراتها للدول خاصة وان ارقامنا التصديرية مازالت ضعيفة مقارنة بامكاناتنا.

كما طالب الاعضاء بضرورة سرعة اصدار قوانين الاغراق والاحتكار ومكافحة التهريب مع فرض حصصا للواردات وفق الاوضاع التى تسمح بها اتفاقية الجات وفرض رسوم لحماية المنتج المحلى بدلا من الرسوم الجمركية وذلك حتى يتمكن الانتاج المصرى الوليد من مواجهة المنافسة الاجنبية.

كما وافق الاعضاء على تقديم ملاحظاتهم على مشروع قانون الغرف للاتحاد خلال اسبوعين قبل مناقشته فى مجلس الشعب.

الناس والاقتصاد

الجات والتأمين

ناقش امس الاول مجلس الوزراء تقريرا حول الاتفاقية الاخيرة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم اتفاقية الجات، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجان متخصصة لدراسة مختلف جوانب اتفاقية الجات وذلك على ان تضم هذه اللجان ممثلين عن مختلف القطاعات العامة والخاصة وبعض اساتذة الجامعات، وهو قرار سليم يتناسب مع حجم هذا الحدث الاقتصادى المتعلق بتحرير التجارة العالمية وازالة العقبات امام التجارة والحد من القيود التعريفية وغير التعريفية فى مجال التجارة الدولية.

كما قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع بهدف وضع الموقف المصرى تجاه هذه الاتفاقية بشكل جماعى اى دراسة الاتفاقية من خلال كل الاجهزة والجهات المسئولة وادخال العنصر الاكاديمى المتمثل فى اساتذة الجامعات فى هذه اللجنة لتكون بذلك قد قمنا بدراسة مطلوبة وضرورية لهذا الحدث الاقتصادى التاريخى.

ومن المعروف ان وزارة الاقتصاد كانت قد قطعت شوطا كبيرا بوصفها مسئولة عن متابعة هذا الحدث منذ انضمام مصر سنة ٧٠ الى اتفاقية الجات .. وكان وزير الاقتصاد المصرى يتابع جولة اوروجواى سنويا اعتبارا من عام ٨٦ وشكلت لجان من جميع الجهات ومؤسسات وهيئات الدولة لمناقشة النواحى المختلفة المتعلقة بتحرير تجارة السلع والخدمات ومدى تاثيرها علينا، ونعتقد ان هناك تقارير لهذه الاجتماعات تحت نظر الحكومة.

بهذه المناسبة فان من اهم ما يشغل البعض هو بعض المستجدات المتعلقة بتجارة الخدمات واحساس الدول النامية بانها لن تكون قادرة على المنافسة فى مثل هذه الخدمات.

وعلى سبيل المثال هل يمكن منافسة الدول الصناعية الكبرى فى مجال الخدمات مثل التامين .. وفى مناقشة سريعة مع القائمين على هذا الامر فى مصر كان الحديث مع عبد العزيز مصطفى رئيس شركة مصر للتامين الذى قال اننا لا ننظر الى اتفاقية الجات فيما يتعلق بتحرير خدمات التامين باى نوع من القلق .. ولكننا سوف نواجه هذا الامر - وهو ما يعنى مواجهة المنافسة الاجنبية - عن طريق اعادة ترتيب البيت للمواجهة خصوصا فى مجال العناصر البشرية .. فبدأنا فى اعداد الدورات التدريبية المكثفة وزيارات للخارج والتدريب على احدث انواع التكنولوجيات فى هذه الخدمة، وكذلك مراجعة التغطية القادمة الجديدة.

قلت له ان المنافسة القادمة سوف تتجه الى خفض تكلفة واسعار التامين وسوف تكون فى صالح المستهلك.

قال: بالتاكيد سوف ننافس فى مجال الاسعار، ولكن لابد ان نعلم ان تقديم الخدمة التامينية ياتى فى المرتبة الاولى قبل الاسعار وان ممارسة الخدمة التامينية يحتاج الى بيانات كاملة عن السوق المصرية وهذه البيانات متوافرة لدى الشركات التامينية المصرية العملاقة، كما ان ثقة العميل فى مجال الخدمة التامينية تتكون على فترات زمنية طويلة وهى قد تاكدت بين المستهلك المصرى والشركات القائمة، ومن ناحية اخرى فان علاقاتنا الدولية فى هذه الخدمة على مستوى عال فى كافة اسواق العالم، فالوجود والاحتكاك فى مجال هذه الخدمة قائمان، كذلك فان وجود شركات تامين جديدة قادمة الينا يحتاج الى رءوس اموال كبيرة واضافة رءوس اموال جديدة للمجتمع امر مطلوب ويؤدى الى زيادة النشاط، وعموما المنافسة فيها مصلحة للجميع سواء كانوا منتجى الخدمة او مستهلكيها.

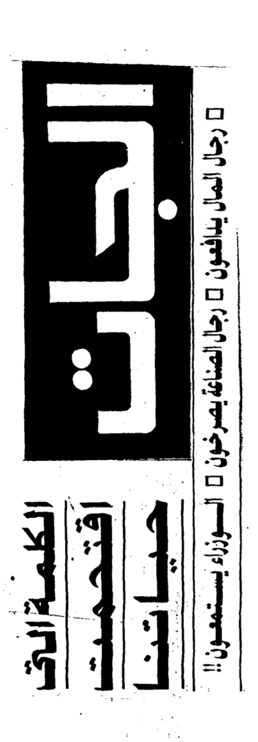
عبدالرحمن عقل



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

● كتبت نجلاء بدير :

الجات .. هى آخر ما تسرب إلى حياتنا من مصطلحات .

وكما تقبلنا من قبل صندوق النقد الدولى ، والإصلاح الاقتصادى ، لا نملك إلا ان نتقبل الجات بنفس الطريقة .

وحتى نوفر على أنفسنا مراحل لامبرر لها ولا فائدة منها ، كالرفض مثلاً أو الاعتراض ـ لا سمح الله ،ماعلينا إلا ان نستيقظ يوميا ونردد أن الجات هى التغير ، والعالم كله يتغير ، ونحن يجب ان نظل جزءاً من العالم .

وبعد القبول لأننا ـ لا نملك غيره ، لا مانع أن نعرف أكثر كيف ستكون أحوالنا بعد « الجات » ؟! وماهى حقوقنا وواجباتنا ؟! لهذا عقدت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة د . مصطفى السعيد جلستى استماع ، خصصتهما لمناقشة تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد المصرى ، وقررت عقد جلسة خاصة بمناقشة اتفاقيات الجات ـ تحديداً ـ قريباً ، لكن على الرغم من ذلك كانت الجات مسيطرة طوال الوقت على المتحدثين .

● الوزراء يتكلمون !!

حضر اللجنة وزراء الاقتصاد والصناعة والتعاون الدولى ، ورغم الاختلافات التفصيلية فى كلماتهم إلا أنها تعطى ملامح صورة ما يدور فى الحكومة . .

قال د . محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن « السبيل » للتصدير هو فتح باب الاستيراد(!!) ، فهدفنا من ذلك أن تكيف الصناعات نفسها بحيث تقلل من تكاليفها وتزيد جودتها ونحن نساعدها ، الاستيراد الآن أصبح تقريباً مفتوحاً فيما عدا سلعتين ، والمنتج المصرى قادر على أن يثبت جدارته(!!) ، والهدف من كل عمليات الإصلاح الاقتصادى هو رفاهية الإنسان المصرى(!!) ، ونحن لسنا من أنصار الجات ولا من أعدائها ، لكن علينا أن نتعامل مع النظام العالمى الجديد ، وليس من المصلحة أن نحدث بلبلة لأن الأمر لا يستحق(!!) ، واتفاقيات الجات أكرم كثيراً من

جات .. ماذا تعنى ؟!

جات .. (GATT) هى الحروف الأولى من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ، انضمت مصر إليها منذ عام ١٩٧٠ ، آخر جولة للمفاوضات بين الدول والتى سميت بمفاوضات اورجواى ، انتهت فى ديسمبر الماضى ، وسيتم التوقيع على الاتفاقية النهائية فى أبريل فى المغرب .

ومجمل نتائج هذه الاتفاقيات يتلخص فى فتح أسواق العالم تدريجيا بحيث تصبح فى النهاية سوقا واحدة للسلع والخدمات ، مثل البنوك والتامين والسياحة .

اخطر ما سوف نعانى منه هو رفع الدعم عن السلع الزراعية فى الدول المتقدمة باعتبارنا مستوردين للغذاء .



● د . محمود محمد

علينا أن نتعامل مع النظام العالمى



● د . يوسف بطرس غالى

الهدف .. تشغيل الطاقات العاطلة

بعض اتفاقيات الإصلاح الاقتصادى التى طبقناها بالفعل(!!)

أما وزير الصناعة المهندس إبراهيم فوزى فقد كان أكثر تحديداً وصراحة فى كلمته ..

قال : يمكن أن نناقش الجات ، لكن هل نملك أن نرفض التوقيع عليها ، أو نطلب تعديلات فيها ؟! أى مسئول مصرى يتاح له الفرصة للمساهمة فى عمل دولى يبذل أقصى ما يستطيع فى المفاوضات .. ولكن ..!!

لا يمكن لأى بلد أن تسير بنظام لا يتفق مع الأساس الذى يسير عليه العالم ، لكن لا توجد تعليمات محددة ، بل مجرد إجراءات ترشيدية ، وكل الدول تقوم بإجراءات أخرى هامشية لم ترد فى الاتفاقية .

ونحن كدولة مع الصانع والمنتج ، ونعتبر أن الذى يقدم على التصنيع كالجندى الذى يحارب ، لا يملك الانسحاب ، ونحن وراءه »

أما الدكتور يوسف بطرس غالى ، فقد كان أكثر الوزراء تفاؤلاً وحماساً وسعادة ، قال : كل الدول حدثت فيها نفس المناقشات ، حيث توجد جماعات من مصلحتها عدم تحرير التجارة ، لكن الحكومة تنظر إلى المصلحة الكلية



● د . على نجم
لا مكان هنا ..
للبعد الاجتماعى

بالنسبة لنا ـ فى مصر ـ الهدف الأول للاتفاقية هو تشغيل الطاقات العاطلة ، نحن لا نستطيع توفير فرص العمل « لخمسة عشر مليون يد عاملة » وهى طاقة قوة العمل ، كما لن نستطيع توفير نصف مليون فرصة عمل كل سنة حتى نحتفظ بمعدلات البطالة كما هى ، إلا إذا فتحنا على الخارج ، وبالطبع ستحدث تقلبات ، لكن الحكومة عليها أن تتحمل مسئولياتها فى المرحلة الانتقالية ، وتستلزم أساليب جديدة تنشىء مؤسسات « للتسويق مثلاً » ، وتواجه البطالة التى قد تحدث فى الفترة الانتقالية .

المكسيك خفضت الحماية الجمركية من ٤٠٠٪ إلى ٢٠٪ خلال سنة ، حدث انهيار كامل ، ثم بعد ٣ سنوات أصبحت معدلات النمو ٧٪ ، ونحن يجب أن نفكر كقوة إقليمية اقتصادية عظمى ، والا سنظل فى المؤخرة .

● لغة « البيزنس » !!

بعض رجال المال والاقتصاد يدافعون عن الجات وعن تحرير التجارة ، كما لو كانت هى المنفذ الوحيد ، والحل السحرى لكل مشاكلنا ، وعلى رأس هؤلاء كان الدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق الذى يقول : « التحرير لن يضر بالصناعة المصرية بشرط أن تتخذ الإجراءات لزيادة كفاءتها ، أما الحماية الشديدة فهى تجعل الصناعة كالشخص المستند على عكازين طوال الوقت فترهل كل عضلاته » .

ويؤكد د . على نجم على كلامه قائلاً : « يجب أن نفتح الشبابيك حتى يدخل الهواء النقى ، ولا نستطيع أن نتكلم فى هذه القضية عن البعد الاجتماعى ، فهذا من اختصاص وزارة الشئون الاجتماعية ، أو المؤسسات الاجتماعية ، ولكن ليس فى المؤسسات الدولية »(!!) .

أما محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ورئيس اتحاد البنوك فيقول : « ليس عندنا وقت ، لابد أن نستعد وندفع الثمن ، أحيانا جرعة الدواء القوية تكون مؤلمة ، لكن نتائجها سريعة ، وتوجد جهات كثيرة تتهم الحكومة بالبطء والاهتمام الزائد على الحد بالرعاية الصحية ، لابد أن نحدد دور الحكومة ونعلنه ، عندنا كل القدرات ماعدا العزم ، ولا توجد عواطف فى « البيزنس » !!



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● لغة العقل !!

لكن كان هناك رأى آخر قوى يدعو إلى التمهل والتأنى وإعداد العدة ، وكان د . جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية أحد أصحاب ذلك الرأى حيث قال : « إذا سلمنا بأنه لابد أن تنسحب الدولة ، فلا أقل من الانسحاب المنظم ، لابد من إقامة مؤسسات جديدة ذات بنية مختلفة لتملأ فراغ انسحاب الدولة ، هذا لم يحدث ، بل إننا انطلقنا بسرعة فى مجال تحرير التجارة ، وإذا كان صحيحاً أن فتح الباب سيخلق المنافسة

البقية ص ٥٨

فلابد من إعداد العدة ، نحن لا ننتقل إلى عالم مختلف معتمد على التكامل ، بل إلى غابة يأكل فيها الكبير الصغير . ونحن سرنا بسرعة لا يمكن أن نستمر بها ، وهناك من يقول إنه لا مجال للبعد الاجتماعى فى التجارة الدولية هذا قول يجب أن نأخذه بكثير من التحفظ ، حتى لا تتزايد الطاقة المعطلة ، ويتكدس المخزون

ويؤكد د . أحمد أبو إسماعيل أستاذ الاقتصاد على أننا قبل أن نتكلم عن التصدير يجب أن نعرف ماذا سنصدر ، وأن الشعب يجب أن يعرف حقيقة ما نواجهه ، فكل شىء سيزيد سعره فى الفترة القادمة ، لقد انتهى عهد الطعام الرخيص » .

ويتساءل د . حلمى نمر نقيب التجاريين « لماذا لا يعلن ما ورد فى اتفاقية الجات على الشعب ، لماذا نكتفى بالملامح فقط ، تحرير التجارة الخارجية هام بالنسبة للدول المتقدمة ، لكن الدول النامية ستعانى

علق وزير الاقتصاد على كلمة د . حلمى نمر « الاتفاقات ٥٥٠ صفحة سأرسلها لسيادتك »(!!)

● لغة الواقع !

أما رجال الصناعة فهم يصرخون ، حيث مطلوب منهم تحسين الإنتاج لينافس داخليا وخارجيا الإنتاج العالمى ، وتخفيض الأسعار بحيث تنافس

أرخص الأسعار العالمية ، واختيار نوعيات مطلوبة أى دراسة السوق والنفاذ من خلال ثغراته ، ثم بعد كل هذا مطلوب منهم عمليات تسويق ودعاية

وهم يؤكدون أن باستطاعتهم هذا كله ، ولكن تحت ظروف ملائمة ، لم يشك رجال الصناعة من فتح باب الاستيراد ، وتقليل الحماية الجمركية إلى الحد الأدنى فقط ، (رغم أهمية هذا) لكنهم كانوا يشكون من أشياء تدمر الصناعة من الأساس

كتضارب الإجراءات البيروقراطية مثلا .

تقول ليلى علوبة رئيسة لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال ، إن قانون التوكيلات التجارية يعطى مميزات للشركات متعددة الجنسية لا يعطيها للمصريين ، وتشكو من قسوة المواصفات القياسية التى وضعتها السوق الأوروبية لدخول السلع ، (أيزو ٩٠٠٠) .

ويشاركها إيهاب زوربا « إن المواصفات القياسية فى مصر على السلع أيضاً لها مشاكلها » ويرد وزير الصناعة على هذا قائلا : « إن المواصفات القياسية نوع من الحماية ، ونحن نفرضها على المنتج المصري حتى يلتزم بها المستورد ، لا نستطيع أن نترك الناس تستورد الملابس المستعملة واللحوم الفاسدة » .

ويكشف أبو السعود سلطان رئيس اتحاد الصناعات عن بعض نوعيات من المشاكل التى يعانيها المنتج يقول : « نحن ندفع ما نسميه رسوم « بلطجة » ، لجهات متعددة ، كل جهة تفرض علينا رسوماً ندفعها دون أن نعرف لماذا ؟ وكيف ؟؟ بالإضافة إلى ضرائب المبيعات على الآلات والضريبة

الموحدة ، ورسوم التصدير ، ندفع للمجلس المحلى(!!) .

وعندما رفضت صدر علينا حكم غلق لمصنع فيه ٧٠٠ عامل لأن «ماكينة » تحركت من أول الخط إلى آخر ، وعندما دفعنا أخذنا البراءة .

ويصرخ عبد الوهاب قوطة من ارتفاع أسعار الكهرباء عن السعر العالمى ، ويؤكد الجميع أنهم غير مستعدين فى ظل كل الإجراءات العتيدة للمنافسة ، وغير مستعدين لرفع الحماية .

●●●

ظل د . مصطفى السعيد يتساءل طوال الجلستين (استمرت كل جلسة ٥ ساعات متصلة) عن الأرقام المناسبة للتعريفة الجمركية التى تكفى لحماية منتج ، لكنه لم يصل إلى إجابات محددة ، فالواضح أن المشاكل معقدة إلى درجة أنه لا يمكن حلها بتحديد رقم .

وربما كانت الفائدة الكبرى لهذه الجلسات هى ـ الفضفضة ـ حيث اوضح كل طرف مخاوفه للطرف الآخر .

حقاً لم ننته إلى اى شىء محدد ، لكن تكرارها ولو باشكال اخرى قد يقنع الاطراف المتعارضة المصالح ـ الآن ـ بانها فى المستقبل لا تملك إلا ان تتخذ وتواجه مصائرها معا . وانه لا يمكن لاحد ان يتخلى عن الآخر لينجو بنفسه فقط . وربما ـ لو حدث هذا ـ يصبح للجات ميزة واحدة .

« نجلاء بدير »



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادى الكبير الدكتور سعيد النجار اعتبارا من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التى تتصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التى توصلت اليها دول العالم من خلال جولة أوروجواى فى منتصف ديسمبر الماضى.

ويستعرض الدكتور سعيد النجار فى مقال اليوم المخاوف التى أبدتها الدوائر الاقتصادية فى الدول النامية. وبينها مصر. والتأثيرات التى اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات على مجريات الأحوال الاقتصادية فى هذه الدول.

ويشير المقال. بعد أن فند صاحبه مبررات المخاوف والقلق التى جرى عرضها خلال الأيام التالية للاعلان عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التى تحققت لاقتصاديات هذه الدول فى ظل الاتفاق ومؤكدا أن حجم الفوائد التى سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة ونامية منبها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توفيقية بين مصالح جميع دول العالم لايمكن لأحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لاينبغى تصور أن هذا الاتفاق يعنى تحقيق مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.

أعلنت منظمة الجات نجاح دورة أوروجواى للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الخلافية. ومن اهم تلك القضايا الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوروبية للانتاج الزراعى وللصادرات من السلع الزراعية والحماية الشديدة التى تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوى عليه من تضييق السوق الاوروبية او إغلاقها تماما فى وجه الصادرات الزراعية الأمريكية، وقد اتخذت تلك المسالة طابعا سياسيا حادا فى العلاقة بين العملاقين المتنازعين وكادت تؤدى إلى فشل دورة أوروجواى باكملها. كذلك ثار الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية فى المصنفات الفنية وخصوصا الأفلام السينمائية والتليفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة فى تلك المصنفات فى حين رات فرنسا أن من حقها وضع ماتشاء من قيود فى سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تعتبره الغزو الثقافى الامريكى. يضاف إلى ذلك ماقام من خلاف بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذى تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تاخير الاتفاق النهائى على دورة أوروجاوى مدة سنتين تقريبا اذ كان من المفروض أن تنتهى تلك الدورة فى ديسمبر ١٩٩١. وكان من شان هذا التاخير اعطاء انطباعات خاطئة عن هذا الحدث الاقتصادى الهام. فقد تبادر إلى ذهن البعض أن دورة أوروجاوى مسالة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماما فإن المفاوضات فى هذه الدورة ضمت عددا من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عددا ضخما من القضايا ذات الاهمية الكبرى فى التجارة الدولية. اما القضايا الخلافية - التى كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى - فانها تمثل شيئا محدودا بالقياس إلى الرقعة الشاسعة التى غطتها المفاوضات منذ أن بدات بإعلان «بونتا دل إستا» فى اوروجواى فى سبتمبر ١٩٨٦.

كان إعلان نجاح الدورة سببا فى اثارة عدد من التساؤلات فما هى اهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمى والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص. وماهى القنوات التى تؤثر من خلالها - إيجابيا أو سلبيا - على الاقتصاد المصرى. هناك من يرى فى تلك الدورة مسالة تتعلق فى المقام الأول بالبلاد الصناعية. اما البلاد النامية فهى فى نظرهم اضيع من الأيتام فى مادبة اللئام. ولن تجنى منها شيئا مفيدا على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكى تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على اقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعاتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل الخطا الواقع من الأمر أن دورة أوروجواى ذات اثر ايجابى كبير ليس فقط للاقتصاد العالمى ولكن أيضا بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

العربية. فإنه من المؤكد ان نجاح تلك الدورة سوف يكون عاملا هاما فى تنشيط الاقتصاد العالمى بعد سنوات من الركود وتدنى معدلات النمو الاقتصادى فى البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجمعت الدراسات التى قامت بها الهيئات الدولية والاكاديمية على أن دورة أوروجواى بما تنطوى عليه من اعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم فى زيادة الناتج القومى العالمى بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويا. ورغم ان هذه التقديرات الكمية تستند إلى تخمينات واسقاطات يمكن المنازعة فيها. إلا ان القدر المتيقن هو ان الآثار المترتبة عليها سوف تكون فى اتجاه ايجابى بصورة واضحة.

اذا صح ماتتوقعه الدراسات من تنشيط الاقتصاد العالمى وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التى تعانى منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد النامية. ومن المعروف أن مستوى

النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية فكلما زادت معدلات النمو فى الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية. والعكس بالعكس. غير أن الآثار الإيجابية لنجاح دورة أوروجواى لاتقف عند حد الانتعاش المتوقع فى البلاد الصناعية ومايعنيه ذلك من انتشار الانتعاش إلى البلاد النامية. فإن الدورة تعنى - فى المقام الأول - تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية كما انها تضع حدا لما يسمى بالحمائية الجديدة فى البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الاصلاح الاقتصادى فى البلاد النامية بالاضافة إلى ماكانت تنطوى عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة فى أوروبا وأمريكا وشرق آسيا بكل ماينطوى عليه ذلك من خطر حدوث انكماش كبير فى التجارة الدولية والتهديد بحدوث ازمة اقتصادية لايمكن التكهن بنتائجها. ومن ثم فإن دورة أوروجواى سوف تؤدى - بالضرورة - إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية كما أنها تفرض على الأولى قدرا كبيرا من الانضباط وقواعد السلوك التى لم يكن لها وجود قبل الدورة او كانت من الميوعة والإبهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستوردة بان تقيم الحواجز التعريفية وغير التعريفية كلما احتدمت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد النامية. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد النامية أعربت عن خيبة أملها فيما حققته الدورة من نتائج، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمع فى أن تكون دورة أوروجواى أكثر حسما فى إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التى مازالت فى نظر البعض تشكل عقبة فى طريق

سلعة تتمتع فيها البلاد النامية ومصر على وجه الخصوص باعظم ميزة نسبية. غير أن هذا الراى لايخلو من المبالغة فى ضوء ماحققته الدورة من انجازات فى هذا المجال. فقد تم الاتفاق على انهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥، وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا انجاز لايمكن التقليل من أهميته فإن صناعة المنسوجات والملابس فى البلاد الصناعية مازالت تمثل نسبة غير ضئيلة

سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهى واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعا مطردا فى مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح فى البلاد الصناعية ضد عملية التحرير فى هذا القطاع. ولم يكن من المعقول ولامن الانصاف أن نتوقع انهاء الحماية التى توفرها اتفاقية المنسوجات دون فترة انتقالية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة بإعادة تدريب العمالة وإعادة توجيه رؤوس الأموال المستثمرة ومساعدة المناطق التى تعتمد بصفة رئيسية على تلك الصناعة.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق فى اتفاقية المنسوجات والملابس فإن البلاد النامية تشعر بشئ من القلق بسبب تصدى دورة أوروجواى لعدد من القضايا الجديدة التى لم تكن تدخل فى نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات وكذلك الملكية الادبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبى على التجارة الدولية وفى نظر البلاد النامية ان اخضاع تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التى تحكم التجارة الدولية فى السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية العملاقة وهو مالاتقوى على مواجهته. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تتطرق لموضوعات تدخل فى صميم السيادة الوطنية وماكان ينبغى أن تكون محلا لمفاوضات دولية. ولكن يلاحظ أن ماحدث إلى الآن لايزيد على ان يكون الاتفاق على بعض المبادئ العامة التى تحكم التجارة الدولية فى هذه الميادين. ومازال أمامنا شوط كبير قبل أن تتحول تلك المبادئ العامة إلى التزامات محددة كذلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدد من الاستثناءات الهامة التى تعفيها من الالتزامات التى تقع على البلاد المتقدمة فى هذه المجالات.

يضاف إلى ماتقدم خوف البلاد النامية مما تفرضه اتفاقية دورة أوروجواى عليها من التزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهى تخشى على صناعاتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الضخمة ولكن لايجوز أن ننسى أن الاتفاقية لاتفرض على البلاد النامية إلغاء الحماية لصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقا لقواعد الجات ولكن المطلوب هو التحول من الحماية



بالوسائل الكمية مثل حصص الاستيراد إلى الحماية بالوسائل السعرية عن طريق التعريفة الجمركية والتحول من الحماية السعرية الباهظة إلى الحماية المعتدلة وذلك لما يترتب على الاسراف الشديد في الحماية من هدر اقتصادي كبير وضرر بالغ بالاقتصاد القومي. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروجواى فى هذا المجال خصوصا وانها تعكس - إلى حد كبير - ماتم الاتفاق عليه فى برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر يضاف إلى ذلك انه فى كل حالة فرضت الاتفاقية التزاميا بتخفيض الحواجز الجمركية او غير الجمركية فانها تمنح البلاد النامية دائما معاملة تفضيلية. فاذا كانت المدة اللازمة للتحرير تصل إلى ست سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى عشر سنوات او أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفى كل الاحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة أوسع لاتخاذ اجراءات وقائية اذا كانت عمليات التحرير تنطوى على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. اما البلاد الأقل نموا خصوصا بلاد افريقيا جنوب الصحراء فهى تكاد تكون معفاة تماما من أى التزام فى ظل هذه الاتفاقية.

كذلك تعرضت دورة أوروجواى لأول مرة لتحرير الانتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية وتخشى البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية - ومن بينها مصر - أن يؤدى تحرير التجارة وتخفيض الدعم فى السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس فى أسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان. غير ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية ليس أمرا مؤكداً. وهو اذا حدث فى المدى القصير فإنه غير محتمل فى المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن اعادة تقسيم العمل الدولى فى القطاع الزراعى على أساس الكفاءة الانتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة او مستوردة لمواد غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تعهد من البلاد الصناعية بالعمل على تعويضها عما يصيبها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاعتراف بحقها فى الحصول على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمنظمات الدولية الاخرى لتغطية مايقع عليها من تكلفة اضافية.

نخلص مما تقدم إلى انه ليس هناك ظل من الشك فى الفوائد الملموسة التى سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروجواى كذلك لاأساس لما يساور البعض من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التى تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحا اذا تذكرنا ماكان يحدث من اثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمى لو أن الفشل كان من نصيب دورة أوروجواى. نعم لم تحصل اى مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل ماكانت تصبو إليه. ولكن هذا مانتوقعه من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغ توفيقية. إن اتفاقية الجات تفتح فرصا واسعة أمام البلاد النامية فى أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لاغتنام تلك الفرص. وأملى كبير الا نتخلف فى هذا السباق.



المصدر : الصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

نحن والجات في حوار مع وزير الاقتصاد محمود محمد محمود :

مؤتمـــر برئاســـة مبارك لبحث مشاكل المصـــدّرين قريبـــا

●● ثمة جديد على الساحة الدولية ، جديد "تفجر" حتى اصابت اشعاعاته جميع نواحي النشاطين الاقتصادى والخدمي ، وربما تعدت آثاره ذلك كله فاصابت الناس في بيوتها .. جديد اسمه وثيقة "الجات" ..

ما علاقة الجات بكل اتفاقياتها الاربع والعشرين ومسار ومنجزات الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، هل جاءت تكميلا ام تناقضا .. وإلى اين وصلنا على طريق الاصلاح وما علينا ان نسلك ونتجز خلال العام الجديد تحت مسمى "المرحلة الثانية" من البرنامج ؟

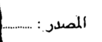
حوار طويل مع محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اعلن فيه مجموعة من الأخبار المهمة لأول مرة واعطى الكثير من الوضوح حول امور شابها ضباب كثيف مثل إمكان الدولة حماية صناعتها امام الاغراق المتوقع ..

جرى الحوار مع الوزير ويجلس حوله فريق "المفاوض المصرى" فى دورة اورجواى التى اسفرت عن وثيقة "الجات" .. الوزراء المفوضون التجاريون : محمد مامون ود . محسن هلال وعلاء شلبي .. هذا الفريق المصرى الذى ناضل كثيرا من اجل الدول النامية حتى فوضته دول افريقيا ان ينوب عنها ويتحدث باسمها ●●

حديث أجراه

مــاجـد عطيــة

☐ قبل الدخول فى معطيات "الجات" سلبا وايجابا ، يجب ان نتعرف على "الخريطة السياسية" الجديدة للقوى الدولية التى كشفت عنها مفاوضات ، بل صراعات "الجات" . فلم تكن هناك قوى عظمى متحدة ضد قوى صغرى ، فالقوى الكبرى نفسها كانت مشغولة فى صراعاتها حول "الدعم" والاغراق والسياسات الحمائية ، وما نسميه العالم النامى كان مشغولا فى البحث عن مصالحه والدفاع عن صادراته واسواقه ، حيث تشارك دول العالم النامى لأول مرة ـ هذه الدورة


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

• « الجات » ليست شرا وليست منحة سماوية .
• إلغاء الدعم على المحاصيل. المستوردة يمكن تعويضه من المنح .
• صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية تظل محمية حتى عام ٢٠٠٥ .

السابعة ـ بجدية شديدة استشعارا منها باهمية ماهو قادم وراء الاتفاقية .

رأينا امريكا تصارع فرنسا التى تخلت عنها بعض الشىء حليفتها التقليدية اليوم المانيا بالنسبة لقضية دعم الصادرات الزراعية .. دول الكتل الاقتصادية الكبيرة ، المجموعة الاوربية ، والنافتا ، والافتا ، ودول حوض الباسفيك ، كلها نسيت انها تنتسب لمجموعات اقتصادية وراحت تدقق فى كل بنود الاتفاقيات المعروضة للمناقشة حتى لا تتعارض مع مصالحها الوطنية .

العالم النامى فعل الشىء نفسه ، باكستان تنضم إلى الهند فى طلب فتح الاسواق امام المنسوجات وتعارض وتصوت ضد وجهة النظر المصرية فى طلب فترة سماح عشر سنوات لحماية صناعات النسيج والملابس الجاهزة وتنتصر مصر . امريكا تقف ضد نمور اسيا فى فتح الاسواق الامريكية امام صادرات الملابس الجاهزة فى حين ترى امريكا ضرورة وضع ضوابط مرحلية بعد ان بلغت صادرات المنسوجات الصينية فقط لامريكا قرابة ١٦ مليار دولار فى العام الأخير ، امريكا هذه التى حاولت تحجيم صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات المصرية بحجة ان مصر تقدم دعما لهذه الصناعة ، امريكا الآن تفتح اسواقها لصادرات النسيج والملابس الجاهزة المصرية تحت مظلة "الجات" لان حجم صادراتنا الآن لا يزال بعيدا عن سقف الضوابط الامريكية المرحلية حيث هناك مساحة لان تضاعف مصر صادراتها إلى خمسة اضعاف الصادرات الحالية واكثر .

صلابة المفاوض المصرى

اليابان تستسلم وتفتح اسواقها امام الارز الاجنبى وتجدول الدعم الزراعى للمنتجين ، وكوريا الجنوبية "تكفن" الهزيمة بمنصب رئيس وزرائها ويمضى ، ولكن الحكومة الجديدة تعد بجدولة الدعم وفق ما سمحت به اتفاقية "الجات" الجديدة .. ورغم إن مداد الاتفاقية الاخيرة لم يجف بين الولايات المتحدة واليابان ، فإن الولايات المتحدة حرصت على فتح كل الاسواق امام "الارز الامريكى" حتى داخل اسواق المنتجين مثل اليابان وكوريا مهما كانوا حلفاء .. صراعات الصلب الكندى والصلب الاوربى والامريكى رغم حلف "النافتا" .. صراعات دول امريكا اللاتينية البرازيل والارجنتين والمكسيك حول مصالح كل منها فى اللحوم والمحاصيل .

حقيقة اقتنصها المفاوض المصرى من خلال صراعات السنوات السبع من المفاوضات ، وهى ان المصالح الوطنية لكل دولة من الدول الـ ١١٧ الاعضاء ، هى الحاكمة فى الحوار ، حيث تشكل هذه المجموعة من الدول قرابة ٩٠٪ من التجارة الدولية ، ولهذا سارعت الدول غير الاعضاء إلى طلب الانضمام وفى مقدمتها الصين ٢٠٪ من سكان العالم ، وسارعت الدول العربية إلى الطلب نفسه حيث لم يكن عضوا بالمنظمة سوى ٤ دول هى مصر



وتونس والمغرب والبحرين اخيرا وقد تقدمت خمس دول اخرى بطلبات عضوية عاجلة وهي : سوريا والسعودية والجزائر والاردن ولبنان حتى يتسنى لها الحصول على العضوية قبل تنفيذ الاتفاقية مع بداية عام ١٩٩٥ .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود يتفاعل بهذه الحقيقة التي برزت على خريطة العلاقات الدولية من داخل مفاوضات "الجات" لانها تتيح للعالم الثالث مساحة من التجارة الدولية بقدر ما يملك هذا العالم النامي من قدرة على المنافسة حيث تصبح النوعية والجودة هما جواز السفر إلى عالم التجارة الدولية المتسع .

الجات .. والاصلاح

● غير ان مصر امام احكام اتفاقية الجات ، وامام التزامات قطعتها على نفسها في مسيرة الاصلاح الاقتصادي ، وهي تنفذ المرحلة الثانية من هذا البرنامج ، فهل ثمة تعارض او تناقض ، ام ان هناك توافقا ؟

يجيب الوزير :

●● انا لا اريد الدخول في تفاصيل كثيرة ، بعد ان وضعت يدي على مشكلة المشاكل ، بل مفتاح حل معظم المشاكل ، تلك هي قضية "التصدير" وليكن كل شيء مسخرا لخدمة هذه القضية . بل ارجو ان تتم "حركة استنفار" باللغة العسكرية لجميع الاجهزة والطاقات المنتجة لكي تضع نفسها في خدمة التصدير .

● هناك ادوات ضرورية لتهيئة "المناخ" الذي تنمو فيه الصادرات ، ادوات مالية ونقدية ، وتشريعات بحاجة إلى تعديل ، وهذه كلها عوائق .. فما الذي تم لاصلاح المناخ ؟

●● لقد استطاعت الحكومة ان تسيطر على عجز الموازنة العامة ومعدلات التضخم والقضاء على تعدد اسعار صرف الجنيه المصري امام العملات الاجنبية ، ومن خلال ادوات السياسة المالية اصبح هناك توازن في اسعار الفائدة واسعار الصرف .

من جانب اخر في الطريق ، خلال هذا الاسبوع ، إلى مجلس الشعب قانون النقد الاجنبي ويتضمن إلغاء الكثير من القيود القائمة مثل الاستثمار ، ت ص ، والحصص ، والتسعير ، وسوف تلغى حسابات "التجنيب" ، وهناك سياسة جديدة لتشجيع اقامة المعارض في الخارج وتبسيط اجراءات "الدروباك" اي السماح المؤقت .

حوافز جديدة

● لماذا لا ننظر في تجارب الدول الاخرى مثل النمور الحديثة ونستمع إلى المنتجين والمصدرين المصريين ، مادامت المصلحة القومية لا تتناقض مع المصالح الخاصة في هذه القضية تحديدا ؟

●● تجارب الدول الاخرى امامنا ، لكن هناك خصوصيات محلية لابد ان نجلس مع المصدرين والمنتجين لنستمع إليها ، وسيحدث خلال الاسابيع القادمة اجتماع في وزارة المالية برئاسة وزيرها وساحضر معه وسيجلس معنا المصدرون والمنتجون لبحث كيفية تطبيق نظام "REBATETAX" وهو نظام يقضي بان يتم تحديد قيمة المدخلات المستوردة في انتاج سلعة التصدير ويحدث تحديد نسبة قطعية تسترد عند التصدير بالاضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة بحيث يكون سعر التصدير مقصورا على التكلفة والربحية دون تكبيله برسوم متعددة تحرمه من القدرة على المنافسة وسيشارك في وضع اسس هذا النظام الجديد مع الجمارك اتحادات الصناعات والغرف ورجال الاعمال .. وهناك توقع ان يراس الرئيس مبارك بنفسه اجتماعا موسعا لحل مشاكل التصدير .

● تقول ان الميزان التجاري يزعجك كثيرا ، رغم وجود فائض مدفوعات متحقق .. ترى كم يبلغ هذا العجز التجاري المزعج ؟



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

●● فائض المدفوعات له اسباب وتدخل فيه عوامل كثيرة غير تجارية ، لكن عجز التجارة هو الفجوة المخيفة بين الاستيراد والتصدير ، لقد بلغ العجز فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٧ر١ مليار دولار حيث كانت الواردات فى حدود ١١ مليار دولار بينما اقتصرت الصادرات على ٦ر٣ مليار دولار منها ١ر١ مليار دولار صادرات بترولية ، ومن المتوقع ان تنخفض نسبة الصادرات هذا العام بسبب انخفاض اسعار البترول العالمية .

التصدير هو الحل

● تركز على قضية التصدير ، وتقول انها مشكلة المشاكل .. كيف ؟

●● انتعاش التصدير معناه زيادة التشغيل والانتاج وفرص عمالة ودخول وقيمة مضافة وموارد زيادة .

ثم ابتسم ابتسامة رقيقة قائلا : "التصدير هو الحل" .

● اى الاسواق ترى انها متاحة امام السلعة المصرية ام افريقيا ام اوربا .. ام امريكا .. ام السوق العربية ؟

●● بيني وبين افريقيا مشاكل النقل ولا تسعفني كثيرا الآن ، لكنى اتطلع تحديدا إلى سوقين كبيرين :

السوق الامريكى : وقد استطعنا زيادة التصدير الى امريكا إلى ٥١٢ مليون دولار حتى اكتوبر الماضى اى خلال تسعة اشهر مقابل ٣٦٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق وفى الوقت نفسه انخفضت الواردات من ٢٥٦٠ مليون دولار إلى ٢٣٢٩ مليون دولار وبذلك انخفض العجز إلى ١٨١٧ مليون دولار مقابل ٢١٩٣ مليون دولار علما ان اكثر من نصف وارداتى من امريكا فى اطار المعونتين العسكرية والاقتصادية .

السوق السعودى : وقد زادت صادراتى الى السعودية بحوالى الضعف هذا العام قياسا على العام السابق وتحقق فائض لصالح مصر مقابل عجز فى العام السابق .

وقال الوزير :

ربما تسالنى لماذا السوق السعودى ، واكتفى بان اضع امام السؤال هذه الارقام التى تقول ان واردات السعودية قد زادت على ٢٤ مليار دولار فى العام الاخير وان صادراتها قد تعدت ٤ر٤٤ مليار دولار .. هذا السوق المتسع هناك امكانات لان توجد فيه السلعة المصرية التى اصبحت على كفاءة وقدرة منافسة وجودة مرتفعة . وفى معرض جده الاخير للمنتجات المصرية تم التعاقد على عقود وكالة لكثير من السلع المصرية خاصة الثلاجات والغسالات وافران البوتجاز فى حدود ٦٠ مليون دولار ، ايضا افتتحت فرعا لشركة مصرية منتجة للملابس الجاهزة الرجالى والحريمى على مستوى عالمى .

القيود الخارجية

● ترى هل ثمة تناقض بين احكام الجات الجديدة وبين خطة انطلاق السلع المصرية إلى الاسواق ؟

●● الجات حررت الاسواق وعلينا ان نخطط ونعد انفسنا للمنافسة والوجود فى هذه الاسواق ، ان نثبت اننا قادرون على انتاج متميز له سوق .

● مادمت تتحدث عن الميزان التجارى ، الا ترى ان إلغاء دعم المحاصيل يلقى على بزيادة فى الاسعار تزيد على عجز هذا الميزان ؟

●● هناك فهم خاطىء لمقولة الغاء الدعم ، لقد اقتصر الإلغاء على نسبة تقل عن ٢٠٪ من قيمة الدعم وعلى مدى ست سنوات وعلى اساس قيمة الدعم الذى كان يقدم عام ١٩٨٦ وهو عام بداية دورة اورجواى ، ويبدا مع سريان الاتفاقية

البقية صفحة « ٧٥ »



بداية من اول يناير ١٩٩٥ . فلو حسبنا النسبة السنوية من هذه الـ ٢٠٪ لوجد انها فى حدود ٣٪ تقريبا .

● ايا كانت النسبة فان الدول النامية المستوردة ستضار بالضرورة ؟

●● يجوز للدولة النامية المضارة ان تتقدم لمنظمة الجات وتثبت ضررها وفى هذه الحالة يكون على الدول البائعة ان تقوم بالتعويض . هذا فضلا عن تعهد الدول الكبرى البائعة ان تقوم كالتزام سياسى بتقديم منح فى حدود قيمة الفرق بين السعر الجديد والسعر القديم .

حقـوق الملكيـة

● ما علاقة الملكية الفكرية بمصر الواردة تحت مسمى تحرير "تجارة الخدمات" فى الوثيقة الجديدة للجات ؟

●● فى مجال الأدوية مثلا انا اتعامل مع ٢٧٥ دواء ادرجتهم منظمة الصحة العالمية كادوية اساسية فى الانتاج العالمى . ٩٠٪ من هذه الادوية اصبحت حقوق ملكيتها مشاعا لمرور اكثر من ٢٠ سنة على انتاجها .. النسبة الباقية اعطتنى الاتفاقية مهلة عشر سنوات لتوفيق اوضاعى وعند انقضاء هذه المهلة تنتهى حقوق ملكية هذه النسبة ايضا .. فالبنسبة لحقوق الملكية فى الادوية لا اجد اية مشاكل .

● وحقوق الملكية الادبية فى الثقافة والفنون ؟

●● هذه لصالحى فحقوقى المصرية مهدرة فى العالم العربى والمهجر . افلام ومسرحيات . واغان وكتب .. هذه الاتفاقية لصالحى وستحفظ حقوقى وحقوق المنتجين وتاتى بالموارد وتنشط صناعة الكتاب والفنون والثقافة .

نحـن نحمـى الانتـاج

● وماذا عن تاثير الجات على صناعة النسيج والملابس الجاهزة سواء بالنسبة للمنافسة الداخلية المتوقعة او القدرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية ؟

●● الاصل هو تقرير حرية التجارة . والمواجهة ان نستعد لتحسين الانتاج .. لكن ..

اولا : لا يمكن ان نسمح بان تكون حرية الاستيراد بابا للغش او الاغراق او الاحتكار .. تقبل منافسة حرة .

ثانيا : لابد من التخطيط لاعطاء الفرص التدريجية للصناعة الوطنية وان تحاط بحماية مشروعة ضد ممارسات غير مشروعة .

ثالثا : ان مصر قد ناضلت فى مفاوضات الجات وحققت نصرا مهما واحتفظت بحقها فى الابقاء على القيد الكمى للملابس المستوردة . بالنسبة للاقمشة حتى اول عام ١٩٩٨ . وبالنسبة للملابس الجاهزة حتى اول عام ٢٠٠٢ . اما بالنسبة للرسوم الجمركية حتى عام ٢٠٠٥ وفى حدود ٦٠٪ .

وقال الوزير :

اعتقد ان عشر سنوات تعتبر فرصة كافية نخطط خلالها لتطوير انفسنا .

نخطـط للمستقبـل

● تجارة الخدمات الواردة فى الوثيقة لاول مرة تشمل قيودا على الانشطة المصرفية والتامين والمقاولات والطيران .. ماهى السلبيات والايجابيات بالنسبة لى كمصر ؟

●● بالنسبة للقطاع المصرفى . اعتقد ان تشبع السوق المصرى بالبنوك الوطنية والاجنبية العاملة فى الداخل قد لا تتسع لوافد جديد . اما بالنسبة للتامين فإن قانونا جديدا سوف يعرض على مجلس الشعب خلال هذه الدورة لتطوير التامين واعادة التامين ويسمح لاول مرة بانشاء شركات تامين مشتركة ويأتى هذا بعد تدعيم المراكز المالية لشركات التامين الوطنية العاملة .

بالنسبة لقطاع المقاولات . فسوف يتم فتح هذا القطاع عام ٢٠٠٠ . وقد استطعنا خلال مفاوضات الجات ان نقدم التزامات فى



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

المجالات التى ليس لنا فيها نشاط ملموس مثل انشاء خطوط الانابيب والانفاق والكبارى ، واشترطنا ان تقوم شركات مشتركة واشترطنا الا يزيد رأس المال الاجنبى على ٤٩٪ والا تقل نسبة العمالة المصرية عن ٩٠٪ ومجموع اجورهم عن ٨٠٪ .. وهذه المشاركات سوف تفتح امامى اسواقا خارجية وهى ميزة نسبية تحسب لى .

● سيادة الوزير هناك تخوفات ان لم تكن فى القريب العاجل ولكنها متوقعة !

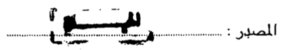
●● اقول لك بكل الصدق ، اتفاقية الجات ليست هبة من السماء وليست ايضا شرا كاملا .. لكن علينا ان نعظم الايجابيات لنستفيد منها ونوظفها لصالحنا ، وان نعمل على درء اثار السلبيات ونخفض من درجة تاثيرها علينا ، وان نبدأ من الآن بتطوير حياتنا لمواجهة كل ماهو متوقع منظور او غير منظور وامامنا منذ الآن من ٥ ـ ١٠ سنوات بغير التزام علينا .

● ملاحظة اخيرة .. المساحة التى تركتها لى "الجات" اكبر من المساحة التى تركها لى برنامج الاصلاح الاقتصادى ؟

●● المهم هى القدرة على توظيف كل شىء لخدمة الهدف القومى ، وهو تعظيم الانتاج وعلاج العجز التجارى ، وهى سياسة تلتزم بها الحكومة ويحرص عليها السيد الرئيس حسنى مبارك .

ماجد عطية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

مراكش تستعد لاستضافته

المغرب يسعى الى استغلال مؤتمر "غات" لدمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ تستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة المؤتمر الدولي للتجارة والتعرفة الجمركية في منتصف شهر نيسان (ابريل) القادم وهو المؤتمر الذي طالب به المغرب منذ عام ١٩٩١ بمناسبة زيارة المدير العام للغات للرباط.

وتقول مصادر مغربية ان المؤتمر الدولي القادم سيشهد توقيع الدول الاعضاء في منظمة التجارة والتعرفة الجمركية على جولة معاهدة اورغواي التي ستحدد طبيعة المبادلات التجارية للفترة المقبلة.

وتضيف ان التقدم الذي طرا على المفاوضات الاميركية - الاوروبية في شان الملف الزراعي نهاية العام الماضي مهد للاتفاق النهائي الذي سيدرج في إعلان معاهدة مراكش، التي يريد المغرب ان تكون انطلاقة جديدة لتقنين التجارة الدولية وتنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية بين التجمعات الاقتصادية الكبرى وبين الدول نفسها.

وكان وفد مغربي راسه السيد اندري ازولاي مستشار الملك الحسن الثاني للشؤون الاقتصادية زار جنيف الاسبوع الماضي واجرى محادثات مع مسؤولي الغات لترتيب الاجتماع الدولي القادم في مراكش الذي سيحضره حسب مصادر مغربية اكثر من ١٣٠ وزيراً للتجارة والاقتصاد ومسؤولون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبنك الاوروبي للاستثمار والبنك العالمي لاعمار دول شرق اوروبا ومؤسسات مالية دولية وجهوية معنية عدة مثل البنك الافريقي للتنمية والشركة الدولية للاستثمار والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وغيرها.

ويراهن المغرب على ان تتمكن الدول الاعضاء في الغات من توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بما يسمح باطلاق اسم المدينة السياحة التي تقع وسط البلاد على الاتفاق الجديد للتجارة والتعرفة الجمركية. كما يسعى الى ان يدعم هذا الاجتماع موقف المغرب التفاوضي مع الاتحاد الاوروبي في شان الملف الزراعي قبل ابرام اي اتفاق للشراكة السياسية والاقتصادية كما تقترح ذلك دول الاتحاد على كل من المغرب وتونس حالياً. وتتواصل اجتماعات عدة بين مسؤولين حكوميين وممثلي قطاعات انتاجية وتجارية مختلفة معنية بالتجارة الخارجية، في محاولة للخروج بموقف موحد حول تصورات التجارة الخارجية المغربية للفترة القادمة.

وقال السيد مراد شريف وزير التجارة الخارجية والاستثمار المغربي لـ «الحياة» ان المغرب عضو في الغات منذ عام ١٩٨٧ وهو يسعى الى ان تتمكن جميع الدول الاعضاء في مراكش من التوصل الى اتفاق نهائي يسمح بانتعاش وتنمية المبادلات التجارية الدولية بما يضمن مصالح جميع الدول وبما يعزز فرص الانتعاش الاقتصادي العالمي.

واضاف الوزير ان تحسن الاقتصاد العالمي الذي تراجع في السنوات الماضية بفعل بوادر انكماش في الدول الصناعية السبع الكبرى رهين بتطور التجارة الدولية، وهذه الاخيرة رهينة ايضاً بالتوصل الى اتفاق شامل ونهائي لتحديد العلاقات والمبادلات التجارية الدولية.

وتقول مصادر اقتصادية ان اتفاقيات عدة سابقة بين الاتحاد الاوروبي والمغرب ستخضع للتغيير في حال دخول جولة اورغواي حيز التنفيذ بعد مؤتمر مراكش القادم وفي مقدمها التسهيلات التي كانت تحظى بها المنتوجات الزراعية والسمكية المغربية في الاسواق الاوروبية.

وكان الاتفاق السابق يمنح المغرب بعض الامتيازات التفضيلية على مستوى الاسعار المرجعية بالنسبة للبواكير والبندورة، وكذلك حقوق الجمرك المطبقة على الصادرات السمكية التي يتوقع ان تنخفض من ٢٥٪ الى ١٢,٥٪ هذا العام كما هو منصوص عليه في اتفاق الصيد البحري الموقع في أيار (مايو) العام الماضي.

لكن الجمعيات الصناعية تتخوف من جهتها ان يؤدي تطبيق اتفاق الغات في شكله المقترح الى تخفيض سعر التعرفة الجمركية المطبقة على الواردات الصناعية بما يجعلها اكثر منافسة في السوق المحلية.

وتحرص المراجع الحكومية على التاكيد ان احتضان المغرب لتوقيع الاتفاق النهائي للغات، واعتماده النصوص المنتظرة للتجارة الدولية من شانه الاسهام في ادماج المغرب في الاقتصاد الدولي والتعريف بامكاناته الاقتصادية والاستثمارية بما يساعده في تعزيز دوره في اي مفاوضات مستقبلية مع الاتحاد الاوروبي حول موضوع الشراكة واقامة منطقة للتبادل التجاري الحر على غرار مفاوضات المكسيك مع الولايات المتحدة وكندا ضمن اتفاق «نفتا».



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتبارا من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تتصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت اليها دول العالم من خلال جولة أورجواي في منتصف ديسمبر الماضي.

ويستعرض الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المخاوف التي أبدتها الدوائر الاقتصادية في الدول النامية. وبينها مصر. والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات على مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول.

ويشير المقال. بعد أن فند صاحبه مبررات المخاوف والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية للاعلان عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لاقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكدا أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة ونامية منبها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توفيقية بين مصالح جميع دول العالم لايمكن لأحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لاينبغي تصور أن هذا الاتفاق يعني تحقيق مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.


● د. سعيد النجار

اعلنت منظمة الجات نجاح دورة أوروجواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ نيسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الخلافية. ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للانتاج الزراعي وللصادرات من السلع الزراعية والحماية الشديدة التي تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوي عليه من تضييق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماما في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية، وقد اتخذت تلك المسألة طابعا سياسيا حادا في العلاقة بين العملاقين المتنازعين وكادت تؤدي إلى فشل دورة أوروجواي بأكملها. كذلك ثار الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المصنفات الفنية وخصوصا الأفلام السينمائية والتليفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة في تلك المصنفات في حين رأت فرنسا أن من حقها وضع ماتشاء من قيود في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تعتبره الغزو الثقافي الأمريكي. يضاف إلى ذلك ماقام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تأخير الإتفاق النهائي على دورة أوروجواي مدة سنتين تقريبا اذ كان من المفروض أن تنتهي تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التأخير اعطاء انطباعات خاطئة عن هذا الحدث الاقتصادي الهام. فقد تبادر إلى ذهن البعض أن دورة أوروجاوي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماما فإن المفاوضات في هذه الدورة ضمت عددا من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عددا ضخما من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية - التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى - فإنها تمثل شيئا محدودا بالقياس إلى الرقعة الشاسعة التي غطتها المفاوضات منذ أن بدأت بإعلان «بونتا دل إستا» في أوروجواي في سبتمبر ١٩٨٦.

كان إعلان نجاح الدورة سببا في اثارة عدد من التساؤلات فما هي أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص. وماهي القنوات التي تؤثر من خلالها - إيجابيا أو سلبيا - على الاقتصاد المصري. هناك من يرى في تلك الدورة مسألة تتعلق في المقام الأول بالبلاد الصناعية. أما البلاد النامية فهي في نظرهم أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام. ولن تجني منها شيئا مفيدا على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكي تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على اقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعاتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل الخطأ الواقع من الأمر أن دورة أوروجواي ذات أثر ايجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضا بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد العربية. فإنه من المؤكد أن نجاح تلك الدورة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

سوف يكون عاملا هاما فى تنشيط الاقتصاد العالمى بعد سنوات من الركود وتدنى معدلات النمو الاقتصادى فى البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجمعت الدراسات التى قامت بها الهيئات الدولية والاكاديمية على ان دورة أوروجواى بما تنطوى عليه من اعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم فى زيادة الناتج القومى العالمى بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويا. ورغم ان هذه التقديرات الكمية تستند إلى تخمينات واسقاطات يمكن المنازعة فيها. إلا ان القدر المتيقن هو ان الآثار المترتبة عليها سوف تكون فى اتجاه ايجابى بصورة واضحة.

اذا صح ماتتوقعه الدراسات من تنشيط الاقتصاد العالمى وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التى تعانى منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد النامية. ومن المعروف ان مستوى النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من اهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية فكلما زادت معدلات النمو فى الاولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية. والعكس بالعكس. غير ان الآثار الايجابية لنجاح دورة اوروجواى لاتقف عند حد الانتعاش المتوقع فى البلاد الصناعية ومايعنيه ذلك من انتشار الانتعاش إلى البلاد النامية. فإن الدورة تعنى - فى المقام الاول - تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى اسواق البلاد الصناعية كما انها تضع حدا لما يسمى بالحمائية الجديدة فى البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الاصلاح الاقتصادى فى البلاد النامية بالاضافة إلى ماكانت تنطوى عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة فى اوروبا وأمريكا وشرق اسيا بكل ماينطوى عليه ذلك من خطر حدوث انكماش كبير فى التجارة الدولية والتهديد بحدوث ازمة اقتصادية لايمكن التكهن بنتائجها. ومن ثم فإن دورة اوروجواى سوف تؤدى - بالضرورة - إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية كما انها تفرض على الاولى قدرا كبيرا من الانضباط وقواعد السلوك التى لم يكن لها وجود قبل الدورة او كانت من الميوعة والإبهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستوردة بان تقيم الحواجز التعريفية وغير التعريفية كلما احتدمت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد النامية. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد النامية أعربت عن خيبة أملها فيما حققته الدورة من نتائج، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمع فى أن تكون دورة اوروجواى اكثر حسما فى إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى اسواق البلاد المتقدمة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التى مازالت فى نظر البعض تشكل عقبة فى طريق سلعة تتمتع فيها البلاد النامية ومصر على وجه الخصوص باعظم ميزة نسبية. غير ان هذا الراى لايخلو من المبالغة فى ضوء ماحققته الدورة من انجازات فى هذا المجال. فقد تم الاتفاق على انهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من اول يناير ١٩٩٥، وتنتهى فى اخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا انجاز لايمكن التقليل من اهميته فإن صناعة المنسوجات والملابس فى البلاد الصناعية مازالت تمثل نسبة [illegible] سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهى واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعا مطردا فى مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط واصحاب المصالح فى البلاد الصناعية ضد عملية التحرير فى هذا القطاع. ولم يكن من المعقول ولامن الانصاف ان نتوقع انهاء الحماية التى توفرها اتفاقية المنسوجات دون فترة انتقالية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة باعادة تدريب العمالة واعادة توجيه رؤوس الاموال المستثمرة ومساعدة المناطق التى تعتمد بصفة رئيسية على تلك الصناعة.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق فى اتفاقية المنسوجات والملابس فإن البلاد النامية تشعر بشئ من القلق بسبب تصدى دورة أوروجواى لعدد من القضايا الجديدة التى لم تكن تدخل فى نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن اهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل البنوك وشركات التامين والمقاولات وكذلك الملكية الادبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبى على التجارة الدولية وفى نظر البلاد النامية ان اخضاع تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التى تحكم التجارة الدولية فى السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية العملاقة وهو مالاتقوى على مواجهته. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تتطرق لموضوعات تدخل فى صميم السيادة الوطنية وماكان ينبغى أن تكون مجالا لمفاوضات دولية. ولكن يلاحظ ان ماحدث إلى الآن لايزيد على ان يكون الاتفاق على بعض المبادئ العامة التى تحكم التجارة الدولية فى هذه الميادين. ومازال أمامنا شوط كبير قبل ان تتحول تلك المبادئ العامة إلى التزامات محددة كذلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدد من الاستثناءات الهامة التى تعفيها من الالتزامات التى تقع على البلاد المتقدمة فى هذه المجالات.

يضاف إلى ماتقدم خوف البلاد النامية مما تفرضه اتفاقية دورة أوروجواى عليها من التزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهى تخشى على صناعاتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الضخمة ولكن لايجوز ان ننسى ان الاتفاقية لاتفرض على البلاد النامية الغاء الحماية لصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقا لقواعد الجات ولكن المطلوب [illegible]



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

بالوسائل الكمية مثل حصص الاستيراد إلى الحماية بالوسائل السعرية عن طريق التعريفة الجمركية والتحول من الحماية السعرية الباهظة إلى الحماية المعتدلة وذلك لما يترتب على الاسراف الشديد فى الحماية من هدر اقتصادى كبير وضرر بالغ بالاقتصاد القومى. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروجواى فى هذا المجال خصوصا وانها تعكس ـ إلى حد كبير. ماتم الاتفاق عليه فى برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر يضاف إلى ذلك انه فى كل حالة فرضت الاتفاقية التزاميا بتخفيض الحواجز الجمركية او غير الجمركية فانها تمنح البلاد النامية دائما معاملة تفضيلية. فاذا كانت المدة اللازمة للتحرير تصل إلى ست سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى عشر سنوات او أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفى كل الاحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة اوسع لاتخاذ اجراءات وقائية اذا كانت عمليات التحرير تنطوى على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. اما البلاد الاقل نموا خصوصا بلاد افريقيا جنوب الصحراء فهى تكاد تكون معفاة تماما من اى التزام فى ظل هذه الاتفاقية.

كذلك تعرضت دورة أوروجواى لأول مرة لتحرير الانتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية وتخشى البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية ـ ومن بينها مصر ـ ان يؤدى تحرير التجارة وتخفيض الدعم فى السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس فى اسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان. غير ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية ليس امرا مؤكدا. وهو اذا حدث فى المدى القصير فإنه غير محتمل فى المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن اعادة تقسيم العمل الدولى فى القطاع الزراعى على اساس الكفاءة الانتاجية لابد ان يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة او مستوردة لمواد غذائية. يضاف إلى ذلك ان البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تعهد من البلاد الصناعية بالعمل على تعويضها عما يصيبها من ضرر بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاعتراف بحقها فى الحصول على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية مايقع عليها من تكلفة اضافية.

نخلص مما تقدم إلى انه ليس هناك ظل من الشك فى الفوائد الملموسة التى سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروجواى كذلك لااساس لما يساور البعض من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التى تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحا اذا تذكرنا ماكان يحدث من اثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمى لو ان الفشل كان من نصيب دورة أوروجواى. نعم لم تحصل اى مجموعة من البلاد ـ نامية أو متقدمة ـ على كل ماكانت تصبو إليه. ولكن هذا مانتوقعه من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغ توفيقية. إن اتفاقية الجات تفتح فرصا واسعة امام البلاد النامية فى أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لاغتنام تلك الفرص. واملى كبير ألا نتخلف فى هذا السباق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١ / ١٩٩٤

وزير الاقتصاد التونسى لـ « العالم اليوم »:

انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق «الجات»

٦٢٣ مليون دولار استثمارات متوقعة خلال ١٩٩٤

□ كتبت ــ الفة السلامى:

أكد (الصادق رابح) وزير اقتصاد تونس أن عام ١٩٩٤ سيشهد استكمال سياسة الاصلاح الاقتصادى، وتحسين جودة المنتجات التونسية حتى تكتسب القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا، خاصة فى ظل سياسة تحرير الاسعار التى ينتظر أن تصل عام ٩٤ الى نسبة ٩٠٪ بالنسبة للواردات، و٨٧٪ بالنسبة للانتاج المحلى. واضاف ان سياسة تحرير الاسعار تبعتها اجراءات هامة للسيطرة على التضخم والذى تم حصره فى حدود ٤٫٥٪ عام ٩٣. وأوضح من جهة أخرى ان السياسة المتبعة لضبط مؤشر الاسعار تتبع نفس الاسلوب العلمى المعتمد فى البلدان الغربية، حيث يضم المؤشر ٧٢٠ سلعة رئيسية، ويتم مراجعته بشكل دورى استنادا للتغيرات فى النمط الاستهلاكى للاسرة والذى توضحه الاحصاءات الرسمية.

وحول انعكاس اتفاقية (الجات) الأخيرة على الاقتصاد التونسى، وما ذكرته بعض التقارير الغربية من خسائر متوقعة لتونس تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون دولار، أكد (صادق رابح) أن السوق المغاربية اصبحت ضرورية لمواجهة التكتلات الدولية، وإن تونس تسعى لتدعيم علاقاتها مع بلدان الاتحاد المغاربى، وزيادة حجم تجارتها مع المجموعة الأوروبية، وأضاف الوزير بأن اتفاقية الجات تعطى فرصا اضافية لتونس لزيادة صادراتها على عكس ما نقلته التقارير التى تبنى تقديراتها على توقعات تحاول تعميمها على غالبية بلدان العالم الثالث، بينما نجد أن العلاقات التونسية - الاوروبية تنظمها اتفاقيات شراكة سابقة منذ السبعينات ومازالت سارية المفعول، هذا بالاضافة الى الاحتياطيات التى تم اتخاذها من القيادة العليا خلال الخطة الخمسية الحالية لتوظيف اتفاقية الجات لصلحة الاقتصاد التونسى وذلك عن طريق الاجراءات الجديدة لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية مثل قانون المراقبة على جودة السلع المستوردة والمصدرة، وحماية الصناعة المحلية من عمليات اغراق السوق. ومن المنتظر أن ترتفع نسبة تحرير الاسعار، فى ظل هذه الاجراءات، على مستوى الانتاج خلال العام الحالى الى ٨٨٪ على مستوى التوزيع ٨٥٪، بينما يؤكد الوزير على استمرار اسعار المواد الحساسة بعيدا عن التنافس وتحت مراقبة الوزارات المختصة خدمة لمحدودى الدخل وحماية للمستهلك وقدرته الشرائية. واشار الوزير فى هذا الاطار الى اصدار قانون حماية المستهلك الذى بدأ العمل به فى شهر يونيو من العام الماضى والذى يرمى الى استبعاد الدخلاء وسد الطريق امام المنافسة غير الشريفة. ومن جهة أخرى أشاد الوزير التونسى الى الاجراءات التى اتخذت لادخال اصلاحات على قطاع



الصادق رابح

الصناعة للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات والضغط على التكاليف وتحسين الظروف المعيشية للعاملين. وعن انخفاض عائدات المواد الاولية والتراجع فى انتاج الطاقة، قال وزير اقتصاد تونس ان الصعوبات العالمية التى أدت الى انخفاض أسعار المواد الأولية، أثرت سلبا على العائدات وعلى الميزان التجارى مما حدا بالحكومة الى الاسراع بانجاز برنامج لاعادة هيكلة قطاع المناجم فى انتظار تحسن مستوى الاسعار عالميا. أما بالنسبة لقطاع الطاقة والتراجع فى الانتاج، فيشير الوزير إلى اصدار ١٠ رخص جديدة للتنقيب عن البترول والمحروقات وتعويض النقص فى الانتاج. ويؤكد من جهة أخرى حرص الوزارة على تشجيع القطاع الخاص التونسى للاستثمار فى مجال التنقيب. ونتيجة الدعم المالي وتقديم كل التسهيلات من خفض للضرائب وقروض مسيرة دخلت الشركات الخاصة المحلية لتنقب عن البترول فى مواقع عديدة لأول مرة بعد أن كانت الشركات الأجنبية المستثمر الوحيد فى هذا القطاع. وعن الاستثمارات المتوقعة خلال عام ١٩٩٤ يتوقع وزير اقتصاد تونس ان ترتفع من ٥٣٢ مليون دولار (عام ٩٣) لتصل الى ٦٢٣ مليون دولار. وحرصا على جذب المزيد من الاستثمارات والتعريف بالفرص الجديدة والامكانيات المتاحة أعلن الوزير عن بعث مركز للاعلام بدأ عمله مع مطلع العام الحالى. يتولى هذا المركز رصد وجمع كل المعلومات التى تهم قطاعات الصناعة وربط الصلة بالمستثمرين لتعريفهم هذه الامكانيات. وينتظر ان يحقق العام الحالى بعث ١٥ منطقة صناعية جديدة وسيتولى المستثمرون انفسهم احداث مركز لصيانة هذه المناطق ومحاولة ايجاد حلول للنقائص التى تشكو منها بعض المناطق.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

« الجات » والسوق الشرق أوسطية تبحثها الجامعة العربية

كتب : أسامة أيوب

□ تجرى الامانة العامة لجامعة الدول العربية حاليا دراسات مستفيضة حول تاثيرات اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات) على اقتصاديات الدول العربية .. أضافة إلى تاثيرات السوق الشرق أوسطية المقترحة على جهود السلام في المنطقة . وصرح طلعت حامد المستشار الصحفي لأمين عام الجامعة بأن د . عبد المجيد طلب من الادارة الاقتصادية إضافة موضوعي الجات والسوق على جدول أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المقرر عقده في فبراير المقبل .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

الدول النامية واتفاقية «الجات» سلبيات وإيجابيات

في منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٩٣ انتهت مفاوضات شاقة وعصيبة بين ١١٧ دولة عضوا في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة «الجات»، والتي استغرقت سبع سنوات، وعرفت باسم «جولة أوروجواي» منذ عام ١٩٨٦.

وتتمثل أهم نقاط الاتفاق الأخير فيما يلي:

• تقوم دول المجموعة الأوروبية بتخفيض الدعم الزراعي على صادرات القمح بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست القادمة. وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية.

• تغيير حصص السلع إلى تعريفات جمركية لمنع الحماية المفروضة على اللحوم، ومنتجات الألبان. ولكن على الدول الأعضاء المتقدمة أن تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية في المستقبل بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات ثم إلغائها نهائيا بعد ذلك.

• فتح الباب أمام تصدير الارز والمنتجات الزراعية إلى اليابان من أجل تخفيض الفائض التجاري الياباني الذي بلغ مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو ٥٠ مليار دولار. وقد وافقت اليابان على فتح باب استيراد الارز بشكل جزئي بحيث تستورد ٤٪ فقط من حجم استهلاك اليابانيين من الارز اعتبارا من عام ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة بعد ذلك الى ٨٪ خلال ست سنوات تقوم خلالها اليابان باستخدام التعريفة الجمركية بدلامن الحظر الإداري.

• تلتزم الدول النامية بخفض دعم الانتاج الزراعي بنسبة ١٤٪ على عشر سنوات مع السماح لهذه الدول بدعم مستلزمات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات.

• تلتزم الدول النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على عشر سنوات «باستثناء الدواجن وبعض أصناف الفاكهة» وذلك بهدف حماية الانتاج الوطني اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس هي متوسط الفترة «١٩٨٦_١٩٨٨».

• تسمح الاتفاقية للدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها سنويا عن ألف دولار بدعم التصدير للمنتجات الزراعية بصفة استثنائية، ويكون الدعم بنسبة ١٠٪ في بعض الحالات.

• تحرير تجارة الخدمات مثل خدمات البنوك، وخدمات شركات التأمين وخدمات السياحة، وسوق المال، والمواصلات... الخ.

وقد سمحت الاتفاقية للدول النامية بتحقيق احتكارات في بعض قطاعات الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية، وذلك مع السماح للدول النامية بعقد اتفاقيات ثنائية في مجال تجارة الخدمات.

• استمرار المفاوضات لتحرير العمالة وانتقال الأيدي العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وذلك بالاضافة إلى ما تقدمت به الدول المشاركة في المفاوضات. وسوف تبدأ المناقشات في مايو ١٩٩٤.

• الالتزام بالأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات

■ د. حمدي عبد العظيم ★ ■



القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية الأعمال الفنية والأدبية، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، مع وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه وعدم إساءة استغلالها أو وجود عوائق أمام التجارة المشروعة. وذلك مع مراعاة المعاملة بالمثل وشرط الدولة الأولى بالرعاية.

• التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات خلال عشر سنوات تبدأ في أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في أول يناير عام ٢٠٠٥ بهدف إزالة القيود والحصص المفروضة حاليا على تجارة المنسوجات عن طريق ما يلي:

أ ـ الإلغاء التدريجي للحصص على ثلاث مراحل ١٦٪ في بداية الاتفاق، ١٧٪ بعد ثلاث سنوات، ١٨٪ في السنوات الأربع اللاحقة، ويعني ذلك ان ٥١٪ من القيود سيتم الغاؤها خلال عشر سنوات ويتم إلغاء بقية الحصص في عام ٢٠٠٥ ميلادية.

ب ـ زيادة معدلات النمو بنسب ١٦٪، ٢٥٪، ٢٧٪ على ثلاث مراحل أيضا وذلك بالنسبة للحصص المفروضة حاليا.

وأوضح الاتفاق ان الدول النامية مطالبة بفتح باب أسواقها للمزيد من حرية التجارة الدولية للمنسوجات

التي تعودت على الحماية لفترات طويلة من الزمن، وقد تعرضت هذه الاتفاقية للمناقشة والتفنيد والنقد والتقدير حيث اعتبرها بعض المفكرين اتفاقية لمصلحة القوى الكبرى التي سوف ترتفع مكاسبها بنحو ٣٠٠ مليار دولار بينما تحقق خسائر للدول النامية يتفاوت قدرها من منطقة إلى أخرى من دول العالم.

ويرى البعض الآخر ان اتفاق «الجات» الأخير يمكن ان يحقق مكاسب صافية للدول النامية وللدول المتقدمة على السواء نظرا لتمتع الدول النامية ببعض المزايا النسبية غير الموجودة في الدول المتقدمة مثل بعض الخدمات السياحية، وبعض المنتجات المحلية ذات الطابع الخاص والتي لا تخضع لصعوبة المنافسة في الأسواق العالمية، وعلى أساس ان انكماش حجم صادرات الدول الأوروبية من المنتجات الزراعية بعد التخفيض الذي يحدثه الدعم على الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرة المزارعين في بعض الدول الأفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية على تعويض نقص الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية والنجاح في التصدير.

ويحدث نفس الشيء بالنسبة للغزل والمنسوجات التي يمكن أن تنمو وتتحسن ويزداد حجم صادراتها من الهند والصين وبنجلاديش — كما يمكن للدول النامية التي نجحت في السنوات الماضية في إنشاء قاعدة صناعية مهمة ان تتوسع في التصدير والتصدي المنافسة في مختلف الأسواق العالمية.

ورغم تباين وجهات النظر حول اتفاق «الجات» الأخير إلا ان الجميع يرون امكانية التعايش مع تحرير التجارة الدولية بشكل أفضل من التعايش مع ظروف الكساد الاقتصادي والانغلاق والرقابة والقيود الكمية والحصص والرسوم الجمركية المانعة تحت دعوى حماية الانتاج المحلي.

ونستطيع ان نرصد بعض السلبيات التي سوف تواجهها الدول النامية في ظل اتفاق «الجات» على النحو التالي:

أولا :إلغاء الدعم الزراعي التدريجي يؤدي الى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية مما يؤدي الى عدة آثار اقتصادية منها حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة حجم العجز عن ذي قبل وانعكاس ذلك على قيمة العملات الوطنية في مقابل العملات الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان.

ثانيا : صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل الأمر الذي يكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، ويمكن أن يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة بشكل مطرد.

ثالثا : انتهاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض الدول النامية مع دول المجموعة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، مما يكون له آثار سلبية على قدرة هذه الدول النامية على تصريف منتجاتها في أسواق تسودها المنافسة الحرة التي لم تتعود عليها منتجات الدول النامية من قبل.

رابعا : عدم إدراج العمالة في اتفاق «الجات» يؤدي إلى صعوبة حصول الأيدي العاملة من أبناء الدول النامية على فرص عمل مناسبة في الدول الصناعية المتقدمة خاصة أبناء الدول النامية المزدحمة بالسكان والتي تعتمد اقتصادياتها على تحويلات العاملين في الخارج لدعم ميزان المدفوعات «مثال ذلك الهند — باكستان — بنجلاديش ـ بعض دول أمريكا اللاتينية».

خامسا : عدم إدراج المنسوجات ومشتقاتها في اتفاقية «الجات» يعني حرمان بعض الدول النامية التي قطعت شوطا بعيدا في هذه الصناعة من حرية التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية وتعرضها للقيود ونقص حصيلة صادراتها.

سادسا : تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول النامية من رسوم الاستيراد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة ومواجهة النفقات العامة المتزايدة. ومن ثم يمكن أن تعاني بعض الدول النامية من عجز في الموازنة العامة للدولة قد يدفعها إلى زيادة الضرائب أو فرض ضرائب

أو رسومْ جديدة على الأفراد والمشروعات مما يؤدى إلى اختلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

سابعا : سيطرة الدول المتقدمة على العديد من الأنشطة المتعلقة بالخدمات مثل الخدمات المصرفية وخدمات التامين وإعادة التامين والملاحة والطيران المدنى فى الأسواق العالمية. ومن ثم يصعب على الدول النامية أن تخوض المنافسة فى هذه الأنشطة أمام الدول المتقدمة مما يؤدى إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

وعلى سبيل المثال فإن «لجنة كوك» وضعت معايير الملاءة المصرفية العالمية واعتبرت جميع الدول النامية من المناطق التى ترتفع فيها درجة الخطر المصرفى وعدم كفاية رأس المال لمواجهة أهم الالتزامات «عدا السعودية» وبذلك تستطيع بنوك ومؤسسات المال المتقدمة غزو الدول النامية ومنافستها والإضرار بخدماتها المناظرة بينما تعجز الدول النامية في الظروف الجديدة عن حماية هذه الخدمات من أخطار المنافسة العالمية، وهى ولا شك أوضاع غير متكافئة. وينطبق نفس القول على أنشطة التامين الدولى وإعادة التامين والملاحة والطيران المدنى وأسواق المال.. الخ.

ورغم السلبيات السابقة إلا ان هناك العديد من الإيجابيات التى يمكن للدول النامية — فى راينا — أن تتمتع بها فى ظل الاتفاق الجديد وهى:

أ ـ اضطرار الدول النامية إلى تعديل هياكل إنتاجها وتطوير نظم وأساليب التكنولوجيا المطبقة فى مجالات التصنيع والخدمات بحيث تكون قادرة على التصدى للمنافسة من جانب المنتجات المستوردة بالإضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية والقدرة على التصدير. حيث تضطر الدول النامية إلى تكييف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادى وفقا لتوجهات النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ب — تفقد الدول الصناعية الأوروبية المزايا التى تتمتع بها منتجاتها فى الأسواق العالمية بعد تخفيض الدعم، ومنع الإغراق الأمر الذى يتيح مجالا للدول النامية لكى تنافس الدول المتقدمة فى المنتجات الزراعية والصناعية خاصة ان الكثير من الدول النامية تتمتع بانخفاض تكاليف الأجور والمواد الخام وبعض مستلزمات الإنتاج والقدرة على تطويع التكنولوجيا الحديثة تبعا لظروفها البيئية مما يعطى هذه الدول قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

جـ — تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدى إلى تخفيض أعباء تكاليف الإنتاج المحلى وتخفيض معدلات التضخم الناشىء عن التكلفة، وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فى هذه الدول.

د ـ تستطيع بعض الدول النامية التى لديها مزايا خدمية نسبية فى مجالات السياحة والملاحة وغيرها الاستفادة من تحرير تجارة الخدمات وزيادة قدرتها على الحصول على نصيب مرتفع من العوائد الدولية.

★ أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا ـ مصر

اتفاقية الجات وكيف ستواجهها دولنا

أحمد أبو الفتح

كيف سنواجه الموقف عند تطبيق اتفاقية الجات؟ هل ان زراعتنا تكفينا؟ واذا كانت لا تكفينا ونضطر لأن نستورد غذاء فكم سيكون الثمن بالمقارنة بالاثمان قبل تطبيق اتفاقية الجات؟ وهل مصانعنا وانتاجها سيستطيع ان ينافس في الاسواق انتاج الدول الصناعية الكبرى؟

وهل المواد الاولية التي نملكها سيرتفع ثمنها ونحن نرى سعر البترول في انخفاض والقطن المصري راكد في المخازن؟

وهل نظامنا المالي يعتمد على الانتاج والتصدير ام ان موازنة الميزانيات في كثير من دولنا يعتمد على فرض وجباية الضرائب؟

وهل لدينا التكتلات الاقتصادية مثل القائم في اوروبا او اتفاقية النافتا التي تضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا او مثل الاتحاد الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا وهي تكتلات لها ثقلها في الميدان الدولي وتفسح اسواقا واسعة لمنتجات تلك الدول بينما يحتاج دخول انتاج دولنا لعقد اتفاقات وقبول شروط قد لا تكون لصالحنا؟

وهل سنستطيع ان نحصل من دول التكتلات العالمية على نفس الامتيازات التي حصلت عليها اسرائيل وهي صاحبة النفوذ الضخم في امريكا وفي كثير من دول اوروبا؟

وماذا سيكون موقفنا من اقتراح واشنطن اقامة السوق الشرق اوسطية التي تضمنا مع اسرائيل؟

ليس سرا ان اتفاقية الجات هي اتفاقية لصالح الدول الثرية وتتضرر منها الدول الفقيرة فهي اتفاقية الاغنياء على حساب الفقراء.

البيانات التي نشرها البنك الدولي نتيجة دراسات واسعة لاثار الاتفاقية بالنسبة لدول العالم تقرر ان الدول الثرية اي الصناعية الكبرى ستحقق لها الاتفاقية ربحا يصل ابتداء الى 200 الف مليون دولار ثم يرتفع سنويا ليصل سنة 2002 الى 213 الف مليون دولار وان الدول الفقيرة ستزداد فقرا فمثلا دول وسط القارة الافريقية الواقعة على حدود الصحراء ستخسر 2.600 الف مليون دولار لانها دول تستورد المواد الغذائية التي تنتجها الدول الثرية التي سترتفع اسعارها نتيجة الغاء الدعم الذي كانت الدول تقدمه لتصدير الانتاج الزراعي.

ومعروف ان غالبية الدول النامية تستورد نسبا عالية من المواد الغذائية وهذا سيزيد من الثمن الذي تدفعه بعد تطبيق الاتفاقية.

وليس ارتفاع ثمن المواد الغذائية هو الخطر الوحيد الذي تتسبب اتفاقية الجات في تعريض الدول النامية له.

اذا نظرنا الى الزراعة في الدول النامية نجد انها متخلفة تخلفا كبيرا عنها في الدول الغنية حيث تستفيد هذه الدول من كل ما يقدمه العلم من وسائل تؤدي الى زيادة وجودة الانتاج كما ان ضخامة المزارع الخاصة تيسر لاصحابها الاستفادة بالآلات الغالية الثمن بينما غالبية الدول النامية تعاني ضيق وصغر حجم المساحات التي يزرعها المزارعون خصوصا في الدول التي اخذت من النظام الذي كان سائدا في الاتحاد السوفياتي اذ نزعت الملكيات الضخمة من الارض من اصحابها تحت ادعاء محاربة الاقطاع

هذه النظم، التي زعم بانها تحقق العدالة الاجتماعية، اصابت الزراعة بتدهور له اثاره الوخيمة وجاء التعليم الجامعي بالمجان في كثير من الدول التي طبقت الاشتراكية لتشجع شباب الريف على الهجرة الى المدن سعيا للحصول على شهادات جامعية وبذلك اخذت مهنة الزراعة تفقد الكثيرين ممن لو كانوا بقوا في الزراعة لكانوا تلقنوا على ايدي اهاليهم فنون واصول الزراعة والعناية بالنباتات وبتطبيق اتفاقية الجات نشتري المواد الغذائية بسعر مرتفع عما ندفعه الان!!

واذا التفتنا الى الصناعة نجد ان الدول الصناعية تصنع مصانعها بينما دولنا تستورد المصانع وهذا يجعل الثمن الذي ندفعه اكبر نتيجة النقل والرسوم الجمركية

وانشاء المصانع يحتاج الى تمويل وكثيرا ما تلجأ الشركة او من ينشئ المصنع الى الاقتراض من البنوك.

فائدة القروض في الدول الصناعية الثرية منخفضة اذ تتراوح بين خمسة وسبعة في المائة بينما هي في دولنا النامية مرتفعة جدا حوالي 17 في المائة.

وهكذا يتحمل من ينشئ صناعة في دولنا ثمنا وتكاليف اكبر كما يدفع فوائد للدين اعلى.

معظم الصناعات في دولنا ملك افراد بينما هي في الدول الصناعية ملك شركات ولذلك مصانعنا صغيرة بينما في الدول الغنية ضخمة جدا.

واقامة المصانع في دولنا تتعرض لروتين معقد ولمتاعب لا حصر لها بينما هي في الخارج اي في الدول الصناعية لا تخضع للروتين الحكومي ولا لضغوط الذين يصدرون الموافقات والتصريحات.

كل هذه الامور تجعل اقامة الصناعات في بلادنا مكلفة ومرهقة بينما لا تعاني اقامة الصناعات في الدول الغنية هذه المعوقات ولذلك يكون انتاجها اقوى في المنافسة في اسواق العالم.

فضلا عن تمتع الصناعات في الدول الثرية بالادارة الحديثة والعمال المدربين.

ومن المعوقات للاستثمار في بلادنا ان اكثر حكوماتنا تحاول موازنة ميزانيات الحكومات عن طريق المبالغة في فرض الضرائب والرسوم الامر الذي يقلل من حجم المال الذي يمكن ان يتجه الى الاستثمارات بينما الدول الكبرى تخفض الضرائب ليتوفر المال لدى الناس.

وبانفاق المال يمكن التغلب على الكساد وباستثماره يزداد الانتاج. ومثلا بدات في مصر عملية تجميع سيارات وبادرة لصناعة سيارات ماذا سيكون مصيرها؟!

ومصر تفرض اعلى ضرائب على السيارات وتعتمد في الميزانية على الرسوم الجمركية التي تصل في بعض السيارات الى 200 في المائة.. ماذا سيكون امر هذه الرسوم واتفاقية الجات تلغي او تخفض تخفيضا ضخما الرسوم الجمركية وكيف ستعوضها الحكومة اذا طبقت



الاتفاقية هل بمزيد من الضرائب العامة؟!
وصناعة السيارات التي بدأها مصريون بالاشتراك مع شركات اجنبية ستتعرض لمنافسة قاتلة اذا ما تم تخفيض رسوم الانتاج على السيارات المستوردة.

حتى صناعة الملابس التي تقدمت مصر فيها سيجد تصديرها متاعب جمة اذ التكتلات بين الدول تفرض حصصا على استيرادها من دولنا واذا كانت الصين قد هددت امريكا بحرب تجارية عندما ارادت امريكا ان تخفض المستورد من المنسوجات والملابس الجاهزة من الصين واستطاعت ان تثني امريكا عن تخفيض حصتها بل اتفقت على ان الحصة تزيد خلال السنتين القادمتين كل سنة بنسبة واحد في المائة.. من الذي سيدافع عن حصص دولنا؟!

والامر لا يتوقف على الزراعة والصناعة بل ان اتفاقية الجات تفرض على دولنا فتح اسواقها للخدمات وبذلك تستطيع كل شركات المقاولات او التامين او الاصلاح او البنوك ان تفتح فروعا لها عندنا وبطبيعة الحال القدرات المالية والفنية والادارية لشركات الدول الكبرى اقوى مما هي عليه شركات بلادنا.

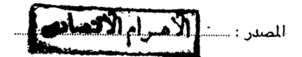
اننا ندخل مرحلة القوة الاقتصادية والتكتلات الدولية فرادى بزراعات متخلفة وصناعات ناشئة وشركات خدمات اغلبها مملوكة لافراد.

ماذا اعددنا لهذا التطور الذي يعتبر بمثابة ثورة في علاقات الدول الاقتصادية؟

وكيف سيكون موقفنا من الضغط الاميركي لفتح اسواقنا لاسرائيل ولصهاينة العالم الذين يحلمون باسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات واستعاضوا عن الوجه القبيح اي الاحتلال للاراضي العربية بقناع براق هو السوق الشرق اوسطية اي بما يسمونه التعاون الاقتصادي؟!

اسئلة كان يجب ان نستعد لمواجهتها ولكن.. نعم ولكن..!!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤



اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد المصرى

ابراهيم أمين

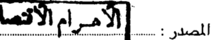
بعد ان اقرت لجنة المفاوضات التجارية التى عقدت اجتماعاتها فى جنيف مجموعة الاتفاقات التى تم التوصل اليها خلال المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء التجارة فى العالم خلال شهر ابريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش المغربية بهدف اقرار نتائج المفاوضات والتوقيع عليها من قبل الحكومات على ان تعرض هذه النتائج على برلمانات الدول فور الانتهاء من الاجتماع الوزارى للتصديق عليها حتى ديسمبر ١٩٩٤ حيث يبدأ بعد ذلك تطبيق هذه الاتفاقات للدول التى انهت اجراءاتها الدستورية اعتبارا من يناير ٩٥ .

وبما ان مصر تعد احدى دول العالم اعضاء اتفاقية الجات التى تدعو الى تحرير التجارة العالمية كان علينا النظر الى اثر هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى وهو السؤال الذى يطرح نفسه حاليا على الساحة المحلية وهو ماتوجهنا به الى الدكتور محسن هلال مدير ادارة المنظمات الدولية بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد حيث قال :ـ

إن اتفاقية الجات عبارة عن حزمة من الاتفاقات تبلغ ٢٨ اتفاقا ومن أهم هذه الاتفاقات التى من شأنها التأثير على الاقتصاد المصرى ماهو متصل بالجانب الزراعى والذى أخذ اساسا الى ازالة الدعم عن السلع الزراعية فى العالم وبالتالى سيكون هنا اثر سلبى على الاقتصاد المصرى نتيجة زيادة اسعار وارداتنا من السلع الغذائية ولكن تم معالجة هذه المشكلة التى تعانى منها الدول النامية بصفة عامة باقرار لجنة المفاوضات بحق التعويض بالنسبة للدول النامية المستوردة لغذاء مثل مصر بمعنى ان الدول التى تضررت من مراحل التطبيق الاولى من الاتفاق من حقها الحصول على مشتريات من السلع الغذائية بأساليب ميسرة وبقروض يتيحها المجتمع الدولى او فى شكل منح لاترد ولكن من ناحية اخرى وعلى الامد البعيد هناك اثر ايجابى ناتج عن هذه الاتفاقية لأن ازالة التشوهات واقصد بها هنا الدعم من الزراعة الدولية من شأنه تعزيز امكانيات مصر فى التوسع الزراعى وايضا زيادة فرص تصدير الحاصلات الزراعية التى كانت تقابلها منافسة نتيجة الدعم من الدول الاخرى اما فى مجال السلع الاخرى غير مجال الزراعة نجد اننا سوف نستفيد من وجودنا فى مجموعة الاتفاقات الجديدة فى موضوع الوصول الى الاسواق بالتخفيضات الجمركية التى التزمت بها الدول المتقدمة بالاضافة إلى بقية الدول المشتركة فى اتفاقية الجات فنحن اذن سوف نستفيد من هذه التخفيضات الجمركية التى يبلغ متوسطها ٣٢ ٪ وبالتالى الصادرات المصرية تستفيد وهذا فى مقابل التزامنا ببعض التخفيضات التى لاتعارض ولا تؤثر على مسارنا فى خطة الاصلاح الاقتصادى الحالية لأن هناك تفرقة مابين التزامات الدول المتقدمة والدول النامية فى كافة الاتفاقات التى انتهت اليها الجولة .

من النتائج الايجابية ايضا موضوع التجارة فى الخدمات وهو من الموضوعات الجديدة التى ادخلت فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التى انتهت بمشروع اتفاق دولى متعدد الاطراف للتجارة الدولية فى الخدمات لاول مرة فى تاريخ المجتمع الدولى ينظم التجارة فى الخدمات على غرار ماتم تنظيمة فى الاربعينات بالنسبة للسلع ومن هنا ايضا فان الدول المتقدمة قدمت التزامات بتحرير قاطاعات واسعة من التجارة فى الخدمات تشمل مجالات الاتصالات اللاسلكية والمصارف والنقل بكافة انواعه ... الخ اى نوع من التجارة فى الخدمات القابلة للتجارة الدولية وبالنسبة للدول النامية قدمت التزامات لاتتعارض مع برامج الاصلاح الاقتصادى الموجودة لديها وبالطبع من هذه الدول مصر التى قدمت بعض الالتزامات فى قطاعا معينة مثل السياحة والخدمات المصرفية بانواعها والبنوك والتامين وسوق المال وايضا فى قطاع التشييد والنقل البحرى ومقابل تقديمنا لهذه الالتزامات فاننا نستطيع بتجارة الخدمات ان ندخل فى الاسواق العالمية فى كافة القطاعات الاخرى التى التزمت الدول بتقديمها ومن الاهمية هنا الاشارة الى ان هناك قطاعات مثل قطاع العمالة والخدمات المهنية وايضا فى التشييد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

والبناء والسياحة بالطبع والتى تمثل فعلا اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصرى حاليا وبالتالى فتح آفاق كثيرة بانضمامنا لاتفاق التجارة الدولية فى الخدمات عموما هناك تقييم دائم تجرية حاليا من خلال اجتماعات مستمرة برئاسة السيد وزير الاقتصاد لكى نرى اثر هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى بالنظر الى مجموعة الاتفاقات لأن لبعضها اثار سلبية والبعض الآخر منها له اثار ايجابية على نحو ماذكرت فى مجال الزراعة والخدمات .

ـ وماذا تقول للمنتج المصرى ؟

اقول للمنتج المصرى عليه ان يعى تماما المتغيرات الدولية الجديدة وعليه عند اتخاذ قراره أن يدرس الوضع الاقتصادى القائم حاليا والالتزامات التى قدمها المجتمع الدولى لكى تساعده فى اتخاذ القرار الصحيح لان هناك بعض الامكانات التى لم تكن متاحة من مثل التجارة فى الخدمات فلم يكن فيها التزام دولى ونستطيع الآن الدخول فيها واننى متأكد اننا بالدراسة نستطيع زيادة إمكانياتنا وتحسين ميزان مدفوعاتنا ورفع مستوى المعيشة .

ـ من وجهة نظرك ماهو السبب وراء تخوف الدول النامية من نتائج اتفاقية الجات على اقتصادياتها ؟

التخوف ناتج اساسا من تعقد الموضعات لأن لنا أن نتخيل مفاوضات استمرت سبع سنوات توصلت الى ٢٨ اتفاقا دوليا تعثرت على المستوى الوزارى اكثر من مرة وعقد لها اجتماعات مستمرة ودائمة ليس فقط فى جنيف ولكن ايضا فى العديد من العواصم العالمية حجم الاتفاقات التى تم التوصل اليها حوالى ٥٠٠ صفحة واقول من الاهمية الاطلاع على نتائج هذه الاتفاقات واعادة النظر فى الصناعات التى لاتكون منافسة من ناحية الجودة والسعر بحيث تكون لدينا صناعات قوية قادرة على المنافسة الدولية والنظر الى السوق الدولى وليس المحلى فقط .

اميركا مستعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى "غات"

□ دبي - «الحياة»:

■ أعلن مسؤول تجاري اميركي استعداد بلاده لدعم طلب الامارات الانضمام الى عضوية اتفاقية التجارة الحرة «غات». وقال سكوت دي بيرمسون مدير الشرق الأوسط والمتوسط في مكتب الممثل التجاري الأميركي ان المكتب عرض على المسؤولين الخليجيين خلال جولته الحالية في المنطقة استضافته مؤتمراً في واشنطن لدول مجلس التعاون الخليجي لشرح فوائد الاتفاقية واهمية الانضمام اليها.

وكان مجلس الوزراء في دولة الامارات قرر في جلسته الأخيرة الانضمام الى «غات» لتكون بذلك الامارات ثالث دولة خليجية تعلن اعتزامها الانضمام الى الاتفاقية.

واكد المسؤول الاميركي ان الامارات حققت بالفعل خطوات مهمة في مجال حماية الملكية الفكرية وذلك على صعيد اصدار القوانين المنظمة للعلامات التجارية وحماية الملكية والقضاء على الغش. وقال ان الدوائر الحكومية وعت اهمية هذه القوانين لتنظيم الأسواق والحفاظ على حقوق الشركات، وجذب المزيد من الإستثمارات الدولية. وأكدت وزارة الاعلام والثقافة حرص الامارات على حماية الملكية الفكرية والمصنفات الفنية ودعمها لحماية الانتاج الفكري والادبي والفني ومواجهة اية قرصنة فكرية. وقالت ان تطبيق القانون الاتحادي الرقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف سيؤدي الى النهوض بالانتاج الفني والفكري بالامارات ويجعل الامارات تتبوأ مركزاً عالمياً متقدماً في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال كما يؤدي الى منع الغش والتزوير بالنسبة للمصنفات الفنية.

واطلعت الوزارة في خلال اجتماع عقده السيد حبيب الرضا وكيل وزارة الاعلام المساعد في الامارات الشمالية والسيد عبدالله أمان وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصحافة والاستعلامات والنشر، والسيد عبدالعزيز المدفع وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرقابة، مع الوفد الاميركي على الاجراءات التي اتخذتها وزارة الاعلام لتنفيذ القانون الذي اشتمل على حماية برامج الكمبيوتر وكذلك التأكيد على التزام الجهات المعنية بقانون الوكالات التجارية المعمول به. كما تم التأكيد على تبادل الخبرات بين الجانبين والاستفادة من تجارب هذه الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في المجال.

وقال حبيب الرضا ان الوزارة اوفدت احد كوادرها في دورة تدريبية الى الولايات المتحدة في مجال حماية المصنفات الفكرية، وفي اطار ترتيبات وزارة الاعلام والثقافة لتنفيذ القانون تم توزيع استمارات إيداع التصنيف الفني على المحلات المعنية مع اعطاء مهلة تنتهي في ١٥ ايلول (سبتمبر) المقبل لتعديل أوضاعها وفقاً للقانون، واكد ان القانون واضح ويشمل كافة مجالات الحماية الفكرية وحقوق المؤلف وسيتم تنفيذه خلال السنة الجارية.

واشار المسؤول الاميركي في تصريحات صحافية في دبي ان خسائر شركات بلاده العاملة في مجال برامج الكمبيوتر وشرائط الفيديو والكاسيت في الامارات يصل الى ١٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب التقليد والنسخ، في حين تصل تلك الخسائر الى ما بين ٥٠٠ مليون دولار الى بليوني دولار على صعيد اسواق مجلس التعاون الخليجي. واضاف ان الاهتمام الاميركي الكبير في القضاء على عمليات التقليد والحفاظ على حماية الملكية الفكرية يرجع الى الخسائر الضخمة التي تتكبدها الشركات الاميركية بسبب هذه القضية».

بعد تخفيض ٤٠٪ من دعم السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٥

٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب.. من «الجات»

□ لندن - ابراهيم نوار:

من المتوقع ان تخسر الدول العربية ما يزيد على ٥ مليارات دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٥ مع بدء تطبيق اتفاقات جولة «أوروجواى» لتحرير التجارة العالمية، التى تم التوصل إليها فى منتصف ديسمبر الماضى، ويبدأ سريانها فى العام القادم.

وتتركز أهم خسائر الدول العربية فى قطاعات تجارة السلع الزراعية والغذائية، وتجارة الغزل والمنسوجات والملابس، والخدمات المالية والتأمينية وغيرها، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية.

وطبقا لحسابات تم إجراؤها على أساس أرقام البنك الدولى، فإن تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الزراعية سيؤدى إلى زيادة مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء من الخارج بحوالى ٣,٥ مليار دولار سنويا على الأقل بعد تخفيض الدعم الذى تقدمه حكومة الدول المصدرة للسلع الزراعية بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أساس هذه الأرقام أيضا فإن الدول العربية المصدرة للغزل والمنسوجات والملابس ستتعرض إلى خسارة جزء من أسواق التصدير الخاصة بها بعد إلغاء اتفاقات الحصص التى كانت تتمتع بها طبقا للاتفاقية الدولية لتجارة المنسوجات "MFA" وتبلغ قيمة صادرات ثلاث دول عربية فقط هى مصر والمغرب وتونس من الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة حوالى ٣,١ مليار دولار سنويا حسب إحصاءات عام ١٩٩١. وستتراوح الخسارة فى أسواق التصدير ما بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنويا على الأقل بسبب مزاحمة منتجين يتمتعون بأسعار أقل مثل تركيا وأندونيسيا وهونج كونج وتايوان وغيرها. كما سيؤدى تحرير الاسواق المحلية فى هذه السلع إلى انكماش الاستثمارات. وخروج بعض وحدات الانتاج من السوق نتيجة المزاحمة الأجنبية.

أما فى قطاعات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فإن إعطاء الشركات الاجنبية حقوق المنافسة على قدم المساواة مع الشركات المحلية فى مجالات خدمات النقل والتأمين والتحويلات المصرفية والسياحية والمقاولات وغيرها من شانه أن يسفر عن زيادة تدفقات الموارد من الدول العربية الى العالم الخارجي بحوالى مليار دولار سنويا.

ويعنى ذلك أن تطبيق اتفاقات «الجات» من شانه أن يلحق خسائر صافية بالإقتصادات العربية تصل إلى حوالى ٥ مليارات دولار سنويا، بافتراض استمرار هيكل الانتاج وتقسيم العمل فى الدول العربية على ما هو عليه فى الوقت الراهن.

وستمتد الاثار السلبية لاتفاقات جولة « اوروجواى» لتحرير التجارة الدولية إلى مجالات ابعد من مجرد التجارة السلعية وغير السلعية، إذ ستشمل هذه الآثار طريقة وأسلوب صناعة القرار الاقتصادى، والمناهج التى يتم الاعتماد عليها حاليا فى صياغة استراتيجيات التنمية.

ومن الامثلة التى يمكن الإشارة إليها فى هذا الصدد سياسات الدعم الحكومى للإنتاج الزراعى، خصوصا فى دول الخليج النفطية الساعية إلى تنويع الانتاج من خلال الدعم الحكومى للقطاعات غير النفطية. وطبقا لاتفاقات جولة أوروجواى، فقد تم إعتبار الدعم الحكومى بمثابة عائق من العوائق التى تعترض تحرير التجارة على المستوى العالمى،



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانه ينبغي التخلص من هذه السياسة من أجل فتح قنوات التجارة الحرة في العالم.

أما في مجال استراتيجيات التنمية، فإن عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل جذب الاستثمار الاجنبي. وكان من أهم الدوافع التي تجذب الشركات الاجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود الكمية (الحصص) المفروضة على صادرات البلد الأم من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو اطارات السيارات أو السيارات.

وفي هذا السياق، ازدهرت مناطق حرة مثل جبل علي في دبي بدولة الامارات، أو في المغرب أو في مصر وتونس، بسبب إقدام الشركات الاجنبية على استخدام البلد المضيف «كبلد المنشأ» للصادرات بدلا من البلد الأم.

وتقضي اتفاقات جولة «أوروجواي» بإلغاء نظام الحصص المعمول به في نظام التجارة العالمية حاليا عام ٢٠٠٥، باختفاء أحد الدوافع الرئيسية للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

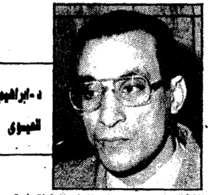
وسيتعين على الدول العربية أن تعيد النظر في استراتيجية التنمية باستخدام المناطق الحرة، لتقديم حوافز بديلة إلى الشركات الاجنبية لضمان استمرار جذبها للاستثمار في هذه المناطق.

وسيحتاج الاقتصاد العربي إلى تغييرات جوهرية في مجالات تقسيم العمل وتخصيص الموارد خلال السنوات القليلة القادمة من أجل تقليل الخسائر المحتملة، والاستعداد للتفاعل المتكافئ مع نظام حرية التجارة على المستوى العالمي.■



نحن وعالم مابعد (الجات) الجديدة

الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية



د. ابراهيم العيسوى

« الجات » (GATT) هي الاختصار الشائع للعبارة الانجليزية التي تعني (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) وهي الاتفاقية التي تنظم شطرا عظيما من التجارة الدولية وتحدد القواعد الواجبة الاتباع في شان الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول على الواردات وفي شأن الحواجز التجارية الاخرى (مثل الحصص الاستيرادية والقيود الادارية والفنية على الواردات) التي قد تقيمها الدول لحماية صناعاتها المحلية . والجات هي الاسم الذي يطلق ايضا على المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس اعمالها من خلال سكرتارية دائمة في جنيف وقد اكتسبت هذه المنظمة وجودها بقوة الممارسة لابقوة القانون ، من خلال تنظيمها لجولات المفاوضات حول التجارة الخارجية التي بدأت منذ ١٩٤٧ والتي بلغ عددها ثماني جولات بما فيها الجولة الاخيرة التي اختتمت اعمالها في جنيف . في ١٥ ديسمبر الماضي . والتي كان يطلق عليها جولة ارجواي (نسبة الى الدولة الأمريكية اللاتينية التي شهدت تدشين هذه الجولة في ١٩٨٦) وبمقتضى الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية . والتي بلغ عددها اربعين اتفاقية ، سوف تتحول الجات الى منظمة دائمة ذات كيان قانوني معترف به تسمى منظمة التجارة العالمية . (wto) .

والهدف الرئيسي للجات هو مايطلق عليه الان تحرير التجارة الخارجية ، اى ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية ، وفتح الاسواق واتاحة المجال للمنافسة فيها . وينبثق هذا الهدف من مبادىء الليبرالية الاقتصادية التي تذهب الى ان حرية التجارة ، والحرية الاقتصادية عموما ، تدفع كل دولة الى التخصص فيما هي مؤهلة لانتاجه بشكل افضل وارخص من غيرها وهو مايؤدي الى تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاج ونمو التجارة الدولية بين الدول ولذلك كان الهدف الذي تسعى اليه الجولات المتلاحقة لمفاوضات الجات هو اجراء المزيد من التخفيضات على الرسوم الجمركية على عشرات الالاف من السلع التي تدخل التجارة الدولية . والسماح لبعض السلع بالتدفق عبر الحدود الدولية دون فرض رسوم جمركية عليها .

وقد قطعت الاتفاقيات الجديدة التي اسفرت عنها جولة ارجواي شوطا طويلا في اتجاه تحرير المعاملات التجارية بين الدول . وتسعى هذه الاتفاقيات لتحقيق ذلك بطرق شتى ، من اهمها : تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع . وزيادة عدد السلع المعفاة من الرسوم الجمركية . وازالة الحواجز التجارية الاخرى التي تعوق تدفقات التجارة الدولية . او تحويل الاخيرة الى حواجز تعتمد على الرسوم الجمركية الصريحة التي يجرى عليها الخفض فيما بعد . وكذلك مد نطاق تطبيق قواعد التجارة الدولية الى سلع ومعاملات كانت خارج اطار الجات من قبل ومن اهمها المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والخدمات المالية والمصرفية والسياحية وخدمات النقل والمقاولات والاستشارات وما إليها . وحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والاسرار الصناعية والتصميمات الصناعية والتصميمات المتصلة بالكمبيوتر .

ومن المنتظر ان يتم التوقيع على الاتفاقيات الجديدة بعد تنقيحها في اجتماع دولي يعقد في المغرب في منتصف ابريل ١٩٩٤ . وبرغم ان المستهدف هو ان تصبح الاتفاقيات سارية المفعول اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ ، فان معظم بنودها لن تنفذ فورا ، بل سيمتد تنفيذ الكثير منها عبر عدد من السنوات ، تصل الى عشر سنوات في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

بعض الحالات . ومن جهة اخرى . لما كانت نتائج هذه المفاوضات ليست ملزمة للدول فى كل الاحوال . فان المصالح القطرية . وبخاصة مصالح الدول الغنية . قد تحول دون إعمال الكثير من بنود الاتفاقيات الجديدة . وتدفع فى الاتجاه العكسى . اى اتجاه الحمائية . .

والحق ان هذا ليس بالامر البعيد الاحتمال . ولاهو بالامر الجديد . بل ان هذا هو ماحدث بالفعل منذ انتهاء الجولة السابعة لمفاوضات الجات التى عرفت بجولة طوكيو فى ١٩٧٩ واثناء الجولة الاخيرة التى بدأت فى ١٩٨٦ واستمرت لسبع سنوات متصلة ويخشى بعض المراقبين ان يتكرر ذلك بعد توقيع الاتفاقيات الجديدة ومصدر الخشية هو ان الاتفاقية الجديدة قد لاتحظى بموافقة برلمانات بعض الدول ، خاصة الدول الصناعية الغنية ذات التمثيل القوى لانصار حماية البيئة (وهم يرون ان نمو التجارة الدولية سيؤدى الى المزيد من التلوث واستنفاد الموارد الطبيعية) . ولانصار القومية الاقتصادية (الذين يسعون الى حماية مصالح دولهم بغض النظر عن اثر ذلك على بقية دول العالم) وثمة سبب آخر فى الا يصل قطار التحرير إلى غايته التى رسمتها الاتفاقيات الجديدة . وهو ان بعض الدول الصناعية الغنية ، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى (السوق الاوروبية سابقا) . قد تلجا برغم الاتفاقيات الجديدة الى اتخاذ اجراءات من طرف واحد للتاثير فى حركة التجارة الدولية حماية لمصالحها الخاصة .

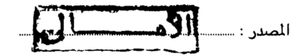
والحقيقة انه برغم سعى مفاوضات الجات للمزيد من التحررية فى التجارة الدولية . فان الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى ديسمبر الماضى لم تحقق الغاية المنشودة تماما وكرست الاتجاهات الحمائية والمصالح القطرية فى عدد من المجالات ويتضح ذلك من عدة امور الامر الاول هو ان الاتفاقيات سمحت باستمرار الاجراءات الحمائية التى تستفيد منها دول بعينها ، وبخاصة بعض الدول الغنية . والتى حال تعارض المصالح فيما بينها دون التوصل الى اتفاق بشان ازالتها ومن امثلة ذلك استمرار الحماية على المصنفات الفنية الصوتية والمرئية الفرنسية وعدم ازالة الحواجز التجارية امام دخول المصنفات الامريكية المناظرة الى السوق الفرنسية . ومن امثلتها ايضا استمرار الحماية على بعض الخدمات المالية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة والامر الثانى هو ان الاتفاقيات قد اباحت استمرار الدعم فى صورة مدفوعات مباشرة للمزارعين فى أوروبا لتعويضهم عن الخسائر التى قد تصيبهم من جراء انخفاض اسعار السلع الزراعية . والامر الثالث هو ان الاتفاقيات الجديدة قد عجزت عن تشديد الانضباط فى تطبيق قواعد مكافحة الاغراق . ويقصد به بيع السلع فى الاسواق الخارجية باقل من تكلفة انتاجها فى الدولة المصدرة . فقد ارادت الدول الغنية ان تحتفظ بعدم الانضباط فى تطبيق هذه القواعد كباب خلفى لحماية صناعاتها المحلية عند الضرورة من خلال اساءة استعمال هذه القواعد . اما الامر الرابع فهو ان الاتفاقيات الجديدة لم تعترض على حق الحكومات فى دعم الصناعات من اجل زيادة كفاءتها . وبخاصة عن طريق تقديم الدعم للبحوث فى مجال التكنولوجيا العالية وفى مجال تطوير منتجات غير مضرة او اقل اضرارا بالبيئة (السيارات مثلا) .

ومن المفارقات فى هذا الشان انه فى نفس الوقت الذى كان يحتفل فيه باعلان الاتفاقيات الجديدة لتحرير التجارة الدولية ، كان وزراء الصناعة فى الاتحاد الأوروبى يقررون تقديم دعم ضخم لصناعات الصلب التابعة للقطاع العام فى كل من القطاع الشرقى لالمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ، من اجل اعادة هيكلة هذه الصناعات والتخلص من فائض الانتاج فيها .

فى ضوء ماتقدم ، فانه من الخطأ اعتبار ان الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية تدشن مرحلة جديدة تسودها التجارة الحرة والمنافسة الكاملة . ويمكن ان نستشهد فى هذا الصدد بما قالته مجلة الاقتصادى الانجليزية (الايكونومست) : ان الاتجاهات الحمائية فى اوروبا وامريكا هى التى جعلت مفاوضات الجات تمتد لسبع سنوات وهناك من الاسباب مايدعو لتوقع ان هذا التوجه للحمائية سوف يستمر فى التنامى فى الدول الصناعية ومن ثم فان التحرير المتزايد للتجارة الدولية الذى تبشر به الاتفاقيات الجديدة يجب الا يعتبر امرا مسلما به . كذلك تحفظت « الواشنطون بوست » فى تعليقها على هذه الاتفاقيات بقولها ان هذه الاتفاقيات ليست فجر عصر جديد من التجارة الحرة على النطاق العالمى فمعظم نصوصها هى مجرد تحسينات اضافية لقواعد التجارة الدولية القائمة حاليا .

لقد تغير العالم بالطبع ولاشك انه مما ساعد على وصول مفاوضات الجات الى نقطة النهاية فى ديسمبر ١٩٩٣ هو تلك التغيرات العالمية التى شملت انهيار الاتحاد السوفيتى والنظم الاشتراكية فى شرق اوروبا . وتحول هذه الدول ومن قبلها عدد كبير من الدول النامية إلى اقتصاديات السوق والاندماج فى السوق الراسمالى العالمى . ولكن العالم لايتوقف عن التغير . وحركة التغيير ليست . ولم تكن فى اى وقت مضى . ذات اتجاه واحد فقط فاذا كانت التحررية تنشط فى بعض المجالات ، فان الحمائية مازالت تمارس عملها فى مجالات اخرى على مارأينا اعلاه . واذا كانت بعض الدول تتجمع وتتكتل . فان البعض الآخر يتفكك ويتحلل من الارتباطات التى كانت تجمعه مع دول اخرى واذا كانت دول كثيرة قد تحولت صوب اقتصاديات السوق الراسمالى ، فان العالم يشهد فى القنوات الاخيرة فوز احزاب شيوعية واشتراكية بنسبة عالية من اصوات الناخبين ، بل وبالحكم فى عدد متزايد من الدول كما ان عددا متزايدا من الدول . التى ركبت قطار التحرير الاقتصادى اخذة فى مراجعة نفسها والتريث فيما كانت مندفعة فيه سابقا . خاصة فيما يتعلق بعملية الخصخصة . بعدما لسعتها نيران اقتصاد السوق وباتت تهددها بمخاطر اجتماعية وسياسية هائلة .

لذلك ليس من الحكمة اعتبار ان الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية طريق محتوم ولارجعة عنه نحو التحررية الاقتصادية على الصعيد الدولى . كما انه من الخطأ توهم ان هذه الاتفاقيات سوف تقود


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

العالم فعلا وبالضرورة الى تجارة دولية حرة لاتعترضها المصالح القطرية او الاقليمية . ومصر والدول النامية الاخرى اولى من غيرها بمثل هذه التحذير ذلك انها كانت قد قطعت شوطا طويلا على طريق تحرير التجارة ، وتحرير اشياء اخرى كثيرة ، حتى من قبل التوصل الى الاتفاقيات الجديدة ولايوجد مايدعوها الى التسرع على هذا الطريق - ان كان له اصلا مايبرره خاصة ان الدول الغنية ذاتها لاتتسرع ولاتتحرك فى اتجاه التحرير الا بخطوات محسوبة وبالقدر الذى يساعدها على زيادة مكاسبها من التجارة الدولية، وفى الوقت ذاته فانها تتمسك بالحماية عندما ترى فى ذلك منفعة اكبر . وسوف نجد أسبابا إضافية للحذر والتريث فى تبنى الاتفاقيات الجديدة عندما نتأمل قائمة المكاسب والخسائر المترتبة عليها فى المقال القادم .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

المدير الاقليمي للفاو: اتفاق «جات» يزيد فاتورة الواردات الغذائية العربية

اكد المدير المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى بمنظمة الاغذية والزراعة «فاو» ان اتفاق «جات» سيزيد من اسعار المنتجات الزراعية التي تستوردها الدول العربية ويزيد من قيمة فاتورة الواردات العربية خاصة بعد الغاء الدول المتقدمة لدعم المنتجات الزراعية بنسب تتراوح مابين ١٥٪ و٢٠٪.

عاطف عبدالله

ودعا لتجنب هذه الآثار السلبية الى تنشيط التعاون الاقليمي وتقليل الاعتماد على الخارج وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية وتهيئة المناخ الاستثماري الذي يشجع على تدفق الاستثمارات الخارجية على الزراعة في اقليم الشرق الادنى .

واشار الى انخفاض الاستثمار بشكل عام (في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات) في الأعوام الأخيرة اذ وصل إلى حوالى ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩١ مقارنة بحوالى ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ و١١٦ مليار دولار فى بداية الثمانينات، كما تراجع الناتج العربي عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٫١٪ عما كان عليه ١٩٨٩ (٢٩٧ مليار دولار) ثم انخفض بنسبة ٧٪ ليصل الى ٢٦٥ مليار دولار عام ١٩٩١ ، أى اقل مما كان عليه عام ١٩٨٠ بحوالى ١٧٪ وفى مجال الزراعة انعكس انخفاض الاستثمار فى انحسار النمو السنوى لانتاج السلع الغذائية فى الإقليم من ٣٫٢ فى المائة فى السبعينات إلى ٢٫٢٪ فى الثمانينات

وحول الآثار التى تترتب على ذلك بالنسبة لفاتورة الواردات الغذائية العربية قال د. عاطف بخارى ان هذا التباطؤ فى النمو فى انتاج السلع الغذائية الرئيسية فى الإقليم واكبه ارتفاع متسارع فى استهلاك الأغذية نتيجة الزيادة السكانية السريعة وارتفاع معدلات التوسع الحضرى وارتفاع الدخول الفردية . ونتج عن ذلك ازدياد نصيب الفرد من الاستهلاك من الحبوب بنسبة ٢٠ فى المائة خلال العقدين الماضيين فى حين انخفض نصيبه من الانتاج ، بنسبة ٥ فى المائة. وترتب على الفجوة الغذائية المتزايدة الاتساع اعتماد متزايد على الواردات الغذائية مرتفعة التكلفة فى إقليم الشرق الأدنى ، فقد زادت واردات الحبوب من حوالى ٨ ملايين طن عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٤٤ مليون طن عام ١٩٩٠ وارتفعت قيمتها من حوالى ٣٫٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١٦٫٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ .

وتوقع اتساع الفجوة الغذائية من الحبوب إلى حوالى ٨٠ مليون طن عام ٢٠١٠ وارتفاع فاتورة واردات الغذاء إلى حوالى ٣٠ مليار دولار . محذرا من ان الأمن الغذائي الإقليمي متمثلا فى ضمان انتاج امدادات غذائية كافية وتحقيق أقصى قدر من الاستقرار فى تدفق الامدادات وكفالة وصولها إلى من يحتاجون إليها ، سيصبح أهم قضية فى مجال السياسات فى الإقليم خلال العقدين التاليين .

وعن أهم الاسباب التى أدت إلى انخفاض هذه الاستثمارات لخصها د. بخارى فى الركود العالمى خلال الثمانينات وبداية العقد الحالى وما واكبه من اضطراب فى الأسواق وتدهور فى معدلات التبادل الدولى، أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات لمعظم دول الإقليم وإلى تراجع الدعم الخارجى وتفاقم مشكلة الديون ، فبلغت المديونية فى الدول العربية المقترضة حوالى ٧٥ ٪ من إجمالى ناتجها المحلى عام ١٩٩٠ وبلغت خدمة هذه الديون حوالى ٣١ ٪ من اجمالى صادراتها . ونتج عن ذلك تقليص برامج التنمية ومن ثم تباطؤ فى النمو الاقتصادى بشكل عام .

واضاف ان ازمة الخليج ادت إلى ارتباك وتدمير للهياكل الانتاجية والاطر التنظيمية القطرية والإقليمية . فتراجع نمو النشاط الاقتصادى فى دول الخليج وتأثرت بلدان الإقليم الأخرى بدرجات متفاوتة ، فتعرض معظمها لمشاكل اقتصادية واجتماعية واختناقات مالية ، مع عوامل أخرى متراكمة ، إلى اختلال التوازنات الاقتصادية وتقليص برامج التنمية فى وقت كانت فيه هذه الدول فى اشد الحاجة لزيادة الانفاق الاستثمارى واحداث دفعة تنموية كبيرة كما أدى الخلل فى الاقتصاد الكلى والتشكك فى احتمالات السياسة على المدى الطويل ، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسى فى كثير من بلدان الإقليم ، إلى تقويض المناخ الاستثمارى المحلى والخارجى وإلى هروب رأس المال الوطنى . وارجع نقص الاستثمارات الزراعية الى ارتباط التشريعات الاستثمارية باجراءات بيروقراطية معقدة نتيجة تعدد الجهات المشرفة على متابعة وتنفيذ المشروعات الاستثمارية، وارتباطها بالعديد من القوانين التى تتعرض إلى التغيير المستمر فى كثير من بلدان الإقليم وانخفاض كفاءة الاستثمار فى الزراعة والذى تسبب فيه أيضا القصور فى مجال الارشاد والتسويق الزراعى وضعف الاطر المؤهلة خاصة فى مجال اعداد وتخطيط المشروعات الاستثمارية وبلورة السياسات الزراعية بصورة توفر الحوافز الكافية للمستثمر .

وعدم وجود حقوق ملكية واضحة للأراضى الزراعية فى بعض أقطار الإقليم الأمر الذى لا يساعد على توجيه الاستثمار نحو الانتاج ويعرض الموارد الزراعية إلى سوء الاستغلال ويؤثر سلبا على البيئة □



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

اتفاقية الجات : وحقيقة تأثيرها على الاقتصاد المصرى

● علاء الدين مصطفى

منذ الإعلان عن انتهاء مفاوضات جولة اوروجواى والتى تدور منذ سبع سنوات فى إطار اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية ، تباينت وجهات النظر حول نتائج المفاوضات .. فالبعض يرى ان هذه الاتفاقية لا تاتى باعباء جديدة على الاقتصاد المصرى .. فى حين يرى البعض الآخر ان نتائج المفاوضات جاءت لتعزيز مكاسب الدول المتقدمة فى التجارة الدولية ، بينما تتزايد الاعباء على الدول النامية ومن بينها مصر .. !!

فما هى نتائج جولة اوروجواى ؟ وما هى المزايا التى حصلت عليها مصر ، وفى المقابل ما هى الأعباء والالتزامات عليها ؟ وما هى الأسس والمعايير الاقتصادية لتقييم نتائج هذه المفاوضات من وجهة النظر المصرية ؟ وما آثارها على تجارة مصر الخارجية خاصة وان فاتورة الواردات تتزايد سنة وراء أخرى ؟ وكيف ينظر خبراء الاقتصاد إلى هذه النتائج ؟ واخيرا كيف نعظم الإيجابيات التى جاءت فى هذه الاتفاقيات .. ونحد من الأضرار والسلبيات والالتزامات ؟ !

● وزير الاقتصاد : المزايا متعددة وأيضا تفرض التزامات التحدى تطوير المنتج بأقصى جودة وأقل تكلفة



في البداية وقبل أن نبحث في آثار اتفاقية الجات ونتائج جولة أوروجواى على الاقتصاد المصرى لابد أن نلقى الأضواء على أهمية الجات في تحرير التجارة الدولية .

فبعد الحرب العالمية الثانية ، قامت الولايات المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر للتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية .. وتمت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثنائى لتخفيض الجمارك على السلع .. ثم جمعت هذه الاتفاقات الثنائية لتشكل اتفاقية شاملة متعددة الأطراف ، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة « جات » GATT . وتم تبنى هذه الاتفاقية رسميا عام ١٩٤٧ من قبل ٢٣ دولة .

ويمكن تحديد أهم بنود اتفاقية الجات في :

● **أولا** : أن تتم التجارة بدون تمييز بمعنى أن تطبق سياسة الدولة التجارية على جميع الدول بدون تمييز ، ولضمان تطبيق مبدأ عدم التمييز طلبت الجات من الدول الأعضاء استخدام سياسة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند فرض الجمارك .

وعلى كل ، فإن الجات تسمح بالتمييز تحت قناع اتفاقيات التجارة التفضيلية ، حيث تتفق بعض الدول على إزالة الجمارك كلية بين بعضها البعض ، مع بقاء الحواجز أمام الدول غير الأعضاء .. وتعتبر المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثالا لتلك الاتفاقيات .

● **ثانيا** : لا تسمح الجات باستخدام القيود الكمية على التجارة ، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التى تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها .. وللدول التى تعانى من حالة عجز شديد في المواد الغذائية أو أى سلع رئيسية .

● **ثالثا** : نظرا لأن الرسوم المفروضة على الواردات تشكل عقبة رئيسية أمام التجارة ، فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية تقوم من وقت لآخر بإجراء المفاوضات فيما بينها لتخفيض مثل هذه الرسوم .. لذلك فإن الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة ، يكون اشتراكها وأى تخفيض في رسومها الجمركية فعالا . وبهذا نجد أن عبء استمرار ونجاح الجات يتوقف بصفة أساسية على الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة .

● **رابعا** : نصت الاتفاقية على وجود بعض القيود والوسائل المختلفة لحماية بعض السلع **وأهمها** :

— السماح بفرض ضرائب استهلاكية داخلية على السلع المستوردة من الخارج ، ولها مثيل من الإنتاج المحلى ، أعلى من تلك التى تفرض على السلع التى ليس لها بديل محلى .

— لا يوجد قيود على الإعانات التى تقوم الدولة بمنحها ، والتى من شأنها التأثير على استيراد أو تصدير سلع معينة ، مما يؤثر على صادرات أو واردات الدول الأخرى .. ولكن ينبغى على الدولة المتعاقدة إخطار الدول الأخرى بمثل هذه الإعانات التى سوف تؤثر تأثيرا بالغا على الدول الأخرى المتعاقدة ، فإن المفاوضات يمكن لها أن تؤدى إلى رفع وإلغاء هذه القيود .

— إمكانية وجود حواجز تعمل على الحد من الزيادة السريعة في الواردات في حالة تأثيرها تأثيرا بالغ الضرر على الإنتاج المحلى .

— إلزام الدول المتقدمة بضرورة مساعدة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية لزيادة معدلات النمو بها ، ومعالجة الخلل في ميزانها التجارى ، وذلك من خلال تخفيض أو إلغاء القيود على صادرات الدول النامية ، وتخفيض أو إلغاء القيود القائمة والتى قد تؤثر تأثيرا مباشرا على نمو واستهلاك المنتجات التى يكون مصدرها الدول النامية .

مفاوضات دولية مستمرة

ولقد تم منذ عام ١٩٤٧ ثمانى جولات من المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية .. ولقد كانت نتيجة الجولة الأولى من المفاوضات باهرة من حيث تخفيض الجمارك على عدد كبير من السلع ، حيث أثرت على نحو ٤٥ ألف سلعة أو ثلثى التجارة الدولية .. وتركز اهتمام الجولات الست الأولى والتى تمت منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٧ على تخفيض التعريفة الجمركية .. ومع التخفيض التصاعدى للتعريفة ، أصبحت القيود غير الجمركية موضع اهتمام أكبر فيما بعد .. لذلك ركزت الجولة السابعة التى عقدت في طوكيو على هذه القيود غير الجمركية مثل الإعانات والإغراق والمشتريات الحكومية .

ولقد اهتمت جولة أوروجواى والتى عقدت منذ عام ١٩٨٦ . واستمرت أكثر من سبع سنوات لتنتهى في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، بعلاج قطاعى الزراعة والمنسوجات والملابس .. وهما قطاعان أفلتا من ضوابط الجات على امتداد عدة عقود .. بالإضافة إلى سعيها لمعالجة العمل الذى لم يستكمل في جولة طوكيو فيما يتعلق بالضمانات .. ووقف ما حدث من تآكل « الجات » خلال السبعينات والثمانينات عن طريق إساءة استخدام قوانين التجارة العادلة المتعلقة بمكافحة إغراق الأسواق وموازنة الإجراءات المناهضة للدعم .

وعلاوة على ذلك فقد تضمن جدول الأعمال إضافات هامة لاختصاصات الجات .. وذلك بإدراج المسائل الجديدة التى شملت التجارة في الخدمات ، والمسائل المتعلقة بالتجارة فيما يتصل بالملكية الفكرية والاستثمار .. والتدابير المتعلقة بتقوية الجات بوصفها منظمة بالإضافة لكونها اتفاقية .

ماذا يقول وزير الاقتصاد ؟

والسؤال المطروح الآن ,بعد هذا العرض السريع : ما تاثير نتائج جولة اوروجواى التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على الدول النامية ومن بينها مصر ؟

عقد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود عدة لقاءات لتوضيح آثار ونتائج جولة اوروجواى على مصر .. واوضح بداية ان الجولة ستنتهى رسميا فى اجتماع وزارى سيعقد فى مدينة مراكش بالمغرب فى ١٢ ابريل ١٩٩٤ .. وسيبدأ إنفاذ هذه الاتفاقيات بعد تصديق برلمانات الدول الاعضاء والمشاركة فى المفاوضات عليها بعد ذلك فى ابريل ١٩٩٥ .

واشار إلى أن الاتفاقات التى تفاوضنا عليها خلال السنوات السبع الماضية ليست شرا مستطيرا . كما يقول البعض ، ولا هى منحة من السماء .. فما هى إلا إطار يحكم علاقاتنا التجارية مع الدول المختلفة يعطى لنا حقوقا ويرتب علينا التزامات ومهما تكن هذه أو تلك فما هى إلا عبارة عن فرص يجب استغلالها ، وتحديات علينا قبولها والتكيف معها ، سواء من الحكومة او رجال الأعمال من القطاع العام او الخاص .

وهذا يتطلب تطوير المنتج المصرى ليكون عند أعلى مستوى من الجودة ، واقل سعر ممكن للمنافسة .. وهذا تحد علينا قبوله إذا أردنا أن تحقق التقدم .. خاصة وان كل الظروف مهيأة لمصر سواء على مستوى الاقتصاد ككل او على مستوى جزئية التجارة الدولية ، أن تتقدم وتتنافس لكى نصل إلى مصاف الدول التى سبقتنا ولا تختلف ظروفها كثيرا عنا .. كما ان اللجان القومية تدرس نتائج اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصاد المصرى .

مزايا تفضيلية لمصر

واشار وزير الاقتصاد : إلى أن جولة أوروجواى والتى استمرت لأكثر من سبع سنوات منذ إعلان بونتادل إيسة فى أوروجواى فى سبتمبر عام ١٩٨٦ ، قد أسفرت عن أكبر مجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية فى تاريخ الجات منذ عام ١٩٤٧ .. وغطت مجالات عديدة ومتشعبة من التجارة الدولية لم تشهدها من قبل .. تؤثر على معظم أنشطة الاقتصاد فى دول العالم .. فقد غطت إلى جانب تحرير التجارة الدولية فى المجال التقليدى للسلع المتطورة كالزراعة والمنسوجات والسلع الصناعية المختلفة مجالات أخرى كتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية والسياحية والنقل او الخدمات المهنية او السلع غير المتطورة .. كما غطت أيضا مجالات أخرى مثل أمور التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .. كما عالجت الجولة قواعد الجات لكى تساير ما طرأ على العلاقات التجارية الدولية من تطور على مدى الـ ٤٥ عاما الماضية منذ نشأة الجات فى عام ١٩٤٧ .. وقد انعكس كل ذلك فى وثيقة ختامية تضم الاتفاقات التجارية تحت هيكل تنظيمى تذوب فيه الجات الحالية ليحل محلها اتفاقية دولية أعطى لها اسم منظمة التجارة الدولية .

ولما كانت مصرا عضو فى الجات منذ عام ١٩٧٠ ، فقد شاركت مصر فى هذه المفاوضات بنشاط منذ بدايتها وحتى نهايتها من منطلق قناعتها بالاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وبدافع من الحرص على التعاون مع الدول للتوصل إلى نتائج تحقق لنا تعظيم المكاسب وتحجيم الالتزامات وذلك بالتعاون والتفاوض مع مصالح الدول الأخرى المشاركة فى الجولة والتى تعارضت مع البعض .. واتفقت مع البعض الآخر وذلك بشكل بناء .

● **واضاف وزير الاقتصاد :**

وهناك عدة حقائق لابد أن ندركها فى إطار تقييم اتفاقية الجات :

● ان مصر لم تلتزم ولا تلتزم بتحمل اعباء تفوق قدرتها ، كما ان الالتزامات التى ترتبت على مصر فى إطار هذه الجولة ، لم تزد عن الالتزامات على الدول النامية الأخرى ، بل هى اقل بكثير من تلك الدول نتيجة لتطبيق بعض المعايير التى توفر معاملة افضل او التزامات اقل للدول صغيرة الحجم فى التجارة الدولية ، أو دول ذات الدخل الفردى المشابه للدخل فى مصر .

● انه من حسن الحظ لمصر ، أن يتواكب مشاركة مصر فى المفاوضات التى انتهت فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فى التجارة الدولية مع برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر .. وبحيث لا يرتب اتفاق الجات الأخير ، التزامات تفوق ما اتخذته مصر فعلا فى إطار البرامج الذاتية التى اتخذتها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة .

● ان مصر عضو فى الجات منذ عام ١٩٧٠ بعد أن تفاوضت على الدخول فيها على مر ثمانى سنوات منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٠ .. وهى فى وضع افضل من الدول التى وعت أهمية الجات مؤخرا وتسعى حاليا للانضمام وتلك الدول ستتحمل اعباء التزامات الجات بشكل مضاعف .

فترات سماح طويلة

● المرونة الممنوحة لمصر فى مختلف الاتفاقات من حيث تخفيض مستوى الالتزامات والإعفاء من بعضها ، والمرونة فى تطبيق البعض الآخر ، بما يتواءم مع خطوات الإصلاح الاقتصادى التى اتخذتها ، وتتخذها مصر حاليا ، والمزايا التى ستحصل عليها فى ضوء التزامات الدول الأخرى .. إلى جانب الفترات الطويلة المسموح لمصر بتطبيق التزاماتها خلالها او الفترات الانتقالية التى ستسبق تنفيذ بعض الالتزامات .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٤

● وبالنسبة للأضرار التى ستنجم عن تخفيض الدعم على بعض السلع الزراعية التى تستوردها مصر ، أشار محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وقال ان الدعم سينخفض على السلع الزراعية بنسبة ٢٠ ٪ على مدى ست سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥ .. كما ان أى ضرر سيلحق بمصر ستحصل على التعويض المناسب وأشار إلى ان السؤال الذى ينبغى أن نعمل جاهدين من اجله هو : كيف نخفض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات المصرية لكى تقترب من السعر العالمى وتحقق المنافسة .. فنحن ندخل مرحلة جديدة بكل المعايير .. ولن يحقق النجاح إلا الذى يعمل ويتفوق ويتمتع بميزة نسبية فى منتجاته .

كما أشار وزير الاقتصاد إلى ان اتفاقية الجات تيسر انتقال العمالة ، ولو تفرغنا لهذه الميزة ودربنا الأيدى العاملة لدينا يمكن تعظيم المكاسب فى هذه الميزة .. فضلا عن ان صناعة السياحة لدينا ميزة نسبية فيها !

حق حماية الصناعة الوطنية

● وتحدث الدكتور محمد مأمون الوزير المفوض ورئيس المنظمات الدولية بالتمثيل التجارى ورئيس وفد المفاوضات المصرى المشارك فى جولة أوروجواى وقال ان مصر حصلت على العديد من المزايا فى اتفاقية الجات .

وإذا كان هناك حديث يدور عن ان اتفاقية الجات تأتى على حساب الدول النامية .. لابد أن ادرك ان الدول النامية تشمل أيضا دول النمور الآسيوية .. وهذه الدول ألقت عليها الاتفاقية اعباء والتزامات أكبر من مصر وهذا نتيجة لتطبيق بعض المعايير التى توفر معاملة أفضل او التزامات اقل للدول صغيرة الحجم فى التجارة الدولية أو دول ذات الدخل الفردى المشابه للدخل فى مصر .

وأشار الدكتور محمد مأمون إلى أن معاملة مصر على انها دولة صغيرة الحجم فى التجارة الدولية وفر لها مزايا عديدة لم تحصل عليها دول اخرى .. مثل حق فرض قيود على الواردات لحماية الصناعة الوطنية .. وبموجب ذلك يمكن ان تقوم بعمل نظام الحصص كإجراء وقائى لفترة معينة لحماية صناعة معينة .



مصر أبلغت أمريكا ملاحظاتها على «الجات»

صرح رونالد براون وزير التجارة الأمريكي بأن مصر قد أبلغته بتأثير اتفاقية «الجات» ـ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ـ على مصر والدول النامية. وقال ـ لدى عودته من الشرق الأوسط ـ ان مصر أبلغته بتأثير الاتفاقية على تصدير الغزل والمنسوجات، وعبر براون عن قلق المسئولين المصريين، وكذلك رجال الأعمال. وأضاف ان الاتفاقية تشمل ١١٥ دولة، ومن الصعب ان تحقق توقعات كل الأطراف، ولكن هناك نواحي ايجابية ستترتب على تنفيذها.

رؤية

«الجات».. والفيتو الاقتصادى الدولى!

مازالت هناك فرصة حتى منتصف ابريل القادم لمعالجة الآثار السلبية لاتفاقية الجات الاخيرة.. وهى فرصة لاتتيح التغيير الجذرى للاتفاقية ولا تتيح ايقاف مفعولها وسريانها.. ولكنها على الاقل تتيح الاتفاق على مبادئ اضافية تلحق بالاتفاقية لتخفيف سلبيات الاتفاق على التجارة الخارجية للدول النامية وعلى الاسواق الداخلية لهذه الدول وعلى صناعاتها وصادراتها.. او على الاقل تضمن قبول الدول الصناعية الكبرى صاحبة الامتيازات والمزايا والارباح لمبدأ انشاء «صندوق دولى» تحول اليه نسبة متفق عليها من الارباح حققتها لتعويض جانب من خسائر دول العالم الثالث، وكذلك مساندتها لتطوير وتحديث قطاع التجارة الخارجية ليكون اكثر قدرة وكفاءة للعمل والنشاط وفقا لاحكام اتفاقيات الجات وشروطها.

وترتبط الفرصة الاخيرة بان سريان اتفاقية الجات الاخيرة يتطلب استكمال توقيع الوزراء المختصين بالدول الاعضاء فى الاجتماع الوزارى الذى يعقد بمدينة مراكش بالمملكة المغربية فى منتصف ابريل القادم وما يرتبط بذلك من موافقات تشريعية وغيرها.. لان التوقيع يتضمن القبول بالانضمام الى المنظمة الجديدة التى ستحل محل الجات وهى منظمة التجارة العالمية بكل ما تتضمنه من شروط للعضوية والانضمام تمثل فى النهاية التزامات على الدول الاعضاء، وهى التزامات لا يمكن التحلل منها او التخفيف من تاثيراتها.

وبعيدا عن التفصيلات الرئيسية والجزئية لاتفاق الجات الاخير وبعيدا عن حسابات المكسب والخسارة فإن هناك جانبا بالغ الاهمية والخطورة يرتبط باستكمال حلقات «تدويل وتسييس» الاقتصاد العالمى وتبلور السلطة الدولية الاقتصادية مع اضافة منظمة التجارة العالمية الى جناحى السلطة السابقين وهما البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى.. وهى نقطة بالغة الحساسية فى بنيان النظام الاقتصادى الدولى الجديد مع امتلاكه أخيرا لسلطة الرقابة وحق الفيتو على نظام التجارة الخارجية العالمية بكافة مفرداتها السلعية والخدمية والفكرية والثقافية وهو ما يحتاج الى ترتيبات وتدبيرات داخلية على امتداد دول العالم جميعا وعلى الاخص للاقل قوة والضعفاء فى دول العالم النامى.. لان ملامح «الفيتو الاقتصادى» للمجتمع الدولى، وهو فيتو تحركه بالضرورة مصالح وتطلعات الكبار والاقوياء ويتصادم فى كثير من الاحيان مع مصالح وحقوق دول وشعوب العالم الثالث التى تطحنها ازمات التنمية وتفلت من بين يديها كل يوم طموحات وتطلعات النمو والتقدم.

وفى ظل تقديرات «الهوة السحيقة» بين اقتصاديات الاغنياء والفقراء فى عالم اليوم واتساعها البالغ والحاد مع عالم القرن القادم فإن استكمال سلطة المجتمع الدولى على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية يصبح قضية بالغة الحساسية تحتاج الى ميزان حساس لقياس التاثيرات والالتزامات وايضا لقياس العقوبات والقيود والحدود.. ويجب ان يتم الاستفادة من خبرات «حق الفيتو السياسى» وتطبيقاته الاخيرة فى ظل الاحادية الدولية واتباع الدول الخمس الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الامن لاتجاه الدولة الاكبر وهى الولايات المتحدة، وهى نتيجة واضحة وظاهرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط دول المعسكر الاشتراكى وانفراد العالم الغربى بالفاعلية والتاثير والتوجيه.

وعلى النطاق العربى وفاعليته وتاثيره فى الجات او فى المنظمة العالمية للتجارة بعد انشائها لايمكن تقديره وحسابه الا بالمحدودية والنقص الشديد فى الفاعلية لان الجات تضم فى عضويتها ست دول عربية فقط ولا تقتصر سلبيته على الدول الاقل غنى ولكنها تشمل ايضا الدول الخليجية الغنية نسبيا التى تتبع اصلا مبدأ حرية التجارة الخارجية منذ سنوات وسنوات لان خططها بالغة الطموح فى مجال الاستثمار الصناعى والزراعى وفى مجال الخدمات المالية وغيرها ستعترضها عقبات كثيفة وستكون لها تاثيراتها البالغة السلبية على برامجها المستقبلية لان هذه الخطط الاستثمارية قائمة على استراتيجية رئيسية للدعم تقضى بتوفير الطاقة والخدمات المختلفة للمرافق العامة والاراضى باسعار بالغة الانخفاض تختلف كثيرا عن الاسعار العالمية وكان ذلك عنصر جذب رئيسى للاستثمارات المحلية وايضا للاستثمارات الخارجية للتدفق الى اسواق هذه الدول والمشاركة فى عمليات الاستثمار الصناعى حتى قامت بالفعل مناطق صناعية كانت تبشر بالانطلاق والتوسع الكبير فى المستقبل القريب.. وهى خطط سيواجهها بالضرورة ويعترض طريقها الاتفاق الاخير للجات، وعلى سبيل المثال فإن بعضا منها ينتج سلعا زراعية تكاليفها اضعاف اضعاف التكلفة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

العالمية عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر بكافة الصور والاشكال.

وفى الوقت الراهن فإن الدول النامية تحتاج لانسياب معاملاتها مع العالم الخارجى واستمرار تدفق القروض والمساعدات والمنح الى رضا وقبول منظمتين دوليتين هما الصندوق والبنك، وفى المستقبل القريب ستحتاج الى رضا وقبول طرف ثالث هو منظمة التجارة العالمية وهو ما يوسع نطاق السلطة الدولية العليا وتداخلاتها مع الارادة المحلية والوطنية واتساع نطاق تاثير الفيتو الاقتصادى الدولى على الاختيارات والتفضيلات الاصلاحية.. بل والاهم من كل ذلك تقليل فرصة المواءمة بين القواعد الدولية وبين الظروف المحلية الخاصة لان الاتفاقيات الدولية اصبحت تتضمن من القيود والشروط ما لايبيح استخدام الاسلحة التقليدية لدفع النمو وتوسيع نطاق الاستثمار والنشاط الصناعى والزراعى وهى الاسلحة التى استخدمت على نطاق كبير فى الدول الصناعية الجديدة المسماة بالنمور الاقتصادية وهى نفس الاسلحة التى استخدمتها الدول الصناعية الكبرى لخلق المناخ الاستثمارى والانتاجى الملائم لتجاوز ازمات الركود والانكماش وايضا لدفع فترة التحول الحرجة من اقتصاديات تتبنى المفاهيم التقليدية للثورة الصناعية الى اقتصاديات قادرة على المنافسة فى ظل المفاهيم الحديثة للثورة التكنولوجية والانتقال من صناعة السلع التقليدية الى صناعة التقنية الحديثة.

لابد من حصر وتقييم الجوانب السياسية لاتفاق الجات الاخير وتاثيرها على الاوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث والاستفادة من خبرة الطابع السياسى لروشتات الاصلاح الاقتصادى التى تقدمها المنظمات الدولية الاقتصادية، وهى روشتات اصلاحية لا تتوقف حول الاحاديث النمطية لاقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية ولكنها تتحدث عن الربط الوثيق بين الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى وتاثيرات ذلك على الاستقرار والاوضاع القائمة فى دول العالم الثالث بسلبياتها وايجابياتها وكذلك بمضارها وحسناتها.. وما يعكسه ذلك من مرحلة قادمة لابد وان تشهد تغييرات شاملة اقتصادية وسياسية مازال العالم الثالث غير مؤهل لمواجهتها والتعامل معها..

ويبقى جانب بالغ الاهمية يرتبط باتفاقية الجات الاخيرة وهو ان الدول الصناعية الكبرى تدخل عالم تحرير التجارة الخارجية وقد اكتملت لها مقومات التكتل والتجمع الاقتصادى، ووضعت بالفعل قواعد التعامل مع سوقها الكبيرة المشتركة والانسياب المنتظم لسلعها وخدماتها فى حين ان العالم الثالث يدخل عالم التحرير وهو مبعثر منقسم الوحدات متناقض المصالح، محمل بكافة اوزار الاخفاق الاقتصادى وجميع تكاليف الاصلاح الشامل الباهظة والموجعة.. وكل ذلك لابد وان يستوجب مواجهة قبل ان يكتمل للفيتو الاقتصادى تنظيمه وكيانه وقوته.. ويصبح واقعا لايمكن الا الخضوع لمشيئته واوامره ونواهيه؟!



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٠ ٢ ٢ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير لمبارك من الحزب الوطنى حول آثار «الجات» على الاقتصاد المصرى

مفاوضات مع السوق الأوروبية لالغاء القيود أمام تصدير منتجاتنا الزراعية

كتبت ـ نهال شكرى وعصام عبدالكريم:

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى انه سيتم التفاوض مع السوق الأوروبية بشأن القيود الخاصة بحصص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية للسوق والغاء تلك القيود فى إطار اتفاق بين مصر والسوق الاوروبية وعرضه ضمن الاتفاقية الجديدة، كما سيتم بحث كيفية التغلب على الزيادة فى أسعار صادرات الدول المتقدمة للدول النامية بحيث لاتؤثر على أسعار السلع الغذائية وذلك باستمرار تقديم المعونات والمنح الغذائية بشروط ميسرة من الدول المتقدمة لفترة ٦ سنوات.

ومن ناحية أخرى صرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى بأنه سيتم عقد اجتماع موسع مع لجان الصناعة والنقل والمواصلات لوضع تصور شامل لأثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى، تمهيدا لرفعه الى القيادة السياسية فى موعد اقصاه منتصف مارس القادم، قبل عقد اجتماعات «الجات» فى المغرب فى ابريل القادم.

واكد الدكتور والى ان اتفاقية الجات ستشجع الانتاج الزراعى بمختلف جوانبه فى مصر وفى الدول النامية حيث تقضى بالغاء الدعم على صادرات الدول المتقدمة للدول النامية والفقيرة، خاصة فى مجال تصدير المواد الغذائية،كما ستحد من سياسات الاغراق التى كانت تقوم بها هذه الدول، وقد حصلت مصر وبصفة خاصة على حق دعم صادراتها الزراعية كحالة استثنائية.

وأوضح ان ماتم اتخاذه من خطوات فى تحرير قطاع الزراعة فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى يعد خطوات هامة تفى بحماية القطاع الزراعى من أى تقلبات مرتقبة حيث انها تغطى كافة متطلبات الاتفاقية الجديدة.

وصرح الدكتور سعد نصار مستشار الوزارة والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بأن اتفاقية الجات الجديدة يبدأ سريانها بعد عقد المؤتمر الوزارى للاتفاقية فى المغرب فى ابريل القادم، وبعد التصديق عليها من حكومات وبرلمانات الدول، وسيتم بموجب الاتفاقية الغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية مع خفض التعريفة الجمركية فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات وفى الدول النامية تخفض بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات بدءا من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس هى متوسط عامى ٨٦ و١٩٨٧.

كما تنص الاتفاقية على خفض الدعم الداخلى للانتاج الزراعى فى الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال ٦ سنوات وبنسبة ١٣٫٣٪ فى الدول النامية خلال ١٠ سنوات، وذلك على مستوى جميع المنتجات الزراعية، مع السماح ببعض الدعم للمنتجات الزراعية بنسبة ١٠٪ للدول النامية، و٥٪ للدول المتقدمة فى حالات محددة.

بعد اتفاقية الجات :

مصر فى دائرة تجارة الخدمات

دعوة للاستثمار فى مجالات البنوك والتأمين والاوراق المالية والتشييد والسياحة

كثر الحديث فى الآونة «الأخيرة» عن اتفاقية تحرر التجارة العالمية «الجات» ووقعت عليها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة .. وقال البعض أنه كان يتعين على الدولة النامية اللاتوقع على هذه الاتفاقية، لأن الدولة النامية لن تستطيع أن تنافس الدول الكبرى فى مجال الصادرات السلعية .. أو الخدمات .. وكان رد الدول الكبرى خالصا وقالت .. اذا كان امام الدول النامية طريق آخر، فعليها أن تتجه اليه .. ان حجم التجارة بين الدول الكبرى ٨٠٪ !!.. ويكفى أن الاتفاقية تضمنت نصوصا تعطى الدول النامية مرونة ومزايا لم تحققها أى اتفاقية من قبل.

دول العالم تفتح ابوابها امام العمالة المصرية المنتظمة والتكنولوجيا

منذ ١٥ ديسمبر الماضى تاريخ اعلان اتفاقية الجات بعد مفاوضات استغرقت ٢٨ جولة شاقة .. ودول العالم ليس امامها الا الاعداد للمواجهة .. البرلمانات والجامعات .. ورجال الاعمال تناقش تفاصيل هذه الاتفاقية التى جاءت فى نحو ٨٠٠ صفحة تتضمن كل صغيرة وكبيرة عن الحقوق والواجبات للدول الاعضاء .. وفى مصر عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا حضره الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .. والدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب .. والدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى والوزراء وكبار المستشارين .

تحولت وزارة الاقتصاد الى خلية لا تهدأ .. اجتماعات مكثفة يعقدها محمود محمد محمود وزير الاقتصاد مع جهاز التمثيل التجارى ورجال الاعمال .. وعلى الجانب الآخر اجتماعات يعقدها اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى مع رؤساء البنوك .. واجتماعات اخرى يعقدها الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال مع اشرف شمس الدين رئيس اللجنة الفرعية للتجارة فى الخدمات .. وكان الهدف من هذه الاجتماعات دراسة كيفية استفادة مصر القصوى من هذه الاتفاقية التى اصبحت جزءا لا ينفصل عن النظام الاقتصادى العالمى ، والذى لا تستطيع مصر ان تعيش بمعزل عنه .. الا كانت خسارتها كبيرة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

ولا شك ان مصر فى موقف افضل من دول كثيرة .. لانها خطت خطوات كبيرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى الذى يمهد لها الطريق امام الاستفادة من اتفاقية « الجات » .. فقد اكدت اجراءات الاصلاح على سياسة تحرير الاقتصاد القومى وازالة العوائق ، التى حالت فيما مضى دون دخول مصر فى دائرة الاقتصاد الدولى بالشكل المناسب والملائم .. وبذلك سبقت مصر غالبية الدول النامية والاشتراكية والصين فى انتهاج سياسة الاصلاح ، ممايفتح المجال امامنا للتعامل مع افريقيا والدول العربية ، خاصة انها غابت عن مفاوضات « الجات » باستثناء المغرب وتونس والجزائر .

ويقول اشرف شمس الدين ممثل مصر فى لجنة تجارة الخدمات .. ان احكام الاتفاقية الجديدة لن ترتب على مصر من التزامات اكثر مماترتب عن اجراءات الاصلاح الاقتصادى .. ومن ثم ستكون الاستفادة المتوقعة من الدخول فى دائرة التجارة الدولية فى الخدمات مؤكدة ، خاصة انها تعتمد على راس المال والعمالة الماهرة .

ويساهم قطاع الخدمات بكافة اشكاله بجرعات متزايدة فى الدخل القومى وتحسين الموارد فى ميزان المدفوعات ، وخاصة من خلال تحويلات العاملين فى الخارج والسياحة وقناة السويس .. ومايؤكد ذلك ان نسبة مساهمة قطاع الخدمات ارتفعت من ١٢٪ خلال السبعينيات ، الى ٧٦٪ فى التسعينات .

واذا نظرنا الى المزايا التى ستحصل عليها مصر بصورة مباشرة .. نجد ان الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه امام الصادرات المصرية من الخدمات ، خاصة فى القطاعات التى تقدمت فيها وتستطيع المنافسة من خلالها ، مثل الخدمات المصرفية والتأمين وانتقال المهنيين المصريين والاخصائيين للعمل فى الدول المتقدمة وغيرها .. كما يستطيع قطاع الانشاءات المصرى ان يمارس دوره فى الدول العربية اعضاء الاتفاق ، والدول الافريقية نظرا للخبرة الكبيرة التى لدينا والسمعة الطيبة التى تتمتع بها فى هذا المجال .

علاج البطالة المصرية

اما العمالة المصرية « الافراد اللازمون لتقديم الخدمات » فان المفاوضات التى ستجرى فى مايو القادم ، ستحقق المزيد من فتح الاسواق فى الدول المتقدمة امام الايدى العاملة المنظمة دون الفردية .. ونظرا لان مفاوضات الدخول الى الاسواق فى مجال الخدمات مستمرة الآن وحتى الاجتماع الوزارى فى ابريل القادم ، فإن الفرصة متاحة لنا ، ولباقى الاطراف ايضا فى تقديم مزيد من الطلبات المصرية فى هذا المجال .. الامر الذى يتطلب قاعدة معلومات يساهم فى اعدادها وزارة القوى العاملة والتشغيل ورجال الاعمال ، حتى تتحقق لنا اقصى استفادة فى هذا المجال ، خاصة واننا دولة تعانى مشكلة بطالة اختلفت حولها الارقام التى تراوحت بين ١٫٥ مليون وثلاثة ملايين ، معظمهم من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والفنية ..

ويقول اشرف شمس الدين رئيس اللجنة الفرعية للتجارة فى الخدمات ان اتفاقية « الجات » هى اول اتفاق دولى متعدد الاطراف .. كما اتفق على ان يكون للمنظمة العالمية للتجارة المزمع اقامتها ادارة هذا الاتفاق من خلال مجلس لتجارة الخدمات ، الى جانب **مجلس لتجارة السلع والملكية** الفكرية .. وهناك التزامات عامة اهمها تمتع الدولة بشرط الدولة الاكثر رعاية بمعنى ان يكون هناك اولوية للتعامل معها حتى تتمتع بالمزايا التى يوفرها احد اطراف الاتفاقية .. وبذلك لن يكون هناك تمييز للاجانب عند الدخول الى السوق أو فى شروط العمل أو ظروف التشغيل فى السوق الوطنية .. ولاتنطبق هذه الميزة على قطاعات معينة تحكمها اتفاقات دولية .

ويتعين على كل طرف ان يخطر على وجه السرعة اطراف الاتفاقية بالقوانين واللوائح والقرارات الجديدة او اى تعديلات .. وعلى الدولة ان تلتزم بالاستجابة على الفور بتقديم اى معلومات معينة وذلك من خلال « مكتب اتصال » يقوم بهذه المهمة .. ولايسرى

تحقيق يكتبه :

جميل جورج

هذا الشرط على المعلومات الخاصة بالأمن القومى أو بالمعلومات السرية .

ومن بين الالتزامات ايضا .. قيام الدولة العضو بالتحرير التدريجى للتجارة فى الخدمات حسب قدراتها وظروفها .. وحرية الدخول فى اتفاقيات اقليمية .. وقيام تكامل اقتصادى او تبادل التفضيلات بين الدول النامية ، والسماح باتخاذ اجراءات وقائية مؤقته لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الاجنبية .. كذلك حرية الدول الاعضاء فى تطبيق اى اجراءات تراها ضرورية لحماية الاخلاق العامة والامن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئة .. واذا كانت الدولة تقدم نوعا من الدعم عليها ايضا اخطار الدول الاعضاء ..

التكنولوجيا والتعاون الفنى

ان انضمام اى دولة الى الاتفاق ، لايعنى قبولها تحرير التجارة فى الخدمات الا فى القطاعات الرئيسية والفرعية التى ترغبها الدولة ، وطبقا للشروط التى تصنفها حسب ظروفها .

وخلال جولات المفاوضات .. اعلنت مصر رغبتها فى الدخول فى التجارة الدولية للخدمات لبعض القطاعات الاقتصادية التى تحررت بالفعل من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى وقدمت التزاماتها بما يتمشى واحتياجاتها لاستيراد الخدمات المطلوبة التى تحقق لها التقدم التكنولوجي والتعاون الفنى ، وفى الوقت نفسه تصدير ماتسمح به قدراتها التنافسية من خدمات لدخول الاسواق الخارجية .

ويؤكد المسئولون فى وزارة الاقتصاد .. ووزارة الخارجية انهم قاموا بدراسة متأنية لاثر هذا الاتجاه على مصر « فى قطاع التمويل « انشطة البنوك وراس المال والتأمين » وقطاع السياحة والتشييد والبناء ..

وسبق تقديم مصر للالتزامات اجراء مفاوضات ثنائية على مدى عامين تقريبا مع الدول الصناعية الكبرى ، حيث تركزت هذه المفاوضات على تأكيد موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات للتحرير الا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة .. او طبقا لاحتياجات النشاط الاقتصادى المصرى الى الخبرة والتكنولوجيا الاجنبية .

دعوة مصرية للاستثمارات

وفى الوقت نفسه طالب الوفد المصرى برئاسة **السفير منير زهران** ، بضرورة تقديم الدول الكبرى التزامات من جانبها بفتح اسواقها امام صادرات الخدمات المصرية ، وخاصة الايدى العاملة المنظمة وللمهنيين .

وجاءت الالتزامات المحددة التى قدمتها مصر بصفة عامة بمثابة دعوة للاستثمارات الاجنبية للمجيء الينا طبقا للتشريعات الوطنية وشملت قطاعات البنوك والتامين واعادة التامين والاوراق المالية .

اولا : السماح بانشاء بنوك مشتركة والتزام الشريك الاجنبى بتدريب العاملين فى البنك .. كذلك السماح بانشاء فروع للبنوك الاجنبية وفقا للشروط التى يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاضافة الى احتياجات السوق المصرية .. ايضا السماح بانشاء مكاتب تمثيل للبنوك

الاجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك اجنبى ومكتب تمثيل لنفس البنك ...

ثانيا : السماح بانشاء شركات تامين سواء مشتركة او فروعا لشركات اجنبية بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق .. والسماح لشركات اعادة التأمين بممارسة نشاطها فور تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب اعادة التأمين التى يتم اسنادها الى كل من الشركة المصرية لاعادة التأمين او الشركة الافريقية لاعادة التأمين .. كما يتم السماح بممارسة انشطة الخدمات المعاونة للتأمين مثل الخدمات الاكتوارية والاستشارات .

ثالثا : اعلنت مصر انه قد تمت ازالة كافة القيود التى تعوق تدفق رؤوس الاموال للاستثمار غير المباشرة « اى **الاستثمار فى الاوراق المالية** » خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية .. والسماح بتقديم كافة الخدمات التى تعمل على تنشيط السوق وتطويره ، وخاصة خدمات ضمان الاكتتاب والسمسرة والمقاصة والتسوية وحفظ الاوراق المالية والتسويق والترويج . وتكوين وادارة محافظ الاوراق المالية وانشاء وادارة صناديق الاستثمار الجماعى .. وبذلك يستفيد المستثمر من اتساع عمق ورقعة السوق سواء فى الداخل او بالخارج لاستثمار الاموال فى ظروف منافسة تحقق له اكبر عائد .

رابعا : تم الاتفاق على السماح بانشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على تراخيص وفقا لحاجة السوق .. كذلك السماح للوكالات السياحية التى يتوقف حجم عملياتها على احتياجات السوق ايضا .. كما سيتم فتح السوق المصرى امام الخدمات السياحية مثل « وزارة السياحة » .. وخدمات النقل السياحى البرى والنهرى وانشاء معاهد التدريب السياحية .. والمؤتمرات السياحية .

خامسا : السماح بانشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع ، بشرط الا يقل راس المال المصرى فيها عن ٥١٪ من اجمالى راس مال الشركة .. ويمثل العاملون المصريون فيها مالايقل عن ٩٥٪ من اجمالى افراد الطاقم .. ايضا انشاء شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانى ولايزيد فيها راس المال الاجنبى على ٧٥٪ .. والافراد الاجانب على ٧٥٪ ..

سادسا : سمحت الاتفاقية بانشاء شركات مشتركة لخدمات الانشاءات والاستشارات الهندسية بحيث لايقل راس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى ..



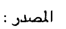
.. حتى طبق الفول سيتأثر بـ «الجات»

الاتفاقية ترفع أسعار كل السلع التي تستوردها مصر

الخبراء الانتاج الجيد والتسويق النشط سبيلنا للبقاء

٣ تحفظات يجب أن تتمسك بها مصر قبل التوقيع



المصدر :  الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

في يناير القادم «١٩٩٥» يبدأ تطبيق الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، الشهيرة «الجات» وتنشأ منظمة ثالثة جديدة هي منظمة التجارة العالمية لتنضم الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.. ليكتمل بذلك المثلث الذي يحكم العالم ويتحكم في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقد قسمت «الجات» الدول الى ثلاث مجموعات الاولى الدول المتقدمة والثانية الدول النامية والثالثة الدول الاقل نموا أو متدنية النمو وقد صنفت الاخيرة على اساس أنها دول يقل دخل الفرد السنوي بها عن ألف دولار، ومصر من بين هذه الدول، وهي عضو في هذه الاتفاقية.

ورغم ان اسم الجات قد يبدو غريبا على المواطن المصري.. فإن الخبراء يؤكدون ان آثار «الجات» ستدخل الى بيت وجيب كل مواطن وستؤثر في كل السلع التي يستهلكها.. حتى في طبق الفول!! ولن تكون في المدى القريب على الاقل آثارا ايجابية!!

ومصر معروفة كدولة مستوردة رئيسية للغذاء والقمح بصفة اساسية، ثم الحبوب والسكر والزيوت النباتية والزبد واللحوم، فنحن نستورد منها سنويا بما قيمته ثلاثة مليارات دولار في المتوسط. واتفاقية «الجات» تدعو الى تحرير التجارة العالمية والتحرير يتضمن الغاء الدعم بكافة صوره وان كانت الاتفاقية حددت اتمامه على مرحلتين:

● الاولى: فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات بدلا من تحديد حصص منها.

● الثانية: التخلص من الرسوم الجمركية تدريجيا بحيث تتلاشى تماما بعد عشر سنوات بالنسبة للدول النامية والمتدنية النمو، أي في عام ٢٠٠٥.

الاعفاءات منعت كارثة

وهذا يعني أننا حصلنا على بعض الاعفاءات كدولة متدنية النمو. فكيف نستفيد من هذه المرحلة الانتقالية؟

● ● هذه الاعفاءات لو أنها لم تمنح لمصر والدول المشابهة خلال هذه الفترة الانتقالية لاصبحت كارثة بكل المقاييس كما يوضح د.جمال صيام استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة.. فنحن خلال هذه الفترة بسبب هذه الاعفاءات لن نتأثر كثيرا نتيجة لالغاء الدعم للدول المصدرة للغذاء وهي الاتحاد الاوروبي وامريكا فالغاء الدعم الخاص بالمنتجين الزراعيين هناك سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية وهذا من شأنه أن يرفع من الفاتورة أو المبلغ المدفوع للواردات الغذائية في الدول المستوردة للغذاء ومنها مصر ونتيجة لهذا فنحن في مصر حصلنا على بعض الاعفاءات منها استمرار المنح والمعونات الغذائية على الوضع الحالي والحصول على مبيعات ميسرة كتلك التي نحصل عليها من امريكا والحصول على قروض تهدف الى زيادة الانتاج وتخفيض الدعم الداخلي بنسب تفاضليه.

بعض الآثار الايجابية

واستمرار هذه الشروط الميسرة بالنسبة لمصر كما يقول د.جمال سوف يخفف من الآثار السلبية فيما يتعلق بمصر كدولة مستوردة للغذاء وهذا في الفترة الانتقالية.

ايضا توجد تأثيرات ايجابية أخرى في جانب الانتاج الزراعي في مصر فنتيجة لارتفاع اسعار السلع الغذائية والزراعية عموما بعد الغاء الدعم على مستوى الدول المنتجة الرئيسية سوف ترتفع الاسعار العالمية للسلع الزراعية بصفة عامة لانها تدعم بشكل مكثف وهذا له آثار ايجابية على الانتاج الزراعي في مصر وقد أوضحت خبرة السنتين الاخيرتين مع انخفاض الاسعار العالمية للسلع الزراعية كيف اثر ذلك بشدة- سلبيا عنى الانتاج الزراعي المصري. وفي المقابل عندما ترتفع اسعار السلع الزراعية عالميا سينعكس هذا بصورة ايجابية على الانتاج الزراعي المحلي مما يؤدي الى زيادة في معدل نموه وبصفة خاصة السلع التصديرية الزراعية حيث هناك احتمالات ان تنتعش الى حد ما صادرات القطن والارز والخضر والفاكهة وهذا جانب ايجابي.

□ قلت: وماذا بعد الفترة الانتقالية؟

● ● قال: هذا هو الكلام.. أننا يجب الا ننظر الى الفترة الانتقالية التي نحصل فيها على اعفاءات ونركن الى هذا وانما يجب ان ننظر الى ما بعد هذه الفترة حيث ستتحرر التجارة العالمية بالكامل وسوف تنتهي هذه الاعفاءات.

□ وكيف سيكون الحال؟

● ● قال: اعتقد أننا سنواجه موقفا عصيبا جدا لأنه ستنتهي عملية الحماية التي يسمح لنا فيها بنسب دعم للصادرات وهنا اقول أنه يجب أن نعظم الآثار الايجابية للاتفاقية على مصر وان نقلل الى اقصى قدر ممكن من الآثار السلبية.

نحتاج لمؤسسات قادرة

□ كيف؟!

● ● قال: بالاستمرار بشكل مكثف في سياسة الاصلاح الاقتصادي وليس بالشكل الذي تسير عليه الآن وأعني بصفة خاصة الاصلاح المؤسسي لأنه بدون اصلاحات مؤسسية جذرية لن نجني أي ثمار ايجابية في اطار اتفاقية «الجات» لأنه سيكون صراع الاكثر كفاءة والاتفاقية في واقع الامر تتحيز لصالح الدول المصدرة في الاساس والاتفاقية اصلا لصالح القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي، أما الدول النامية والاقل نموا فدخلت على هامش الاتفاقية ولذلك فالذين يقولون أن الاتفاقية ليس لها آثار سلبية على الدول النامية فهذا كلام من وجهة نظري غير سليم على الاطلاق لان اقرار نظام التعويضات هو اعتراف من جانب الجات بأن هناك آثارا سلبية مكثفة على مثل هذه الدول.

فيجب سرعة اقامة مؤسسات تسويقية تتسم بالكفاءة ومؤسسات ائتمانية للتسهيلات الاقراضية للقطاع الخاص ومؤسسات للبحث العلمي



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

تحقيق :

سامية بولس

●● استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة يقول أنه لابد من التأكيد على أن «الجات» سوف تضر ضررا بالغا بالاقتصاد المصري خاصة بالنسبة لأثرها على القطاع الزراعي وتجمع على ذلك العديد من الدراسات الدولية حول الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية على الزراعة المصرية.

وتشير احدى الدراسات الهامة الى الآثار السلبية للتحرير على العرض والطلب المحليين وصافي الميزان التجاري باستثناء فائض المنتج الذي يتوقع ان يحقق قدرا من الاستفادة نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية. ولقد أوضحت الدراسة ان عرض المنتجات الزراعية سينخفض بنحو ٦,١٪ بينما الطلب سينخفض بنحو ١,٤٪

وستحقق صافي التجارة الزراعية عجزا يقدر بنحو ٨٤ مليون دولار في الوقت الذي سيحقق فيه المنتجون فائضا يقدر بنحو ٣١٣ مليون دولار بينما سيخسر المستهلكون نحو ١٢٠٠ مليون دولار وستتدهور رفاهية المجتمع بما يساوي ١٨١ مليون دولار. وللتدليل على أهمية هذه النتائج كما يقول د.ابومندور فإن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي الى زيادة ملموسة في الواردات الزراعية الرئيسية حيث من المتوقع أن ترتفع اسعار القمح بنحو ٢٠٪ والذرة بنحو ٢٣٪

والسكر بنحو ٤٠٪ والزيوت النباتية ما بين ٨٪ و١٤٪ وفي الوقت الذي لن تتجاوز فيه الزيادة المتوقعة في اسعار القطن نحو ٤٪ ومعنى ذلك زيادة اكبر في اسعار وارداتنا الرئيسية مقابل زيادة اقل في اسعار صادراتنا الامر الذي سيعمق العجز في الميزان التجاري الزراعي.

والمهمة الاساسية والعاجلة في ضوء هذه النتائج المحتملة كما يقول د.ابومندور أن نحلل هذه النتائج أولا ونبدأ وفورا في مواجهة كافة جوانب القصور الاساسية في الجهاز الانتاجي والتسويقي لتعميق المزايا التنافسية للزراعة المصرية في سوق عالمي لن يرحم احدا وذلك هو التحدي.

● أما د.حسني حافظ الخبير الاقتصادي والوكيل الاول لبنك الاستثمار فيقول انه اصبح من الحتميات ان تساير مصر ما يدور من حولها من تطورات عالمية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن الازمة الاقتصادية المصرية تتجسد بشكل اساسي في الميزان التجاري حيث ان هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات لصالح الواردات وتقدر هذه الفجوة بما يزيد عن ٢٠ مليار جنيه.

وهنا لابد أن تتضافر كافة الجهود لتدعيم الصادرات المصرية المباشرة وغير المباشرة وهذا لن يتأتى الا بعدة اساليب

أولها زيادة الانتاج والانتاجية بالجودة العالية التي تمكن مصر من المنافسة في الاسواق العالمية ثم القدرة التسويقية والتي تعتمد على أهل الخبرة والمعرفة والعناية الكاملة بعمليات الاحلال والتجديد لمعدات المصانع من ناحية وخاصة المصانع المتخصصة لعمليات التصدير بالاضافة الى الجودة حتى نستطيع ان ننافس.

ويضيف ان مصر تحتاج الى فترة زمنية لاتقل عن ثلاث سنوات لحماية المنتجات المتنوعة حتى يمكن بحق ان تؤهل الصناعات المختلفة للمنافسة في الاسواق العالمية فعلى سبيل المثال لا الحصر لو نظرنا الى صناعة الغزل

والنسيج والملابس الجاهزة والتي تعتمد على القطن فانه من الواضح ان سعر القطن الخام المصري اصبح يزيد عن الاسعار العالمية بالاضافة الى ان مستلزمات الانتاج من طاقة وغيرها اصبحت تشكل عبئا كبيرا في العمليات الانتاجية فكيف نسمح باستيراد غزول أو منسوجات أو ملابس جاهزة بالرغم من أن المخزون المصري

والتطوير التكنولوجي والارشاد والتدريب التحويلي وتشجيع اقامة منظمات غير حكومية في جميع الانشطة مثل المنظمات التعاونية والاهلية واتحادات المصدرين والمنتجين مع دور نشط للحكومة فيما يتعلق بتحديد مواصفات الجودة والرقابة وتحسين التشريعات لكي تتلاءم مع المتغيرات.

وفي مجال التصدير يجب التأكيد على كفاءة العمل في مكاتب التمثيل التجاري في الخارج ووضع نظام كفء للترويج وفتح الاسواق وجمع وتحليل المعلومات عن الاسواق الدولية واتاحتها للمؤسسات التصديرية.

ترشيد الاعفاءات

ايضا يجب ان تستخدم الفترة الانتقالية بشكل مرشد واستخدام الاعفاءات بأقصى ما يمكن بمعنى أن أحدد الصناعات ذات الاولوية أو الصناعات الواعدة فيما يتعلق بالتصدير خاصة وانه مسموح لمصر بدعم صادراتها باعتبارها احدى الدول الصغيرة في مجال التصدير.

ايضا نستخدم خبرة العشر سنوات المسموح بها لخلق صناعات تصديرية جديدة تتميز فيها مصر بميزة نسبية ولتكن الصناعات الزراعية والغذائية وهذه تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات وهنا يمكن أن نتبع السياسات التشجيعية التي تتبعها بعض الدول وهي اعفاء الانشطة التصديرية لفترات طويلة من الضرائب.

□ وهل بهذا ندخل منافسين في السوق؟

● قال: مواصفات الجودة هي المأساة التي سوف نواجهها عند التحرير الكامل للتجارة العالمية، واذا لم نأخذ في اعداد الاقتصاد المصري واعداد الصناعات التي سوف تنافس في التجارة العالمية واذا لم نفعل هذا فانه حتى السلع التي نصدرها الآن لن نتمكن من تصديرها في ظل المقاييس أو المواصفات التي سوف تكون .

ارتفاع كل الاسعار



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

من الغزول فقط يتعدى ما قيمته ٤٠٠ مليون جنيه.

ويضرب مثالا آخر بالمواد الغذائية فمعظم الدول المتقدمة تدعم صادراتها وخاصة الصادرات الزراعية وهذا بالطبع يؤدى الى عدم قدرة الصناعات الغذائية المصرية على التنافس يضاف الى ذلك ان الاحتياجات المصرية من الغذاء من الخارج تصل الى نحو ٦٠٪ على الاقل.

ويقول د.حسنى ان على مصر ان تبدأ فى الاعداد للدخول فى اتفاقية الجات وان يكون لها تحفظات عند قبولها لهذه الاتفاقية اهمها:

● مساعدة الدول المتقدمة لها فى صورة دعم لصادراتها.

● توقيع اتفاقيات من الدول الاعضاء مع مصر لاستيراد جزء من المنتجات المصرية المتميزة وخاصة فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

● أنه يمكن للدول الاعضاء منح قروض طويلة الاجل بدون فوائد لمصر تخصص للعملية التصديرية خلال الثلاث سنوات الاولى من الاتفاقية.

ويقول اننا فى فترة تحول جذرى ومعظم الشركات الانتاجية عانت الكثير ومازالت تعانى من الخلل المالى والاقتصادى فى هياكلها التمويلية ولذلك يجب ان نهيىء هذه الوحدات الاقتصادية لمسايرة ركب التطور والتحول والاهتمام بالعنصر البشرى لأنه اساس الانتاج.

تهديد للصناعات الوطنية

● أما د.احمد برانية الاستاذ فى معهد التخطيط القومى فيرى أن اتفاقية الجات تمثل تهديدا للصناعات الوطنية نتيجة للمنافسة غير العادلة مع السلع المثيلة فى الدول الصناعية الكبرى وايضا تهديد للمنتجات الزراعية والمثل واضح فى القطن.

ويقول ان هذا ينعكس على زيادة البطالة نتيجة الانكماش فى الاستثمار والاخطر اننا سنكون تابعين اقتصاديا للتكتلات العالمية الكبرى ويرى ان الحل ان تقيم الدول النامية المتشابهة تكتلا عربيا اقتصاديا عن طريق اقامة سوق عربية مشتركة وتعاون اقتصادى مستفيدين من التجربة الاوربية ويمكن ايضا كما يقول اقامة تكتل افريقى ويمعنى اوضح اننا كدول نامية لابد أن نعمل فى ظل تكتل اقتصادى.

نائب رئيس بنك التمويل المصرى - السعودى

السوق العربية المشتركة هى الحل لمواجهة آثار «الجات»

□ القاهرة ـ مصطفى عبد السلام:

يتوقع حسين عنان نائب رئيس بنك التمويل المصرى السعودى حدوث حالة من الارباك داخل البنوك المصرية فى المراحل الأولى لتطبيق اتفاقية «الجات» مشيرا الى انه لا يزال هناك وقت كاف أمامنا لعمل دراسات تهدف الى تقليل هذه الارتباكات ورسم السياسات المالية والنقدية الثابتة والمتطورة والتى لا ترتبط بشخصية متخذ القرار.

ولكي تتفادى تلك البنوك الاثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات وخاصة فى ضوء منافسة البنوك الأجنبية لها خلال الفترة القادمة دعا فى لقائه «بالعالم اليوم» الى ضرورة البحث عن وظائف وأدوات جديدة للبنوك من بينها استعداد البنوك لعمل التسهيلات البنكية اللازمة للمستوردين والمصدرين وفتح الاعتمادات وتخفيف شروط الضمان وتقليل نسبة الغطاء النقدى.

وأشار حسين عنان الى أن المرحلة القادمة تتطلب قيام البنوك المصرية بانشاء اجهزة متخصصة لدراسة الاسواق الخارجية تصديرا واستيرادا، على ان تكون هذه الاجهزة على مستوى عال من الكفاءة والخبرة ومتابعة التطورات الدولية أولا بأول من واقع نبض السوق الحقيقى وليس من واقع كتابة التقارير نقلا عن الصحف.

واضاف بأن تطوير البنوك المصرية يتطلب كذلك تطوير سوق المال فى مصر، وزيادة حجم التعامل فى الأوراق المالية والاسهم والسندات، والعمل على جذب أموال مدخرين صغار للمساهمة فى تنشيط النشاط الاقتصادى.

وحول دخول البنوك المصرية مجال تمويل التجارة الخارجية أكد أن ذلك يرتبط بضمان البنوك لنظم جودة الانتاج المصدر والمستورد والسعر التنافسى، والتأكد من مطابقة السلع للمواصفات القياسية الدولية وخاصة «الايزو ٩٠٠٠» التى اعتمدتها الدول كشروط مقابل التسهيلات التى تمنح للمصدر.



حسين عنان

وعن أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى أشار نائب رئيس بنك التمويل المصرى السعودى إلى أن الاتفاقية لها اثار سلبية وايجابية وقال ان الاثار الايجابية تتمثل فى انها تمثل فرصة ذهبية أمام المصدر المصرى لزيادة صادراته الى الاسواق الخارجية، وخاصة بعد الغاء نظام الحصص المتبع قبل الاتفاقية، بشرط التزام المصدر بتجويد المنتج وتخفيض التكاليف لمنافسة المنتجات الأجنبية والالتزام بالمعايير الدولية.

أما الأثار السلبية فإن الاتفاقية سوف تساهم فى زيادة فاتورة الغذاء للدول المستوردة للغذاء ومنها مصر بسبب الغاء الدعم على المنتجات الزراعية فى الدول المصدرة للغذاء، والغاء الدعم على صادرات السلع الزراعية.

وقال أن مواجهة هذه الآثار السلبية تتطلب التوسع فى زراعة المنتجات الزراعية وخاصة القمح والأرز، وزيادة الرقعة الزراعية، والاتجاه الى التكامل الاقتصادى العربى، وأشار الى انه آن الأوان لاعادة النظر فى تكتلاتنا الاقليمية والاتجاه الى اقامة السوق العربية المشتركة.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غات : التجارة العالمية سجلت تقدماً نسبته ثلاثة في المئة عام ١٩٩٣

● جنيف – أ ف ب – أفادت تقديرات الخبراء في «غات» تم تقديمها خلال جلسة الجمعية العامة للدول الاعضاء التي بدأت مساء أول من أمس ان زيادة نسبة التجارة العالمية عام ١٩٩٣ كانت اقل من ثلاثة في المئة، فيما سجلت عام ١٩٩٢ تقدماً نسبته أربعة في المئة.

ويشار الى ان هذه الزيادة تعتبر ادنى من توقعات خبراء «غات» الذين رأوا في الربيع الماضي ان التجارة العالمية لعام ١٩٩٣ ستسجل زيادة قدرها ٤,٥ في المئة.

وقال رئيس الجمعية السفير الهندي بالكريشان زوتشي الذي أشار الى أن هذه الأرقام تظل أدنى بكثير من متوسط الأرقام المسجلة في الثمانينات أن الانتاج العالمي سجل تقدماً من جهته باكثر من اثنين في المئة العام الماضي.

غير ان الرئيس الحالي ذكر أن ثمة اسباباً تدعو الى التفاؤل في حصول انتعاش خلال السنة الجارية نتيجة التحسن الذي طرأ على اقتصاد بعض الدول الغربية في ختام العام الماضي.

واقترح زوتشي في كلمته الافتتاحية لمس وضع «الية للمراقبة» تهدف الى تصحيح النتائج المترتبة عن تحرير التجارة الدولية ضمن البلدان الفقيرة بعد التوصل الى اتفاق خلال جولة الاوروغواي في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) الماضي في جنيف.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١/٩٤

الحزب الوطنى يناقش آثار الجات خلال أيام

الخبراء يقترحون : تطبيق الجودة الشاملة.. مكافحة التهريب .. زيادة المساحة المزروعة

تحقيق :
هانى صالح

يناقش الحزب الوطنى خلال ايام الاثار المترتبة على توقيع مصر على اتفاقية الجات والاجراءات الواجب اتخاذها لتقليل الاثار المترتبة على الاقتصاد المصرى .

طالب الخبراء بضرورة اجراء مناقشات موسعة حول هذه الاتفاقية بعد نشر بنود هذه الاتفاقية بكل وضوح حتى يمكن المشاركة بالرأى وابداء النصح .

اكد الخبراء ان المعلومات التى تم توفيرها حول هذه الاتفاقية قاصرة عن الخروج برأى واضح لاتخاذ اى اجراء للتعايش مع هذه الاتفاقية .

طالب الخبراء بضرورة اسراع الشركات الصناعية المصرية بضرورة ادخال نظم الجودة الشاملة فى مختلف مراحل التشغيل بالشركات للوصول بسلعة جيدة ورخيصة قادرة على المنافسة محليا وخارجيا .. فماذا يقولون عن هذه الاتفاقية .

البيانات غير متوفرة

ويقول الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية انه لايوجد حاليا اى بيانات متوفرة امام الخبراء للنصوص التى نصت عليها اتفاقية الجات حتى يمكن مناقشتها والوصول الى رأى واضح حول أهم الاجراءات الواجب اتخاذها لتقليل اثارها السلبية مع الاقتصاد المصرى .

وقال ان مستندات اتفاقية الجات تم وضعها داخل ٥٩٤ صفحة باللغة الانجليزية وغير متاحة حاليا للخبراء المصريين .

وطالب بضرورة شرح نصوص الاتفاقية وتوضيح الاثار السلبية والايجابية على الاقتصاد المصرى .

وقال ان اتفاقية الجات بشكل عام تهتم بتحرير التجارة وخفض الجمارك وتسهيل حركة السلع بين الدول مشيرا الى انه لا يوجد خيار امام مصر الا التوقيع على هذه الاتفاقية وفقا لاليات السوق العالمية المفتوحة واضاف انه يجب على شركات قطاع الاعمال تطوير نظمها الانتاجية والادارية حتى تنتج سلعة او خدمة بالجودة والسعر المقبول داخليا وخارجيا .. بعد فترة طويلة من سياسة التخطيط المركزى والانتاج الموجه ويؤكد ان الشركات الخاصة هى اقرب الشركات للتغلب على الاثار السلبية مثلا مسابك القطاع الخاص لا تشكو من ارتفاع سعر الطاقة بينما هى المشكلة الاولى لشركات القطاع العام .

واوضح ان المستثمر الجديد سوف يواجه صعوبة فى تسويق المنتجات فى ظل سوق يواجه بمنافسة حرة داخليا وخارجيا .

واضاف ان الحكومة تتدخل لاتخاذ بعض الاجراءات لحماية المصانع ولكن فى حدود ما تم قبوله مع الاتفاقيات الدولية .

وقال ان الشركات الصناعية لا يجب ان تقلق من خفض الرسوم الجمركية الى ٥٠٪ خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين او ثلاثة لأنه سيتم المحافظة على التفرقة بين الجمارك على السلع التامة الصنع ومستلزمات انتاجها .

واوضح ان شكوى اصحاب المصالح سوف تستمر عند خفض التعريفة الجمركية لأن لكل منهم مصالح يدافع عنها على حساب الطرف الاخر .

ويرى ان قرار وزير التموين رقم ٢١٤ الخاص بتحديد مصدر السلعة سوف يساهم فى ضبط حركة التجارة داخل السوق المصرى .



ويؤكد أنه اذا ما انتهينا الى تجارة محررة بجمارك ٥٠٪ مع غلق المنافذ الجمركية غير الشرعية فأنه افضل من الوضع الحالى بجمارك اعلى مع تجارة غير مشروعة بالسوق المصرى .

مناقشة موسعة

ويقول المهندس فؤاد ابو زغله وزير الصناعة السابق ان الحزب الوطنى سوف يقوم بمناقشة ماتم اعلانه من دراسات حول اتفاقية الجات خلال المرحلة القادمة .

وقال انه يجب على الشركات المصرية ان تستعد لهذه المرحلة جيدا لأن المستهلك المصرى له كل الحق فى الحصول على سلعة جيدة وبسعر مناسب سواء كان محليا او مستوردا .

كما يجب الاهتمام بتصدير منتجات الشركات المصرية فى الاسواق الخارجية لاستغلال فائض الطاقات الانتاجية وتشغيل الشباب مع مقاومة الاغراق والاهتمام بادخال مواصفات قياسية تطابق المواصفات العالمية .

زيادة الرقعة الزراعية

ويقول محمود صالح العضو المنتدب لشركة النيل للزيوت ان الحاصلات الزراعية التى تستوردها مصر من دول عديدة سوف ترتفع اسعارها بعد الغاء الدعم الذى تقدمه الحكومات للمزارعين .

ويطالب بضرورة زراعة مساحات اخرى من الاراضى الزراعية بالبذور الزيتية والاذرة حتى يمكن تقليل الاضرار المترتبة على توقيع مصر على اتفاقية الجات .

كما يجب على الدول العربية الاتفاق على صيغة مقبولة للتعاون الاقتصادى بين الدول وتفضيل السلعة المنتجة فى الاقطار العربية من الانواع الاخرى المستوردة .

الجودة الشاملة

ويقول محمد تهامى رئيس شركة راكتا للورق انه يجب الاهتمام بادخال نظام الجودة الشاملة حتى يمكن تصدير المنتجات المصرية للخارج .

كما يجب تدعيم روح الانتماء والولاء للمواطنين لتفضيل الانتاج الوطنى عما هو مستورد

كما يجب على الشركات خفض التكلفة الى الحد الاقتصادى حتى يقوى المنتج على المنافسة مثلا فانه تم خفض سعر بيع طن الورق ٢٥٠ جنيها ومازالت الشركة تحقق ارباحا ويقول يحيى قطب رئيس حركة المالية والصناعية للاسمدة ان تكلفة المنتج المصرى من الفوسفات الاحادى منافس عالمى ولن تؤثر على اسعاره خفض الرسوم الجمركية او حدوث اغراق من اية جهة .

واضاف ان الاخذ بنظام الجودة الشاملة ومراقبة تكلفة المنتج وجودته سوف يؤدى حتما الى تقديم سعر مقبول للمستهلك المحلى والخارجى فى ظل السوق المفتوح ويؤكد انه يجب مع الشركات تطبيق نظام الرايزو ٩٠٠٠ .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٩ يناير ١٩٩٤

رؤية

«الجات».. والمغانم الوفيرة للأقوياء؟!

حصر قائمة خسائر اتفاقية الجات الأخيرة ومصائبها وتحديد ارباحها وغنائمها لايتطلب اكثر من العودة الى بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.. وهى بديهيات تحولت على امتداد التاريخ الانسانى الى قواعد ثابتة تتسم بالوضوح والصراحة وتدخل فى عداد «الحكم المأثورة» التى يرددها العامة والخبراء مثلها مثل «الوصايا العشر» يرددها من يؤمنون ويرددها من يكفرون .. ومهما تسلح البعض «بالتناحة الفكرية» فان البديهيات قائمة لاتسقط تكنس فى طريقها كافة افكار العجز والتثبيط لأنه فى النهاية ومهما طال الزمن لايصح الا الصحيح.

وعلى رأس البديهيات اليسيرة والسهلة في تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية تأتى القاعدة الثابتة المؤكدة للسعى الحثيث للاقوياء للسيطرة على الضعفاء وان شروط التبادل والتعاون الدولى كانت دائما الشروط التى يمليها الاقوياء على الضعفاء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون والتبادل وان الصراع يشتعل ايضا داخل دائرة الاقوياء للاستحواذ علي النصيب الاكبر من كعكة المنافع والغنائم.

ومايستحق التذكير يرتبط ايضا بان الصراع الدولي فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية فى العصر الحديث كان يتم دائما تحت شعار وستار حرية التجارة الدولية والانسياب الحر للسلع والخدمات بغير قيود وبدون قيود.. فى حين ان النتائج الواقعية والعملية كانت تفرز فى النهاية قدرا بالغ الضخامة من القيود والحدود فى مواجهة سلع الغير وخدماتهم وعلى الاخص في مواجهة سلع الأقل قوة والأقل صوتا وتأثيرا والمتركزين فى دول العالم الثالث. ونظرة سريعة الى القيود التى فرضتها بريطانيا على التجارة الدولية والى القواعد الصارمة والمتشددة على الاستيراد والتصدير الى اسواقها واسواق المستعمرات التابعة لها، وكذلك نظرة الى مافرضته هولندا فى فترة سيطرتها على التجارة العالمية.. ومارتبط بكل ذلك من حسابات لخسائر فادحة لاطراف ولارباح فاحشة لاطراف اخرى يكشف كامل تفاصيل الصورة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وحتى لانخوض طويلا في تاريخ قديم وحديث ومن خلال رؤية فاحصة للزمن القريب الذى مازالت ظلاله تعيش معنا وتطاردنا، وهو عقد الثمانينات نجد أنه على الرغم من الاحاديث المنمقة والمطولة حول حرية التجارة الدولية الا ان الواقع العملى قد اسفر عن موجة ضارية من السدود والقيود فى مواجهة انسياب السلع والخدمات الى داخل الدول الصناعية الكبرى وفى اتجاه الخارج، وهى الموجة التى سميت «بالحمائية الجديدة» وقادتها ونفذتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاوروبية الحراس المفترضون للحرية الاقتصادية والحرية التجارية.

وقد نبعت الموجة العالمية العالية «للحمائية الجديدة» من موجة الكساد والتضخم في الدول الصناعية الكبرى ومادفعت اليه من اللجوء الى اساليب غير تقليدية ومستحدثة وجديدة لتحفيز الانتاج الوطنى الزراعى وحمايته وتوفير الرعاية الحتمية للصناعة الوطنية أمام المنافسة الاجنبية. وفرضت دول الحرية الاقتصادية قيودا صارمة على الاستيراد وقيدته بنظام الحصص ووضعت اشتراطات تمنع دخول بعض السلع من بعض بلدان العالم ورفعت الرسوم الجمركية ومنحت دعما مباشرا وغير مباشر للصادرات، وتوسعت فى الانفاق العام على التطوير والتحديث والتكنولوجيا المتطورة حتى وصلت الى مراحل جديدة مع اوائل التسعينات حققت لاقتصادياتها الحد المعقول من الصحة والعافية فى ظل الدعم والحماية. واصبحت فى حاجة الى مرحلة جديدة بشروط ومواصفات جديدة.

ولايمكن فهم الاتفاق الأخير للجات بعيدا عن قرارات قمة طوكيو للدول الصناعية السبع الكبرى فى منتصف العام الماضى حيث ركزت هذه القمة على قضية رئيسية اعتبرتها الخطر الداهم الذى يهدد اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وهو الخطر المرتبط باتساع نطاق البطالة فيها وزيادة اعداد العاطلين الى درجة تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعي والى حدود تنذر بتعويق التقدم والنمو.. بما دفع بقضية تشغيل الأيدى العاملة وخلق فرص عمل جديدة داخل هذه الدول الى قمة اولويات الكبار في العالم وحثهم على التفكير فى اساليب مبتكرة تضمن لاقتصادياتهم دوام الصحة والعافية بنفس القدر الذى ضمنته وحققته سياسات الحمائية الجديدة التى انتهى مفعولها وتأثيرها وفقا لحساباتهم وتقديراتهم وظروفهم.

وارتبطت الحسابات والتقديرات فى العالم الثالث لخسائر ومغانم «سفية» الجات الأخيرة بالحواشى، فى حين أن تقديرات الدول الصناعية الكبرى تركز بالدرجة الأولى على مدى مساهمة بنودها وقواعدها فى خلق فرص عمل جديدة واسعة النطاق تقدر بالملايين على مستوى كل دولة، وبعشرات الملايين على مستوى الدول الصناعية الكبرى ككل، ونظرة واحدة الى قواعد الاتفاقية فيما يتعلق بالغاء شروط المكون المحلى للصناعات التجميعية والغاء شرط تحقيق اهداف تصديرية للمشروعات الاستثمارية حتى تستفيد بالمزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية.. نظرة واحدة وسريعة لابد وان تؤكد مساحة «الخراب والدمار» الذى سيحيق بالصناعات الناشئة فى هذه الدول والخطر الداهم الذى تتعرض له الآمال المعقودة على الصناعات المغذية والصغيرة والمتوسطة التى توفر المكونات المحلية للصناعات التجميعية والصناعات الكبرى.

وحسابات التشغيل ومواجهة البطالة وخلق فرص عمل لابد وان يكون نقطة حاسمة وحيوية على مائدة المفاوضات الدائرة حاليا فى جنيف لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الجات قبل اقرار صورتها النهائية فى ابريل القادم فى اجتماعات الدول الاعضاء بمراكش بالمغرب.. لان تطبيق هذه الاتفاقية بصورتها الراهنة سيؤدى الى افلاس الصناعات المغذية، والى انتهاء الحافز على التصدير للمشروعات القائمة والجديدة ولايتسبب ذلك فقط فى تفاقم ظاهرة البطالة بدول العالم الثالث بل يؤدى الى اهدار قاعدة واسعة من الاصول الانتاجية وتخريدها وتكهينها، وتحولها الى قمامة. لان الاتفاق يعمق سيطرة الدول الصناعية الكبرى على اسواق الدول النامية ويحرمها من المخرج الشرعى للصناعات التجميعية التى كانت تمثل املا للكثيرين فى اقامة صناعات مغذية يتسع نطاقها مع الزمن والتطور

ونقطة اخيرة لابد من مناقشتها لما تحمله من تاثيرات بالغة الخطورة على موارد وامكانيات وثروات العالم الثالث وهى: أن العالم المتقدم يملك واقعيا حق الفيتو على اسعار المواد الخام والسلع الأولية التى تكاد تتخصص فى انتاجها الدول النامية، وان اتفاق الجات لن يرفع اسعار هذه المنتجات ولن يغير قواعد اللعبة الدولية بالنسبة لها ونظرة واحدة الى التدنى المستمر لاسعار النفط الخام وانخفاض قيمة السعر الحقيقى لاقل من مستويات الاسعار السائدة فى عام ١٩٧٣ قبل الصدمة البترولية الأولى. لابد وان تكشف الابعاد الحقيقية للعبة الدولية للتجارة الخارجية وحركتها المستمرة والمستقرة لتحقيق عوائد متصاعدة وضخمة للكبار حتى وإن كانوا فى وضع المستوردين، وتحمل الضعفاء للخسائر حتى ولو كانوا فى وضع المصدرين.

عقد الثمانينات المسمى بعقد الحمائية الجديدة شهد مايسمى بالالتفاف حول الاتفاقيات السبع السابقة التى تمت فى اطار الجات منذ عام ١٩٤٧ لتحرير التجارة الدولية وتم الالتفاف من قبل الدول الصناعية الكبرى.. والاتفاقية الثامنة والأخيرة لن يتاح الالتفاف حولها الا للاقوياء فقط لأن الضعفاء يتوارون عن الساحة تباعا!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحيـاة
التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية لـ"الحياة":

اتفاق "غات" مفيد للاقتصادات العربية

□ القاهرة –
من عبدالحكيم الاسواني:

■ اعتبر الدكتور محمد كربيض الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اتفاق «غات» لتحرير التجارة الدولية اتفاقاً مفيداً لمعظم الاقتصادات العربية على المدى الطويل وإن تضمن في المرحلة الاولى في بعض الأقطار العربي آثاراً سلبية لجهة الاغراق والمنافسة لصالح المنتجات المستوردة.

ودعا البلدان العربية التي لم تنضم الى «غات» حتى الآن الى دراسة الاتفاقية بمنظور شامل لان طبيعة التطور العالمي تفرض على الجميع اعتماد آليات السوق وتحرير التجارة.

وطالب في مواجهة تلك الدول العربية بالاستعداد لرفع الكفاءة والجودة للمنتجات العربية لتمكينها من المنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية.

وقال الدكتور كربيض في تصريحات لـ «الحياة» على هامش زيارته للقاهرة ان استراتيجية المنظمة في هذه المرحلة تقوم على التنسيق بين الصناعات القطاعية العربية لايجاد فرص التكامل الصناعي والعمل على بلورة مشاريع عربية مشتركة في المجالات المختلفة ودعم القدرات التكنولوجية بالعمل على توفير المعلومات الضرورية حول التطور التقني الحاصل على الصعيد الدولي.

واكد سعي المنظمة من اجل توحيد المواصفات الصناعية العربية لتسهيل التبادل التجاري ووضع المراحل اللازمة لوجود سوق عربية مشتركة والاهتمام بالصناعات الصغيرة لمواجهة مشكلة التعطل في البلاد العربية.

واكد ان المنظمة ساهمت بدور فعال في الترويج لعدد من المشروعات الصناعية العربية واعداد دراسات الجدوى الفنية الخاصة بهذه المشاريع وامدادها بالخبرة والمعونة الفنية و التدريب حسب احتياجات كل مشروع على حدة وقال ان من بين اهم المشاريع التي قامت المنظمة بالترويج لها مشروع الصلب المخصوص في مدينة السادات الصناعية في مصر الذي تبلغ تكاليفه الاستثمارية نحو ٣٠٠ مليون دولار والذي يفي بمتطلبات الدول العربية من هذه السلعة.

واوضح ان المنظمة تعد حالياً للترويج لمشروع مكورات الحديد في موريتانيا وعمل دراسات الجدوى الخاصة به وتوفير التمويل اللازم من خلال الصناديق والمؤسسات المالية العربية وذلك لتدبير احتياجات العالم العربي من هذه المكورات التي تستخدم بصفة اساسية في اعمال البناء.

واضاف ان مصر مرشحة لتنفيذ مشروع مسبك للذهب يخدم دول المنطقة العربية لتوفير الخامات فيها وكذلك دراسة لمشاريع في الصناعات الصغيرة المغذية في السيارات ومشروع للمولدات الكهربائية.

إلى ذلك اكد الدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة المصري امس خلال لقائه مع السيد محمد كربيض «اهمية التعاون الصناعي والفني بين الدول العربية لتحقيق نوع من التكامل في الصناعة».

وقال «من الضروري ان يكون هناك تعاون اقتصادي عربي وان يشعر كل عربي باهمية الانتماء لهذا التجمع بما يخدم المصالح العربية.

واضاف ان المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ساهمت بدور فعال في الترويج للمشاريع الصناعية العربية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها في مختلف الاقطار العربية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

سياسة خارجية

وحدة صف الجنوب

كان من الطبيعى ان ياتى مشروع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» لصالح دول الشمال بعد سبع سنوات من المفاوضات فى اطار ما عرف باسم جولة اوروجواى منذ عام ١٩٨٦ مما أثار شعور القلق لدى العديد من الدول النامية.

لقد تاخر توقيع مثل هذه الاتفاقية حتى ١٥ ديسمبر الماضى لاسباب ومسببات تهم مصالح «كبار» الشمال وفى ظل عدم الاكتراث بتطلعات واهتمامات بل وحقوق أهل الجنوب.

تاخر التوقيع حتى نجحت دول الشمال فى اعادة ترتيب البيت الاوروبى - الاطلسى الكبير من ناحية وضمان مصالحها الحيوية فى الاتفاقية من ناحية اخرى مع محاولة تهميش مقصود ومتعمد لاهل الجنوب وذلك بالاجهاز تماما على فعالية منظمتين كانتا تمثلان صوت الجنوب خلال السنوات الاخيرة.

المنظمة الاولى هى : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) والتى قامت منذ عام ١٩٦٤ ، حيث لم تعد المحفل الرئيسى لحوار الشمال والجنوب ، حيث بدأ تقليص الدور المؤسسى للانكتاد مما أسلبه المشاركة بجدية فى صياغة أى نظام اقتصادى عالمى.

والمنظمة الاخرى هى : تجمع او مجموعة الـ ٧٧ حيث استطاعت دول الشمال اختراق صفوفها باعطاء اولويات الحوار مع تجمع اقليمى «افريقيا مثلا» او الحوار مع مجموعة دول «الاكثر فقرا مثلا» دون المجموعات الاخرى ، بما يعنى فى التحليل الاخير تفتيت وحدة صف دول الجنوب.

ومثل هذه الوحدة فى سباق مع الزمن قبل ان تدخل اتفاقية الجات مجال التنفيذ العام القادم ، واعتقد ان تولى مصر لرئاسة منظمة الجات يلقى عليها مسئولية ترميم صفوف وحدة الجنوب من منطلق ثقل مصر الدولى ومن واقع اقتراحها (الذى لم يفقد بعد بريقه) باندماج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ وليكن هذا هو البند الاول فى الاجتماع الوزارى القادم للحركة بالقاهرة فى مايو القادم.

أحمد يوسف القرعى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

وزراء الاقتصاد العرب

يبحثون بالقاهرة الجات.. والبطالة

بمقر جامعة الدول العربية تبدأ أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء الاقتصاد العرب يوم ٦ فبراير القادم .. وصرح د . عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الوزراء العرب سيبحثون على مدى خمسة أيام كيفية مواجهة البطالة أثناء رفع كفاءة الاقتصاد العربي .. كما تحتل اتفاقية « الجات » أهمية قصوى ضمن مناقشات الوزراء العرب والاجراءات التى تمس التجارة العربية بشكل مباشر مثل سياسة الاغراق والدعم والوصول إلى الاسواق العربية .. ثم تأتى مناقشة تطورات عملية السلام العربية - الاسرائيلية وما رافقها من توقيع اعلان المبادئ الاسرائيلى - الفلسطينى الذى فتح مجال الحديث عما بدأ يعرف بالسوق الشرق أوسطية والآثار المترتبة على إقامة مثل هذه السوق على العمل الاقتصادى العربى المشترك ..

هذه التطورات الاقتصادية الدولية السريعة كان لابد أن يواكبها توجهات جديدة فى

حاتم فاروق

السياسة العربية عن طريق تبنى برامج الاصلاح الاقتصادى وتشجيع الاستثمار . لذا بدأت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية فى بلورة ورقة عمل تناقش ضمن جدول اعمال المجلس الاقتصادى تكون النواة فى اتخاذ موقف عربى موحد يهدف إلى إحياء مصالح المجموعة الاقتصادية العربية وأهدافها القومية فى بناء تكامل اقتصادى عربى اساسه قاعدة انتاجية عربية متطورة يمكن من خلالها التعامل مع كافة التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية .. وفى اجتماع القاهرة الشهر القادم سيقر الوزراء العرب اتفاقية انشاء الهيئة العربية لتصنيع السفن ودراسة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان النوعية التابعة للمجلس لتكون ضمن جدول أعمال الدورة القادمة التى ستعقد بالقاهرة يوم ٨ سبتمبر القادم .



المصدر : الملال المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

التخطيط لمواجهة أحكام «الجات» وحرية التجارة

كلينتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجارى جديد والإدارة الامريكية تركز على ١٠ اسواق ناشئة

□ واشنطن – خاص:

بدات الولايات المتحدة الامريكية تخطط لاعداد بدائل تشريعية لسياسات الدعم والسياسات الحمائية للمنتجات الامريكية وللسوق الامريكي، وذلك قبل بداية الالتزام بأحكام اتفاقية الجات مع مطلع عام ١٩٩٥.

ورغم ان الولايات المتحدة تنفي اية نية للالتفاف حول «حرية التجارة»، إلا أن بعض المراقبين يرون ان الاعلان عن مثل هذه التشريعات يشكل فى ذاته ضغطا على بعض الاسواق التى كانت تراها أمريكا مغلقة امام السلع الامريكية كاليابان والصين مثلا.

ولكن امريكا اعلنت انها بصدد اصدار هذه التشريعات البديلة، حيث من المتوقع ان يتقدم الرئيس الامريكى «بيل كلينتون» باقتراح يهدف لاصدار تشريع جديد من شأنه تدعيم قدرة بلاده على الرد ضد اى ممارسات تجارية غير عادلة من منافسيها وفقا لما اعلنه مسئول امريكى رفيع المستوى رفض ذكر اسمه. والذى اضاف ان هذا التشريع يوشك على الصدور وانكر المسئول ان يكون توقيت صدور هذا التشريع قد صمم للضغط على اليابان لاجبارها على التوصل للحلول بشأن الخلافات التجارية خلال المباحثات التى تجرى حاليا بين البلدين.

وكان «كلينتون» قد ساند صدور هذا التشريع اثناء حملته الانتخابية الرئاسية إلا أنه احجم عن التقدم به لاقراره العام الماضى اثناء استمرار مباحثات تمرير التجارة العالمية المعروفة بالجات.

من جانب أخر اعلنت الادارة الامريكية عن نيتها فى تطبيق استراتيجية تجارية جديدة تمنح الافضلية لـ ١٠ من الاسواق العالمية الناشئة مثل الصين والمكسيك بما يتوازن مع اهتمامات السياسة الخارجية مثل قضايا حقوق الانسان ومنع انتشار الاسلحة النووية.

فقد أشار جيفرى جارتن وكيل وزارة التجارة لشئون التجارة الدولية الى ان الصين تتصدر قائمة هذه الدول مؤكدا على أنه سيتم وضع العلاقات الاقتصادية سيحدد اولويات السياسة الخارجية مشيرا إلى عزم بلاده التخلى عن تبعية المصالح التجارية للسياسة الخارجية.

وقد تضمنت قائمة الدول العشر كلا من اندونيسيا والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك والارجنتين والبرازيل وجنوب افريقيا وبولندا وتركيا لتصبح شركاءها التجاريين الاساسيين فى السنوات القادمة ولتمثل «الاسواق الناهضة الكبرى».

الإعلان عن تعديل فى القوانين والسياسات المصرفية

وقد تم اختيار هذه الدول العشر على أساس حجم الدولة ومركزها القيادى بين الدول المحيطة بها فضلا عن امكانيات استيعابها للصادرات الامريكية مما سيعطى دفعة للاقتصاد الامريكى وتقليص عجزها التجارى.

وتوقع جارتن ان تحقق الاستثمارات الامريكية أعلى عائد لها فى هذه الدول التى مازالت الولايات المتحدة تخضعها لعدة دراسات – كل على حدة – لبحث إمكانية تقوية علاقاتها التجارية معها ومن ناحية اخرى أكد جارتن على أهمية دراسة الولايات المتحدة لعدة موضوعات مثل مدى الالتزام لحقوق الانسان وحقوق العمال والمبيعات الخارجية للاسلحة فى هذه الدول العشر فى نفس الوقت الذى تدرس فيه تطبيق السياسة الجديدة وإن كان لم يوضح خطة الولايات المتحدة لتسوية هذه الموضوعات مع الصين.

كما ذكر ان الولايات المتحدة ستظل تحظى بنصيب الاسد من صفقاتها التجارية مع شركائها التجاريين التقليديين مثل أوروبا واليابان وإن كانت معظم المكاسب التجارية ستنشأ من الاستحواذ على اسواق الدول النامية.

وقد علل جارتن عدم ذكر روسيا فى القائمة بعدم تحقيقها لتقدم يذكر نحو اقتصاد السوق بالاضافة الى عدة اعتبارات امنية.

ويذكر ان الصادرات الامريكية للدول العشر المختارة بلغت ١٠٦ مليارات فى ١٩٩٢ اى حوالى ربع المبيعات الامريكية



الخارجية، وباستبعاد الصادرات الى الدول العشرة المذكورة فإن مبيعات الولايات المتحدة لدول العالم الثالث قد اتجهت للانخفاض.

وفى لوس انجلوس كشف روبرت بيرى رئيس بنك الاحتياط الفيدرالى بسان فرانسيسكو عن تغيير سيحدث فى اللوائح الحالية التى تحكم الصناعة المصرفية سيتيح للمؤسسات المالية امتلاك الشركات الصناعية وقال ردا على سؤال بشأن التغييرات المحتملة للقانون الذى يحظر على البنوك الدخول فى صفقات معينة للاوراق المالية والمعروف باسم"GLASS-STEAGALL ACT" لا ارى سببا لا يمكن المؤسسات المالية من امتلاك شركات صناعية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية فى اوروبا.

واضاف تيرى انه فى حين ان الشركات الصناعية يمكنها امتلاك بنوك أو حصة فيها فإن التاريخ اظهر ان هذا الامر لا يؤدى بالضرورة الى استثمار مربح. واشار الى ان الشيء الهام هو امتلاك المؤسسات المالية لحصة فى الشركات الصناعية.

وقال انه يود ان يرى البنوك قادرة على امتلاك فروع فى ولايات اخرى وهو شيء تطالب به معظم البنوك الكبرى غير ان جهودها فى هذا الصدد لم تنجح حتى الآن.. واضاف ان ذلك سوف يحدث ولكن لا يعرف متى مشيرا الى ان السبب سياسى.

وفى نيويورك اعلن لورنس ليندسى محافظ مجلس الاحتياط الفيدرالى أن القواعد الجديدة بشأن القروض، والتى يعكف منظمو البنوك الامريكية على إعدادها، لن تتضمن حصصا للاقراض، وقال فى مقابلة اجرتها معه شبكة تليفزيون CNBC أن القواعد الاثنتى عشرة الحالية «الغامضة» بشأن عمليات الاقراض، سيجرى تقليصها إلى ثلاث قواعد.

واشار إلى أنه سوف يتعين على البنوك الاجابة على ثلاثة الاسئلة رئيسية هى، هل تقدم هذه البنوك قروضها الى المجتمع باكمله وهل تقدم اليه خدماتها المصرفية؟ وهل تخدم استثماراتها للاغنياء والفقراء على حد سواء؟.

وقال ليندسى «إننا نسعى للتأكد من أن البنوك تتبع المواثيق والقواعد الخاصة بها. ولابد لهذه البنوك من أن تخدم كافة مجتمعاتها.

ولابد لها من بذل جهد أكبر فى خدمة الفئات المتوسطة والدنيا مثلما تفعل مع الفئات الاخرى.

وكان منظمو البنوك ومؤسسات الادخار فى الولايات المتحدة قد عكفوا على العمل، بناء على طلب من الرئيس بيل كلينتون، لتحسين عمليات الاقراض لمحدودى الدخل والاقليات وعلى ذلك، فقد عقد المنظمون جلسات استماع فى انحاء الولايات المتحدة خلال العام الماضى بشأن القروض التى تقدمها البنوك الى المجتمعات المحلية. ومن ثم، فقد عكفوا على صياغة مجموعة من قواعد الاقراض الجديدة والتى يتعين أن تصبح سارية المفعول خلال العام الحالى.

والمنظمون الذين يقومون بوضع تلك القواعد الجديدة للاقراض العادل يتمثلون فى مجلس الاحتياط الفيدرالى، ومؤسسة تامين الودائع الفيدرالية، ومراقب العملة، ومكتب الاشراف على مؤسسات الادخار.

وذكر ليندسى انه يتعين أن تعمل المقترحات الجديدة على تقليص العمل الورقى المرتبط بالامتثال للاقراض العادل بالنسبة لمعظم البنوك، ولاسيما البنوك الأصغر.

وقال «إنها ستجد أنه من السهل عليها الوفاء بهذه القواعد بيد أنه بالنسبة للبنوك الاكبر، على حد قوله، «فإنه من المحتمل أن يطلب منها المزيد من المعلومات.. مشيرا الى أن القواعد الجديدة ستحل شكاوى البنوك من الافتقار إلى قواعد متسقة وواضحة يعوق قدرتها على التخطيط.

كما ذكر ليندسى أن المنظمين لن يطلبوا إلى أى من البنوك الدخول فى أى أنشطة جديدة من أجل الامتثال بمتطلبات الاقراض العادل. وقال انه سيطلب الى بنوك الاستثمار تخصيص نسبة مئوية معقولة من استثماراتها للفئات الدنيا وللاقليات فى المجتمعات المحلية التى تخدمها هذه البنوك.

مصـــر

بعد حوالى سبع سنوات من المفاوضات المضنية . وافقت الدول المشاركة فى الجات (الاتفاقية العامة للتجـارة والتعريفـة الجمركية) على ابرام معاهدة دولية لتحرير التجارة العالمية . ومن اهم الأجزاء فى هذه الاتفاقية . الجزء الخاص بالملكية الفكرية

ومن ثم سنتعرض فى هذا المقال الى تعريف ماهى الملكية الفكرية والخلفية التاريخية التى دفعت الى مناقشتها فى اطار الجات واهم الممارسات التى تقوم بها بعض الدول الصناعية من اجل حمايتها سواء على المستوى الثنائى او فى المحافل الدولية والتدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطنى لحمايتها والعمل على الانتقال ببلادنا نحو عصر التكنولوجيا .

عناصر الملكية الفكرية

براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف هى العناصر الرئيسية الثلاثة للملكية الفكرية . حيث انها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والأعمال الأدبية والفنية الى الجمهور عن طريق منح أصحاب تلك الأعمال بعض الحقوق الاستئثارية (عادة لفترة زمنية محدودة) فبراءة الاختراع تحمى الاختراعات وتمنح المخترعين حق الاستئثار بنتيجة مجهوداتهم الفكرية والخلاقة لفترة زمنية محدودة . كما ان العلامات التجارية عبارة عن أسماء ورموز مستخدمة من قبل الصانع للتعرف عن السلع التى ينتجها ومن ناحية اخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك السلع وتفريقها عن السلع الأخرى المتشابهة اما الأعمال الأدبية والفنية . فتمنح الحق الاستئثارى لفترة زمنية معينة لصاحبها من أجل اعادة نسخ ونشر وأداء اوبيع تلك الاعمال .

محمد دغش

الجات والملكية الفكرية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلفية تاريخية :

منذ بداية الستينيات بدأت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . تعانى من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة فى مجال الملكية الفكرية ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرا - بهذا الموضوع الى انه مرتبط الى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة (والمقصود هنا الدول النامية التى احرزت تقدما ملموسا فى مجال الصناعة) فكثير من رجال الصناعة فى تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا الى انتاجية عالية تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن امامهم الا التصدير ولكن عدم حيازتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من اكبر العقبات امامهم لمنافسة المنتجات الاجنبية الموجودة فعلا فى الأسواق العالمية ومن ثم لجأوا الى انتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة مسبقا فى الأسواق العالمية

السلع المقلدة وحقوق الملكية الفكرية :

السلع المقلدة فى مجال حقوق الملكية الفكرية هى بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبراءات أو العلامات التجارية او حقوق المؤلف - وقد اصبحت فى الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة .

وقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية . وعلى راسها الولايات المتحدة . تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية فى المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها . حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن عملية التقليد فى مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتى تعتبر ممارسات تجارية غير مشروعة . ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى راسها الولايات المتحدة الى محاربة عمليات التقليد عن طريق تشجيع الحكومات الاجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية فى هذا المجال والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية وقد اكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية ان اعمال التقليد فى مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبى كبير على الصناعات الأمريكية فعلى المدى القصير تحد من قدرة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم فى الوقت ورؤوس الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبراءات المحمية . والمنتجات ذات العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن .

هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة . عدة أسباب :

- التطور التكنولوجى فى مجالات عديدة مثل الاجهزة الصوتية والمرئية (الفيديو كاسيت)والتى سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال المحمية
- العائد السريع من عمليات التقليد .
- زيادة طلب المستهلك .
- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد
- انخفاض سعر اليد العاملة فى الدول النامية .

كما أن المقلدين فى مجال الملكية الفكرية يكونون فى موضع تنافسى أفضل من المنتجين الأصليين لتلبية احتياجات أسواق الدول النامية حيث لايواجهون النفقات الباهظة فى تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الأنتاج تكون منخفضة نسبيا .

كما أن مصاريف الدعاية والتسويق لاتشكل عقبة أمامهم حيث يتحملها المنتج الأصلى للسلع المقلدة ويجنون هم ثمرة هذا المجهود . هذا بالاضافة الى انهم لايواجهون أى مخاطرة تجارية حيث يقلدون فقط السلع التى حققت فعلا نجاحا فى الأسواق .

موقف الدول الصناعية من عمليات التقليد فى مجال الملكية الفكرية :

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الاعمال لمواجهة الأثار السلبية لعمليات التقليد فى مجال الملكية الفكرية اهتمت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة بموضوع حماية الملكية الفكرية كاحدى المشاكل التجارية الملحة . ومن أجل مواجهة تلك الأثار السلبية فقد استخدمت الدول الصناعية . المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق الملكية الفكرية .

اولا : المفاوضات متعددة الأطراف :

١ - فى اطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى الابداعى وتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها . وتنص الاتفاقية التى أنشئت بموجبها الويبو (١٩٦٧) على أن المنظمة تهدف الى دعم حماية الملكية الفكرية فى جميع انحاء العالم بفضل التعاون بين الدول . وتدير



الويبو ٢٣ اتحادا لمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف فى مجال حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن لحمية الأعمال الأدبية والفنية (مصر عضو فى ٩ اتفاقيات منها) وتوفر الويبو المجال الدولى المناسب لمراجعة هذه الاتفاقيات أو ابرام اتفاقيات جديدة .

ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو فى مجال الملكية الفكرية مساعدة الدول النامية فى تدريب المختصين وتقديم الخدمات الاستشارية لسن التشريعات وانشاء المؤسسات العامة أو تحديثها . ومنذ حوالى خمسة عشر عاما بدأت المفاوضات الخاصة بتعديل اتفاقية باريس - لأول مرة بناء على طلب الدول النامية - لمحاولة تعديل بعض موادها حتى تتمشى مع احتياجات تلك الدول ولمواكبة التطور الصناعى والتكنولوجى لها ، مع محاولة تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام الخاصة بشأن تلك البلدان .

ورغم صعوبة تلك المفاوضات وعدم التوصل الى نتائج ايجابية فيها ، فقد ظهرت مجموعة الدول النامية كجبهة قوية واحدة لها ثقل فعال فى مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة الدول الصناعية والتى ترمى الى تشديد حماية الملكية الفكرية بما يتمشى مع مفهوم ومصالح تلك المجموعة وقد دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على معارضة مواقف الدول النامية - سواء فى الويبو أو الانكتاد - الرامية الى الحصول على بعض الامتيازات الدولية فى هذا المجال بما يتواكب مع نموها الاقتصادى وتطورها التكنولوجى .

ب - الجات والملكية الفكرية :

ازاء الموقف القوى لمجموعة الدول النامية ، سواء فى اطار الويبو أو فى اطار الانكتاد حيث كانت تدور هناك المفاوضات الخاصة بالمدونة الدولية لقواعد سلوك نقل التكنولوجيا (بدأت هذه المفاوضات منذ أكثر من ٢٠ عاما) ، بالاضافة الى عدم اقتناع الدول الصناعية بامكانية التوصل الى نتائج ترضيها فى المستقبل القريب سواء فى الويبو أو الانكتاد ، فقد ركزت دول تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة مجهوداتها فى الجات ، وهو الاطار الدولى الأول فى مجال التجارة ، من أجل التوصل الى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية

وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية الفكرية فى اطار الجات فى أواخر جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (٧٢ - ١٩٧٩)

وكانت وجهة نظر الدول الصناعية من هذه المفاوضات هى وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات يليها فى الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتمشى مع المعايير الجديدة والا كانت هناك العقوبات الاقتصادية للطرف غير الملتزم بتعهداته .

لماذا الجات ؟

فى تقدير كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حاليا فى اطار الويبو أثبتت عدم صلاحياتها فى ايجاد رقابة فعالة على عمليات التقليد فى مجال الملكية الفكرية . وأن اجراءات أو أحكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها فى اطار الجات عنه فى اطار الويبو للأسباب التالية :

١ - أن الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد اجراءات أو أحكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية فى مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات .

٢ - أن الاطار الواسع للمفاوضات التى تجرى فى جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أى مشروع مدونة . كذلك هذا الاطار يشجع على أقصى مشاركة فى المناقشات .

٣ - أن أحكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، تعتبر بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة فى اتفاقيات الويبو والتى تستدعى نقل الخلافات أمام محكمة العدل الدولية .

ثانيا : المشاورات الثنائية :

فى الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات متعددة الأطراف من أجل حماية الملكية الفكرية لجأت بعض الدول الصناعية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشاغبة PROBLEM COUNTRIES لحماية مصالحها الحيوية فى هذا المجال .

وفى البداية قامت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشاغبة واعداد كشف بها وحدد تقرير US . GAO تلك الدول كالآتى :

المكسيك والبرازيل (فى القارة الأمريكية) الهند وتايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وتيوان والفلبين وسنغافورة واندونسيا (فى القارة الأسيوية) هذا وتعتبر تيوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشاكل جمة للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .



ثم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للممارسات التجارية السلبية ـ وذلك من وجهة نظرها ـ لتلك الدول التى لاتوفر الحماية المطلوبة فى مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التى تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على المصالح الامريكية والتى تقدر ببلايين من الدولارات سنويا (US . GAO REPORT) وقد حددت الولايات المتحدة ميدانين اساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

١ ـ مراقبة أعمال تقليد السلع فى المنبع .

٢ ـ تركيز مجهوداتها على اخطر المنافسين .

وقد حرصت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تاكيد ان حماية الملكية فى تلك الفكرية من شانها ان تشجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية فى تلك الدول المشاغبة كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على اعداد الكوادر الوطنية وسن التشريعات الفعالة وانشاء الاجهزة الادارية فى مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول ان الدول الصناعية وعلى راسها الولايات المتحدة قد احرزت تقدما ملموسا لتقوية قوانين بعض الدول الاجنبية فى مجال حقوق الملكية الفكرية . وذلك من خلال المشاورات الثنائية التى اجرتها مع تلك الدول التى تسبب لها مشاكل حادة فى هذا المجال . وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عدلت تايوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذى ضم لاول مرة بعض العقوبات على اعمال التقليد فى مجال الملكية الفكرية . وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما اصدرت تايوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وقانونا اخر خاصا بالمنافسة التجارية غير المشروعه . اما سنغافورة فقد صدقت منذ عدة سنوات على قانون حق المؤلف . كما ادخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

اما فى حالة عدم التوصل الى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة ـ سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد UNILATERAL TRADE ACTIONS مثل : ايقاف العمل ببعض الاتفاقيات التجارية او فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التى لاتوفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية .

الدول النامية والملكية الفكرية :

ـ تنظر بعض الدول النامية للملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية ان تساعد على حيازتها كأداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقبات فى طريق استخدامها .

فى الحقيقة لم تكن مناقشة الملكية الفكرية فى اطار الجات ، الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من اجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعتهم العلمية . او بمعنى اخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستئثار باستغلالها ، لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقبات أمام الدول الصناعية . للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التى تضعها الدول الصناعيه . فالتكنولوجيا هى لغة اليوم والغد .

فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التى بدونها لايمكن استثمار تلك المواد .

ـ ترى كثير من الدول النامية أن عمليات تقليد السلع فى مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق انشطة اقتصادية ، كاقامة الصناعات وايجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد فى أخذ الأجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

ـ أن التقدم الذى أحرزه الجات فى مجال الملكية الفكرية ، سوف يشكل بالقطع ضغطا قويا على الويبو واعضاء الاتفاقيات المختلفة التى تديرها تلك المنظمة فى هذا المجال .

التدابير الواجب اتخاذها لحماية الملكية الفكرية على الصعيد الوطنى :

ـ التمييز بين التكنولوجيا وبين تنظيم الانتقال الى عصر التكنولوجيا ، فالمسألة الاولى هى بلا شك مسألة علمية تطبيقية من اختصاص العلميين ، أما المسألة الثانية فهى مسألة اصلاح تشريعى ونظام ادارى تترتب عليه نتائج قانونية واقتصادية وهى من اختصاص القانونيين الاقتصاديين .

ـ اقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات . اعادة النظر فى مشروع القانون الوطنى الخاص بنقل التكنولوجيا والانتهاء من اجراءات التصديق عليه .

ـ مراجعة الأطارات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بما فى ذلك مراجعة وتعديل القانون المصرى لبراءات الاختراع ـ رقم ١٣٢ لعام ١٩٤٩ ـ بما يتمشى مع برامج التنمية والتطور التكنولوجى للبلاد ، وحتى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ خة ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكون هذا القانون المحلى سلاحا قويا فى يد المفاوض المصرى عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .
- اعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة فى التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا المناسبة للبلاد .

- تدريس الملكية الفكرية فى كافة كلياتنا العملية بالأضافة الى كليات الحقوق والاقتصاد والاداب .
- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التى تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها .
- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .
- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات الوطنية المعنية الأخرى ، فى كافة المؤتمرات والأجتماعات الأقليمية والدولية التى تناقش الموضوعات الخاصة بالملكية الفكرية .



محمود عبد العزيز فى ندوة «العالم اليوم»

«الجات» فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا

فى ندوة خاصة فى «العالم اليوم» أعلن محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أن البنوك العربية بصفة عامة والمصرية بشكل خاص مطالبة بالخروج من دائرة الوظيفة المصرفية التقليدية إلى رحاب الفكر المصرفى الجديد لتواكب المتغيرات الدولية بابتكار منتجات مصرفية عربية. وقال محمود عبد العزيز أن «الجات» لا تشكل رعبا للبنوك وشركات التامين وأن كانت ستوجد منافسة ضارية علي البنوك العربية وعليها أن تستعد لمواجهتها خاصة وأن أحكام وثيقة «الجات» تفرض سوقا مفتوحة للمنافسة. طالب محمود عبد العزيز بوجود تعاون مصرفى عربى لتمويل التجارة البينية كطريق حقيقى لانعكاس الاقتصاد العربي بعيدا عن المنافسة السلعية العالمية الضارية، وأكد على أهمية أن يكون التعاون المصرفى مباشرا دون طرف ثالث. وكما طالب بضرورة تسريع التنفيذ التشريعى للأصلاح وقيام الحكومة بخصخصة الاصول الناجحة، وبيع البنوك لمحافظها المثمرة لكى يتم تنشيط سوق المال فى مصر. كما أكد محمود عبد العزيز ضرورة أن تعود أموال البنوك إلى البنوك.. وأوضح أن البنوك المتخصصة فى مصر «مظلومة» ولا تستطيع أن تقوم بدورها الحقيقى.. وفى تناوله التحرير التجارة الدولية فى الخدمات أشار إلى أنه لا خوف من فتح السوق أمام البنوك الاجنبية وأن كانت «الجات» تعد لعبة دولية خطيرة وعلينا أن نتعامل معها بدقة وحذر.



المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٦

«الجات» فى مواجهة الاقتصاد العربى:

● خلال مناقشة إقتصادية عميقة جرت بين أعضاء وفد مجلس الشورى البحرين وممثلى اتحاد مصانع مدينة العاشر من رمضان، تم طرح سؤال من الجانب البحرينى عن موقف الصناعات المصرية من إتفاقية «الجات» وأثرها على الاقتصاد العربى فى جملته فى ظل إطلاق حرية التجارة العالمية بلا قيود وهو مايهدد الصناعات الوطنية الناشئة فى الأقطار العربية ، وقد أجاب محمد فريد خميس باعتباره رئيس اتحاد الصناعات المصرية فى دورته الحالية قائلا: الحقيقية أنه ليس أمامنا من خيار سوى القبول بهذه الاتفاقية بما فيها من إيجابيات وسلبيات، ولكن يقع على المفاوض المصرى خاصة والمفاوض العربى عامة عبء التمسك بالحقوق والايجابيات التى تتضمنها هذه الاتفاقية، وأعتقد أن البحرين بحكم موقعها التجارى الحيوى بمنطقة الخليج يمكن ان تكون مركزا تجاريا عربيا مهما للصادرات والواردات العربية خاصة وأن شعب البحرين قادر بحكم ثقافته على استيعاب الفكر الاقتصادى المتطور، وهذا من شأنه أن يدعم الاتجاه العربى لايجاد منطقة إقليمية اقتصادية عربية تكون قادرة على مواجهة الطوفان السلعى القادم من أوربا وأمريكا وجنوب شرق آسيا.

وقال: إن العرب مقبلون على فترة تحد إقتصادى خطير بعد إنشاء ثلاثة تكتلات حاليا على الساحة الدولية وهناك ماهو أخطر لايزال تحت الانشاء وهو السوق الشرق أوسطية، وسوق حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى العرب أن يكون لهم وضعهم الاقتصادى الخاص بهم وخاصة أن أساسيات هذا العمل يمكن إيجادها بسهولة، وليكن هذا العمل فى بدايته بعيدا عن الحكومات التى تطحنها الخلافات والنزاعات السياسية، وأن يبدأ رجال الأعمال والتجار والصناع العرب فى وضع الأسس العملية لهذا التجمع العربى، لأننا لو انتظرنا الحكومات لكى تفعل شيئا فإن هذا لن يحدث وسنجد أنفسنا معزولين عن العالم ولن يرحمنا أحد وسيطحننا حجر الاقتصاد العالمى الذى لايرحم أحدا.

وأضاف محمد فريد خميس قائلا: على أية حال فإن نواة تحقيق هذه الفكرة التى أطرحها يمكن أن تبدأ بقيام الغرفة التجارية بالبحرين بدعوة التجار والصناع ورجال الأعمال العرب لاجتماع موسع مشترك لمناقشة الفكرة ووضع إطار علمى وعملى لاقامة كيان إقتصادى إقليمى عربى فى مواجهة الطوفان القادم علينا من جميع أنحاء العالم!



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية «الغات» بمنظار عربي

توقع ارتفاع عالمي كبير في أسعار الرز والسكر والقمح والحليب واللحوم

■ بدأت الدول العربية تتوجس خيفة من مفاعيل تطبيق اتفاقية الغات (المنظمة الدولية للتعرفات والتجارة)، التي تم التوصل إليها في الشهر الماضي، بعد مفاوضات بين ٢٢ دولة صناعية استغرقت ٧ سنوات، تخللتها حرب تجارية حقيقية كادت تحدث شرخا كبيرا في العلاقات الأميركية -الاوروبية -اليابانية لو لم يتم تدارك الأمر في اللحظات الأخيرة.

فبعد مرور أكثر من شهر على توقيع الاتفاقية، تبين للباحثين الاقتصاديين العرب في الجامعة العربية، وفي المنظمات والشركات العربية المشتركة، ان آثارها وذيولها قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة للمجموعة العربية، وأن الامر يقتضي تحركا منذ الآن على صعيد كل دولة على حدة ثم على مستوى التعاون العربي.

ومع أن الآثار العملية للاتفاقية لم تظهر حتى الآن، لأن تطبيقها بكامل مراحلها سيستغرق بضع سنوات، إلا أن التصورات قد وضعت بالفعل سيناريوهات التطبيق الفعلي لها، وهذه السيناريوهات هي التي دفعت الرئيس المصري حسني مبارك إلى الطلب من الحكومة المصرية الاستعداد لمرحلة قاسية وخفض الضرر ما أمكن من سلبيات الاتفاقية، والاستفادة القصوى من ايجابياتها.

السلبيات



وتتركز سلبيات الاتفاقية في نقاط عامة عدة:

١ – ان الاتفاقية تهدف إلى إزالة كل القيود من أمام التبادل التجاري الحر بين الدول الموقعة على الاتفاقية. ومن أهم هذه القيود الدعم الذي تقدمه الحكومات للمزارعين لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب، وفي مقدمتها الحنطة، والسكر واللحوم والحليب ومشتقاته والسمن والزيوت. وكل هذه المواد اما انها غير منتجة في الدول العربية، وإما ان إنتاجها لا يغطي إلا جزءا من الحاجات. وإزالة الدعم الحكومي الاوروبي والأميركي عنها من شانه أن يرفع من أسعارها.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية «فاو» إلى أن إلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومات الاوروبية والأميركية سيرفع الأسعار العالمية لعدد من المواد، فالرز ستزداد أسعاره ٤٢,٦٪، والسكر ٢٧٪، والقمح ٢٠,٥٪، والبذور ١٥٪، واللحوم ١٢,٥٪، وسائر الحبوب ٣,٦٪، والحليب ومشتقاته ٣٠٪، وأنواع السمون والزيوت ٣٠٪ أيضا.

٢ – ان هناك دعما مباشرا وغير مباشر تقدمه بعض الدول إلى بعض منتجاتها الصناعية مثل الحديد والصلب والبتروكيميائيات والألمنيوم، وبعض المنتجات الجاهزة كطائرات الركاب، وحتى السيارات والشاحنات والباصات، وبعض أدوات الانتاج وأنظمة آلات الانتاج المدمجة (المصانع) وغيرها كثير. وكلها سترتفع أسعارها بنسب لم تعرف، نتيجة لإلغاء مختلف أنواع الدعم لها.

٣ – هناك تحديدا موجة عالمية من ارتفاع أسعار كثير من السلع سيشهدها العالم في السنوات الخمس المقبلة. وبما أن المجموعة العربية هي المستوردة الرئيسية في العالم للحبوب والحليب ومشتقاته واللحوم والزيوت والسمون، ومستوردة كبيرة لمختلف المواد الخام ونصف المصنعة والمصنعة بالكامل، فإنها ستكون الاكثر تأثرا من موجة إلغاء الدعم ورفع الاسعار التي تم الاتفاق عليها في نطاق اتفاقية الغات الجديدة.

ولتكوين صورة عن حجم الضرر تكفي الاشارة إلى أن المجموعة العربية تستورد سنويا نحو ٣٠ مليون طن من الحبوب، معظمها من القمح، قيمتها لا تقل عن ٤ مليارات دولار، عدا باقي المستوردات من المواد الغذائية التي تقدر قيمتها الاجمالية (مع القمح) بأكثر من ٣٠ مليار دولار في السنة.

الفاتورة العربية ٩٠ مليار دولار

وفي تقدير المنظمة العربية للزراعة أن فاتورة الغذاء العربية ستصل في بداية القرن المقبل إلى ٩٠ مليار دولار سنويا، بسبب الانفجار السكاني وترك الاراضي الزراعية والتوجه إلى المدن، ناهيك بنقص المياه. وقد وضع هذا التقدير قبل اتفاقية «الغات» وأغلب الظن أن



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

المنظمة ستجري تعديلات على الرقم ليصبح بحدود تراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ مليار دولار.

وإذا كانت الاتفاقية سترتب أعباء كبيرة على فاتورة الأمن الغذائي، فإن أعباءها على فاتورة استيراد مختلف المنتجات لن تقل سوءا.

وفي أفضل الحالات ستؤدي اتفاقية «الغات» إلى حرمان شرائح كبيرة من العرب المرفهين من رفاهيتهم وتحولهم إلى الفئة متوسطة الحال، وبالتدريج إلى ازدياد العربي الفقير فقرا. وستتضاءل الآمال بإمكان توافر الاموال اللازمة للتنمية، وهي الآن متضائلة فكيف عندما يكتمل تطبيق اتفاقية الغات؟

٤ - النتيجة المنطقية لإلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية والغذائية من قبل الحكومات الاوروبية والأميركية، هو انخفاض الانتاج العام لهذه المواد وبالتحديد إلغاء قسم كبير من الفوائض، نتيجة لارتفاع أسعار الكلفة، وبعضها ذات كلفة غير اقتصادية لا تتحملها السوق، وهذا عامل آخر سيؤدي إلى ارتفاع إضافي بالاسعار لا يمكن حسبانه الآن.

٥ - إن مدة ٥ سنوات، وهي الفرصة التي أعطيت للمستوردين على ما يبدو، غير كافية على الاطلاق لإجراء تعديلات جوهرية في الاقتصادات العربية، هذا إذا بدأت التعديلات الآن، فكيف وأن قيادات سياسية عربية، ومن بينها القيادة السياسية اللبنانية لم تنتبه بعد إلى هذا الامر لعدم وجود مراكز أبحاث اقتصادية، ولأن مهمة وزراء الاقتصاد في لبنان هي إعطاء الرخص وتقديم مختلف أنواع الدعم والحماية للوكالات التجارية، وليس السهر على الوضع التمويني في لبنان أو استشعار المشاكل الاقتصادية قبل وقوعها. وعلى افتراض انها كافية، فالاموال غير متوافرة لتنشيط القطاع الزراعي والغذائي.

عودة إلى الأرض؟

٦ - تقول مجلة «ايكونوميست» البريطانية ان قرار إلغاء كافة أشكال الدعم للمنتجات الزراعية والغذائية سيؤدي إلى ثورة خضراء في الدول النامية. إذ لأول مرة في تاريخ هذه الدول ستتوافر الظروف والبيئة والمناخات التي تجعل الفلاحين يعودون إلى الأرض. وتقصد المجلة ان ازدياد أسعار المنتجات الغذائية العالمية سيخلق الجدوى الاقتصادية الكافية التي تجعل المزارعين يزرعون كل شبر من الأرض. لكن المجلة لا تعرف بأن أغلب الدول النامية التي لم تخطط بعد لهذا الحلم تحد من أسعار المواد الغذائية ظنا منها انها تفعل شيئا جيدا، فتثبيت أسعار المواد الغذائية يضر بالمزارعين ولا ينفع سكان المدن على المدى البعيد فتكون النتيجة غزوة الأرياف للمدن.

والخلاصة أن الدول النامية، خصوصا المجموعة العربية، باتت في عصر المواد الغذائية المرتفعة الاسعار، والمطلوب العمل منذ الآن على توسيع قاعدة إنتاج المواد الغذائية، خصوصا ما يتعلق باللحوم ومشتقات الحليب والألبان.■■



المصدر : الأهـرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

مصر

نحـــن و الجـات

الجات التى لانعرفها

الاتفاق العام للتعريفات والتجارة

الاتفاق العام معاهدة متعددة الاطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية . وقد ابرمت فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ ، وبدأ سريانها منذ اول يناير سنة ١٩٤٨ ويطلق عليها « الجات » وهى الحروف الأولى بالانجليزية للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة .

لقد تصدر موضوع الجات ألكثير من عناوين الندوات والمؤتمرات واحتل مساحات واسعة فى الصحف والمجلات وعبر الاذاعة المرئية والمسموعة ، وكعادتنا كمصريين انقسمنا الى ثلاثة اتجاهات متناقضة بل ان الكثير منها يحمل فى طياته الجهل بالموضوع برمته وتناوله ماهو الاحلقة من حلقات « البرستيج » المكمل للشخصية العالمة بكل شىء ومعها ضاع كل تفكير جدى فى كيفية تصور الخط الصحيح الذى يجب السير عليه ومعرفة اين نحن من كل مايجرى حولنا حتى تصور البعض ان الجات هى ابرز احداث عام ١٩٩٢ بعد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى مما يعكس حقيقة تفكيرنا امام كل القضايا التى نتناولها مع ان موضوع الجات يرجع الى عام ١٩٤٧ حيث هناك تشابه حقيقى بين الفترتين فترة مابعد الحرب العالمية الثانية والوضع الدولى الآن .

المهم حاولت اكثر من مرة تتبع مايقال عن هذا الموضوع المثار فى كثير من الندوات لكن الحقيقة كما قلت سابقا تضيع وسط الغوغائية لكن بهرنى الاستماع الجيد للفيف المهندسين الذين حاولوا معى ان يتفهموا حقيقة الموضوع عبر الاسلوب العلمى المتأنى فى التدقيق

نعمان الزياتى

حيث امكن فرش كل مايتعلق بالجات على بساط البحث العلمى من خلال ندوتين متتاليتين احداهما لنادى الروتارى وكان المحاضر فى الندوتين هو الدكتور سامى عفيفى حاتم ، ونتيجة للانعكاس الطيب الذى احدثه على هذا الجمع نظمت ندوة أخرى فى جمعية الهندسة الادارية حيث ادار الحوار كل من المهندس عبد الوهاب البشرى والمهندس عبد الملك العصفورى حيث تم الاجابة على اكثر من ١٠٠ سؤال وبصرف النظر عن اسماء المناقشين فقد تم تلخيص كل ماأثير لنشره لقراء الاقتصادى لتتبع القضية من بدايتها حتى الآن واستخلاص مايفيدنا نحن من نشأة الجات واهدافها والمبادىء التى تسير عليها .

والاستثناءات التى تتم فى ظلها ، وهل يمكن الاستفاد من هذه الاستثناءات فى واقعنا العربى ؟

وترجع نشأة الجات الى اللجنة التحضيرية التى الفها المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى سنة ١٩٤٦ لوضع اعمال « مؤتمر التجارة ـ والعمل » قامت فى دور انعقادها الثانى فى جنيف سنة ١٩٤٧ بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية ، حيث ان التجارة الدوليكانت تعانى كثيرا من الحواجز الجمركية والكمية خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن هنا جاءت اهمية خفض التعريفات الجمركية والحواجز الكمية التى تعترض التجارة وذلك على اساس المزايا المتبادلة .

واسفرت المناقشات التى تمت فى جنيف عن ابرام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وانجز الاتفاق فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيع على المحضر النهائى وتعتبر هذه المفاوضات الخاصة بالتعريفة الجمركية عملا جماعيا واسع النطاق يترتب عليه ايجاد اسواق للتجارة متعددة الاطراف حيث كان عدد الدول التى وقعت الاتفاق فى سنة ١٩٤٧ (٢٣ دولة) ولكنها فى اخر ١٩٧٠ وصل العدد الى (٧٨ دولة) واصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة علاوة على الدول التى قبلت على اساس العضوية المؤقتة والدول التى تشترك وفقا لترتيبات خاصة أوتساهم فى نشاط الاتفاق ، وقد وصل عدد الدول المشتركة فى اتفاق الجات ١١٧ دولة وهذا العدد قابل للزيادة .

اهداف الجات :

إختارت الجات لنفسها مجموعة من الاهداف العامة اهمها :

العمل على رفع مستوى المعيشة فى الدول المتعاقدة والسعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها .

الارتفاع بمستويات الدخل القومى الحقيقى وتنشيط الطلب الفعال بالاطراف المتعاقدة .

الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية ، والتوسع فى الانتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية ، تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية .

سهولة الوصول الى الاسواق ومصادر المواد الاولية

ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وازالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية

انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

لكن هناك مبادىء اختارتها الجات لتحكم مسيرتها نحو تحقيق هذه الاهداف اهمها :

١ ـ مبدأ الدولة الاكثر رعاية

MON Favoured Nation Clause

المبدأ الرئيسى والقاعدة الارتكازية التى تحكم نشاط

الجات فى سعيها نحو تحقيق هدفها النهائى المتمثل فى اقامة نظام عالمى متعدد الاطراف للتجارة الدولية ، فالمادة الاولى من الاتفاقية تقضى بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا بلاشرط او قيد الاطراف المتعاقدة الاخرى جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التى يمنحها لأى بلد اخر دون الحاجة الى اتفاق جديد . ويمكن القول ان هذا الشرط يقبل عددا من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقنعة مثل الترتيبات الاقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا الى اقليم اقتصادى معين ولما كانت هذه الترتيبات تهدف الى تحرير التجارة الخارجية على اساس اقليمى كخطوة اولية فانها تستثنى نتيجة لذلك من تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

ومثال اخر خاص بترتيبات التبادل التجارى بين الدول الاخذة فى النمو حتى ولو كانت غير منتمية الى اقليم جغرافى معين فرغبة من الجات فى تشجيع الدول الاخذة فى النمو على تحرير تجارتها البينية يتم اعفاؤها من شرط التجاور الجغرافى الذى تلتزم به الدول الصناعية المتقدمة دون مجموعة الدول الاخذة فى النمو حين تقرر اقامة صورة او اخرى من صور التكتلات الاقتصادية الاقليمية فهذه الدول الاخذة فى النمو لها ان تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لاتقع فى نطاق اقليم جغرافى معين ، ولا تلتزم بتطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

مثال ثالث : الترتيبات الحمائية المؤسسة على حجة الصناعة الوليدة فى الدول الاخذة فى النمو تعفيها من الالتزام بتطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية الى ان يشتد ساعدها وتقوى على المنافسة فى الاسواق العالمية .

مثا رابع : تنسحب الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الإكثر رعاية ايضا على العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وبعض الدول الاخذة فى النمو والتى كانت قديما مستعمرات لها .

المزايا الناتجة عن تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية :

مبدأ المساواة فى المعاملة حيث يزيل الامتيازات الممنوحة

التى تحصل عليها دولة دون اخرى توحيد المساواة فى ظروف المنافسة وتوحيد التعريفات الاتفاقية نظرا لان الامتيازات الممنوحة باتفاقات جديدة تمتد بقوة القانون الى الاتفاقات السابق عقدها .

وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية بتخفيض القيود المفروضة عليها ـ التوحيد النوعى للظروف الجمركية حيث لايبحث بدقة عن منشأ السلعة .

٢ ـ مبدا التخفيضات الجمركية المتبادلة :

وهى تأخذ صورتين :

التخفيضات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التى تدور فى رحاب الجات او نتيجة للمفاوضات التى تتم بين اى الدول اطراف التعاقد الدولى

اما الصورة غير المباشرة للتخفيضات الجمركية فتتحقق من خلال النص فى الاتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية ويأخذ مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة طريقه الى التنفيذ عن طريق مطالبة كل دولة عضوة فى الجات باعداد قائمتين رئيسيتين هما :

القائمة الاولى : وتتضمن المنتجات التى يرغب العضو فى التوسع فى تصديرها الى العالم الخارجى ويطلب نتيجة لذلك من الاطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول اسواق هذه الدول اما القائمة الثانية : فتتكون من السلع التى يكون العضو مستعدا لاجراء تخفيضات جمركية عليها ، ويكون راغبا بالتالى فى التوسع فى استيرادها من العالم الخارجى ، وتعتبر هاتين القائمتين حجر الزاوية فى عملية المفوضات التى تدور تحت رعاية الجات والتى تتم على اساس ثنائى وفقا لاحتياجات كل دولة من الاطراف المتعاقدة وفى نهاية جولة المفاوضات يتم تجميع كافة الامتيازات والارتباطات التى تم التوصل اليها فى شكل وثيقة تعاقدية جماعية تحمل توقيعات جميع الاطراف المتعاقدة .

ويهمنا ان نعلم ان مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة قد خضع لعدد من الاستثناءات الهامة التى تقع فى مقدمتها :

حماية الصناعات الناشئة او الوليدة فى الدول الاخذة فى النمو حتى تقوى على المنافسة المحلية والدولية

ترتيبات المنتجات متعددة الاطراف مثل المنسوجات القطنية قصير الاجل ، والذى تم تطبيقه خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ وتهدف هذه الترتيبات الى حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق التى تحدث على يد الموردين الاقل تكلفة من الدول الاخذة فى النمو .

٣ ـ مبدأ الشفافية :

يتجه هذا المبدأ الى اقرار قاعدة اساسية تتلخص فى تحبيذ الرسوم الجمركية الصريحة دون الحواجز الجمركية اذا لزم الامر الالتجاء الى فرض قيود تجارية حمائية حيث انه فى حالة اتباع الاجراءات الحمائية للضرورة القصوى فان اللجوء الى الرسوم الجمركية يكون اخف الضررين .

وهناك استثناءات على هذا المبدأ ايضا منها :

حالة الدولة التى تواجه عجزا حادا فى مدفوعاتها

حالات التنمية الاقتصادية القطاعية لتوفير الحماية الضرورية للصناعات الوليدة .

السماح فى حالات خاصة بوضع حصص للواردات من السلع والمنتجات الزراعية .

٤ ـ مبدأ المفاوضات التجارية

ويقضى هذا المبدأ بضرورة الالتجاء الى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجارى العالمى وفقا لقاعدة تعدد الاطراف المتعاقدة وهى القاعدة التى يتم فى رحابها توسيع دائرة هذه المفاوضات الثنائية فى العلاقات التجارية الدولية وترجع اهمية الأخذ بهذا النص اذا ماتأملنا فى الطبيعة غير الالزامية لتنفيذ احكام معاهدة الجات صحيح ان هذه المعاهدة ملزمة لكافة الاطراف المتعاقدة ، ولكن منظمة الجات نفسها لاتملك الصلاحيات التى تمكنها من اجبار الاطراف المتعاقدة على عدم الاخلال باحكام هذه المعاهدة او عقابها فى حالة التلكؤ فى تنفيذها ففى حالة نشوء نزاع تجارى بين دولتين او اكثر من الاطراف المتعاقدة فانه يمكن النظر الى منظمة الجات على انها الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ احكام المعاهدة او لتسوية المنازعات التجارية الدولية .

٥ ـ مبدأ المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب :

يعتبر هذا امرا مستحدثا فى الاطار التجارى الدولى الذى تنظمة الجات ومضمون هذا المبدأ ان يتكفل النظام التجارى الدولى الذى اقامته الجات بتقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الآخذة فى النمو كأحد الاعمدة التى تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية وتهدف هذه المعاملة التفضيلية الى فتح اسواق الدول الصناعية المتقدمة امام منتجات الدول الاخذة فى النمو ، وبالتالى زيادة حصيلتها من الصرف الاجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها ، ويعتبر الاخذ بهذا المبدأ نوعا من الاعتراف بقصور النظام التجارى الدولى عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية لمجموعة الدول التى كانت تحت وطأة الاستعمار حتى التوقيع على اتفاقية الجات .

طبيعة المفاوضات التجارية الدولية فى نطاق منظمة الجات :

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات فى تحرير التجارة العالمية من خلال اقامة نظام تجارى ء مؤسس على قاعدة تعدد الاطراف المتعاقدة وفى إطار هذه الطبيعة التفاوضية نظمت الجات منذ انشائها فى يناير عام ١٩٤٨ وحتى الان ثمانى جولات هى :

١ ـ مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧
٢ ـ مفوضات انسى عام ١٩٤٩
٣ ـ مفاوضات توركواى خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥١
٤ ـ مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٥٦
٥ ـ مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢ جولة ديلون
٦ ـ مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ جولة كيندى
٧ ـ مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ جولة طوكيو
٨ ـ مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣ جولة أورجواى

وتميز الجولات الخمس الأولى بتركيز المفاوضات التجارية على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية ولقد حققت بالفعل هذه الجولات الخمس تقدما كبير على طريق ازالة الكثير من القيود الجمركية من وجه التدفقات السلعية ، لهذا تركز الاهتمام ابتدأ من الجولة السادسة وهى الجولة المعروفة بجولة كيندى على الكيفية التى يمكن بها تحرير العلاقات التجارية الدولية من الحواجز غير الجمركية التى تحد من حركتها وتقلل من قدرتها على النمو وفى جولة اورجواى احتلت التجارة الدولية والخدمات مكانا هاما بجانب ازالة الحواجز غير الجمركية فى المفاوضات التى دارت فى هذه الجولة تحت رعاية الجات .

ومن بين هذه الجولات الثمانى احتلت كل من جولة كيندى ، جولة طوكيو جولة اورجواى مكانا هاما لتميزها على غيرها من الجولات فى طول الفترة الزمنية التى استغرقتها المفاوضات وبالتالى فى الصعوبات التى واجهتها من ناحية ونتائجها واهمية الموضوعات التى تناولتها من ناحية اخرى .



وسوف نتناول فى العددين القادمين هذه الجولات وما ادت اليه واهم المواقف الناشئة عن مفاوضات الجات فى موضوع الدعم الزراعى والمنسوجات والتجارة فى الخدمات والاغراق ووسائل مكافحته حتى يمكن معرفة تاثير كل مايجرى علينا سواء بالسلب او الايجاب واين موقعنا الحالى والمستقبلى .



صباح الخير

من المؤكد ان الاتفاقية الدولية ، للتجارة والتعريفات الجمركية ، والتي تعرف باسم « الجات » سوف تؤثر تاثيرا بالغا في التجارة العالمية ، وتخلق أوضاعا جديدة ، تستفيد منها بعض الدول ، وتضار منها دول اخرى .

والاتفاقية .. تم التوقيع عليها في منتصف شهر ديسمبر الماضى .. ومن المتفق عليه أن يبدأ العمل باحكامها ونصوصها في منتصف العام القادم ١٩٩٥ .. وسوف تمر بعض احكام الاتفاقية بفترة انتقالية ، يبدأ بعدها تطبيق احكام الاتفاقية بالكامل .

وكما اشرت في هذا المكان ، اكثر من مرة .. فإن الاتفاقية سوف تؤثر على مصر .. وقد تتسبب في بعض الأضرار لنا ! ولم يكن معقولا ، ولا مقبولا ان نقف وننقد الاتفاقية ، ونشكو من عيوبها ومساوئها ، ونبدى استياءنا من الدول الكبرى التي تفرض ارادتها على الدول النامية الصغيرة ، ونحن واحدة منها ! ونكتفى بذلك .!

كان لابد ان نتحرك ، ونقدم على اتخاذ اجراء ايجابى ، نعرف من خلاله اثر هذه الاتفاقية على تجارة مصر الخارجية ، وعلى علاقاتها الخارجية في المستقبل ، والاجراءات التي يجب اتخاذها .

والناس تعلم .. ان حركة الحكومة في مصر بطيئة .. وان رد فعلها ابطا .. وان يومها بسنة .. من هنا كان الخوف من ان تمضى الشهور ، ونحن ساكتون صامتون .. ولكن ، والحق يقال .. تحركت الحكومة إزاء هذه القضية بسرعة .. وفي الاجتماع الأخير الذى عقده مجلس الوزراء أمس الأول الثلاثاء .. ناقش المجلس تقريرا عن اتفاقية الجات .. وقرر تشكيل لجان متخصصة تتولى دراسة الاتفاقية ، ودراسة الآثار المترتبة عنها ، والاجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل لمواجهة هذه الآثار .

وما فعلته الحكومة ، هو عين العقل !

ويقوم وزير الاقتصاد محمود محمد محمود ، في الوقت الحاضر .. بتشكيل هذه اللجان من ذوى الخبرة ، والمتخصصين ، ورجال الأعمال ، واساتذة الجامعات .. واصدر الوزير تعليماته لمختلف اجهزة الوزارة بان تضع كل امكانياتها تحت تصرف هذه اللجان ، وان تزودها بما تحتاج إليه من معلومات وبيانات .

ويؤكد وزير الاقتصاد على وجود جوانب ايجابية في الاتفاقية ، يمكن لمصر الاستفادة منها .. ولكنه في نفس الوقت يحذر من بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية .. ويقول الوزير إن مهمة اللجان ، هى اقتراح الخطط والبرامج ، التي تجعل مصر تستفيد من الاتفاقية اقصى استفادة .. وتخفف من حدة النواحى السلبية إلى اقصى حد .

ومرة اخرى .. لقد تصرفت الحكومة بسرعة .. وبحكمة .. ومن حقها أن نسجل لها هذا الموقف .

سعيد سنبل



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

أفكار واقتراحات:

الدوائر الثلاث.. لمواجهة اتفاقية «الجات»

يهدف الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة المعروف باسم « الجات » ، إلى تخفيض القيود لتحرير التجارة العالمية لعدد كبير من السلع والخدمات ، ولا شك أن تحديد الآثار المتوقعة لتطبيق هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية والسياسية بالنسبة للدول المشاركة فيها ومنها مصر وخمس دول عربية أخرى ، يتطلب دراسة كبيرة ومتكاملة تأخذ فى الاعتبار كافة الجوانب المتداخلة والمتشابكة إلى أخذ نصوص هذه الاتفاقية فى الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية فى الدول المشاركة فى « الجات » .

وبالتالى فهناك بعض القضايا التى يجب العناية بها خلال هذه المرحلة للاستفادة من الاتفاقية والتقليل بقدر الامكان من آثارها السلبية .

أولا – ضرورة إعادة لبناء القانون المنظم للنشاط الاقتصادى المصرى ،.. وذلك بما يؤدى إلى زيادة قدرة الاقتصاد على الدخول فى نطاق النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى تم وضع أسسه فى اتفاقية « الجات » .

وأهم الأهداف التى يجب التركيز عليها خلال هذه المرحلة ..

أ – تخفيض تكلفة انتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمية تخفيضاً يستند إلى الأسس الاقتصادية ، بمعنى زيادة الكفاءة الانتاجية ، وترشيد استخدام الموارد المتاحة ، حيث أن المرحلة القادمة ستقل فيها أن لم تكن تنعدم امكانية الدعم الحكومي ..

والملاحظ أن تكلفة انتاج السلعة المصرية تعود إلى تحميل المنتج بأعباء حكومية كثيرة ناتجة عن القوانين المنظمة للنشاط الانتاجى ، حيث أوضحت احدى الدراسات أن



بقلم :
د. محمد سعد أبو عامود

حوالى ٣٠٪ من تكلفة السلع الصناعية المصرية ترجع إلى الاعباء الادارية الحكومية التى يتحملها المنتج ، من ضرائب ورسوم ومعاملات مع الاجهزة الحكومية المختلفة من تراخيص ومكاتب العمل ، والتأمينات ووحدات الادارة المحلية وغيرها .

ب – التركيز على اعطاء الاولوية للسلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية تفوق الدول المنافسة ، ومن ثم يجب وضع دراسة اقتصادية متكاملة لهذه السلع ووضع استراتيجية تكفل ضمان الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية الخاصة بانتاج هذه السلع ، مع مراعاة الشروط المتعلقة بالجودة ، وذلك من اجل اتاحة الفرصة امامها للدخول إلى اسواق التصدير .

جـ – الاهتمام بموضوع التسويق من حيث رفع كفاءة العملية التسويقية ، التى تمثل احد عناصر الضعف الهامة فى الاقتصاد المصرى ؟ ويرتبط بذلك دراسة اسواق التصدير المحتملة ، للتعرف على وسائل الدخول إلى هذه الاسواق والتعامل معها مع الأخذ فى الاعتبار السياسات المتوقعة من جانب الدول المنافسة .

د – انشاء هيئة اقتصادية مختصة بمتابعة النشاط الاقتصادى فى مصر والدول المنافسة ، لضمان التزام الاطراف المنافسة بما جاء فى اتفاقية « الجات » من حيث عدم اللجوء إلى سياسات الدعم السلعى والاغراق ، ولتوفير الضمانات الخاصة بالاستثمار الصناعى والتجارى على السواء .

ثانياً :– العمل على بناء تكتل اقتصادى عربى خلال المرحلة القادمة ، بوصف الاطار العربى ، هو الاطار الاقليمى والقومى الهام بالنسبة للنشاط الاقتصادى المصرى ، وبوصفه يوفر موارد أكبر وفرصاً اكثر للنشاط الاقتصادى القائم على أسس رشيدة ، خاصة وأن معظم مقومات اقامة هذا التكتل متوافرة ، ولا ينقص اقامته سوى توافر الارادة السياسية العربية .

واذا لم يتيسر تحقيق ذلك .. فمن الممكن إقامة نوع من انواع التكتل اللامركزى على المستوى العربى . من خلال شبكة الاتفاقات الثنائية العربية القائمة الآن ، تكون مصر محورها ، باعتبارها الدولة الوحيدة التى ترتبط بكافة الأقطار العربية من خلال هذه الاتفاقات . خاصة فى المجال الاقتصادى .

ثالثاً :– ضرورة التخلص من الكثير من الافكار الناتجة عن الظروف السابقة فى مجال النشاط الاقتصادى .. وهذا يعنى ضرورة القيام بعملية اعادة البناء الفكرى للقيادات الادارية الحكومية ، والقيادات الادارية فى قطاع الاعمال العام والخاص وتزويدها بالمعلومات والمعارف الجديدة فى مجال الادارة الاقتصادية فى العالم الجديد .

الجات .. ذلك المجهول !

يبدو اننا نتحول تدريجيا الى مجتمع « قدرى » دون ان نشعر . واتساقا مع هذا المنهج فاننا نتعامل مع اى متغير او حدث ضخم على انه نوع من القدر او البلاء الذى يمتحن الله به عباده الصابرين . وفى ذلك الخضم تختلط الاوراق ويتساوى التعامل مع كارثة الزلزال او سقوط صخرة المقطم مع اقرار اتفاقية الجات . وتشكل اللجان على عجل لبحث اثارها واسلوب مواجتها . تلك ظاهرة بالغة الخطورة فى الفكر السياسى والاجتماعى ويتعين البحث فى اسبابها وسيكولوجيتها . فاستمرارها يمثل كارثة الكوارث لانها تسبب شللا فكريا واحباطا اجتماعيا .. نحن فى حاجة الى مواجهته بحزم وجسارة .

موضوع اتفاقية الجات (وهى الاختصار الانجليزى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) الموقعه فى عام ١٩٤٧ وبدا سريانها عام ١٩٤٨ ، نموذج لهذه الحالة . وقد ضمت الاتفاقية عند تاسيسها ٢٣ دولة كان من بينها مصر وسوريا ثم تتابع انضمام الدول اليها حتى بلغ فى نهاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة وهناك قائمة من الدول المتقدمة للعضوية تشمل مجموعة من الاقطار العربية منها الجزائر والسعودية والاردن ولبنان وسوريا (بعد انسحابها عام ١٩٥١) ولبنان ، وبذلك يصبح عدد الاقطار العربية المنضمة للاتفاقية بعد قبول هذه الدول اضافة الى الاعضاء الحاليين (مصر والمغرب وتونس والكويت والبحرين) احدى عشرة دولة عربية تمثل الجانب الاعظم من الاقطار العربية فى سوق التجارة واضافة الى تلك الاقطار العربية هناك قائمة اخرى من طلبات الانضمام تشمل دول الاتحاد السوفيتى السابق والصين ومعظم اقطار اوروبا الشرقيه .

نحن اذن بصدد اتفاقية ينضم اليها من يرى ان فى صالحه الاستفادة من هذا الانضمام ومن المستحيل فى اى اتفاقية ان تترتب عليها مزايا كاملة للعضو وانما تنطوى دائما على ايجابيات وسلبيات فاذا زادت الايجابيات فلا باس من بعض السلبيات .. تلك هى طبيعة التعامل الدولى ومناهجه .

ولقد ظلت الاتفاقية منذ عام ١٩٤٧ تمثل اطارا للعمل على تحديد التجارة الدولية وفى هذا الصدد اقرت مجموعة من الاتفاقات تركت الحرية للاعضاء للانضمام اليها او عدم الانضمام بما ترى فيه صالحها فاذا انضمت فانها تستفيد بمزاياها واذا لم توافق عليها لايصبح من حقها ذلك وقد انضمت مصر الى كافة اتفاقات الجات السابقة واستفادت بمزاياها فيما عدا اتفاق المشتريات الحكومية للدول الاعضاء الذى رات عدم ملاءمته وقت ابرامه .

والسؤال المطروح الان يشمل شقين

الأول هل نملك خيار عدم الانضمام للاتفاقية او المنظمة العالمية للتجارة التى ستنشا فى يناير ١٩٩٥ والانضمام ليس اجباريا بطبيعة الحال ؟

الاجابة بالقطع ، لا ، لاننا لانملك ان ننعزل عن ٩٥ ٪ من التجارة العالمية ونغلق حدودنا فى مرحلة يتجه فيها اقتصادنا الى السوق ويسعى جاهدا ليكون جزءا من السوق العالمى . ان هذا السؤال غير وارد بطبيعة الحال فليس هناك مكان للانغلاق فى ظل النظام الدولى الجديد وكافة الدول تسعى جاهدة للانضمام الى الاتفاقية الحالية فى مقدمتها الصين (عملاق اسيا ذات المليار ونصف المليار نسمة) .

والثانى هل هناك اثار سلبية وهل تتجاوزها ايجابيات الانضمام ؟

والاجابة نعم هناك ايجابيات وسلبيات ، والايجابيات تفوق السلبيات وواجبنا ان نعمل على ايجاد الاساليب والوسائل والصياغات التى يمكن من خلالها تعظيم الايجابيات والتعامل مع السلبيات بما يخفف من وطاتها .

والواقع ان تقييم ايجابيات وسلبيات الاثار المترتبة على الاتفاقية يرتبط الى حد بعيد بهيكل الاقتصاد القومى . فاذا كان اقتصادا تصديريا او



د . رجاء عبد الرسول

يتجه نحو السوق العالمي كانت فائدته اكبر من اقتصاد يعتمد على الاستيراد وحتى في تلك الحالة الاخيرة فان الاقتصاد المستورد لسلع محددة او مجموعات منها بشكل مستمر سيستفيد ايضا من المنافسة الدولية وازالة الحواجز .

في ايجاز شديد ودون محاولة للدخول في تفاصيل تحتاج الى دراسة مستقلة نعتقد ان مجالات الايجابيات تشمل :

(١) النفاذ الى الأسواق وازالة القيود التي تعوق انطلاق بعض الصادرات ومثال ذلك صادرات على سبيل المثال الموالح والمنافسة غير العادلة مع الموالح الاسبانيه من حيث تحديد مواعيد التصدير واحيانا حصصه . وينطبق ذلك على العديد من سلع التصدير الزراعية .

(٢) ازالة القيود فيما يتعلق بصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة التي تواجه الصادرات المصرية ، لكن ذلك يتطلب في نفس الوقت ان تكون تلك الصادرات على مستوى المنافسه . خاصة مع منتجات النمور الأسيوية التي ستستفيد من رفع الحصص فائدة لاشك فيها .

(٣) هناك فرصة من الاستفادة من التعويضات التي تمنح للاقطار النامية التي قد يتاثر اقتصادها بالالتزام بالاتفاقية .

(٤) ان انتعاش التجارة العالمية سوف يؤثر قطعا على حجم تلك التجارة وبالتالي يمكن ان تكون هناك عوائد غير مباشرة على قطاع النقل البحرى وقناة السويس وتجارة الترانزيت وغيرها فضلا عن إحداث انتعاش في السوق العالمي سوف ينعكس تلقائيا على اقتصاديات العديد من الدول المهياة للاستفادة به .

(٥) هناك اتفاق فرعي يتيح مزايا لانتقال اليد العاملة . وبتوقيع الدول الرئيسية المستقبلة للعمالة المصرية عليه يمكن اعمال شروطه والاستفادة منه .

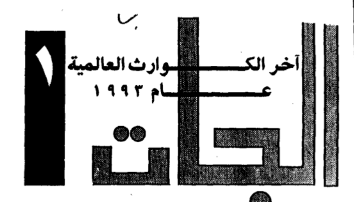
(٦) هناك مزايا تتعلق بحماية حقوق الملكية الأدبية . وذلك موضوع بالغ الاهمية بالنسبة لحقوق ملكيات المؤلفين والناشرين المصريين المهدرة في اقطار متعددة .

(٧) ثمة اثار سلبية محتملة في مجالات محددة خاصة واردات السلع الغذائية التي تتمتع حاليا بدعم في دول الانتاج ويتاح في السوق العالمي باسعار ملائمة (القمح ومنتجات الالبان اساسا) ومواجهة هذه الاثار غير مستحيلة بل انها قد تتيح الفرصة لمراجعة السياسات المتعلقة بانتاج حاصلات الغذاء الاساسية ورفع كفاءتها . فضلا عن أن الدول التي تدعم حاصلاتها يمكنها دون مخالفة الاتفاقية تقديم تسهيلات (هي في حقيقتها دعم غير مباشر) في مجالات النقل والخدمات وغيرها .

(٨) بالنسبة لانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات واحتمال نقص حصيلتها ، فالواقع ان نسبة الخفض لن تكون بالغة في ضوء التخفيضات التي تمت في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ، والواقع ايضا ان الرسوم الجمركية من الناحية الاقتصادية البحتة ليست موارد اقتصادية وإنما هي اداة لضبط الميزان التجارى وتنفيذ السياسات الاقتصادية وهناك أساليب اخرى متعددة لمواجهة الخفض على الرسوم من ناحية ، او تعارض الاستيراد برسوم مخفضة مع السياسات الاقتصادية .

لقد ظلت التجارة العالمية (لأسباب متعددة) المجال الرئيسي الوحيد الذى لاتنظم قواعده وممارساته منظمة دولية . وانشاء منظمة دولية للتجارة عام ١٩٩٥ انما هو بمثابة ثورة تجارية .. لاتقل في اهميتها او خطورتها أو دلالاتها عن « الثورة الصناعية » .

ينبغي اذن ان نرتفع الى مستوى حدث عالمى جليل الشان وان نتعامل مع نتائجة وتداعياته واثاره بهذا المفهوم .



الدول الكبري أسست الاتفاقية وأرغمت دول العالم الثالث على الانضمام

فرنسا قادت لواء المعارضة فى مواجهة المطالبات الامريكية فى المجالين الزراعى والثقافى

حفل العام المنصوم بعديد من الكوارث العالمية والمحلية، والاخيرة تعنينا بصفة خاصة فأنها تمسنا مساسا مباشرا ندعو الله تعالي أن يقي مصر ويحفظها ويجنبها كل مكروه وان يلهم اهلها الصواب، حتي يبذلواكل مايملكون لرفعة شأنها وازدهارها.

أما بالنسبة للكوارث العالمية - فنحن لانملك ان ننفصل عنها فنحن لانستطيع - حتي لو اردنا - أن نتناسي مشكلة البوسنة أو الصومال، ولاتجاره المخدرات، والسلاح، وغيرهامن المشاكل والكوارث التي تجتاح العالم، والتى هي بالتأكيد من صنع الانسان، فالانسان الذي أحسن الله تعالي خلقه، وميزه عن



المصدر : الوفد

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٤

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سائر الاحياء بميزة العقل، هو الذي يصنع هذه المشاكل كلها، وكان يمكن تلافيها أو حتي التقليل من آثارها المدمرة، لو التمس الانسان في عقله وقلبه بعضا من المحبة والتعاطف والانسانية والاخوة، لبقية البشر، وتخلي عن الصفات الذميمة التي ينميها الحقد والعنف والجشع والكراهية وغريزة حب المال ونزعات السيطرة والهيمنة، ولكنه لم يفعل فأصبح العالم الذي يسكنه غابة من الشرور والاحقاد والمنازعات والحروب، التي تؤثر في سكان العالم جميعا، وفينا كشعب مصر بصفة خاصة لما يتمتع به شعبنا من خصائص وقيم انسانية.

وانا اعتقد وارشح كارثة الجات، التي خرجت إلي الحياه يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ لتكون كارثة العام واشدها هولا، لما سيكون لها من آثار طاحنة في السنوات المقبلة علي الضعفاء والفقراء من البشر الذين يعمرون الارض وربما تفوق في آثارها مجموع ماخلفته حروب العالم مجتمعة من آثار مع اختلافات جوهرية منها ان آثارها ستلحق بالشعوب الضعيفة المقهورة، التي عاشت حياتها منهوبة مستضعفة في حين ان الحروب الماضية وزعت كوارثها علي الجميع، بما فيهم الاقوياء والاغنياء، سواسية بغير تفريق.

ومنها ان كل حروب العالم كانت تقع نتيجة عدوان احد الاطراف وفي معظم الاحيان بين قوي تستطيع ان ترد عن نفسها طائلة العدوان او حتي لاتستطيع رده وتنتهي بالهزيمة، بينما أنه في حالتنا هذه فان الهول سيقع علي طرف لم يحرك ساكنا لافساد متع الاقوياء الاغنياء، ولايستطيع حتي التفكير في ذلك لان الهموم التي يحملها فوق كاهله لاتدع له فسحة من الوقت يفكر اثناءها في ذلك فهو مشغول طول حياته وطول ساعات يومه في تدبير النزر اليسير الذي يمكنه ان يكافح به خطر الموت جوعا ولايملك حتى ان يقتنص لقمة من قمامة الاغنياء الاقوياء فمابالك بإفساد متع حياتهم..

ونري لذلك ان السادة الذين وضعوا مائة دولة امام امر واقع بالتسليم الكامل غير المشروط قد ارتكبوا امرا إذن غير مسبوق في التاريخ يجعل من اتفاقية «الجات» ليس فقط اشد كوارث عام ١٩٩٣ هولا وإنما اشد كوارث التاريخ هولا، ونسبتها الي عام ١٩٩٣ ترجع الي أنها وقعت في هذا العام، ولاتعني بأي حال مسئولية هذا العام عنها، لأنها ليست من تفكيره ولا تأليفه، فالتاريخ والزمان لايصنعان الكوارث وإنما يصنعها - للاسف - الانسان.

و «الجات» هي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، التي جري توقيعها يوم ١٥ ديسمبر من العام الماضي في مقر الامم المتحدة الاوروبي في جنيف وقالت مصادر الجات ان هذه الاتفاقية تستهدف إزالة جميع الحواجز التي تعوق التجارة العالمية.

وهذا بطبيعة الحال هدف يبدو نبيلا وانسانيا ويمكن ان يخدم البشرية جمعاء وكان يمكن ان يكون محل ترحيب من كل سكان الارض، بصرف النظر عن جنسياتهم واديانهم وثقافاتهم واعراقهم واوضاعهم الاجتماعية ومواقعهم من هذا الكوكب الارضي الذي نعيش جميعا علي ثراه ونتنفس هواءه ونتنعم بشمسه ومياهه وثمرات ارضه.

غير ان نظرة متأنية علي هذه الاتفاقية، التي اذيع ان الدول الموقعة عليها يبلغ عددها ١١٧ دولة، اشتركت في المفاوضات التي انتهت بالاتفاقية تدلنا علي ان القول باشتراكها في المفاوضات هو قول باطل وان الذي اشترك في المفاوضات فعلا وفرض النتائج في هذه الاتفاقية هو عدد محدود من الدول الغنية المصدرة تقودها الولايات المتحدة الامريكية، وتضم المجموعة الاوروبية (١٢ دولة) وبعض الدول من شرق آسيا التي تقع علي المحيط الهادي والتي دعتها الولايات المتحدة بحكم ان شاطئها الغربي يمتد علي المحيط الهادي الي عقد قمة في «سياتل» في نوفمبر الماضي واطلق علي المؤتمر مؤتمر التعاون الاقتصادي الاسيوي الباسيفيكي وايضا كندا والمكسيك التي وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية «النافتا» للتعاون الاقتصادي.

اي ان عدد الدول التي وضعت أسس هذه الاتفاقية وحددت خطوطها العريضة يبلغ سبعا وعشرين دولة اما بقية الدول التي وافقت علي الاتفاقية - بشرط تصديق برلماناتها عليها - فقد وافقت بغير ان تشترك في المفاوضات الفعلية وربما بغير ان تستشار وبلغ عددها تسعين دولة، كلها من دول العالم الثالث غالبيتها الكبيرة من الدول الفقيرة المنهكة التي جري سلب ثرواتها سابقا بمعرفة الاغنياء الاقوياء،

وحرمانها من التعليم والاستيلاء علي ثرواتها البشرية، ابتداء من اليد العاملة الي المهنيين الي المتعلمين الذين شقوا طريقهم في الصخر، ثم تلقفتهم هذه الدول بمختلف الاغراءات لتسخرهم في آلياتها العلمية والفنية، ولكن هذه الدول من العالم الثالث المغلوبة علي امرها تجد نفسها امام امر واقع وهذا ماقاله مدير الجات عليها ان توقع يوم التوقيع وان تحصل علي تصديق برلماناتها في موعد اقصاه ابريل ١٩٩٤ اي ان تستسلم للامر الواقع والا طردت من جنة الاغنياء.. ومعني ذلك ايضا ان الدول الغنية اهدرت السوابق التي جري العمل بها في دورات الجات السابقة وهي اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية بتوافق الرأي Consensus وهذه هي ديمقراطية الاغنياء في ابهي وازهي صورها كما يدعو اليها وينادي بها الاغنياء..

وحتى يعود الفضل لاهله، فإن مهندس هذه العملية كان الولايات المتحدة الامريكية. ومن اجل التعريف بإيجاز بالجات نقول ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اصدر عام ١٩٤٥ قرارا بتوجيه الدعوة الي مؤتمر للتجارة والعمل يهدف الي تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، بهدف تنشيط التجارة العالمية وكون لذلك لجنة تحضيرية تقوم بالاعداد لعقد مؤتمر دولي ينظر في قرارات هذه اللجنة وتوصياتها. وفعلا عقد المؤتمر في هافانا (كوبا) عام ١٩٤٧ ووافق علي ميثاق عرف بميثاق هافانا لانشاء منظمة للتجارة العالمية، وفي البداية تعثرت هذه الهيئة بسبب تخلف بعض الدول الاعضاء - ومنها الولايات المتحدة - عن التعاون في هذا الاتجاه.

ولكن اللجنة الدائمة لم تستسلم لذلك بل مضت قدما في مباحثات لخفض التعريفة الجمركية بين الدول المختلفة اثمرت عقد اتفاقية في هذا الاتجاه، تاركة الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات ، ومزيد من انضمام دول اخري اليها.

وكانت القاعدة الاساسية ان تقدم كل دولة من الدول الموقعة علي الاتفاقية قوائم بالتعريفات الجمركية للبلاد الاخري، التي تتطلع هذه الدولة الي تخفيضها، وتقدم في الوقت نفسه قائمة بتعريفاتها الجمركية التي تكون علي استعداد لخفضها وتلزم هذه القاعدة الدول المختلفة بانه اذا اتفق بلدان علي خفض بنود معينة في قوائم تعريفاتها فإن البلدين يلتزمان بمنح نفس الخفض لاي بلد آخر.

وهكذا توالت مؤتمرات واجتماعات الجات وتزايد عدد اعضائها حتى بلغ مائة وسبعة عشر عند توقيع هذه الاتفاقية الاخيرة وتزايدت بالتالي الاتفاقات نتيجة تزايد الاعضاء حتي جاء اجتماع الجات في سبتمبر عام ١٩٨٦ في بونتا ديل استي في اورجواي - وهي اجمل المصايف في اورجواي وربما في امريكا اللاتينية باسرها - وطرح في هذا الاجتماع بحث اصدار «اتفاقية عامة للتعريفة الجمركية والتجارة» ، ودامت الاتصالات بشأنها سبع سنوات هي التي اطلق عليها دورة اوروجواي حتي وقعت الدول الاعضاء هذه الاتفاقية يوم ١٥ ديسمبر في جنيف في الظروف التي ذكرناها.

بقلم:

عبدالرحمن صادق

ولم تكن ولادة هذه الاتفاقية سهلة ولا طبيعية بل كانت من اشد الولادات تعسرا وصعوبة وبصرف النظر عن انها اقتضت سبع سنوات ونيفا فقد جاء المولود مشوها ومتخلفا.

والاتفاقية التى تم توقيعها تقع في اكثر من خمسمائة صفحة تناولت كل نواحي النشاط الانساني الا قليلا فهي تغطي النشاط الزراعي والصناعي وتجارة الخدمات التي تمثل ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية، وصناعة النقل البحري والجوي، والطيران ابتداء من انتاج الطائرات الي كل نواحي النشاط التي يقوم بها: الطائرات والاتصالات والخدمات المالية من بنوك الي تأمين.. الخ.. الخ (تأجل موضوع المصنفات الفنية المسموعة والمرئية والمكتوبة مدة خمس سنوات كما سنري لاحقا).

وكانت الولايات المتحدة قد تأهبت للمرحلة الاخيرة من المفاوضات بسلاحين هامين:-

١ - اتفاقية «النافتا» التي عقدتها مع كندا والمكسيك لازالة الحواجز الجمركية والعقبات التجارية بين الدول الثلاث.

٢ - الاتفاق في اجتماع قمة سياتل نوفمبر ١٩٩٢ مع الدول الاسيوية علي المحيط الهادي علي التخلي عن سياستها في رفض استيراد الارز الامريكي وكانت الولايات المتحدة تضغط منذ الثمانينات في هذا الاتجاه.

واصدر المجتمعون بيانا يشبه الانذارات اعربوا فيه عن تصميمهم الاكيد علي اتخاذ اجراءات عاجلة للتوصل الي اتفاق في الموعد الامريكي (١٥ ديسمبر) قالوا فيه ان وقت الوعود قد انقضي وهناك ضرورة لاتخاذ اجراءات محددة وقالوا ان المجتمعين علي اتم الاستعداد لمواجهة هذا التحدي في الايام القليلة القادمة بالغاء او تخفيض او تنسيق التعريفات الجمركية وغيرها من العقبات في كل القطاعات التى تغطيها او لاتغطيها اتفاقيات الجات السابقة.

وقدر المفاوض الامريكي «ميكي كانتور» حجم التجارة التى يشملها هذا الاتفاق بمائتين وخمسين مليارا من الدولارات.

وفي هذا الاجتماع حاولت اليابان باستماتة تأجيل موضوع استيراد الارز حتي عام ١٩٩٩ واستندت في ذلك الي اولوية معالجة العجز في الميزان التجاري بينها وبين الولايات المتحدة والذي بلغ ٥٠ مليار دولار (خمسين مليارا) لصالح اليابان ولكنها اضطرت الي الموافقة في نهاية المطاف علي استيراد ٤٪ من جملة استهلاكها المحلي من الارز ابتداء من عام ١٩٩٥ ترتفع الي ٨٪ عام ١٩٩٩ ووجد رئيس وزراء اليابان «هوسيكاوا» ضرورة للاعتذار للشعب الياباني عن فشله في منع استيراد الارز. ثم جاء الدور علي المجموعة الاوروبية.

وقامت فرنسا بحمل لواء المعارضة في مواجهة المطالبات الامريكية التي وصفتها «بالمغالاة» وبصفة خاصة في موضوعين:

١ - موضوع النشاط الزراعي الذي تضغط فيه الولايات المتحدة لالغاء دعم الحكومات للمنتجات الزراعية المصدرة من الدول التى ستنضم للاتفاقية.

٢ - موضوع النشاط الثقافي (المصنفات المسموعة والمرئية والتسجيلات.. الخ) ففي الموضوع الاول اصرت فرنسا علي ان الغاء الدعم يتناقض مع السياسة الزراعية العامة Politiqua Agr ical Commune - التي تلتزم بها فرنسا وقالت ان اتفاق «بليرهاوس» الذي وقعه عن اوروبا اواخر عام ١٩٩٢ مع الولايات المتحدة المفوض الاوروبي «سير ليون برتيان» يتسم بالغموض وبه تنازلات اوروبية لم يخول المفوض الاوروبي بقبولها ولاترضي بها فرنسا.

وقامت النقابات الزراعية والمزارعون الفرنسيون بتنظيم احتجاجات ومظاهرات عنيفة فاغلقوا الطرق الرئيسية في فرنسا بالجرارات وسيارات النقل وحملوا الاقتصاد القومي خسائر فادحة نتيجة لذلك.

وكان اتفاق «بليرهاوس» بشأن الحاصلات الزراعية قد وافق بامضاء المفوض الاوروبي علي وقف دعم الدول للحاصلات الاوروبية الزراعية المصدرة بناء علي ضغط الولايات المتحدة بدعوى ان هذا الدعم يخل بمبدأ توازن فرص المزارعين الامريكيين في سوق التجارة الدولية ويمثل اجحافا لهم ولكن فرنسا زادت اصرارا علي رفض هذه المطالب وقالت ان الولايات المتحدة تدعم مزارعيها بطرق ملتوية وان قانون التجارة الامريكي في مادته رقم ٣٠١ يخول الحكومة منع دخول السلع الواردة الي امريكا عندما تتوافر عوامل معينة «حماية للمنتجات الامريكية» في الوقت الذي ترفع فيه شعار عدم جواز فرض حماية علي اي منتجات محلية من اي حكومة دولة اخري.

والمحتدم الخلاف قالت الولايات المتحدة «لقد تم التوقيع علي اتفاق «بلير هاوس» ولن ندخل في اي مناقشات جديدة فيه».

وفي الموضوع الثاني وهو موضوع النشاط الثقافي قالت فرنسا بصورة قاطعة ابدا يستحيل القبول بذلك.

ذلك ان الموضوع الثقافي في فرنسا له حساسية خاصة وهو جزء من كيانها وهويتها يهتم له ويتمسك به كل الشعب الفرنسي ابتداء من رجل الشارع حتي الرؤساء الفرنسيين ايا كانت صفتهم السياسية وكذلك الحكومات وجميع برلمانات فرنسا بالاجماع وطبيعي يهتم به اهتماما بالغا المثقفون والادباء والفنانون واجهزة الاعلام والمؤسسات السياسية كالاحزاب والنقابات علي اختلاف تياراتها الفكرية وموقف الجنرال ديجول من مطالب مقاطعة كويبك الكندية - ذات الاغلبية الناطقة بالفرنسية - بالانفصال عن كندا مذكور ومعروف وهو موقف اثار وقتها عاصفة سياسية لم تخمد اثارها حتي الآن المصرح به الجنرال من تأييد لمطالب اهل كويبك.

وربما يكون الفرنسيون اقدر الناس علي تقييم الهوية والخصوصية التي تتمتع بها بلادهم ويعرفون قدر السوربون - جامعة باريس العتيدة - التى انشئت في القرن الثالث عشر الميلادي منارة مشعة للادب والافكار المتحررة ولاتزال هذه المنارة مشعة يقتبس من نورها عشرات الالاف من الفرنسيين وغيرهم ولم يدخل الفرنسيون بلدا الا تركوا فيه بعضا منهم ومن ثقافتهم.

وبصرف النظر عن راي المصريين في الاحتلال العسكري لمصر اخر القرن الثامن عشر وكفاحهم لانهاء هذا الاحتلال حتى النجاح فإن الكثيرين يعرفون الاثار التى خلفتها هذه الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت وكلها اثار ثقافية فقد استطاع علماؤها في فترة لم تتجاوز السنوات الثلاث انجاز كتاب «وصف مصر» وادخلوا الطباعة، وتحقق فك رموز اللغة الهيروغليفية عند الاهتداء الي حجر رشيد.

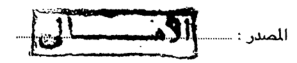
ومن هذا السلوك الثابت الاصيل لفرنسا ولدت الفرانكوفونية. واذكر بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والمفاوضات التى دارت بين الوفد المصرى والوفد الفرنسي في روما عام ١٩٥٨ ما أبداه الفرنسيون من قلق

بالغ علي مصير المدارس الفرنسية في مصر والجهد الذي يبذلوه للحفاظ علي هذه المدارس التي تمثل الوجه الثقافي الفرنسي وارتياحهم الشديد عندما تلقوا تأكيدات من الجانب المصري بأن مصر ترعي تماما كل مايتعلق بالثقافة وتستطيع تأكيدا الفصل بين الثقافة والنواحي السياسية والعسكرية. وقام المثقفون بدورهم وقدموا احصائيات تدل علي ان اكثر من ٧٠٪ من المادة الثقافية المطروحة في اوروبا امريكية الصنع وترتفع النسبة في المانيا وانجلترا الي اكثر من ٧٥٪ في حين لاتحظي الافلام الاوروبية مجتمعة الا على نسبة تزيد قليلا عن ٢٪ من الافلام المعروضة في السوق الامريكية وبالمثل افلام التليفزيون والفيديو والتسجيلات الصوتية والكتب ونوعية الكتب - ولذا فإن مجموع الصادرات الثقافية الامريكية لاوروبا والعالم تمثل دخلا لايستهان به لامريكا والمفروض انه ثاني اعلي رقم للصادرات (دفعت فرنسا ثلاثة مليارات فرنك فرنسي لامريكا مقابل عرض افلام تليفزيونية امريكية في الفترة من ١٩٨٦ الي ١٩٩١).

غير ان الامر من وجهة نظر فرنسا لايقتصر علي التكاليف المادية انه يتجاوزها لانه يتعلق بصفة اساسية بهوية فرنسا وخصوصيتها وبالتأثير الذي تخلفه الثقافة الامريكية في المجتمعات فهذا التأثير السلبي غير مسبوق لانه ينعكس علي كل مناحي الفكر من اللغة الي العادات والتقاليد والقيم فقد دخلت الفاظ وتعبيرات امريكية في اللغة اليومية للفرنسيين ولبس الشباب الجينز واقبلوا علي مطاعم الساندويتشات السريعة والهامبورجر والفراخ المشوية اي حتي الطعام الفرنسي الذي كانت شهرته تشيع في الافاق بدأ يلحقه الدمار واسلوب تناول الطعام المتئد الذي يدعو الناس الي تذوق الطعام والاستمتاع به بدأ يتلف وتنعكس هذه الثقافة من عبر المحيط علي الازياء وخطوط الموضة التي كانت فرنسا تتميز بها وفي مسلسل الوقح والجميلات تقول ستيفاني لبروك «اذهبي الي امك في فرنسا ان هناك اقبالا كبيرا في اوروبا علي الفتيات الجميلات» !!!

الحلقة الثانية
الجمعة القادم





المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٤

نحن وعالم مابعد آلجات الجديدة(٢)

من يكسب ومن يخسر في اللعب مع الكبار؟

برغم مشاركة ١١٧ دولة فى الجولة الأخيرةللمفاوضات حول التجارة الدولية، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الاتفاقيات التى تم التوصل إليها كانت محصلة حوار ديمقراطى حر بين أطراف متكافئة فى القوة الاقتصادية والمكانة السياسية. ومن الخطأ بالتالى أن نتصور أو نتوقع أن تطبيق هذه الاتفاقيات يمكن أن يعود بمنافع متساوية على كل الدول التى شاركت فى المفاوضات. ذلك أن التكافؤ كان منعدما أصلاً، وتفاوتت القوة التفاوضية للدول بحسب ماتتمتع به كل دولة من نفوذ اقتصادى وسياسى. فالواقع أن الدول الصناعية الغنية تسيطر على مايقرب من ثلاثة ارباع التجارة الدولية (٧١٪ من تجارة الصادرات)، فى حين تراوح نصيب كل من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية بين ٤ر٢٪ و٤٪فى سنه ١٩٩٢، كما استأثرت الدول الآسيوية بأكثر من نصف حصة الدول النامية كلها فى تجارة الصادرات العالمية فى نفس السنة ولذا ليس من المستغرب أن كانت الدول الغنية هى صاحبة اليد العليا فى صنع الاتفاقيات الجديدة، بينما كان دور الدول الفقيرة «ديكورياً» أو هامشياً.

ومن الطبيعى أنه عندما تسيطر الدول الغنية على صناعة اتفاقيات التجارة الدولية، مثلما تسيطر على الكثير من الأمور الاقتصادية والسياسية، فانها تضع نصب أعينها مصالحها الخاصة، ولاتوجه اهتماماً يذكر لمصالح الضعفاء من الدول النامية، كما أنها لاتعبا كثيراً بمراعاة أفكار مجردة مثل الصالح الدولى العام. صحيح أن مصالح الأغنياء ليست دائماً متوافقة. وكان الصراع حول المصالح القطرية للأغنياء هو السبب الرئيسى فى إطالة أمد جولة أرجواى إلى سبع سنوات، وفى إنهائها دون حسم عدد من المسائل التى اعتبرتها هذه الدول الغنية أو تلك من القضايا الحساسة بالنسبة لمصالحها الاقتصادية. ولكن هذه الخلافات بين الأغنياء، لم تمنعهم بالطبع من توجيه دفة المفاوضات لما فيه صالحهم كدول صناعية متقدمة.

حدود صارمة

لكن مرونة الدول الغنية تجاه مطالب الفقراء كانت لها حدود صارمة. فقد تم استبعاد الفقراء كلية من بعض المباحثات، مثل المباحثات حول تحرير تجارة السلع الزراعية. وعلى حد قول ممثل مصر فى المفاوضات، فإن الاتفاقية الخاصة بالسلع الزراعية لم يكن من الممكن مناقشتها او التعديل فى أى بند فيها من جانب الدول النامية. وقد تمت الاتفاقية بين الولايات المتحدة وأوروبا قبل ستة أيام من اعلان اختتام جولة ارجواى، ولم يمكن تغيير كلمة منها. ولم تستطع مصر والدول النامية الأخرى الاعتراض، ولكنها عبرت عن استيائها وطالبت بالتعويض عن الضرر الذى سيلحق بها من تنفيذ هذه الاتفاقية. كما أوضح مندوب مصر أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة من أجل مسايرة الاتفاقيات التى صنعتها الدول الغنية (الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٩٤).

ولاشك أن مشاركة الدول الفقيرة لم تكن عديمة الجدوى تماماً. فقد أمكن تقليل بعض الخسائر المتوقعة من جانبها أو تأجيل أمد وقوعها، أو الوعد

بالتعويض عن جانب من الخسائر، او اتاحة مهلة اطول لتخفيض الرسوم الجمركية. ومن الامثلة على ذلك انه في مقابل الضرر المؤكد الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية (الغذاء خصوصا) من جراء تحرير تجارتها ووقف الدعم عن صادرات الدول الغنية منها، تم السماح للدول النامية بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار ٢٤٪ خلال ١٠سنوات، بينما يتعين على الدول الغنية تحقيق خفض



د: ابراهيم العيسوى

يصل إلى ٣٦٪ خلال ٦سنوات. كما قدمت وعود بزيادة المعونات الغذائية والمنح الموجهة للتنمية الزراعية فى الدول النامية الأكثر تضرراً من الاتفاقية الزراعية.

وتبقى الحقيقة الكبرى برغم كل ذلك، الا وهى أن المكسب الرئيسى من اللعب مع الكبار هو للكبار. وهذا ماتؤيده الدراسات التى أعدتها المنظمات الدولية الغربية كالبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (نادى الأغنياء) ومنظمة الجات. ومما تذكره هذه الدراسات ان الدول الغنية سوف تحصل على مايتراوح بين ٦٨٪ و٨٦٪ من التحسن الاقتصادى المتوقع من تحرير التجارة السلعية وحدها. أى أن نصيب بقية دول العالم من التحسن المتوقع يتراوح بين١٤٪ و٣٢٪. ويزداد نصيب الدول الغنية كثيراً إذا ما اضيفت إليه الكسب الناتج من تنظيم الاتفاقية لتجارة الخدمات والتعاملات فى حقوق الملكية الفكرية، والذى سيعود بكامله تقريبا على الدول الغنية بحكم سيطرتها شبه الكاملة على هذه المعاملات. لاحظ ايضاً أن النسبة الكبرى من نصيب الدول غير الغنية ستحصل عليها الصين والدول الآسيوية حديثة التصنيع، بينما من المقدر أن تصاب الدول الافريقية بنقص فى دخولها القومية يقدر بمقدار ٦ر٢مليار دولار سنوياً خلال السنوات العشر القادمة.

المكسب لأوربا

وطبقا لأدنى التقديرات للتحسن الاقتصادى المتوقع من تطبيق الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وهو ٢١٣ مليار دولار فى سنة٢٠٠٢، بأسعار سنة١٩٩٢، فان الدول الأوروبية ستظفر بنصف هذه الزيادة، بينما تظفر اليابان بمقدار السدس والولايات المتحدة بمقدار الثمن. ومعظم الكسب العائد إلى اوربا واليابان مترتب على تحرير التجارة فى السلع الزراعية (٩٠٪)، بينما يرجع الباقى الى تحرير تجارة السلع الصناعية لأن مستوى الرسوم الجمركية عليها منخفض فعلا، والكثير منها يتداول بين الدول الغنية دون فرض أية رسوم جمركية. ولاتتضمن المكاسب المقدرة كمياً للدول الغنية، تلك المكاسب الناجمه عن اخضاع تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية لقواعد الجات الجديدة، ولاتلك المغانم المترتبة على فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة الانضباط فى قواعد تحديد الرسوم الجمركية والاعانات وما إليها. ويقدر النمو فى حجم التجارة الدولية بمقدار٧٤٥ مليار دولار او اكثر بحلول عام٢٠٠٥، اى بنسبة نمو١٢٪ كما يتوقع أن يؤدى انتعاش التجارة الدولية إلى زيادة فى فرص العمل فى الدول الصناعية خلال السنوات العشر القادمة: مثلا بنحو ٤ر١ مليون فى الولايات المتحدة ونحو ٤٠٠ الف فرصة عمل فى بريطانيا.

والآن ماذا عن الدول النامية؟ من المتوقع أن تستفيد دولة مثل الصين استفادة كبرى من تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وفتح الكثير من الاسواق الأوروبية والأمريكية امامها. (لاحظ أن الصين ليست عضوا فى الجات بعد). وبالمثل تستفيد دول شرق أسيا حديثة التصنيع من فتح الأسواق أمام المنسوجات والملابس الجاهزه وعدد من السلع الصناعية الأخرى. ولكن معظم الدول النامية ستخسر من جراء تنفيذ الاتفاقيات على الأقل فى المدى القصير، أو المتوسط.

وتأتى خسارة الدول النامية من عدة مصادر.

المصدر الأول هو الارتفاع المتوقع (بنسبة ١٠٪) فى الأسعار العالمية للسلع الزراعية من جراء خفض او ازالة الدعم الموجه لصادرات هذه السلع فى الدول الغنية. والمصدر الثانى هو الخفض ثم الإلغاء الكامل للمزايا التفضيلية التى كانت تحصل عليها الدول النامية فى التصدير إلى الدول الصناعية المتقدمة. (وإن كانت بعض الدول النامية لم تستفد من هذه المزايا بالكامل سواء لأسباب خاصة بضعف قدراتها الانتاجية او التصديرية، او لأسباب خاصة بما تضعه الدول المتقدمة من مواصفات واشتراطات فنية فى السلع المصدرة إليها). اما المصدر الثالث للخسارة فهو يتمثل فى التكلفة المرتفعة التى ستتحملها الدول النامية من جراء الحماية الأكبر التى تكفلها الاتفاقيات لحقوق الملكية الفكرية، وبخاصة تكلفة نقل التكنولوجيا.

ويجب ان يضاف إلى قائمة الخسائر المحتملة للدول النامية ماسيترتب على فتح اسواقها أمام المنتجات والشركات الأجنبية من تهديد للصناعات الوطنية وللقطاعات التى كانت تتمتع بحماية تقليدية، وبخاصة قطاعات الخدمات المالية والمصرفية والاستشارية. وبمقتضى الاتفاقيات فان الدول النامية قد لاتستطيع تقديم الدعم الكافى لصادراتها، فى الوقت الذى يتعين عليها أن تخفض الحواجز التجارية على الواردات. وبذلك تحرم الدول النامية من السلاح الذى استخدمته الدول الصناعية القديمة والدول الصناعية الحديثة فى أسيا من قبل لغزو الأسواق الخارجية ولاتاحة الفرصة أمام صناعاتها الوطنية للنمو دون الخوف من التعرض لمنافسة غير متكافئة ممن سبقوهم فى مجال التصنيع. وهكذا فان فرص التصنيع لدول مثل مصر (التى ينصحها انصار الحرية الاقتصادية بالتوجه إلى التصنيع التصديرى) سوف تقل وتصبح أكثر صعوبة من زاويتين. الأولى هى المنافسة الأشد فى الأسواق الخارجية. والثانية هى المنافسة غير المتكافئة، والتى قد تتحول الى منافسة قاتلة للصناعات المحلية، فى السوق الداخلى.

ولكن هل معني ذلك ان الاتفاقيات الجديدة لا تحمل غير الخسارة للدول النامية ؟

يتحدث البعض عن فوائد محتملة. منها فتح اسواق الدول المتقدمة لتصدير المزيد من المنسوجات والملابس ومنتجات المناطق الحارة التى تنتجها الدول النامية. ومنها ان ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية قد يؤدى بعد فترة إلى زيادة انتاجها وانخفاض أسعارها من جهة، كما انه قد يحفز الدول النامية على إعطاء اهتمام اكبر لتنمية قطاعاتها الزراعية من جهة اخرى، ومنها أن تعريض الصناعات الوطنية فى الدول النامية للمنافسة الأجنبية سوف يحفزها على تطوير نفسها وزيادة كفاءتها. ومنها أن الرواج التجارى العالمى المتوقع فى اعقاب تنفيذ الاتفاقيات لابد وأن تنال منه الدول النامية شيئاً.

وهذا الكلام لايخلو من شئ من الحقيقة، وإن كان لاينفى أن الخسائر المتوقعة مؤكدة، بينما المنافع المتوقعة احتمالية بالنسبة للكثير من الدول النامية. فالدول الأكثر تصنيعاً والتى اكتسبت بالفعل مزايا نسبية فى الانتاج والتصدير هى المرشحة للفوز بهذه المكاسب فى المدى القريب.

سبيلان ضروريان

وطالما اننا نعيش فى عالم يرسم قواعد العمل فيه الاغنياء، والى ان نقوى مركزنا كدول نامية فى مواجهة الآخرين من خلال بناء قوتنا الذاتية الاقتصادية والتكنولوجية قطرياً، ومن خلال زيادة قدرتنا على التحرك الجماعى فى الساحة الدولية، سوف يصبح التعايش بدرجة او أخرى مع قواعد الجات الجديدة امراً لامناص منه. وفى هذه الحالة يتعين علينا سلوك سبيلين معاً فى آن واحد. أولهما اتباع استراتيجية تدنية الخسائر وتعظيم المكاسب المترتبة على ماقد نجد أنفسنا مضطرين لقبوله من الاتفاقيات الجديدة. ولذلك من المهم أن تدرس هذه الاتفاقيات دراسة وافية من جانب المختصين، وأن نحدد مايمكن أن نقبله منها الآن وما لايمكن ان نقبله من منظور المصلحة الوطنية. وعندما يكون مجال الرفض ضيقاً بالنسبه لبعض الاتفاقيات، فهناك دائما ابواب متعددة للتحايل والالتفاف حول النصوص بوضع القواعد والمتطلبات المحلية التى تقلل او تؤخر الخسارة. وليكن معلوما لدينا ان الدول الغنية ذاتها لن تتورع عن فعل نفس الشئ، فى الوقت الذى ستمارس اقصى الضغوط علينا لقبول كل الاتفاقيات. وثانيهما بناء قوتنا الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية واعادة هيكلة اقتصادنا بقصد اكتساب مزايا نسبية سواء فى بعض الصناعات التقليدية او فى المجالات الجديدة ذات النمو السريع. وهذا هو تحدى التنمية الذى يتعين علينا أن نواجهه بروح جديدة اى بعد التخلص من كثير الاوهام التى راجت فى عهد الانفتاح، وذلك سواء قرر الأغنياء تحرير التجارة فعلا أم استمروا فى طريق الحمائية.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجـــات والنظـــام الاقتصـــادى العالمــى ٣

لم يكن احد يسمع عن شيء اسمه الجات إلى وقت قريب . غير ان الوضع تغير إلى حد كبير بعد إبرام الاتفاقية الأخيرة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ . اصبحت كلمة الجات تتردد كثيرا فى الصحف السيارة وعلى لسان صانعى السياسة ورجال الأعمال والاقتصاديين وفي عدد كبير من الندوات والمؤتمرات . ماذا يعنى الجات بالنسبة للبلاد النامية وماهو الدور الذى يقوم به فى الاقتصاد العالمى . أولا الاسم: كلمة الجات مركبة من الأحرف الاولى الانجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . ويمثل الجات احد الأركان الثلاثة التى يقوم عليها الاقتصاد العالمى . أما الركنان الآخران فهما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ومن المعروف أن قواعد النظام الاقتصادى العالمى وضعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز التى انشأت صندوق النقد الدولى لكى يكون حارسا على النظام النقدى الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير لكى يكون حارسا على النظام المالى الدولى . مهمة الصندوق وضع القواعد التى تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجي على النحو الذى لايلحق ضررا بالبلاد الاخرى ولايتعارض مع اعتبارات الاستقرار الاقتصادى والتنمية. ومهمة البنك الدولى مساعدة البلاد الأعضاء وخصوصا البلاد النامية بتقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشروعات اللازمة لعملية التنمية وتشجيعها على تطبيق السياسات الاقتصادية التى تكفل الاستخدام الامثل للموارد . وكان المفترض ان تستكمل اركان النظام الاقتصادى العالمى بانشاء منظمة التجارة الدولية لكى تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك فى هذا المجال . وفعلا انعقد مؤتمر التجارة والعمالة فى هافانا - كوبا - سنة ١٩٤٧ واسفر المؤتمر عن الميثاق المعروف بميثاق هافانا الذى حاول وضع الأساس لمنظمة التجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها . وكانت الفكرة ان يقوم الاقتصاد العالمى على هذا الثالوث الذى يتكون من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة الدولية . وبهذا تكتمل المؤسسات التى تشرف على الاقتصاد العالمى فى المجالات النقدية والمالية والتجارية غير ان هذا التصور لم يكتب له النجاح بعد ان رفض الكونجرس الامريكى المصادقة على ميثاق هافانا نظرا لاحتوائه على بعض الأحكام التى تنادى بتدخل الحكومات فى سير التجارة الدولية وتعطيل قوى الطلب والعرض فى بعض المجالات . ومن ثم سقطت منظمة التجارة الدولية إذ لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الامريكية التى كانت تمثل حينذاك مايقرب من نصف الناتج القومى العالمى . غير ان بعض البلاد الصناعية - ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية - وعدد محدود من البلاد النامية رأت ان ما لايدرك كله لايترك كله . ومن ثم قررت ان تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذى يتعلق بتحرير التجارة الدولية وان تضعه موضع التنفيذ ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة او الجات وهى تمثل جزءا فقط من ميثاق هافانا اما الاجزاء الاخرى فهى تلك الاجزاء التى اصطدمت باعتراض الكونجرس الامريكى ومن ذلك تثبيت اسعار المواد الاولية ومنع الممارسات الاحتكارية فى التجارة الدولية وتنظيم انتقال التكنولوجيا وتأمين وتمويل الصادرات وقد دخلت هذه المسائل فيما بعد فى اختصاص مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية او مايسمى اختصارا الانكتاد الذى انشىء سنة ١٩٦٤ .

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) على ثلاثة مبادىء رئيسية:

الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود تعريفية وغير تعريفية . والمقصود بالقيود التعريفية الرسوم الجمركية . أما القيود غير التعريفية فهى تشمل عددا كبيرا من معوقات التجارة الدولية ومن اهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد واذون الاستيراد واشتراط ايداع نسبة من قيمة الواردات ودعم الصادرات وغير ذلك. تحرير التجارة هو الهدف الاساسى من الجات . فان البلاد الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ملتزمة بالعمل على ازالة القيود التعريفية وغير التعريفية او على الأقل تخفيفها. غير ان الازالة أو التخفيف لاتتم من كل بلد بمعزل عن البلاد الأخرى ولكن فى إطار مفاوضات متعددة الاطراف تضم كل البلاد الاعضاء . وتقوم تلك المفاوضات على أساس مبدأ التبادلية بمعنى أن ماتعرضه كل دولة من ازالة او تخفيف يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من البلاد الاخرى بحيث تتعادل الفوائد التى تحصل عليها كل دولة . أى أن تخفيف الحواجز الجمركية او غير الجمركية من جانب لابد ان يقابلة تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الأخر . ومتى تم الاتفاق على مستوى معين للتعريفة الجمركية فى اطار المفاوضات اصبحت

د. سعيد النجار

الدولة ملتزمة بهذا المستوى ولايجوز لها بعد ذلك رفع التعريفة الجمركية الا من خلال مفاوضات اخرى او اجراءات محددة . وتسمى التعريفة حينذاك بانها تعريفة مربوطة .

المبدأ الثانى : هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة فى المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط اولى الدول بالمراعاة . ومعناه أن اية ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد اخر لابد ان تنسحب تلقائيا الى كل البلاد الأخرى دون مطالبة بذلك . فإذا منحت احدى البلاد الاعضاء فى الجات تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فان هذا التخفيض او الاعفاء يسرى على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الاخرى . وبذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء فى ظروف المنافسة فى الاسواق الدولية . بعبارة اخرى فان شرط أولى الدول بالمراعاة يعنى المساواة فى المعاملة بين كل البلاد

المتجرة . ولايعنى كما قد يتبادر الى الذهن للوهلة الأولى منح رعاية خاصة لاحدى الدول على حساب البلاد الأخرى.

المبدأ الثالث : هو الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية اذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية . بعبارة اخرى فان حصص الاستيراد وماجرى مجراها يعتبر من المحرمات فى نظام الجات . فاذا كان لابد من التقييد لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية او لعلاج عجز فى ميزان المدفوعات فانه ينبغى الالتجاء الى الوسائل السعرية (اى التعريفة الجمركية) وليس الى الوسائل الكمية أو غير التعريفية .

وقد يتساءل البعض لماذا هذه المعارضة الشديدة للاساليب الكمية السبب ان الاساليب الكمية تختلف عن الأساليب السعرية من حيث افتقارها الى الشفافية . فاذا فرضنا رسما جمركيا مقداره خمسون فى المائة مثلا على الواردات من سلعة معينة لحماية الانتاج المحلى فاننا نعرف على وجه التحديد مقدار الدعم الذى يتمتع به المنتج المحلى عن طريق تلك الحماية ولكن اذا لجأنا الى اسلوب كمى بالحظر الكلى او بتحديد الكمية المسموح باستيرادها فاننا لانعرف تماما مقدار الدعم الممنوح . فى مثل هذه الحالات هناك تعتيم على مقدار الحماية ومن ثم على التكلفة الحقيقية التى ينطوى عليها هذا النوع من الحماية . لهذه الاعتبارات فإن الجات يقف موقف العداء من الاساليب الكمية الا فى حالات استثنائية نصت الاتفاقية عليها صراحة وذلك فى السلع الزراعية وفى حالة عجز خطير فى ميزان المدفوعات او حالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة مما يهدد الانتاج المحلى من نفس السلعة بضرر جسيم . هذه هى المبادىء الثلاثة التى تحكم نظام الجات وهى تحرير التجارة ومبدأ عدم التمييز والاعتماد على الوسائل السعرية دون الكمية فى تقييد الواردات. ونستطيع ان نفهم لماذا لم تكن البلاد النامية فى اى وقت من الأوقات شديدة الحماس للمبادىء التى يقوم عليها الجات . فإن تقييد التجارة كان من المبادىء الأساسية التى تقوم عليها استراتيجية التنمية خصوصا عند انشاء الجات. كذلك فقد رأت البلاد النامية أن مبادىء عدم التمييز والتبادلية وعدم اللجوء الى الوسائل الكمية لاتأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة . ولاشك ان هذه الاعتبارات تفسر ان الجات بقى مدة طويلة بعد انشائه يفتقد الصفة العالمية . فقد بدأ بعضوية ٢٣ دولة اغلبها من البلاد الصناعية مع عدد محدود جدا من البلاد النامية خصوصا من أمريكا اللاتينية . وكان ينظر إليه على أنه منتدى الأغنياء . ومن ثم فقد انصرفت البلاد النامية إلى انشاء منظمة اخرى موازية للجات تكون اكثر اهتماما بظروفها الخاصة واكثر استجابة لمتطلبات التنمية . وأدى ذلك الى انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالانكتاد سنة ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن الأسس التى قام عليها الجات . فهو لايعلق اهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للبلاد النامية . كذلك يرفض الانكتاد مبدأ عدم التمييز ويرى وجوب ان يقوم النظام التجارى الدولى على أساس اعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها ويرفض مبدأ التبادلية فى المفاوضات متعددة الاطراف ويطالب البلاد الصناعية بتخصيص نسبة معينة من دخلها القومى لمساعدة البلاد النامية . وبالجملة فقد نشأ الانكتاد لكى يعكس مطالب الجنوب فى مواجهة الشمال ويمكن النظر اليه على انه الفكرة المضادة لفكرة الجات. ومن المهم أن نذكر ان الفلسفة التى قامت عليها منظمة الانكتاد كانت تعكس الى حد كبير استراتيجية التنمية التى سادت خلال فترة الستينات وهى استيراتيجية الاحلال محل الواردات فى ظل تقييد شديد للتجارة الدولية ولم يجد الجات مفرا من ان يتماشى مع هذه الموجة الصاعدة وانعكس ذلك فى تعديل الاتفاقية الاصلية باضافة مايسمى بالجزء الرابع الذى اصبح نافذ المفعول منذ ١٩٦٦ . وهو يقرر صراحة ان البلاد النامية لابد أن تعامل معاملة خاصة وتفضيلية فى تطبيق احكام الاتفاقية العامة وأدى ذلك الى موافقة الجات على نظام التفضيلات العامة الذى تقرر فى اطار الانكتاد فى أوائل السبعينات رغم انه ينطوى على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز حيث انه يعفى معظم السلع الصناعية التى تصدرها البلاد النامية الى اسواق البلاد الصناعية من الرسوم الجمركية . وقد شهدت الفترة التى اعقبت ١٩٦٦ انضمام عدد كبير من البلاد النامية إلى الجات بعد ان وجدت ان الجزء الرابع يعطيها ماهى فى حاجة اليه من حماية كما أنه يعاملها معاملة تفضيلية فى ضوء متطلبات التنمية. وانضمت مصر الى اتفاقية الجات سنة ١٩٧٠ وكذلك انضمت بعض البلاد العربية الأخرى ومنها الكويت والمغرب وتونس والبحرين ويبدو ان عددا من البلاد العربية فى طريق الانضمام على أثر نجاح دورة أوروجواى.

الجات آخر الكـــوارث العالمية عام ١٩٩٣ (٢)

الاتفاقية لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية .. وستؤثر على صادرات القطن المصرى

أفريقيا ستخسر ٢٦٠٠ مليار دولار في سبيل تنفيذ اتفاقية «الجات»

وقفنا فى الحلقة السابقة عند بيان مجموع الصادرات الثقافية الامريكية لأوروبا والعالم، باعتبارها دخلا لايستهان به لأمريكا. وبيان ما دفعته فرنسا - ٣ مليارات فرنك فرنسي - لأمريكا، مقابل عرض افلام تليفزيونية فى الفترة من ٨٦ الى ١٩٩١.. وفى هذه الحلقة نستكمل ما بقى من وجهة النظر الفرنسية وغيرها من وجهات النظر فى موضوع اتفاقية الجات.

فالامر من وجهة نظر فرنسا لايقتصر على التكاليف المادية، انه يتجاوزها لانه يتعلق بصفة أساسية بهوية فرنسا وخصوصيتها وبالتأثير الذى تخلفه الثقافة الامريكية فى المجتمعات فهذا التأثير السلبى غير مسبوق لأنه ينعكس على كل مناحى الفكر من اللغة الى العادات والتقاليد والقيم فقد دخلت الفاظ وتعبيرات امريكية فى اللغة اليومية للفرنسيين ولبس الشباب الجينز واقبلوا على مطاعم الساندويتشات السريعة والهامبورجر والفراخ المشوية أى حتى الطعام الفرنسى الذى كانت شهرته تشيع فى الآفاق بدأ يلحقه الدمار واسلوب تناول الطعام المتئد الذى يدعو الناس الى تذوق الطعام والاستمتاع به بدأ يتلف وتنعكس هذه الثقافة من عبر المحيط على الازياء وخطوط الموضة التى كانت فرنسا تتميز بها وفى مسلسل الوقح والجميلات تقول ستيفانى لبروك: « اذهبي إلي امك في فرنسا، إن هناك اقبالا كبيرا فى اوروبا على الفتيات الجميلات»!!!

ولهذا قالت فرنسا تعليقا على ضغط الولايات المتحدة للحصول على موافقتها وموافقة العالم على تحرير صناعة المصنفات الفنية بكل انواعها وجميع قنوات هذا النشاط انه يستحيل ان يحدث ذلك واعلنت عزمها على الدخول فى معركة أطلقت عليها «معركة» الاستثناء الثقافى».

لقد وقفت فرنسا وقفة صارمة، وتبين أن الذين ينادون بأولوية التمسك بالهوية الفرنسية يمثلون اغلبية ساحقة، تكاد تصل للاجماع رغم تنوع الاتجاهات والتيارات الفكرية وقال جاك توبون وزير الثقافة الفرنسى ان فيلم «Jurassic park»، يهدد الشخصية الفرنسية.

ولم تسكت الولايات المتحدة، وردت على ذلك بأن «من حق الجماهير الاوروبية ان تشاهد ما تريد دون ان يفرض عليها ما تشاهده او تسمعه».

ولو انسقنا وراء هذا المنطق المقلوب لما بقيت فى العالم أى قيم ترعاها الدول ويرعاها اهل الفكر والمثقفون.

وتسبب هذا الموقف المتشدد فى اتفاق المانيا وفرنسا على عقد قمة لبحث نقط الخلاف المذكورة فى فرانكفورت يوم ١٩٩٣/١٢/١.

وردا على الشائعات التى نشرتها الدوائر الامريكية بأن موقف فرنسا سيؤدى الى عزلتها، صرح الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بقوله «إننا لانريد ان تنفرد ببذل الجهود» وكان ذلك دعوة واضحة الى ترجمة الوحدة الاوروبية الى موقف جماعى.

وقال رئيس الوزراء الفرنسى «لن تكون فرنسا هى التى ستواجه العزلة، بل للجموعة الاوروبية» وقال ايضا ان هذه اول مفاوضات كبيرة تدخلها المجموعة الاوروبية منذ توقيع معاهدة «ماستريخت»، التى ستؤكد وتنفى قدرة اتحاد اثنتى عشرة دولة على البقاء والحصول على حقوقها المشروعة، اى انه يقدم النزاع على انه اوروبى امريكى، وليس فرنسيا امريكيا، وفى الوقت نفسه الح الى ان فرنسا تملك حق الفيتو فى للجموعة الاوروبية، وهو الذى يمكن ان يعطل اى قرار.

وصرح وارين كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة، بأنه «ستكون هناك جولة محادثات حتى يوم ١٥ ديسمبر، ولكن لن يكون هناك شيء آخر يوم ١٦ ديسمبر، وهذه هى الرسالة التى اريد ابلاغها للأوروبيين».

وبعد مباحثات مضنية فى هذه القمة الالمانية الفرنسية، وبعد ان تكررت الاتصالات التليفونية بين المستشار هيلموت كول والرئيس الامريكى بيل كلينتون، حملت الانباء موافقة فرنسا على نتائج الاتصالات فى الموضوعين موضع الخلاف:

- ففى موضوع الدعم للمحاصيل الزراعية تم اقناع امريكا باستمرار الدعم الاوروبى للصادرات الاوروبية من هذه المحاصيل، مع خفض الدعم بنسبة ٢١٪ على مدار ست سنوات تبدأ من ١٩٩٥.

- وفى موضوع الثقافة تم الاتفاق على تجميد هذا الموضوع لمدة خمس سنوات وهكذا خرجت اوروبا من المعركة التى قادتها فرنسا بانتصار جزئى، وسنرى ما سوف تسفر عنه الايام.

وحرى بفرنسا برصيدها الثقافى الهائل ان تعمل خلال هذه السنوات الخمس على التخطيط - وحدها او مع المجموعة الاوروبية - لتخطى هذه المحنة، وذلك بشن هجوم مضاد فى المجالات الثقافية المختلفة يستهدف به العالمية، بدل العكوف على تنمية عقلية المحاصرين والنواح عليها.

بقلم : عبد الرحمن صادق

وقد اعلن الرئيس بيل كلينتون يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ «ان الولايات المتحدة على وشك تحقيق نصر تاريخى فى جهودها لفتح الاسواق الخارجية امام المنتجات الامريكية».

وعقب توقيع الاتفاقية يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، قال: «ان الولايات المتحدة ستقود العالم فى الاقتصاد، بعد ان اصبحت قائدة له على المستوى العسكرى».

واعترف الرئيس كلينتون بأن الاتفاقية لم تحقق كل ما كانت تريده امريكا، وانه لذلك لابد من استمرار العمل لفتح اسواق جديدة، والتوصل الى اتفاقيات خاصة بالبنوك».

وعلق السيد عمرو موسى وزير الخارجية يوم ٢٠ ديسمبر على اتفاقية الجات، فحذر من التأثيرات السلبية للاتفاق الأخير للجات على اقتصاديات الدول النامية، وقال ان افريقيا ستفقد حوالى ٥٠٪ من المعاملة التفضيلية لها فى التجارة، وانه (الاتفاق) سيؤثر على صادرات القطن المصرى، وطالب بضرورة اعادة النظر فى الاتفاقية بسبب خطورة الموقف فى افريقيا بالذات، وقال ان مطالب الدول النامية لم توضع فى الاعتبار».

وهذا كلام بالغ الاهمية وكان يمكن ان تكون اهميته راجعة الى كونه وزير خارجية مصر، بما لها من ثقل فى المنطقة وفى العالم العربى والاسلامى وفى القارة الافريقية، غير ان اهميته تتزايد لأن مصر ترأس فى هذه الآونة المنظمة الافريقية.

ولم يأت هذا التصريح من فراغ، فلابد ان نستنتج ان المعلومات المتوفرة لديه من سفاراتنا فى الخارج سلبيه، ولما كان يوجه تمثيلنا الخارجى طبقا لموقف



المصدر : 

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٤

مصر قيادتها من هذه الاتفاقية، فاننا نجد ان مصر بذلت محاولة جادة للوقوف في وجه هذا الطغيان، فقد قام السفير منير زهران، مندوب مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة في جنيف يوم ٣ ديسمبر ـ اي قبل التوقيع باثني عشر يوما ـ بالقاء خطاب باسم افريقيا، عدد فيه تحفظات العالم الثالث على الاتفاقية التي توشك ان تتم، وناشد اغنياء العالم الا يفرضوا على الدول الفقيرة من خلال هذه الاتفاقية تضحيات اضافية الى جانب، ما يعانونه من اوضاع اقتصادية مترنية.

وهذا موقف يجب ان يسجل بالشكر والتحية للسياسة المصرية ووزارة الخارجية ووزيرها.

وصرح السيد محمود محمد محمود، وزير الاقتصاد يوم ٢٣ ديسمبر بأن الاتفاق الخاص بجولة اوروجواي لتحرير التجارة الخارجية العالمية «الجات» سوف تكون له نتائج ايجابية على الاقتصاد المصري.

وقال ان قوانين الاستثمار في مصر لاتتعارض مع اتفاق الغاء القيود على الاستثمار الذي تم اقراره ضمن اتفاقية الجات التي سيبدا تطبيقها عام ١٩٩٥، موضحا ان شرط المكون المحلي في التصنيع هو البند الوحيد الذي يتعارض مع «الجات»، وسيتم التغلب عليه بتحسين المنتج.

واضاف ان مصر يمكن ان تفتح فروعا لبنوكها في اسواق الدول الاعضاء بالجات (هكذا)، (الاهرام ٢٣/١٢/١٩٩٤ ـ ص ١ ع١).

ولاجدال في ان لدى السيد الوزير ما يبرر هذه النغمة المتفائلة، او شبه المتفائلة. فلدى سيادته مكاتب للتمثيل التجاري تبيح له معرفة كل ما يحدث في هذه المجالات، وله مندوب في المقر الاوروبي للأمم المتحدة في جنيف، وهناك الدوريات المتخصصة التي لاشك ان الممثلين التجاريين ومكتب سيادته في القاهرة يطلعون عليها.. ولكن... ان تفتح البنوك المصرية، فروعا لها في اسواق الدول الاعضاء بالجات خبر سعيد بطبيعة الحال، خاصة اذا فتحت فروعا في دول الجات الغنية، لا في دول الجات المعدمه في العالم الثالث، لأن معنى هذا انها اصبحت قادرة على منافسه كارتلات البنوك العالمية.

غير ان الخبر الأسعد الذي يتمشى مع اولويات احتياجاتنا، هو ان نعرف كيف سنحصل على القمح، الذي سيزيد ثمنه بداية على ١٠٪ حسب ما يقال، والذي لاغنى عنه لتوفير لقمة الخبز، الامر الذي يمكن ان يتحول في ايدي الاغنياء القادرين الى سلاح بطش وتجويع، وان نعرف كيف ستتصرف في محصول القطن، وان نعرف كيف تتمكن الصناعة المصرية من منافسة الصناعات الاجنبية، عندما تنخفض الجمارك عليها، وتباع في الاسواق المصرية بأسعار مثيلة او اكثر قليلا او اقل قليلا من المنتجات المصرية، وتصبح طريقا لتزف ثرواتنا للخارج.

ان لدينا امكانيات، وعندما يتسنى لنا ان نستوعب الاتفاقية بوضوح، فسوف نجد ميادين النشاط التي تتيح لنا ان نركز عليها في حدود المنافسة الدولية، وان يتيح لنا عائدها ان نلتقط الانفاس، وان نضاعف التركيز عليها مع اضافة ميادين اخرى، وان يقبل المصريون على العمل في جميع الميادين بكل طاقتهم، وهذا، ما سوف يسمح لنا بالحصول على الاموال اللازمة لتمويل لقمة الخبز.

والى جانب صناعة السياحة التي يجب ان نتمسك بدعمها بغير تحفظ، فان من اهم الميادين المفتوحة امامنا ميدان اللغة العربية التي تمثل امامنا سوقا بالغة الاهمية، ويجب الاستفادة منها قدر الطاقة بحكم الملايين الذين يستخدمونها، واهم مجالات هذه الاستفادة المطبوعات وعلى راسها الكتاب الذي يوشك سوقه ان يضيع من بين ايدينا. نتيجة الجمارك والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي فرضها السيد الدكتور وزير المالية على الورق ومستلزمات الطباعة.

وربما يكون الغاء الجمارك والضرائب بالكامل عن هذه الاصناف، ثم تصدير هذه المطبوعات الى العالم العربي اجدى واكثر ربحية من ترك صناعة الكتاب تهاجر من مصر الى لبنان او غيرها من الدول العربية او غير العربية (قبرص مثلا).

وطبيعي اننا يجب ان نغمض العين عن موضوع «المنح» من الدول الغنية، وكذلك ان نتناسى القروض، فبعد ان اجهد رئيس مصر نفسه على مدى سنوات طوال وهو يجوب البلاد بحثا عن خفض الديون، وبعد ان بشرت الحكومة بالسنة القادمة باعتبارها سنة انتهاء المعاناة، لن يكون مستساغا العودة الي البحث عن قروض جديدة.

تقول تقارير الامم المتحدة ان الفقراء في الدول النامية زادوا بنسبة ٤٠٪ في العشرين سنة الاخيرة. ويبلغ عدد الدول الفقيرة ١١٤ دولة، ويبلغ سكان هذه الدول اربع مليارات نسمة، يعيش منهم اكثر من ٢٥٪ تحت خط الفقر، ويموت منهم سنويا قرابة العشرين مليون نسمة، بسبب الجوع وسوء التغذية.

ومن المثير ان نلاحظ ان الدول الفقيرة ـ خاصة في افريقيا ـ هي التي كانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وحتى الخمسينات مستعمرات للدول القوية والغنية بسبب ثرواتها الطبيعية الهائلة فأصبحت بعد استقلالها افقر دول العالم.

والدول التي كانت تسيطر عليها دخل كبير في هذا، فانها تفرض شراء المواد الخام بأسعار تحكمية تجعله دائما يميل الى الانخفاض في مقابل السلع المصنعة، فاذا كان طن الكاكاو منذ عشر سنوات يشتري سيارتين، فانه الآن لايكفي لشراء سيارة واحدة، وهذا على سبيل المثال.

وبعد ان قطعت هذه الدول شوطا بعيدا في التحرير، بقيادة الثوار الذين قادوا الكفاح في سبيله، وتحقق لها الاستقلال السياسي اذا بها ترتد الى افقر الدول في العالم وشعوبها تعيش تحت خط الفقر.

والاحداث التي توالت على دول الشرق والغرب والجنوب الافريقي شاهدة على ذلك بحروبها المحلية، التي ينتقل فيها الحكم من يد الى اخرى، ومن حزب او قبيلة الى حزب آخر او قبيلة اخرى، ومن مجموعة من العسكريين الى مجموعة اخرى، والى الاغتيالات الى المرتزقة الذين يعيشون في القارة تحت الطلب، بل ويفدون عبر المحيطات يقاتلون الى جانب من يدفع، وهذا كله لايحدث عفوا، وانما وراءه تدبير شرير.

فأين ذهبت هذه الثروات؟

نهبها الثوار السابقون، ويتسامع الناس انهم اغنى اثرياء العالم، وان ثرواتهم مكدسة بألوف المليارات في بنوك اوروبا وامريكا، تستغل في تقدم هذه الدول الغنية المتقدمة في جميع الاتجاهات.

ومن الامثلة على ذلك زائير، التي تعتبر ليس فقط من اغنى دول القارة الافريقية، وانما من اغنى دول العالم، بالطاقة التي تملكها، وانها تملك في مناجمها ٢٠٪ من نحاس العالم، بخلاف الكميات الضخمة من المعادن الاخرى النفيسة وغير النفيسة والاحجار الكريمة ونصف الكريمة.. ولكن كينشاسا لاتستطيع دفع مرتبات موظفيها، والعاملين بها، ولا الجيش، ولذلك اصبح كل هؤلاء شبه مسرحين، على كل منهم ان يتحرك ليخطف رزقه من حيث يستطيع، واصبحت الجرائم فيها شيئا معتادا على سكانها ان يتعايشوا معه، في الوقت الذي تزيد فيه ثروة رئيس الدولة في البنوك الاجنبية على اجمالي ديونها الخارجية.

وليت الامر اقتصر على ذلك بالنسبة لهذه القارة التعيسة.

ان النزاعات والحروب المحلية تجتاح جنوب الصحراء (انجولا وموزمبيق وليبريا ونيجيريا والصومال وبوروندي والسودان) وليس هناك امل واضح في وقف هذه النزاعات والحروب، وان كنا نتطلع ان تتمكن آلية فض المنازعات التي دعت مصر الى انشائها مؤخرا في اطار منظمة الوحدة الافريقية من تحقيق بعض النتائج الايجابية في هذا المجال.

وسوف تخسر افريقيا في سبيل تنفيذ اتفاقية الجات ٢٦ مليار دولار وهذه هي الصورة القاتمة التي تخيم على العالم في هذه الايام، بعد ان تم توقيع ما يطلقون عليه «الفصل الاخير» من اتفاقية الجات، التي تنادي بصوت يصم الآذان انها اتفاقية المصدرين ضد المستوردين، وكيف تم التوقيع عليها بعد انجاز المفاوضات المتعلقة بها بين اغنياء العالم الذين تكون من الطبيعي ان يحافظوا فيها على مصالحهم ويدعموها، وفقراء العالم الذين لايملكون حتى حق عدم التوقيع، لأنهم بذلك يطردون من جنة الاغنياء، فيوقعون صاغرين، على امل الحصول على بعض الفتات من مائدة الاغنياء في صورة منح او مساعدات مثل التي يجودون بها على الصومال او غيره من الدول التي تنزل بها النكبات.

فهل معنى ذلك انعدام الامل؟

نستغفر الله، يبقى الامل دائما في قلوب البشر، وبغيره لايكون هناك معنى للحياة.

ان الصورة المكملة لهذه الصورة الافريقية، تأتينا من اركان العالم الاربعة، في صورة نزاعات وحروب محلية في اسيا (تايلاند ومثلث الافيون الذهبي وباكستان والهند حول كشمير وافغانستان بين رفاق السلاح) ومن دول الاتحاد السوفييتي السابقة التي يقاتل بعضها بعضا، ومن البوسنة، ومن هاييتي وغيرها، وكل هذا نطالعه في الصحف.

ثم العنف الطائفي، والعنف العرقي، والبطالة (٨ ملايين عاطل في روسيا وحدها) والكوارث الطبيعية من فيضانات الى حرائق الى اعاصير، ثم الجريمة التي تتصاعد معدلاتها في عشرات من الدول، والنازيين الجدد في المانيا والذين انضم اليهم فلاديمير جيرنوفسكي الذي يطالب بابادة كل من لايكون اشقر الشعر ازرق العينين، والمخدرات التي يتزايد انتشارها يوما عن يوم، وينضم الى قافلة المدمنين يوميا الآلاف من البشر.

واخيرا الايدز، الذي تقول هيئة الصحة العالمية ان تكاليف مكافحته المباشرة خمسة آلاف مليون دولار، تتحملها الجهات الصحية في العالم، وهذا بخلاف التكاليف غير المباشرة، والخسائر الاقتصادية المترتبة على الاصابة به من العجز عن العمل.

ورغم كل ذلك يجب ان يحتفظ البشر بالأمل في قلوبهم.

ان التاريخ يحكي في صفحاته ماعانته البشرية من اهوال على امتداد الحياة على سطح الارض، وقرانا عن المجاعات، وعن الاوبئة التي حصدت الملايين من البشر، والحروب التي خاضها الهكسوس والاسكندر الاكبر وقيصر وحروب المائة سنة وجحافل التتار والحرب العالمية الثانية ـ ونرجو الله ان تكون الاخيرة ـ وغيرها مما سطره التاريخ.

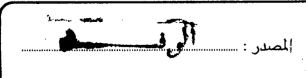
وفي كل الاحوال، خرجت البشرية من اختباراتها بانتصار، منهكة؟ ربما، ولكن البشر عاشوا بعد ذلك واستردوا عافيتهم، وعملوا من جديد، وغمروا ما خربه اسلافهم في غمرة من غرور القوة.

وهذا الدرس سوف يتكرر ولا ريب

وهذا هو الجانب المنظور المعلوم من كارثة «الجات» لنا نحن البشر.

ويبقى جانب غيبي لايعلمه الا الله، يتعلق بالمستقبل، وهو ما يأمل البشر ان يكون.





المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد ولد يوم اول يناير تكتل اقتصادى عملاق، يضم للجموعة الاوروبية ودول الشمال (فنلندا ـ السويد ـ النرويج ـ ايسلندا) ومعهم النمسا، وهو تكتل يضم قرابة اربعمائة مليون نسمة من الاغنياء، يملكون الموارد، والمعرفة، والتكنولوجيا، والرغبة فى العمل، ويستطيعون ان يكونوا قوة لها حسابها فى مجال الانتاج والتصدير.

أيضا يوجد ما يطلق عليه الآن نمور اسيا

واخيرا العملاق الذى نهض من غفوته، الصين، وعلينا ان نحسب حسابا، بل الف حساب، فأنا شخصيا اتوقع بناء على ما اعرفه عن هذه الدولة والشعب، انه فى سنوات قليلة سوف يتفوق اقتصاديا على عمالقة اخرين، ولعل هذا هو الذى اكسب القرن القادم تسميته «القرن الباسيفيكى».

لانعتقد ذرة واحدة ان هذه القوى ستعجز عن تحقيق التوازن الاقتصادى بل سوف تستطيع مواجهة هذا الوضع الجديد قبل ان تتمكن القوى التى فرضته من احكام سيطرتها على اقتصاد العالم.

ويجب دائما ان نتذكر ـ اولا واخرا ـ القدرة الالهية.

ويصدق قول العزيز الحكيم «الم يروا كم اهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم فى الارض ما لم نمكن لكم، وارسلنا السماء عليهم مدرارا وجعلنا الانهار تجرى من تحتهم فاهلكناهم بذنوبهم وانشأنا من بعدهم قرنا اخرين».. صدق الله العظيم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

السفير الكندى بالرياض لـ « العالم اليوم »:

نؤيد انضمام السعودية إلى «الجات»

نتائج مهمة لاجتماعات اللجنة السعودية الكندية

٢٠٪ زيادة فى حجم التبادل التجارى بين البلدين

□ الرياض - محمد عبد الرحمن:

اشاد السفير بيتر سندر لاند سفير كندا بنتائج اجتماعات اللجنة السعودية الكندية فى دورتها السابعة التى عقدت مؤخرا بالرياض.. وقال إن اللجنة حققت نجاحا كبيرا فى مجالات التعاون بين البلدين.

وقال السفير الكندى فى تصريح لـ «العالم اليوم» إن الجانبين بحثا على مدى يومين العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة فى مجالات الاتصالات والنقل والتنقيب عن المعادن والتدريب والرعاية الصحية.

واضاف سندر لاند ان من اهم الموضوعات التى طرحت للبحث خلال اجتماعات اللجنة الطلب الذى تقدمت به المملكة العربية السعودية لعضوية المنظمة العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات».. مؤكدا فى هذا الصدد تأييد كندا لهذا الطلب.

واشار إلى أنه تم ايضا مناقشة آثار اتفاقية التجارة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك على قطاع الطاقة.

اجتماع اللجنة.. خطوة مهمة

واشار السفير الكندى إلى ان الجانبين وافقا على اهمية المتابعة النشطة لقرارات الاجتماع بشكل سنوى.. وقال اننا نعتبر هذا الاجتماع خطوة مهمة لتقوية وتعزيز العلاقات التجارية القائمة بين كندا والمملكة ونتطلع لتنفيذ المبادرات والمشاريع العديدة التى يتم تحديدها خلال اجتماعات اللجنة.

تجدر الاشارة إلى أنه قد تراس اجتماعات اللجنة من الجانب السعودى السفير مامون كردى وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية فيما تراس الجانب الكندى الن كيلباتريك وكيل وزارة الخارجية لشئون التجارة الدولية.

٢٩٤,٥ مليون دولار.. حجم التجارة المتبادلة.

وجدير بالذكر ان حجم المبادلات التجارية بين المملكة وكندا بلغ عام ١٩٩٢ حوالى ١٩٣,٦ مليون دولار أمريكى.. وخلال النصف الأول من العام الماضى ١٩٩٣ بلغ اجمالى قيمة هذه المبادلات ٢٩٤,٥ مليون دولار مسجلا زيادة بنسبة ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الاسبق.

واوضح تقرير لمجلس الغرف السعودية ان قيمة صادرات كندا للمملكة عام ١٩٩٢ ٢٣٩,٩ مليون دولار مقابل ٤٢٠,٧ مليون دولار العام الاسبق.. وفى عام ١٩٩٣ وصلت قيمة هذه الصادرات خلال النصف الاول من العام ١٥١,٨ مليون دولار بارتفاع نسبته ٣,٢٪ عن قيمتها خلال النصف الاول من العام الاسبق ١٩٩٢.. ومن اهم هذه الصادرات الشعير والخشب والورق.

اما بالنسبة لواردات كندا من المملكة فقد بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ٤٥٣,٧ مليون دولار.. خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ بلغت قيمة هذه الواردات ٢٤٢,٧ مليون دولار بارتفاع نسبته ٣٤٪ عن النصف الأول من العام الاسبق.

واهم هذه الواردات النفط ومشتقاته والذى يمثل أكثر من ٩٥٪ من اجمالى واردات كندا من المملكة السعودية.

وقد تحول الميزان التجارى بين البلدين لصالح المملكة بدءا من عام ١٩٩٠ بعد أن كانت كندا تحقق فائضا مع المملكة بلغ عام ١٩٨٩ حوالى ٧٠,٩ مليون دولار.

وقدرت قيمة العجز التجارى لكندا مع المملكة فى عام ١٩٩٢ بحوالى ٢١٢,٨ مليون دولار مقابل ٢٣٠,١ مليون دولار عام ٩١.

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٣. بلغت قيمة هذا العجز ٩٠,٩ مليون دولار بارتفاع نسبته ١٦٩٪ عن نفس الفترة من العام الاسبق.





«الجات» .. احتكار التقدم وتأصيل التخلف؟

لايمكن حصر كامل خسائر اتفاقية الجات الاخيرة ومخاطرها الجسيمة فى ضوء ماتضمنته من مواد ونصوص والتزامات وتوقيتات زمنية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب بحكم ان كافة التحليلات التى تعتمد فقط على النص ولاتتجاوزه الى تحليل الاطار العام للمناخ الدولى ومصالحه وحقائقه الجديدة والمتجددة لابد وأن تؤدى الى نتائج مضللة والى تقديرات غير صائبة للنتائج على المدى القصير والمتوسط والطويل.. وحتى التحليلات القائمة فقط على الفرحة والتهليل لانتصار مبدأ حرية التجارة العالمية فإنها تؤدى الى قصور حاد فى تحديد المشاكل وتضع غشاوة وعتامة حادة تمنع رؤية الاعصار المدمر الذى تاكدت نذره وتوجهاته وقسماته وابعاده منذ سنوات مما يسمح بتحديد الحجم الحقيقى لمخاطره الجسيمة على الدول النامية فى ظل الواقع الجديد القائل بالاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وقد جاءت اتفاقية «الجات» لتضع اللمسات الاخيرة للواقع الاقتصادى والتجارى والمالى الدولى الجديد واستكمال حاجته الى المظلة الدولية التى يتحرك فى ظلها لفرض القواعد الجديدة للعبة بعد ان تحددت ووضحت.. وبعد ان تاهلت الدول الصناعية الكبرى وتراضت فيما بينها على هذه القواعد..

ويستحيل فهم اتفاقية «الجات» وتحليلها فى سياق ينفصل عن الفهم التام والكامل للمفهوم العصرى للتخصص وتقسيم العمل بين الدول لأن المفهوم التقليدى والقديم كان يقسم العالم الى عالمين لاثالث لهما، عالم من ينتجون السلع الصناعية ويصدرونها وعالم من ينتجون المواد الخام والتعدينية وجانب من المنتجات الزراعية ويصدرونها وكانت قواعد التجارة الدولية تقول دائما بان اسعار السلع الصناعية تتجه للارتفاع وفاتورة استيرادها تميل الى التضاعف المستمر فى حين أن أسعار المواد الخام والاولية وما شابهها تتجه إلى الانخفاض وفاتورة استيرادها تميل الى الهبوط الحاد.. وتركز دائما جانب هام من الحوار بين الشمال المتقدم الغنى والجنوب المتخلف الفقير على نقطة محورية تقول بعدم عدالة شروط التجارة الدولية وهى عدالة لا ترتبط من قريب او بعيد بمبدأ حرية التجارة.

ومع التكنولوجيا والتقدم توارى المفهوم السابق والتقليدى للتخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وظهر الاتجاه الذى سمى «باعادة التوطين الصناعى» حيث بدأت الدول الصناعية الكبرى فى التخلص من قائمة طويلة من الصناعات الكثيفة العمالة والاقل تقدما والاقل استفادة من مزايا التكنولوجيا المتطورة كما تم التخلص من الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ونقلها الى دول العالم الثالث الذى لاتوجد به قوانين متشددة لحماية البيئة تعادل تلك القوانين الموجودة فى الدول الصناعية الكبرى والتى جعلت من اشتراطات حماية البيئة عبئا كبيرا على مثل هذه الصناعات لما تتطلبه من انفاق استثمارى ضخم يقلل ارباحها ويدفعها غالبا الى الخسارة والافلاس.

ويعرف عالم اليوم نوعية جديدة من التخصص الانتاجى قائمة على تخصص الدول الصناعية الكبرى فى «صناعات التكنولوجيا المتقدمة» مثل صناعات الكمبيوتر او بالاصح الاجيال المتطورة منها وبالذات البرامج المغذية لها وكذلك صناعة الخدمات الدولية المالية والاستشارية والسياحية وغيرها وهى نوعية من الانتاج تحقق «قيمة مضاعفة» عالية ومرتفعة بمعنى ان عائدها مرتفع ولاتحكمه المعايير التقليدية للمكسب والخسارة.. لان الدول المنتجة لهذه النوعية من السلع والخدمات فى وضع شبه اقتصادى يمكنها من فرض السعر الاعلى.. وهذه النوعية من الارباح القصوى تتيح الفرصة للتمتع بالرفاهية المعيشية التى تحرص هذه الدول على توفيرها لمواطنيها عنوانا على تقدمها وتميزها.. وهذه النوعية الجديدة من التخصص قائمة على تكثيف استغلال رأس المال وتكثيف توظيف التكنولوجيا المتقدمة وتخلق فى النهاية مايمكن تسميته «بالميزة التنافسية» وهى تختلف جملة وتفصيلا عن الاحاديث المدرسية الجامدة والمتخلفة لجوقة حرية التجارة الدولية الذين تقتصر احاديثهم وتحليلاتهم على المفهوم المتحفى القديم لاحاديث «الميزة النسبية» وهى احاديث اصبحت لاتصلح الا لكتب المطالعة الرشيدة وللاطمئنان على أن خليل يواظب على أكل الفول الذى يجمع كافة المزايا وجميع الحسنات.

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

واكتمال الفهم الصحيح لاتفاقية «الجات» لايمكن ان ينفصل عن التقدير السليم لعودة البعد الجغرافى للبروز على الرغم من كافة الاحاديث الفضفاضة للاندماج الاقتصادى العالمى وهو بعد يتضح من تكوينات التكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم وارتكازها على قاعدة «الجوار الجغرافى» بالدرجة الأولى والسوق الاوروبية المشتركة التى تحولت الى الجماعة الاوروبية وتضم ١٢ دولة فقط توشك ان تضم غالبية دول القارة الاوروبية وتمهد الطريق وتفتحه امام هذه الخطوة وتتحرك صوب اقامة كيان الولايات الاوروبية المتحدة مع القرن القادم.. وفى المقابل يتشكل كيان جغرافى مماثل فى امريكا الشمالية بقيادة امريكا بدايته تضم معها كندا والمكسيك ولكن مخططاته تتسع كثيرا لتشمل جانبا عريضا من امريكا اللاتينية وترتيباته الفعلية والعملية خلال عقد الثمانينات ضمت مجموعة دول الكاريبى التى ينظر اليها باعتبارها الفناء الخلفى لامريكا ومصالحها واهتماماتها.

ومع التطورات الحديثة عالميا التى دفعت الى تسمية العصر الحاضر بعصر المعلومات او المعلوماتية وارتفاع قيمتها وعائداتها وكثافة الاستثمار فيها فإن قضية «الملكية الفكرية» وبالاخص براءات الاختراع واجراءات منع التقليد - ولا أقول التزييف - تصبح ذات قيمة كبرى للدول الصناعية الكبرى وتحقيق عوائد بالغة الضخامة لاغنياء العالم بغير جهد اضافى يبذلونه لانها ستضمن لهم عائدات اضافية عما يملكونه بالفعل وهى عائدات كان يصعب المطالبة بها قبل اتفاقية «الجات» وستصبح ملزمة بعد الاتفاقية.

وماجاءت به اتفاقية الجات يعنى ان عصر تكرار المعجزة اليابانية قد انتهى بغير رجعة لان اسلوب المعجزة القائم على تقليد براءات الاختراع فى الدول الاوروبية وامريكا وتحديثه واعادة بيعه فى اسواق هذه الدول باسعار اقل قد انتهى وولى لان من يصنع ذلك فى ظل اتفاق «الجات» الاخير حرامى مكانه الطبيعى «كراكون» منظمة التجارة العالمية الجديدة. بغير مناقشة.. وكذلك فإن تجربة النمور الاسيوية او مايسمى بالدول الصناعية الجديدة قد انتهت وولت لان عصر صناعات التجميع والصناعات المغذية وكذلك عصر الصناعات الكثيفة العمالة قد اصبح من مخلفات الماضى لان واقع التكتلات والتربيطات الدولية الجديدة يتيح فرصة الصناعات الكثيفة العمالة اساسا لدول الجوار الجغرافى فى اوروبا الشرقية بالنسبة لاوروبا وفى منطقة الكاريبى والمكسيك وامريكا اللاتينية بالنسبة لامريكا. لقد اثبتت السياسة ان المواعيد ليست مقدسة والدليل القريب يرتبط بعدم قداسة مواعيد اتفاق «غزة - اريحا» بالرغم من كثافة الاهتمام الدولى به ومن حوله.. لماذا لايتم التخفف من قداسة التوقيتات فى اتفاقية «الجات» الاخيرة ويؤجل اجتماع مراكش بالمغرب من ابريل القادم الى ابريل عام ١٩٩٥ حتى تمنح كافة الاطراف نفسها الفرصة للمزيد من التفاوض لوضع النقاط فوق الحروف بحثا عن الحد الادنى من العدالة فى العلاقات التجارية الدولية خاصة ان المصالح الاقتصادية العالمية لايصلح لها منطق العلاج المطبق فى البوسنة والهرسك ويتنافى تماما مع سلوكيات الامين العام للامم المتحدة التى تتبعها منظمة التجارة العالمية الجديدة.. لتضاف الى مملكته وملكوته وتفسيراته وتاويلاته ؟!



دول جنوب شرق اسيا ونظام التجــارة العــالمى الجديــد

ماری روزفيليب

منذ توقيع اتفاق الجات الأخير فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والجميع يتحدثون عن تأثير هـذه الاتفاقية على التجارة الــدوليـــة وعلى دول العـــالم المتقـــدم. كما اهتم الاقتصاديـون بتأثير هذه الاتفـاقية على الدول النـامية وعلى مصر بالتحديد. والقليل من الكتابات المنشورة هى التى قامت بدراسة تأثير هذه الاتفاقية على دول جنوب شرق اسيـا عـامـة، وعلى دول النمـور الآسيـويـة: سنغـافورة، كـوريـا، هونج كـونج وتـايـوان بوجـه الخصوص.

وأهم بنود الاتفاق الأخير للجات تتلخص فى تخفيض التعريفة الجمركية على السلع المصنعة فى حدود ٥٪ على الدول الغنية وإزالـة الدعم الـزراعى. وسوف يـؤدى تخفيض الـرسـوم الجمركيـة على السلع المصنعـة إلى تخفيض الـرسـوم على حوالى ٢٠ ألـف سلعة وبـالتالى سوف تصبح الغلبة للكفاءة الانتاجية والجودة العالية.

وبدراسة هيكل الصادرات الكـورية مثلا يتضح أن السلع المصنعة مثلت نحـو ٩٥٪ من إجمالى الصادرات الكورية فى عام ١٩٩١ ـ وتبلغ هذه النسبة الرقم نفسه فى هـــونج كـــونج، كما تبلـغ ٧٢٪ من صـــادرات سنغافـورة. وبتخفيض التعريفة الجمـركية على المواد المصنعـة سـوف تخفض أسعارهـا. وبـالتـالى تصبح الصادرات المصنعة لهذه الدول أكثر منافسة فى الأسواق خاصـة بعد ارتفـاع قيمة الين مقارنـة بالـدولار الأمر الذى أدى إلى زيـادة أسعار المنتجات اليـابانيـة وزيادة فرص النمور الاسيوية فى التصدير.

كما تجدر الاشارة إلى أنه طبقا لتقـارير البنك الدولى فإن حوالى ٦٠٪ من صادرات جنوب شرق اسيا تذهب إلى الدول المتقدمة و ٣٥٪ للدول النامية. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الصادرات للدول النامية بعد أن تقوم هذه الـدول بتخفيض التعريفـة الجمـركية طبقـا لاتفاقيـة الجات الاخيرة حيث إن هـذه الـدول تتمتع بأعلى نسب تعريفة جمركية لحماية صناعاتها المحلية.

ومن المتوقع أن تكون اسيا من أكثر المستفيدين من تحرير التجارة حيث إنه طبقا لتقـرير أعده البنك الدولى فإن تخفيض ٥٪ فى التعـريفة الجمـركيـة فى الولايـات المتحدة والمجمـوعة الأوروبيـة سوف يـؤدى إلى زيادة إجمالى صـادرات الدول النامية بمعدل ٥٦ مليار دولار أمريكى سـوف يذهب ٢٧,١ مليـار منها إلى دول شرق اسيا.

ومما يؤكد هذا أنه بعد أن ساد القلق دول شرق اسيا تجاه اتفاقية النافتا، انقشعت سحابة القلق بعد الدراسة المتأنية التى أوضحت أن الأجـور فى القطاع الزراعى فى المكسيك «احـدى دول النافتـا» تعادل ضعف مستـوى مثيلتها فى كل من اندونيسيا والفلبين وتايلاند وماليزيا ـ كذلك يعـادل مستوى التضخم فى المكسيك ضعف ما تشهـده الصين التى تعد الـدولـة الأكثر نمـوا فى شرق اسيا.

لكن الخوف أن تلجأ الـدول الصنـاعية إلى محاربـة الغزو الاسيـوى عن طريق البنـود الخاصة بـالاغراق وتتهم الدول الاسيوية بمحاولة اغراقها.

أمـا تأثير البند الثـانى الخاص بتخفيض الـدعم على المنتجات الـزراعية فليس من المتوقع أن يكـون له تأثير قوى على أسعار المواد الزراعية فى دول شرق اسيا حيث إن واردات هذه الـدول من المواد الزراعيـة قليلة، فتبلغ نسبة واردات كـوريا من الطعـام حوالى ٥٪ من إجمالى وارداتها. التأثير الـوحيد سيكون نتيجـة فتح كـوريا أسواقهـا أمام الأرز الأمريكى مما سيـؤدى إلى زيادة وارداتها من المنتجات الزراعية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف والنظام الاقتصادى الدولى

«ثمة نقطة مهمة لم تلتفت إليها معظم الكتابات التى تناولت بالتعليق الاتفاق الذى أنهى الجولة الثامنة ـ جولة أورجواى ـ من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، فى إطار اتفاقية الجات، والذى تم التوصل إليه فى منتصف ديسمبر الماضى. فهذا الاتفاق مثل نقطة فاصلة بين ما قبله، وما بعده نظرا لكونه أسس لنظام تجارى عالمى جديد هو نظام التجارة متعدد الأطراف. هو نظام له مؤسساته الواضحة ويستند على جملة من إجراءات المراقبة والاشراف وفرض

العقوبات على المخالفين.. وهو نظام يشمل كافة الاطراف الدولية، الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق. وأخيرا هو نظام يعكس توازنات القوة الاقتصادية الراهنة..
والمقالان التاليان يناقشان تأثير هذا النظام الجديد الذى أرسته الاتفاقية. حيث يناقش المقال الأول تأثيره عموما، مع الاشارة إلى ردود الأفعال المصرية عليه» فى عجالة. بينما يناقش المقال الثانى تأثير مثل هذا النظام على دول جنوب شرق اسيا، وهى من أكبر القوى التجارية فى العالم».

عيسى فتحى عيسى

كما هو معلوم للمتابعين لمفاوضات الجات فإن الغاية الأساسية من كافة مفاوضات الجات عبر أكثر من ٤٥ عاما تبلورت فى تحرير التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجارى عالمى مؤسس على قاعدة تعدد الاطراف المتعاقدة، وقد استندت تلك الغاية على مفهوم المزايا النسبية على اعتبار أن تحرير التجارة الدولية سوف يسمح بمزيد من الكفاءة فى تخصيص الموارد إذ سيترتب على هذه الكفاءة أن تصبح كل دولة قادرة على التخصص فى إنتاج السلع التى تتمتع فى إنتاجها بمزايا نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول الاخرى. ومعنى ذلك أن أسعار السلع «والخدمات» ـ بصفة عامة ـ سوف تميل للانخفاض وأن هياكل الأسعار النسبية سوف تعكس بصورة متزايدة القيم النسبية لمختلف السلع و«الخدمات» والنتيجة المنطقية لذلك أن القدرة الشرائية للمستهلك سوف تزداد الأمر الذى يسمح بزيادة الطلب العالمى وبالتالى زيادة معدلات النمو فى الاقتصاد العالمى وما يتضمنه من الارتقاء بمعدلات التشغيل وتراجع نسب البطالة.

هذا عن الأساس النظرى الذى قامت عليه الجات لتبرير كافة المفاوضات التى جرت عبر الدورات الثمانية. إلا أن أهم ما يلفت النظر فيما تمخضت عنه دورة أورجواى من نتائج أنها أوضحت قدرات المتفاوضين «١١٧ دولة» بين فاعل ومفعول به، وبطبيعة الحال كانت البلاد الصناعية المتقدمة فى مقام الفاعل «الضاغط» وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى رأس الرمح فى مقام الفاعلية، وكانت البلاد النامية بمستويات تطورات اقتصادياتها المختلفة فى مقام المتلقى والذى يجب عليه أن يكيف أوضاعه الاقتصادية المحلية مع الواقع الاقتصادى العالمى الجديد الذى لم يعد ممكنا ـ مع الانخراط فيه ـ الفكاك منه . وقد أوضحت نتائج دورة أورجواى كذلك مستوى التطور الاقتصادى على المستوى القطاعى، فبعد أن ظل هدف كافة جولات الجات السابقة على دورة أورجواى التركيز على تحرير التجارة المنظورة «القطاعات السلعية» فإن دورة أورجواى امتدت بالتحرير إلى التجارة غير المنظورة «القطاعات الخدمية» إلى جانب التجارة المنظورة تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية لتعكس بذلك التطور الذى حدث بالهيكل القطاعى للاقتصاد الأمريكى حيث حقق تطورا هائلا فى مجال الخدمات «المالية ـ الاتصالات ـ الشحن والخدمات الملاحية.. إلخ» بحيث أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الأول بالاقتصاد الأمريكى من حيث نسبة المساهمة فى الناتج

المحلي الامريكي «أكثر من ٤٠».

والمستفاد مما تقدم أن منافع تحرير التجارة الدولية، وبلا أدنى شك، مؤكدة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة «الفاعلة» إلا أنها بالنسبة للبلاد النامية ذات التطور الاقتصادي المنخفض تقع في دائرة الظن أو عدم التأكد، وأن الأمر بالنسبة للمجموعة الأخيرة يتطلب تحليلا مستفيضا لتوقع آثار دورة اوراجوى في الأجل القصير والأجل الطويل. وفي هذا الصدد فإن تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٩١ أوضح أن معظم الدراسات التي حللت العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح في التجارة تشير إلى أنه من المرجح أن تكون المكاسب طويلة الأجل الناجمة عن تزايد المنافسة والنتائج الاضافية للتكنولوجيا أكبر كثيرا من المكاسب قصيرة الأجل، إلا أن التقرير عاد وحذر من الاعتماد على هذا الاستنتاج لسببين:

الأول: أن معظم الدراسات بحثت العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم التجارة وليس «سياسات التجارة» بما تطرحه من أسئلة صعبة.

الثاني: من الصعب تفسير الارتباط بين السياسات التجارية والنمو، فقد يكون الاداء التصديري المتميز وارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي راجعا إلي السياسات غير المعنية بالتجارة بصورة مباشرة «مثال السياسة الاقتصادية الكلية وتدابير تشجيع المنافسة المحلية وما إلي ذلك» وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الصعب تحديد اتجاه السببية بين سياسات التجارة والنمو، حيث إن قضية النمو الاقتصادي على المستوى الدولي تثير تساؤلا مهما.. لأى مدى يمكن عن طريق تحرير التجارة الدولية زيادة معدلات النمو الاقتصادي بدول العالم في ظل النمط الحالي لتوزيع الدخل علي المستوى الدولي والمستوى الاقليمي والمستوى القطري «وهو نمط يتسم بسوء التوزيع» وفي ظل الأوضاع النقدية الدولية الراهنة القائمة علي عدم وجود نظام نقدي دولي ينظم هوامش الحركة فيما بين عملات دول العالم بما لا يجهض المزايا النسبية التي تحدد القدرات التنافسية الدول المختلفة ومن ثم الحفاظ علي مكتسباتها التلقائية من التجارة الدولية؟

ومن هنا يمكن القول بأن أهم القرارات الأساسية التي انتهت إليها دورة أورجواى تمثلت في:

انشاء «منظمة التجارة العالمية» إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتتولى الاشراف على تحرير التجارة العالمية ولها سلطات واسعة في ازالة كافة أنواع الحواجز والعقبات التي تعترض انسياب التجارة الدولية في مجالات السلع والخدمات.

هذا إلى جانب القرارات الأساسية التي انتهت إليها دورة اورجواى والتي سيتم التوقيع عليها في أبريل القادم بالمغرب، لطرحها علي المجالس النيابية للدول فيما تبقى من عام ١٩٩٤ للتصديق عليها لتدخل حيز التطبيق اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥. وفي ضوء هذه القرارات هناك عدد من الملاحظات.

١ - ان الأساس النظري الذي قامت عليه «الجات» هو قاعدة المزايا النسبية «ديفيد ريكاردو» لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي، وقاعدة أو نظرية المزايا النسبية طبقا لفروضها فإن اليتها تعمل في إطار سوق تقوم على المنافسة الحرة. وحيث من الثابت عمليا أنه لا يوجد مثل هذه السوق وأن هيكل السوق الدولي حاليا يقوم علي الاحتكارات الكبيرة أو منافسة القلة بحيث تتحكم الشركات دولية النشاط في قوى السوق وبالتالي أسعار السلع المختلفة فهل يستهدف تحرير التجارة الدولية إعادة تقسيم العمل الدولي تبعا لما تريده هذه الشركات؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هي الاجراءات التي من شأنها توفير ضمان للدول النامية في مواجهة الشركات دولية النشاط.

٢ - في إطار اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD كان شعار البلاد النامية «تجارة لا دعم TRADE NOT AID» بمعنى تحسين شروط تجارة البلدان النامية إلا أنه طبقا للقرارات الأساسية للجات يلاحظ عدم وجود أى حرص على تنفيذ ذلك فلاتزال قاعدة الاحسان الدولي «المساعدات» هي التي تحكم علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية، بحيث تقرر لمواجهة الخسائر التي ستصيب الدول النامية ذات الاستيراد الصافي من الغذاء بتقديم إعانات تعويضية وفي المقابل فإن دولة أوروبية وهي البرتغال نظرا لتضررها مما تقرر بشأن المنسوجات والملابس تقرر تعويضها ماليا من قبل الاتحاد الأوروبي لتحديث صناعة المنسوجات بها.

٣ - إن «منظمة التجارة العالمية» وهي مولود دورة أوراجواى لها سلطات واسعة في مراقبة تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية،



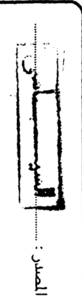
تمثل اضافة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والتعمير لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي سواء على الصعيد المحلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي، أو على الصعيد الدولي بمراقبة التجارة الدولية على النحو الذي تقرر مؤخرا في جنيف، وبطبيعة الحال ستكون الدول النامية هي المجال الرئيسي لأعمال هذه القرارات.

٤ - القواعد التنظيمية الخاصة بالمنازعات والإجراءات الانتقامية جاءت غير محددة ومتروكة لتقدير هيئة التحكيم التي ستتبع منظمة التجارة العالمية الأمر الذي يمكن أن يجعل للاعتبارات السياسية دورا في توجيه الاحكام ضد أطراف بعينها.

٥ - طبقا للاتفاق الأخير للجات فقد تم تدويل السياسات التجارية للدول وأدواتها بحيث لم يعد هناك خيار آخر سوى استخدام التعريفات الجمركية تبعا للحدود الواردة بالاتفاق، وقد سبق ذلك تدويل السياسات الاقتصادية المحلية بالضغط لتطبيق اليات السوق في جميع دول العالم من خلال ما يسمى بالتحرير الاقتصادي والتخصيصية.

في ضوء هذه الملاحظات، هل يمكن الحكم على مدى تأثير ذلك على الاقتصاد المصري؟.. هناك تصريحات المسئولين المصريين «وزير الاقتصاد على سبيل المثال» بأن ايجابيات الاتفاقية أكبر من السلبيات، وهناك اراء ترى عكس ذلك، وكتبت في هذا الصدد مقالات عديدة منذ توقيع الاتفاق، ولكن لم تجد في كل ما تم التصريح به أو الكتابات التي تمت سوى اراء متعجلة تستند على تصورات نظرية ومنطقية دون التحليل الموضوعي للواقع.. وما إذا كان هذا التحليل يفضي إلى الفرضيات التي ينطلقون منها.. وإزاء ذلك فإنه ليس من الحكمة ابداء رأى بعينه بشأن تقدير هذه الاثار فالأمر يتطلب وقتا لمراجعة كافة تفصيلات الواقع الاقتصادي المصري بقطاعاته المختلفة «سلعية وخدمية» ومراجعة هيكل الميزان التجاري والحساب الجاري بميزان المدفوعات الأهم من ذلك تحليل القدرات التنافسية للاخرين في البلاد الاخرى ورصد الية العلاقات الاقتصادية الدولية المتوقعة بالمنظور الفني والمنظور السياسي الدولي حتى تكون كافة أجزاء الصورة مكتملة لتشخيص كافة قواعد اللعبة وبالتالي تحديد أنسب وسائل التكيف معها سواء في الأجل القصير والأجل الطويل.





المصدر : السياسي

التاريخ : ٦ ... ١٩٩٤

من يفض الاشتباك بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الجات ؟

كتبت ايناس عبد العليم وناهد محمد :

على الرغم من اقتراب الموعد النهائى لإعلان إنشاء المنظمة التجارية الدولية الجديدة « الجات » وتوقيع الاتفاقية خلال شهر ابريل القادم .. إلا ان الخلافات حول مدى تاثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى مستمرة ولا احد يعرف حقيقة هذا التاثير سواء اكان ايجابيا وسلبيا والغريب فى الامر والمدهش حقا ان هناك خلافات متباينة بين وزارتى الخارجية والاقتصاد حول هذه الاتفاقية ووصل هذه الخلاف إلى حد الأشتباك بالتصريحات .

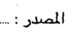


د . عمرو موسى



محمود محمد



المصدر : 

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فالخارجية تؤكد ان هذه الاتفاقية سيكون لها مردودا سلبيا على الاقتصاد المصرى وخاصة اننا نستورد معظم السلع الغذائية فى حين ان وزارة الاقتصاد تؤكد ايضا ان الاتفاقية فى صالح مصر وانها بمثابة المنفذ الوحيد لاختراق النظام العالمى الجديد فمن يحل هذا الخلاف او يفض هذا الاشتباك .

فلقد اكد الدكتور منير زهران مندوب مصر الدائم فى الامم المتحدة بجنيف « للسياسى المصرى » ان جمهورية مصر العربية طالبت فى جولة المفاوضات حول تحرير التجارة بعدة مطالب رئيسية نيابة عن الدول المتسوردة للغذاء والدول الافريقية اهمها الاعتراف بان هناك اضرارا سوف تتعرض لها الدول المستوردة للمواد الغذائية نتيجة لخفض الدعم فى الدول المتقدمة والارتفاع المتوقع للاسعار والذى سيتحمله المستهلك لذلك طالبت مصر بالتزام الدول المتقدمة بتعويض الدول النامية خلال الفترة الانتقالية فى صورة منح عينية وقروض ميسرة .

اما الطلب الاخر فيخص المكانة الفكرية وبراءات الاختراع كما يؤثر على ارتفاع الاسعار فى الصناعات التى تحتاج الى تراخيص للانتاج مثل مصانع الدواء .

وقد طالبت مصر بحد الفترة الانتقالية من خمس سنوات الى عشر سنوات لاتاحة فرص اكبر امام المصانع لمواكبة الاوضاع الجديدة وتطوير الانتاج .

وكانت ١١٧ دولة من الدول الاعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية فى جنيف قد وافقت على اخطر وثيقة عالمية فى الاقتصاد وتحرير التجارة بين دول العالم وازالة الحواجز والحدود التى كانت تعرقل سير السلع والخدمات مما يعطى الاقتصاد العالمى دفعة قوية قدرت بزيادة ٢٠٠ مليار دولار ومن المنتظر عقد اجتماع وزارى بمراكش فى منتصف ابريل القادم لوضع الوثيقة النهائية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال عام ١٩٩٥ ويتم خلال هذه الفترة عرض الاتفاقية على البرلمانات الوطنية للنظر فى التصديق عليها .

واشار الدكتور منير زهران الى ان اتفاقية الجات والتى بلغت عدد صفحاتها اكثر من ٥٥٠ صفحة تتضمن فى داخلها العديد من الاتفاقيات التى تمخضت عنها جولة طويلة استمرت سبع سنوات من المناقشات والمفاوضات بين دول العالم عرفت بجولة اورجواى وانتهت بالتوصل الى انشاء منظمة عالمية للتجارة لكى تنظم التبادل التجارى فى القطاعات المختلفة ليس فقط فى مجال السلع وانما فى مجالات الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار .

واكد ان لهذه الاتفاقيات تاثيرها الايجابى لصالح الدول النامية متمثل فيما جاء مع الاتفاق من نظام افضل يتعلق بفض المنازعات التجارية بين الدول وما يترتب عليه من حماية اكبر للشركاء التجاريين الاضعف فى الاقتصاد العالمي كما انها ستؤدى الى تحسن فى الاقتصاد العالمى مما يؤدى بدوره وبشكل غير مباشر الى تحسن وضع الاقتصاد بالدول النامية .

وقال ان لهذه الاتفاقيات اثار سلبية تتمثل فى ان الدول المتقدمة هى الوحيدة التى سوف تحصل على الزيادة فى فرص العمل والاستثمار وسوف نجد انه كلما كان اقتصاد الدولة قويا كلما كان نصيبها من المكاسب الاقتصادية اكبر لهذا فان الدول النامية وخاصة افريقيا سوف تحصل على الفتات نتيجة لاوضاعها الاقتصادية الضعيفة .

واكد مندوب مصر الدائم بالامم المتحدة ان الدول النامية لم يكن لها الخيار امام هذه الاتفاقيات العالمية لانها مجبرة على قبول الامر الواقع وذلك لارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول المتقدمة وفى حالة رفض الدول النامية لمثل هذه الاتفاقية ستحكم على نفسها بالعزلة والوضع الاقتصادى السيء وليس امامها سوى محاولة اللحاق بهذا الركب ومحاولة تخفيف الاعباء التى يمكن ان تلحق بها بعد تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال زيادة انتاجها وتحسينه وتطويره .

وحول ما اشيع عن محاولة تهميش دور الامم المتحدة فى المرحلة المقبلة اكد السفير منير زهران انه امر مستبعد خاصة وان الامم المتحدة سوف يكون لها دورا اساسي فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعن كيفية تغيير موقف الامم المتحدة تجاه القضايا التى تمس الشرق الاوسط قال ان قرارات الامم المتحدة هى انعكاس لارادة الدول الاعضاء فيها وان هذه القضايا لها صلة وثيقة بقرارات صدرت من مجلس الامن وعلى اساس التزام الدول بتنفيذ هذه القرارات يحدث التغيير فى موقف الامم المتحدة .

من ناحية اخرى اكد محمود محمد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على ان اتفاقية الجات اصبحت امرا واقعيا وسيتم التوقيع النهائى عليها بالمغرب فى شهر ابريل القادم على ان يتم مناقشتها بعد ذلك بمجلس الشعب وان الانضمام الى اتفاقية الجات شرط اساسى للتلاؤم مع النظام العالمى الجديد الذى يعتمد على الاتفاق والتميز والانتاج بتكاليف اقتصادية .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٤

وقال انه رغم استفادة الدول الصناعية الكبرى من الاتفاقية الا ان الدول النامية ستتمكن من الدخول فى الاسواق العالمية بشرط تقديم سلعة بجودة وسعر مناسبين .

اما بالنسبة لالغاء الدعم عن السلع الزراعية وما يترتب على ذلك من زيادة لاسعار واردات مصر والدول النامية بصورة عامة من السلع الغذائية فقد اخرت مفاوضات الجات مبدا تعويض تلك الدول المتضررة المستوردة للمواد الغذائية ومن بينها مصر ويكون التعويض فى شكل منح ومساعدات الى جانب قروض من مؤسسات التمويل الدولية لزيادة الانتاج فى تلك الدول وفقا لبرامج الاصلاح الاقتصادى .

كما ان اتفاق الزراعة فى الجات له اثار ايجابية على المدى البعيد على الاقتصاد المصرى حيث ان ارتفاع الاسعار العالمية نتيجة ازالة الدعم من شانه زيادة فرص التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب

وفى مجال الخدمات فقد تضمن الاتفاق الدولى مبدأ تحرير التجارة فى الخدمات فى القطاعات المحددة فقط فى جدول التزامات كل دولة ووفقا للشروط التى تتمشى مع ظروفها الاقتصادية واخذ ذلك الاتفاق بوجهه نظر الدول النامية من بينها مصر والهند والصين وكينيا والكاميرون ومجموعة دول افريقية كما التزمت الدول الكبرى بفتح اسواقها للقطاعات الخدمية التى تهم الدول النامية واهمها بالنسبة لمصر العمالة والخدمات المهنية بمختلف قطاعاتها .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤



الجات التى لانعرفها



القت الجات بظلالها على الكثير من انشطتنا الاقتصادية البعض متخوف لدرجه اتهام الدول الغربية بالوقوف ضد تنمية العالم الثالث بالخروج باتفاقيات من ان لآخر . والبعض الآخر يرى انها فرصة كبيرة لدفع عجلة التنمية بالكشف عن الظواهر السلبية المتعلقة والمرتبطة باقتصاديات العالم الثالث .. وفى متابعة كلا القولين اقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات تحمل عنوان « الجات » وكان افضل تلك الندوات تلك التى اقامتها جمعية الهندسة الادارية وقد نشرنا فى العدد السابق الجزء الاول .. وننشر فى هذا العدد الجزء الثانى حيث استعرض الدكتور سامى عفيفى حاتم الجولات الثمانية وما دار خلالهم من مناقشات لمعرفة الى اى الاتجاهات تسير حتى يمكن ايضاح التاثيرات السلبية والايجابية على الاقتصاد المصرى - وادار الحوار كل من المهندس عبد الملك العصفورى والمهندس عبد الوهاب البشرى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جولة كيندى (٦٢ - ١٩٧٦)

واكبت جولة كيندى عددا من التطورات الاقتصادية العالمية التى املت على ادارة الرئيس الامريكى جون كيندى ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الاوربية المتمثلة فى إنشاء الجماعة الاقتصادية الاوربية فى جانب اخر . بل ان انتهاج الجماعة الاقتصادية الاوربية لسياسة جمركية موحدة فى مواجهة الدول غير الاعضاء يعتبر تصديا جديدا فى مواجهة الاقتصاد الامريكى لذلك نجد ان ادارة الرئيس كيندى قد تبنت اقتراحا عرض على الكونجرس يقضى باحلال « قانون توسيع التجارة » Trade EX-PANSION ACT (TEA) لعام ١٩٦٢ محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل الذى كان ساريا حتى هذا التاريخ ، والذى تم تجديده احدى عشر مرة ، وبموجب هذا القانون الجديد اعطيت صلاحيات واسعة لادارة الرئيس كيندى للتفاوض على تحرير التجارة العالمية على اسس جديدة تأخذ فى الاعتبار المشكلات التى يواجهها الاقتصاد الامريكى . والتى فى مقدمتها ظهور عجز فى ميزان المدفوعات من ناحية ، وقيام التكتلات الاقتصادية الاوربية واهمية دعم الدول الآخذة فى النمو من ناحية اخرى ، فمع ظهور العجز فى ميزان التحويلات الراسمالية ظهرت أهمية الحاجة لزيادة الفائدة المتحقق فى الميزان التجارى بالشكل الذى يعوض هذا العجز وامام هذا الوضع عقد الاجتماع التمهيدى لوزراء الدول الاعضاء فى منظمة الجات فى مايو ١٩٦٣ لوضع الاسس التمهيدية التى يجب ان تجرى على اساسها مفاوضات الجولة السادسة من المفاوضات التجارية العالمية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ولعل اولى هذه الاسس هو الاتفاق على اختلاف شكل المفاوضات التى يجب اجراؤها فى هذه الجولة عن تلك التى تمت فى اطار الجولات الخمس السابقة ، وفى هذا الخصوص ، فلقد تم احلال قاعدة التخفيض الجمركى بنسبة معينة على المجموعات السلعية « محل القاعدة » التخفيض الجمركى على سلعة مقابل سلعة

وبطبيعة الحال فان هذه القاعدة الجديدة لم تحل بدورها من استثناءات اذا تعلق الامر بتباين مستويات التعريفات الجمركية تباينا كبيرا . وفى اطار هذه القاعدة الجديدة تقرر ان تبدأ المفاوضات عام ١٩٦٤ على اساس تخفيض جمركى بنسبة ٥٠ ٪ من المعدلات الجمركية القائمة حتى بداية هذه المفاوضات . غير أن المفاوضات التجارية فى رحاب « جولة كيندى » قد ارتطمت بكثير من الصعوبات الخاصة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الجماعة الاوربية ، وتعلقت هذه الصعوبات بمعدلات التعريفة الجمركية الواجب تخفيضها فى مجال المنتجات الزراعية والمنتجات الكيماوية ، غير أنه امكن التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات والتوقيع عليها فى ٣٠/٦/١٩٧٦ فى جنيف وهو الموعد الأخير الذى حدده قانون توسيع التجارة الامريكية ..

نعمات الزياتي

جولة طوكيو : خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤

يمكن القول ان المفاوضات التجارية خلال هذه الجولة محاولة جديدة لايجاد حلول مقبولة لمشكلات التجارة العالمية التى لم تتمكن جولة كيندى من التوصل اليها ، فميزان المدفوعات الامريكى بدأ يواجه مع مطلع السبعينات عجزا حادا راجعا للمرة الاولى الى عجز الميزان التجارى بجانب العجز الحادث فى ميزان التحويلات الراسمالية ويعكس هذا الوضع الجديد تدهورا فى القدرة التنافسية للصادرات الامريكية وزعزعة الثقة فى جودة المنتجات الامريكية - يضاف الى ذلك ان جولة كيندى لم تتوصل الى نتائج ايجابية بالنسبة للكيفية التى يمكن بها زيادة صادرات الدول الآخذة فى النمو .

وقد اجتمع وزراء تسعون دولة فى سبتمبر عام ١٩٧٣ بمدينة طوكيو لوضع القواعد الخاصة بالجولة السابعة للمفاوضات متعددة الاطراف فى نطاق منظمة الجات ، وفى نهاية هذا الاجتماع صدرت وثيقة « اعلان طوكيو » المتضمنة لقواعد ومجالات التفاوض فى مجال تخفيض او ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية ولما تمخضت عن هذه المفاوضات عدة ترتيبات تشكل فى مجملها اطار متقدما للتجارة الدولية وادائها تسرى أعتبارا من نوفمبر عام ١٩٧٩ ، اما الاتفاقيات الاخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد ، ومراجعة نظم الاغراق السلعى ، وتلك الترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الالبان والطيران المدنى فتسرى اعتبارا من اول يناير ١٩٨٠ ، اما الاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية فتسرى اعتبارا من اول يناير ١٩٨١ .

جولة اورجواى URUGUAY ROUND

يمكن القول ان هذه الجولة تشكل الجولة الثانية التى بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ والتى كان من المفروض ان تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها عاودت الاجتماع مرة أخرى فى شهر مارس ١٩٩١ والتى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ .

وتتميز هذه الجولة بانها اكبر جولات الجات طموحا كما هو واضح من الاهداف التى اختارتها لنفسها والتى فى مقدمتها : تعزيز دور الجات ، وزيادة تحرير التجارة العالمية مع التأكيد على اهمية استجابة الجات للبيئة الاقتصادية العالمية والبحث عن صيغة للتكامل بين السياسات التجارية الاخرى المؤثرة على قضايا النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

ويمكن ان نبرز ثلاثة معالم رئيسية لجولة اورجواى :

- ابراز الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الاخرى بشكل يؤكد على اهمية النظر الى هذه السياسات كوحدة واحدة حتى لاتتفاوض فيما بينها على نحو يؤدى الى ابطال مفعول احداها نتيجة

الدولى للانشاء والتعمير .

١٤ ـ تم ادخال قطاع الخدمات لأول مرة فى مفاوضات الجات ، حيث اهتمت الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات GENERAI AGIEEMENT TRADE IN SERVICES « GATS » بافتراض ان خصائص الاتفاقية متعددة الاطراف فى مجال الخدمات مستقلة عن الجات .

١٥ ـ كان هناك مجموعة فرعية واحدة

التجارة فى السلع الزراعية :

ركزت معظم دورات الجات السابقة الاهتمام بصفة اساسية على التجارة فى السلع الصناعية ، لذلك لم تتناول التجارة فى السلع الزراعية بشكل حاسم وبغض النظر عن الدول النامية فان هناك حربا دائرة بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة الاخرى لتحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية وخاصة الحبوب ، حيث أن الدول الصناعية تقدم الاعانات للقطاع الزراعى بهدف تأمين ووفرة الغذاء فى السوق المحلى بالاضافة الى تحسين دخول المزارعين وفى الغالب الأعم يصعب تقديم هذه الاعانات ذات الحجم الكبير لقطاعات الاقتصاد الأخرى واعتمدت سياسة الاعانات للمجموعة الاوربية على مبدأ ضمان ارتفاع الاسعار وكانت تزيد معظمها عن أسعار السوق العالمى ، حيث اعتمدت بطريقة مباشرة على المدفوعات المحولة ، وفى نفس الوقت اصبحت سياسة ارتفاع اسعار الانتاج الزراعى للمجموعة الاوربية عنصرا مثيرا للشك فى الاقتصاد العالمى . ولقد ادخلت هذه السياسة فى الخمسينات بهدف تحسين دخول المزارعين الاوربيين ، كذلك للتوفيق بين الدول الزراعية والدول الصناعية داخل المجموعة الاوربية ، وخاصة بين المانيا الاتحادية وفرنسا ، وفى الوقت الراهن يشعر مؤيدو هذه السياسة بفوائدها التى تتمثل فى تسهيل اعادة توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين ونتج عن هذه السياسة زيادة الانتاج بكميات كبيرة جدا نتيجة لارتفاع الأسعار والذى حول المجموعة الاوربية من منطقة تعانى من عجز فى المواد الغذائية الى منطقة ذات فائض ، حيث تتنافس المنتجات الزراعية الأوروبية مع منتجات الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية داخل السوق العالمى .

اهم المواقف الناشئة عن مفاوضات الجات فى موضوع الدعم الزراعى :

نشأت أربعة مواقف رئيسية اثناء مفاوضات دورة أورجواى هى :

موقف مجموع كيرنز CAIRNS GRROUP

وقد اختلفت اراء بعض اعضائها .

- موقف اليابان
- موقف المجموعة الاوربية
- موقف الولايات المتحدة الامريكية

ـ تضم مجموعة كيرنز الدول التى اجتمعت فى استراليا عام ١٩٨٦ لتنسيق مواقفها ، وتضم ١٣ دولة : الارجنتين ، واستراليا ، وكندا ، وشيلى ، وكولومبيا ، والبرازيل ، والمجر ، واندونيسيا ، وماليزيا ، ونيوزيلندا ، والفلبين ، وتايلاند ، واورجواى .

وتمثل هذه الدول المصدر الاسلسى الحالى المتوقع للاغذية . وكذلك كل الارباح الهامة الناتجة عن تحرير التجارة فى السلع الزراعية اقترحت مجموعة كيرنز تجميد الاعانات الموجودة فى القطاع الزراعى ، وتخفيضها خلال عشر سنوات .

ـ تقدم اليابان اعانات للقطاع الزراعى بمعدلات تزيد عن تلك التى تقدمها الجماعة الاوربية . الا انها لا تتعارض مع التجارة الدولية بنفس الدرجة التى وصلت اليها المجموعة الاوربية فهى مازالت تعانى من عجز فى السلع الزراعية وهناك فرق واضح بين الاعانات التى تمنحها للحفاظ على الامن الغذائى وتلك التى تشوه التجارة الدولية وعلى الرغم من [illegible] المسعات اليابانية من الركود نتيجة استيراد السلع الغذائية وخاصة الارز .

ـ يمثل الصراع الذى كان قائما بين الجماعة الاوربية والولايات المتحدة اقوى اشكال الصراع على مستوى العالم حيث طالبت الولايات المتحدة الامريكية بضرورة تخفيض اعانات التصدير الممنوحة لكافة السلع الغذائية حتى عام ٢٠٠٠ ، وفى المقابل كانت الجماعة الاوربية مستعدة للقيام بعمل تخفيضات الاعانات فى قطاعات معينة ، مما اثار غضب الولايات المتحدة الامريكية حيث طالبت باجراء تخفيضات للاعانة فى كل القطاعات بنسبة ٣٠ ٪ ولما كان من الصعب التوصل الى حل وسط يوفق بين الاراء المتعارضة للطرفين لم توقع اتفاقية بهذا الشان الا فى ديسمبر ١٩٩٣ كما سنرى .

ومما لاشك فيه انه يصعب وجود تجارة عالمية عادلة فى ظل السياسة الزراعية المالية للجماعة الاوربية حيث يؤدى الى وجود فائض فى السلع الغذائية وحدوث تشوهات فى تجارة السلع الزراعية تنتقل من السوق المحلى الى السوق الخارجى عند القيام بعمليات الانتاج والبيع وفى المقابل يؤدى تخفيض الاعانات الى نقص المزارعين وخفض قيمة الاراضى الزراعية ، مما يعنى تحقيق مزيد من الخسائر فى ثروات العديد من المزارعين ، ايضا يظهر شكل المشكلة فى العديد من المناطق الريفية التى تزيد فيها اعداد السكان مع ضعف جاذبيتها كمناطق سكنية ولكن من الممكن تعويض المزارعين المتضررين بتعويضات مباشرة الا ان التخلى عن سياسة الاعانات سوف تجعل الدول النامية فى موقف افضل حيث انها تعانى من وجود فوائض كبيرة فى الانتاج الزراعى تتكدس فى الاسواق بطريقة تتعارض مع سياسات التنمية وطبيعة هذه الدول .

المنسوجات والملابس :

يمثل تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس اهمية خاصة للدول النامية ، وكلما اتجهت هذه الدول لانتاج هذه السلع فستحصل على ميزات خاصة ، الا ان هناك مشكلة تتعلق بضعف الهياكل الاقتصادية لهذه الدول مما يؤدى الى حدوث اثار سلبية على انتاجها من هذه السلع وتتميز هذه المنتجات بانها كثيفة العمل حيث تنخفض نسبة رأس المال المستثمر ولذلك يؤدى استثمار رأس المال فى هذا القطاع الى خلق فرص عمل كثيرة حيث تمثل تكلفة العمل جزءا هاما من تكاليف انتاج انخفاض نسبة العمالة الماهرة فى الدول النامية الى تدنى مستويات الاجور بها مما ينعكس فى النهاية على تكلفة انتاج الملابس فيؤدى الى تخفيضها ومن الناحية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

الاقتصادية يمكن الدول النامية التى تعانى من انخفاض استثمارات رأس المال والعمالة الماهرة نتيجة تخلف النظام التعليمى اللجوء الى دعم صادرات المنسوجات والملابس ، ولاشك أن ذلك سيكون جذابا فى المرحلة الاولى من التصنيع فى نفس الوقت يتيح انشاء هذه الصناعات المزيد من ايرادات الصرف الاجنبى ومتحصلات الضرائب التى لايمكن الاستغناء عنها ويمثل قطاع المنسوجات والملابس نسبة مرتفعة من صادرات العديد من الدول - على سبيل المثال يمثل قطاع المنسوجات والملابس ٢٥ ٪ من اجمالى صادرات الهند والصين ويصل الى ٣٠ ٪ فى تنزانيا وتركيا ويزيد نصيب بنجلاديش وباكستان عن ٥٠ ٪ من اجمالى الصادرات وبناء على ذلك تستطيع الدول النامية من خلال اقامة صناعة المنسوجات والملابس تهدف الى التصدير التغلب على المشاكل الهيكلية الخاصة بالقطاع الزراعى وتوسيع نطاق الصناعات الوطنية الناشئة .

ويعتمد نجاح تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية على مدى مساهمة الدول الصناعية على مدى مساهمة الدول الصناعية المتقدمة فى فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية وحتى يمكن ضمان نجاح تصدير هذا القطاع فان ذلك يتطلب نسبة عالية من استخبارات رأس المال والعمالة الماهرة ، ولاشك أن ذلك يحتاج الى فترة طويلة لتنظيم اعادة بناء اقتصاديات هذه الدول لذلك تعتبر الترتيبات الانتقالية من العناصر الضرورية التى يجب اخذها فى الحسبان ولكن يجب الا تمثل عائقا لعمليات البناء . منذ الخمسينات تم استثناء عدة ترتيبات فى التجارة الدولية لمنسوجات من مفاوضات الجات ولقد تم إبرام ترتيب خاص للتغلب على مشكلات التوازن الهيكلى الناتجة عن الاستيراد من الدول الاسيوية (بصفة رئيسية) ، وقد تلى ذلك توقيع اتفاقية القطن العالمية الاولى فى ٦ فبراير ١٩٩٢ والتى تجددت مرتين بعد ذلك وفى عام ١٩٧٣ تحولت الى اتفاقية المنسوجات العالمية والتى تعرف باسم اتفاقية المنسوجات متعددة الاطراف وتشترط هذه الاتفاقية متابعة التجارة فى المنسوجات من خلال عقد اتفاقيات ثنائية لتنظيم الاسواق وفى ظروف معينة قد يتم مخالفة الجات عن طريق القيام بفرض قيود على الاستيراد من جانب واحد ، ولاشك أن هذه الاتفاقية لها بعض الجوانب الايجابية والأخرى السلبية التى تاثرت بها الدول النامية وتتمثل فى :

النواحى الايجابية :

تتضمن الناحية الايجابية ان هذه الاتفاقية يسرت من اجراءات التوازن الهيكلى وادت كذلك الى السماح للدول النامية بفرض الحصص حتى يمكنها بيع منتجاتها باسعار مرتفعة نسبيا فى أسواق الدول الصناعية وبالتالى تحقيق أرباح يصعب الوصول اليها فى ظل الظروف التنافسية .

النواحى السلبية :

تتمثل النواحى السلبية فى انتظام المعاملات بين الدول النامية والدول الصناعية وكذلك لم تجد الدول النامية الأخرى التى لم تنشىء صناعة للمنسوجات تعتمد على التصدير قبل ابرام الاتفاقية مكانا لها فى الاسواق ومما لاشك أن الهدف من مفاوضات جولة اوروجواى التى انتهت مؤخرا تحقيق التكامل فى تجارة المنسوجات والملابس حتى تخضع لشروط الجات مرة أخرى ، ولذلك تتفق معظم اراء الاطراف المتفاوضة حول هذه النقطة بالرغم من اختلاف ارائهم حول التفاصيل المتعلقة بالمنتجات التى يجب حذفها من اتفاقية المنسوجات متعددة الاطراف وتلك التى يجب تضمنيها فى نظام الجات ونهاية مدة المرحلة التى يجب ان تخضع تماما لنظام الجات ومن وجهة نظر سياسات التنمية ، فانه يجب أعطاء الأولوية لموضوع اخضاع التجارة فى المنسوجات ككل لنظام الجات ، حيث أن ذلك سيؤدى الى وجود هيئة متخصصة فى منع كافة أنواع القيود التجارية غير التعريفة التى تفرض على النظام التجارى العالمى .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

هل نتحرك.. قبل فوات الأوان؟

يوما بعد يوم، تتكشف أبعاد الخسائر المباشرة، وغير المباشرة، والكامنة التى ستترتب على اتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» بالنسبة لدول الجنوب دون استثناء تقريبا، وذلك فيما عدا قلة من الدول الصناعية الجديدة التى انسلخت عمليا عن جلدها القديم، وتأخذ مكانها الآن بشكل أو آخر فى شريحة وثيقة الصلة بالدول الصناعية المتقدمة.

وتشير تقارير حديثة إلى أن صناعة النقل البحرى العربية ستلحق بصناعة النقل الجوى على طريق الخسائر الضخمة التى ستتعرض لها الاقتصادات العربية، فى مختلف القطاعات. ويقدر الخبراء خسائر دولة عربية واحدة، هى مصر، فى قطاع النقل البحرى بمفرده نتيجة لتطبيق اتفاقية «الجات» بما يعادل ٣ مليارات جنيه مصرى سنويا (حوالى ٨٩٠ مليون دولار).

ولنا أن نتصور ارتفاع رقم الخسائر فى قطاع النقل البحرى على مستوى الدول العربية كلها إلى مالايقل عن مليارى دولار سنويا.

ولنا أن نتصور ايضا أن خسائر شركات الطيران والنقل الجوى العربية لن تقل بحال عن مليارى دولار سنويا - وربما أكثر - من جراء فتح الاجواء العربية دون قيود أمام شركات الطيران والنقل الجوى الاجنبية، وما سيتبع ذلك من الغاء كافة أنواع الدعم والحماية التى تتمتع بها الشركات العربية.

ولذلك تبدو التقديرات المتاحة حتى الآن والتى تحدد حجم الخسائر العربية المباشرة بـ٥ مليارات دولار سنويا - شديدة التحفظ.. ومن المرجح أن يرتفع رقم الخسائر عمليا إلى ما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار دولار.. أما السبب، فيكمن فى ضعف القدرات التنافسية للاقتصادات العربية، الامر الذى سيقلل بدرجة كبيرة حجم الفوائد التى ستعود عليها من اتفاقية «الجات».

فالمسلم به أن تطبيق هذه الاتفاقية سيعود بمكاسب ضخمة تقدر بحوالى ٢٢٥ مليار دولار سنويا فى صورة اعفاءات جمركية بجانب أكثر من مائة مليار دولار سنويا نتيجة لالغاء الحصص وفتح أسواق الجنوب تماما أمام صادرات الدول الصناعية الغنية.

ويمكن القول - دون مبالغة - إن الدول الصناعية الرئيسية ستحظى فى ظل الاتفاقية بلقب « المنتج» و«المصدر» الأوحد تقريبا لاهم المنتجات المصنعة، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة على وجه الخصوص، فضلا عن صناعة الخدمات المالية والاستشارية والسياحية الدولية.

فهل ندرك قبل فوات الأوان أهمية التحرك السريع لتحسين شروط الاطراف العربية باقصى قدر ممكن قبل حلول فصل الربيع؟

العالم اليوم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤

التوقيع على اتفاقيتين لمنع تزوير الكتب

صرح د. سمير سرحان بانه تم توقيع اتفاقية مع اتحاد الناشرين بالأردن لمنع تزوير الكتاب المصرى.

وأضاف. إن مصر ستوقع على الاتفاقية العربية لمنع تزوير الكتاب، ولحقوق المؤلف وهى الاتفاقية التى اصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى العام الماضى.

من ناحية أخرى اتفقت هيئة الكتاب مع معهد العالم العربى بفرنسا على أن يقدم المعهد للهيئة جناحا مجانيا فى معرض الكتاب الذى يقيمه فى مارس من كل عام فى باريس.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٤

بمعرض الكتاب :

ضبط ١٦٨ كتاباً مزيفاً

احبطت مباحث المصنفات الفنية محاولة ترويج ٣ الاف شريط منسوخ لاغانى وطنية لكبار المطربين داخل معرض القاهرة للكتاب كما ضبطت ١٨٦ كتابا اسلاميا مزورا للشيخ احمد عبدالرحمن البنا داخل مكتبة بالمعرض كانت تعليمات اللواء سامى العواتى مدير ادارة مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم والمصنفات الفنية مواجهة قراصنة التعدى على حقوق المؤلفين ومزورى الاشرطة الفنية داخل معرض الكتاب .. اعد العميد صلاح عبدالفتاح مدير مباحث المصنفات الفنية خطة لضبط الاشرطة والكتب المخالفة .

تمكن المقدم صلاح سليم من ضبط ٣ الاف شريط منسوخ لاغانى ام كلثوم وعبدالحليم حافظ



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٤.

اتفاقية الجات هل تكون دافعا لإقامة السوق العربية المشتركة؟

■ د. محمد سعد أبو عامود ■

فى لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية برجال الأعمال فى الاسكندرية خلال الأيام القليلة الماضية، تحدث عن اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، وقد أوضح فى هذا الشأن أنه سيترتب على تطبيق هذه الاتفاقية أن الحاصلات الزراعية العربية سوف تعانى الكثير نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى العربى بالنسبة لأسعار الواردات الزراعية من الدول ذات الكفاءة الاقتصادية الزراعية الفائقة، خاصة أن الدول العربية دول مستوردة للغذاء بنسبة تفوق ٨٠٪ من احتياجاتها.

إن هذا يعنى أن الانكشاف الغذائى العربى سيزداد حدة فى الفترة المقبلة لو تركت الأمور على ما هى عليه الآن، كما أن الاتفاقية ستؤدى إلى زيادة نزيف الأموال العربية التى ستدفع لاستيراد المواد الغذائية ذات السعر الأقل والجودة الأعلى من المنتج العربى، وهو ما يعنى زيادة حدة الاندماج العربى فى السوق الدولية، بتعقيداتها المعروفة، وعواملها البعيدة عن إمكانية التأثير من الجانب العربى، كما أن مثل هذا الوضع سيؤدى إلى انخفاض قدرة الأقطار العربية المصدرة لبعض الحاصلات الزراعية على التصدير فى ظل حالة المنافسة التى ستسود النظام الاقتصادى العالمى طبقا لاتفاقية الجات ومن ثم فسيؤدى هذا إلى انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار فى الإنتاج الزراعى، وهو ما يؤدى إلى توقف عجلة الإنتاج الزراعى العربى فى العديد من المجالات، الأمر الذى قد يضيف أعباء اقتصادية جديدة على الاقتصاديات العربية.

إن الأمر لا يقتصر على المجال الزراعى وفقا لحديث الأمين العام للجامعة العربية بل يصل إلى مجالات أخرى منها تعرض الأسواق العربية لغزو مكثف من السلع المنافسة مثل المفروشات، والورق، والأدوية، وزيادة التنافس فى الأسواق العربية فى مجال الملابس الجاهزة والمنسوجات مع صعوبة الحفاظ على الحصص التصديرية العربية فى تلك المجموعة السلعية خاصة فى ظل فرض شروط تجنب

الدعم السلعى وكذلك الحال بالنسبة لمجال تجارة الخدمة والمشتريات الحكومية.

ومن ثم فالآثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية آثار واضحة فى ظل الوضع القائم الآن ولكن ما يبعث على التساؤل هو أن الوضع العربى القائم الآن هو وضع غير طبيعى ولا يتناسب مع القدرات العربية الاقتصادية الحقيقية، ومن ثم فهل يمكن الاستعداد لمواجهة مثل هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

للإجابة على التساؤل الأول نقول نعم، يمكن الاستعداد لمواجهة هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات، والتى يمكن أن تصل إلى جميع الأقطار العربية دون استثناء، ويستند هذا الرأى إلى عدة أسس منها ما يلى:

أولا: أن الأقطار العربية تملك الكثير من الموارد القابلة للاستغلال الأمثل، كما أنها تملك الكثير من الموارد المجددة إما نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل، أو نتيجة لسوء الاستخدام.

ثانيا: أن حجم الأخطار الاقتصادية المتوقعة لا يستثنى دولة عربية، فجميع هذه الدول ستعانى من الآثار السلبية بدرجات متفاوتة، وهو ما يعنى فى المحصلة النهائية أن مصالح فئات مهمة فى المجتمع العربى معرضة للخطر وخاصة رجال المال والأعمال، إضافة إلى الفئات العاملة.

ثالثا: أنه بالرغم من الضجيج المفتعل حول الخلافات العربية العربية، إلا أن معظم المؤشرات تشير إلى أن منحنى الخصام العربى العربى، قد بدأ رحلة التراجع، وأن صوت العقل العربى قد بدأ يظهر على استحياء فى بعض الحالات، وبوضوح فى حالات أخرى.

رابعا: أن الضعف الاقتصادى العربى، ليس ضعفا بنيويا فى الجسد العربى، وإنما هو ضعف صناعى أو اصطناعى إن صح القول، ومن ثم فهو من الأمراض القابلة للعلاج، بل وللعلاج السريع إن حسنت النوايا.

ولكن كيف نستعد لمواجهة سلبيات اتفاقية



د. عصمت عبد المجيد

الجات على الاقتصاديات العربية؟

بداية نقول إن اللجوء إلى الاسلوب التقليدى المتمثل فى دعوة الحكومات العربية إلى طرح تصوراتها فى هذا الشأن ومناقشاتها والتوصل إلى اتفاق فى هذا الشأن لن يجدى ولن يفيد لأن البيروقراطية العربية قد تأقلمت مع هذا الاسلوب، وأصبحت لها أساليبها المعهودة فى عرقلة تنفيذ أى اتفاق عربى، وإنما نقطة البدء هى فى مخاطبة أصحاب المصالح المعرضة للخطر، فى الوطن العربى لدراسة الموضوع من منظور اقتصادى بحت، لتحديد الأساليب الممكنة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، أن هذه الخطوة ذات الطابع العملى والبعيدة عن الخلافات السياسية العربية، قد تكون خطوة مفيدة بل وأكثر فائدة، من لقاءات المسئولين الحكوميين الذين سيقدمون دراسات ويشكلون لجانا.. إلخ هذه الدورة التى لا تنتهى، ومن ثم فالأفضل أن تكون البداية من المستوى القاعدى، فى هذا الشأن، الذى يرفع رؤيته وتصوراته إلى المستوى الرسمى الحكومى، الذى تكون مهمته وضع الإطار التنظيمى والقانونى لوضع رؤية أصحاب المصالح الاقتصادية موضع التطبيق.

وهذه هى اللبنة الأولى بمعنى أننا نستطيع من خلالها التوصل إلى تصور معين للمصلحة الفئوية العربية، يعقبها التوصل إلى إطار للمصلحة الوطنية العربية، وصولا إلى درجة من درجات التطابق بين هذين المستويين والمصلحة العربية، لأن التعارض بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية هو أهم معوق للعمل العربى المشترك كما يرى الأمين العام للجامعة العربية وبحق، ومن ثم فإزالة هذا التعارض أو التخفيف من حدته، سيوضح الرؤية أمام صانع القرار العربى، ويمثل دافعا وحافزا لخطوات أكبر مأمولة لإعادة بناء الاقتصاديات العربية بحيث تسترد قوتها وتدخل فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد كعنصر قوة فاعل، وليس كعنصر ضعف مفعول به ومستنزف لصالح الأطراف الأخرى، وربما يكون من المفيد فى هذا المجال أن ننظر إلى الأطراف القوية الأخرى الداخلة فى إطار اتفاقية الجات، وكيف استطاعت أن تقلل من أخطارها وتحولها إلى منافع لها، الولايات المتحدة أقامت تحالفها الاقتصادى المعروف باسم «النافتا» المجموعة الأوروبية سارت بخطوات واسعة نحو التوحد الاقتصادى والسياسى، اليابان أقامت تحالفها الأسيوى، الولايات المتحدة والصين واليابان والنمور الأسيوية أقاموا تحالف المحيط الهادى وهكذا توحد الجميع لمواجهة الأخطار، وتحويلها إلى منافع.

وعلى المستوى العربى، يمكن القول بأن الأخطار كانت دائما لها فعلها الإيجابى على العمل العربى المشترك، وهنا يثور السؤال، هل ستؤدى أخطار الجات إلى عمل عربى اقتصادى مشترك، طال وضعه فى ادراج المكاتب العربية، هل ستؤدى أخطار الجات إلى إقامة السوق العربية المشتركة أو على الأقل إلى الاقتراب منها؟

سؤال الإجابة عليه بنعم مأمولة! وبلا مرفوضة!

اجتماع لمؤسسات التمويل العربية للبحث في «غات»

■ القاهرة - «الحياة» - تعقد مؤسسات التمويل العربية الخمس الكبرى (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة العربية للتنمية الزراعية) اجتماعاً في القاهرة مطلع نيسان (ابريل) المقبل للبحث في نشاطاتها في تمويل مشاريع عربية في قطاع الطاقة والكهرباء. كما سيبحث في الاجتماع الذي سيعقد على مستوى المديرين العامين لهذه المؤسسات التنسيق في ما بينها، فضلاً عن عدد من الافكار والمقترحات المطروحة لمواجهة المتغيرات الدولية وفي مقدمها انعكاسات اتفاقية «غات».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

اختتام الدورة الـ٥٣ للمجلس الاقتصادي العربي

لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية لـ"غات"

□ القاهرة – من أشرف الفقي:

■ اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعمال دورته الـ ٥٣ مساء امس في جامعة الدول العربية. وقرر الوزراء تكليف الامانة العامة للجامعة عقد اجتماع على مستوى الخبراء للبحث في الآثار المترتبة للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) على تجارة الدول العربية وسبل الاستفادة من الفترة الزمنية التي حددتها الاتفاقية للتنفيذ (١٠ سنوات). وحض المجلس على اعطاء اولوية للعمالة العربية مساهمة في تخفيف حدة مشكلة البطالة وتفعيل الاتفاقات العربية والتعجيل في تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي.

وكانت اعمال المجلس بدأت صباح امس. وراسها مندوب ليبيا الدائم في الجامعة العربية ابراهيم البشاري باعتبار بلاده رئيسة الدورة الحالية ولاعتذار وزير الاقتصاد الليبي السيد محمد بيت المال، وبمشاركة ثمانية من وزراء المال والاقتصاد في الدول العربية.

واوضح البشاري في كلمة القاها ان بلاده تأثرت في صورة كبيرة نتيجة العقوبات المفروضة عليها من مجلس الأمن. ودعا الى العمل على وقف مسلسل «الخيار العراقي».

وشدد البشاري على ضرورة الكيل بمكيال واحد في معالجة القضايا، مشيراً في هذا الشأن الى عدم جواز فرض عقوبات اقتصادية على دول معينة في الوقت الذي تتم مطالبة دول عربية بانهاء العقوبات المفروضة على الآخرين.

وكما شدد على ضرورة استمرارية المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل. واعرب عن اسفه لان بلاده قدمت الى الجامعة العربية مقترحات لم تر النور، بينها انشاء اكاديمية للعلوم العربية وانشاء هيئتين عربيتين، احداهما للمياه والأخرى للحبوب، واقامة خط عربي لنقل الغاز الطبيعي.

ودعا البشاري الى دعم اتفاقية السوق العربية المشتركة خصوصاً في مواجهة المفاهيم الجديدة التي بدأت تظهر مثل السوق الشرق الأوسطية.

ولوحظ ان مقعد الصومال في الاجتماع الوزاري ظل خاليا.

ومن جهة اخرى، أكد الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد ان قيام السوق الشرق الأوسطية رهن بالقبول العربي.

ورأى ان مسؤولية ادارة الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة ستقع على عاتق ثلاث مؤسسات دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنظمة العالمية للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

ودعا عبدالمجيد الى اقامة منطقة تجارة عربية حرة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على اتفاقية «غات» والاستفادة من فترة السنوات العشر الانتقالية، مشيراً الى ان الواردات الغذائية للدول العربية تبلغ نحو ٢٠ بليون دولار والى ان هذه الاتفاقية سيترتب عليها الغاء الدعم السلعي للمحاصيل الزراعية وفتح الاسواق امام دخول المحاصيل الدولية فضلاً عن تأثيرها على الصناعات الوليدة.

وحض الدول العربية على اعداد نفسها في مواجهة الانعكاسات المحتملة للسوق الشرق الأوسطية واتفاقية «غات».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ حزيران ١٩٩٤

المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية فى ختام أعماله

مواجهة مشكلة البطالة ودراسة آثار «الجات»

عبد المجيد: إسرائيل لاتستطيع فرض أهدافها على العالم العربى



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤

كتب - أمين محمد أمين:

اكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اننا امام حقبة جديدة فى تاريخ المنطقة تستلزم إحداث تغيير جذرى وشامل يتواكب ومايشهده الصراع العربى - الإسرائيلى من جهود لتسوية شاملة وعادلة.

وأوضح - فى الكلمة التى ألقاها أمس فى افتتاح أعمال الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التى يشارك فيها ٨ وزراء للاقتصاد والمالية وتعقد برئاسة ليبيا - أن هدف إسرائيل من قيام مايسمى بالسوق الشرق أوسطية هو رهن بقبول عربى، موضحاً أن إسرائيل لاتستطيع فرض أهدافها على العالم العربى.

وطالب الأمين العام للجامعة العربية بضرورة أن يمتلك العرب تصوراً استراتيجياً شاملاً يحدد المصلحة العربية العليا والموقف العربى المشترك من تحديات السلام والتعاون الإقليمى وحدوده، وأكد متابعة جهود المصالحة العربية لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

وقال إنه لا إرغام أو إكراه فى التعامل مع إسرائيل ولكن التعاون معها سيكون بعد تنفيذها لكافة التزاماتها تجاه عملية السلام.

وأوضح الدكتور عبدالمجيد أن الحاصلات الزراعية العربية ستتأثر كثيراً باتفاقية «الجات» وقال إن جملة ماتستورده دولنا العربية من السلع الغذائية يقارب العشرين مليار دولار وتنفق مايقارب الخمسة مليارات دولار على استيراد الحبوب.

وحذر من الغزو المكثف الذى ستتعرض له الأسواق العربية من المفروشات والورق والأدوية بالإضافة إلى ماستتعرض له صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

وفى المقابل فإن الدول العربية ستستفيد من تحرير تجارة معدات التشييد والآلات الزراعية والمعدات الطبية وهو مايستلزم العمل على تعظيم الفوائد من اتفاقية «الجات» والتقليل من تأثيراتها السلبية.

ودعا الأمين العام للجامعة العربية وزراء الاقتصاد إلى دراسة آثار هذه الاتفاقية إلى جانب تأثير السوق الشرق أوسطية على الاقتصاديات العربية وإقامة حوار عملى وواقعى بين الشمال والجنوب يتأسس على وجود مصالح مشتركة.

وطالب الدكتور عبدالمجيد بإقامة منطقة تجارة عربية حرة [أفتا] للاستفادة من الفترة الزمنية التى تتيحها اتفاقية «الجات» للدول النامية لتطبيق قراراتها.

«جامعة الأقطار العربية»

وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد بدأ أعمال دورته بكلمة من رئيس الدورة السابعة «لبنان» قبل تسليم إبراهيم البشارى مندوب ليبيا الدائم رئاسة الدورة الذى بدأ كلمته بتغيير اسم جامعة الدول العربية إلى جامعة الأقطار العربية. وأكد على ضرورة العمل العربى لمواجهة المتغيرات العالمية ودعم العمل العربى المشترك والسوق العربية المشتركة.

وأوضح الدور الذى قامت به الجماهيرية الليبية لدعم السوق فى السماح بحرية دخول وتنقل المواطنين العرب والبضائع والمنتجات العربية بدون جمارك. وطالب بإنشاء أكاديمية للعمل العربى المشترك وهيئة عربية للمياه وللحبوب وخط لربط أنابيب الغاز الطبيعى العربى.

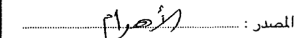
واستعرض البشارى تأثير قرارات المقاطعة المفروضة على بلاده على حياة الشعب الليبى وطالب بالعمل على رفعها وألا يكيل المجتمع الدولى بمكيالين وأكد ضرورة عدم رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل إلا بعد تحقيق السلام الشامل.

وقد رحب وزير الاقتصاد محمود محمد رئيس وفد مصر فى الاجتماعات بالوفود المشاركة كما وجهت الدكتورة ريمة خلف وزيرة الصناعة والتجارة بالأردن الشكر على كلمات الترحيب التى استقبلت بها كأول وزيرة عربية تشارك فى اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى التى يشارك فيها الشيخ محمد آبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطنى بالسعودية والدكتور محمد العمادى وزير الاقتصاد السورى الذى شرح تجربة بلاده فى دعم برامج الإصلاح الاقتصادى وفتح مجال الاستثمار ودعم القطاع الخاص. كما يشارك فى الاجتماعات ناصر عبدالله الروضان النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتى ومحمد مهدى صالح وزير التجارة بالعراق ومحمد خيرالزيد وزير الدولة للتخطيط الاقتصادى بالسودان ويرأس وفد فلسطين محمد زهدى النشاشيبى رئيس الدائرة الاقتصادية ورأس وفود باقى الدول العربية مندوبوها الدائمون وقد اعتذرت الصومال عن عدم المشاركة فى الاجتماعات. وقد وجه المجلس الشكر للدكتور يوسف نعمة الله الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية الذى استقال مؤخراً لظروفه الصحية، وقد أقر المجلس بعد ظهر أمس التوصيات التى رفعها المندوبون الدائمون والتى تتضمن مطالبة الدول العربية بإعطاء أهمية وأولوية لمواجهة مشكلة البطالة فى إطار سياسات التنمية والإصلاح الاقتصادى وإعطاء الأولوية للعمالة العربية وتطوير البرامج التعليمية والمهنية بالوطن العربى.

وقال الدكتور على عبدالكريم الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية: ان المجلس ناقش التطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الدول العربية.

ووافق المجلس على عقد اجتماع على مستوى الخبراء لدراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقية «الجات» على الدول العربية، وأن تكون هذه القضية محور اجتماعات الدورة القادمة للمجلس.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٤

الجات وتحرير التجارة الدولية (٣)

كان الهدف الأساسي من انشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. فإلى أى حد نجح فى تحقيق هذا الهدف. دعنا نركز النظر على الفترة التى انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواى في بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهى تغطى ما يقرب من أربعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الاعضاء وكانت دورة أوروجواى هى الدورة الثامنة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصاً فى مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه الدورات دورة كندى فى النصف الأول من عقد الستينات وهى التى إنتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين فى المائة فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تقل عنها أهمية دورة طوكيو التى استغرقت النصف الثانى من عقد السبعينات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين فى المائة فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد ترتب على دورات المفاوضات المتعاقبة فى إطار الجات تخفيض كبير فى التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم فى البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التى تمت فيها عملية تحرير التدفقات السلعية فى إطار الجات هى أيضا الفترة التى شهدت نموا لا نظير له فى التجارة الدولية وفى حجم النشاط الاقتصادى العالمي بصفة عامة. ففى الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومى الإجمالى العالمي زيادة حقيقية بما يعادل ٤٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات إنتعاشا فى الاقتصاد العالمي وهى السنوات الثلاثون التى سبقت الحرب العالمية الثانية. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠و ١٩٨٠ كان أكثر لفتا للنظر. ففى خلال تلك الفترة زادت التدفقات السلعية الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٪ سنويا فى المتوسط أى أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومى الإجمالى. وهذه زيادة أيضا لا سابقة لها. إلى أى حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسئولا عن هذا الازدهار فى الاقتصاد العالمي. من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد. فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية باهرة خصوصا فى عالم المواصلات والاتصالات والالكترونات والحاسبات ووسائل النقل، وكان لهذا أثره الكبير فى إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادى. غير أن تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمى فى نطاق الجات او على الصعيد الإقليمى فى إطار السوق الاوروبية المشتركة وبلاد منطقة التجارة الحرة الاوروبية.

ورغم أهمية الإنجازات التى تمت فى إطارالجات خلال الفترة التى سبقت دورة أوروجواى فإن عملية التحرير ظلت مقصورة فى ثلاثة مجالات أساسية. أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الاهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الاهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فانها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة فى التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية وبديهى أن يكون اهتمامها مركزا على السلع التى تعنيها فى المقام الأول. أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر فى تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات بال فى القيود التعريفية وغير التعريفية التى تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث فى تلك المفاوضات. واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التى تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذى يقضى بأن تنسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشترك فى المفاوضات. هذا هو الوجه الاول لقصور عملية التحرير فى إطار الجات. ويتلخص فى أن الدورات السابقة على دورة أوروجواى مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وكان نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استفادت منذ أوائل السبعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذى أعفى صادراتها الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية التى بقيت عقبة كؤودا فى وجه صادرات عدد كبير من



د. سعيد النجار

السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل فى معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لإتفاقية خاصة هى إتفاقية المنسوجات التى كانت مقصورة فى البداية على المنسوجات القطنية غير أنها اتسعت سنة ١٩٧٤ لكى تشمل كل المنسوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة. وتضم إتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهى تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات أى أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهى المحرمة طبقا لنظام الجات. ولا تخفى أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهى السلعة التى تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية. ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لإنفردت البلاد النامية بالنسبة الساحقة منها انتاجا وتصديرا.

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنسوجات لم تخضع فى يوم من الأيام لمبادئ الجات. بل أنها خضعت لنظام خاص بها فى إطار إتفاقية المنسوجات التى تخرجها تماما من دائرة المبادئ التى يسعى الجات إلى تحقيقها. وأخيرا فشل الجات فى علاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعوق التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الثالث فى عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية فى المفاوضات حتى دورة أوروجواى. ولا يرجع ذلك إلى مانع فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تتصدى للقيود التى ترد على التجارة الدولية فى السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التى تمثلها الزراعة فى النظام الاقتصادى كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التى يتمتع بها المنتجون الزراعيون فى بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التى رفضت رفضا قاطعا أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة فى اتخاذ ما تراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية. الأمر الذى أدى إلى تشويه التخصيص الدولى فى هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التى تتمتع بميزة نسبية عالية فى الانتاج الزراعى مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلى وأوروجواى وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى فى أفريقيا وأسيا. كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التى تتمتع بإمكانيات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا. وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دورة أوروجواى فى إخضاعها لأول مرة للقواعد التى تحكم التجارة الدولية فى السلع الصناعية.

هذه هى نواحى القصور التى اتسمت بها عملية التحرير فى نطاق الجات وتتمثل فى العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية، وبقاء التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التى تحكم التدفقات السلعية الأخرى. ورغم الأهمية الكبيرة لتلك القطاعات فى التجارة الدولية فإنها تعتبر من قبيل الإستثناءات التى لا تغض من إنجازات الجات فى المجالات الأخرى. غير أن التراجع الكبير الذى طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الإضطرابات التى عرفها الاقتصاد العالمى منذ عقد السبعينات والتى بلغت ذروتها فى النصف الأول من عقد الثمانينات. وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة وصاحب ذلك ارتفاع شديد فى أسعار الطاقة وتقلبات حادة فى أسعار العملات الرئيسية وخصوصا الدولار والين اليابانى والمارك الألمانى وارتفاع كبير فى أسعار الفائدة الدولية ثم تفجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ وانتشرت موجة الكساد التضخمى فى البلاد الصناعية والنامية.

ولم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاظم النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية وتجاهل مبادئ الجات مما أصاب النظام التجارى العالمى بنكسة شديدة وهدد بنشوب حرب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى. وكانت هذه هى الخلفية التى دفعت تلك البلاد إلى الدخول فى دورة أوروجواى خوفا من الأضرار الكبيرة التى تعود عليها من إنهيار النظام التجارى العالمى الذى ساد فى ظل الجات.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات أمام مجلس الشورى

ضرورة دخول الإنتاج المصرى فى حلبة المنافسة الدولية

استعرض مجلس الشورى فى جلسته التى عقدها امس برئاسة الوكيل ثروت اباظه طلب المناقشة المقدم من عدد من الاعضاء حول اتفاقية الجات وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى.

أجمع مقدمو طلب المناقشة على انه لاجدال فى امر دخول مصر فى منظمة التجارة العالمية الجديدة لمبررات قوية، خاصة ان الاتفاقيات التى بلغتها المنظمة الجديدة لم تقتصر على قطاع التجارة السلعية بل امتدت لتحكم التبادل فى انشطة قطاع الخدمات الذى يصل فى مصر الى ما يدور حول ٣٥ فى المائة من ناتجها القومى الاجمالى علاوة على حماية انواع الملكية الفكرية التى تدخل فى مختلف انشطة الاقتصاد.. بالاضافة الى ان الاتفاقية الجديدة تدخلت فى تنظيم الاستثمار.

اكد الدكتور خلاف عبدالجابر مقدم طلب المناقشة ان اتفاقية الجات توفر حماية للدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة وتحد من سلطة هذه الدول من استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية.

اشار طلب المناقشة إلى ان استراتيجية التوجه للتصدير تتطلب بالضرورة التعامل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة تقدر على استيعاب الواردات اليها وان التعامل مع سوق الدول الاعضاء فى المنظمة التى تغطى اكثر من ٩٠ فى المائة من التجارة العالمية من شانه ان يضمن تطور اداء مشروعات الانتاج فى مصر وفتح طاقات انتاجية جديدة تعد السبيل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل.

اشار طلب المناقشة ايضا إلى ان دخول الانتاج المصرى فى حلبة المنافسة الدولية يؤدى بالضرورة الى الاستخدام الامثل للموارد البشرية والطبيعية التى تملكها مصر والمحتمل ان تتوافر لها مستقبلا وان مصر حكومة واجهزة انتاجية قادرة على التحدى بتعديل اوضاعها الانتقالية التى اتاحتها اتفاقيات المنظمة الجديدة لكى تكون انشطتها الاقتصادية فى السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة.

اكد طلب المنافسة ضرورة اعادة النظر فى كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحفز جهود تعديل الاوضاع فى فترة مقبولة وضرورة اعداد الدراسات عن موقف السلع الزراعية والصناعية الهامة انتاجا وتصديرا واستيرادا على اساس سلعة سلعة وفقا لبنود التصنيف

تابع الجلسة :
شريف العبد

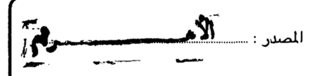


الجمركى للسلع مع الكشف عن المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر وكيفية الانتفاع بهذه المزايا وكيفية تعظيمها.

واضاف الطلب: بان هناك اهمية بالغة لاعداد تركيب محصولى مجز للزراع تصديرا مع الكشف عن المزايا المكتسبة وحشدها على نحو يقوى سلعنا التصديرية على المنافسة فى سوق الدول الاعضاء فى المنظمة مع اعداد دراسة وافية لانشطة الخدمات وسبل دعم ومساندة المجالات الخدمية وتحديد الضوابط التى توصل المفاوض المصرى لاقرارها فى اتفاقات المنظمة وعدم تجاوزها.

ويواصل المجلس اجتماعاته صباح اليوم.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

لقطات تحت القبة

الضيف الثقيل

ايهما اكثر حماسا لاتفاقية الجات وايهما اكثر استفادة من تحرير التجارة هل الدول النامية أم المتقدمة.. الدول الفقيرة ام الغنية.

المستفيد من الجات هو الاكثر تاهيلا لخوض المعركة ويمتلك اسلحة وامكانات تكفل له الفوز الساحق.. المستفيد من الجات هو الاكثر اطمئنانا إلى النتائج والذى ينظر إلى المعركة وكأنها قد حسمت لصالحه قبل أن تبدأ.

الأسد حينما يشعر بالجوع لابديل أمامه سوى ابتلاع الفريسة وقد يرى انه من الاجدى ان يفتك بفريسته قبل أن تظهر لها انياب وتصبح له ندا وخصما يسبب له ازعاجا هو فى غنى عنه فى اى فترة مستقبله.

الدول الغنية تعانى هى الاخرى من كساد خانق وتؤرقها صعوبات فى تصريف سلعها وشركاتها تنتكس وتتعرض للافلاس والافلاس يعنى عمالة تشرد وبطالة تتعاظم.. الحل إذن هو الجات فهى طوق النجاة لأنها تفتح اسواق دول نامية الوصول إليها عظيم الجدوى فى هذه الظروف.

لكن على جانب آخر أين هى هذه السوق التى تفتح ذراعيها لمنتجات الدول النامية المغلوبة على أمرها ماهى المساحة المتوقعة التى يمكن أن يشغلها منتج الفقير فى سوق الغنى.

قد يرى البعض أن المجتمع النامى يجب الا ينعزل بل عليه أن يساير التحولات ويتفاعل مع مايجرى حوله لكن هل معنى ذلك أن نطلب على وجه السرعة من سلع بدائية ان تنازل مثيلتها المتقدمة وتقف امامها وجها لوجه وهل تسمح أسواق الدول المتقدمة بمزاحمة تلك السلع البدائية لمنتجاتها.

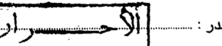
نحن نحنى رءوسنا إلى الجات ونفتح لها الاذرع اذا وجدنا منتجاتنا كدولة نامية تاخذ طريقها إلى سوق الغرب والسوق اليابانية والامريكية وتتصاعد الأرقام التصديرية لهذه المنتجات لكننا من الطبيعى ان نعطى ظهورنا إلى هذه الاتفاقية طالما أن ترجمتها على أرض الواقع هى سلع اجنبية يصبح لها السيادة المطلقة داخل اسواقنا بينما منتجاتنا غائبة ومنعدمة داخل الاسواق العالمية، اننا لانملك سوى النظر إلى الجات على انها ضيف ثقيل إلى أن يثبت العكس.

● لاأرى سببا لهذا الكم من الاستفسارات عن غياب الدكتور حلمى عن جلسة الأمس وكان رئيس مجلس الشورى محظور عليه ان يتعرض لوعكة طارئة.

● النائبان ثروت اباظة ومصطفى كامل مراد التزم كلاهما بتقاليد الصيام فرغم التراشقات والصدامات التى تجمع بينهما دائما إلا أن الهدنة قد اعلنت وهو امر بدا واضحا فى جلسة الأمس.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

رأى المعارضة

إتفاقية الجات !! وتجنب الويلات !!

يناقش مجلس الشورى هذا الأسبوع اتفاقية الجات وأثرها على الانتاج الصناعى والخدمى وعلى الصادرات المصرية

وكلمة الجات هى اختصار لمنظمة التعريفة الجمركية والتجارة

وقد تضمن اجتماع الجات الأخير شروطا معينة للدول التى ترغب للانضمام الى هذه الاتفاقية ومن أهداف الجات كما هو معلوم زيادة حجم التجارة العالمية وإزالة القيود التى تعترضها سواء كانت رسوما جمركية أو حصصا دولية ولا شك أن حرية التجارة من مبادىء النظم الليبرالية فى العالم ومنها حزب الأحرار المصرى ولذلك فإننا كحزب سياسى نرى أن إنضمام مصر الى اتفاقية الجات الأخيرة سينعكس انعكاسا إيجابيا على صادراتها ووارداتها وبالتالى على إنتاجها ودخلها القومى

وليس معنى انعكاس إتفاقية الجات على مصر انعكاسا إيجابيا أنها لا تحمل فى طياتها نواحى سلبية ولكن إيجابياتها أكثر من سلبياتها ولكن الأمر يقتضى من الحكومة الدراسة المتأنية لنصوص الاتفاقية وكيف يمكن أن تتحرك فى إطار الاتفاقية الأخيرة

«البقية ص ٣»

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمنظمة التعريفة الجمركية والتجارة العالمية بحيث تستطيع أن توسع أسواقها في أوروبا وفي أمريكا وفي اليابان وخاصة بالنسبة للصادرات الزراعية وعلى رأسها القطن والموالح.

والمعروف أن هناك فترة انتقالية حتى سنة ٢٠٠٠ يمكن للدول النامية ومنها مصر أن تتدرج في تطبيق شروط الجات اى أن التدرج من المبادىء المسلم بها والمسموح بها للدول النامية كما أن الاتفاقية تعطى الدول النامية بعض ميزات ولكنها موقوفة بتاريخ معين ولذلك فإن تنفيذ هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر يعنى المنافسة وتطوير الصناعة والزراعة المصرية وكذلك الخدمات لتدخل في مجال المنافسة الدولية وإلا فإن انعكاس هذه الاتفاقية سيكون سلبيا على الاقتصاد المصرى.

ولكن اخطر ما في اتفاقية الجات بالاضافة الى تخفيض الرسوم الجمركية هو السماح بتصدير الخدمات الأجنبية الى السوق المصرية معنى ذلك أن الأجانب يستطيعون فتح بنوك وشركات تامين وشركات تجارة داخل مصر وتعيين وكلاء لهم من الأجانب وهذا يتطلب من الحكومة مناقشة الموضوع مع النقابات المهنية ومع النقابات العمالية ومع غرف السياحة والغرف التجارية.

وفي ختام المقال نرى أن انضمام مصر الى الجات أمر حتمى ولكن علينا أن نعدل اوضاعنا الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية وما يتطلبه ذلك من تعديلات في القوانين حتى تستفيد مصر أكثر مما تخسر من اتفاقية الجات وتجنب الويلات.

لقطات تحت القبة

كعكـــة الجـــات

● الغنى والفقير يتصارعان على كعكة «الجات» لكنها معركة غير متكافئة، لذا من الطبيعي أن يحظى الغني بنصيب الأسد. بينما لا يؤول للفقير سوى الفتات ولأن هذا الغني يلهث دائما وراء مصالحه وبكل السبل فكان لزاما عليه أن يستدرج الفقير إلى المصيدة وبمحض إرادته، وقد نجح في هذه المهمة بدرجة امتياز ويبقى أن ينتظر الفقير مصيره.

● نأمل ألا تتحقق نبوءة النائب محمد فريد خميس فلا نجد قفزات أسعار الدواء بعد الجات تصل بسعر قرص الاسبرين الواحد إلى جنيه بالتمام والكمال، وتقفز أسعار الغذاء إلى مستويات خيالية لو صح توقع النائب، فما يجب علينا أن نتخوف من إنفلات سكاني، فالندرة وحدها كفيلة بأن تعالج المشكلة ذاتيا، وبالتالي لن ينخفض معدل النمو السكاني إلى النصف، كما أراد النائب خلال سنوات الجات لكن ربما تحققت نتائج سكانية هنا تفوق تصوره وتصور كل المتفائلين.

● ضحية اتفاقية الجات هو الدكتور والي مسئول الزراعة الأول في مصر، فالأصوات في ظل الاتفاقية تتعالى رافضة النمو الزراعي المتواضع والنتائج محدودة الأثر لتجربة الاستصلاح بل إن الأمر امتد ليبارك البعض الاتفاقية، فعن طريقها سيصل إلى المزارع ولأول مرة مبيدات وتقاوي ومستلزمات صالحة للاستخدام.

● التوقعات تتجه إلى أن الجات رغم مخاطرها إلا أنها ستحول دون انسياب غذاء فاسد وسلع أخرى غير مطابقة للمواصفات.
وبناء عليه فإن الجات سوف تحمي المستهلك من حيتان الاستيراد الذين مارسوا نشاطهم وفقا لأهوائهم وعليهم الآن أن ينتظروا ضربة في مقتل لايقم لهم بعدها قائمة.

● نجم جلسة الأمس هو الدكتور علي لطفي دون منافس أو منازع، فقد نجح الرجل في أن يضع النقاط فوق الحروف وجعل من مهمة المتحدثين بعده صعبة للغاية، وكان وجوبيا أن يكون آخر المتحدثين وليس أولهم.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ يونيه ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناقشات ساخنة فى مجلس الشورى حول اتفاقية «الجات»

مخاطر استمرار الاعتماد على المنح والقروض

إعادة النظر فى معدلات النمو الزراعى لتصل إلى ٨٪ كحد أدنى

أجمع أعضاء مجلس الشورى أمس على أن اتفاقية «الجات» لا مفر منها، رغم أن الدول النامية سوف تكون أقل استفادة من الدول المتقدمة، إلا أن رفض العضوية فى «الجات» فى نفس الوقت يعنى الانعزال عن ٩٠ فى المائة من تجارة العالم.

وكان المجلس قد واصل مناقشاته أمس حول الاتفاقية فى جلسته التى عقدها برئاسة ثروت أباظة وطالب الأعضاء بأن تكون هناك سياسة واضحة وثابتة فى مجال التصدير يمكن بموجبها أن يجد المنتج المحلى مكانه وسط الأسواق التصديرية. وحذر الأعضاء من مخاطر استمرار الاعتماد على المنح والمعونات خاصة انها فى النهاية تخضع لأهواء الدولة المتقدمة. وأكد الأعضاء ضرورة أن ترتفع معدلات النمو الزراعى تدريجيا لتصل إلى ٨ فى المائة فى حدودها الدنيا خلال السنوات المقبلة وبما يكفل أن تكفى المحاصيل الزراعية المنتجة محليا احتياجات مصر من الغذاء.

كان أول المتحدثين الدكتور على لطفى، قال: إن اتفاقية «الجات» كانت تهدف إلى تحرير تجارة السلع عام ٤٧ ثم أخيرا اتجهت إلى مزيد من تحرير التجارة، فكل دولة عضو محظور عليها وضع قيود على وارداتها وصادراتها وتلتزم بتخفيض التعريفة، بالإضافة إلى استحداث الخدمات وإدخالها لأول مرة فى الاتفاقية وأيضا حقوق الملكية الفكرية.

هذه الاتفاقية إذن هى تحرير يكاد يكون كاملا للتجارة، وبقى التساؤل هل تستطيع الدول النامية أن تواجه هذه المنافسة؟ إنها إعطت مهلة وفترات سماح للدول النامية والأقل نموا مما لم يتجاوز فيها دخل الفرد ١٠٠٠ دولار سنويا ومصر ضمن هذه الدول.

هل كانت هناك ضرورة لتوقيع مصر لهذه الاتفاقية؟ فى تقديرى لم يكن هناك بديل أو طريق آخر لأن هناك ١١٦ دولة وقعت وهى تتحكم فى حوالى ٩٠ فى المائة من التجارة العالمية، فكيف ننعزل نحن عن هذا القدر.. أيضا قد نستفيد من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. الاتفاقية سوف تفيد الاقتصاد العالمى ككل لكن المستفيد الأكبر هو الدول المتقدمة.. فالولايات المتحدة الأمريكية ستقود العالم فى الاقتصاد، وهذا ما صرح به كلينتون فى التوقيع مباشرة، بينما قال رئيس الهند: إن العالم المتقدم قدم الوثيقة ووقع عليها العالم النامى مكرها.

الخصخصة تحكمها سياسة حكومة وليست سياسة أفراد

الدكتور فتحى محمد على: هذه الاتفاقية تدق أجراس الخطر، فهى إنذار للدول النامية.

الاتفاقية لا نستطيع ولا نملك أن نبدل فى أحكامها، ولذا لابد أن نعمل جميعا لمواجهة السلبيات التى تؤثر على اقتصادنا.

الاتفاقية هى تحد لنا جميعا كدول نامية ولابد أن نقبل التحدى، وعلينا أن نسأل أنفسنا: ماذا نفعل للمواجهة؟ هناك كساد كبير إدى إلى تراجع فى مستويات الاستثمار والاستهلاك ووجود طاقات عاطلة وتزايد فى حالات الإفلاس والبروتستو وزيادة فى الدين العام المحلى وصادرات لا تتعدى ٣.٨ مليار بينما إسرائيل تصل صادراتها إلى ١١ مليار دولار، كل هذه مقومات نحتاج إلى مواجهتها.

لابد من رفع القدرة العلمية والتكنولوجية لهذا المجتمع، إسرائيل بجوارنا أطلقت أربعة أقمار صناعية، لابد من تقوية مراكز البحوث والتنسيق فيما بينها.

التصدير أصبح قضية حياة أو موت، ولا غنى عن أن ننظر للتصدير

تابع الجلسة:
شريف العبد



بمنظور قومى باعتباره عماد الدولة فى الفترة القادمة، وهذا يتطلب تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم.

لا أتصور أنه حتى الآن لا توجد سياسة واضحة للتخصيصية، فنجد وزير السياحة الحالى مثلا يعلن عن عدم موافقته للاسلوب الذى يتم به بيع الفنادق، السياسة فى ذلك لابد أن تكون سياسة حكومة وليست سياسة أفراد.

محمد فريد خميس: أشيد بالدور المتميز الذى قام به المفاوض المصرى، وأعتقد أنه نجح فى أن يحصل على حقوق مناسبة جدا فى هذه الاتفاقية، وهى فى نظرى اتفاقية لا يمكن التراجع فيها، لكن مطلوب أن نستثمر المزايا التى حصل عليها المفاوض المصرى.

انحسار الكتلة الشرقية والقوة الشيوعية كان السبب الرئيسى فى ظهور «الجات» علينا أن نعترف بأن العالم يتحرك الآن وفقا لإرادة الأغنياء. علينا أن نحاول أن نتمسك بكل ماهو ممنوح لنا من آجال فى اتفاقات «الجات».

الملكية الفكرية فى نظرى أخطر مافى اتفاقات «الجات»، وصناعة الدواء بناء عليها فى مصر معرضة للموت، وكثير من الصناعات أيضا يمكن أن تنتحر، وقرص الاسبرين قد يصل إلى جنيه.

مهمتنا الآن كيفية إحداث التنمية الاقتصادية فى مصر بحيث خلال السنوات العشر القادمة نعد عدتنا لنستطيع أن نتعامل فى ظل سوق الجات وجها لوجه مع الدول المتقدمة، علينا أن نبحث كيف نخفض معدل التزايد السكانى إلى النصف مثلا خلال هذه الفترة.

نبيه العلقامي: إن تحدى «الجات» هو تحد للمجتمع كله، وأعتقد أن مصر حصلت على ميزة من هذه الاتفاقية.. إن شعبنا راغب في أن يحصل على منتجات وفقا للمواصفات الصحيحة.



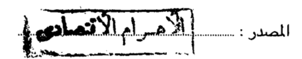
الجات التي لانعرفها

تناولنا في العددين السابقين اهداف الجات والمبادىء الاساسية لها ومبدا الدولة الاكثر رعاية ومبدا التخفيضات الجمركية - ومبدا المفاوضات التجارية ومبدا المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب وطبيعة تلك المفاوضات في اطار الجات وجولة كيندى وجولة طوكيو وارجواى - التجارة في السلع الزراعية واهم المواقف الناشئة عن مفاوضات الجات في موضوع الدعم الزراعي - والمنسوجات والملابس - وفي هذا العدد نتناول التجارة في الخدمات والهدف من المفاوضات واهمية قطاع الخدمات في الدول النامية وحماية الملكية الفردية والقيود التعريفية وغير التعريفية والاعانات والانحراف ووسائل مكافحته والنتائج النهائية لدولة اورجواى .. وهذا هو كل مادار في اللقاء الفكرى على مائدة البحث العلمي في جمعية الهندسة الادارية وكان الحاضر هو الدكتور سامى عفيفى حاتم - رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الاعمال بجامعة حلوان والمستشار الاقتصادى لمجلس الشعب وادار الحوار كل من المهندس عبد الملك العصفورى والمهندس عبد الوهاب البشرى رئيس جمعية الهندسة الادارية والذى استغرق اكثر من ثلاث ساعات متواصلة وعبر هذا الحوار تم فتح مجالات جديدة للحوار لم تكن غائبة في يوم عن كل من يريد ان يعرف الجات حق المعرفة .. بدءا من توقيع الاتفاقية في ١٩٤٧ وانتهاء بما هو حادث على مسرح الاحداث الشرق اوسطية من احاديث بعضها هام والبعض الاخر عبارة عن تجميع القصاصات لاتسمن ولاتغنى تعبيرا عن المثل الذى يتردد حاليا وبكثرة ، انا اتكلم اذا انا موجود ،

تمثل التجارة في الخدمات خمس التجارة العالمية ، وتؤدى الاختراعات التكنولوجية الى ايجاد اساليب جديدة في الخدمات ، كما تسمح بتنظيم الانتاج بطريقة جديدة مما يؤدى في النهاية الى توثيق العلاقة المتبادلة بين الانتاج والخدمات ، ومما هو جدير بالذكر ان قطاع الخدمات لايساهم فقط في خلق فرص عمل جديدة وانما يؤدى الى تحقيق اعلى معدلات للارباح في كل من الدول الصناعية ، والكثير من الدول النامية لذلك تتزايد اهمية هذا القطاع باستمرار .

نعمان الزياتي



المصدر : 

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتخضع التجارة الدولية فى الخدمات ـ حتى الوقت الحالى ـ للسيطرة الثنائية وتشتمل على عدة مجالات مختلفة :

السياحة ، والنقل ، وتشغيل البيانات ، والاتصال ، والخدمات السمعية ، البصرية ، والبناء ، وخدمات تركيب التجهيزات ، الخدمات المالية ، والهندسية.

وتعد اختلاف النظم القانونية عائقا كبيرا لعمليات التجارة فى الخدمات اكثر من تأثيره على التجارة السلعية حيث يعتمد بصفة خاصة على مدى ارتباطها بالتنظيمات المالية ، وهذا يتعلق بالقواعد المختلفة التى تحكم الكفاءة السماح بوجود موردى خدمات ، القوانين المختلفة الخاصة بحماية المستهلك ، الاشكال المختلفة لرقابة الحكومة والدور الذى تلعبه كمورد للخدمات (مثل خدمات البريد او احتكار البنوك) .

ونظرا لارتباط انواع كثيرة من الخدمات بالاسواق المحلية فان تحرير التجارة فى الخدمات لن يكون امرا يسيرا بدون حرية حركة راس المال ، واذا فتحت الاسواق ابوابها لتقديم الخدمات الشخصية فان هذا يعنى فتح الاسواق دائما امام عنصر العمل وحيث ان التجارة فى الخدمات لم تخضع لاى تنظيم او اى شكل من اشكال الاتفاقيات الدولية فكان لابد من تناولها كأحد الموضوعات الهامة فى مفاوضات الجات ، ويرجع تاريخ بدء التفاوض حول موضوع التجارة فى الخدمات الى الاجتماع الوزارى للجات فى ١٩٨٢ ، عندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب اعداد برنامج عن تحرير التجارة الدولية للخدمات بهدف التحضير لمفاوضات دولية متعددة الاطراف حول تحريرها .

وقد قاومت الدول النامية وبعض الدول المتقدمة هذا الطلب ، واستند اعتراض الدول النامية ، بصفة مبدئية ـ على عدم منطقية هذاالطلب ، لانه يفترض بداية أن قواعد الجات قد طبقت بالفعل فى مجال السلع ، وان هذا ليس الا امتدادا لها فى مجال الخدمات .

وتقدمت معظم الدول الاعضاء بمنظمة التعاون والتنمية OECO بدراسات عن مشاكل التجارة الدولية فى قطاع الخدمات للاجتماع الوزارى للجات فى نوفمبر ١٩٨٤ ، واقتصر هذا الاجتماع على شرح واف للمشكلات التى يمكن ان تعترض تحرير التجارة الدولية فى الخدمات :

وفى العامين التاليين مارست الجماعة الاوروبية ضغوطا كبيرة على الولايات المتحدة لجعل المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات خارج الاطار القانونى للجات . لذلك عقدت خلال نفس الفترة جلسات خاصة للجات بهدف التوفيق بين الاراء المتعارضة ، ومع معارضة الدول النامية لادراج موضوع الخدمات ضمن مفاوضات دورة اورجواى عام ١٩٨٦ ، فانه تم التوصل الى اتفاق على ان يكون موضوع التجارة فى الخدمات خارج الاطار القانونى وهذا ماجاء فى اعلان بونتاديل ايست باورجواى عام ١٩٨٦ .

الهدف من المفاوضات :

تهدف هذه المفاوضات الى اعداد اطار دولى متعدد الاطراف لمبادىء وقواعد تجار ة الخدمات حتى يتم تنظيمها قطعيا ، مما يؤدى الى تحقيق النموالاقتصادى بصفة عامة ، وتنمية قطاع الخدمات بصفة خاصة .

ولقد واصلت الجات جهودها من خلال دورة مونتريال فى ديسمبر ١٩٨٨ حيث ناقشت ماتم انجازه فى مجال تجارة الخدمات ، وتم التوصل الى وضع العديد من التوجهات Guidlines التى تساعد فى حل العديد من المشاكل التى تعوق مجموعة المفاوضات GNS فى اداء مهامها . اما فى اجتماع بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠ استمرت مناقشات مشروع اتفاقية التجارة فى الخدمات الذى الذى اقترحته مجموعة التفاوض GNS . وتقدمت الدول النامية ـ ومنا مصر ـ بمشروع جديد يعبر عن وجهة نظرها فى شكل الاتفاقية الدولية للتجارة فى الخدمات المقترحة . ومنذ ذلك الحين بدات الدول فى اعداد جداول التنازلات المتبادلة فى القطاعات والانشطة التى ترغب فى تحريرها على ان تبدا المفاوضات الثنائية عقب توقيع الاتفاقية الدولية للتجارة فى الخدمات .

وتهدف المفاوضات متعددة الاطراف الى التصدى للاجراءات والقوانين التى تعوق التوسع فى التجارة الدولية فى الخدمات ، ويتعلق الهدف الثانى بعدم تقويض الاجراءات والقوانين التى تهدف الى دعم قطاع الخدمات المحلى ، والمساهمة فى عملية التنمية .

ولاشك ان تحرير قطاع الخدمات يحمل الكثير من عوامل القوة الاقتصاديات الدول النامية ، الا انه يجلب لها ايضا العديد من المشاكل ، لذلك لايجب النظر الى التحرير بصورة متطرفة ، بل يجب النظر الى عملية التحرير على انها اعادة للتكامل بين الدول بعد ان فرقت الحدود السياسية والطموحات الفردية بينها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

اهمية قطاع الخدمات فى الدول النامية :

يعتبر قطاع الخدمات قطاعا بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية ، حيث يمثل هذا القطاع نسبة عالية من الناتج القومى الاجمالى للدول النامية . لذلك لايجب ان يكون الهدف من تحرير التجارة الدولية فى الخدمات هو زيادة هذه النسبة ، بل يجب ان يتم تطوير نوعية الخدمات المقدمة ورفع مستواها ، حيث ان نمو القطاعات الخدمية يؤدى الى نمو القطاعاتالسلعيةالتى تمثل المظهر الحقيقى للتنمية والتطور الاقتصادى .

حماية الملكية الفردية :

تشتمل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مايلى :

- حق التاليف والنشر والطبع
- العلامات التجارية

المؤشرات الجغرافية ، ويقصد بها ارتبط السلعة بمنطقة جغرافية معينة .

- التصميمات الصناعية .

براءات الاختراع .

- الاسرار التجارية .

لاتتضمن قواعد الجات شروطا تتعلق بنوع السياسات الانتقامية Retaliatory M Measures التى يجوز استخدامها فى حالة السياساتالتجارية غير العادلة التى يلجا اليها الاخرون مثل الاغراق وحتى الان لم يتم وضع شروط ضد الانتهاكات الموجودة . لذلك لاتهتم مفاوضات حماية الملكية الفكرية بتوسيع نطاق حماية براءات الاختراع فحسب ، لكنها تهتم ايضا بحماية استخدام نماذج براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحق التاليف والنشر ، ومنع تقليد الماركات التجارية ، حيث تتم هذه الممارسات فى قطاعات متعددة مثل حماى المنسوجات والملابس ، والالات والمواد شبه الموصلة ، وبرامج الكومبيوتر ، وصناعة الكيماويات ومنتجات المستحضرات الصيدلية ، واجهزة التسجيل .

ونجد ان اهتمام الدول النامية بشان توشيع الحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وعمليات التقليد اقل كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث ان هناك فوائد محتملة فى مجال اعمال التقليد عن اعمال الاختراع ، ومن جهة نظر الاقتصاد ، يعتبر منافسة وسائل التقليد عمل ايجابى حيث تحقق عدة مزايا منها :

- انهاء الوضع الاحتكارى الموجود نظرا لانتشار الاختاع ، وتحقيق مصالح المستهلكين .
- انخفاض اسعار السلع الجديدة نتيجة زيادة عرضها وتعدد اماكن توافرها .

ترتبط حماية حقوق الملكية الصناعية بتقوية مركز اسواق المنتجات ، حيث ان الارباح الناتجة عن حماية براءات الاختاع وحقو التاليف والنشر من شانها تشجيع الاستثمار فى الحبوث والتطوير وبالتالى زيادة درجة تقدم الاختراعات الحديثة ولذلك من الاهمية بمكان حماية حقوق التاليف والنشر لحماية المنتجين الاصليين مثل الكتاب والموسيقيين ويعتبر قانونحماية الماركات التجارية للسلع احد وسائل حماية المستهلك ويمك التاكد من هذه الماركات عن طريق الاسواق ، ففى حالةالسلع مرتفعة الجودة يتم اختبارها عند الشراء .

القيود التجارية التعريفية وغير التعريفية :

تهدف مفاوضات دورة أورجواى الى تخفيض التعريفات الجمركية بصفة خاصة فى القطاعات التى ترتفع فيها التعريفة . لذلك اقترحت المجموعة الأوروبية تخيض كل التعريفات التى تزيد على ٤٠٪ الى اقل من ٢٠٪ باستثناء الدول الاقل نموا التى يمكنها تخفيض كل التعريفات التى تزيد على ٤٠٪ الى اقل من ٢٠٪ باستثناء الدول الأقل نموا التى يمكنها تخفيض تعريفتها الجمركية الى ٣٥٪ . ولقد صاحب تخفيض التعريفات الجمركية فى الجات زيادة القيود التجارية غير التعريفية التى من شانها تقييد النفاذ الى الأسواق وتتضمن هذه القيود ـ على سبيل المثال ـ عوائق منح تراخيص الاستيراد ، تقييد الدعوات الخاصة بالمناقصات العامة ، المستندات التجارية المعقدة ، القيود التجارية ، بيروقراطية الاجراءات المستخدمة .

وتستند قواعد الجات التى تحرم القيود التجارية الكمية الى خبرات الماضى السيئة لهذا النوع من القيود فى فترة مابين الحربين العالميتين ، ومما لاشك فيه ان زيادة القيود التجارية غير التعريفية تؤدى الى انتهاك مبادىء حرية وعدالة التجارة العالمية .

ونتيجة شعور الدول النامية التى تعتبر مصدرا اساسيا للسلع الزراعية بالظلم سمحت مواد اتفاقية الجات باستثنائها من خطر استخدام القيود الكمية خاصة فى تجارة السلع الزراعية حيث تسمح الجات للدول النامية باستخدام القيود التجارية غير التعريفية عن طريق الشرط الواقى لحماية الصناعات المحلية من الاغراق المفاجىء الذى تتعرض له اسواقها .

الاعانات :

بعد النجاح الذى حققته المفاوضات متعددة الاطراف بشأن احداث تخفيضات كبيرة فى التعريفات الجمركية تزايد الاهتمام فى الوقت الحالى بالتخلص من



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

القيود التجارية غير التعريفية والاعانات حيث يؤدى فرض الاعانات الى تشويه العلاقات التجارية بين الدول لذلك اصبحت المنافسة تقوم على القدرات المالية للدول اولا بدلا من الكفاءة الفعلية للشركات .

وتتعرض النزاعات التجارية القائمة حاليا بقانون الاعانات نظرا لاحتوائه على نقاط غير واضحة تحمل تفسيرات متعددة وتتمثل الاعانات التى يثار حولها النزاع فى اعانات البحوث والتطوير التوازن الهيكلى واعانات التنمية الاقليمية لذلك ترغب مفاوضات دورة اورجواى فى التوصل الى اتفاقية خاصة بالاعانات وهناك اقتراح يقوم على تقسيم الاعانات الى ثلاث فئات كما يلى :

الاعانات المسموح بها الاعانات الممنوعة

الاعانات غير الممنوعة التى تخضع للمناقشة

وقد انقسمت الاراء حول هذه الاعانات الى فريقين :

الفريق الاول :

وهو مجموعة دول العالم الثالث التى تصر على استثنائها من قانون تحريم الاعانات مع السماح باستخدام كافة انواع الاعانات المحلية التى تساعدها

فى اقامة صناعات مختلفة وتطوير قطاع الخدمات وتنمية الريف . كذلك طالبت بضرورة استمرار اعانات التصدير فى الدول النامية الاكثر فقرا حتى يمكنها اقامة صناعات وطنية .

الفريق الثانى

وهو مجموعة الدول الصناعية المتقدمة كالمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان التى تود التوصل الى اتفاقية بشأن فئة الاعانات المسموح بها كذلك ترغب هذه الدول فى تقديم فترة تصل الى خمس سنوات يمكن خلالها استخدام الاعانات بما فيها الدول النامية الا ان الولايات المتحدة كانت اكثر الدول تشددا فى هذا الشأن واقل استعدادا لقبول حل وسط .

الاغراق ووسائل مكافحته

يقصد بالاغراق تصدير المنتج بسعر يقل عن تكلفة التصنيع وتنص مواد اتفاقية الجات على امكانية استخدام وسائل مكافحة الاغراق التى تتخذ شكل تعريفات جزائية تعريفات مكافحة الاغراق ويمكن تبرير وسائل مكافحة الاغراق من الناحية الاقتصادية حتى وان كان ينظر اليها على انها اشكل خفى من اشال الحماية .

لاشك ان للاغراق مساوىء عديدة على خروج الانشطة الاقتصادية القومية ففى المراحل الاولى من الاغراق تتضمن المنتجات منخفضة السعر عدة مزايا للمستهلك الا انها تسبب خسارة الشركات التى تنافس السلع المستوردة مما يؤدى الى فقد العديد من الوظائف نتيجة تسريح العمال اما اذا نجح المصدر فى التخلص من المنافسة المحلية عن طريق الاغراق يمكنه حينئذ تحقيق مركز قوى فى السوق وزيادة الاسعار مرة اخرى وتحقيق ارباح طائلة .

ولذلك تستخدم وسائل مكافحة الاغراق لاعادة التوازن للاقتصاد القومى واعادة المنافسة الدولية الفعالة فالتبادل الحر بين الاسواق من شأنه مكافحة الاغراق ويرجع ذلك الى عدم وجود قانون دولى بخصوص المنافسة .

ومع استخدام الاغراق وفرض التعريفات الجزائية يجب الا يؤخذ فى الحسبان مصالح الدول فحسب لكن ايضا مصالح المستهلكين المحليين ففى ظروف خاصة يمكن السماح بالبيع باسعار تقل عن التكلفة لكن فى حدود معينة نتيجة للضرر الذى يحدثه قطاعات الصناعة الوطنية وبالتالى يجب ان يطبق الاغراق بناء على اسس وقواعد يتفق عليها دوليا . ولذلك اعطت مفاوضات الجات اهتماما خاصا لمجموعة الاصلاحات التى يجب ادخالها لتحسين طرق استخدام الاغراق ووسائل مكافحته وحاولت استثناء الدول الاقل نموا من وسائل مكافحة الاغراق .

النتائج النهائية لدورة اورجواى :

بعد سبع سنوات هى عمر دورة اورجواى للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة فان الدول الاعضاء المشاركين فى المفاوضات وعددهم ١١٧ دولة توصلوا الى اتفاق حول كثير من القضايا التى عرضت للمناقشة فى

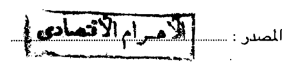
المفاوضات منذ بداية والدورة وحتى ديسمبر ١٩٩٣ .

والاتفاقية الجديدة تتضمن اكبر سلسلة من عمليات تحرير التجارة العالمية على الاطلاق فبعدها يكون العالم فى منأى عن سياسات الحماية التجارية التى شهدتها الثلاثينات كى يتجه بخطى سريعة نحو الاسواق المفتوحة للتجارة الدولية .

وتقضى الاتفاقية التى يتيقن ان تحظى بموافقات الهيئات التشريعية للدول الاعضاء قبل ان تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ تقضى باجراء تخفيضات فى التعريفات الجمركية العالمية بحيث تصل الى نسبة ٣٪ مقابل نسبة ٥٪ حاليا على السلع والبضائع المختلفة .

وتقضى الاتفاقية كذلك بالغاء الحواجز غير الجمركية مثل الحصص المقررة للتدفق الحر للخدمات والبضائع وذلك فى الوقت تتضمن فيه الاتفاقية ولاول مرة فى تاريخ الجات منذ ٤٦ سنة بنودا خاصة بالزراعة والخدمات



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

فالاتفاقية تقضى بالغاء او تخفيض الاعانات والدعم المالى الذى تقدمه الحكومات كما تفعل الدول الاوروبية لدعم منتجاتها الزراعية مثلا للبضائع والمنتجات لزيادة قدرتها التنافسية فى الاسواق العالمية .

ـ ففى القطاع الزراعى تعتزم الاتفاقية تحويل كافة القيود التجارية الى تعريفات يجرى تخفيضها بنسبة ٣٦٪ فى غضون ست سنوات .

ويبدو ان الجماعة الاوروبية والتى يجعل قطاعها الزراعى الفعال والنشيط مؤهلة جيدا للاستفادة من اسواق التصدير الجديدة وكذلك اليابان حيث من المتوقع ان يؤدى قرارها الاخير بالغاء حواجز الاستيراد الى ايجاد مصادر جديدة للدخل ومن المعروف انه فى نهاية العام الماضى قد وافق الاوروبيون على خفض دعمهم للصادرات من السلع الزراعية بمقدار ٢١٪ على مدى ست سنوات وهو ما يثير القلق بالنسبة للدول النامية التى تقوم باستيراد المواد الغذائية الأوروبية من حيث ستزداد اسعار المواد الغذائية بمستويات متفاوتة الامر الذى يعنى تعرض هذه الدول لضغوط مالية لسداد فواتيرهم من المواد الغذائية المستوردة .

وفى قطاع المنسوجات قضت الاتفاقية بأن يتم وعلى مراحل لمدة عشر سنوات الغاء اتفاق المنسوجات متعددة الالياف بشأن توزيع الحصص والذى ظل يتحكم فى التجارة العالمية طيلة عشرين عاما وسيستفيد من وراء هذا الاتفاق الدول النامية حيث سيفتح لها الاسواق فى الدول المتقدمة امام المنسوجات والملابس دون التقيد بحصص كما تستفيد منه الاقتصاديات الناشئة لدول اوروبا الشرقية من فرص تصدير اكبر ويتزعم كل هذه الدول المستفيدة الاقتصاد الامريكى فى الوقت الذى يستفيد منه المستهلك الامريكى من انخفاض الاسعار .

ـ وبالنسبة لحقوق النقل والتقليد فان الجات للمرة الاولى تقدم قوانين ضد التقليد والاستيلاء على كل شىء من برامج الكمبيوتر الى العقاقير والاغانى يتيقن على كل دولة احترام حقوق الدول الاخرى عند النقل او التقليد وسيواجه المخالفون العقاب بفرض القيود على صادراتهم .

ـ وبالنسبة للخدمات : ستلزم القواعد الجديدة للجات الدول بالغاء قوانينها التفضيلية ضد الخدمات الاجنبية فى كافة القطاعات بدءا من عمليات الطرق الى وسائل الاتصال والامور الفنية وكانت صناعة الخدمات المالية الامريكية المعروفة بنفوذها القوى قد ضغطت لفتح كافة الاسواق المالية فى اطار اتفاقية تحرير التجارة العالمية

وكانت الجماعة الاوروبية حريصة على التوصل الى اتفاق لتحرير الخدمات المالية عالميا وقد كانت الدول النامية ومنها مصر خلال المفاوضات حريصة على ان تتوصل لاتفاق يأخذ بوجهة نظر الدول النامية والتى نسقت فيما بينها مصر الهند الصين كينيا ، الكاميرون ومجموعة الدول الافريقية حيث اقرت لجنة المفاوضات مبدأ تحرير التجارة فى الخدمات فى القطاعات المحددة فقط فى جدول التزامات كل دولة ووفقا للشروط التى تتمشى مع ظروفها الاقتصادية .

ومقابل ذلك التزمت الدول الكبرى بفتح اسواقها للقطاعات الخدمية التى تهم الدول النامية وأهمها بالنسبة لمصر العمالة والخدمات المهنية بمختلف قطاعاتها ..

ـ انشاء المنظمة العالمية للتجارة التى ستضطلع بدور محكمة دولية حقيقية لحسم الخلافات التجارية والهدف من انشاء هذه الهيئة هو العمل على تخلى الدول عن اتخاذ مواقف وممارسات تجارية انفرادية مستقبلا من شأنها احداث الاضرار على التجارة الدولية .

ـ وبالنسبة لتأثير هذا الاتفاق على مصر فان الاتفاق اتسم بالمرونة فى الالتزامات مثال ذلك اتفاق الزراعة حيث حصلت الدول النامية على مهلة للتنفيذ عشر سنوات بدلا من ست سنوات وتخفيض الدعم الذى تقدمه الدولة للمزارعين من ٣٦٪ الى ٢٤٪ ومصر قد الغت هذا الدعم كما اقرت الاتفاقية مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء فى الامد القصير، ومثال ذلك سترتفع فاتورة مشتريات مصر ٣٠٠ مليون دولار وفى الوقت نفسه التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٣٣٪ بينما أثر الاتفاق بالا تلتزم الدول النامية بأى التزامات تتعارض مع احتياجاتها التنموية ..

وسوف تستفيد الدول النامية بدخول منتجاتها الى الدول بنسبة اكبر مثال ذلك الاقطان المصرية والزيوت لاول مرة كما ستنهار حواجز الحصص والقيود الكمية التى تضعها امريكا مثلا على منسوجاتنا وايضا القيود الموسمية لمنتجاتنا من الخضر والفاكهة للمجموعة الاوروبية وفى الوقت نفسه ستتخذ اجراءات حاسمة فى مواجهة سياسات الاغراق .

وبالنسبة للخدمات فان الاتفاقية الجديدة اعطت الدول الحق فى تحديد القطاعات التى تدعو اليها راس المال الاجنبى بل من حقها ان تحدد ما هى المعاملة المتميزة مثال ذلك لن يتم السماح بفتح البنوك الا بعد موافقة البنك المركزى .

ومن المزايا التى اكتسبتها مصر من الاتفاقية مجالات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وحق هؤلاء العاملين فى العمل وهى جميعا اهداف يمكن من خلالها نفاذ مصر للدول الكبرى والنامية الافريقية والعربية كما ستستفيد فى مجالات



الانشاءات خاصة المستشفيات وبيوت المسنين والخدمات المهنية التى تستطيع المساهمة فيها بالخارج .

وقد نصت الاتفاقية ايضا على احتفاظ المصريين بملكية ٥١٪ على الاقل من راس مال شركات السياحة والنقل البحرى والعمالة تزيد على ٩٠٪ ومجموع الاجور لا تقل عن ٨٠٪ والادارة للمصريين كما تضمنت الاتفاقية وسائل تطوير سوق المال فى مجال تشجيع المصريين والاجانب على شراء الاسهم والسندات وفتح الباب للاجانب بعد ٥ سنوات فى مجال شركات التأمين وحسب الاحتياجات الاقتصادية ..



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤

الأهرام الاقتصادى

مشروع اتفاق التجارة الدولية في الخدمات

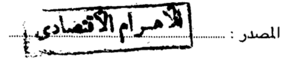
(جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف)

دكتور محسن أحمد هلال

مستشار تجارى

٠٠٠٠٠٢٣٠



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

خلفية تاريخية عن الجات ومفاوضات التجارة فى الخدمات

ان قطاع الخدمات فى الكثير من الدول أسرع القطاعات الاقتصادية نموا . واكثرها قدرة على خلق فرص للعمل ، وتغطى الخدمات ذات الطابع التجارى العديد من القطاعات واهمها الخدمات المالية (بنوك - سوق المال - التأمين). خدمات النقل (برى - بحرى - جوى) الاتصالات السلكية واللاسلكية ، السياحة ، الانشاء والتعمير ... بما فى ذلك قطاع الخدمات المهنية (طبية - تعليم - هندسة - استشارات بكافة أنواعها ، محاماه - محاسبة ومراجعة) . وبوجه عام انشطة الخدمات التجارية التى لاتدخل فى وظائف الدولة الرئيسية .

قدرت قيمة التجارة الدولية فى الخدمات التجارية بحوالى ٩٠٠ مليون دولار فى أوائل التسعيات وقد بلغ معدل النمو فى العشر سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ فى تجارة الخدمات ضعف معدل النمو فى التجارة السلعية ، كما تشير المتوسطات الاحصائية الى ان انتاج الخدمات حوالى ٦٠ - ٧٠ ٪ فى الدول المتقدمة ، ونحو ٥٠ ٪ بالنسبة للدول النامية .

كما ان قطاع الخدمات يلعب دورا حيويا فى الاقتصاد المصرى من حيث موارد النقد الاجنبى ويعتبر أحد القطاعات الرائدة فى ميزان المدفوعات المصرى . ويتناول هذا البحث الاتفاقية الدولية متعددة الاطراف فى الخدمات التى تمثل أحد الاتفاقات الدولية ضمن (حزمة) اتفاقات جولة اوراجواى . والتى تعتبر اول اتفاقية دولية فى هذا المجال .

اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة فى فبراير ١٩٤٦ قرارا بعقد مؤتمر دولى لبحث موضوعات التجارة ووضع اتفاقية لانشاء منظمة التجارة الدولية (ITO)
INTERNATiONAI TRADE ORGANIZATION
حيث عقد « مونمر الامم المتحدة للتجارة والتوظف » فى هافانا خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس ١٩٤٨ .

اقر الموتمر نص ميثاق منظمة التجارة الدولية (ميثاق هافانا) ، كما تم تشكيل لجنه مؤقتة للمنظمة انبثق عنها لجنة تنفيذية وتم تشكيل سكرتارية ، وبلغ عدد الاعضاء فى المنظمة ٥٢ دولة ... إلا أنه بحلول عام ١٩٥٠ بدا واضحا ان ميثاق هافانا غير مقبول من الولايات المتحدة الامريكية وتم التخلى عن فكرة انشاء منظمة التجارة الدولية .

خلال الاجتماعات التحضرية لانشاء منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة حول التعريفات الجمركية فيما بينها ، حيث تم التوصل الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » بتاريخ ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧ ووقعت عليها ٢٣ دولة ،

★★ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » :

وبدأ سريانها فى أول يناير ١٩٤٨ بموجب بروتوكول التطبيق المؤقت وهو مازال قائما حتى الآن منذ التوقيع على الاتفاقية - نظرا لفشل التوصل الى إقامة منظمة التجارة الدولية - .

يقتصر هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق أزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر ، وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمى .

ومع تزايد اهمية التنظيم التجارى الدولى متعدد الاطراف بالنسبة للدول النامية فقد دعى فى بداية الستينات الى عقد مؤتمر دولى للتجارة والتنمية حيث تم أضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان « التجارة والتنمية » . كما أسفرت جولة مفاوضات طوكيو عن اتفاق الاطار
FRAME WORK AGREE-MENT
ويتضمن قاعدة التمكين
ENABIiNG CIAUSE
وبمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لايتم تعميمها على باقى الدول الاعضاء فى الجات ، كما يمكنها من ناحية أخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضا .

★★ فكرة اتفاقية الجات :

يعتبر الهدف الاساسى من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تمكن الدولة العضو من « انفاذ الى الاسواق » لباقى الدول أعضاء الاتفاقية وذلك يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلى وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية .

ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على التزام الاعضاء بنوعين من الالتزمات :

الاول :

التزمات عامة بالمبادىء العامة للاتفاقية بحيث تطبق هذه الالتزمات كافة الدول الاعضاء - عدا بعض المرونة الممنوحة للول الاكثر بالرعاية ، والمعاملة الوطنية ، وعدم اللجؤ الى قيود كمية الا مانصت عليه استثناءات الاتفاقية ... الخ .

والاصل ان الدولة لاتقبل عضويتها كاملة فى الاتفاقية الا بعد ان يتأكد باقى الاطراف المتعاقدة فيها من أن الدولة طالبة العضوية تطبق هذه المبادىء العامة فى سياسلتها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة .. ويتم ذلك من خلال مجموعة عمل بين الدول الاعضاء لبحث طلب العضوية الجديد ، وهذا يفسر تاخر البث فى العضوية الجديدة لسنوات عديدة .

- الثانى :

التزامات محددة ، ويقصد بها قيام الدولة « بربط » كل او بعض بنود تعريفتها الجمركية الى حدود مقبولة من باقى الاطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا المستوى المربوط من التعريفة الجمركية الا بعد الرجوع الى الاطراف المتعاقدة الاخرى وتعويض المتضررين منهم نتيجة التغيير وذلك وفقا لنصوص الاتفاقية .

ويطلق على هذا الالتزام « الالتزامات المحددة » لانها تختلف من دولة لاخرى ومحددة حيث انها ترفق ببروتوكول انضمام كل دولة الى الاتفاقية .

وتجدر الاشارة الى ان هذا الربط Binding يمكن ان يكون على بعض الاجراءات التعريفية ايضا التى يمكن ان تدون فى قائمة مثلها مثل ربط التعريفه الجمركية .

ومت الاهمية الاشارة الى ان هذه الالتزامات المحدده ، يتم الاتفاق عليها بين الطرف الجديد الذى يرغب فى الانضمام الى الاتفاقية وبين باقى الاطراف الاخرى عند الانضمام لاول مرة ، كما ان هذه الالتزامات المحددة هى الهدف الاساسى من جولات المفاوضات المتتالية حيث تهدف هذه الجولات الى تحسين شروط الدخول الى الاسواق الاخرى عن طريق التفاوض لتعديل هذه الالتزامات المحددة فى اتجاه التخفيض الجمركى وازالة القيود غير الجمركية .

★★ جـولات مفـاوضـات الجات :

يتمثل نشاط الجات أساسا فى عقد مفاوضات تجارية متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية ، وقد عقدت حتى الان ٧ جولات أسفرت الست الاولى منها عن التوصل الى جداول للتنازلات الجمركية من الاطراف المتعاقدة وذلك بخلاف جولة اورجواى الحالية (الجولة الثامنة) .

اما جولة طوكيو (السابعة) والتى بدات فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٣ وانتهت فى ١٢ ابريل ١٩٧٩ فقد أسفرت عن التوصل الى تخفيض جمركى بين الدول الصناعية الكبرى بلغ نحو ٣٢ ٪ ، والى تخفيضات متفاوتة بين الدول النامية .. بالاضافة الى الاتفاقات الاتية :

(١) بروتوكول تكميلى يتضمن تنازلات جمركية جديدة (٣٦ دولة) .
(٢) اتفاق العوائق الفنية للتجارة (المواصفات القياسية والصحية وغيرها) .
(٣) اتفاق المشتريات الحكومية .
(٤) اتفاق الدعم والرسوم التعويضية .
(٥) اتفاق التثمين الجمركى .
(٦) اتفاق لتنشيط اجراءات تراخيص الاستيراد .
(٧) اتفاق تجارة الطائرات المدنية والذى تضمن اتفاق الدول الصناعية على تحرير تجارة الطائرات المدنية وقطع غيارها من الرسوم الجمركية اعتبارا من أول يناير ١٩٨٠ .
(٨) ترتيبات اللحوم الحمراء ، وتهدف الى تنشيط وتنمية تجارة اللحوم والحيوانات الحية لزيادة التعاون الدولى فى هذا المجال « الابقار والماشية » .
(٩) ترتيبات الالبان الدولية ومنتجاتها ، وتهدف الى تنشيط تجارة الالبان والعمل تفادى العجز او زيادة المعروض فى الاسواق الدولية .

« ولاتلزم هذه الاتفاقات سوى الاعضاء الموقعين او المتضمين اليها » .

★★ جولة اورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف :

عقد اجتماع الاطراف المتعاقدة (وهى بمثابة الجمعية العمومية للجات) على المستوى الوزارى فى مدينة « بونتادل ليست » (اورجواى) فى سبتمبر ١٩٨٦ وتم اصدار اعلان وزارى (اعلان بونتادل ليست) الذى تضمن بدء جولة مفاوضات تجارية متعددة الاطراف (جولة اورجواى) تقوم على مبادىء عامة أهمها :

(١) أن تجرى المفاوضات بأسلوب واضح (شفاف) يتفق مع الاهداف والالتزامات المتفق عليها فى الاعلان ومع مبادىء الاتفاقية العامة .

(٢) الا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل بالنسبة للالتزامات التى تقدمها فى المفاوضات التجارية وذلك لتخفيض أو ازالة القيود التعريفية وغيرها امام تجارة صادرات الدول النامية بمعنى الا تطلب الدول المتقدمة ان تقدم النامية فى سياق المفاوضات اسهامات لا تتفق واحتياجاتها التنموية والمالية والتجارية .

(٣) التعهد بعدم فرض قيود جديدة فور صدور الاعلان ولحين اتمام المفاوضات والغاء المفروض منها على مراحل وفى فترة زمنية لا يزيد من أجلها عن تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراقبة تنفيذ هذه التعهدات .

ويتكون الاعلان الوزارى الصادر من السادة وزراء التجارة فى اجتماعهم والذى يطلق عليه « اعلان بونتادلست » من جزئين :

ـ الجزء الأول :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة السلع وهو صادر عن الاطراف المتعاقدة بالجات ويشمل ١٤ موضوعا هى :

التعريفات الجمركية ـ القيود غير التعريفية ـ المنتجات المدارية ـ منتجات المصادر الطبيعية ـ المنسوجات والملابس ـ الزراعة ـ مواد الجات ـ نظام الوقاية ـ الاتفاقيات والترتيبات الناجمة عن جولة طوكيو ـ الدعم والاجراءات التعويضية ـ تسوية المنازعات ـ الجوانب التجارية للاستثمار ـ نظام عمل الجات .

وتهدف المفاوضات فى الموضوعات السابقة الى :

(١) تحقيق المزيد من توسيع وتحرير التجارة الدولية لصالح جميع الدول وخاصة الدول الاقل نموا بما فى ذلك تحسين فرص دخول الاسواق عن طريق ازالة وتخفيض التعريفات الجمركية والقيود الكمية والاجراءات والعوائق الاخرى غير التعريفية .

(٢) تقوية دور الجات وتحسين النظام التجارى متعدد الاطراف القائم على مبادىء وقواعد الجات والتوصل الى تغطية أوسع للتجارة الدولية فى ظل نظم متعددة الاطراف متفق عليها او قابلة للتطبيق .

(٣) زيادة تجاوب نظام الجات للبيئة الاقتصادية الدولية المتطورة من خلال تسهيل الاصلاح الهيكلى الضرورى وتدعيم علاقة الجات بالمنظمات الدولية المهنية .

(٤) تدعيم العمل التعاونى المساعد على المستويات القومية والدولية لتقوية العلاقة بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التى تؤثر على عملية النمو والتنمية .

ـ الجزء الثانى :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات ، وتجدر الاشارة الى ان صدور هذا الجزء عن الوزراء هو بصفتهم الوظيفية وليس بصفتهم ممثلين عن الأطراف المتعاقدة فى الجات بمعنى أنه لم يتم الاتفاق على ان الخدمات تدخل فى اطار الجات ، وتأجيل الأمر لحين التوصل الى نتائج نهائية للمفاوضات ثم يجتمع الوزراء لتقرير ما يرونه فى هذا الشأن .

وتشمل مفاوضات تجارة الخدمات بحث كافة القطاعات الخدمية وأهمها :

انتقال العمالة ـ الانشاءات والاستشارات الهندسية ـ الخدمات المالية (البنوك والتامين) الاتصالات ـ النقل (البرى ، البحرى ، الجوى) ـ السياحة ـ الخدمات المهنية .

وتختلف جولة اورجواى عما سبقها من جولات للمفاوضات فى اطار الجات منذ انشائها فيما يلى :

(١) اعادة النظر فى مواد الجات الحالية بهدف تعديلها او تفسيرها .
(٢) مراجعة عدد من الاتفاقيات التى نشأت عن جولة اورجواى .
(٣) ادراج موضوعات جديدة مثل : تجارة الخدمات والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية واجراءات الاستثمار المرتبطة بالجوانب التجارية .



المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مجال الخدمات

المرحلة الأولى - الأعمال التحضيرية :

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية الى اقناع الدول اعضاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لبدء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف حول تحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولى وقد نجحت في أن يتضمن الاعلان الوزارى للجات عام ١٩٨٢ توصية بأن تجرى الاطراف المتعاقدين دراسات قومية عن الخدمات وتبادل المعلومات حول هذا الموضوع على أن يتم عرض النتائج على دورة الاطراف المتعاقدين في نوفمبر ١٩٨٤ .

○ وخلال دورات الاطراف المتعاقدين المتتالية نوفمبر من ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ تم الاتفاق على استمرار تبادل المعلومات واعداد الدراسات اللازمة من خلال انشاء مجموعة عمل لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات .

○ وقد صدر قرار اخر - في دورة نوفمبر ١٩٨٥ - بتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد لجولة جديدة للمفاوضات التجارية حيث طالبت الدولة المتقدمة أن يتم ادراج موضوع الخدمات والاستثمارات في هذه الجولة الجديدة الا ان الدول النامية اصرت على ان هناك اطارا انشأته الاطراف المتعاقدين لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات وان الخلطبين تجارة الخدمات وتجارة السلع لايمكن قبوله حيث أن الاختلاف كبير بين طبية القطاعات الممثلة لكل منهما يجعل من الصعب التوصل الى قواعد عامة تنطبق على تجارة مختلف القطاعات لخدمات فضلا عن ان الجات نصوصها لاتتضمن اختصاصها بتجارة الخدمات لذلك فان هناك ضرورة للفصل بين المفاوضات حول تجارة السلع والاخرى حول تجارة الخدمات .

○ عندما تقرر ان تكون دورة الاطراف المتعاقدة لعام ١٩٨٦ اجتماعا على المستوى الوزارى في بونتادل ايستا (أوروجواى) انتهت المفاوضات الى تخصيص الجزء الثانى من الاعلان الوزارى الصادر عن هذا الاجتماع كقرار خاص بالخدمات صادر عن الوزراء وليس عن الاطراف المتعاقدة بما يعنى انه لم يتم الاتفاق على ان تدخل المفاوضات حول تجارة الخدمات في اطار الجات وانما يتم تأجيل ذلك الى النتائج النهائية التى سيتم التوصل اليها في نهاية المفاوضات وبعد ان يتم عرض هذه النتائج على الوزراء في دورة خاصة للاطراف المتعاقدين لاتخاذ قرار حول التنفيذ الدولى لهذه النتائج .

المرحلة الثانية - الاعلان الوزارى بونتادلست (سبتمبر ١٩٨٦) :

نص الاعلان الوزارى الصادر عن جولة المفاوضات التجارية متعددة الاطراف (جولة أوروجواى) في جزئه الثانى والخاص بالمفاوضات حول التجارة في الخدمات على الاتى :

○ وقد قرر الوزراء ايضا كجزء من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، البدء في المفاوضات حول التجارة في الخدمات حيث تستهدف هذه المفاوضات الاتفاق حول عدد من المبادىء والقواعد حول التجارة في الخدمات في اطار متعدد الاطراف بما في ذلك وضع نظم بكل قطاع تهدف الى التوسيع في هذه التجارة تحت شروط الشفافية والتحرير الاكبر لها كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادى للدول خاصة الدول النامية مثل هذا الاطار سوف يأخذ في اعتباره القوانين والنظم الوطنية المطبقة على الخدمات ... كما سيأخذ في الحسبان اعمال المنظمات الدولية الاخرى في هذا الشأن .

سوف تطبق على هذه المفاوضات قواعد واجراءات الجات كما سيتم انشاء مجموعة للتفاوض حول الخدمات .

بالنسبة للمشاركة في هذه المفاوضات فان الباب مفتوح لنفس الدول المشاركة في المفاوضات الخاصة بالجزء الأول من هذا الاعلان .

سيتم تقديم الدعم الفنى الى سكرتارية الجات من المنظمات الاخرى كلما احتاجت مجموعة التفاوض حول الخدمات الى ذلك . ستقدم مجموعة التفاوض حول الخدمات تقاريرها الى لجنة المفاوضات التجارية .

وقد اقر برنامج عمل مجموعة التفاوض في الخدمات في المرحلة المبدئية على اقرار خمسة عناصر لمناقشتها خلال هذه المرحلة وهى :

١ - المسائل المتعلقة بتعريف الخدمات والاحصاءات الخاصة بها .

٢ - المفاهيم العامة التى يمكن ان تبنى عليها المبادىء والقواعد التى تحكم التجارة في الخدمات بما في ذلك امكانية وضع نظام لكل قطاع على حده .

٣ - قطاعات التجارة في الخدمات التى يمكن أن يغطيها الاتفاق الدولى المقترح .

٤ - التنظيمات والترتيبات الدولية القائمة حاليا في بعض مجالات الخدمات .

٥ - الاجراءات والممارسات التى تساهم في او تقلل من توسيع التجارة في الخدمات بما في ذلك ماقد يعتبر من وجهة نظر أحد الاعضاء عائقا للتجارة في الخدمات ومن ثم يمكن أن تطبق عليه مبادىء الشفافية والتحرير التدريجى .

وقد حدد البرنامج ان يتم في الاجتماع الاول مناقشة عامة حول هذه العناصر يعقبها مناقشة تفصيلية حول كل عنصر على حده ، مثل هذه المناقشات سوف تحدد طبيعة الدعم الفنى الذى يمكن طلبه من المنظمات الدولية الاخرى المتصلة وبالتالى يتوفر لدى المجموعة قدر من المعلومات والبيانات التى تمكنها من تحديد كيفية التقدم في برنامج عمل المجموعة .

المرحلة الثالثة - المناقشات الاولية في اطار مجموعة التفاوض في الخدمات G n S

○ في بداية اجتماعات المجموعة - حرصت الولايات المتحدة - على أن تسرع باعمال هذه اللجنة والوصول الى عقد اتفاق دولى حول التجارة في الخدمات كما تتوقع الوصول الى تصور مبدئى لهذا الاتفاق مع منتصف عام ١٩٨٨ . وأن يتم اجراء مشاورات ثنائية جانبية غير رسمية لدفع العمل للامام .

○ كما ركزت الدول المتقدمة في ضرورة توضيح عدد من النقاط منها :

١ - المفاهيم الاساسية التى يمكن ان يبنى عليها الاتفاق الدولى للخدمات .

٢ - اعداد قوائم مجمعة توضح العوائق الموجودة حاليا للتجارة في الخدمات .

٣ - بحث المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمشاكل الاحصائية والتنظيمات الدولية الموجودة حاليا في مختلف قطاعات الخدمات .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

٤ ـ ايضاح العلاقة بين عوائق التجارة فى الخدمات والتشريعات القومية والتفرقة بين تلك الاجراءات التى تستهدف حماية اهداف تلك التشريعات والاخرى التى لها طابع الحمائية وتقييد دخول الاسواق حيث ان الاخيرة هى التى يجب ان تكون موضع التحرير التدريجى .

٥ ـ ان يكون هناك التزام ادبى بين الدول المتفاوضة بالاتقوم أثناء المفاوضات بفرض اية قيود حمائية جديدة على وارداتها من الخدمات .

○ بالنسبة للدول النامية ركزت على النقاط التالية : ـ

١ ـ رغم ان الدول النامية لاتوافق على اجراء مفاوضات حول تجارة الخدمات فى اطار الجات ووافقت على تبادل المعلومات واجراء مفاوضات لتحديد الموضوعات التى تندرج فى اطار تجارة الخدمات على ان يغيب عن نظر الدول الاعضاء فى هذه المفاوضات ان لاتتحمل الدول النامية اية التزامات لاتتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها .

٢ ـ ان المطالبة بعدم فرض قيود حمائية جديدة فى مجال تجارة الخدمات Stand Still امر لايمكن قبوله ولاحتى من حيث المبدأ ذلك ان المفاوضات لازالت فى مرحلة تعريف الخدمات والتجارة فيها . فكيف يمكن الحديث حول فرض اجراءات على شىء لم يتم التوصل الى تعريف محدد له حتى الان .

٣ ـ أنه يجب الاهتمام بتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية التى اشار اليها الاعلان الوزارى مع الأخذ فى الاعتبار عنصرين هامين : المعاملة التفضيلية للدول النامية ، ونقل التكنولوجيا الى هذه الدول وذلك نظرا لاهمية هذين الدورين فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية .

٤ ـ فيما يتعلق بالبيانات والاحصاءات والدراسات التى يجب اعدادها يجب الاخذ فى الاعتبار ان الدول النامية لايتوفر لها الخبرة الفنية الكافية فى هذا المجال كما يجب ان تنحصر المفاوضات فى الجوانب التجارية للخدمات ولاتتطرق الى موضوعات اخرى تتعلق بالانشطة الخدمية داخل حدود الدول .

٥ ـ ان اى نتائج لهذه المفاوضات سيتم نظرها بواسطة السادة الوزراء فى نهاية الجولة .

المرحلة الرابعة ـ التفاوض بهدف اعداد مشروع اتفاق متعدد الاطراف للتجارة الدولية فى قطاع الخدمات .

حدد الاعلان الوزارى الصادر فى اجتماع « بونتادلست » هدف المفاوضات بالوصول الى مشروع اتفاق دولى لتجارة الخدمات ـ على نمط السلع فى اطار الجات ـ وذلك بنهاية جولة أورجواى بحيث يعرض مشروع الاتفاق فى الاجتماع الختامى لاعمال جولة المفاوضات لاقراره كاتفاق دولى ، واقرار الجهة التى ستقوم بتطبيقه سواء الجات أو منظمة التجارة الدولية المقترحة أو غير ذلك .

كانت نقطة البداية فى وضع صورة مشروع الاتفاق هو اجراء دراسة تحليلية بين الوفود المشاركة فى المفاوضات عن مدى انطباق قواعد اتفاقية الجات التى تعالج التجارة الدولية فى السلع على التجارة فى الخدمات ، وبصفة خاصة المبادىء الرئيسية وهى شرط الدولة الاكثر رعاية ، المعاملة الوطنية ، وقواعد الدعم والاغراق ..... الخ .

اظهرت نتيجة المفاوضات التى كانت تدور فى شكل مناقشات نظرية واكاديمية ولاتظهر نوعا من تحديد مواقف الدول فى الموضوعات المطروحة ، الاختلافات الجوهرية بين طبيعة التجارة فى السلع والتجارة فى الخدمات واهمها :

١ ـ تصدير الخدمات من دولة الى اخرى يتم فى اربع وسائل Modcs of delivary

ا ـ انتقال الخدمة عبر الحدود

ب ـ انتقال المستهلك

جـ ـ حق التأسيس فى البلد الاخر

د ـ انتقال العمالة

وذلك على خلاف السلع التى تنفذ عبر الحدود .

٢ ـ نتيجة الطبيعة الخاصة بانتقال الخدمات فانه يتعذر فرض رسوم جمركية على التبادل التجارى فى الخدمات .

٣ ـ بل يتعدى ذلك الى صعوبة فرض رقابة (كتراخيص الاستيراد بالنسبة للسلع) على بعض وسائل انتقال الخدمات عبر الحدود .

٤ ـ تعدد التشريعات والقواعد الوطنية فى جهات عديدة بخلاف القواعد التى تحكم التجارة فى السلع .

٥ ـ وجود عديد من الاتفاقات الدولية فى قطاعات معينة من الخدمات اهمها : النقل البحرى والجوى والبرى ، وقطاع الاتصالات ، والبنوك وغيرها .

كما اثير فى مرحلة تالية من المفاوضات أن القواعد العامة للتجارة فى الخدمات تحتاج الى بعض التفاصيل الخاصة بتنظيم قطاعات معينة ، ومن ثم نشأت فكرة الحاجة الى ملاحق قطاعية تعالج خصائص بعض القطاعات التى تحتاج الى ذلك .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

تحليل مشروع اتفاق التجارة فى الخدمات

يعتبر مشروع الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى مجموعة التفاوض فى الخدمات GNS فى اطار جولة اورجواى اول اتفاق تجارى دولى متعدد الاطراف للتجارة فى الخدمات ويغطى فى مشموله كافة الخدمات ذات الطابع التجارى العديد من القطاعات واهمها :

- الخدمات المالية (البنوك - تأمين - سوق المال)
- خدمات النقل (برى - بحرى - جوى)
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الخدمات الاستشارية ، المقاولات والانشاء والتعمير
- السياحة بكافة اشكالها
- الخدمات المهنية (تعليم - طب - استشارات بكافة انواعها - المحاماه - المحاسبة والمراجعة .. الخ .

وبوجه عام انشطة الخدمات القابلة للتجارة الدولية ، والتى لاتدخل فى وظائف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدى الضيق .

وتقوم فكرة الاتفاق الجديد على قيام تجارة فى قطاعات الخدمات بين الدول اعضاء الاتفاق وفقا لجداول التزامات محددة تضعها كل دولة بعد مفاوضات مع باقى الاطراف تأخذ فى الاعتبار ظروف واهداف التنمية الاقتصادية لكل دولة .

يتضمن مشروع اتفاق التجارة فى الخدمات مقدمة وستة اجزاء تتناول التزامات وحقوق الدول المشاركة فى الاتفاق .. ومرفق باتفاقية الاطار العام ملاحق قطاعية هى :

- حركة العمالة
- الخدمات المالية .
- الاتصالات .
- النقل الجوى .

وتعالج هذه الملاحق النواحى الفنية المتعلقة بالتجارة الدولية فى تلك القطاعات والتى لايغطيها الاطار العام للاتفاق نفسه .

تبدأ مقدمة الاتفاق بالاعتراف بالاهمية المتزايدة للتجارة الدولية فى الخدمات فى الاقتصاد العالمى ورغبة اطراف الاتفاق فى زيادتها على أساس الشفافية والتحرير التدريجى بما يحقق زيادتها لكافة الاطراف وبصفة خاصة الدول النامية اخذا فى الاعتبار احترام الاهداف القومية وظروف التنمية الاقتصادية فى تلك الدول ويمكن تقسيم الالتزامات الواردة فى مشروع الاتفاق الى :

- الالتزامات العامة :

وهى التى تشمل كافة قطاعات الخدمات القابلة للتجارة الدولية واهم تلك الالتزامات هى الدولة الاكثر رعاية ، الشفافية ، زيادة مساهمة للدول النامية ، التكامل الاقتصادى ، القواعد المحلية ، تنظيم الدفع والتحويلات ، اجراءات الوقاية المرتبطة بعجز ميزان المدفوعات .

- الالتزامات المحددة :

وهى الدخول الى الاسواق ، المعاملة الوطنية ، والالتزامات الاضافية ، ووفقا لنصوص الاتفاق فانه يجب تحديد تلك الالتزامات فى قائمة ترفق ببروتوكول انضمام كل دولة الى اتفاق التجارة فى الخدمات ، وتتضمن تلك القائمة القطاعات والقطاعات الفرعية التى تقبل فيها الدولة الالتزام بتحريرها وبالشروط والحدود الموضحة فى تلك الجداول سواء تتعلق بمورد الخدمة الاجنبى عند دخوله السوق المحلية او مقدار مساواته بالموردين الوطنيين اى المعاملة الوطنية .

وبمعنى اخر فان انضمام أى دولة فى الاتفاق لايعنى ذلك الالتزام الفردى تحرير التجارة فى الخدمات الا فى القطاعات او القطاعات الفرعية التى تقبل فيها الدولة ذلك وفقا للحدود والشروط التى تضعها فى ذلك الشأن والموعد المحدد بالجدول لقبول الالتزام ومن المفهوم ان يكون ذلك وفقا لظروف كل دولة على حده .

وفيما يلى تحليل اكثر تفصيلا لمواد مشروع اتفاق التجارة فى الخدمات .

أولا : الالتزامات العامة

ويقصد بها الالتزامات التى تطبق على كافة الدول اعضاء الاتفاقية - مع الأخذ فى الاعتبار المرونة الممنوحة للدول النامية فى بعض نصوص هذه المواد - وهى تختلف عن الالتزامات المحددة التى تختلف من دولة لاخرى على النحو الذى سيرد تفصيلا فى البند ثانيا .

وقد حدد فى الجزء الثانى من مشروع الاتفاق هذه الالتزامات العامة تحت عنوان والتى شملت المواد من (٢ الى ١٥) واهم هذه الالتزامات مايلى :

أ - الدولة الاكثر رعاية

ويقضى مشروع الاتفاق أن اية ميزة تتعلق بتجارة الخدمات يمنحها طرف لطرف أخر فى الاتفاق - او لدولة اخرى خارج الاتفاق - تطبق فورا ودون شرط على كافة اطراف الاتفاق مع عدم التمييز بين موردى الخدمات الاجانب من حيث الدخول الى الاسواق وشروط التشغيل .

وتجدر الاشارة ان هذه المادة رغم بساطة عبارتها ووضوح هدفها الا انها كانت محل خلاف شديد بين الدول المشاركة فى المفاوضات لاختيار احد البدائل التى تعبر عن خلاف فى مواقف الدول حولها فى صياغتها وذلك للاسباب الاتية :

■■ ارتباط هذه المادة بغطاء الاتفاق وهو مازال محل خلاف حيث ترغب الولايات المتحدة رغم انها صاحبة الفكرة لاتفاق التجارة فى الخدمات ، الا انها تتراجع الان عن موضوع الغطاء الشامل وبدأت تطلب استثناءات لبعض القطاعات ومن بينها البنية الاساسية لقطاع الاتصالات وكذا قطاع النقل البحرى والجوى ويشارك الولايات المتحدة فى استثناء بعض القطاعات اليابان والنمسا وهو محل نقد شديد من الدول المتقدمة الاخرى .

■■ كما ترتبط هذه المادة ايضا بالاتفاقات الثنائية متعددة الاطراف فى قطاعات اساسية واهمها النقل الجوى والبحرى ومن ثم هناك اتجاه الى استثناء تلك القاطعات سواء فى مشروع الاتفاق العام او فى الملاحق القطاعية للمواصلات .

■■ كما اثارت بعض الوفود صعوبة تطبيق هذه المادة على الاتفاقات الافقية التى تعالج عددا من القطاعات فى أن واحد مثل اتفاقية حكاية الاستثمار ، الازدواج الضريبى ، والمساعدات الفنية ، وهناك خلاف فى الراى حول كيفية معالجتها فى مشروع اتفاق التجارة فى الخدمات ووفقا للقدر الذى تمنحه تلك الاتفاقات من مزايا للدول الاخرى .

■■ واعترض وفد المجموعة الاقتصادية الاوروبية على تطبيق قاعدة الدولة الاكثر بالرعاية على اتفاقات الانتاج الفنى .

ب - الشفافية

ويقضى مشروع الاتفاق بأن يقوم اطراف الاتفاق بنشر القوانين واللوائح الحالية والاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات واقامة مراكز قومية للرد على كافة الاستفسارات التى تقدم لها وتبادل المعلومات بشأن الانشطة العالمية لموردى الخدمات وينص على ان يتم انشاء هذه المراكز فى خلال عامين من تنفيذ الاتفاق وذلك بالنسبة للدول المتقدمة ، مع اعطاء مرونة للدول النامية (وفقا لظروف كل دولة) فى المدة المحددة لاقامة هذه المراكز فى هذه الدول ، وتكفل نصوص المادة الحق فى عدم الاعلان عن المعلومات السرية .

جـ ـ زيادة مساهمة الدول النامية

وقد حدد مشروع الاتفاق اسلوب هذه الزيادة وذلك بتسهيل تقديم الالتزامات المحددة من اطراف الاتفاق فى اتجاه:

(١) تقوية امكانات قطاع الخدمات المحلى بالدول النامية عن طريق نقل التكنولوجيا على اساس تجارى .

(٢) تحسين نفاذ خدمات الدول النامية عن طريق قنوات التوزيع وشبكات المعلومات .

(٣) تحرير قطاعات الخدمات التى تهم الدول النامية للتصدير مع تسهيل نفاذها الى الأسواق الدولية .

وقد جاء نص مشروع الاتفاق واضحا من حيث اهمية تقوية قطاع الخدمات المحلى بما فى ذلك نقل التكنولوجيا (كشرط يمكن تضمينه فى جداول التزامات الدول النامية) ومثال ذلك عمليا انه يمكن لمصر ان تدون فى جدول التزاماتها خدمات القيمة المضافة فى قطاع الاتصالات وتضع شرط دخول مورد الخدمة الاجنبى بنقل التكنولوجيا الحديثة لهذه الخدمة بشكل او بآخر بما فى ذلك تدريب بعض العاملين فى هيئة الاتصالات الوطنية على تلك الخدمة الجديدة .

وقد كان اعتراض الدول المتقدمة على هذا النص فى اتفاق الخدمات حيث انه ليس للحكومات ـ اطراف الاتفاق ـ السلطة لنقل التكنولوجيا التى تملكها الشركات والهيئات ، والحل الذى تم التوصل اليه فى الصياغة هو ان تكون عملية نقل التكنولوجيا (على اساس تجارى) ، الامر الذى نراه واقعيا يتمشى مع الاسلوب العملى الذى تتم به تلك العمليات .

د ـ القواعد المحلية

وبالرغم من ان هذه المادة ترد فى الالتزامات العامة الا انها مرتبطة بشكل عملى بالالتزامات المحددة من حيث مضمونها حيث تنص على ان تلتزم الدول اعضاء الاتفاق بأن تكون ادارة القواعد التنظيمية المتعلقة بقطاعات الخدمات الواردة فى جداول الالتزامات ، بشكل موضوعى بما فى ذلك اصدار التراخيص بحيث لاتشكل هذه القواعد حواجز تجارية .

هـ ـ الاحتكارات ، والممارسات التجارية التقييدية :

تضمن مشروع الاتفاق مادتين يعالجان موضوع الاحتكار والموردين الوحيدين لبعض الخدمات ذات الطبيعة الخاصة كالاتصالات ، كما أقر مبدأ التعاون الدولى فى تبادل المعلومات فى مجال الممارسات

و ـ موضوعات للبحث فى المستقبل : بعد تطبيق الاتفاق

■ الدعم : مع الاعتراف بحق الدول النامية فى دعم بعض قطاعات الخدمات المرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية ، الا انه غير جائز بالنسبة للدول المتقدمة ، ومع هذا فقد ترك الامر لتحديد النظم التفضيلية كبرنامج عمل للمستقبل .

■ المشتريات الحكومية : لاتخضع لاتفاق الخدمات ، الا اذا رغبت الدولة العضو فى ذلك فى جدول التزاماتها ، واتفق على بحث الموضوع فى المستقبل .

■ الوقاية لاسباب متعلقة بميزان المدفوعات حيث اتفق على اقرار مبدأ التحلل من الالتزامات فى حالة عجز ميزان المدفوعات لاسباب مزمنة او طارئة .. ومع هذا فانه عند التطبيق العملى للاتفاق فان هذه القواعد سوف تحتاج الى مزيد من الضوابط التفصيلية .

ز ـ المدفوعات والتحويلات

ويقضى نص الاتفاق على التزام الدولة باجراء المدفوعات والتحويلات الخاصة (باستيراد) الخدمات الواردة فى جداول التزاماتها مع عدم التحلل من هذا الالتزام طالما انها لاتعانى عجزا فى ميزان مدفوعاتها .

جـ ـ الاستثناءات

وقد وردت الاستثناءات فى مادتين :

المادة الاولى : عن الاستثناءات العامة والتى تتضمن حماية النظام العام والدين والصحة العامة والتقاليد والاخلاق العامة لكل دولة عضو بما فى ذلك الامن والبيئة ... الخ .

المادة الثانية : الخاصة بالاستثناءات الامنية لكل دولة عضو .

ثانيا : الالتزامات المحددة

يوضح الجزء الثالث من مشروع الاتفاق الالتزامات المحددة بالقطاعات والقطاعات الفرعية التى ستقبل فيها الدولة فتح اسواقها للمنافسة الاجنبية ، وتحدد تلك الالتزامات فى جدول مرفق ببروتوكول انضمام الدولة ، على ان تتم التزامات التحرير التدريجى القطاعية على مراحل فى جولات تالية للمفاوضات فى المستقبل .

أ ـ النفاذ الى الاسواق

وتلتزم فيه الأطراف بالسماح بالدخول الى اسواقها لموردى الخدمات من الاطراف الاخرى بالشروط التى يتم عليها والموضحة فى الجداول الخاصة بكل دولة ، على ان تمنح الاطراف المتعاقدة للخدمات الاجنبية ومورديها عند الدخول الى السوق معاملة تفضيلية لا تقل عن الموضحة فى جداولهم الخاصة ، كما يسمح لموردى الخدمات الاجانب بحرية اختيار الأسلوب المفضل لهم فى تصدير خدماتهم الى الدول المستوردة .

وخلال المفاوضات لم يكن هناك خلاف حول حق الدول فى وضع (الحدود) و (الشروط) التى تدون جدول الالتزامات المحددة ولكن المشكلة هى مضمون تلك الحدود والشروط وهل يتم تدوينها فى الجدول من عدمه اخذا فى الاعتبار ان بعض تلك الشروط لا تميز بين موردى الخدمة المحليين وبين الاجانب مثل الحصول على الترخيص اللازم ، او لا يقل راس المال عن قيمة معينة ، وعلينا ان نتصور العبء الادارى والفنى فى جدولة تفاصيل ذلك ، ولهذا فقد اتفق ان يكتفى بالتزام (الشفافية) دون ادراجها فى جدول الالتزام حيث ان صياغة المادة السابعة عشرة من مشروع الاتفاق تعنى ما يلى :

★ الاخذ بالاسلوب السلبى فى وضع الشروط والحدود بمعنى ان عدم ادراج اى بيان فيها يعنى ان السوق مفتوح لدخول الخدمة بلا قيد او شرط .

★ بناء على ما تقدم فانه يجب ان يوضح جدول الالتزامات القيود الكمية والقيمية المسموح بهما للموردين الاجانب وما ورد على سبيل الحصر فى الفقرات من A حتى F من المادة السادسة عشر من مشروع الاتفاق هو على سبيل الحصر بحيث لا يجوز وضع شروط وقيود اضافية اخرى ، وفى هذا الشأن ترى بعض الدول الحق فى فرض (رسوم جمركية) على وارداتها من الخدمات الاجنبية على غرار السلع ، ويرى ان ذلك يأتى وفقا للمادة السابعة عشر (المعاملة الوطنية) على اساس ان هذه الرسوم ستكون (تمييزية) لصالح المورد الوطنى ... الا ان الموضوع يشكل صعوبة فنية وعملية فى اتفاق الخدمات ، فعلى سبيل المثال فى حالة دخول الخدمة عن طريق (حق التأسيس) كيف يمكن فرض الرسوم ؟ وعلى اى اساس ؟ .

ب ـ المعاملة الوطنية

الاصل فى مبدأ المعاملة الوطنية فى اتفاقية الجات اتاحة الفرصة المتساوية بين السلعة الوطنية والاجنبية فور دخولها عبر الحدود .. حيث يحظر التفرقة بفرض رسوم اوضرائب تفرق أو تميز بين السلعة الوطنية والاجنبية ، كما لا يجوز وضع قيود او اجراءات للتفرقة فى قنوات التوزيع الداخلى بين الانتاج المحلى والمستورد .. وخلال المفاوضات لوضع مشروع اتفاق الخدمات لوحظ صعوبة تطبيق هذا المبدأ كاملا بنفس مفهوم السلع ولهذا فقد اقر السماح بالتفرقة بين الخدمة الوطنية والاجنبية بشرط تدوين ذلك فى جدول الالتزامات الخاص بكل دولة عضو بالاتفاق بحيث يعنى عدم تدوين اى شرط فى خانة المعاملة الوطنية هو المساواة الكاملة بين الخدمة الوطنية والاجنبية .. او بمعنى آخر قبول المساواة والمعاملة الوطنية الكاملة لمورد الخدمة الاجنبى مع الوطنى .

ج ـ الالتزامات الاضافية

وبموجب هذه المادة يسمح بأن تتضمن جداول الالتزامات (ربط) على بعض المعايير المتعلقة بـ :

Qualifications , Standardrs & Licencing Matters

والتى لا تخضع للجدولة تحت خانتى النفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية .

ويوضح الجدول التالى مثال تطبيقى لكيفية تدوين الالتزامات المحددة فى الجداول المرفقة ببروتوكول الانضمام الى اتفاق الخدمات :

وفى الجزء الرابع من مشروع الاتفاق تحديد لاسلوب التحرير التدريجى لتجارة الخدمات الذى يكون اساسه هو المفاوضات بين الأطراف والتى تأخذ شكل الطلبات والعروض ، والتوازن بين الالتـزامات والحقوق بالنسبة لكل طرف ، وينص الاتفاق ان يتم ذلك فى اطار جولات للمفاوضات فى المستقبل .

كما اعطى مشروع الاتفاق الحق لاطرافه فى سحب أو تعديل بعض التنازلات الواردة فى الجداول بعد مرور ٣ سنوات ، وذلك بشرط ان تبدأ مفاوضات بين الطرف الذى يرغب فى السحب او التعديل لتعويض الأطراف المتضررة من ذلك فى قطاع او آخر او فى نفس القطاع ، وربما فى حالة انشاء منظمة التجارة الدولية ربما يكون ذلك التعويض فى السلع او الملكية الفكرية ، وفى حالة عدم اتفاق الطرفان (الذى يطلب التعديل ، او الطرف المتضرر) الى اتفاق يقبل التحكيم فى هذه الحالة .

اما الجزء الخامس فى الاتفاق فهو يتضمن المواد التنظيمية والمؤسسية الخاصة بادارة الاتفاق وتسوية المنازعات وانشاء مجلس للتجارة فى السلع وقد حدد مشروع القرار الوزارى المرفق بالاتفاق اختصاص هذا المجلس .

ملاحق مشروع اتفاق التجارة والخدمات وبعض الامور التنظيمية فى هذا الاتفاق

الحق بمشروع اتفاق التجارة فى الخدمات الملاحق القطاعية التالية

١ ـ ملحق حركة العمالة ، يتضمن السماح بتبادل اطراف الاتفاق الالتزامات المحددة الخاصة بالاشخاص الطبيعية الذين يقدمون الخدمات وذلك وفقا للشروط التى تضعها كل دولة فى جدول الالتزامات المحددة لها ، ولا يشمل هذا الاتفاق القواعد والنظم الخاصة بالحصول على الجنسية او الاقامة او التشغيل الدائم .

٢ ـ ملحق الخدمات المالية ، والذى يشمل اساسا قطاعى البنوك والتامين ويتناول الاحكام الخاصة بهذا القطاع ـ الذى يختلف بطبيعته عن القطاعات الأخرى حيث يعطى الحق للبنوك المركزية او ما يقوم بوظائفها باتخاذ الاجراءات التى تحمى المستثمرين ، والمودعين ، وما على الاسهم ، بما يضمن الاستقرار والثبات فى السوق المالى .

ولاهمية وحساسية القطاع المالى فى اطار اتفاقية الخدمات فقد شملت أيضا القرارات التنظيمية المرفقة بمشروع الاتفاق مذكرة تفاهم عن الخدمات المالية وتبادل الالتزامات المالية فى اطار جولة اوروجواى . كما تضمن ملحق الخدمات المالية وضع التعريفات الخاصة بالقطاع المالى بما لا يسمح بخلط ما بين الانشطة المالية لتداخلها وفقا لطبيعتها .

٢ ـ ملحق الاتصالات وملحق النقل الجوى .

ونظرا للطبيعة الخاصة بهذين القطاعين من الناحية الفنية والتطبيقية فقد وضع مشروع الملحقين يتناولا الخصائص بالشروط الخاصة بالدخول الى الاسواق والمعاملة الوطنية بما يتلاءم مع طبيعة هذين القطاعين خلافا للقواعد الواردة فى الاطار العام للاتفاق .

٤ ـ مشروع قرار من الوزراء بشأن تأسيس مجلس التجارة فى الخدمات وتسوية المنزعات فى قطاع الخدمات :

كما سبقت الاشارة فى مواضع سابقة من هذا البحث ان موضوع ادارة الاتفاقية التى تم التوصل اليها هو أحد الموضوعات التى ستطرح فى الاجتماع الوزارى لانهاء اعمال جولة اوروجواى واقرارها حيث ان البدائل الممكنة فى هذا الشأن هى : ـ

١ ـ تولى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) ادارة اتفاق الخدمات الى جانب اتفاق السلع .

أو ٢ ـ قيام سكرتارية خاصة ومستقلة لادارة اتفاقية الخدمات ولا تكون لها علاقة بالجات الحالية .

أو ٣ ـ اتخاذ قرار بشأن اقامة منظمة التجارة الدولية M T O تتولى ادارة اتفاقية الجات الخاصة بالسلع ، والاتفاقية الجديدة للخدمات .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

وفى الواقع ان الاتجاه الحالى للمفاوضات الدائرة الآن فى جنيف فى اتجاه البديل الثالث حيث تم وضع مشروع لاقامة هذه المنظمة والتى تتكون من مجلس عام لكافة الاطراف المتعاقدة اعضاء المنظمة ويكون على المستوى

الوزارى ويتبع المجلس العام ثلاثة مجالس متخصصة هى : -

١ - مجلس التجارة فى السلع (ليحل محل الجات الحالية)

٢ - مجلس التجارة فى الخدمات

٣ - مجلس الجوانب التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية وذلك بالاضافة الى جهاز لتسوية المنازعات فى المجالات الثلاث ، وتتولى السكرتارية القيام بأعمال اليومية لتنفيذ هذه الاتفاقات والتى يتم التوصل اليها فى حزمة اتفاقات جولة أوروجواى .

وفى كل الاحوال وان كانت النتيجة فى اختيار بديل او آخر فان الأمر سوف يحتاج الى اقامة مجلس للتجارة فى الخدمات ووضع نظام لتسوية المنازعات فى هذا المجال ، وهذا هو مضمون مشروعى القرارين الوزارين فى هذا الشأن حيث ان الامر سيحتاج الى تحديد اختصاصات المجلس ووضع الاجراءات الخاصة بسير العمل فى الاتفاقية وكذا تسوية المنازعات .

٥ - الملحق الارشادى للتفاوض حول الالتزامات الاولية خلال جولة أوروجواى :

حرصا من الاطراف المختلفة التى قامت بالتفاوض للوصول الى مشروع اتفاق الخدمات على ان يكون هناك توازن ما بين ما تقدمه من التزامات فى اطار الاتفاق الجديد ، وما ستحصل عليه من حقوق فى كل من الالتزامات العامة والمحددة ، فقد تم الاتفاق على بعض المبادىء الاساسية التى تراعى خلال مفاوضات أوروجواى باعتبارها أول مفاوضات تجارية متعددة الأطراف فى قطاع الخدمات . وأهم تلك المبادىء :

١ - الاسترشاد بتقسيم القطاعات والقطاعات الفرعية للخدمات التى اعدتها سكرتارية الجات فى قائمة استرشادية .

ب - تحديد الالتزامات الاولية المحددة لكل دولة وفقا للقائمة المذكورة .

ج - السماح بالمرونة خلال المفاوضات للتوازن بين الحقوق والالتزامات خاصة بالنسبة للدول النامية والدول التى فى طريقها الى التحول الى اقتصاد السوق .

كما ينص الملحق الارشادى على السماح بمرونة أكثر للدول الاقل نموا التى تواجه صعوبات فى تقديم التزامات محددة خلال هذه الجولة الأولى من المفاوضات .

موقف مصر من مفاوضات الخدمات

نظرا لاهمية قطاع الخدمات فى الاقتصاد المصرى ، وأثره الايجابى على ميزان المدفوعات المصرى لما يشغله من مورد هام ، فقد اهتمت مصر بموضوع الاتفاق الدولى متعدد الاطراف للتجارة فى الخدمات منذ الاعمال التحضيرية ، كما ان مصر احدى الدول - نشيطة العضوية - فى الجات .

ويمكن تقسيم موقف مصر من هذا الموضوع على النحو التالى :

المرحلة الاولى - مرحلة الأعداد للمفاوضات :

درس موضوع التجارة فى الخدمات من لجنة شكلت فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وضمت ممثلين عن القطاعات المختلفة فى تجارة الخدمات (البنك المركزى ، التأمين ، النقل البحرى ، السياحة ، الطيران ..... الخ) وتحدد الموقف المصرى قبل اشتراك مصر فى مفاوضات جولة أوروجواى (سبتمبر ١٩٨٦) على النحو التالى :

أ - ان تحرير تجارة الخدمات أمر لا يحتمله الاقتصاد المصرى حاليا .. بسبب شدة المنافسة التى ستدخل فيها قطاعات الخدمات المصرية وهى غير مؤهلة حاليا لخوض هذه المنافسة

ب - ان قطاعات الخدمات المصرية تعتمد عليها الخطة الخمسية القادمة فى تحقيق التوازن فى ميزان التعامل التجارى مع العالم الخارجى مع نهاية خطة (٩١/١٩٩٢) كما ان المقدر ان يتحقق فائض الميزان الخدمى عن طريق زيادة الصادرات الخدمية بنحو ٢٢,٥ ٪ خلال فترة الخطة فى الوقت الذى تنخفض فيه الواردات الخدمية بنحو ٩,٢ ٪

ج - وعلى ذلك فان السماح بدخول منافسة غير متكافئة مع واردات خدمية ، يعد عرقلة للخطة فضلا عن قصور القطاع عن النمو المطلوب والذى قد يمكنه من المنافسة فيما بعد .

وقد بنى الموقف المصرى على أساس المفهوم الذى قدمته الولايات المتحدة الامريكية - آنذاك عند بداية التحضير لهذه المفاوضات - وهو التحرير الفورى للخدمات فور التوصل الى الاتفاق وهو الأمر الذى اثبتت المفاوضات عدم قبوله واستحالة تحقيقه بهذا الشكل حيث أخذ مبدأ التحرير التدريجى ، وفى القطاعات الواردة بالالتزامات المحددة وبالشروط التى تضعها الدول أعضاء الاتفاق .

وهذا التصور الامريكى والفهم الدولى كان له الاثر فى رفض كثير من الدول النامية دخول المفاوضات فى موضوع الخدمات ، ولهذا فقد عرض الحل الوسط الذى طرح فى الاجتماع الوزارى وهو ان تكون هذه المفاوضات خارج اطار الجات ، وعلى ان يصدر قرار من وزراء الدول المشاركة فى جولة أوروجواى وليس من الاطراف المتعاقدة بالجات بحيث لا يكون هناك الزام قانونى بفرض قواعد الجات على هذه التجارة .

المرحلة الثانية - المفاوضات الاولية عقب اعلان جولة أوروجواى :



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

فى اجتماعات مجموعة التفاوض حول الخدمات ركزت مصر على النقاط التالية :

١ ـ ان الاعلان الوزارى لجولة اوروجواى قد حدد اهداف التفاوض حول الخدمات فانها يجب ان تسفر عن اتفاق دولى حول الخدمات يهدف الى توسع التجارة فى الخدمات لخدمة اهـداف النمـو الاقتصـادى والتنميـة الاقتصادية .

٢ ـ ان اى اتفاق يتم التوصل اليه يجب ان يكون قائما على احترام التشريعات القومية فى مجال الخدمات .

٣ ـ ان المفاوضات حول التجارة فى الخدمات وفقا للمفهوم الوارد فى الاعلان الوزارى يجب ان يقتصر فقط على الجوانب التجارية من هذا الاعلان ولاتطرق المفاوضات الى جوانب اخرى .

٤ ـ ان مرحلة تبادل المعلومات حول الخدمات لم تنتهى ومازال هناك قدر كبير من العمل مطلوب انجازه فى مجالات تعريف الخدمات والتجارة فى الخدمات والبيانات الاحصائية حول هذه التجارة ومن الاهمية بمكان العمل على التوصل الى مفاهيم واضحة بشأن التعريفات المختلفة فى هذا الخصوص حتى يكون هناك وضوح لها يمكن ادخاله فى المفاوضات ومايمكن استيفادة منها وكذلك بالنسبة للمشاكل الاحصائية فان توافر هذه البيانات سيكون له اهمية كبيرة عند تقييم العناصر والقطاعات التى سينظمها الاتفاق حول التجارة فى الخدمات .

٥ ـ يجب ادراك الفروق الجوهرية بين التجارة فى السلع وبين التجارة فى الخدمات ومن ثم فلايمكن ان تستخدم فى حل مشاكل التجارة فى الخدمات نفس الاساليب التى تستخدم فى حل مشاكل التجارة فى السلع .

٦ ـ انه بالنسبة لما ورد فى الاعلان الوزارى حول الاستعانة بالدعم الفنى الذى يمكن ان توفره بعض المنظمات الدولية الاخرى لمجموعة التفاوض حول الخدمات فانه من الممكن ان يتم اتخاذ قرار فى هذا الشان فى مرحلة مبكرة من العمل لاعطاء الفرصة لهذه المنظمات للمشاركة فى عمل المجموعة والتعرف على مايظهر من مشاكل ويقترح البدء بالانكتاد فى هذا الصدد على اعتبار ان هذه المنظمة قامت بالفعل باعداد بعض الدراسات حول تجارة الخدمات ودور الخدمات فى عملية التنمية الاقتصادية .

٧ ـ ان لكل من الدول المشتركة المفاوضات اولويات ولكن من الاهمية بمكان الالتزام بنص وروح الاعلان الوزارى حتى يمكن احراز تقدم ملموس واحراز نتائج ايجابية وواقعية يقبلها الجميع .

المرحلة الثالثة ـ اعداد مسودة مشروع الاتفاق

كان موقف مصر فى لجنة المفاوضات خلال اعداد مسودة مشروع اتفاق الخدمات باعتبار موضوع تجارة الخدمات من اهم الموضوعات الجديدة فى جولة اوروجواى ، وقد رفضت الدولة النامية فى مناسبات ادراج هذا الموضوع فى المفاوضات وظل يظهر فقط كالجنة لتبادل الاراء والمعلومات والبيانات ، وفى اعلان بونتادلست تم ادراج موضوع تجارة الخدمات للتفاوض مع عدم الحكم المسبق وبالضوابط الاتية :ـ

اولا : وضع البعد التنموى واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية كاساس لما يهدف اليه تحرير تجارة الخدمات فى تلك الدول .

ثانيا : ان الاعلان الوزارى لبونتادلست صادر من الوزراء بصفتهم وليس وزراء الاطراف المتعاقدة بالجات ، وهذه النقطة جوهرية للغاية لعدم الربط المسبق بين اتفاقية الجات والاتفاق الجديد .

خلال الاجتماعات المكثفة الرسمية وغير الرسمية لمجموعة التفاوض فى الخدمات خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ فى الاعداد لاول مسودة لمشروع الاتفاق حرص الوفد المصرى على التركيز على بعد التنمية وتحقيق المرونة اللازمة التى تتطلبها ظروف التنمية بمراحلها المختلفة .

ومن هذا المنطلق تم التركيز على موضوع زيادة مساهمة الدول النامية فى تجارة الخدمات حيث تم اعداد ورقة عمل مصرية تم مناقشاتها خلال الاجتماعات غير الرسمية وعالجت الموضوع من ثلاث زوايا :

الاولى : واردات الدول النامية من الخدمات بما يسمح لها بالحرية فى اتجاه المرونة بوضع قيود اذا كانت زيادة الواردات تعطى اثارا عسكية على برامج التنمية .

الثانية : تنمية صادرات الدول النامية فى تجارة الخدمات الدولية بمنحها اولويات وافضليات فى اسواق الدول المتقدمة .

الثالثة : تقوية قطاع التجارة والخدمات المحلية فى الدول النامية بما يزيد من قدرته التنافسية فى الخارج واعطائه اولوية فى التجارة المحلية .

وفيما يلى اهم الافكار الواردة فى الورقة المصرية .

ـ بالنسبة للواردات :

١ ـ مرونه فى التحرير التدريجى لكل وبعض قطاعات الخدمات .

٢ ـ فترة زمنية لتطبيق الالتزامات بالنسبة للدول النامية .

٣ ـ اقتراح ان يقابل التزام الدول النامية بفتح اسواقها للحقوق التالية :ـ

أ ـ تحديد شكل وحدود التواجد التجارى .

ب ـ قيود على بعض قطاعات السوق .

ج ـ قيود كمية وقيمة على حجم المحليات ـ

د ـ حق تدريب الفنيين الوطنيين فى مجال الخدمة .

هـ ـ استخدام التكنولوجيا الحديثة .

و ـ فرض رسوم وضرائب اضافية .

ز ـ المطالبة بنسبة من المكون المحلى فى الخدمة .

ـ بالنسبة للصادرات :

٤ ـ التزام الدول المتقدمة بفتح مراكز لمد مصدرى الخدمـات فى الدول النـامية بالمعلومات التجارية .

٥ ـ وكذا القواعد والنظم المتعلقة بتجارة لخدمات وفرص لعمل .

٦ ـ ازالة حواجز وقيود فرص العمالة ومنها التاشيرات وتصاريح العمل فى الدول المتقدمة

٧ ـ السماح للدول النامية باتفاقات تفصيلية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتجارة الخدمات فيما بينها .
٨ ـ تحرير بعض قطاعات الخدمات فى الدول المتقدمة لصالح الدول النامية .
ـ بالنسبة لقطاع الخدمات المحلية فى الدول النامية .
٩ ـ منح الافضلية لموردين الخدمات المحليين .
١٠ ـ السماح بصادرات ومساعدات حكومية لقطاع الخدمات المحلية .
١١ ـ قبول حد ادنى من تقديم الخدمات المحلية .
١٢ ـ وضع قواعد حديثة منظمة لتجارة الخدمات فى ضوء المناخ الجديد لتجارة الخدمات .
ـ هذا وقد حدد الخط التفاوضى المصرى فى مجموعة الخدمات على النحو التالى :

اولا : من الأهمية المشاركة الفعالة فى مشروع الاتفاق حتى يمكن ضمان اكبر قدر من المرونة فى التطبيق الذى سيعطى للدول النامية بصفة عامة ، والى الدول التى تعانى عجزا فى ميزان مدفوعاتها بصفة عامة ، حيث انه من حيث المبدأ العام ـ ودون وضع حكم مسبق على شكل الاتفاق من الافضل عدم العزلة من الاتفاق الجديد لما لذلك من اثار سلبية على المستقبل .

ثانيا : العمل على ان يكون الاتفاق اطار عام وشامل يغطى كافة قطاعات الخدمات ، وتكون فيه التزامات متوازنة مع الحقوق وبحد ادنى ، واعطاء فترة زمنية لتطبيق التزامات التحرير تدريجيا لبعض فروع القطاعات التى ستحددها وتقدمها مصر فى مرحلة لاحقة وفقا لقدرتها التنافسية الدولية وكذا بظروف ومتطلبات التنمية .

ثالثا : بناء على ذلك فان موضوع تبادل التنازلات القطاعية لايجب ان يبدأ النقاش فيها الا فى مرحلة لاحقة للاتفاق العام والشامل ووفقا لمقدار المرونة التى ستقبلها كافة الاطراف للدول النامية فى تطبيق القواعد العامة .

رابعا : يمكن التوقيع على الاتفاق الدولى لتجارة الخدمات بعد عرضه ومناقشته فى الاجتماع الوزارى لانهاء جولة اوروجواى على ان تبدأ بعده جولة جديدة من المفاوضات تبحث موضوع التنازلات والتحرير التدريجى للقطاعات الرئيسية والفرعية لتجارة الخدمات .

المرحلة الرابعة ـ خلال مؤتمر بروكسل ١٩٩٠ ، وتحديد الالتزامات الأولية لمصر :

خلال الاجتماع الوزارى الذى عقد خلال ديسمبر ١٩٩٠ اعلنت مصر موقفها فى كافة موضوعات جولة اوروجواى حيث كان من المقرر انهاء اعمال هذه الجولة من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، الا ان الاجتماع لم يتمكن من حل المشاكل التى واجهتها خاصة فى موضوع الدعم الزراعى واتفق على استمرار المفاوضات فى جنيف لحين التوصل الى نتائج فى المشاكل قيد البحث .

وجاء فى اعلان موقف مصر فى موضوعات الدولة استعدادها المبدىء لقبول الدخول فى التنظيم الدولى للتجارة فى الخدمات مع اعطاء المرونة للدول النامية فى التطبيق . كما اعلن عن استعداد مصر لتقديم التزامات اولية فى قطاعات .

- السياحة
- التأمين
- سوق المال

وخلال اعمال لجنة الخدمات المشكلة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وكنتيجة للمفاوضات الثنائية التى تمت مع عدد من الدول المشاركة قدمت مصر عرضها المعدل فى نوفمبر ١٩٩٣ بحيث يتضمن الالتزام الاولى بالاضافة الى ماسبق للقاطعات التالية .

- البنوك
- التشييد والبناء
- النقل البحرى

وقد تم تحديد الشروط والقواعد التى يسمح فيها ـ دون غيرها ـ بدخول مورد الخدمة الاجنبية الى السوق المصرية والشكل الذى يسمح له بذلك وفقا لما هو قائم فعلا فى القوانين الوطنية ، وماينتمشى مع سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تقدمت فيها مصر بخطوات ايجابية خلال السنوات الماضية .

ووفقا لما يقضى به اعلان جولة اوروجواى فانه خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات ستقوم كل دولة بتقييم ماستقدمه من التزامات وماستحصل عليه من مزايا فى ظل حزمة اتفاقات جولة اوروجواى وذلك قبل الموافقة النهائية على نتائج الجولة .

اهمية تجارة الخدمات بالنسبة لمصر :

١ ـ تعتبر تجارة الخدمات (التجارة غير المنظورة) حاليا فى مصر جانبا اساسيا فى مكونات ميزان المدفوعات المصرى والتى ينتظر ان يغطيها الاتفاق الدولى الجديد واهمها : قطاعات السياحة ـ نشاط التشييد الخارجى ، الخدمات المهنية ، النقل والمواصلات وغيرها .

٢ ـ بالاضافة الى ان هناك اتفاق خلال اجتماع مونتريال ان يتضمن مشروع الاتفاق المقترح عوامل الانتاج فى تجارة الخدمات (راس المال ـ العمالة ـ الادارة) .

وتدور المفاوضات حاليا لرفع وازالة القيود التى تضعها الدول المختلفة على حرية حركة العمالة بما يسمح المزيد من قدرات الدول التى تصدرها فى سوق دولى اوسع ، وبالرغم من مقاومة الدول المتقدمة له الا ان معظم الدول النامية تصر على اعتباره امرا حيويا فى الاتفاق ، ولاخلاف على اهمية موضوع تصدير العمالة بالنسبة لمصر .

٣ ـ يلاحظ ان نشاط تجارة الخدمات بالنسبة لمصر (تصدير الخدمات) تكاد تكون نسبته العظمى مع الدول العربية (كافة قطاعات الخدمات) وبنسبة اقل فى افريقيا (التشييد والخدمات المهنية) وايضا مع الدول المتقدمة اذا اخذت فى الاعتبار ان مفهوم تجارة الخدمات فى قطاع السياحة هو عبارة عن عملية استقبال واستضافة حركة السياحة فى الوطن .

٤ ـ من الاهمية مشاركة مصر ووجودها داخل الاطراف المتعاقدة فى اتفاقية تجارة الخدمات الجديد اخذين فى الاعتبار النظره المستقبلية للموضوع وبصفة عامة .

أ ـ تزايد الدول العربية التى تشارك فى مجموعة الخدمات حاليا (مصر ، تونس ، المغرب ، السعودية ، الكويت) ومن المحتمل ان تنضم دول اخرى للاتفاق بعد اعلانه . وسبق الاشارة الى ان الدول العربية تمثل أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية واحتمالات زيادتها فى المستقبل واسعة وكبيرة .

ب ـ امكانيات المستقبل لزيادة قدرة مصر فى تجارة الخدمات الى الدول المتقدمة واردة فى الاعتبار مع النمو السريع لتلك التجارة على المستوى الدولى .

ج ـ فتح السوق المصرية لاستيراد بعض الخدمات التى تحتاج اليها خصوصا التكنولجية يؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية .

اسم الدولة ( )

جدول الالتزامات فى اطار اتفاق التجارة فى الخدمات

القطاع أو القطاع الفرعى	الدخول الى الأسواق	المعاملة الوطنية	الالتزامات الاضافية
الخدمات الطبية			
اقامة المستشفيات	ــ فى شكل مشروع مشترك ــ رأس المال الاجنبى لا يزيد عن ٣٠٪ ــ يسمح بالنشاط الاجنبى فى حدود ٥٠٪ من حجم السوق الذى يحدده عدد الاسرة . ــ العمالة الوطنية لا تقل عن ٨٠٪ ــ يسمح للاجانب فى الوظائف الادارية العليا والاطباء ذو التخصص الرفيع وبما لا يزيد عن ١٥٪ من الوطنيين .	ــ تفرض ضريبة خاصة على العلاج فى المستشفيات الاجنبية .. ما بين ٣٠٪ ــ ٣٥٪ . ــ لا يسمح بنشاط المستشفيات الاجنبية فى اطار التأمين الصحى .	

وفقا لقواعد جدولة الالتزامات يتم تحديد طريقة تسليم الخدمة والتى يمكن ان تكون بأربع أشكال :ــ

(١) الخدمة عبر الحدود (٢) حركة المستهلك (حق الانشاء (٤) حركة العمالة

وتحدد الشروط بالنسبة للدخول الى الاسواق والمعاملة الوطنية وفقا لكل طريقة .



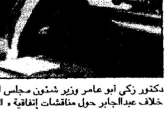
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

مجلس الشورى يختتم مناقشاته فى «الجات»

التطور الإنتاجى ضرورة لمواجهة سياسة الإغراق

دراسة جدولة ديون الفلاحين لبنك التنمية وإعفائهم من فوائدها



دكتور زكى أبو عامر وزير شئون مجلس الشورى يستمع لملاحظة من الدكتور خلاف عبدالجابر حول مناقشات إتفاقية « الجات »

[تصوير عادل أحمد]

اختتم مجلس الشورى أمس برئاسة عبد العال الجارحى - وكيل المجلس - مناقشاته الموسعة حول موضوع اتفاقية «الجات» حيث اكد الأعضاء على ضرورة حشد الطاقة البشرية والمادية والعلمية والتكنولوجية لمواجهة سياسة الانحراف فى ظل هذه الاتفاقية وذلك بزيادة الانتاج وتحسين جودته ليكون قادرا على مواجهة المنافسة داخليا وخارجيا، وأن تسعى الدول العربية لاقامة تنسيق بينها فى اطار اقامة السوق العربية المشتركة للتركيز على تحقيق التكامل والتعاون فى انتاج سلع بعينها تدخل بها السوق العالمى كمنافس أو منتج متميز حتى يكون للعرب موقع على الساحة الاقتصادية العالمية، وكشفت المناقشات عن ان اتفاقية «الجات» ستعمل على زيادة النشاط الانتاجى فى العالم بما يقدر بنحو ٢١٥ مليار دولار امريكى وهو ما سيتيح فرصة لتشغيل المزيد من الأيدى العاطلة للحد من مشكلة البطالة.

وأعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة أن الحكومة تدرس حاليا إعادة جدولة ديون الفلاحين لبنك التنمية والائتمان الزراعى، وإعفائهم من فوائدها.

وفى بداية المناقشة قال محمد زكى مالك: ان اتفاقية «الجات» تضعنا أمام تحد خطير هو أن نكون أو لا نكون اقتصاديا، وسوف تكون صناعة الغزل والنسيج فى مصر أول ما يتاثر باتفاقية «الجات»، كما ان صناعة الدواء سوف تتاثر ايضا بهذه الاتفاقية. ولهذا يجب الاهتمام بتشجيع الاستثمار وتطوير وتحديث الانتاج الدوائى، وان أى مشروع ينشا على أرض مصر انما يعنى توفير فرص عمل للشباب المتعطل ويجب الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية. واعرب عن أسفه الشديد لأن السوق العربية المشتركة لم تنشا منذ الاعلان عن ذلك فى الستينات، فاين نحن العرب من السوق الاوروبية المشتركة التى قامت بعد ما فكر العرب فى انشاء سوق عربية مشتركة؟!.. انه يجب أن نحافظ على انتاجنا الوطنى من سياسة الاغراق فى ظل اتفاقية «الجات»!

كتب الجلسة:

عبد الجواد على

وأكد عبد الحميد امين ان الاصلاح الاقتصادى له آثار جانبية على المواطن محدود الدخل، وعلينا ان نعمل بكل طاقتنا لنزيد من الانتاج لنقاوم ضيف «الجات»، وهو ضيف ثقيل الظل، وعلينا ان نركز فى تقدمنا على التطور التكنولوجى زراعيا وصناعيا لأن الزمن عنصر حاسم فى عملية التطور الانتاجى، وهذا لا يتحقق الا بالاستفادة من عنصر الوقت ولا يكون هذا الا باستخدام أحدث اساليب العلم.

وعقب خلاف عبد الجابر (المقرر): لايوجد سوى ١١ دواء لا يخضع لأى حماية، اما بقية الأدوية وهى الخاصة بالطبقات محدودة الدخل فهى تخضع للحماية الوطنية من المنافسة الأجنبية فى ظل اتفاقية «الجات»، ولا أقول هذا للتهوين من اتفاقية «الجات»، ولكن علينا أن نقف بالمرصاد ونكون حذرين ونحن نتعامل مع العالم فى ظل الاتفاقية، وعلينا ان ندرك ان المواصفات البيئية وحماية البيئة ستكون واردة بالجات والتى على أساسها سيحدد الطرف المستورد مواصفات السلع التى يطلب استيرادها منا مثلا او من غيرنا، لهذا يجب أن نعمل بجد ونكون على وعى بهذا الذى يجرى فى العالم وخاصة فى المرحلة القادمة.

وقال فهمى ناشد: لايجب ان ننعزل عن العصر ونخرج من التاريخ، لابد ان يكون لنا دور فى صناعة الأحداث العالمية، فاتفاقية «الجات» بما فيها من ايجابيات وسلبيات لا يمكننا ان ننعزل عنها خاصة وانها تضم ٩٥٪ من دول العالم، فمصر بتاريخها الحضارى بها زخم فكرى واجتماعى تركت آثارها على الانسان المصرى المبدع، وعلينا ان نرفع شعار التحدى ولات نقف مكتوفى الأيدى ولابد من اصدار التشريعات التى يمكن أن تطور النظام الاقتصادى لمواكبة النظام العالمى فى ظل اتفاقية «الجات»، وأعتقد ان مصر قادرة دائما على التطور والتقدم.

وذكر عثمان ابراهيم ان هذا موضوع شديد الحساسية ولكن هذا لا يعفينا من تناول السلبيات كما نتناول الايجابيات، وأول سلبيات الاتفاقية هى الاغراق السلعى من الدول التى سبقتنا فى الانتاج كما وكيفا، كتلك الدول المسماة بالنمور الاسيوية، فماليزيا مثلا منذ سنوات



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٤

قليلة قفزت قفزة كبيرة فى مجال الانتاج الكمى والنوعى مع انها بدات مشوارها الصناعى بعدنا بعدة سنوات، فماليزيا تنتج منسوجات متنوعة من صوفية وحريرية وقطنية وتطرحها فى الأسواق باسعار رخيصة جدا. أخشى أن يؤدى هذا الى منافسة الصناعة المصرية، وللخروج من هذا المازق علينا أن نركز جهودنا فى زيادة انتاج الغزل والنسيج لنواجه هذا الاغراق مع التركيز على التطور باستمرار ومواكبة احتياجات السوق المحلى والخارجى، ونفس الشيء ينطبق على الصناعات الاخرى.

وقال محمد رجب: ليس هناك خيار أمامنا، ولكن علينا أن نتجه نحو الارتفاع بمستوى انتاجنا حتى يكون قادرا على مواجهة المنافسة فى السوق العالمى. وهذا يتطلب تنمية القوى البشرية لانها الأساس فى عملية التطور الانتاجى كما ونوعا، لاننا اذا تقاعسنا فإن السلبيات التى سنتحملها ستكون كثيرة وسوف نتحول الى دولة مستهلكه فقط غير قادرة على العمل والانتاج، الامر الذى يستنزف قدراتنا الاقتصادية، فلابد أن تكون منتجاتنا قادرة على المنافسة فى السوق العالمى، وأن نركز جهودنا على منتجات بعينها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة لانها ستكون صعبة وقاسية، وعلينا ان نوفر الحماية المناسبة لصناعاتنا الوطنية، وطالب بانشاء سوق عربية مشتركة تركز على انتاج سلع بعينها تكون قادرة على مواجهة المنافسة وبذلك يمكن أن نحقق الوجود الذى ننشده فى السوق العالمى.

وأكدت الدكتورة سميحة القليوبى ان هذا الموضوع كان يجب أن نناقشه منذ سنوات وليس الآن خاصة وان «الجات» معروفة منذ أكثر من خمسين عاما، منذ وضع هذه الاتفاقية التى تهم جميع الدول، ومصر شريك فى «الجات» منذ الستينات، ولكن التطور الذى ادخل على «الجات» فى عام ١٩٩٤ جعلها تبدوا شيئا مختلفا، واذا كانت الاتفاقية تشير الى ان التنافس سيكون فى خدمة المستهلك، ولكن المهم هو تحديد مدى وعى المستهلك حتى لا تستنزفه السلع المتنوعة وان يتم تبصيره بمدى جودة واهمية هذه السلع المعروضة لان السوق سيكون عليه ان يقبل الغث والسمين لان الاتفاقية تفتح الاسواق امام الجميع، وهذه مسئولية الوكلاء الذين يستوردون السلع وعليهم ان يكونوا على قدر كبير من الوعى والحس الوطنى بحيث لا يستوردون سلعا قد تضر بالاقتصاد القومى. ولابد أن نحمى أنفسنا من الاغراق بالقيود القانونية، كما يجب ان نوفر الحماية للمبدعين المخترعين المصريين حتى لاتسرق مخترعاتهم ويكون ذلك بان يتمتع المخترع المصرى بحق احتكار اختراع لمدة عشرين سنة.

وقال دكتور جلال غراب: ان رجل الشارع يشعر ان «الجات» سيكون لها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد المصرى، ولكن لا يدرك الخطورة فى بعض جوانبها، فالاتفاقية الجديدة ليس فيها استثناءات لحماية الصناعة الوطنية بعكس الاتفاقية الجديدة فمثلا حق ملكية براءة الاختراع مقرر للدول النامية بحوالى سنة فقط، وقال: ان سعر الدواء فى ظل اتفاقية الجات سوف يرتفع لأكثر من عشرين ضعف لاننا لا نملك حتى الآن براءات اختراع للأدوية التى طورناها او ابتكرناها محليا وتباع بسعر منخفض جدا لأنه لا يتم تحصيل اسعار براءات الاختراع على الدواء المبتكر، وقال: لابد ان نركز على زراعة القمح للحد من استيراده من الخارج لأن اسعاره سترتفع فى ظل اتفاقية الجات، اما الصناعة المصرية بوضعها الحالى لن تصمد أمام طوفان «الجات» وعلينا ان نطور انفسنا بشكل يجعلنا اكثر قدرة على المنافسة داخليا وخارجيا.

وفى الجلسة المسائية جرت مناقشة حول تقرير بشان القطن انتاجا وتسويقا.

وطالب الاعضاء بدعم زراعة القطن ومساعدة الفلاحين على تسويق انتاجهم والتوسع فى فتح اسواق خارجية للتصدير واستنباط سلالات جديدة للقطن تسهم فى زيادة الانتاج والتوسع فى تصنيع القطن محليا بدلا من تصديره الى الخارج.

وأعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة ان سياسة الزراعة فى المرحلة المقبلة هى التوسع فى نظام المقاومة البيولوجية لمحصول القطن بدلا من استخدام المبيدات خاصة ان انتاج مثل هذا النوع من المحصول يباع فى السوق العالمية بزيادة ٣ اضعاف عن سعر القطن المثيل المستخدم فيه المبيدات.

وقال: ان الحكومة تدرس حاليا اعادة جدولة ديون الفلاحين لبنك التنمية والائتمان الزراعى وإعفائهم من فوائد هذه الديون.

بنك الامارات الصناعي يطالب بتوحيد التعريفة الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام للجات

دعت دراسة الى توحيد التعريفة الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام لاتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية «جات».

وطالبت الدراسة التى اعدها بنك الامارات الصناعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سرعة توحيد التعريفة الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية قبل الانضمام الى جات.

وأكدت الدراسة التى نشرتها مجلة «ميد» ان اتفاقية الجات ستنعش الصناعات النفطية الخليجية . فى الوقت الذى ستفرض فيه تحديات جديدة لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق توحيد الاقتصاديات الخليجية وإنشاء سوق خليجية مشتركة تمنح هذه البلدان فرصة أكبر للتفاوض والتنافس مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فى العالم.

واشارت الدراسة ان الاقتصاديات الخليجية ستحقق إيجابيات عدة فى ظل تطبيق اتفاقية «جات» حيث أن نجاح تحرير التجارة العالمية تحت اشراف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات» يمثل من غير شك أحد المكاسب الرئيسية التى تسعى اليها دول مجلس التعاون الخليجى نظرا الى التطور الكبير فى صادراتها من مشتقات النفط الهام والصناعات المعدنية الاساسية .

واضافت ان ازالة القيود الكمية والادراية على الصادرات المصنعة وانتقال الخدمات سوف يحقق لدول المجلس ميزة هامة تتمثل فى انسياب صادراتها من المنتجات الصناعية خصوصا البتروكيماويات والالومنيوم الى دول العالم.

هذا بالاضافة الى أن دول مجلس التعاون الخليجى فى ظل خفض الرسوم الجمركية سوف تتمتع بميزة أخرى وهى أن وارداتها من دول العالم كافة لا تخضع لاية قيود كمية أو ادارية.

وتعتبر البحرين والكويت الدولتين الخليجيتين الوحيدتين اللتين انضمتا - فى ديسمبر الماضى - الى جات بينما تدرس الامارات وقطر الانضمام الى الاتفاقية والسعودية التى تعتبر عضوا مراقبا بالمنظمة الدولية. وتتراوح التعريفات الجمركية فى مجلس التعاون مابين ٢٪ - فى الامارات - الى ١٢٪ - فى السعودية. ومن جهة أخرى يسعى مجلس التعاون الخليجى للوصول الى اتفاق للتجارة مع الاتحاد الأوروبى فى ١٩ و ٢٠ ابريل القادم فى مسقط وكذلك مناقشة للمقترح الأوروبى بفرض ضريبة على الطاقة على صادرات بلدان الخليج من الزيوت والمنتجات النفطية وظل المنتجون الخليجيون بصفة خاصة، يضغطون على المجموعة الأوروبية لازالة الحواجز المفروضة على بيع منتجاتهم البتروكيماوية من الاثيلين وغيره فى السوق الأوروبية. تسعى مع نطاق «جات» الجديد فإن الأوروبيين الذين ظلوا يرفضون فتح اسواقهم، من الصعب ان يستمروا فى موقعهم □.

حنان حلوى


د. عبدالله القويز

الجامعة العربية تحدد ٤ بدائل للتعامل مع اتفاقية «الجات»

□ القاهرة ـ العالم اليوم:



عصمت عبد المجيد

حذرت جامعة الدول العربية من أثر اتفاقية «الجات» على الاقتصادات العربية وذلك في احدث دراسة أعدتها لتوزيعها على الدول الأعضاء لبحث التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصاد العربي.

وأكدت الدراسة التي أشار إليها الدكتور عصمت عبدالمجيد في الاجتماع الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة ان العالم العربي يستورد ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية. ومن المتوقع زيادة هذه النسبة مع تزايد معدل نمو السكان الحالي الذي يتراوح ما بين ٢.٨٪ إلى ٤.١٪ سنويا والذي أدى إلى ارتفاع تعداد سكان الوطن العربي إلى ٢٤٣ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وفي نفس الوقت ستزداد أسعار الغذاء العالمي.

وأشارت الدراسة إلى تأثر الصادرات العربية بعد تحرير التجارة العالمية في كل من الصادرات الغذائية والمواد الخام والمواد الكيماوية والسلع الصناعية وقالت إن اليمن والعراق ومصر والمغرب والسودان وسوريا والأردن ستتأثر صادراتها الغذائية. كما ستتأثر صادرات المواد الخام في اليمن والمغرب والسودان وسوريا والعراق والأردن.. وصادرات المواد الكيماوية من الكويت وقطر والمغرب وتونس والسعودية والعراق وسوريا، وذلك مالم تبدأ هذه الدول في تطوير منتجاتها على أساس الجودة الشاملة لتتنافس عالميا.

كما حذرت الجامعة العربية من تأثر الصادرات الصناعية لكل من مصر والمغرب والأردن وسوريا والكويت والإمارات ويتضح ذلك من هيكل الصادرات العربية المتمركزة في أوروبا ٤٠.٧٪ واسيا ١٩.٥٪ وأمريكا ١٩.٥٪ والدول العربية ٢٥.٩٪ أما الواردات العربية فتتمركز في أوروبا ٤٧.٤٪ واسيا ٢٢.٦٪ وأمريكا ١٢.٩٪.

وبناء على ذلك طالبت الجامعة العربية الدول الأعضاء بتحديد حجم المناقشة التى تتعرض من لها الدول العربية بعد تحرير تجارة السلع الصناعية وُتسويل امكانية الوصول للأسواق الدولية وعلى الجانب الآخر اشارت الدراسة إلى ان الواردات العربية من السلع الالكترونية والتكنولوجية سوف تتأثر بالمنافسة الدولية والأسعار العالمية وتخضع المنتجات الفكرية والخدمات «من سياحة ونقل وتأمين وبنوك» لمنافسة الجودة فى السوق العالمى أما المشتريات الحكومية فسوف لا تصبح حكرا على الدول العربية بل سوف تدخل أيضا سوق المنافسة الدولية.

وحددت الجامعة العربية ٤ مداخل للدور العربى فى التعامل مع «الجات».

- الدخول «للجات» تدريجيا للاستفادة من السقوف الزمنية الممنوحة لترتيب المنظومة الاقتصادية العربية قبل الدخول.

- الدخول فى «الجات» بشكل تكتل تجارى عربى يعطى الفرصة لتبادل المزايا التفضيلية للدول العربية الأعضاء والحصول على قوة تفاوضية مع «الجات» والدول الأعضاء فيها.

- تجديد منظومة الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى العربى خلال السقوف الزمنية بادخال مفهوم الجودة الشاملة.. مع تحييد تجارة الخدمات الثقافية والمنتجات الفكرية لخصوصية اللغة العربية والدين.

- جدولة تحرير الخدمات العربية مرحليا حتى لاتفقد الدول العربية مراكزها فى السوق العالمى للمصارف والتأمين والنقل والسياحة وغيرها.



«الجات» ومناقشات الشورى الواعية

أصبح مجلس الشورى سباقا إلى مناقشة القضايا القومية الهامة وإبداء آرائه وتوصياته حول هذه القضايا في الوقت المناسب بكل موضوعية وعلى أسس ودراسات علمية سليمة، فلقد بدأ المجلس مناقشة جادة حول اتفاقية «الجات» وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى بناء على اقتراح مقدم من الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف وعدد من أعضاء المجلس، الذين ذكروا فى طلب المناقشة أنه لا جدال فى أمر دخول مصر فى منظمة التجارة العالمية الجديدة لمبررات قوية، خاصة ان الاتفاقيات التى بلغتها المنظمة الجديدة لم تقتصر على قطاع التجارة السلعية بل امتدت لتحكم التبادل فى أنشطة قطاع الخدمات الذى يصل فى مصر إلى ما يدور حول ٣٥ فى المائة من ناتجها القومى الإجمالى علاوة على حماية أنواع الملكية الفردية التى تدخل فى مختلف انشطة الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الاتفاقية الجديدة تدخلت فى تنظيم الاستثمار. وأكد الدكتور خلاف ـ مقدم طلب المناقشة ـ أن اتفاقية «الجات» توفر حماية للدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة وتحد من سلطة هذه الدول من استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغوط على الدول النامية. وأشار إلى أن استراتيجية التوجه للتصدير تتطلب بالضرورة التعامل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة تقدر على استيعاب الواردات إليها وأن التعامل مع سوق الدول الاعضاء فى المنظمة التى تغطى أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية من شانه ان يضمن تطور أداء مشروعات الإنتاج فى مصر وفتح طاقات إنتاجية جديدة تعد السبيل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل. كما أشار إلى ان دخول الإنتاج المصرى فى حلبة المنافسة الدولية يؤدى بالضرورة إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية التى تملكها مصر والمحتمل ان تتوافر لها مستقبلا، وان مصر حكومة و أجهزة انتاجية قادرة على التحدى بتعديل أوضاعها الانتقالية التى أتاحتها اتفاقيات المنظمة الجديدة لكى تكون أنشطتها الاقتصادية فى السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة. وأكد طلب المناقشة ضرورة إعادة النظر فى كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحفز جهود تعديل الأوضاع فى فترة مقبولة، وضرورة إعداد الدراسات عن موقف السلع الزراعية والصناعية الهامة إنتاجا وتصديرا واستيرادا على أساس سلعة سلعة وفقا لبنود التصنيف الجمركى للسلع مع الكشف عن المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر وكيفية الانتفاع بهذه المزايا وكيفية تعظيمها. ولقد فتح مجلس الشورى لهذه القضية الهامة مناقشة واسعة أعتقد انها جديرة بالمتابعة والتأمل للاستفادة من كل ما يثار فيها من آراء وتوصيات واقتراحات، حتى ندخل هذا المعترك ونحن جاهزون ومستعدون وواثقون من قدراتنا، لاننا لن نعيش بمعزل عن العالم، حيث ان الاتفاقية وافقت عليها ١١٧ دولة حتى الآن، وإيجابيات اتفاقية «الجات» بالنسبة لمصر لن تتحقق إلا مع بذل الجهد لنكون منتجين ومصدرين لا مستوردين ومستهلكين.

مصطفى حلمى



أضواء على «حرب الكبار»
«الجات» على الطريقة الأمريكية

شهد الاسبوع الماضى اختبارين حقيقيين لمبدأ كافح الكثيرون طوال العقود الماضية لترسيخه وكسب الاعتراف الدولى به، وهو مبدأ تحرير التجارة الدولية، وقد جاءت النتيجة للأسف، على غير مايرجو هؤلاء لأنها ببساطة فشل ذريع و«صفر» كبير من النوع الذى ليست له قيمة فى العمليات الحسابية.

جوهر تحرير التجارة الدولية هو فى الأساس الابتعاد كل البعد عن أسلوب «التجارة الموجهة» أوبتعبير اخر «توجيه التجارة» أى الاتسيطر الحكومات على عمليات التبادل التجارى بين الدول والمؤسسات العالمية، وبدلاً من ذلك نترك الساحة خالية تماماً أمام عنصر بديهى هو عنصر «المنافسة».

ويذكر الكثيرون أن المخاوف سرت فيما بيننا عندما تم اقرار إتفاق تحرير التجارة العالمية فى نهاية العام الماضى وذلك على أساس أن قواعد اللعبة ليست فى صالح الدول النامية على الاطلاق فهى بذلك تدخل «معركة خاسرة» مع العالم المسيطر تجارياً، وهذه المخاوف لها مايبررها بالنسبة لنا.

ولكن على مايبدو فإن «غول المنافسة» يخيف «عالم الكبار» ربما بالقدر الذى يخيف به عالمنا، عالم الصغار، وإلا فما هو المبرر المنطقى للأحداث التى كانت «واشنطن» محوراً لها فى الأسبوع الماضى؟

جميعنا يذكر أن الولايات المتحدة اقامت الدنيا ولم تقعدها عندما شنت حرباً شرسة ضد المجموعة الأوروبية على اعتبار أنها تعتمد على سياسات «الحماية التجارية» وتفضل الشركات الأوروبية على نظيرتها الأمريكية عند ارساء عقود المشاريع الحكومية، كما أنها مارست ضغوطاً عنيفة على اليابان لتفتح اسواقها أمام المنتجات الأمريكية لتضييق العجز التجارى الذى يصل إلى ٦٠ مليار دولار سنوياً لصالح اليابان.

وكانت الولايات المتحدة فى كل ذلك «تزعم» أنها محارب شريف يرغب فى توفير «التجارة العادلة» واقرار مبدأ التنافس الحر بين الدول والشركات.

ولكن المثير للدهشة أن أسباب فشل قمة «كلينتون - هوسوكاوا»، ومن بعدها الإتفاق على صفقة طائرات مدنية بقيمة ٦,٢ مليار دولار للسعودية يمثلان انتهاكاً واضحاً لمبدأ التجارة الحرة والمنافسة ويندرجان بلا شك تحت بند «توجيه التجارة» التى كافحت «واشنطن» للقضاء عليه.

وجوهر الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان هو ان ادارة كلينتون ترغب فى تحديد ماأسمته بأهداف «رقمية» معيارية، يتم على اساسها معرفة مستوى التقدم فى العلاقات التجارية بين البلدين.

بمعنى أوضح ترغب الولايات المتحدة فى وضع أهداف محددة يتم «الحساب» على اساسها بعد فترة من الزمن، تأتى الولايات المتحدة لتسأل اليابان ماهو حجم المنتجات التى سيتم السماح لها بالدخول إلى الاسواق اليابانية خلال عام مثلاً؟ وكأن الأمر يمكن التحكم فيه بهذه السهولة!

وقد ردت «طوكيو» على ذلك بالقول إن ذلك يسير عكس تيار «الجات» كما أنه ليس منطقياً على الاطلاق، فمثلاً لووافقت الحكومة اليابانية على دخول ٥٠٠ ألف سيارة أمريكية خلال عام فكيف تضمن توزيعها، وهل ستفرض على معارض السيارات بيعها، وهل ستعرض على المواطن العادى شراء سيارة أمريكية بينما هو يفضل اليابانية أو الالمانية؟؟!

اذن المطالب الأمريكية فى هذا الصدد ليست معقولة على الاطلاق، ولكن ادارة كلينتون وجدت أن عليها أن تمارس سياسة «حافة الهاوية» عسى أن تخضع «طوكيو» وتنفذ ولكن العاصمة اليابانية جرؤت هذه المرة على قول «لا» لتطلق الرصاصة الأولى فى حرب تجارية بين البلدين.

عاطف فتحى

٠٠٠٠٠٣٤٩٠



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ يونيه ١٩٩٦

التعاون العربى فى مواجهة «الجات» و«التكتلات»

□ القاهرة عاطف فهيم:

مما لاشك فيه ان التحديات التى يواجهها عالمنا العربى فى ظل النظام العالمى الجديد قد زادت بدرجة كبيرة حيث التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية بما لها من قدرات وامكانات جلعت لها اليد الطولى المتحكمة فى اسواق العالم النامى.. ثم تأتى «الجات» لتزيد من حجم التحديات ومن ثم من حجم المخاطر.

و«الجات» من وجهة نظر د. «حازم الببلاوى» رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات ورئيس الشركة المصرية لضمان الصادرات هى مرحلة تحمل مسئوليات.. وتحديدا مسئوليات المنافسة، وبالتالى فإن الجات بقدر ماتوفر فرصا للعناصر القادرة على التطوير والتقدم بقدر ماتمثل ايضا مخاطر للعناصر غير القادرة على ذلك.

وبصفة عامة يرى «د. حازم الببلاوى» ان المشكلة التى تواجهها الدول النامية انها تحتاج لبعض الوقت للإعداد لمواجهة ظروف المنافسة وقد تضمنت الاتفاقات فى دورة اوروجواى على عديد من الاحكام الخاصة التى تمنح الدول النامية فترات انتقالية تستطيع من خلالها ان تعدل اوضاعها لمواجهة ظروف المنافسة الضارية الجديدة وانه لابد من اتخاذ الاجراءات والسياسات المناسبة لجعل صناعتنا قادرة على المنافسة دون حماية.. ولذلك فإن الجات من وجهة نظرى هى: «فرص ومخاطر» فرص للدول ذات الكفاءة.. ومخاطر للعاجزين. وهى فى جميع الاحوال تحقق مصلحة للمستهلك وهو المستفيد الاول.

ويرى «محمد لهيطة» رجل الأعمال والرئيس السابق لغرفة شركات السياحة المصرية أن العالم بأسره يتجه نحو سياسة موحدة وملزمة، وهذا مايتضح لنا ـ على سبيل المثال ـ فى «الجات» فى مؤتمر «قمة الارض» الأخير بأمريكا الجنوبية.

وفى نطاق السياحة.. يرى «محمد لهيطة» ان المجتمع الدولى يقيم السياحة باعتبارها ستكون الصناعية الأولى فى العالم فهى صناعة مغذية لكافة اوجه النشاطات الاقتصادية والصنايعة لأنها مستهلكة للنسبة العظمى من السلع المنتجة، ولذلك فعلينا فى العالم العربى وفى مصر تحديدا ان نتعامل مع السياحة بهذه الصفة وبمالها من أهمية.

ويتساءل «محمد لهيطة» كيف نسوق لانفسنا سياحيا فى العالم الخارجى بينما لم نستطع نحن العرب ان نسوق لسياحة عربية مشتركة برغم توافر كافة المقومات لانجاح قيام سوق سياحية عربية مشتركة! إن السياحة ـ يؤكد محمد لهيطة ـ ستلعب دورا مؤثرا فى المرحلة القادمة. وفى ضوء السوق الشرق اوسطية المقترحة سيصبح للسياحة دور اكثر فاعلية وتأثيرا ولذلك فعلى الجميع فى عالمنا العربى حكومات وشعوبا وشركات ان تستعد وتتهيأ للأوضاع الجديدة.

ويرى د. «برهام عطا الله» رئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتأمين أن العالم يتجه بالفعل الى ان يكون سوقا موحدة فرغم وجود التكتلات الاقتصادية على اسس جغرافية مثل «التكتل الاوروبى» والامريكى الشمالى» و«الاسيوى» فى المحيط الباسفيكى بزعامة اليابان «والنمور الجديدة» إلا أن الاتجاه هو انصهار هذه التكتلات معا وظهور سوق عالمية تربط بين هذه التكتلات جميعها.

وعلينا فى مصر ـ يقول د. برهام عطا الله ـ ان نتيقن هذه الحقيقة وان نعمل على توافق سياستنا الاقتصادية مع هذه التوجهات العالمية والتى اساسها سيادة المنافسة ودحر الاحتكارات حيث ان أليات السوق المفتوحة هى التى ستوجد التنافس بين هذه التكتلات الاقتصادية فى داخلها وخارجها والدورة الأخيرة للجات دورة أوروجواى ـ تتعلق اساسا بفتح الاسواق فيما يتعلق بكافة قطاع الخدمات كالنقل والبنوك والتأمين والاستشارات والمقاولات ومما لاشك فيه أن الذى لعب الدور الاكبر فى هذه المفاوضات بين الدول الكبرى هى الشركات الكبرى فى هذه الدول.

وفى مجال التأمين يوضح د. «برهام عطا الله» رؤيته قائلا: لقد كانت سوق التأمين المصرى مغلقة لصالح شركات التأمين المصرية والتى كان يشترط ان يكون رأسمالها مصريا ١٠٠٪ وكان القانون ولايزال يقرر ان المخاطر المصرية يجب أن يؤمن عليها من شركات تأمين مصرية رأسمالها مملوك بالكامل لمصريين ولكن فى ظل اتفاق الجات الأخير لابد وان يتاح للأجانب الاشتراك فى رأسمال شركات التامين المصرية وعلى هذا الاساس تمت صياغة مشروع تعديل القانون ١٠ لسنة ٨١ بما يسمح لرأس المال الأجنبى بالدخول فى شركات التامين المصرية فى حدود ٤٩٪ وهى خطوة يمكن ان تتبعها خطوات اخرى. ويطرح «وائل لهيطة» خبير النقل ورئيس لجنة النقل والمواصلات بجمعية رجال الأعمال المصريين رؤيته مؤكدا أن «الجات» أصبحت أمرا واقعا ومن ثم فإن التساؤل المهم الذى يجب ان نطرحه جميعا ونلتف حوله هو: ماذا نحن فاعلون!! وكيف لنا ان نتغلب على الصعوبات التى يمكن لنا ان نواجهها من خلال الجات!!

ويقول «وائل لهيطة».. أن دولا مثل الامارات ومصر واليمن سيكون لها دور بارز فى النظام العالمى الجديد وذلك فيما يسمى بمناطق التوزيع العالمية ضمن ٦ مناطق تقريبا ونحن فى مصر استطعنا أن نعدل الكثير من اوضاعنا سواء كانت مصرفية أوخدمية من حيث النقل والتخزين وعمليات الشحن والتفريغ.. ولذلك فإننى ارى انه على الحكومات العربية ان تبحث فى تسهيل عمليات النقل البرى المعقدة حاليا فى عالمنا العربى ولابد ايضا من تخصيص جزء من المشحونات من والى الدول العربية للاساطيل العربية دون مخالفة لقواعد الامم المتحدة التى تنص على نسبة ٤٠٪ لكل دولة مع دول اخرى فى مجال النقل، كما انه يجب عمل نظام لتمويل البواخر وذلك بانشاء بنوك متخصصة عربية تمول عمليات النقل البحرى، وان الوقت قد حان لأن تأخذ المصارف العربية زمام المبادرة فى تأسيس هذه البنوك.

وتتفق الخبيرة المصرفية «عنايات سعيد النجار» مع من سبقوها فى الرأى على ان «الجات» تعنى فى المقام الاول والأخير «المنافسة» وان نكون على قدرة تنافسية فى السوق العالمية.. ولكنها تتساءل: كيف تتمتع اى صناعة بقدرة تنافسية فى السوق العالمية دون ان يسبق ذلك تفوقها فى السوق الوطنية!! أوبعبارة اخرى فإن استراتيجية التوجيه التصديرى لاتعنى ان تكون السوق الدولية بديلا عن السوق الوطنية وإنما يكون كل منهما مكملة للأخرى وامتداد الها وانه علينا الاستفادة من ايجابيات الجات لتحسين الجودة الصناعية سواء للسوق المحلى أوالخارجى كما انها تدفعنا ـ مثلا ـ هنا فى مصر لزيادة قدرتنا التنافسية والتى منها نستطيع ان نحل فى البلاد العربية محل الدول الصناعية وهذا بدوره ينشط التجارة العربية البينية.



الجات هى اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agrrement an Tariffs and Trade وقد تاسست عام ١٩٤٧ فى جنيف خارج اطار الامم المتحدة وقام بالتوقيع عليها فى البداية ٢٣ دولة انضم اليها فيما بعد العديد من البلدان ومن بينهما مصر وحتى وصل عدد اعضائها حاليا لحوالى ١١٧ عضوا كما دلت على ذلك مفاوضات جولة اوروجواى التى انعقدت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٣ والتى تبلورت عن تضييق هوة الخلاف بين الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوروبية المشتركة حول الدعم الذى تقدمه الاخيرة لانتاج اعضائها الزراعى ولصادراتها الزراعية وبما اوجد خلافا حادا كنتيجة لاغلاق الحدود فى وجه الصادرات الامريكية

وقد ركزت الجات منذ انشائها على التخفيف المتواصل من الضرائب الجمركية من الدول الاعضاء من خلال دورات المفاوضات التى تجاوزت التسع دورات حتى الان

اتفاقية الجات والدور المصرى المطلوب

وبرغم كل هذه الجهود التى تبذل فى سبيل تحرير التجارة الدولية من خلال اتفاقية الجات فانه يلاحظ انها لم تحقق الاهداف المنشودة منها فى مجال تخفيف الحماية التجارية المفروضة لصالح الزراعة فى مختلف الدول الاعضاء كما انها لم تحقق الامال المعقودة عليها من الدول النامية فى مساعدتها نحو الاسراع فى خطوات تنمية اقتصادها والقضاء على مايهدد اجراءات نمو تجارتها الخارجية كما وكيفا

ومن هذا المنطلق فقد عبرت الدول النامية عن نفاذ صبرها تجاه هذه الاتفاقية المجحفة التى ميزت الدول الصناعية الكبرى على حساب دول العالم الثالث ، وجعلها تدعو لعقد مؤتمر داخل اطار الامم المتحدة لبحث اسلوب مساعدة هذه الدول من ناحية معالجة اوجه القصور فى تجارتها الدولية من ناحية مستوى متحصلاتها من الصادرات مع وضع الضوابط التى تكفل المعاملة بالمثل مع باقى الاعضاء ، وحيث اصطلح على تسمية هذا المؤتمر (بالانكتاد) اختصارا للكلمات umired nation conference on tvade and deuelop-ment وقد انعقدت اول جلسة للمؤتمر فى جنيف عام ١٩٦٤ تلتها اجتماعات اخرى فى نيودلهى عام ١٩٦٨ ثم فى سنتياجو عام ١٩٧٢ فنيروبى عام ١٩٧٦

محمد فتحى البديوى

وفى تطور اخر لاتفاقية الجات تم ادخال تجارة الخدمات عام ١٩٩٢ كاتفاق تكميلى وتم اخضاعه لهيئة المواصفات القياسية العالمية المسماه بالايزو وحيث يتم بمقتضاه تحرير خدمات البنوك والتامين والشحن والنقل بانواعه (برى - بحرى - جوى) ، ومن هنا فان دخول الدول النامية الاعضاء فى اتفاقية الجات باشتراطات الايزو سيعد بمثابة تحد غير مسبوق من جانب هذه الدول لمواءمة نظمها النقدية والمصرفية والمالية لما يسمى بالمنافسة الدولية من ناحية تطوير استخدام التكنولوجيا وارتفاع مستوى التدريب للنهوض بمستويات الاداء كى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدير العام مجموعة استثمارات الشرق الاوسط

تتناسب ومثيلاتها فى الدول الاكثر تقدما

وبالتطبيق على مصر وفى ظل سياسة التحرر الاقتصادى التى بدات بتحرير اسعار الصرف ثم العائد باتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولى كان من نتيجة اعفاء مصر بنسبة ٥٠٪ من ديونها الخارجية . واستمرارا لسياسة الاصلاح الاقتصادى فان هناك المزيد من الاجراءات التى تستهدف تعديل التشريعات فى مجالات الضرائب (الضريبة الموحدة - الضريبة الجمركية - الضريبة على المبيعات) والاسكان والنقد ... الخ وكلها اجراءات مكملة لقضية كبرى هى قضية الانتاج ، فمن المعروف اننا نستورد بما يزيد على ١١ مليار دولار سنويا فى حين اننا نصدر بما يقترب من ٤ مليارات فقط ويمثل الفارق ومقداره ٧ مليار دولار نزيف غير قابل للاسترداد خاصة مع تدنى عائدات السياحة التى كان متوقعا لها ٤ مليار دولار فى المتوسط خلال السنوات الثلاث القادمة ، ومع تنفيذ برنامج طموح لانشاء القرى السياحية سنويا فى سيناء والبحر الاحمر والساحل الشمالى الغربى بالاضافة لزيادة الطاقة الفندقية بالقاهرة وصعيد مصر مع الاهتمام بما يسمى بالسياحة الترفيهية والعلاجية والدينية ممثلة فى الاثار الاسلامية والقبطية خاصة بعد تنفيذ برامج الترميم التى تتم على المساجد والكنائس والاديرة التاريخية بالتعاون مع خبراء من اليونسكو وبعض الدول الصديقة فى اوروبا واليابان

لذلك فان قضية التصدير لابد وان تتصدر قائمة الاولويات لتحقيق النتائج التالية :

اولا : وضع مصر على خريطة التجارة الدولية ، بتحقيق التفوق الكمى والنوعى فى الانتاج والتخطيط والتسويق

ثانيا : العمل على تضييق الفجوة بين الواردات والصادرات لصالح ميزان المدفوعات وفقا لخطة انتاجية متطورة

ثالثا :
تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء خلال عشر سنوات قادمة هى فترة سريان الاتفاقية وفقا لما تم اقراره فى اورجواى ٩٣

ومن هذا المنطلق واتساقا مع قضية التصدير فاننى ساقوم بمناقشة الموضوعات التالية :

١- المناخ انعام :

مما لاشك فيه ان المناخ العام لايشجع على انتاج متميز للتصدير وذلك للاسباب التالية

١ - ضعف الاستثمارات

ب - تواضع الامكانات الفنية للصناعة التصديرية

ج - ضعف مستوى التدريب والاعداد

د - غياب اهتمام الدولة فى صورة قوانين ولوائح مشجعة ودعم مادى وتسويقى من خلال الملحقيات التجارية بسفارتنا فى الخارج

٢ - انشاء الصناعة التصديرية :

والهدف منها تشجيع رؤوس الاموال الوطنية

البقية ص ٥٧



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤

بقية اتفاقية الجات

والخارجية على اقامة الصناعات التصديرية داخل مناطق حرة بدون ضرائب مع الحق فى تصدير كامل الانتاج او معظمة وحرية تحويل ٥٠٪ من الارباح للخارج مع التزام باستثمار ال ٥٠٪ الباقية فى التوسعات وانشاء انشطة جديدة ، وقد كان لميناء الادبية بالسويس دور ما فى خطة لمنطقة حرة ، وكذا ميناء دمياط ويمكن ان تكون سيناء على طول البحر الاحمر امام المملكة العربية السعودية منطقة صناعية حرة خاصة بعد تنفيذ مشروع نقل مياه النيل اليها

ولكن من الاهمية بمكان ان يعهد لهذا المشروع الضخم لهيئة عليا تتبع رئاسة الحكومة مباشرة تتولى اعداد المناطق الحرة من ناحية التخطيط وادخال الخدمات مقابل رسوم يتفق عليها مع المستثمرين دون ادخالهم فى متاهات الروتين التى يلقونها فى دهاليز هيئة الاستثمار حاليا ويشهد نجاح تجربة منطقة جبل على بدولة الامارات العربية على جدوى هذا المشروع باعتباره مشروعا قوميا على جانب كبير من الاهمية

٣ - دور الجهاز المصرفى :

ما لاشك فيه ان انشاء بنك واحد متخصص فى تنمية الصادرات لايكفى لدعم استرتيجية للتصدير وانما المطلوب قيام البنوك الكبرى بانشاء افرع لها بالمناطق الحرة لتمويل الصادرات بجانب انشاء شركات لضمان حصيلة الصادرات تؤسس بمشاركة البنوك الوطنية ، كما يسمح ايضا لبعض البنوك الاجنبية بانشاء افرع لها بالمناطق الحرة لتمويل صناعات للتصدير

ومن هنا قد لايكون للمجلس الاعلى للتصدير اية اختصاصات تنفيذية وانما سيكون دوره محصورا فى وضع الخطة العليا للتصدير من ناحية انواع الصادرات وحجمها وقيمتها مع تذليل مايعترض هذا النشاط من عقبات عن طريق مكتب مرتبط برئاسة الجمهورية ، وليكون للقرار اهمية قصوى فى الاصدار والتنفيذ بالاضافة للمتابعة

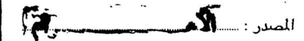
وعلى الجانب الاخر فان تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات لتصبح ٧٠٪ كحد اعلى معناه التدرج بالخفض لتصبح النسبة على بعض الاصناف ٥٪ فى حدها الادنى وبما يعنى دخول بضائع مستوردة تنافس تلك المنتجة محليا سعرا وجودة ومن هنا سيواجه المنتج المصرى منافسة حادة مع الاصناف المستوردة قد تكون غير متكافئة فى كثير من الاحيان بسبب بدائية الالات وتواضع مهارة الايدى العاملة بجانب ضعف الاستثمار بشكل عام ، وفى هذه الحالة فان المنتج المصرى سيكون مضطرا لتحسين موقفه للاستمرار او الانسحاب جزئيا او كليا لنشاط اخر .. وهكذا

اذن فاتفاقية الجات وبرغم انها وضعت لصالح الدول الصناعية من اجل تصريف منتجاتها داخل العالم الثالث عن طريق ازالة الحواجز المانعة امام صادراتها .. الا انها .. على الجانب الاخر تضع الدول النامية امام خيارين وكلاهما صعب فاما البقاء وإما الفناء

الطريق مازال غير ممهد وعلينا ان ندرك اننا مازلنا فى اوله ولابد لنا من الاعتراف بحقيقة ان من لايملك قوته لا يملك قراراه ، وهذا ماقاله السيد الرئيس والاغرب اننا مازلنا حتى الان لم نحرك ساكنا تجاهه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤

حرية التجارة مجرد مبدأ

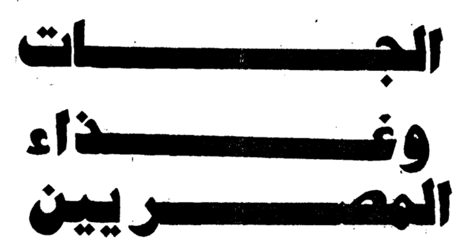
تشتد فى هذه الاونة الضغوط الرامية الى إعتماد مبدأ حرية التجارة فى التبادل الدولى. وقد تكثف هذا الأمر مع التوصل إلى إتفاق الجات الأخير فى ديسمبر الماضى. ومع هذا فهناك من جهة أخرى العديد من الدلائل على أن حرية التجارة كمبدأ يتعرض للعديد من الانتهاكات بحيث يظل فى النهاية مبدأ ككل المبادىء فى حلبة السياسة الدولية يجد تفسيره العملى فى ممارسات وسياسات الدول الكبرى بالاساس. فهناك الخلاف المتصاعد بين اليابان من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى بدعوى انغلاق السوق اليابانية. وتطالب الولايات المتحدة بتحقيق أرقام مستهدفة محددة للصادرات الامريكية لليابان للعمل على خفض العجز التجارى الأمريكى معها. وتجادل الدولة الاخيرة ـ ومعها الحق فى ذلك ـ بأن تحقيق أرقام مستهدفة هو فى حد ذاته انتهاك لمبدزا حرية التجارة اذ تفترض هذه الحرية أول ما تفترض ان الصادرات والواردات فى أى دولة من العالم ينبغى أن تخضع أولا وأخيرا للتنافس فى السعر والجودة بين السلع الداخلة فى مجال التجارة ولذا يصعب تحقيق أهداف محددة مسبقا قبل إتمام عملية التجارة ذاتها. ولذلك فان اليابان ترد على التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات عليها اذا لم تفتح اسواقها أمام السلع الامريكية بقولها انها مستلجأ لاحكام إتفاقية الجات إذا ما نفذت الولايات المتحدة تهديداتها هذه بالفعل. ومع هذا ولان السوق الامريكية هى السوق الاساسية للصادرات اليابانية فان حكومة طوكيو تميل الى إتخاذ بعض الاجراءات لتخفيف حدة الضغوط الامريكية وكل هذا يعنى أن مبدأ حرية التجارة هو مجرد مبدأ أسطورى عام لا يجد تفسيره الواقعى سوى فى الممارسات الفعلية وخاصة للقوى المتحكمة فى حلبة التجارة الدولية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤



الجات وغذاء المصريين

●● حتى الآن وافق على اتفاقية "الجات" ١١٧ دولة وباقى دول العالم فى الطريق حيث تؤكد الدراسات انه لامفر امام دول العالم من الانضمام اليها . تشمل هذه الاتفاقية كل نواحى الاقتصاد الدولى من زراعة وصناعة وتجارة وقد بلغ حجم التجارة للدول الموقعة عليها ٩٠٪ من حجم التجارة العالمى ، و"الجات" هى اختصار لاسم "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" .

هدف "الجات" هو تحرير التجارة الدولية للسلع من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية مثل القيود الكمية والموسمية التى تعوق حركة التجارة الدولية ، بهدف تشجيع التجارة بين مختلف الدول الاعضاء فى الاتفاقية الشىء المؤكد ان لهذه الاتفاقية آثارا سلبية واخرى ايجابية على العديد من الدول النامية ومنها مصر ، حيث من المنتظر ان ترتفع اسعار العديد من السلع التى تستوردها الدول النامية مما يؤثر على اقتصادها الوطنى ومصر بلا شك احد هذه البلاد .

ولذلك كان لابد من معرفة قصة "الجات" كيف بدات والى اين انتهت ؟ وماهو تاثيرها على مصر وغذاء المصريين ؟

ولنبدا القصة من اولها ●●

تحقيق : سعيد توفيق



في البداية . قال لى الدكتور سعد نصار مستشار وزارة الزراعة والمشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة ان اتفاقية "الجات" باختصار بدات فى عام "١٩٤٧" فى جنيف وانضمت اليها مصر فى عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات وفى جولة اورجواى التى عقدت فى سبتمبر عام ١٩٨٦ بدا التفاوض على انشاء اتفاقية جديدة لمنظمة جديدة اسمها "منظمة التجارة العالمية" وقد تم الاتفاق مبدئيا عليها فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ وستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ بعد عقد المؤتمر الوزارى للاتفاقية فى المغرب فى شهر ابريل القادم وبعد ان تصدق حكومات وبرلمانات الدول عليها .

ويضيف : إن الدكتور يوسف والى كلف قطاع الشئون الاقتصادية بالوزارة والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى باجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن اثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية على انتاج وصادرات وواردات مصر من المنتجات الزراعية وامكان تعظيم الاستفادة من المزايا التى تتضمنها هذه الاتفاقية وتخفيف ماقد يترتب عليها من اعباء وقد تم تشكيل "لجنة قومية دائمة" لهذا الغرض منذ عام ١٩٨٨ . وهذه اللجنة القومية الدائمة بها لجان فرعية تختص كل لجنة بنشاط محدد مثل الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، وغيرها .

ناقشت اللجنة الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية والتى تدور حول النقاط الآتية :

١ ـ ان تخفيض دعم الانتاج الزراعى ودعم التصدير فى الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدى الى زيادة اسعار التصدير وهذا قد يخفف من اثار سياسات الاغراق ويشجع الانتاج الزراعى المحلى فى الدول النامية ، ولكن فى الوقت نفسه قد تؤدى زيادة اسعار التصدير الى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء والفقيرة ومن اجل ذلك فقد نصت الاتفاقية بانه على الدول المتقدمة ان تستمر فى تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والفقيرة لفترة ٦ سنوات .

٢ ـ انه رغم الغاء الحظر على التصدير والاستيراد فان بعض الدول يمكن ان تلجا الى حماية انتاجها المحلى عن طريق التشديد فى مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعى .

٣ ـ انه لابد من التفاوض مع السوق الاوروبية المشتركة بشان بعض القيود الخاصة بحصص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية الى السوق والغاء تلك القيود فى اطار الاتفاقات بين مصر والسوق او عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة .

٦٥٠٠ ماجستير ودكتوراه

فى لقاء مع د . احمد جويلى محافظ الاسماعيلية ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى قال الرجل : لاشك ان مصر قطعت شوطا كبيرا فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى الامر الذى يمكن ان يخفف كثيرا من اعباء تطبيق اتفاقية "الجات" غير اننا نواجه مع اتفاقية الجات



المصدر : المصــور

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متغيرات عديدة لابد من دراسة اثارها الايجابية والسلبية على الزراعة المصرية فى الحاضر والمستقبل خصوصا ان الحل الامثل هو زيادة القدرة الذاتية للزراعة المصرية على استيفاء احتياجات السوق المحلى من الغذاء والمنافسة بالاسواق الخارجية ، ومصر تملك من الخبرات فى شتى مجالات العمل الزراعى الكثير . حيث يوجد فى مصر ٦٥٠٠ حاصل على الماجستير والدكتوراه فى شتى مجالات العمل الزراعى وانتاجه واقتصادياته وهذه الامكانات البشرية العلمية قادرة على مواجهة هذا التحدى .

وعن اتفاقية "الجات" يقول د . محمد كامل ريحان مدير وحدة الدراسات الاقتصادية - بقسم الاقتصاد الزراعى بجامعة عين شمس .

ان التجارة فى السلع الزراعية لم تحظ بالمعاملة نفسها التى حظيت بها باقى قطاعات التجارة فى "الجات" ومن ناحية اخرى ادت السياسة الزراعية للسوق الأوربية المشتركة الى ان تتحول السوق من كتلة مستوردة للسلع الزراعية إلى كتلة حققت الاكتفاء الذاتى فى العديد من هذه السلع بل وتحولت الى مجموعة مصدرة للغذاء .

وقد شهدت الثمانينات التسابق بين كبار الدول وخاصة الولايات المتحدة والسوق الاوروبية فى منح مختلف اشكال الدعم لانتاجها الزراعى ونشا عن ذلك عدد من المنازعات تحولت الى حروب تجارية .

وكان من المفروض ان تنتهى جولة اورجواى فى ديسمبر ١٩٩٠ الا ان الصراع بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة بخصوص مفاوضات الزراعة والخلاف حول الدعم ادت الى فشل مفاوضات بروكسل وكان الاهتمام الاول لمصر فى مثل هذه المفاوضات الى جانب الحصول على تعويضات احتمال رفع الاسعار للسلع الغذائية المستوردة هو فتح الاسواق امام الصادرات الزراعية المصرية الحالية والمستقبلية لهذا فقد طالبت مصر ايضا بان تزال القيود على الصادرات الزراعية الى اسواق الدول المتقدمة وخاصة السلع "المدارية" وهى تمثل ٢٥٪ من الصادرات الزراعية مثل النباتات الطبية والارز وبعض انواع الفاكهة .

كما طالبت مصر ايضا برفع الدعم عن السلع الشبيهة بالصادرات المصرية من اهمها القطن فمن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية تعطى دعما لانتاج القطن يؤدى لخفض اسعاره عالميا ولو ازيل هذا الدعم لارتفعت اسعاره .

فوائد لمصر

ويضيف د . محمد كامل ريحان ان مصر سوف تستفيد صادراتها من السلع الزراعية



(القطن ، الارز ، الخضراوات ، الفاكهة ، النباتات الطبية والعطرية ، والزيوت العطرية ، من التخفيضات الجمركية الجديدة واذا كانت اسعار المواد الغذائية التى تستوردها مصر من المحتمل ان تتعرض لارتفاع وخاصة القمح والدقيق وتجارة الالبان واللحوم والدواجن فان الاتفاق يعترف بهذه الآثار السلبية على الدول النامية المستوردة لهذه المواد ومنها مصر ولذلك تم الاتفاق على حصول تلك الدول على كميات كافية من المساعدات الغذائية (قروض او منح او مبيعات بشروط ميسرة) طوال فترة تنفيذ الاتفاق - ٦ سنوات - وتسهيل - حصول تلك الدول على التسهيلات التى تمنحها مؤسسات التمويل الدولية - فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى - وهى حالة مصر على وجه التحديد - بهدف زيادة الانتاجية الزراعية والبنية الاساسية لقطاع الزراعة .

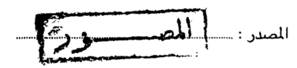
ويضيف د . محمد كامل ريحان قائلا : يعتقد البعض ان الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحرير التجارة الدولية او مايسميه البعض بالثورة التجارية تشبها بمثيلتها الصناعية او الزراعية وسواء كان ذلك صحيحا او مجافيا بالعديد من الثوابت او المتغيرات المؤثرة فى النظام العالمى بصفة عامة والدول المتقدمة منه بصفة خاصة فانه يبقى من الاهمية بمكان دراسة تأثير "الجات" على الدول النامية بصفة خاصة وعلى مصر بصفة اخص . لأن العجز التجارى المصرى كبير للغاية ويصل الى حوالى ٨ مليارات دولار سنويا . ويتركز بصفة اساسية فى الزيادة الضخمة لحجم الاستيراد المصرى من السلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص الأمر الذى يعنى خطورة واهمية اتفاقية "الجات" على الاقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى قطاع الزراعة بصفة خاصة .

ويضيف ان محاولة الحديث عن جدوى الاشتراك او الانضمام لهذه الاتفاقية فيه الكثير من مضيعة الوقت وبذلك يصبح السؤال المطروح . ماهى الايجابيات التى يمكن الاستفادة منها وتدعيمها فى ظل هذه الاتفاقية وفى الوقت نفسه ماهى السلبيات او أوجه الضرر التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ومن ثم العمل على تقليل الاثار السلبية المترتبة على اشتراك مصر فى الاتفاقية حتى يمكن ان تكون المحصلة النهائية لصالح الاقتصاد المصرى والزراعة المصرية .

فاتورة "الجات"

الدكتورة فاطمة الزهراء انور الزلاقى . باحثة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى . تقول : أن الامر الذى لاشك فيه ان الغاء جميع اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية فى دول المجموعة الاوروبية سوف يؤدى الى ارتفاع اسعار هذه السلع وخاصة القمح ومنتجات الالبان واللحوم والدواجن والزيوت وارتفاع فاتورة الواردات من هذه السلع ، ولهذا اثره السلبى مع الدول النامية المستوردة للغذاء واهمها مصر . وقد قدرت التكلفة التى سوف تتحملها مصر نتيجة لارتفاع اسعار الواردات السلعية الغذائية من المجموعة الاوربية وحدها بنحو ٣٠٠ مليون دولار الامر الذى يظهر ان فاتورة الواردات الزراعية سترتفع لما يتجاوز ضعف هذا الرقم حيث تشير البيانات عن حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية الى بلوغها نحو ٦,٤ مليار ومدة نقد اوروبية (وحدة النقد الاوروبية ١,٤ دولار) عام ١٩٩١ ثلثاها واردات لمصر من دول المجموعة والثلث صادرات مصرية الى تلك الدول . وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات المصرية الى دول المجموعة الاوروبية حوالى ٤ - ٥٪ وذلك خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩١ - فى حين تراوحت الصادرات المصرية البترولية للجماعة الاوروبية بين



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤

• صادراتنا الزراعيـــــــة لاتزيـــــــد على ٥٪ من إجمالى الصادرات المصرية

• واردات مصر من الغذاء زادت من ٩ر٤ مليـــار دولار عام ٨٠ الى ٢ر٩ مليار عام ٩٠

٦٤ - ٨٤٪ بحصيلة تراوحت بين ١,٥ الى ٣,٢ مليار وحدة نقد اوروبية وبلغت نسبة قيمة صادرات منتجات النسيج (غزول ونسيج واقمشة) حوالى ١٣,٩٪ وقد زادت قيمة اجمالى الواردات المصرية من نحو ٤,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٩,٢ مليار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٨٩,٣٪ وبمعدل زيادة سنوى ٨,٩٪ فى حين تناقصت قيمة اجمالى الصادرات المصرية من نحو ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٦,٧٪ عن عام ١٩٨٠ وبمعدل تناقص سنوى حوالى ٢,٧٪ وقد اصبحت قيمة اجمالى الواردات عام ١٩٩٠ تزيد على اربعة امثال قيمة اجمالى الصادرات وقد زاد مقدار العجز فى الميزان التجارى من نحو ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ . كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٣٩٪ فى حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من نحو ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٩٪ وتمثل الواردات الغذائية ٨٠٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية ومن المعلوم ان جميع الصادرات والواردات المصرية من السلع الزراعية او الغذائية تتم باستثناءات لاتتعدى ١٠٪ مع دول اعضاء فى هذه الاتفاقية .

وتضيف الدكتورة فاطمة الزهراء ان تحرير التجارة الدولية سيؤدى الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى للدول المتقدمة وزيادة الطلب على صادرات الدول النامية وخاصة المنسوجات والملابس . ومن مصلحة مصر العمل على فتح اسواق جديدة امام الصادرات الزراعية من القطن والمنسوجات والملابس والخضر والفاكهة . حيث ان الميزان التجارى بينها وبين الدول الاوروبية والاسيوية والافريقية سالب ويكون موجبا فقط مع الدول العربية والتى يجب زيادة حجم التبادل السلعى معها وخاصة السلع الزراعية وقد اكدت الدراسات انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى من معظم المجموعات السلعية الغذائية فيما عدا مجموعة الدرنات واهمها البطاطس ومجموعة الفاكهة والاسماك حيث يفوق الانتاج المحلى من هذه المجموعات المتاح للاستهلاك . كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ٥٢٪ والسكر ٣١٪ والزيوت ٢٧٪ كذلك يجب



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشجيع التبادل التجارى بين مصر والمجموعة الاوروبية بهدف تحقيق توازن افضل فى شروط التبادل التجارى ، بينهما . كما ان الدول النامية لديها فرصة لزيادة وتنمية صادراتها من السلع غير التقليدية والتى يكون عائدها مرتفعا مثل الفاكهة والخضر المجمدة والمحفوظة والاسماك والنباتات الطبية والعطرية .

اعباء جديدة

يقول د . نبيل حبشى وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعى :

ان احتياجات مصر من القمح والدقيق سنويا تتراوح مابين ٦، ٦،٥ مليون طن يتم تدبيرها محليا ودوليا . وان تاثير الغاء الدعم عن واردات مصر من القمح والدقيق الوارد من امريكا فقط وهو مليونا طن يقدر بحوالى ٥٨،٨ مليون دولار سنويا ، اى بما يوازى ١٩٤ مليون جنيه مصرى وجدير بالذكر ان آخر التقارير العالمية اوردت انه من المحتمل خفض حصة مصر من القمح والدقيق فى اطار (برنامج تشجيع الصادرات الامريكية) الى نحو مليون طن فقط سنويا مما سيضيف اعباء جديدة واذ ما اخذ فى الاعتبار الغاء الدعم عن باقى المصادر العالمية والمحلية للقمح فان العبء سيصل الى نحو ١٧٦ مليون دولار .

وكما هو معلوم ان مصر تستورد لحوما ودواجن وزيوتا وسلعا زراعية ومستلزمات انتاج زراعى وقد تم تقدير خسارة مصر من الغاء الدعم عن هذه السلع بحوالى ٣٠٠ مليون دولار واتفاقية "الجات" تعترف بهذه الاثار السلبية مع الدول النامية ومنها مصر واتاح لها فرصة الحصول على مستويات كافية من المساعدات الغذائية طوال فترة تنفيذ الاتفاق وهى ٦ سنوات .

والتوقعات طبقا لهذه الدراسة تقول ان اسعار الواردات الغذائية والزراعية بمصر سترتفع ، وهذا سيحدث بصفة تدريجية على مدى الـ ٦ سنوات القادمة ومن المتوقع حدوث تغييرات فى اعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية بما يتلاءم مع الوضع الجديد وقد يحدث ايضا تغيير فى الانماط الاستهلاكية ولن تستفيد مصر من الاتفاقية اذا ظلت صناعة التصدير على وضعها الحالى دون تطوير .

توجيهات مهمة

ويوصى د. نبيل حبشى بالاتى :

● تعد فترة الـ ١٠ سنوات للدول النامية فترة زمنية كافية لاعادة حساباتها

بالنسبة للقطاع الزراعي وعلاقته بالقطاعات الاخرى لمواجهة الاعباء المترتبة على زيادة اسعار الواردات الزراعية المصرية ولذلك يجب تحديد الحاصلات والمنتجات الزراعية التى يكون لمصر فيها ميزة نسبية بالنسبة للسوق العالمي فى ضوء الاسعار العالمية لها والاسعار العالمية لعناصر الانتاج المستوردة .

● دراسة السوق العالمي والتوقعات فى المدى القريب والبعيد بالنسبة للتجارة العالمية الزراعية بصفة مستمرة .

● استمرار مراقبة الدول للسوق الداخلي لضمان عدم وجود تشوهات قد تنشا نتيجة بعض القوى الاحتكارية والتى تحدث بصفة تلقائية نتيجة تحرير التجارة الداخلية الزراعية .

● يمكن للدولة استخدام الحوافز الايجابية والسلبية فى الانتاج الزراعي لتوجيه الانتاج وفقا لمتطلبات السوقين المحلي والعالمي .

● عند حساب ربحيات محصولي قصب السكر والارز تجب مراعاة نفقة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المائية بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى لان حساب التكلفة وفقا لذلك قد يؤدى الى توجيه مختلف لاستغلال الموارد الارضية وقد اتجهت الدولة فى الوقت الحالي للتوسع فى زراعة بنجر السكر على حساب قصب السكر وهو اتجاه سليم ويتفق مع المبادىء الاقتصادية .

● الغاء التدخلات الحكومية فى الاسعار الزراعية مع وضع اسعار ضمان للحاصلات الزراعية الرئيسية مما يسهم فى استقرار الدخول الزراعية ويحفز الانتاج وينعكس اثره على المستهلك . كذلك فان اقامة صناعة تصدير واضحة الاهداف ومحددة المعالم ومتناسقة مع جميع الهيئات العاملة فى المجال وموجهة لسياسات الانتاج الزراعي ضرورة واجبة حيث ان نجاح التجارة الخارجية الزراعية يجب ان يبدأ من الداخل اولا من حيث تحديد نوعيات السلع المطلوبة فى الخارج ومواصفاتها وكمياتها وتوقيتاتها الزمنية وتحسين هيكل وكفاءة المؤسسات التصديرية واتاحة الفرصة كاملة للقطاع الخاص للقيام بعمليات التصدير والاستيراد مع توفر الهيكل التمويلي اللازم .

● نتيجة توقعات ارتفاع الاسعار العالمية للسلع المستوردة وتحميل المستهلك جزءا كبيرا من هذا العبء لذلك فان دور الدولة ان تعمل على زيادة الوعي الصحي الغذائي لتغيير نمط الاستهلاك فى خلال الفترة الانتقالية للاتفاقية لتقليل الاعتماد على النشويات المستوردة (القمح والذرة) وكذلك السكر حيث مازال الفرد فى مصر يحصل على اكثر من ١٥٠٪ من احتياجاته من السعرات الحرارية وان كان يحصل عليها من مصادر غذائية غير متوازنة مثل النشويات والسكر والبروتينات النباتية . وقد يؤدى ايضا ارتفاع اسعار تلك السلع المستوردة بالاضافة الى نشر الوعي الغذائي الى خفض نسب الكميات المستهلكة منها كما وان ارتفاع الاسعار المحلية لها قد ينعكس على تحسين نوعيتها مثل (الخبز) وتقليل الفاقد منها . ومما لاشك فيه ان الرجوع بمعدلات الاستهلاك الفردى الى فترات ماضية ستؤدى الى حدوث توازن انتاجي واستهلاكي فى السوق المحلية .

سعيد توفيق



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤

الجات والطريق الى دورة أوروجواى (٥)

د. سعيد النجار

اشرف الجات على سبع دورات للمفاوضات التجارية قبل دورة أوروجواى. وقد إستغرقت تلك الدورات مايزيد على ثلاثين سنة من ١٩٤٧ الى ١٩٧٩ بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق التدفقات السلعية. وكانت عملية التحرير هذه من العوامل الهامة فى الموجة الإنتعاشية التى عرفها الاقتصاد العالمى خلال تلك الفترة. غير أن الاقتصاد العالمى دخل مرحلة من الاضطرابات الشديدة منذ اوائل عقد السبعينات. وكانت مظاهر ذلك إنهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة سنة ١٩٧٣ والاخذ بنظام اسعار الصرف العائمة. واقترن ذلك بإرتفاع شديد فى اسعار الطاقة وتقلبات حادة فى اسعار العملات الرئيسية وخصوصا الدولار والين اليابانى والمارك الالمانى.

وإنتشرت موجة الكساد التضخمى فى معظم البلاد الصناعية والنامية وتفجرت مشكلة المديونية الخارجية سنة ١٩٨٢ مع ظهور إختلالات شديدة فى موازين المدفوعات.

لم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك. فإن موجة الكساد التضخمى وماصاحبها من إختلالات ادت الى نكسة شديدة فى النظام التجارى العالمى. وانعكس ذلك فى إنتشار موجة من الحماية الجمركية فى البلاد الصناعية وعلى وجه الخصوص فى الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية: واصبحت تلك الموجة التى ظهرت واستفحلت خلال عقد الثمانينات معروفة فى الادبيات الاقتصادية بما يسمى الحمائية الجديدة. وهى تسير فى خط مضاد تماما لحركة التحرير التى عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات.

وكان من أهم العوامل التى ساعدت على تاكل النظام التجارى العالمى وتراجع حرية التجارة هو ماطرأ من تغير على الاهمية الاقتصادية النسبية لليابان وبلاد شرق اسيا فى علاقتها مع البلاد الصناعية الاخرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم الاهمية النسبية لليابان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكس ذلك فى تفوق الصناعة اليابانية فى كل اسواق العالم بما فى ذلك سوق الولايات المتحدة نفسها. وممازاد الأمر تعقيدا إن التفوق اليابانى لم يقف عند حدود الصناعات التقليدية ولكنه تجاوز ذلك الى صناعات التكنولوجيا الرفيعة بما فيها تلك الصناعات التى كانت تعتبر الى وقت قريب القلب النابض للاقتصاد الأمريكى مثل صناعة السيارات والإلكترونات والكهربائيات بانواعها. بل إن اليابان بدت وكانها انتزعت القيادة فى فروع جديدة تماما مثل صناعة الإنسان. الآلى وتطبيقاتها فى الصناعات والانشطة المختلفة. ولم يكن الأمر أحسن حالا فى علاقة أمريكا ببلاد الحافة الإسيوية أومايسمى النمور الأربعة وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة.

هنا إيضا وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة أمام إكتساح السوق الأمريكية فى عدد من الصناعات التقليدية وبعض الصناعات الجديدة. ويصدق ذلك على بلاد المجموعة الأوربية من حيث تراجع قدرتها التنافسية فى مواجهة المد القادم من اليابان والنمور الأربعة.

كانت هذه هى البيئة التى نبتت فيها الحمائية الجديدة فى بعض البلاد الصناعية ضد صادرات اليابان وبلاد شرق اسيا وبعض البلاد النامية الأخرى. وقد وصفت هذه الموجة الحمائية بانها«جديدة» نظرا لالتجاء الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية الكبرى الى اجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد وارداتها من السلع الصناعية. فإن الطريق المالوف لتقييد الواردات هو فرض رسوم جمركية اوزيادة الرسوم الموجودة اواخضاع تلك السلع لقيود كمية وغيرها من القيود غير التعريفية.

غير أن الالتجاء الى مثل هذه القيود يتعارض تعارضا صريحا مع التزامها فى اطار الجات. فإن أغلب الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية مربوطة ولايجوز زيادتها بعمل انفرادى. والقيود غير التعريفية منافية لاتفاقية الجات.

يضاف الى ذلك ان الالتجاء الى تقييد الواردات بعمل انفرادى قد يؤدى الى إجراءات تقييدية مماثلة من الجانب الآخر ممايفتح الباب على مصراعيه امام احتمالات الدخول فى حرب تجارية ليست فقط مع اليابان وبلاد شرق آسيا ولكن ايضا مع بلاد المجموعة الاوروبية. فإن المنازعات التجارية كانت تنشب من حين الى آخر بين هذه الاخير والولايات المتحدة الأمريكية. لهذه الاعتبارات لجات الولايات المتحدة الى حماية صناعتها من المنافسة الاجنبية بنوع جديد من القيود يسمى القيود او الإجراءات الرمادية وهى على ثلاثة انواع. النوع الاول هو التقييد الاختيارى للصادرات وذلك بان تدخل الولايات المتحدة فى اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الاخيرة بالاتزيد صادراتها الى السوق الامريكية على حجم محدود اوعدد محدود من الوحدات. وطبقت هذه الطريقة بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات واجهزة الراديو والتليفزيون وغير ذلك من الاجهزة الالكترونية. وسارت بعض بلاد السوق الاوروبية على نفس الطريقة كما طبقت على بعض صادرات بلاد الحافة الاسيوية.

النوع الثانى من القيود الرمادية هو التوسع الاختيارى فى الواردات وذلك بان تدخل الولايات



المتحدة فى اتفاق مع اليابان على ان تتوسع هذه الأخيرة فى وارداتها من الولايات المتحدة من سلع مثل الأرز واللحوم وحبوب الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية .النوع الثالث من الاجراءات الرمادية يتمثل فيما يسمى ترتيبات التسويق المنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق اسيا من السلع التى لاتخضع للتقييد الاختيارى. وذلك حيث لاتقوى الصناعة الامريكية على الوقوف امام المنافسة الأجنبية. ومن ثم تلجا الى فرض قيود تعريفية اوغير تعريفية على الواردات استنادا الى مايسمى الشرط الوقائى فى اتفاقية الجات.

ذلك أن الاتفاقية تجيز للبلاد الاعضاء تقييد المنافسة الأجنبية اذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوى على ضرر جسيم اوتهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية. وقد توسعت الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية فى التمسك بالشرط الوقائى فى حالات تتعارض مع الهدف الذى من أجله وضع هذا الشرط اذ اصبح الالتجاء اليه طريقة لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضى بذلك الاتفاقية.

وليس من الصعب أن نعرف السبب فى تسمية هذه الاجراءات بالقيود الرمادية. فهى لاتتعارض صراحة مع أحكام الجات وفى الوقت نفسه لاتتفق معها. فلاهى بالصحيحة ولاهى بالباطلة وإنما تقع فى منزلة بين المنزلتين. ففى حالةالتقييد الاختيارى للصادرات والتوسع الاختيارى للواردات المفروض أن التقييد او التوسع تم بالاتفاق بين الطرفين وهذا يرفع عنهما صفة البطلان. ولكنهما فى الوقت نفسه ينطويان على تقييد للتجارة الدولية بطريقة فى مثل مضاء القيود غير التعريفية وهذا يرفع عنهما صفة الصحة. ويصدق ذلك على التوسع فى التمسك بالشرط الوقائى. فهو فى ظاهره استخدام لرخصة تسمح بها اتفاقية الجات و لكنه فى جوهره تقييد غير مشروع للمنافسة.

رغم أن الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الأوروبية نجحت الى حد كبير فى احتواء المنافسة من اليابان وبلاد شرق اسيا عن طريق الاجراءات الرمادية الا انه بات واضحا ان مثل تلك الاجراءات لايمكن أن تزيد على ان تكون حلا مؤقتا لمشكلات التجارة الدولية. ومهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها اضفاء صفة المشروعية على الحمائية الجديدة فإن مخالفتها لروح اتفاقية الجات ونصوصها لم تعد خافية، فهى فى جوهرها تناقض مبدأ حرية التجارة، ومبدا عدم التمييز وتتعارض مع الفلسفة التى رفعت الولايات ا لمتحدة لواءها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبات و اضحا أن مثل تلك السياسة لابد أن تفضى عاجلا' أوآجلا الى حرب تجارية حيث تنتشر النزعة الحمائية فى كل بلاد العالم وهذا يهدد النظام التجارى الدولى برمته ويقفل الباب أمام نمو التجارة الدولية بكل مايعنيه ذلك من احتمالات حدوث موجة كسادية عارمة تدفع الاقتصاد العالمى نحو ازمة قد لاتقل فى حدتها عن الأزمة العالمية الكبرى التى حدثت فى أوائل الثلاثينات.

ومن هنا كان التفكير فى دورة جديدة تبعث الحياة من جديد فى النظام التجارى الدولى وتوقف التآكل الذى بدأ يصيب المبادىء التى قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتعكس التغييرات ا لعميقة التى طرأت على الاقتصاد العالمى خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

غير أن دورة المفاوضات التى شعرت البلاد المختلفة بضرورتها لم تكن ذات مفهوم واحد. فالدورة المطلوبة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عما كان يدور فى ذهن البلاد النامية وبعض البلاد الصناعية. ففى نظر الولايات المتحدة لم يعد تحرير التجارة الدولية فى السلع الصناعية له نفس الأهمية التى كان يشغلها فى الدورات التجارية السابقة. ذلك أن الدورات السابقة نجحت فى تخفيض التعريفة الجمركية الى حد كبير كما استطاعت دورة طوكيو ان تتصدى لمشكلة القيود غير التعريفية. نعم مازالت هناك قيود تعريفية وغير تعريفية تحتاج إلى مزيد من التخفيض. ولكن هذه المهمة فى ذاتها لم تكن تبرر فى نظر الولايات المتحدة بدء دورة جديدة وعندها أن الوقت قد حان للتصدى لمشكلة التجارة الدولية فى السلع الزراعية وهى المشكلة التى لم تفلح الدورات السابقة فى علاجها مما ادى الى شيوع كل انواع القيود وتشويه نمط التخصيص الدولى فى السلع الزراعية.

ولم تقف الولايات المتحدة عند ادخال الزراعةلأول مرة فى دورة المفاوضات التجارية بل انها طالبت بالتصدى لعدد كبير من القضايا الاخرى الجديدة. فقد أشارت الى تعاظم أهمية الخدمات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى الهيكل الانتاجى لعدد كبير من البلاد الصناعية. ومن ذلك خدمات البنوك وشركات التامين والمقاولات والنقل والسياحة وبيوت الخبرة وقد أصبحت تلك الخدمات مصدرا هاما من مصادر الدخل لعدد كبير من البلاد. ومع ذلك فهى مازالت تخضع لقيود متعددة اذا ما ارادت احدى شركات الخدمات مزاولة نشاطها فى بلد غير بلدها. وهذا يتطلب فى نظرها إدخالها فى دورة المفاوضات لتخفيض او ازالة القيود التى تعترض تدفقها بين البلاد المختلفة. غير أن البلاد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤

النامية عارضت بشدة إدخال الخدمات دائرة المفاوضات على أساس أن اتفاقية الجات تتعلق فقط بالتدفقات الدولية السلعية ولا علاقة لها بالخدمات وأن الحاق الخدمات بالسلع يتطلب تعديل الاتفاقية او انشاء منظمة جديدة لتحرير التجارة فى الخدمات حيث أنها تثير مشكلات عديدة تختلف تماما عن المشكلات التى تثور فى تحرير التجارة الدولية فى السلع. وكاد أن يؤدى هذا الخلاف إلى اجهاض دورة المفاوضات قبل أن تبدأ الى أن تم التوصل الى صيغة توفيقية. وتقضى تلك الصيغة ببحث موضوع الخدمات ولكن ليس باعتبارها من قضايا الجات ولكن باعتبارها قضية تهم عددا كبيرا من البلاد الاعضاء.

الى جانب موضوع الخدمات اثارت الولايات المتحدة موضوعا جديدا اخر وهو الملكية الادبية والفنية والصناعية. ويشمل ذلك عددا من القضايا التى تؤثر فى التجارة الدولية ومن ذلك الغش التجارى والسرقات الفنية للموسيقى والاغانى والافلام والاعمال الادبية وتزييف العلامات التجارية وعدم احترام براءات الاختراع. يضاف إلى ذلك موضوع جديد اخر وهو يتعلق بالاثار التجارية لقوانين الاستثمار فى بعض البلاد. ومثال ذلك ان يشترط قانون الاستثمار على المستثمر الاجنبى ان يشتمل انتاج السلعة على نسبة معينة من الناتج المحلى وهو ما يسمى بالمكون المحلى او ان يشترط تصدير نسبة معينة من الناتج او تخصيص نسبة معينة للسوق المحلية. ويترتب على مثل هذه الاشتراطات تشويه التجارة الدولية وهى شبيهة فى اثارها بالقيود التعريفية وغير التعريفية.

وقد استطاعت البلاد الاعضاء فى الجات أن تتفق على جدول اعمال للدورة الجديدة يعطى شيئا لكل مجموعة من البلاد.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٤

المستوردون هم الخاسرون فى اتفاقية الجات

كتب هانى خيرى :

لايزال الخلاف مستمراً حول اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد القومى .. ومع ذلك فالمؤيدون والمعارضون للاتفاقية يجمعون على ضرورة التعامل معها وتهيئة المناخ والاستعداد لمواجهة اثارها على الانشطة الاقتصادية المختلفة ..

الا ان هناك شبه اجماع على ان اتفاقية الجات كانت فى صف ومصالح المصدرين على حساب المستوردين ..

ويرى سيد ابوالليل مدير المكتب الفنى لبنك مصر والخبير الاقتصادى بالمجالس القومية المتخصصة ان مصر اصابت ولم تخطىء عندما انضمت الى اتفاقية الجات حيث تجرى حالياً المرحلة الثانية فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وذلك بموجب الاتفاق الذى تم بين مصر والصندوق الدولى والذى يشمل مطالب تزيد فى حجمها عن مطالب اتفاقية الجات فكان حتماً من انضمامنا للاتفاقية حتى يمكن ان نستفيد من وجودنا ضمن هذا التنظيم التجارى الدولى الهام الا انه يجب على مصر ان تسرع بتهيئة اقتصادها الى اقتصاد تصديرى حيث ان التجارة فى ضوء اتفاقية الجات تجعل المصدرون هم الفائزون والمستوردون هم الخاسرون .

ولابد ان يراعى فيه ادارة عملية التصدير ادارة اقتصادية وتجارية سليمة تتضمن الارتفاع بجودة المنتجات وخفض تكاليفها والوصول بها الى مستوى التنافس الدولى والاهتمام بعملية التسويق العالمى وفتح اسواق دائمة للسلع المصرية والصادرات فى الخارج ..

ويؤكد سيد ابوالليل ان ذلك يمكن تحقيقه فى فترة وجيزة لان مصر قطعت شوطاً كبيراً فى عملية الاصلاح الاقتصادى وان تخفيض التعريفة الجمركية كان نتيجة اتفاق مزدوج بين مصر وكل من صندوق النقد من ناحية والنظام التجارى العالمى الجديد المعروف باسم الجات من ناحية اخرى ..

وقال ان هناك فترة كافية لتهيئة اقتصاد المصرى للتعامل مع هذه الاتفاقية بحيث يتم الرسوم الجمركية مرحلياً .

اما الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية بطنطا يضيف ان اتفاقية الجات تعنى اتفاق على تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وغير الجمركية بالاضافة الى الغاء الدعم تدريجياً على الانتاج الزراعى وتحرير تجارة الخدمات والغزل والمنسوجات والملكية الفكرية والتكنولوجيا وهذه الترتيبات تؤدى الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية التى تستوردها الدول النامية ومن بينها مصر وبالتالى تزيد من اعباء الاستيراد وعجز ميزان المدفوعات كذلك نجد ان الاتفاق يترتب عليه حصول الدول النامية التى لديها مزايا فى الخدمات مثل الايدى العاملة والسياحة والملاحة وغيرها من الانشطة الخدمية كالبنوك وشركات التامين ويتطلب هذا التحرير منافسة قوية من جانب الدول النامية فى هذا المجال والمعروف ان الدول النامية لاتزال دون معايير الكفاءة العالمية الجهاز المصرفى كما حددتها لجنة « بازل » بسويسرا وكذلك فى مجال التامين واعادة التامين حيث تتفوق الدول المتقدمة على الدول النامية فى هذه الانشطة وبالتالى تحقق الدول المتقدمة مكاسب من خلال التبادل الدولى فى الخدمات على حساب الدول النامية ويمكن للدول النامية ان تستفيد من حقوق الملكية الفكرية والحصول على عوائد كبيرة للفنون والادب التى تتميز بها بعض الدول النامية ..

وقال الدكتور عبدالعظيم ان تخفيض الرسوم الجمركية والتحرر الكامل للتجارة الخارجية والغاء الدعم يؤدى الى ضعف مركز المنتجين المحليين وعدم قدرة الصناعة المحلية على منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة وفى حالة عدم قدرة الدول النامية على الاستجابة للتغيرات وتطوير منتجاتها تصبح مهددة بتحقيق الخسائر والخروج من الاسواق .

ويترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة كما ان خزانة الدول تخسر جانب من حصيلة الرسوم الجمركية بعد تخفيض التعريفة على السلع الكمالية ويعتبر هذا من ضمن الاجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ..



المصدر :

التاريخ : ٢٢ يونيه ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورغم ان هذا التخفيض يعاب عليه انه خفض الرسوم الجمركية على كثير من السلع الكمالية مثل اجهزة الدش والاجهزة الكهربائية والتفاح والكافيار والفواكة والسلع الغذائية التي يستهلكها الاغنياء عادة دون مقابل يعود على الاقتصاد القومى الا ان التخفيضات الاخيرة تؤدى الى منافسة بعض السلع المحلية من السلع المصرة وكثيرا من السلع الغذائية وهو مايؤدى الى تهديد الصناعة المحلية ..

وفى نفس الوقت نجد ان التعديلات الاخيرة شملت فرض رسوم ضريبة مبيعات على خدمات الموانى وهو مالدى الى زيادة العبء على المنتجين المحليين اللذين يستوردون مواد خام وسلع وسيطة لاستخدامها فى صناعتهم المحلية وهو مايؤدى الى رفع تكاليف الانتاج واضرار البعض منهم الى رفع اسعار بيع منتجاتهم ..

كما ان تخفيض التعريفة الى ٧٠٪ كحد اقصى يؤدى الى نقص حصيلة الجمارك فى موازنة الدولة دون وجود مقابل لهذه الاموال الضائعة خاصة وان الصادرات المصرية لاتزال تتصف بالجمود ولاتتمتع باى معاملة تفضيلية فى الاسواق الخارجية خاصة بعد الغاء المعاملات التفضيلية طبقاً لاتفاقية الجات الاخيرة ..



هل تستفيد المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية «الجات»؟

الفترة الانتقالية فرصة للتطوير وتحسين المواصفات

تتضمن اتفاقية «الجات» بنودا جديدة خاصة بالانتاج الزراعى وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.

تقضى تلك البنود بالغاء الدعم الذى كانت تقدمه الدول المصدرة لمنتجاتها الزراعية تدريجيا لتتخلص من العبء الذى كان يتحمله اقتصادها لتتحمله الدول النامية «المستوردة».

وبالنسبة للمنسوجات والملابس الجاهزة فقد تم الغاء نظام الحصص.

ما هى آثار تلك البنود الجديدة فى اتفاقية «الجات» على السياسة الزراعية فى الدول النامية ومنها مصر؟! وهل يمكن ان نستفيد منها؟!

تحقيق: سلوى غنيم

الدكتور سامى عفيفى رئيس قسم التجارة الخارجية بجامعة حلوان والمستشار الاقتصادى بمجلس الشعب وعضو مجلس ادارة الشركة القابضة للتعدين والحراريات يقول: ان اتفاقية تحرير التجارة الدولية تتضمن سلسلة من عمليات تحرير التجارة العالمية، حيث تقضى بالغاء التعريفة الجمركية الحمائية والسماح فقط بالتعريفة الجمركية ذات الطابع المالى، كما تقضى الاتفاقية كذلك بالغاء الحواجز غير الجمركية مثل الحصص المقررة للتدفق الحر للخدمات والبضائع ولأول مرة فى تاريخ الجات منذ ٤٦ سنة تتضمن بنودا خاصة بالزراعة والخدمات والمنسوجات وتجارة الملابس الجاهزة، فبالنسبة لمجال الزراعة ولفق الأوروبيون على خفض دعمهم للصادرات من السلع الزراعية بمقدار ٢١٪ على مدى ست سنوات، وهو ما يثير القلق بالنسبة للدول النامية التى تقوم باستيراد المواد الغذائية من الجماعات الأوروبية حيث ستزداد أسعار المواد الغذائية بمستويات متفاوتة، الأمر الذى يعنى تعرض هذه الدول ومنها مصر لضغوط مالية لسداد فواتيرهم من المواد الغذائية المستوردة بعد الفترة الانتقالية والتى قدرت بـ ١٠ سنوات للدول النامية.

ويؤكد الدكتور سامى عفيفى ان القراءة الجيدة لنصوص اتفاقية تحرير التجارة الدولية توضح ملاحظتين هامتين. أولاهما ان التزامات مصر فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى هى نفس التزامات مصر فى اطار اتفاقية الجات فيما عدا ان الاتفاقية تعطى مصر فترة زمنية أطول، كذلك فان مصر فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى قطعت شوطا كبيرا فى مجال تحرير التجارة الخارجية، ومن المنتظر ان تستكمل اجراءات التحرير فى عام ٩٥ وثانيتهما ان الاتفاقية تضع ترتيبات خاصة لعملية التحرير بالنسبة للدول أقل نموا والتى يقل متوسط نصيب دخل الفرد من ألف دولار سنويا ومصر احدى هذه الدول حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالى ٤٦٠ دولار فى السنة وتمنح الاتفاقية بهذا المفهوم فترة انتقالية مداها ١٠ سنوات لهذه المجموعة من الدول النامية وبالتالى فان الاتفاقية اقرت مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء فى الأمد القصير.

ويكشف د. عصام الدين جلال رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية الأسباب الحقيقية من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات. ويقول ان المقصود ليس تحرير التجارة من القيود الكمية وازالة الحواجز الجمركية وانما الغرض الحقيقى ان تتحمل الدول المستوردة للمنتجات الغذائية عبء الدعم الذى تتحمله الدول المصدرة للسلع الغذائية والذى يمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد لهذه الدول المصدرة، مما سيؤدى الى ارتفاع فى أسعار المنتجات الزراعية وخاصة بعد الفترة الانتقالية والتى تقررت بعشر سنوات.

أما بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة فان الاتفاقية قضت بان يتم على مراحل لمدة عشر سنوات الغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية والغاء نظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات متعددة الألياف

ويقول د. عصام الدين جلال ان اطلاق حرية تصدير الملابس الجاهزة والمنسوجات لن يحقق مكاسب بالنسبة لمصر، وذلك لأن مصر كانت عاجزة عن تصدير حصتها المحددة بموجب اتفاقية المنسوجات متعددة الاطراف، وازالة حواجز التصدير ليست القضية بالنسبة لمصر، وانما القضية تكمن فى التطوير ورفع الكفاءة وملاءمة المواصفات العالمية، وبناء على ذلك فان اتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات هى تحد جديد لصناعة الملابس الجاهزة فى مصر وعلى مدى عشر السنوات القادمة سيتم ازالة الحماية للاسواق وممكن ان يحدث غزو من الدول الأخرى الى أسواقنا مما يكون له اثر سلبى على الصناعة المحلية.

ولكى نتفادى آثار ارتفاع الأسعار فى السلع الغذائية والاستهلاكية وحتى يمكن الاستفادة من حرية تصدير الملابس والمنسوجات يقترح د. سامى عفيفى وضع خطة جديدة للتنمية الاقتصادية تستهدف اعادة صياغة خطة التنمية الزراعية.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا تعني الجات عربيا؟

حسابات الربح والخسارة العربية واتفاق الجات

توقيع اتفاق أوروجواي في مراكش سيمهد إلى تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة

● منذ نحو عشرة اسابيع اختتمت مفاوضات «دورة الاوروجواى» اعمالها في جنيف باعلان بيتر سذرلاند رئيس «منظمة» الجات التوصل الى اتفاق لتنظيم وتحرير التجارة الدولية في السلع المنظورة وغير المنظورة وحقوق الملكية الفكرية وحل المنازعات، وذلك بعد نحو سبع سنوات من المفاوضات والتي تعثرت بشدة عدة مرات وكادت تنهار في خضم المباحثات النهائية قبيل انتهاء الموعد المقرر لها ومنذ إقرار الاتفاق والذي ستوقع عليه 116 دولة في مراكش في ابريل (نيسان) المقبل كثر الجدل خاصة في اوساط الاعمال والحكومات في الدول النامية حول تبعات الاتفاقية بالنسبة لاقتصاديات وصناعات وتجارة الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية والتي يتوقع بعضها بدرجات متفاوتة تحمل اضرارا ناجمة عن تطبيقها لبنود الاتفاقية الجديدة رغم احتمال استفادتها من بعض مقرراتها. «الشرق الأوسط» تبدأ غدا سلسلة تحقيقات اعدتها مكاتبها في بعض العواصم العربية تتناول اهم دقائق انعكاسات اتفاقية الجات الجديدة على اقتصاديات ست دول عربية وهي السعودية ومصر والامارات والاردن والكويت والمغرب. ونعرض اليوم تحليلا لخلفية الاتفاقية وانعكاساتها الدولية.

لندن: من عاطف سلطان

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الاول) الماضي تنفس العالم الصعداء إثر اذاعة خبر توصل بموجبه مفاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد ان كانت توقعات انهيار المفاوضات تلوح في الآفاق في الصباح.

استغرقت المفاوضات والتي اطلق عليها «دورة الاوروجواي» نحو سبع سنوات من المداولات المضنية بين اللاعبين الكبار في الدول الصناعية كادت تعصف خلالها بالاتفاقية برمتها. وبعد توقف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول الى اتفاق في اللحظات الاخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بانه لم يات بمستجدات جوهرية، ارتياح معظم اوساط الاعمال والدول البالغ عددها 116 الداخلة في الاتفاقية وان كان بعضها مثل ايران اعلن عن «تحفظه» لبنود واهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الاقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاوضون مسائل كثيرة بعضها منصب على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة لوسائل الغاء او على الاقل تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها السقوف والحصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والالكترونيات ومنتجات صناعية اخرى كثيرة من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد اولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لاول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل اعمال المصارف والتامين والطيران والسياحة والنقل البحري والبري الى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتقنين مستندات الصادرات.

كانت «منظمة» الجات المتمركزة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند وبورما ضمن الدول الثلاثة والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على انها اساسا ممثلة لمصالح العالم الصناعي التقليدي في اوروبا وشمال اميركا وحديثا اليابان والتي اصبحت عملاقا تجاريا مهما.

أسست «جات» كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام «بريتون وودز» في اعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الاول بعد تعرض معظمها لخسائر حرب فادحة.

كان الهدف عندئذ هو تاسيس مؤسسة باسم «منظمة التجارة الدولية» ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الامر على انشاء «اتفاقية» الجات كاجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توحي بمجرد «الاتفاق» وليس بتكوين «مؤسسة» كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز الاخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

وهنا قال نصرت نظير المسؤول في «منظمة» الجات في جنيف لـ«الشرق الاوسط» ان الاتفاقية «اكملت الان حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاما» باقرارها مجددا تاسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم «منظمة التجارة العالمية» وهي تسمية تختلف لفظيا فقط (ربما من باب التجديد) عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير ان من المتوقع تدشين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «او في غضون 1995 على اكثر تقدير».

يبلغ عدد الدول «النامية» المنضمة لاتفاقية الجات الان نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس والبحرين (انضمت الاخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من اقرار الاتفاق الاخير) وان كانت دولا عربية اخرى من بينها السعودية تتفاوض الان حول الانضمام اليها. وعقب الوصول الى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي اجمع اعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في مراكش في المغرب في ابريل المقبل مما يظهر اهتمام «منظمة» الجات بتاكيد «وجهها» الجديد تجاه الدول النامية»، خاصة ان «دورة الاوروجواي» هي الاولى التي تحمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات دورة الاوروجواي على وجه الخصوص اذ انصبت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبي (المجموعة



الاوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على اقصى حد ممكن من المزايا، ودفع اقل ثمن ممكن لها بصرف النظر عن مصالح الاطراف الصناعية الاخرى ناهيك من مصالح الدول النامية والتي لم يتعد دورها في مفاوضات الدورة دور المتفرج او المراقب على احسن الاحوال.

خلال المفاوضات المحمومة التي شهدتها الدورة ابتداء من تدشينها في مدينة «بونتا ديلا ايستا» في الاوروجواي ومرورا بعواصم ومدن اخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انصبت المداولات اساسا على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، خاصة فرنسا، حول الاعانات التي تقدمها مفوضية الاتحاد في عاصمته بروكسل للمنتجين الزراعيين المحليين ، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائما اكبر المستفيدين منها، على اساس انها «معوقة للمنافسة»، وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الاعانات.

رغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال ايام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات اخرى لم تكن على بال احد والتي تمحورت حول اصرار المفاوضين الاميركيين برئاسة ميكي كانتور على الغاء دول الاتحاد الاوروبي الاثنتي عشرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصوتيات والمرئيات» خاصة افلام السينمائية والتلفزيونية والتي ياتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا والاعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الاوروبية والاميركية مما ادى الى تزعم فرنسا مجددا لجبهة اوروبية معارضة للمطلب الاميركي «المتشدد».

ولولا اقرار الاطراف المتنازعة في اللحظات الاخيرة على «تاجيل النظر» في المطلب الاميركي لما كان من الممكن التوصل الى نهاية ناجحة لمفاوضات دورة جات المحمومة والتي يقول عنها المتفائلون بانها ستقود «الى اضافة» نحو 200 مليار دولار سنويا الى «الدخل العالمي».

وتقول بعض التقديرات ان من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب الاتحاد الاوروبي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من الاجمالي) والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار (13 في المائة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق اوروبا التي تحولت اخيرا الى اقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في المائة) والدول النامية (منها نحو 80 منضمة الان في «منظمة» الجات) 16 مليار دولار اي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من اجمالي الدخل السنوي المتوقع «اضافته» الى «الدخل العالمي» من جراء تطبيق اتفاق دورة الاوروجواي.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٤

«إنذار للتليفزيونات العربية لوقف بث الفيلم المصرى فضائيا»

كتب ـ سعيد علام :

اتخذ مجلس ادارة غرفة صناعة السينما فى اجتماعه الاخير برئاسة منيب شافعى قرارا بارسال انذار الى محطات تليفزيونات مسقط، دبى، ابو ظبى، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب بعدم بث اى فيلم مصرى فضائيا إلا فى حالة الحصول على شهادة من الغرفة تثبت حصول صاحب حق استغلال الفيلم على حقوقه عن البث الفضائى من المحطة التليفزيونية العربية، وقد اتخذ مجلس الادارة هذا القرار بعد الشكاوى العديدة التى تلقاها من اصحاب حقوق استغلال الافلام المصرية، والتى تفيد بانه بعد قيامه ببيع حق البث تليفزيونيا للمحطة العربية يكتشف ان هذه المحطة تقوم ببثه فضائيا خلافا للعقد بينهما، وهو ما يهدر على صاحب الحق حقوقه من بث الفيلم فضائيا من ناحية، كما يحرمه من بيع هذا الفيلم «فيديو» من ناحية اخرى وحيث ان عرض الفيلم فضائيا يحرمه من بيعه لمحطات تليفزيونات الدول المجاورة، حيث يكون مواطن هذه الدول قد شاهده فضائيا.

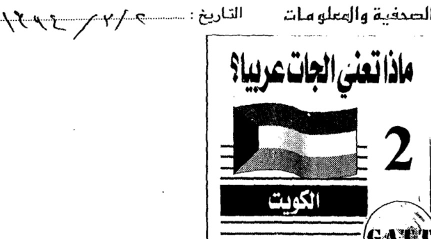

منيب شافعى

وكان مجلس ادارة الغرفة قد اتخذ فى نفس الاجتماع قرارا اخر بعدم السماح لأى من الموزع الداخلى او الموزع الخارجى للفيلم المصرى ببيع الفيلم للاقمار الصناعية، إلا بموافقة الطرفين، ولأى منهما حق الاعتراض خلال عشرة ايام من تاريخ اخطاره على انه فى حالة الاعتراض اما يقوم الطرف المعترض على البيع بدفع نصف الثمن المعروض فى الفيلم، او التقدم بسعر اكبر لبيع الفيلم.



المصدر : نشرة الأسبوع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣/٢/١٩٩٤



انضمت الى الاتفاقية في عام 1963 عقب استقلالها مباشرة

الكويت تأمل أن تكون المكاسب أكبر من التكاليف

- وزارة التجارة: لن نخفض الرسوم الجمركية والإعانات الزراعية لكننا سنجمدها ● البنك المركزي: لا توجد صعوبات في تأقلم القطاع المصرفي ونشجع المشاركة الأجنبية
- السعدون: فتح أسواق الخدمات في المنطقة قد يؤدي إلى تقويض المؤسسات الصغيرة بالقطاع المصرفي والاستثماري



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

الكويت: من فادية الزعبي

دخلت الكويت عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة وللتعرفة الجمركية «جات» بعد استقلالها مباشرة عام 1963. وهي تسعى حاليا للانضمام لعضوية منظمة التجارة الدولية المزمع انشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف في منتصف العام المقبل، حيث اجريت في هذا الصدد اجتماعات مختلفة كان أخرها في جنيف خلال الفترة من 18 ـ 28 فبراير (شباط) 1994 وشاركت فيه الكويت بوفد ترأسه الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة بدر عبد الرحيم.

ومما يسهل على الكويت دخولها عضواً في منظمة التجارة الدولية كونها عضوا مؤسسا في «الجات»، الامر الذي يسهل عليها الانضمام لعضوية المنظمة بدلا من تقديم طلب انضمام في مرحلة لاحقة والانصياع للشروط التي تفرض على الدولة الجديدة لقبول عضويتها في المنظمة.

وحو ل آثار اتفاقية الجات الاخيرة والانضمام لمنظمة التجارة الدولية على الكويت قال وكيل وزارة التجارة المساعد بدر عبد الرحيم لـ«الشرق الاوسط» ان الكويت لن تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية ولا بتخفيض الاعانات الزراعية كما تنص اتفاقية المنظمة الدولية ولكنها ستلتزم بتجميدها عند مستوياتها الحالية، وذلك ضمن اطار المعاملة الخاصة التي تقدمها المنظمة للدول النامية.

واعرب بدر عبد الرحيم عن امله في ان يستفيد القطاع النفطي وقطاع البتروكيماويات من هذه الاتفاقية، اذ ان اهم اهدافها هو ازالة العوائق التي تحول دون زيادة الصادرات وتنشيط التجارة الدولية.

واضاف «تعتمدالكويت بطبيعة الحال على حرية التجارة واقتصاد السوق ولا توجد فيها قيود تذكر على القطاع الاقتصادي. وهذا يعطي الامل في ان تكون المكاسب التي ستجنيها الكويت اكثر من التكاليف».

وعما اذا ما كانت الكويت ستتخذ اجراءات لتمكين الاقتصاد المحلي من احتواء نتائج الاتفاقية الجديدة ثم التحرير التدريجي للسوق المحلية، قال: ان السوق الكويتي مفتوح اصلا، ولكن اذا كان يتعين اعادة النظر في بعض القوانين فإنها ستتركز على الامور المتعلقة بالملكية الفكرية لتتناسب مع الاتجاه العالمي الجديد، وتعريف المتعاملين في السوق المحلي بمسائل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالملكية الفكرية لمراعاتها والالتزام بها.

وتوقع ان تزدهر التجارة الاقليمية بين دول التكتلات الاقتصادية عند تنفيذ الاتفاقية الجديدة. وقال ان حركة التجارة بين دول منطقة الخليج جيدة في الوقت الحالي، ومن المتوقع ان تشهد المزيد من النشاط بعد تنفيذ الاتفاقية لانها ستكون ضمن تنشيط التجارة الدولية بشكل عام.

واشاد بدر عبد الرحيم باهمية منظمة التجارة الدولية قائلا: انه تجمع دولي هام، تصاغ فيه قواعد التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وفيه يتم وضع قواعد دولية لحل المنازعات التجارية والاقتصادية بين الدول الاعضاء على قدم المساواة، الامر الذي يعتبر في صالح الدول النامية، ويحميها من المساومات غير المتكافئة مع الدول التي تفوقها مقدرة. وبالتالي فهو من صالح الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

الاتفاقية والبنوك

وشارك بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في التباحث بشان العرض الذي تقدمت به دولة الكويت للانضمام الى عضوية اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

وساهم البنك كجهة رسمية في المباحثات المكثفة التي جرت بين



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجهات الرسمية المعنية في الكويت لمعرفة جدوى انضمام الكويت الى المنظمة الجديدة والمزايا والمنافع العائدة عليها من ذلك الانضمام. كما اجتمع مع مندوبين عن السكرتارية الدائمة لمنظمة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية (الجات).

ومن هذا المنطلق اكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح لـ«الشرق الاوسط» ان شروط الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية المزمع انشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الاطراف في منتصف العام المقبل لا تشكل اي عائق امام انضمام الكويت وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي المقترح في الدولة، والمرتكز على فلسفة اقتصاد السوق الحر، وانخفاض مستوى التعرفات الجمركية المفروضة على واردات الكويت السلعية لا سيما ان جهود الكويت في اطار التكامل مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من شانها ان تعزز اتجاه تحرير الاقتصاد.

وعن تاثير هذا الانضمام على القطاع المصرفي الكويتي قال المحافظ انه لا يوجد اية صعوبة في التزام الكويت ببنود اتفاقية التجارة الدولية المتعددة الاطراف والتي تشمل تحت مظلتها تجارة السلع والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية. وقال ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الملحقة بالاتفاقية الرئيسية للتجارة الدولية متعددة الاطراف لا تتضمن حتى الآن قواعد تفصيلية لتنظيم قطاعات محددة كالخدمات المالية، والاتصالات، والشحن البحري حيث ارجئ الاتفاق بشانها لعامين آخرين. ولكن تم الاتفاق على قواعد عامة مبنية على مبادئ حرية التجارة مثل حرية الوصول الى الاسواق، والمساواة في معاملة عارضي الخدمات الاجانب مع نظرائهم من المواطنين.

واوضح المحافظ ان بنك الكويت المركزي يسعى منذ فترة طويلة، وعلى الاخص منذ تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، الى اعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي ويبذل في هذا المسعى جهوداً واضحة في مجال تشجيع الدمج في ما بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وتعزيز وتطوير الاجراءات الرقابية كما يشجع المشاركة الاجنبية بتملك ما لا يزيد عن ٤٠% من اسهم البنوك الكويتية. هذا الى جانب جهود اخرى تبذل على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراسة امكانية السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الاعضاء.

واكد محافظ البنك المركزي ان المقومات الاساسية للاقتصاد الكويتي (حيث لا توجد قيود على حرية التجارة والاستثمار) تتيح للكويت سهولة الانضمام الى المنظمة الجديدة، والتمتع - على سبيل المثال - بمزايا المعاملة التفضيلية التي ستحظى بها صادراتها الى الدول الاخرى الاعضاء في اتفاقية التجارة الدولية متعددة الاطراف. كما ان توجهات السياسة الاقتصادية في الكويت تتفق والمبادئ التي تدعو لها الاتفاقية المذكورة والمتمثلة في تحرير التجارة الدولية واعتماد فلسفة الاقتصاد الحر.

رأي اقتصادي مخالف

الاقتصادي الكويتي جاسم خالد السعدون رئيس مكتب الشال للاستثمارات الاقتصادية له رأي آخر في هذا الشأن اذ قال لـ«الشرق



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

الاوسط» ان دخول الكويت كعضو في تلك الاتفاقية امر حتمي بغض النظر عن نتيجة موازنة المزايا بالتكاليف، مشيرا الى انه لا بديل عن الانضمام، حتى لا تكون الكويت معزولة عن الباقين.

واعرب السعدون عن اعتقاده بان الاتفاق الجديد يحمي مصالح الشركاء الكبار اكثر من مصالح الشركاء الصغار في العالم الثالث. وقال ان العالم الاول المتقدم يملك قاعدة صناعية كبيرة ومقدرة على فرض السلع، وان العالم المتقدم قادر على فرض اي سعر لحجم المعرفة لديه وللتقدم التقني.

في حين أن العالم الثالث يقدم سلعا اساسية وخدمات بسيطة جدا ستستخدم كمدخلات في العملية الانتاجية في العالم المتقدم وسيحاول العالم الثالث وضع اسعار لسلعه من حدود لا تؤدي الى اي تكاليف اقتصادية. وهكذا ستظل شروط التبادل التجاري تميل لصالح الجانب القوي.

واضاف: في وقتنا الحالي اصبح المستقبل للكتل الاقتصادية الضخمة. ورغم ضخامة اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تتكتل لتكوين مزيد من القوى الاقتصادية العظمى.

وتناول السعدون دول مجلس التعاون ومدى تأثرها بالاتفاقية، فقال: لا توجد مزايا ظاهرة تستفيد منها هذه الدول من الاتفاقية الا بشروط فدول الخليج تصدر مادة خاما اولية وهي النفط وهذه المادة تتأثر اسعارها ضد عوامل اخرى، بمعدلات استهلاك العالم المتقدم، حيث ان النفط يعد من اساسيات العملية الانتاجية لديه. وفي حالات استثنائية قليلة جدا ستكون لمنظمة «اوبك» دور في تحديد اسعار النفط.

واستبعد السعدون ان يكون للاتفاقية الجديدة دور يذكر في رفع او تخفيض حجم صادرات دول المجلس، او حتى في تسعيرتها، وذلك في الحالتين إن دخلوا أعضاء في المنظمة الجديدة او ظلوا خارجها.

اما واردات هذه الدول فستكون محكومة بما تقرره الاتفاقية، مما يعني ان حريتها في فرض قيود او ضرائب ستكون محدودة جدا حتى في حالة تغيير الظروف الاقتصادية والمالية، علما بانها في الاساس لا تفرض رسوما جمركية عالية.

وعن الصادرات الخدمية قال السعدون ان دول الخليج - في الغالب - لا تصدر من هذه السلعة شيئا. ولكن المطلوب منها - في حدود الاتفاقية - ان تعامل الآخرين بالمثل، وان تفتح اسواقها لمنافسين كبار من شركات متعددة الجنسيات او بنوك وشركات استثمار عملاقة. وهذا قد يؤدي الى تقويض بعض مؤسساتها الصغيرة ما لم يكن هناك تحسين كبير في احوالها، وما لم تعمل بشكل مكثف على نطاق اقليمي. وهذا يعني ان المنافسة قد لا تكون متكافئة تماما، وقد تخسر بالتبعية بعض مؤسساتها.

واوجز جاسم السعدون رأيه في عدة نقاط هي:

- ان قبول وعدم قبول الاتفاقية لا يبدو خيارا حرا.

- في ظل سيادة الكتل الاقتصادية العظمى فإنه في الغالب لن تكون الشروط في صالح معظم الدول النامية باستثناء من يستطيع منها اللحاق بركب التقدم.

- على المدى القصير لن تستفيد هذه الدول من تجارة السلع (سواء الصادرات او الواردات)، وقد تتضرر من تجارة الخدمات.

- قد تؤدي الضغوط والظروف الى تعاون عقلاني لمواجهته، وبالتحديد اذا ما وضعت دول الخليج ثقلها لتحسين ظروف المنافسة لنفوطها، وان تضغط باتجاه الغاء الضرائب القائمة والمحتملة على النفط، وتحسين شروط الدول المتقدمة لقبول منتجاتها البتروكيماوية.

اما على المديين المتوسط والطويل فقد يشكل هذا الوضع حافزا لدول المجلس لتكوين كيان اقتصادي اقليمي حقيقي لمواجهة عدم التكامل - ولو جزئيا - في العلاقة مع الكتل الاقتصادية الاخرى.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

انضمامها «تحصيل حاصل» لأنها لا تفرض قيوداً حمائية

الإمارات: المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق

● مصرف الإمارات الصناعي: التنسيق والتفاوض الجماعي في صالح انضمام دول مجلس التعاون ● لا انعكاسات فورية للانضمام إلى الاتفاقية ● تخوفات من احتمال تحايل الدول الصناعية بفرض قيود على البتروكيماويات بحجج «بيئية» ● تحرير خدمات المال يفيد الإمارات بسبب وجود عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية

ماذا تعني الجات عربيا؟





ابوظبي:
من تاج الدين عبد الحق

رغم موافقة الامارات المبدئية على الانضمام للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «الجات»، فإن مؤسساتها الاقتصادية والمالية لا تزال في مرحلة مراجعة لحصر الآثار السلبية والنتائج الايجابية التي يمكن ان تجنيها الامارات نتيجة الانضمام للاتفاقية.

ولم يأخذ اعلان الامارات عن عزمها الانضمام للاتفاقية وقتاً طويلاً، حيث شاركت في المفاوضات التي قادت للاتفاقية، وتابعت كافة المراحل التي سبقت اقرارها.

وحسب مصادر وزارة الاقتصاد والتجارة المكلفة بملف الجات ومتابعة خطوات الانضمام للاتفاقية، فإن انضمام الامارات للاتفاقية يمثل تحصيل حاصل لمواقفها التي عبرت عنها في المفاوضات التمهيدية، وهي المواقف التي تنسجم مع فكرة تحرير التجارة العالمية وتخفيف القيود الحمائية، الكمية والجمركية.

وتقول المصادر ان هذا الموقف يستند الى طبيعة العلاقات التجارية للامارات وطبيعة سوقها المفتوحة، حيث لا تفرض الدولة قيوداً على الاستيراد أو التصدير أو قيوداً جمركية حقيقية باستثناء عدد قليل من السلع الكمالية الخاضعة لرسوم جمركية منخفضة.

وتقول وزارة الاقتصاد والتجارة ان عملية انضمام الامارات للاتفاقية ليست عملية آلية بل عملية تفاوضية، حيث لا بد من اجراء مفاوضات مع الدول الخاضعة للاتفاقية، وتحديد قوائم السلع التي يمكن ان تشملها، والتي يمكن بعدها حصر المزايا التي يمكن للامارات ان تجنيها من الانضمام للاتفاقية. وتقول الوزارة لكن في هذه المرحلة فإن اعلان الامارات عن نية الانضمام للاتفاقية يعكس التضامن مع الدول النامية ومحاولة الحصول على أكبر مزايا لهذه الدول وانهاء سيطرة الدول الكبرى على تجارة العالم الثالث، وتمكين الدول النامية من ان تصبح شريكا في القرار التجاري العالمي.

التفاوض الجماعي

وكان مصرف الامارات الصناعي قد نبه الى أهمية قيام الامارات بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل الانضمام لاتفاقية الجات. وحددت دراسة أعدها المصرف بعض الجوانب التنسيقية الضرورية التي يجب ان تسبق الانضمام للاتفاقية من بينها توحيد التعرفة الجمركية ومحاولة دفع التنسيق النقدي، بحيث يمكن الاتفاق على مثبت مشترك لعملات الدول الخليجية، وكذلك تنسيق السياسات الخاصة بانتقال رؤوس الأموال وتملك الأسهم.

وتقول ان الاتفاقية بشكل عام تتيح فرصا كثيرة لجميع البلدان ولو بصورة غير متساوية، حيث ستبقى الامتيازات الأكبر والأهم للقوى والمجموعات الاقتصادية الكبيرة والمتطورة، إلا انه ليس أمام الدول النامية من خيار سوى تكثيف جهودها وتعاونها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من انضمامها لاتفاقية الجات، إذ يقدر صافي الدخل العالمي المتوقع من خلال تطبيقها بحوالي 200 مليار دولار تقريباً (61 ملياراً للمجموعة الأوروبية بنسبة 30.5 في المائة، و36 ملياراً للولايات المتحدة بنسبة 18 في المائة، و27 ملياراً لليابان بنسبة 13.5 في المائة، و27 ملياراً لشرق أوروبا بنسبة 18.5 في المائة، و16 مليار دولار للدول النامية بنسبة 8 في المائة)، وستكون المنافع التي ستترتب على تطبيق الاتفاقية



(ابتداء من 1995) في صالح الدول المتمتعة بميزات تنافسية سواء في الصناعة والخدمات والتكنولوجيا المتقدمة، او في الانتاج الزراعي واستخراج المواد الاولية.

وقالت الدراسة ان انضمام دول مجلس التعاون للاتفاقية سيضعها امام تحديات جديدة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية وقيام السوق الخليجية المشتركة التي توفر امكانيات كبيرة للتفاوض والمنافسة مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة، خاصة وان اتفاقية الجات تعتبر التبادل التجاري بين أطراف المجموعة الاقتصادية الواحدة امراً داخلياً وليس دولياً، حيث تحاول مختلف المجموعات الاقتصادية في الاتحاد الاوروبي خاصة المجموعة الاوروبية تحاشي بعض الانعكاسات السلبية التي قد تنجم عن تطبيق الاتفاقية عن طريق التفاوض مع الآخرين ككتلة اقتصادية واحدة.

وهنا تقول دراسة مصرف الامارات الصناعي ان المجموعة الخليجية معنية بصورة مباشرة بهذا التحول المهم في العلاقات الاقتصادية الدولية الذي سيؤدي الى الغاء أو تغيير الكثير من الانظمة التجارية التي سادت وتحكمت في التبادل التجاري العالمي لسنوات طويلة.

التحرير التدريجي

وتنص اتفاقية الجات على تحرير التجارة العالمية بشكل تدريجي بما في ذلك تجارة الخدمات كالمصارف والسياحة والاتصالات وصناعة المعلومات، التي تكتسب مزيداً من الاهمية للاقتصاديات الحديثة، مما سيفتح المجال امام رؤوس الاموال والمصارف الاجنبية للعمل بحرية في البلدان الاعضاء في الاتفاقية. وتشمل الاتفاقية ايضاً الغاء التمييز في المشتريات الحكومية التي تحاول من خلالها بعض الدول النامية، بما في ذلك دول مجلس التعاون، تشجيع منتجاتها المحلية وتنشيط أسواقها الداخلية، حيث تمنح دول المجلس منتجاتها المحلية الآن افضليات سعرية تصل الى 10 في المائة من المشتريات الحكومية مقارنة باسعار المنتجات المستوردة.

واستعرضت الدراسة هيكلية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع وضع تصورات دقيقة لبعض ما تضمنته الاتفاقية كحق اتخاذ اجراءات ضد الاغراق والالغاء الضمني لاتفاقيات التجارة التفضيلية.

ونظراً لان صادرات المنتجات النفطية والبتروكيماوية تشكل عصب الصادرات الخليجية سيفتح الانضمام للجات مجالات واسعة لنمو هذه الصادرات وتطوير صناعة المنتجات النفطية والبتروكيماوية في دول المجلس التي تواجه الآن اجراءات حمائية في اسواق البلدان الصناعية وبعض الدول النامية.

وقالت انه نظراً لتمتع دول المجلس بمزايا كبيرة في انتاج السلع النفطية والبتروكيماوية، فقد جرت محاولات عديدة في نطاق الجات لاستبعاد هذه السلع من الاتفاقية، ولم تستبعد الدراسة قيام الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان باستغلال البند الخاص بالاغراق في الاتفاقية لتقييد تدفق المنتجات النفطية والبتروكيماوية في اسواقها خاصة في ضوء عدم وضوح هذا البند، مما يترك الباب مفتوحاً لمختلف التفسيرات التي ستخدم في النهاية الطرف الاقوى بين أعضاء الاتفاقية.

وطالبت الدراسة ان تقوم بعض الصناعات الاخرى مثل مواد البناء والتشييد والاسمنت خاصة، وصناعة المعادن والصناعات الغذائية والمشروبات، منذ الآن برفع قدراتها التنافسية وذلك باستغلال المزايا المتوفرة في دول مجلس التعاون.

وحول تاثير الاتفاقية على واردات دول المجلس تقول الدراسة انه سيكون مزدوجاً الى حد كبير، فمن جهة ستحصل دول المجلس على العديد من السلع التي تحتاجها باسعار أرخص من الاسعار الحالية بسبب احتمال احتدام المنافسة والغاء بعض القيود والاتفاقيات التفضيلية في العديد من الدول. ولكن قد يؤدي الغاء الدعم عن بعض السلع مثل المنتجات الزراعية في أوروبا الى ارتفاع كلفة الواردات الزراعية منها.

ولا يتوقع الخبراء الماليون في الامارات انعكاسات فورية لانضمام الامارات لاتفاقية الجات على السوق المحلية، لكن هناك بعض القطاعات التي يمكن ان تتلقى نتائج اسرع او أوضح من غيرها. فعلى سبيل المثال فإن الزراعة تعتبر من القطاعات المتطورة في الامارات، يمكن ان تتاثر بشدة في حالة دخول منتجاتها في الاتفاقية الجمركية.

ويأخذ الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع اشكالاً عديدة بدءاً من الدعم المالي المباشر للمزارعين، ومروراً بدعم أسعار التسويق المحلية، وانتهاء بالدعم غير المباشر على شكل قيود حمائية لهذا الانتاج في الموسم، حيث يتم اصدار قرارات بمنع استيراد الخضار حماية للانتاج الزراعي المحلي.

وحتى الآن فإن احتمالات تاثر القطاع الزراعي في الامارات بالانضمام لاتفاقية الجات لا تزال محدودة خاصة وان الصادرات الزراعية الاماراتية محدودة مما لا يجعلها في وضع تنافسي حقيقي مع الانتاج الزراعي للدول الأخرى إلا في مواسم معينة.

. ويقول بعض الخبراء ان اضطرار الامارات لرفع الدعم عن الانتاج الزراعي المحلي قد يؤدي الى ترشيد الاستثمار في هذا القطاع الذي يتسم «بطابع الهواية» اكثر منه قطاعاً انتاجيا منافسا للقطاعات الانتاجية والخدماتية الاخرى مثل قطاعات الصناعة والعقارات والسياحة والتجارة.

ويقولون ان رفع الدعم قد يعني ان الذين دخلوا الزراعة للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة سيحاولون الآن تطوير الوسائل الزراعية للتعويض عما قد يلحق بهم نتيجة رفع الدعم.

والمشكلة التي تواجه القطاع الزراعي الاماراتي في حال رفع الدعم ان قدرته التنافسية مع الانتاج الاجنبي ستكون محدودة بسبب قرب الاسواق الاجنبية للخضروات مما يجعل مثلا نقل الواردات من ايران أو الدول العربية الاخرى بالبحر او البر قليلة التكلفة. كما ان الموسم الزراعي الاماراتي موسم محدود مما يخلق فرصة أمام الانتاج الزراعي الاجنبي لتثبيت اقدامها في السوق المحلية.

ويتوقع الخبراء حدوث ارتفاع في أسعار الخضروات بالنسبة للمستهلكين الذين سيجدون أنفسهم مضطرين لتحمل فروق دعم الأسعار الذي كانت تتحمله الحكومات.

ولكن سيصبح رفع أسعار الانتاج الزراعي المحلي أمراً لا بد منه إذا ما أردنا مواجهة تكاليف الانتاج العالية والتي تتحمل الحكومة جزءاً منها، وكذلك الحال بالنسبة للانتاج الزراعي الاجنبي الذي يحظى هو الآخر بدعم حكومي باشكال مختلفة. ولكن في النهاية تظل هذه الزيادة محكومة بالعرض والطلب مما يؤدي الى ضبط حركة الاسعار

في المجال الصناعي فإن الامارات كغيرها من دول الخليج معنية أساساً بتحرير تجارة الصناعات البتروكيماوية والمشتقات البترولية، حيث تملك في هذا المجال فرصة كبيرة لتطور صادراتها للاسواق العالمية التي كانت تحاول فرض قيود كمية وقيود جمركية تعيق انسياب الانتاج البتروكيماوي الخليجي للاسواق العالمية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

ويخشى الخبراء في الامارات كغيرها من دول الخليج ايضا ان تلجا الدول الغربية التي تمثل سوقا مهمة للانتاج البتروكيماوي الخليجي الى التحايل على الاتفاقية من خلال تصوير القيود التي تفرضها على الواردات من المنتجات البترولية والبتروكيماوية بانها نوع من حماية البيئة والذي لا يدخل ضمن القيود المتوجب رفعها في اطار اتفاقية الجات.

ومن أهم الصناعات الاماراتية التي قد تتأثر بسبب الانضمام لاتفاقية الجات هي صناعة الملابس الجاهزة، حيث يتوافر في الامارات حالياً ما يقرب من 170 مصنعاً تقوم بتصدير كميات كبيرة من انتاجها للاسواق الاميركية والاوروبية وبعض الدول العربية.

بصفة عامة تشير النظرة الأولى الى ان انضمام الامارات الى اتفاقية الجات سينعش هذه الصناعة ويفتح اسواقاً جديدة امامها، لأن الاتفاقية تضمن تدفق صادرات هذه السلعة دون قيود كمية أو جمركية. لكن البعض يقولون ان الاتفاقية تسبب في الواقع اضرارا كبيرة لمصانع الملابس الجاهزة الاماراتية.

ويفسر هؤلاء ذلك بالقول ان مصانع الملابس الجاهزة الاماراتية هي في الأصل مصانع اسيوية جاءت للامارات هرباً من القيود التي فرضتها الولايات المتحدة عليها، بعد ان تجاوزت تلك المصانع الحصص المسموح لها في السوق الأميركية. ومن ثم وجدت هذه المصانع في الامارات معبراً ملائماً، حيث بدأت باستخدام الامارات كمكان تغير فيه علامة بلد الصنع الأصلية بعلامة «صنع في الامارات» وبهذه الطريقة استطاعت ان تدخل السوق الاميركية من الشباك بعد ان خرجت من الباب.

وقد تنبهت الادارة الاميركية لذلك وفرضت قيوداً جديدة على الانتاج الآسيوي كما فرضت نظام الحصص على الامارات التي كانت بدأت باستقبال عشرات من المستثمرين الآسيويين في هذه الصناعة.

ومع ان القيمة المحلية المضافة في هذه الصناعة تبدو هامشية وتقتصر على الطاقة الرخيصة فإن هذه الصناعة كانت مربحة للدرجة التي استقطبت مستثمرين محليين، ولكن بعد توقيع اتفاقية الجات يرى البعض ان المرحلة التي كان فيها المستثمر الآسيوي بحاجة الى مظلة من دول اخرى لتصريف انتاجه لم تعد قائمة، وان المصانع الآسيوية أصبح بمقدورها العودة الى قواعدها ما دامت تستطيع تصريف انتاجها في 120 دولة بما فيها الولايات المتحدة بدون سقف وبدون حدود أو نظام للحصص.

والواضح ان المسؤولين في الامارات لا يأسفون على انهيار هذه الصناعة محلياً، لأن هذه الصناعة كانت صناعة طفيلية من الأساس ولم تشكل قيمة ذات وزن كعنصر انتاجي.

الأمر الآخر الذي ستتأثر به الامارات من خلال انضمامها لاتفاقية الجات هو مسألة حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، لأن الاتفاقية تعطي للدول الاعضاء قدرة على المتابعة والشكوى من استخدام العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وهذا يعني ان الامارات ستتخلص من محاولات بعض الاجانب الذين حاولوا استغلال انفتاح الامارات لانتاج سلع مقلدة أو معاد نسخها.

وحول تأثير انضمام الامارات الى اتفاقية الجات على الأوضاع المصرفية الاماراتية، فإن هذا التأثير سيكون ايجابياً، ذلك ان الامارات بخلاف دول الخليج الأخرى لديها مجموعة كبيرة من فروع البنوك الاجنبية ولن يؤدي ادخال الخدمات المصرفية ضمن الخدمات التي يتعين رفع القيود عنها الى تغيير هيكلي في القطاع المصرفي المحلي، وان كان يمكن ان يؤدي الى تمكين المصارف الوطنية من التوسع ودخول دول جديدة في سوق الامارات.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

احتمالات قوية باشتراك الصين فى اتفاقية الجات

□ بكين ـ وكالات الأنباء:

أشار المفوض التجارى للمجموعة الأوروبية ليون بريتان إلى احتمالات اشتراك الصين فى الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتعريفات الجمركية ـ الجات ـ خلال العام الحالى على أن تتم مناقشة الموضوعات الخاصة بالتجارة وحقوق الانسان بشكل مفصل.

وقد جاءت تصريحات بريتان بعد مفاوضاته مع مع عدد من المسئولين الصينيين حول العلاقات بين بكين ودول الاتحاد الأوروبى والتحاق الصين بالاتحاد.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبى يريد من الصين خفض تعريفاتها الجمركية وتيسير شروط استثمار الشركات الأوروبية فى قطاعات التوزيع والبنوك وشركات التأمين بالإضافة إلى اتخاذ اجراءات حمائية لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار الصادرات الصينية.

وكانت الصين احدى الدول المؤسسة للجات ولكنها خرجت منها بعد سيطرة الشيوعيين على الحكم فى ١٩٤٩ وتقدمت بطلب للانضمام مرة أخرى فى ١٩٨٦.

وذكر بريتان انه قد أثار موضوع انتهاكات الصين لحقوق الملكية الفكرية مشيرا إلى أن التفوق الصينى فى مجال صناعة الاقراص المدمجة فى غياب اتفاقيات مع الشركات الأجنبية قد تدفع بنوع من القرصنة فى هذا المجال.

وكان وزير التجارة الصينى «ووبية» قد وعد بريتان بدراسة تجربة كوريا الجنوبية التى استخدمت تراخيص للتصدير لمواجهة مثل هذا النوع من القرصنة.

وأوضح بريتان ان اشتراك بكين فى الجات إنما يرتبط بمدى تقدمها فى مجال رعاية حقوق الانسان والذى يعتمد جزئيا على مدى النجاح الذى تحرزه الصين فى تطبيقها لقوانين الاقتصاد الليبرالى الحر.

موقف عربى موحد للتعامل مع اتفاقية «جات»

حث د. على عبد الكريم الأمين العام المساعد والمشرف على الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية البلدان العربية على اتخاذ موقف موحد للتعامل مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «جات» والتى وقعت عليها ١١٧ دولة فى ديسمبر الماضى.

عاطف عبدالله

وأشار الى ان المجلس الاقتصادى والاجتماعى دعا فى اجتماعه الشهر الماضى خبراء من كافة الدول العربية ومنظمات العمل العربى المشترك ليجتمعوا فى القاهرة الشهر القادم لتقديم رؤية تفصيلية دقيقة عن تأثيرات جات على الاقتصادات العربية والخروج بموقف عربى موحد للتعامل مع هذه الاتفاقية.

وأوضح ان هذه الدراسة ستغطى كافة الجوانب الاقتصادية التى شملتها اتفاقية جات والتوصل الى الشكل المناسب للتعامل معها مؤكدا ان الدخول بشكل جماعى يعزز الموقف التفاوضى العربى أمام العالم.

وعزز ذلك بقوله ان اسراع بلدان الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك فى اقامة منطقة التجارة الحرة (نافتا) قبيل توقيع اتفاقية «جات» بأسابيع قليلة خير دليل على التفاوض فى شكل جماعى يضاعف من المكاسب التى تحصل عليها فيما لو تفاوضت فرديا.

وأضاف ان التكتلات الاقتصادية تمنح مزايا تفضيلية للبلدان الأعضاء فيها من المستحيل التنازل عنها عند الدخول فى اتفاقية جات مشيرا الى ان الدراسة التى يعكف الخبراء على اعدادها حاليا سوف تحافظ على الامتيازات الموجودة فى اتفاقيات العمل العزبى المشترك والتى وقعت فى الخمسينات من هذا القرن.

ودعا الى تفعيل مؤسسات العمل العربى المشترك واعطاء عناية أكبر لجملة الاتفاقيات وصياغة العمل العربى المشترك وتذليل العقبات التى تقف أمامها ودفعها بمزيد من الامكانيات التى تسمح لها بالوجود الفعال وتسهيل مهمتها فى زيادة التبادل التجارى العربى ولكى يتمكن الاقتصاد العربى من ان يستفيد من أمكانياته.

وأشار الى تركز واردات العرب فى كل من أوروبا بنسبة ٤٧.٤٪ واسيا بنسبة ٢٢.٦٪ وأمريكا الشمالية ١٢.٩٪ مما يعكس درجة التأثير فى قيمة وحجم تلك الواردات مستقبلا كما ان الأهمية النسبية لصادرات الدول العربية تشير الى أولوية التصدير لكل من أوروبا بنسبة ٤٠.٧٪ والدول العربية ٢٥.٩٪ واسيا ١٩.٥٪ وامريكا ٨.٣٪.

ومضى يقول «نظرا لأن قرارات جولة أوروجواى ذات اثار كبيرة على كل من الدول الصناعية المتقدمة وكذلك على الدول النامية لذلك يجب التعرف على اثار جات على الاقتصاد العربى حتى يتمكن من اعادة بناء السياسات التجارية العربية للاستفادة من منظومة التجارة العالمية فى المستقبل».

وكشف د. على عبد الكريم عن أن الأمانة العامة للشئون الاقتصادية تجهز حاليا لاقامة ندوة يشارك فيها خبراء الاقتصاد العربى وخبراء من منظمات العمل العربى المشترك لدراسة التغيرات الدولية والاقليمية الراهنة وخاصة جات.

وقال محذرا لم يعد أمام الدول العربية الوقت الكثير كى تعيد هياكلها الانتاجية فى الوقت الذى حددته جات نظرا لصعوبة المنافسة وافتقاد البلدان العربية لتكنولوجيا خاصة بها.

وأضاف ان هناك مخاوف من معاناة بعض البلدان العربية من زيادة معدل البطالة مع تحرير التجارة الدولية ما لم يتم زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية فى المستقبل مشيرا الى أن الاستثمارات الأجنبية الدولية ستتجه الى البلدان التى تملك قاعدة تكنولوجية متطورة فضلا عن قدرتها على التقدم والتطور ولن تتجه بطبيعة الحال الى البلدان الأقل تقدما من الناحية التكنولوجية□.



الأمم المتحدة لادخل لها باتفاقية الجات ولا تتحمل مسئولية نتائجها



تلقى الاسبوع الاقتصادى ردا من السيد سمير صنبر الامين العام المساعد للامم المتحدة لشئون الاعلام حول رؤيته المنشورة بعنوان «الجات .. احتكار التقدم وتاصيل التخلف» التى تناولت حصرا لجانب من مخاوف الدول النامية الموضوعية مع تطبيق القواعد والاحكام التى تضمنتها الاتفاقية الاخيرة المعقودة فى نطاق الجات والمسماة باتفاقية دورة اوروجواى .. وتضمنت الرؤية فى ختامها الاشارة الى شعور الدول النامية بالافتقار للعدالة الدولية واستباحة مواثيق الامم المتحدة والمواثيق الدولية المحددة لحقوق الدول وللحريات الانسانية ودللنا على ذلك فى اشارة عابرة ولكنها واضحة لما يثار عالميا وبتكثيف شديد لدى الراى العام الدولى وفى الاعلام الدولى لاسلوب الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة والذى يرى الكثيرون مخالفته جملة وتفصيلا لنصوص وروح ميثاق الامم المتحدة وكافة المواثيق الدولية من خلالنماذج عديدة فى مقدمتها ممارسته لسلطاته ومسئولياته فى البوسنة والهرسك وانهاء الدماء التى تراق ليل نهار تحت سمع وبصر القوات الدولية بغير اتخاذ قرار واضح وصريح من مجلس الامن وغيره والتفسيرات المتناقضة التى يخرج بها الامين العام للامم المتحدة يوميا على رؤوس الاشهاد.

وتضمن رد السيد صنبر ما يسميه ايضاحا عن تاريخ الجات وهى ايضاحات لا يخلو منها اى كتاب مدرسى ولا تدخل من قريب او بعيد فى صلب الرد الذى يرتكز على تاكيد نفس عقلية الامم المتحدة الجديدة التى تدفع الكثيرين للاستغراب والتعجب وهى عقلية احتكار العلم والمعرفة نيابة عن الاخرين والولاية عليهم .. حيث ينكر السيد الامين العام المساعد للاعلام ان تحليل الاسبوع الاقتصادى قد تجاوز حدود مجال التخصص له وكان مجال التخصص الصحفى اصبح يتطلب فرمانا همايونيا من البيت العالى للامم المتحدة فى نيويورك ويحتاج الى شهادة رسمية من السيد الامين العام المساعد .

د. بطرس غالى

وتضمن رد السيد صنبر توضيحات راى انها لازمة لايضاح سلسلة الاخطاء التى كان ينبغى ان تتفاداها رؤية الاسبوع الاقتصادى وتتضمن ما يلى:

١ـ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (المعروفة باسم الجات) ليست منظمة دولية وانما كما يتضح من اسمها هى اتفاقية دولية او معاهدة لها طبيعة تعاقدية كما ان الاطراف المتعاقدين لدى الجات عددهم ١٠٣ دول اى اقل بكثير من أعضاء الامم المتحدة وعددهم ١٨٤ دولة وفى ضوء ان الجات اتفاقية او معاهدة فانه لايربطها بالامم المتحدة سوى علاقة تعاون تنظمها اتفاقية بين سكرتارية الجات من ناحية وسكرتارية الامم المتحدة من ناحية اخرى .. وان نتائج جولة اوروجواى يتحمل مسئولياتها الاطراف المتعاقدون لدى الجات والذين قاموا بالتفاوض حول هذه الاتفاقية ما بين ١٩٨٦ ـ و١٩٩٣ فإذا كانت سيئة فى نظر البعض او جيدة فى نظر البعض الاخر فإن من يتحمل مسئولية النتائج هم مفاوضو الدول الأطراف لدى الجات وليس الامين العام للامم المتحدة.

٢ـ ان منظمة التجارة العالمية الجديدة لم تنشا بعد وحتى بعد انشائها فإنها لن تكون تابعة للامم المتحدة لان اعضاء هذه المنظمة لم يعربوا عن رغبة فى جعل المنظمة الجديدة تابعة للامم المتحدة وانها تبعد كل البعد عن المنظمة التى كان مفروضا اقامتها فى اطار الامم المتحدة تنفيذا لميثاق هافانا الذى اعتمد عام ١٩٤٧.

وفى اطار منطق ان الامم المتحدة وامينها العام وكبار المساعدين هم مركز الكون ومحور الحركة فى النظام العالمى الجديد .. فإن رد السيد صنبر يعتبر ان التيار الدولى العام الذى يصفه «بالموضة الحالية التى تجعل الهجوم والتهكم على امين عام الامم المتحدة وسيلة يعتبرها بعض الصحفيين مشروعة ـ للانتشار ـ وان كان ذلك على حساب احترام آداب المهنة ذاتها وعقلية القارئ»».

وكان الاولى ـ به وهو الامين العام المساعد للاعلام الذى يفترض ان يمثل منصبه قمة من قمة التحضر الانسانى الموجب للبحث الموضوعى والدراسة العلمية للامور عندما تتحول الى «ظواهر» ـ ان يبحث عن ابعادها الحقيقية حتى تتجنب المنظمة الدولية محنة السقوط المدوية التى عصفت بعصبة الامم من قبل تحت سياط منطق الاستعلاء والتعصب والقوة الغاشمة.

وقد اعد رد سيادة الامين العام المساعد لشئون الاعلام للامم المتحدة للنشر وسط الانباء المفجعة ـ لامثالى من الصحفيين الباحثين عن الانتشار للمذبحة الرهيبة فى داخل الحرم الابراهيمى مع عجز مخيف لمجلس الامن عن اتخاذ قرارات حاسمة تمنع بحور دماء الشهداء فى فلسطين من ان تنساب ليل نهار وهى امور بمنطق السيد صنبر الاشارة اليها خروج على حدود مجال التخصص وتاصيل للتخلف فى الكتابات الصحفية.

وختاما لا نملك الا توجيه بالغ الشكر والتحية للامين العام المساعد لشئون الاعلام للامم المتحدة لان رده اعاد تاكيد كل المخاوف المشروعة من العقلية الجديدة لادارة الامم المتحدة وندعوه لاصدار طبعة منقحة ومزيدة من ميثاق حقوق الانسان تحدد حدود الادب واللياقة الصحفية فى مخاطبة الباب العالى بنيويورك الذى كان يقضى ميثاق الامم المتحدة ـ فيما مضى وسبق ـ انه بيت كل سكان العالم مسموح لهم تحته وفى ظله بان يعبروا عن انفسهم بكل الحرية وبكل الانطلاق ولا يحتاجون لدخوله للحصول على «صكوك الغفران» من احد لأن اصحاب البيت لايستأذنون قبل الدخول ولا يفرض عليهم الصمت بحد السيف وسطوته وصولجانه .. ومرحبا بالسيد صنبر حتى تتاح له فرصة الشهرة والانتشار!



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ تموز ١٩٩٤

الرسميون يعتبرون هواجس المتخوفين «انطباعية وغير متابعة»

المغرب مستعد للاتفاقية بعد 10 سنوات من التكيف



● 90 في المائة من المبادلات التجارية تتم مع أعضاء الاتفاقية

● ادريس طراقي: المنتجات الزراعية ستستفيد وقطاع المنسوجات يطبق بنود الاتفاقية تدريجيا خلال 10 سنوات

● الجات لا تلغي الاتفاقيات التفضيلية والثنائية والإقليمية

● جمعية المصدرين تحذر من احتمال انهيار 220 شركة

● الاتفاقية تسمح بفرض رسوم مرتفعة على الواردات ولا تتطلب الغاء اعانات زراعية

الدار البيضاء:
من ضرغام مسروجة

كيف سيتاثر المغرب باتفاقية «الجات» التي ستوقعها دول العالم على ارضه في ابريل (نيسان) المقبل؟ هذا السؤال هو عنوان الجدل الدائر في الاوساط الاقتصادية المغربية منذ التوصل الى نهاية ناجحة الى دورة اوروجواي الحالية لـ«الجات» والتي اسفرت عن الاتفاق الذي سيوقع رسميا في مراكش لتدخل العلاقات التجارية الدولية مرحلة جديدة غير مسبوقة.

ووسط الجدل الدائر برزت اراء عديدة تحذر من الاثار السلبية التي ستلحق بالصادرات وبالاقتصاد المغربي من جراء تنفيذ الاتفاقية التي تهدف الى تخفيف الحواجز التجارية، ولكن الجهة الرسمية المغربية المسؤولة عن تطبيق بنود الاتفاق لها راي اخر وهي ان اقتصاد المغرب مستعد لاتفاق «الجات».

وقد انضم المغرب الى اتفاقية «الجات» في 17 يونيو (حزيران) سنة 1987، بعد عدة سنوات من بدء تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي في 1983 وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي بتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتميز البرنامج بالتخفيف التدريجي من الرسوم الجمركية ولم تعد عالية كما كانت قبل سنة 1983، كما نتج عنه حذف اللائحة (ج) من اللوائح التي تحدد المواد المستوردة وتعد منافسة للمواد المصنعة مغربيا، وكانت السلطات تفرض الحصول على رخصة للاستيراد الى ان حذفت سنة 1987 اللائحة (ج) وتوسعت اللائحة (ا) واصبحت تمثل نسبة 78% من المواد المستوردة ولم تعد السلطات تتطلب رخصة الاستيراد إلا بالنسبة لما يمثل 13 في المائة من الواردات، على أساس انها ستحذف في ما بعد نهائيا لتصبح السوق المغربية مفتوحة للاستيراد الحر.

ورافق هذا التحول، تخفيف تدريجي للرسوم الجمركية إذ انها كانت في سنة 1987 تتكون من ثلاثة انواع من الرسوم هي الرسوم الجمركية، الرسم الخاص على الاستيراد، الطوابع الجمركية.

وفي يناير 1988 تم دمج تعويض الرسم الخاص وقيمته 5 في المائة والطابع الجمركي وقيمته 10 برسم موحد له قيمة موحدة تبلغ 12.5في المائة مع وجود استثناءات قليلة تقررت في القانون المالي (الميزانية) الأخير لسنة 1994، وفرض القانون تطبيق نسبة 12.5% على المواد الصيدلية، و10% على مواد التجهيز، و15% على باقي المواد الأخرى.

وحدد القانون المالي الأخير نسبة الرسوم الجمركية بـ 35% باستثناء بعض المنتجات الزراعية التي تطبق عليها نسبة 40% الى 45%. وتعتبر الأوساط الحكومية ان هذا الانخفاض الى هذا المستوى بعد ان كانت تصل الى 400% قبل تنفيذ برنامج التعديل، دليلا كبيرا على سياسة التحرير الاقتصادي، واستعداد المغرب التدريجي لدخول مرحلة تنفيذ اتفاقية «الجات».

وتؤكد تلك الأوساط ان 90% من مبادلات المغرب التجارية الخارجية تتم مع الدول الأعضاء للاتفاقية العامة الجمركية (الجات) للدلالة على ان التحولات الجارية لا تشكل حدثا فجائيا بالنسبة للمغرب، وانه على خلاف ما تتناوله الصحافة الاقتصادية من ان «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على نسيجه الاقتصادي. وانها ستنعكس سلبا على الصادرات المغربية وستغرق الأسواق المحلية بالواردات، فإن السلطات المغربية قطعت مسافة 10 سنوات في تعديل وتكييف الاقتصاد ومن ثم تحريره بناء على تحقيقه لمستوى معين من التطور وقوة الأداء والمنافسة، وانه عندما حان وقت التصديق على «الجات» فلا يتطلب من المغرب النزول من حمائية جمركية تبلغ 400% الى 45% وستكون المتطلبات اقل بكثير من ذلك، وهو ما سيجعل الصناعة قادرة على المنافسة.

ومنذ الإعلان عن وصول جولة الأوروجواي الى نهاية ناجحة والى تاريخ توقيع الاتفاقية في مراكش، والأوساط التجارية والإعلامية وشبه الرسمية في جدل حول مدى استفادة المغرب من تطبيق اتفاقية «الجات» ومدى تاثير بنودها على الاقتصاد المحلي.

وثبت أن المواقف التي برزت وسط هذا الجدل، مواقف شخصية وانطباعات لا تقوم على اساس عملي، وليس لها خبرة في بنود الاتفاقية ومدى استجابة الاقتصاد المغربي لهذه البنود، حيث أن تلك المواقف بينت أن اصحابها لم يكونوا مواكبين لعملية التدريج والتخفيف الجمركي ولا لأهداف السياسة الاقتصادية.

وإزاء ذلك اصبحت الجهة المخاطبة حول «الجات» هي وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي بعدما كان المخاطبون متعددون، واصبحت هي المكلفة بملف «الجات» ومسؤولة عن الإجابة حوله للجهات الإعلامية وغيرها.

وهذه وجهة نظرها حول الملف الذي طرحته «الشرق الأوسط» ويعقبها وجهة نظر جمعيات المصدرين الزراعيين المعبر عنها في لقاء 10 فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

«الشرق الأوسط» سالت ادريس طراقي مدير ديوان الوزارة في الرباط حول تاثير تطبيق اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المحلي المغربي.

أوضح ادريس طراقي أن نسبة التجارة الخارجية للمغرب مع الدول الاعضاء في «الجات» تمثل اكثر من 90%. واضاف انه بحكم الانضمام الى الاتفاقية فإن التجارة الخارجية والتعرفة الجمركية تصبح خاضعة لمبادئ ومقتضيات هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف، وبخاصة احترام مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء الى الإجراءات غير الجمركية لحماية الانتاج الوطني حيث تتم هذه الحماية عن طريق الرسم الجمركي اساسا.

وحول المراحل التي يمكن قطعها في حال تطبيق الاتفاقية على دفعات، وما هي القطاعات التي ستتاثر في المرحلة الاولى، وتقويم هذا التاثير، قال ادريس طراقي، إن الإجابة على ذلك تندرج ضمن أحد اهم محاور المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تمت في إطار جولة الاوروجواي وانه محور (دخول الاسواق) الذي يتضمن ثلاثة قطاعات: المواد الصناعية، المواد الزراعية، المواد النسيجية.

معاملة تفضيلية

واضاف طراقي إن مبدأ التطبيق على دفعات ينطبق بشكل أساسي على القطاعين الزراعي والنسيجي.

واوضح ذلك قائلا بالنسبة للقطاع الفلاحي، فإن العقد الثاني لجولة الأوروجواي ينص على تخفيض إجمالي الرسوم الجمركية بمعدل 36% يطبق على مدى 6 سنوات. اما على مستوى الدعم الداخلي لهذا القطاع فإن التخفيض المقرر يبلغ نسبة 20% موزعا على ست سنوات.

واما في ما يتعلق بالإعانات المخصصة لدعم الصادرات، فإن تخفيض هذه الإعانات سيتم بنسبة 36% والكميات المدعومة بنسبة 21% على امتداد ست سنوات ايضا.

ويؤكد طراقي أن المغرب ولكونه من الدول النامية فسيحظى بمعاملة تفضيلية تتجسد في ثلاث نقاط:

أولا: إمكانية تثبيت رسوم جمركية مرتفعة على الواردات.

ثانيا: تطبيق التخفيض الملتزم به خلال مدة تمتد الى 10 سنوات عوض ست سنوات بالنسبة للبلدان المصنعة، ويكون هذا التخفيض اقل من التزامات الدولة المصنعة بنسبة الثلث.

ثالثا: عدم التزام المغرب بالتقليص من الدعم المخصص للقطاع الزراعي على أساس أن هذا الدعم يمثل اقل من 10% من الإنتاج الزراعي فقط.

ميزة المنتجات الزراعية

وأوضح طراقي قدرة المغرب التنافسية في مجال الصادرات الزراعية انطلاقا من ان ارتفاع تكاليف الإنتاج عند منافسي المغرب، وهو الارتفاع الناتج عن تخفيض الدعم والإعانات المقدمة للزراعة والمزارعين بنسبة الثلثين عن المغرب، فإن التخفيض لدى الدول المصنعة، يعني توفير الحماية الإضافية للقطاع الزراعي المغربي ويزيد من القدرة التنافسية للصادرات الزراعية.

اما بالنسبة لتجارة النسيج فإن مسلسل دمج هذا القطاع في إطار الاتفاقية سيتم خلال ثلاث مراحل مدتها 10 سنوات، وتحدد في كل مرحلة نسبة معينة من واردات النسيج مع الرفع التدريجي من الحصص المطبقة من طرف الدول المصنعة.

وفي ما يتعلق بالمواد الصناعية، اكد ادريس طراقي أن المغرب قدم عرضا يعتزم فيه تثبيت الرسوم الجمركية على المنتوجات الصناعية في مستوى يضمن حماية كافية ومعقولة لإنتاجه الوطني.

وفي المقابل سيستفيد المغرب من تخفيضات جمركية وإزالة القيود غير الجمركية الناتجة عن مفاوضات جولة الأوروجواي، الشيء الذي سيترتب عنه توسيع وتنويع الأسواق بالنسبة للصادرات المغربية.

وحول السياسات وإجراءات التكيف التي يستوجب اتخاذها لتمكين الاقتصاد المحلي من اضواء نتائج «الجات»، وبالتالي التحرير التدريجي للسوق المحلي، قال طراقي:

إن تطبيق نتائج «الجات» يستلزم اتخاذ إجراءات التكيف الكفيلة بضمان استغلال جيد للإمكانات المتاحة في هذا الإطار وبتهيئة مختلف القطاعات لمواجهة المنافسة الدولية.

وقال إن المغرب يبلور إجراءات التكيف أساسا حول تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج، وان الحكومة عاكفة حاليا على دراسة عدد كبير من الإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه. وبخاصة تلك المتعلقة بتحسين محيط الشركات والمصدرين وآليات إنعاش الصادرات وتنويع المنافسة والتخفيض من تكاليف الإنتاج وتبسيط الإجراءات التنفيذية.

وحول ما إذا كانت احكام «الجات» ستؤثر على اتجاهات التجارة الخارجية بين أسواق المنطقة وعلى تنشيط الأسواق الإقليمية نفسها، قال طراقي:

إن هذه النقطة تندرج في إطار النقاشات القانونية التي أثيرت أخيرا بشأن الاتفاقيات التفضيلية، وموقف «الجات» من انظمتها التي تعتبر استثناء لمبدأ الدولة الأكثر رعاية.

وقال إن «الجات» لا تلغي هذه الاتفاقيات التفضيلية بشرط أن تكون احكامها مطابقة لأحكام «الجات» خلافا لما يعتقده البعض من ان «الجات» ستلغي التعاون الإقليمي.

واوضح انه يجب استنفاذ هذه الاتفاقيات للشروط التي تستدرجها الجات في كل اتفاق تفضيلي حتى يمكن الاستمرار في تطبيقه بشكل متواز مع احكام الجات.

6 دول عربية

وقال إنه حتى الآن لم تنضم الى الجات سوى ست دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والبحرين، وان السعودية والأردن طالبتا بالانضمام الى هذه الاتفاقية اخيرا.

غير ان هذا لا يعني عدم وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية ثنائية تربط الدول العربية في ما بينها، سواء كانت ثنائية او هي طرف في اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية.

واكد طراقي ان هذا الإطار التفضيلي يكتسي صبغة تحفيزية ترخص بفروع للبنوك الأجنبية وأصول الإفصاح ونشر الميزانيات وغير ذلك، ولخص طراقي الموقف المغربي، بان العقد النهائي لجولة الأوروجواي تبنى الشفافية والتحرير التدريجي لهذا القطاع. وقال إن المغرب قام بإصلاحات للقطاع البنكي وأصدر قانونا جديدا للبنوك يتوخى المرونة والشفافية ويحمي المودعين ويفرض رقابة على الاحتياطي والملاءة، وينص على تبسيط الإجراءات لجهة الترخيص للبنوك الأجنبية بالعمل في المغرب، وان مبدأ التدريج في التحرير الاقتصادي المغربي على مدى 10 سنوات جعل المغرب مواكب لها لما جاءت به أحكام «الجات».

المخاوف

في إطار الجدل الدائر حول تأثير تطبيق الاتفاقية على الاقتصاد



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحلي، نورد ملخصا للمطالب والهواجس التي عبرت عنها مجموعة من الجمعيات التي تمثل المصدرين المغاربة للمواد الزراعية خلال لقاء عقد في 10 فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

وعبر هؤلاء عن مخاوفهم من كون اوروبا الموحدة وصنعت مجموعة من الإجراءات تنظم علاقاتها ما بين الدول المنتمية لها من جهة ومع الدول الأخرى من جهة ثانية.

وقالوا إن اوروبا تعمل حاليا على مطابقة قوانينها مع مقتضيات تحرير التجارة العالمية طبقا لاتفاقية الاوروجواي، ورأوا ان هذه الإجراءات ستنعكس سلبا على الصادرات المغربية الى اوروبا، وقالوا إن حوالي 220 مقاولة (شركة) ستغلق أبوابها وان حوالي 5000 عامل سيصبحون عرضة للبطالة.

واكدوا أن اتفاقية «الجات» التي ينتمي اليها المغرب لا تضمن له الحفاظ على نسيجه الاقتصادي، وانه لا بد من العمل على خلق شروط لتقوية هذا النسيج حتى يتمكن من رفع التحدي والقيام بدوره في تطوير الاقتصاد الوطني.

وأصدر المجتمعون بيانا قالوا فيه أنهم يدعمون السياسة الحكومية في مجال إبرام اتفاقية جديدة بين المغرب وأوروبا على ضوء مقترحات الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية «الجات».

وفي الوقت نفسه طالبوا السلطات بأن لا تدخر جهدا من اجل الدفاع عن الصادرات الزراعية والحفاظ على المكتسبات المحققة في هذا الميدان وعلى مستوى الأسواق التقليدية للاتحاد الأوروبي.

وطالبوا بان تكون الاتفاقية الثنائية المقبلة بين المغرب واوروبا محافظة على مكانة المنتوجات المغربية داخل الاسواق الأوروبية التقليدية، وبان تساهم هذه الاتفاقية في تحسين ظروف دخول المنتوجات الفلاحية المغربية التي تعاني منذ امد بعيد من حواجز غير تعريفية ويعتبرون أن لا مبرر لها مثل: السعر المرجعي، الرسم التعويضي.

ومن خلال الموقف الرسمي الذي عبر عنه ادريس طراقي وموقف الجمعيات السالف الذكر، لا يظهر أن الحكومة المغربية توافق على كون «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على نسيجه الاقتصادي، ولا ترى الحكومة في «الجات» مثلما يراه الآخرون من انها ستفتح كل شيء امامها كالعاصفة، وإنما ترى فيها اتفاقية تطبق بنودها بالتدريج اي 10 سنوات بدل ست سنوات للدول المصنعة، وترى فيها حماية لمنتوجاتها الزراعية عندما يتم رفع الدعم عن المواد الزراعية والمزارعين في الدول المصنعة بنسبة الثلثين عنها.



دوافع سياسية وراء طلب الانضمام

منح الأردن وضع «الأولى بالرعاية» والانضمام يدفع الى اعادة النظر في قيود تراخيص البنوك الاجنبية

- تنشيط الصادرات يتطلب تحسين نوعية وخفض تكاليف الإنتاج
- الانضمام لا يستدعي تعديلات تجارية مهمة
- حرية التصدير الى فلسطين واسرائيل



عمان: «الشرق الاوسط»

يعاني الاردن عجزا مزمنا في الميزان التجاري، حيث يعتبر ذلك اهم مصدر من مصادر استنزاف احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية نظرا للصعوبات الكبيرة التي تواجهها الصادرات الاردنية للوصول الى الاسواق الخارجية، وما يرافق ذلك من زيادة مطردة في المستوردات.

ويامل الاردن في هذا المجال من خلال الانضمام لـ«الجات» الاستفادة من معاملة الدولة الاكثر فضيلا، حيث يمكن الغاء القيود الكمية المفروضة على الدول غير الاعضاء مما قد يعزز فرص بعض الصادرات الاردنية الى اسواق بعض الدول الاعضاء التي لا يصدر الاردن اليها بسبب العراقيل الجمركية وتحديد الكميات التي تواجه صادراته في التصدير لدول اخرى لكونه غير عضو في «الجات».

غير ان مختصين اشاروا الى ان تنشيط صادرات الاردن مرتبط بقدرته على تحسين مستوى ونوعية صناعاته وخفض كلف الانتاج، حيث يمكن ان ينقل التركز السلعي للصادرات الاردنية الممثل في الفوسفات والبوتاس الى بعض الصناعات الناشئة التحويلية، كصناعات الملابس والسجاد، والصناعات المعدنية الخفيفة وغيرها من هذه الصناعات التي لا يخفي الصناعيون تخوفهم من نتائجها، كما تفيد مصادر الصناعيين في الاردن.

صناعة المنسوجات ستضار

ويذكر يوسف مشعل مدير مصنع شركة النسيج، ان قطاعات الملابس تحديدا ستضار ويعتبر ان الصناعات في الاردن ستكون هي الاكثر تضررا من جراء انضمام الاردن لـ«الجات» حيث ان فرض ضريبة المبيعات جاء تمهيدا ليضع الصناعات الناشئة في الاردن في وضع تنافسي صعب.

غير ان مصادر مقربة من الحكومة تؤكد ان انضمام الاردن لـ«الجات» سيضفي مصداقية اكبر على جهوده الاصلاحية لدى المؤسسات الدولية وهو ما قد يسهم بحصول الاردن على مزيد من المساعدات المالية والفنية والقروض الميسرة.

وتضيف ذات المصادر لـ«الشرق الاوسط» بان اتفاقية «الجات» تتيح لاية دولة عضوة تحظى بمعاملة تفضيلية في مجال التجارة الخارجية من قبل اي عضو آخر بالزامه بالتقيد بنصوص الاتفاقية وبالتالي الغاء اي قيود اضافية قد يفرضها على صادرات تلك الدولة. وأشار الى ان اسرائيل، وهي عضو في «الجات»، لن تتمكن من وضع عقبات او عوائق ادارية امام الصادرات الاردنية الى مناطق الحكم الذاتي مستقبلا.

ولم يجر في الاردن حتى الآن دراسة وافية تستعرض تفاصيل بنود التجارة الخارجية لتحديد ايجابيات وسلبيات الانضمام الى «الجات»، الا ان هناك اتجاها عاما متفائلا لا يرى مبررا للقلق من ان يؤدي انضمام الاردن الى «الجات» الى زيادة المستوردات من السلع الصناعية والزراعية بصورة قد تضر بالانتاج المحلي، حيث تسمح «الجات» للدول الاعضاء بوضع قيود كمية مؤقتة على استيرادها حسب ظروف العرض والطلب.

ومع مضي الاردن في تحرير التجارة الخارجية وتحديد معدل حماية الصناعات المحلية بنسبة 30 ـ 50% وتخفيض الرسوم على غالبية المستوردات الى حد اقصى 50% واتساق ذلك مع النسب المعتمدة رسميا من قبل «الجات» كحدود عليا للتعرفة المفروضة على المستوردات السلعية بين الدول الاعضاء، يمكن للأردن الاستفادة الى حد كبير من انضمامه لدول الاتفاقية.

وعلى العموم، فان انضمام الاردن لـ«الجات» لا يتطلب تعديلات جوهرية كبيرة على السياسة التجارية المتبعة حاليا على الرغم من وجود بعض الانظمة التجارية المعمول بها والمتعارضة مع المبادئ العامة لـ«الجات». ومن اهم الامثلة على ذلك، وجود قيود كمية محدودة على المستوردات تشمل حظر استيراد بعض الانواع من السلع، مثل البندورة، ملح الطعام، المياه المعدنية، الحليب المجفف للأغراض الصناعية ومنتجات الالبان الطازجة، اضافة الى ان الاردن يعطي معاملة تفضيلية لدول غير اعضاء في «الجات»، من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الثنائية التي يجب ان يعاد النظر فيها.

الانفتاح النقدي مطلوب

وبالرغم من ذلك، فان الاردن لن يكون مضطرا لإحداث تغييرات جوهرية على سياساته التجارية، حين يمكن التفاوض بشان كيفية تخفيف تلك القيود لانها محدودة المدى. ونظرا لان الاردن كدولة نامية بمكنه الابقاء على بعض هذه القيود حيث اثبتت التجربة العملية ان بعض الدول الاعضاء من الدول النامية، كالمغرب، وتونس واسرائيل تمارس بعض السياسات التجارية التقييدية، وتقدم امتيازات تجارية الى دول غير اعضاء في «الجات» ضمن اطار معاهدات ثنائية دون ان يؤثر ذلك على كامل حقوق هذه الدول كاعضاء في «الجات».

من جهة اخرى، سيكون الاردن بحاجة الى اجراءات اكثر انفتاحا على الصعيد النقدي مثل تحرير المدفوعات الاجنبية وحركة راس المال المقيدة بتعليمات البنك المركزي، فحسب نائب محافظ البنك المركزي الاردني احمد عبد الفتاح فان ترخيص البنوك الاجنبية متوقف منذ عام 1980 وهذا سيتطلب بالضرورة اعادة النظر فيه.

واضاف عبد الفتاح ان الاجابة على تساؤل حول تداعيات وآثار «الجات» على الاردن يتطلب بالضرورة دراسة مفصلة هي الآن قيد البحث من جانب الجهات المختصة، مشيرا الى ان الكثير من النتائج يعتمد على سير المفاوضات بين الاردن ومنظمة



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٦ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الـجات» بتحديد مسائل مهمة تتعلق بالقيمة المضافة ومواصلة التدرج بتطبيق كامل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية.

وكان احمد ابو حمور رئيس جمعية مربي الابقار والمواشي قد اوضح لـ«الشرق الأوسط» عن ان رفع الدعم عن الابقار المستوردة في دول المنشا نتيجة لتطبيق اتفاقية الـجات» رفع سعرها على المستورد الاردني وهذه من الآثار الخارجية على الاقتصاد المحلي التي لم يتم التطرق اليها وهناك العديد من القطاعات التي ستتاثر. ويبقى اثر تطبيق الاتفاقية والانضمام اليها على الاقتصاد الاردني غامضا، فحسب نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية حيدر مراد فان هناك دراسة سيتم اعدادها، والحكومة تدرس امكانية اجراء دراسة مفصلة للاجابة على العديد من الاسئلة التي ستبرز حتما من قبل كافة الفعاليات الاقتصادية حال صدور الموافقة الاولية للأردن للانضمام لـ«الجات» وبدء الخطوات العملية بهذا الاتجاه.

ونبه خلدون ابو حسان رئيس غرفة صناعة عمان للمخاطر المترتبة على دخول الاردن لاتفاقية الـجات» حيث حذر ان الانضمام ربما أدى لانهيار الصناعة الوطنية من جراء رفع الحواجز الجمركية موضحا انه سيتم اعداد دراسة كاملة عن الـ«الجات» والآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

